

معہ اضافہ جدید

باب الابواب والارحام والبرکات

تألیف

الشیخ الامام الثالث عشر محمد بن یحییٰ الکاظمی
فضیلۃ العلام الحدیثی

تقدیم

الشیخ التاج علی الحسنی الندوی
فضیلۃ السنید الحسنی

سبع ایچ ایم رکھینی

الہی منزل کراچی
پاکستان چوک

١١٤ باب ابن ركن الدين صلى الله عليه وسلم الرواية... باب ابن ركن الدين صلى الله عليه وسلم الرواية... باب ابن ركن الدين صلى الله عليه وسلم الرواية...

١١٥ باب دخول النبي صلى الله عليه وسلم من اعلى مكة... باب دخول النبي صلى الله عليه وسلم من اعلى مكة... باب دخول النبي صلى الله عليه وسلم من اعلى مكة...

١١٦ باب منزل النبي صلى الله عليه وسلم... باب منزل النبي صلى الله عليه وسلم... باب منزل النبي صلى الله عليه وسلم...

١١٧ باب (بغير ترجمة) ذكر في الاحاديث... باب (بغير ترجمة) ذكر في الاحاديث... باب (بغير ترجمة) ذكر في الاحاديث...

١١٨ باب هجاه النبي صلى الله عليه وسلم... باب هجاه النبي صلى الله عليه وسلم... باب هجاه النبي صلى الله عليه وسلم...

١١٩ باب (بغير ترجمة) كذا في الاصول... باب (بغير ترجمة) كذا في الاصول... باب (بغير ترجمة) كذا في الاصول...

١٢٠ باب قول الله تعالى... باب قول الله تعالى... باب قول الله تعالى...

١٢١ باب عذرة اوطاس... باب عذرة اوطاس... باب عذرة اوطاس...

١٢٢ باب عذرة اوطاس... باب عذرة اوطاس... باب عذرة اوطاس...

١٢٣ باب عذرة اوطاس... باب عذرة اوطاس... باب عذرة اوطاس...

١٢٤ باب عذرة اوطاس... باب عذرة اوطاس... باب عذرة اوطاس...

١٢٥ باب عذرة اوطاس... باب عذرة اوطاس... باب عذرة اوطاس...

١٢٦ باب عذرة اوطاس... باب عذرة اوطاس... باب عذرة اوطاس...

١٢٧ باب عذرة اوطاس... باب عذرة اوطاس... باب عذرة اوطاس...

١٢٨ باب عذرة اوطاس... باب عذرة اوطاس... باب عذرة اوطاس...

١٢٩ باب عذرة اوطاس... باب عذرة اوطاس... باب عذرة اوطاس...

١٣٠ باب عذرة اوطاس... باب عذرة اوطاس... باب عذرة اوطاس...

١٣١ باب عذرة اوطاس... باب عذرة اوطاس... باب عذرة اوطاس...

١٣٢ باب عذرة اوطاس... باب عذرة اوطاس... باب عذرة اوطاس...

١٣٣ باب عذرة اوطاس... باب عذرة اوطاس... باب عذرة اوطاس...

١٣٤ باب عذرة اوطاس... باب عذرة اوطاس... باب عذرة اوطاس...

١٣٥ باب عذرة اوطاس... باب عذرة اوطاس... باب عذرة اوطاس...

صلى الله عليه وسلم في سرية دسوقي هناك تسعة هذه السرية على ما نقله ابن سعد... قال العلامة القسطلاني واختلافه في سياتين يدل على تعدد الابرار

باب بحث ابي موسى ومعاذ الى اليمن كانا شاربا لتقييد بقوله... اهل البيت الباب الرابع من ابي موسى... الكلام على حديث معاذ بن جبل... عساکر وعند اهل المغازي هنا كانت في ربيع الآخر سنة تسع من الهجرة...

باب بحث علي بن ابي طالب وحالد بن الوليد الى اليمن قال الحافظ... حديث جابر بن عبد الله بن ابي سلمة... دخلت في كتابي في المغازي وقد خرج احمد والبرادوري... يا رسول الله اجعلني من امة محمد...

باب غزوة ذي الخصاصين... ثمانية وعشرون من اهل البيت... ام سلمة بنت ابي بكر... جاسعا لبلدة يقال لها السبلات... البراء بن عازب قال قدم علي بن ابي طالب...

باب غزوة ذات السلاسل... كذلك ابو عبيد البكري... بعض السلاسل هي اسبل قبل سميت ذات السلاسل لان المشركين... ما رواه ابن ابي اسحاق...

يشيرون الى العيين بن مسعود قال كان لعيسى العيين حصة... من اهل البيت لمدينة فدعا النبي صلى الله عليه وسلم... ثم امده بعبيدة بن ابراهيم في ما بين يديه... قدمت على هذا الامير فاطح له ابو عبيدة...

باب ذهاب جبريل الى اليمن ذكرنا نظير من طريق ابي بصير... الى اليمن اقامهم وادعوا اليه يقولوا لاله الا الله... بعثت الى ابي بصير على الترتيب... من طوافيت الجابية البيت ذي الخصاصين...

باب غزوة حنين... كيدان ذلك كان في رجب سنة ثمان... يقصدون حيا من حنين... هذه الغزوة لكن تسمى حنين... بل يقضي ما في الصحاح ان يكون في سنة ست...

باب غزوة بدر... كذلك ابو عبيد البكري... بعض السلاسل هي اسبل قبل سميت ذات السلاسل... ما رواه ابن ابي اسحاق... سنة ثمان من الهجرة...

ومن وجه آخر من ابن عباس قال صرح به اي اوتقون ثم اذبحن وقد اختلفت نقله القراءات في ضبط هذه اللفظة عن ابن عباس فقبل بكسر الهمزة وقيل يضمه كقراءة الجمهور وقيل يشد الراء مع ضم اوله وكسره من صوابه اذا جردوا ونقلوا بواو الياء شليث الراء في هذه القراءة وهي شاذة قال عياض تفسيره من بقطع من عزيز والمعروف ان معناها مله يقال صار يصره ويصوره اذا مال وقال ابن التين صرح به بقوله الصاد معناها ضمها وكسر الهمزة قلت ونقل ابو علي الفارسي انها بمعنى واحد وكذا صاحب المذهب ان هذه اللفظة بالسريانية وقيل بالنبطية لكن المنقول اوله يدل على انها بالعربية والعلم عند الله تعالى اه مختصراً

ص ١٥٦ باب قوله ايود احد كره ان تكون له جنة الخالق قال الخافض بعد ذكر حديث الباب وخرجه ابن المنذر هذا الحديث من وجه آخر عن ابن ابي مليكة وعنده بعد قوله اي على قال ابن عباس شي القى في روعه فقال صدقت يا ابن ابي ولان جبريل من وجه آخر عن ابن ابي مليكة عن ابي ادم اقر ما يكون الى جنة اذكر كبره وكثر جماله وابن ادم اقر ما يكون الى جبريل يوم بعث صدقت يا ابن ابي وفي الحديث قوة فهم ابن عباس وقرب منزلته من عمر رضي الله عنه وتحرير بعض العالم تلميذه على القول بحضرة من هو اسن منه اذا عرفت فيه الالبية لما فيه من تشبيه وبسط نفسه وتغيبه في العلم اه قوله وانما علم فضيب عمارة واجاد الشيخ قدس سره في اللاحق اذ كتب والفرق بين عمر والنبي صلى الله عليه وسلم حيث كان لا يظن حين كانوا يذكرون له هذه الكلمة ان صلى الله عليه وسلم كان مسلماً ايتم للتعليم ولا شك ان الله تعالى ورسوله علم كما قالوا فكان لا يضر ذلك في التعليم الذي هو مبعوث له بخلاف مقالتهم هذه لعرفانه ان يتبينهم والقياس الامرين اياها يوازيك فانه يصح من العالم والجاهل كليهما فلم يتبين من علم منهم من لم يعلم وقوله قال ابن عباس ضربت مثلاً لعل ان يتبين التكميل اي العمل به كان ولا يوازي ما هو اه وذكر في هامشه ما يؤيد كلامه قدس سره فاربع اليد

ص ١٥٦ باب قول الله تعالى لا يسئلون الناس الحاقا يقال الحف على الخ ليس في قس لفظ باب قال الخافض بقره تفسيره في عبادة قال في قوله تعالى ولا يسئلونكم الاموالكم ان يسئلواكم فحتم تجملوا يقال احقاني بالمسئلة والحف على الخ على معنى واحد واستحقاق الحف من الحاف لانه يشتمل على وجه الطلب في المسئلة كاستعمال الحاف في التغطية اه من لفتح

ص ١٥٦ باب قول الله واحل الله البيع وحرم الربوا ليس في قس لفظ باب قال الخافض المس الجنون هو تفسير الفراء قال في قوله تعالى لا يقومون الا كما يقوم الذي يتبعه الشيطان من المس اي لا يقوم في الاخرة قال والمس الجنون والعرب تقول مسوس اي مجنون انتهى وقال ابو عبادة المس اللحم من الجبن وروى ابن ابي حاتم عن ابن عباس قال اكل الربوا يبعث يوم القيامة مجنوناً اه من لفتح

ص ١٥٦ باب قوله يصحق الله المراد قال ابو عبد الله يدهم سقط لفظ باب في نسخة قس وقال الخافض قوله يدهم الخ هو تفسيره في عبادة وخرجه احمد وابن ماجة ومحمد الحاكم من حديث ابن مسعود ان الربوا وان كثر فان عاقبته في قلته ذكر المصنف حديث عائشة المذكور قبل من وجه آخر ورواه الاشارة الى انه هذه الآية من جملة الآيات التي ذكرتها عائشة اه وكتب الشيخ قدس سره في اللاحق قوله يدهم واراد بذلك ان المراد بالحق على مراتبه اه وفي هامشه تباريح قدس سره بذلك على ان اصل معنى الحفي النقص كما في اللفظة فقسيه سيدهم للاشارة الى كماله الى آخره

ص ١٥٦ باب قوله فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله فاعلموا وفي نسخة القسلة فانوا الخ وقال في نسخة باب فانوا اه وقال الخافض قوله فاعلموا هو تفسيره فانوا على القراءة المشهورة باسكان الهمزة وفتح الالف قال ابو عبادة معنى قوله فانوا يقولوا وقراءة اخرى عن عامر فانوا بالمد وكسر الالف اي اذنوا غيركم واعلموا بهم والاول اوضح في مراد السيات اه من لفتح

ص ١٥٦ باب قوله وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة هكذا في نسخ الهندية وليس في نسخة التلخوت وكتب الشيخ في اللاحق مناسبة بالرواية الواردة فيه من حيث ان المأمورة بوجود الظاهر والتصديق فكيف بمن يافتقار زيادة على اصل ما له قلت اجاد الشيخ قدس سره في بيان مناسبة الحديث بالترجمة قال القسطلاني في هذا الباب اتفق صانع المؤلف في هذه التراجم ان المراد بالآيات آيات الربوا كلها الى آية الذين اه وهذا قال الخافض في باب واحل الله البيع وحرم الربوا وقال العلامة العيني قال الامم على لوجه لدخول هذه الآية اي وان كان ذو عسرة الخ في هذا الباب واجيب بان هذه الآية متعلقة بآيات الربوا فلذلك ذكرها معها اه وفي هامشه نسخة الهندية واشاد المصنف بآية الحديث الواردة في هذه التراجم الى ان المراد بالآيات آيات الربوا كلها الى آخره الذي قلنا في الخبر الجاري واحاصل ان مطابقة هذه الايجاب بآياتها المتضمنة على الآيات من حيث بيان زمان قرأتها ومكانها وسين حوتة تجارة الخ عند ذلك اه

ص ١٥٦ باب قوله واقفوا يوما ترجعون فيه الى الله الآية قرأ الجمهور نعم التاجر من ترجعون مبيناً للجمهور قرأ ابو عمرو وحده بفتحها مبيناً للفاعل قال الخافض وقال بعد ذكر الحديث كذا ترجم المصنف بقوله واقفوا يوما ترجعون فيه الى الله وخرجه الحديث بهذا اللفظ وحله اراد ان يجمع بين قول ابن عباس فانها جازية ذلك من ربوا وجازية من وجه آخر اذ نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم واقفوا يوما ترجعون فيه الى الله اخرج الطبري من طرق عن وزاعن ابن جريح قال يقولون انك كنت بعدك تسع نبال ونحوه لابن ابي حاتم عن سعيد بن جبير وروى عن غيره عن ذلك واكثر فقيل اه وحديثه من قبل سلقا وطريق الجمع بين هذين القولين (المحكمان من ابن عباس) ان هذه الآية هي تمام الآيات المنزلة في الربوا اذ هي مطوقة عليهم واما ما ساق في آخر سورة النساء من حديث البراء اخرج سورة نزلت براءة وآياتها نزلت ليستفتيكم في الكفارة فيجمع بينه وبين قول ابن عباس بان الآيتين نزلتا جميعاً

فيصدق ان كلامها آخر بالنسبة لما علاها ويحتمل ان يكون الاخرية في آية النساء متبينة بما يتعلق بالمواريث مثلاً بخلاف آية البقرة ويحتمل عكسه والاول ارجح الى آخره قال في الفتح وقال ايضا المراد بالآخرة في الربوا تأخر نزول الآيات المتعلقة به من سورة البقرة واما حكم تحريم الربوا فنزول سابق لذلك بمدة طويلة على ما يدل عليه قوله تعالى في آل عمران في آياتها احدا يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا الربوا اضعافاً مضاعفة اه

ص ١٥٦ باب قوله وان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه الخ كتب الشيخ قدس سره في اللاحق قوله قد نسخت ان تبدوا الخ اراد بالنسخ التحفيف فان النسخ الما هو في الاحكام وانهما لا يدل على نسخ من خفف عن الامة اه وفي هامشه قال الخافض المراد بقوله نسختها اي ازالت ما تضمنته من الشدة وبينت ازوان وقت المحاسبة به لكنها لا تقع المواخظة به اشار الى ذلك الطبري ذار من اثبات دخول النسخ في الاخبار واجيب بان وان كان غير المكتسب من حكما وما كان من الاخبار يتضمن الاحكام يمكن دخول النسخ فيه كسائر الاحكام وانما الذي لا يدل على نسخ من الاخبار ما كان جبراً محضاً لا يتضمن حكماً كما لا يخار عارضاً من احاديث الامم ونحو ذلك ويحتمل ان يكون المراد بالنسخ في الحديث التحفيف فان المتقين يظنون لفظ النسخ عليه تارة والمراد بالحاسنة بما ينبغي للانسان ما يصح عليه و يشترع فيه دون ما يخفى ولا يستر عليه واشاد علم اه

ص ١٥٦ باب قوله امن الرسول بما انزل اليه من ربه قال الخافض اي الى آخره سورة قوله وقال ابن عباس امر اجهد وصله الطبري من طريق علي بن ابي طلحة عن ابن عباس في قوله ولا يحمل عليا امر اي اجهد واصصل الما الشرعي الثقيل ويطلق على الشدة ويؤيد تفسيره بالاجتهاد تفسيره بالانسان ما يصح عليه و اشاد علم اه

سورة آل عمران

كذا في النسخ الهندية والقسطلاني في نسخة الفتح والمعنى بزيادة سبب الله الرحمن الرحيم قال الخافض كذا في قوله ولم اربطه لغيره قوله تقاة ولقبة بوزن مطوية واحدة وفي نسخة واحداً كلاهما مصدر بمعنى واحد واثنان في قوله تقاة والناس يدل من الواو ولان اصل تقاة وقية مصدر على فاعلة من الواو واراد المؤلف قوله تعالى الا ان تتقوا منهم تقاة المسبوق بقوله تعالى لا تتقوا المؤمنين الا ان تتقوا منهم تقاة اي دون المؤمنين ومن يفعل ذلك اي اتخا ذمهم اولياء فليس من الله في شيء الا ان تتقوا منهم تقاة اي ان تتقوا من جنتهم ما يجب اتقاه والاستثناء مفرغ من المفعول من اجل اي لا تتقوا المؤمنين الا كذا ولما لشيء من الاشياء الا للتقوية ظاهراً فيكون مواليد في الظاهر ومعار في الباطن اه كل من القسطلاني قوله والمسوا الذي له سبب بعلامة كتبت الشيخ في اللاحق ولا تكون العلامة بحسب العادة الاحسان المطهرة فلا يفصل

بين التفسيرين اه قوله يرح منها الخ كتب الشيخ في اللاحق والخروج ههنا عبارة عن كون احد كون فان نشأة الخلق في المنفعة والمستط والجنين وراثة نشأة النطفة مع كونها اصلاً تلك الاطوار المختلفة فكانها في الخرج

ص ١٥٦ باب منه آيات محكمات وقال مجاهد الجلال والحج اه الخ كذا في النسخ الهندية والقسطلاني وليس في نسخة الفتح والمعنى لفظ باب قال الخافض ثبت عند ابن زرعون شيخه قيل قوله منذ آيات محكمات باب بغير زجة وقال ايضا بعد ذكر قول مجاهد من قوله الجلال والحج اه الخ كذا في نسخة وغيره وتحريره يستقيم الكلام وقد اخرج عن ابن جبر بنه الى ما عدا قال في قوله تعالى من كتاب محكمات قال ما به من الجلال والحج وما سوى ذلك من تشابه يصدق بعضه بعضاً هو مثل قوله وما يفضل الا انفاً سقين الى آخره اه وكتب الشيخ في اللاحق قوله يصدق بعضه بعضاً والقياس على ان المشابهات باعتبار كونها قرآناً ثم انتقال بين المشابهات والمحكمات بحسب هذا التفسير غير ظاهراً لان المحكمات نفسها تصدق بعضها بعضاً فدخلت في المشابهات الا ان يقال ان بينها ههنا بقرينة المقابلة ما لا تصدق بعضها بعضاً فاللفظ وان كان عاماً لكن المراد بها خاص فصير المعنى من آيات هي مقردة في بيان معانيها لا تصدقها الآيات الاخرى ههنا هي متصاة دقة فالاولى المحكمات والثاني المشابهات هي ههنا شئ وهو ان قال الله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تاوله وما يعلم تاوله الا الله والتقوية المتقدم يقتضي علم كل من اهل العلم بالمشابه لانه دخل في جملة المحكمات بحسب هذا التفسير والتقسيم والجواب ان المراد بما تشابه غير المراد بالمشابهات واختصاص الرب تبارك وتعالى بالعلم دون العمار في الاول دون الثاني فالمشابهات بهذا المعنى يعلمها العلماء الذي تشابه منه لا يعلم الا الله وقوله ابتغاء الفتنة المشبهات فسر الفتنة بالمشبهات بمعنى الامور الملتبسة الغير الظاهرة والمعنى ان اصحاب الزيغ يتبعون ما تشابه من القرآن ليعتقوا بذلك طريقاً الى اشارة الفتنة في احقادات العوام وانها المشبهات الزائفة للنام اه وقال السدي حاصل ما ذكره في تفسيره انها متشابهات يشبه بعضها بعضاً في المعنى بحيث يصير كل منها كالمصدق لصاحبه ولا يخفى ان هذا المعنى غير مناسب لما هو مراد من المشابهة ان ليس بالمشبهات التي يشبهه ويتشبه بها معانيها بحيث لا يخادقهم اه

ص ١٥٦ باب قوله ان الذين يشتركون بعهد الله وايمانهم نحن قليلات اولئك لا خلاق لهم لآخروا الخ قال ابو عبادة في قوله من خلاق اي نصيب من خير قولهم قولهم الخ هو كلام ابو عبادة وايضاً ذكر حديث ابن مسعود من حلف بين صبر وفيه قول الاشعث في هذه الآية انها نزلت في وقتهم حين تحاكموا في البر وحديث عبد الله بن ابي اوفى انها نزلت في رجل اقام مسلة في اسوق الخ وقد نقلها جميعاً في الشهادات وانما لقاة بينها ويحتمل على ان النزول كان بالسببين جميعاً ولفظ الآية اعلم من ذلك لهذا وقد وقع في صدر حديث ابن مسعود ما يقتضي ذلك وذكر الطبري من طريق عكرمة ان الآية نزلت في حبي بن اخطب وكعب

ص ١٥٦ باب قوله واقفوا يوما ترجعون فيه الى الله الآية قرأ الجمهور نعم التاجر من ترجعون مبيناً للجمهور قرأ ابو عمرو وحده بفتحها مبيناً للفاعل قال الخافض وقال بعد ذكر الحديث كذا ترجم المصنف بقوله واقفوا يوما ترجعون فيه الى الله وخرجه الحديث بهذا اللفظ وحله اراد ان يجمع بين قول ابن عباس فانها جازية ذلك من ربوا وجازية من وجه آخر اذ نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم واقفوا يوما ترجعون فيه الى الله اخرج الطبري من طرق عن وزاعن ابن جريح قال يقولون انك كنت بعدك تسع نبال ونحوه لابن ابي حاتم عن سعيد بن جبير وروى عن غيره عن ذلك واكثر فقيل اه وحديثه من قبل سلقا وطريق الجمع بين هذين القولين (المحكمان من ابن عباس) ان هذه الآية هي تمام الآيات المنزلة في الربوا اذ هي مطوقة عليهم واما ما ساق في آخر سورة النساء من حديث البراء اخرج سورة نزلت براءة وآياتها نزلت ليستفتيكم في الكفارة فيجمع بينه وبين قول ابن عباس بان الآيتين نزلتا جميعاً

في ما روي من الميرة ومنه المائدة وهي خوان عليه طعام فاذا لم يكن عليه طعام فليس بمائدة وانما هو خوان وقال ابو عبيدة مائدة فاعلمه بمعنى مفعولة مثل عيشته راضية بمعنى مرضية اه قلت وسياتي في البخاري تفسير المائدة في باب قوله ما جعل الله منكم بشيرة ولا سانية الخ وقال القسطلاني في ذي منية الا اليوم اكلت لكم وتكم فبعضه عشيته باقوال في البيهقي ومن نسب هذه الصورة الى عرفة فقد سبها بل نزلت بالمدينة سوى الايات من اولها فانهم نزلت في حجة الوداع وهو على راحته بعرفة بعد العصر انتهى وقد روي الامام احمد عن اسماء بنت زيد قالت اني لا اذبح بزماء العصابة باقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ نزلت عليه المائدة كلها وكادت من ثقلها تندق عند الناقية وعن ابن عمر ان خرسورة من المائدة والفتح قال الرزدي حسن غريب اه وقال العيني قال عطاء بن مسلم نزلت سورة المائدة ثم سورة التوبة وقال ابو العباس في مقامات التنزيل بي آخر ما نزل وفيها اختلاف في ستم آيات الى آخرها ذكر قوله وانتم حرم بريد قوله تعالى في عيسى عليه السلام واتم حرم واحد باحرامه بوقول ابو عبيدة وزاد حرام بمعنى حرم وقرا الجمهور لعنم الراوي يحيى بن وثاب ما سكتها وهي لغير حرم ورس احمد بن الفتح بزيادة وكتب الشيخ في اللامح قوله واحد حرام اي لا حرمة اه وفي ما شتهر به ذلك على دفع يوم انما حرم حرمة وفي الجمع في حديث اشهر الحج وحرم الحج نعم الحاء والراء كانها تريد للاوقاف والمواضع وعند الاماميين يقع راجح حرمة اي منوعات الشرع وعمرانته اه والحاصل ان المحرم لعنتمين واحدا حرام واما المحرم لعنتم ففتح واحد باحرامه من باب اللامح قوله جعل الله لكم الخ كتب الشيخ يعني ان كتب ليس بهنا بمعنى فرض بل بمعنى التقدير والتعيين وقوله تعالى يعني ان يذبحه سبنا ليست بمعنى جعل الشيء وطنا كما في قوله تعالى والدار والايمان بل بمعنى المحل والنتيجة في لغة الفقهاء لفظ آخر مما فيه معنى المحل الاشارة الى انه باحرام هذه الكعبة تقريبا وكان يحاط بها احاطة المكان بالمكان اه من اللامح قال الحافظ قال ابو عبيدة في قوله تعالى الى اريد ان يؤاها شي وانتم اي تحمل النبي وانتم قال ولد تفسير آخر يتردد اي تقر ليس مراد منها اه قوله وقال غيره الا غرة القسطلاني قال القسطلاني قيل هو غير السدي وغيره من فسر السابق وسقط للنفق وقال غيره فلا اشكال فلا غرة المذكور في قوله تعالى فاغربنا بينهم الحداوة به التسليم وقيل اغربنا القينا اجوز بن يربد اذا اتيتهم اجوز بن يربد من اجوز بن وعبيدة اه من القسطلاني وكتب الشيخ قدس سره قوله اجوز بن يربد من اجوز بن فسر بما في حلقه ظاهره من قوله اجوز بن لعل الوجه في غير المذهب بالاخر تخصيص على ادائها لاجوز بن من العينة فكان محسبا محسب اجرة الاجير ولا شك في كونه سبوا به اه وفي ما شتهر به قال ابن الجوزي في تفسيره وقد تكلم قوم من مفسري القرآن فقالوا المراد بهذه الآية كاح المتعة ثم نسخت بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهي عن منعة النساء وبذلك كلف لا يحتاج اليه وفيه ايضا وقال ابن جرير الطبري اولي التابولين في ذلك بالصواب تاويل من تاويله فما حكمته منهم فما مستويين فاقوس ابن اجوز بن قوله تعالى فاقوس ابن اجوز بن يعني اجوز بن قوله تعالى يعني ان كتب الشيخ في اللامح لما كان الاحياء صفتا غامضا بالرب تبارك وتعالى فيجب مصلحتها بما يحتاج الى بيان معناه اه وذكر في ما شتهر اتوال المفسرين في تفسير هذه الآية وقد ترجم المصنف في كتاب الديات باب قوله

المعروف ومن اجابها قال ابن عباس من حرم قلبها -
 باب قوله اليوم اكلت لكم دسبكم سقط باب لغيره في قوله الحافظ قوله فقال عراقي لا علم حيث انزلت واين انزلت قال في المعنى وحيث للمكان اتفاقا وقال الانعش قد ترددت لزمان واين انزلت في الصحاح اذا قلت ان ترديد فانما تسأل عن مكانه فتقول حيث بهن للزمان واين للمكان فلا تكرار وقوله وانك كان يوم الجمعة ام لاسبق في الايمان من وجه آخر من قيس بن سلم الجزم بان كان يوم الجمعة وبه الحديث قد روي كتاب الامان اه من القسطلاني قال الحافظ فان قيل كيف طابق الجواب السؤال لان قال لا اتخذناه عبدا واجاب بمرضى الله بعرفة الوقت والمكان ولم يقل جعلناه عبدا واجاب عن هذا انها نزلت في آخريات نهار عرفة ويوم العيد المتحقق بولده وقد قال الفقهاء ان روية الهلال بعد الزوال للقاء باقوال كذا البعض من تقدم وعندي ان هذه الرواية التي فيها لاشارة والافروا في اسحاق عن قبيصة التي قدما باقواله في لفظه نزلت يوم جمعة يوم عرفة وكلها بما وجدنا عند لفظ الطبري والطبراني وما لنا عبادا وكذا عند الرزدي من حديث ابن عباس ان اليهود يسألون عن ذلك فقال نزلت في يوم عيدين يوم جمعة يوم عرفة اه وقال العيني قال المفسرون بانه اكرم الله عز وجل على هذه الامم حيث اكل لهم ذبهم فلا يتاجون الى دين غيره ولا الى شي غيرهم ولهذا جعل الله قائم الاينياء ويحيى الى الناس واجن فلا حلال الا ما احل الله ولا حرام الا ما حرم الله ولا يمين الا ما شرعه وكل شي اخرجوه فهو حق وسدق لا كذب فيه ولا خلف وعن ابن عباس اكلت لكم وتكم فبعضه عشيته باقوال الامام احمد في يوم عرفة وعن السدي لم ينزل بعد حلال ولا حرام اه قلت وقد تقدم الحديث في باب زيادة الايمان ونقصانه من كتاب الديات وتقدم هناك من الكلام عليه -

باب قوله فلعنتمهم واهل عيشهم وصاحبهم الخ قال ابو عبيدة في قوله تعالى فلعنتمهم واهل عيشهم وقال في قوله تعالى ولا يمين البيت الحرام ولا عامرين ويقال امنت وبعضهم يقول لعنتم قال الشاعر اني كذلك اذا ما سكتي بليد بيمت صدر بجرى غيره بلدا بيمت قال الحافظ قوله الجوزي ولا يمين البيت باقوال النون وقرأ الاعشى يحذف النون مضى فاقول على العبيد -
 باب قوله الله فاذهب انت وربك فضلتا الآية الغزبية الذي فقال مرادهم بقوله وربك اخوه بارون لان كان الكبر من سنا وتعقيب ابن التين بان خلاف قول اهل التفسير كلهم اه
 باب قوله انما جزاء الذين يحدون الله ورسوله الخ قال الحافظ رحمه الله تحت قوله الحارثية مثل الكفرة هذا قول سعيد بن جبر والحسن وصد ابن التين حاتم عنهما وفسره الجمهور بهننا بالذي يتقطع الطلوع على الناس مسلما او كافرا وقيل نزلت في نفر العزيمين وقد تقدم في مكانه اه قوله ان كان جالسا فلعنتم

عبد العزيز الخ وكان قد ابرز سريره للناس ثم اذن لهم فدخلوا فذكروا القسامة لما استشارهم فيها وذكروا المشايخ باقواله فيقول فيها القود وقاوا قرا قادات بها الخلفاء فبكت وفي الخارزي فقالوا اتق قسما بهار رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضت بها الخلفاء فبكت فالتقت عرقه الله ما تقول يا ابا قلابة زادني الديات فقلت يا امير المؤمنين عندك روض الابن اذ واشتد الحرب ارايت لو ان حسين منهم شهيد واعلى رجل محسن مشق اذ قد رزني ولم يروه اكنتم ترجمه قال لا قلت ارايت لو ان حسين منهم شهيد واعلى رجل محسن ان سرق اكنتم تقطع ولم يروه قال لا اه من القسطلاني قلت وبما شرح الحديث العلامة القسطلاني ساقى القصة كذلك عند البخاري في كتاب الديات وكتب الشيخ قدس سره في اللامح قوله ما تقول يا ابا قلابة الخ حاصل ان ابا قلابة حصر الاسباب الخجوزة لاقتل في ثلاثه وليست القسامة منها فلم يجر العنق فيها ثم اور وعصيته على حصره ذلك حديث الحرثيين حيث تعلقوا ولم يكن فيهم شي من هذه الثلاثة فلا وعصيته بذلك اثبات ان ليس جواز القتل مقصورا على هذه الثلاثة كما يدل عليه حديث الحرثيين فاجاب عنه ابو قلابة بانهم ليسوا خارجين من هذه الثلاثة فلا يرد بالحديث على المحصر ثم ان قول عنبسة سحان اه كان نجما منه ونصديقا لكلامه ولكن هذه الكلمة قد تشتم في الاكثار فلذلك سأل عنه الوفاة بل يهمني فقال لا وكان ذلك تسليمه لما اذناه ابو قلابة من ترك القتل بالقسامة وهو القسامة اه وفي ما شتهر به اجاب الشيخ قدس سره في توضيح معنى الحديث وفي تقرير الحكمي قوله قادات بها الخلفاء قلنا لم يثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم واحد من الخلفاء قادات بالقسامة الا ان عبد الملك كان قد قاد بالقسامة فذلك احتاج عرج بن عبد العزيز الى المشورة فيه واما قول الشيخ قدس سره وهو المذهب فالمراد بهب الغنصية وهو المشهور من مذهب الشافعية بخلاف الاماميين مالك واحمد فانها قائلان بالقود بالقسامة في بعض الصور كما بسط المذاهب في الاويز ولا يذهب عليلك ان المعروف عند شرح الحديث ان امير المؤمنين عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى لم يكن قاتلا بالقسامة قاولا واليسيل البخاري وليس يصح عند هذا العهد الضعيف والصواب عندى انها انكرا القود بالقسامة لا الحكم بالقسامة اسلاما هو مذهبنا الحنفية وسياتي في البسط في ذلك في باب القسامة من كتاب الديات اذ الله تبارك وتعالى -

باب قوله والجروح قصاص سقط لفظ باب لغيره في قوله قصاص اي ذات قصاص فيما يمكن ان يقتل منه وهذا التميم بعدا تخصيص لان الله تعالى ذكر النفس واليعن والالاف والاذن نفس الاربعه بالذکر ثم قال والجروح قصاص على سبيل العموم فيمكن ان يقتل من كليله والرجل واما ما لا يمكن كسر في عظمه وجرسته في بطنه يخاف منها التلث فلا قصاص فيه بل فيه الارش والحكومة اه من القسطلاني وحديث الهاب قد سبق في باب الصلح في الديات من كتاب الصلح وتقدم في من الكلام عليه هناك -

باب قوله يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك وذكره طرفا من حديث عائشة وسياتي فيما شرحه في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى اه من الفتح -

باب قوله لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم الآية سقط باب قوله لغيره في فسر عائشة لغوا يعين بما يجري على لسان للكلف من غير قصد وقيل هو الخلف على غلبة الظن وقيل في الغضب وقيل في المحبة وفيه خلاف آخر سياتي في بيانه في الايمان والنذور اه من الفتح قوله انزلت هذه الآية في قول الرجل لا والله الاكتب الشيخ قدس سره في اللامح وبذا احتجوا ومنها انه حديث مرفوع اه قلت بكونه كذلك كما وصفت في ما شتهر وفيه ايضا ليقال ان الحديث مرفوع في سنن ابى داود وذلك لان الامام ابا داود اشار الى ترجيح الوقف في باب قوله يا ايها الذين امنوا لا تحرموا حلييات ما احل الله لكم الا سقط
 باب قوله لغيره في قوله لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم الآية سقط باب قوله لغيره في فسر عائشة لغوا يعين بما يجري على لسان للكلف من غير قصد وقيل هو الخلف على غلبة الظن وقيل في الغضب وقيل في المحبة وفيه خلاف آخر سياتي في بيانه في الايمان والنذور اه من الفتح قوله انزلت هذه الآية في قول الرجل لا والله الاكتب الشيخ قدس سره في اللامح وبذا احتجوا ومنها انه حديث مرفوع اه قلت بكونه كذلك كما وصفت في ما شتهر وفيه ايضا ليقال ان الحديث مرفوع في سنن ابى داود وذلك لان الامام ابا داود اشار الى ترجيح الوقف في باب قوله يا ايها الذين امنوا لا تحرموا حلييات ما احل الله لكم الا سقط
 باب قوله لغيره في قوله لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم الآية سقط باب قوله لغيره في فسر عائشة لغوا يعين بما يجري على لسان للكلف من غير قصد وقيل هو الخلف على غلبة الظن وقيل في الغضب وقيل في المحبة وفيه خلاف آخر سياتي في بيانه في الايمان والنذور اه من الفتح قوله انزلت هذه الآية في قول الرجل لا والله الاكتب الشيخ قدس سره في اللامح وبذا احتجوا ومنها انه حديث مرفوع اه قلت بكونه كذلك كما وصفت في ما شتهر وفيه ايضا ليقال ان الحديث مرفوع في سنن ابى داود وذلك لان الامام ابا داود اشار الى ترجيح الوقف في باب قوله يا ايها الذين امنوا لا تحرموا حلييات ما احل الله لكم الا سقط

باب قوله لغيره في قوله لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم الآية سقط باب قوله لغيره في فسر عائشة لغوا يعين بما يجري على لسان للكلف من غير قصد وقيل هو الخلف على غلبة الظن وقيل في الغضب وقيل في المحبة وفيه خلاف آخر سياتي في بيانه في الايمان والنذور اه من الفتح قوله انزلت هذه الآية في قول الرجل لا والله الاكتب الشيخ قدس سره في اللامح وبذا احتجوا ومنها انه حديث مرفوع اه قلت بكونه كذلك كما وصفت في ما شتهر وفيه ايضا ليقال ان الحديث مرفوع في سنن ابى داود وذلك لان الامام ابا داود اشار الى ترجيح الوقف في باب قوله يا ايها الذين امنوا لا تحرموا حلييات ما احل الله لكم الا سقط
 باب قوله لغيره في قوله لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم الآية سقط باب قوله لغيره في فسر عائشة لغوا يعين بما يجري على لسان للكلف من غير قصد وقيل هو الخلف على غلبة الظن وقيل في الغضب وقيل في المحبة وفيه خلاف آخر سياتي في بيانه في الايمان والنذور اه من الفتح قوله انزلت هذه الآية في قول الرجل لا والله الاكتب الشيخ قدس سره في اللامح وبذا احتجوا ومنها انه حديث مرفوع اه قلت بكونه كذلك كما وصفت في ما شتهر وفيه ايضا ليقال ان الحديث مرفوع في سنن ابى داود وذلك لان الامام ابا داود اشار الى ترجيح الوقف في باب قوله يا ايها الذين امنوا لا تحرموا حلييات ما احل الله لكم الا سقط

ذكر المصنف فيه حديث انس ان الخمر التي برقيقت الفعج وسياقي شمره في الاشرية وقوله فنزل تحريم الخمر فامتناديا الو
الامر بذلك بوالنبي صلى الله عليه وسلم والمنادي لم ار التفرغ باسمه والوقت الذي وقع ذلك فيه زعم الواحدي ان عقبة
قول حمزة انما اتم عبدي لابي وحديث جابر بن عبد الله الذي يظن ان تحريمها كان عام الفم سنة ثمان ثم ذكر الحافظ
تأيد ذلك بعدة روايات من مسند احمد وسياقي شمره من الكلام على زمان تحريم الخمر في كتاب الاشرية

باب قوله لا تسألو عن اشياء ان تبدل لكم فتسكروا سقط باب قوله ليزاني ذر وقد
تعلق بهذا النهي من كره السؤال عما لم يقع وقد اسنده الدارمي في مقدمته كتابه عن جماعة من الصحابة والتابعين و
قال ابن العربي انما اتم عبدي لابي وحديث جابر بن عبد الله الذي يظن ان تحريمها كان عام الفم سنة ثمان ثم ذكر الحافظ
تأيد ذلك بعدة روايات من مسند احمد وسياقي شمره من الكلام على زمان تحريم الخمر في كتاب الاشرية
باب قوله لا تسألو عن اشياء ان تبدل لكم فتسكروا سقط باب قوله ليزاني ذر وقد
تعلق بهذا النهي من كره السؤال عما لم يقع وقد اسنده الدارمي في مقدمته كتابه عن جماعة من الصحابة والتابعين و
قال ابن العربي انما اتم عبدي لابي وحديث جابر بن عبد الله الذي يظن ان تحريمها كان عام الفم سنة ثمان ثم ذكر الحافظ
تأيد ذلك بعدة روايات من مسند احمد وسياقي شمره من الكلام على زمان تحريم الخمر في كتاب الاشرية

باب قوله ما جعل الله من يعبد من يعبد ولا لسانا نسبة الخمر الى ما حرم ولم ير حقيقة المصنف
لان الخلق خلقه وقد بدهه ولكن المراد بيان ابتداءهم ما صنعوه من ذلك قوله واذا قال الله يقول قال الله الخمر
ثبت هذا وما بعده بهينا وليس بما صرح به وهو على ما قدمنا من ترتيب بعض الروايات وهذا الكلام ذكره ابو عبيدة في
قوله تعالى واذا قال الله يعيسى بن مريم قال جازاه يقول الله واذا من حروف الزوائد وكذلك قوله واذا علمت
اي وعلمت اهدى الفم كتب الشيخ قدس سره في الملاح يعني ان المراد بقوله لا تسألو عن اشياء ان تبدل لكم فتسكروا
مضى وهو المراد بقوله واذا بهينا صلته اي متعلقته بما لم يذكر بهينا وهي مزيدة بحسب هذا الكلام وان لم يكن مزيدة في
اصل الكلام فانها زائدة من جملة يقول الله لانها ظرف للفعل المحذوف اهدوه قوله المائدة واصلا مفعولة الخ
قال ابن التين يقول اني عبدة وقال غيره ي من ما يعبده اذا تحرك وقيل من ما يعبده اذا اطمع قال ابن التين
وقوله لظلمة بانته يروى في الملاح ان ابيان المرحوم والافانظاير بانها فتوت بين الزين فمى فاعل على ما بها اهد
من الفم وقد تم الكلام على تحقيق لفظ المائدة في اول السورة وكتب الشيخ في الملاح قوله لظلمة بانته فان

التطليقة ليست بانته وانما هي سانه بها فكانت صيغة الفاعل بمعنى المفعول فالتطليقة سانه بها كما ان المائدة مبددة
بها صاحبها اهد وقد اجاد الشيخ قدس سره فيما افاده والاحكام الشارح قالوا المشيخ حسيه واخرج ووافق الكرماني ما قال
الشيخ قدس سره واليس في ما سأل الملاح فارجح اليه قوله وقال ابن عباس متوفيك بميتك قال الحافظ هكذا ثبت
بهينا بلفظ انما في سورة آل عمران فكان بعض الرواة قلنا من سورة المائدة فكتبنا فيها وذكرها المصنف
بهنا المتاسية قوله في هذه السورة فلما تويفتني كنت انت الرقيب اهد وذكر زين الزين الحلقات العيني ونسب
الوجر الثاني الى الكرماني ثم تعقب على القولين فقال هذا الجيد لا يخفى عليه والذي قاله بعضهم الجبر اهد ولم يجب
بنفسه عن هذا الاشكال وكتب الشيخ قدس سره قوله متوفيك ميتك وهذا بيان لاجل من يكون ولا ذكر فيه للتوفى قبل
الرفح حتى يلزم خلاف المشهور ان ارفع حيا والاصل ان عيسى عليه وعلى نبينا صلوات الله وسلامه نما اشتد عليه
اذى الاعداء وشاق بر صدره ارضي الله اليه اني ميتك فكن على صبر حتى يجل اجلك ثم اتجهيزه ميتة فقال راجعك
الى يكون ابلغ في تحمل المشاق لعرض زمان الخلاص سبعة زمان الموت ثم اتجهز به بخير ومطهر من الذين كفروا
حتى لا ينعس اليك اذ ناسم فان في الاول من التخيير في الخلاص ما ليس في الثاني وكذلك في الثاني من تجهيل النفقة
ما ليس في الثالث فمى المراتب الثلاث تترق بعد ترقى وقد كتبت عليها عدة المتعلقات بنفسه فتاجور اجامات
على الغار على من اتبه لثلاثا فذا اياه شفقته عليهم فقال وجعل الذين اتبعوك فوق الذين كفروا الى يوم القيامة
اهد وذكر في ما شته الكلام عليه وعلى سلة نزول عيسى عليه السلام (تفسيره) قال الشاه الوراكشعيرى في رسالته
عقيدة الاسلاك المعروفة في كتب الحديث لو كان موسى حيا لما وسعوا الانبياء كما بسط طرفه الحافظ في كتاب
الاعتقاد في باب قوله تعالى لا تسألو اهل الكتاب الخ فما وقع في تفسير ابن كثير تحت قوله تعالى واذا اخذتم من مشاق
النبيين الاية من زمان عيسى في هذا الحديث غلط من النسخ اهد من ما سأل الملاح قوله البقرة التي بينت و
للطواغيت وى الاضام فلا يجلبها حدن الناس والبيرة فيلعب بمعنى مفعولة وى التي بمرت اذنها اي خربت قال
ابو عبيدة جملها قوم من المشاة فامة اذا ولدت من البطن بحر واذنها اي شقوبا وتركت فلا يسبها احد فقال
آخرون بل البقرة الناقة كذلك وخلا عينا فلم تترك ولم يضر بها غل واما قوله فلا يجلبها احد من الناس وبكذا
مطلق نفى الملق وكلام ابي عبيدة يدل على ان المعنى انما هو الشرب الخاص قال ابو عبيدة كانوا يرمون نهبها
وكلها ولينبها على النساء ويحولن ذلك للرجال وما دللت فهو بمنزلة نهبها وان ماتت اشترك الرجال والنساء في كل
لجبا قوله والسائبة كانوا يسيبونها الخ قال ابو عبيدة كانت السائبة من جميع الانعام وتكون من النذول للاضام
فتسبب فلا تحبس عن رمي ولا عن ماء ولا يركبها احد قال وسيل السائبة لا تكون الا من الابل كان الرجل يندر
ان يرمى من مرضه او قدم من سفره يسبب بغيره او قوله والبصيلة الناقة البكر الخ كما افاده متصلا بالحديث المرفوع
وهو يرمي من جملة المرفوع وليس كذلك بل بوقليته تفسير سعيد بن المسيب والمرفوع من الحديث انما هو ذكر

عروين عامر فقط وتفسير البقرة وسائر الاربعة المذكورة في الآيات عن سعيد بن المسيب قوله والحام فلن الابل الخ وكلام
الى عبدة يدل على ان الحام انما يكون من ولد السائبة وقال ايضا كانوا اذا مزب فحل من ولد البقرة فهو عندهم حام
وقال ايضا الحام من فحل الابل خاصة اذا تجاوزت عشرة ابطن فالواقد حتى ظهر فاحوا ظهره ووسره وكل شئ من فم يركب
ولم يترك اهد محقر من الفم وذكر في ما سأل الملاح عن تفسيره لانا نحن من المكي في تحريم السائبة بحث فمى في باب
البر وسشت -

باب قوله وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم فلو لم نجسني ان كتب الشيخ في الملاح
والثواني بهنا الخ من المذكور قبله والاولى فيه الحمل على الرفع دون الموت اهد ذكر فيه حديث ابن عباس انكم تشيرون
الى المذحاة الحديث وسياقي شمره في الرقاق والغرض من هذا قول كما قال العبد الصالح الخ قوله اصبيا في كذا
للاشارة بالتفسير ولكن شمره في الملاح في ما اشارت اليه قلته عد من وقع لهم ذلك وانما وقع لبعض صفات الخ
ولم يقع من احد من الصحابة المشهورين اهد من الفم قلت وسياقي الكلام على قوله يارب السماوات والارض في كتاب
الرقاق ان شاء الله تعالى

باب قوله ان تعدن بهن ما تكهنن بهن فانهن عبادك وان تكهنن بهن فانهن عبادك انت العبد الحكيم قال الحافظ
ذكر فيه حديث ابن عباس المذكور قبله اوردده محقر اهد وقال الحلماة الغسطلاني فان قيل كيف جاز ان يقول
ان تكهنن بهن فانهن عبادك انت العبد الحكيم فانهن عبادك انت العبد الحكيم فانهن عبادك انت العبد الحكيم فانهن عبادك
واجيب بان هذا ليس بسؤال العفو عنهم مع علمه ان تكفاني قد حكم به من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الخ
فانك انت العزيز الحكيم تنبها على ان الامتنان لا حد من عزته ولا اعتراض في حكمه وحكمته فان غدرت فعدل وان
غفرت ففضل وعدم غفران الشكر يقتضى الوعيد فلا امتناع فيه لذاته اهد

سورة الانعام

بكذا في النسخ الهندية بغير جملة وزاد في نسخ الشروح الثلاثة بعد ما بسطت البسطة ليزاني ذر
وقال العيني وذكر ابن المنذر باسناده عن ابن عباس قال نزل سورة الانعام بمكة شرفها الله ليلا جملة وتوحيها
سبعون الف ملك يأتون بالصبح وعين جاز نزل معها خمسة مائة ملك يزونها ويكفونها وفي تفسيره الى محمد بن اسحق
الصبتي خمسة مائة الف ملك وروى عن ابن عباس ومجاهد وغيرهما نزلت الانعام بمكة الاثنا عشر آيات فانها نزلت بالمدينة
وفي من قوله تعالى قل تعالوا الى قوله تتقون ثم ذكر اقول في تعيين بعض تلك الايات الى آخر ما ذكر في فضائل تلك
السورة وقال الغسطلاني وعندنا من مروية عن انس مرفوعة ان سورة الانعام معها مائة الف ملك من الملائكة من
انها تعين لهم زجل بالصبح والارض بهم تروح ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سبحان الله الملك العظيم اهد

قوله وقال ابن عباس فتنبتهم معذرتهم وفي نسخة الفم قبلتم لم تكن قال الحافظ وصله ابن ابي حاتم من طريق ابن
جريح عن عطاء عنه وقال مخرج عن قتادة فتنبتهم مقابلتهم قال وسعت من يقول معذرتهم اخبره عبد الرزاق اهد
كتب الشيخ في الملاح قوله معذرتهم بغير من المصنفات اي معذرة فتنبتهم اي جبريتهم الحق ارتكبوها في الدنيا وقوله للسانا
لشبهنا اي لو انزلنا ملكا لانزلنا بصورة انسان الاطاعة لهم بر وية مع انه لو انزل على بيته وصورته لم يثبت
الخطا والتسلسل المتوقف عليه التعمير والتعلم فاذا لم ينزل في صورته ونزل في صورة انس عادا المحطو كما كان
وصار السؤال واراد كما ورد على ارسال الانس لغة وقوله البسط العر ب يعني ان المراد بالبسط بهنا الغرب وقوله
سرمد اذ الخ الظاهر ان المصنف قصد بذلك دفع ما يرد على ظاهري آبي الانعام والقصص من توهم معارضة حيث قال
في الاولى وجعل الليل سكنا وبوقتيه النضات الليل بالسكون والفراروا بعينها فالليل كليل كليل كليل كليل كليل
سرمد ومرح في الثانية بنقضيها وعكاف اربا ببيت قال قل انتم ان جعل الله عليكم الليل سرمد الاية وحاصل الرفع
ان سرمد بهنا وان كان للوالم الا ان السرمد في صفة الليل ليس بمعنى الدوام وانما هو جازع الطول وكذلك السكن صفة
ليل باعتبار ما فيه لا بحسب نفسه لان ما فيه من الاناسي والدواب يسكن فيه فيكون الليل ساكنا بنفسه سرمد الليل
ولم ينقض وليس كذلك والله اعلم اهد من الملاح وفي ما شته قال الحافظ كذا وقع بهنا وليس هذا في الانعام وانما
هو في سورة القصص قال ابو عبيدة في قوله تعالى قل انتم ان جعل الله عليكم الليل سرمد اي داما قال وكل شئ يتنقل
فهو سرمد وقال الكرماني كان ذكر بهنا المتاسية قوله تعالى في هذه السورة وجعل الليل ساكنا اهد وتبع الكرماني في ذلك
الحافظ والغسطلاني من انه ذكره بهنا المتاسية سورة الانعام والافلا وجه لذكره بهنا واجاد الشيخ قدس سره
في توجيه ذكره بهنا بان اشار الى رفع التعارض في الآيتين بان السكون والقرار الآيتين ليس بمعنى الدوام كما يتوهم من
قوله ليل سرمد بل هو جازع الطول اهد من ما شته قوله لصور لغير الصا وفتح الواو في قوله يوم ينفخ في الصور جملة صورة
كقوله سورة وسور قال ابن كثير والصحيح ان المراد بالصور القران الذي ينفخ فيه اسرائيل عليه السلام للاجاءت الواروة
فيه اهد من الغسطلاني قلت وبرزم المصنف في كتاب الرقاق اذ قال باب نفخ الصور قال مجاهد الصور كهيئة البوق
اهد قال الحافظ قال ابو عبيدة في قوله تعالى ويوم ينفخ في الصور يقال انها جمع صورة ينفخ فيها وجهات ينفخون بهم
سور المدية واحد باسورة اتيتي والثابت في الحديث ان الصور قرن ينفخ فيه وهو واحد لا يجمع وكل الفراء ابو عبيد وقال
في الاول فعلى هذا المراد النفخ في الموتى وذكر الجوهري في الصحاح ان الحن قرأ بالفتح الواو اهد قوله رهوت خرس وموت
اه ذلك قوله تترهبوا الخ حاصل ان مقام الخشية على افضل من مقام الرجاء فان الخاشي يتكاف من الاعمال و
المشاق بالاجتهاد الرباني فاندر اكثر من الاشارة من الملاح وفي تفسيره المكي قوله الملك يريد ان الواو والتا ومزيدتان
اللفظ كما في رهوت ورحوت ثم اورد ما كان بهنا من المثل المشهور فقال رهوت خرس رحوت ثم فسر هذا المثل
بقوله ونقول تترهب الخ يريد ان رهوت والرحوت مصدران مجريان وحال معناه انك ان تترهب وتووب في امر

ان كان يحك الاله اتام السبب مقام المسبب ولا شك ان عظمة صلى الله عليه وسلم موصولة للكرامة والنجاة كغيرها كانت
اهم من الاله -

باب قوله يعظكم الله ان تعبدوا له من دونه المستطاب في نسخة القسطلاني قال الحافظ قولت
أنا ذين ليداني روايته موم ما تظن من بهذاني رواية شعبة في الباب الذي يليه تدعى مثل هذا فعل عليك وقد انزل
الله الذي تولى كبره منهم وهذا المشكل لان ظاهره ان المراد بقوله والذي تولى كبره منهم هو حسان بن ثابت وقد تقدم
قبل هذا ان عبد الله بن ابي ذر وهو المتقدم وقد وقع في رواية ابي حنيفة عن سفيان الثوري عند ابي بصير في المستخرج وهو
من تولى كبره فبهذا الرواية انفتحت اشكالا قولت قلت او ليس قد اصابه عذاب عظيم وفي رواية شعبة ثالثا واي عذاب
اشد من العصى قولت قال سفيان تسمى ذهاب بعرضه زاد ابو حنيفة واقامة الحدود ووقع بعد هذا الباب في رواية شعبة
تخرج عانته بعصاة العذاب دون رواية سفيان قولت قلت لكن انت في رواية شعبة ثالثا لست كذلك في رواية
آخريه وقالت قد كان يرد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد علم في الخارزمي من وجه آخر من شعبة لم يفتح ان كان
يتابع او يهاجم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ودل قول عائشة تكلم انت على حسان كان من تكلم في ذلك وبذره الزنا
الاخرة تقدمت هناك انهم من ذواتهم هناك البينا في اثناء حديث الاك قال عروة كانت عائشة تكلمه ان يسب عن يا
حسان وتقول ان الذي قال : فان ابى ودلني وعرضي : لعن محمدك وقاه واداه من الفتح وكتب الشيخ خونس سره
في الاصح قولك لكن انت وانما قاله ليكون سب مسالمة في التوبة والاستغفار والالتجاء الى الله تعالى في ذلك
سببا لم يذكره عند الله تعالى وقوله واي عذاب اشد من العصى هذا الجواب لسبب منها ان سلم انه هو المتولى للكتابة
لم يرد عن ذهابها احتمال مشقة ما وعده و الا فالجواب في الحقيقة انه غير ذهابه و العصى وان لم يكن عذابا مطلقا لكن من ابتلى به
لكنه لا يخلو من من ابتلى به لم يرد في ما شاع من تقرير المكي يعني انه عذب مرة بالعمى فلعله يعذب اخرى به اذن الاصح
في تقريره لا يورد في الحديث السابق ان الذي تولى كبره عبد الله فقال لعليها ارادت انها مراد ان المراد
من العذاب اعم من الذي يرد في الغرض والاعتراف بالسيئة كما قاله على تقدير فرض طول الآية لحسان والافهمي ان ابن ابي
قلت وبذره الاله وبعرضي من انها قالت ذلك على سبيل الغرض والتسليم لقول المترجم والافهمي من انها
ان الذي تولى الاك هو عبد الله بن ابي ذر الذي تقدم في حديث الاك في كتاب الشهاداة وايضا قد تقدم قريبا في
باب قوله ويل ان الذين جاؤا بالاك الآية اهدى الناس للاصح تقيي

باب قوله ويل ان الذين جاؤا بالاك الآية اهدى الناس للاصح تقيي

باب قوله ويل ان الذين جاؤا بالاك الآية اهدى الناس للاصح تقيي

ان حسانا حدوا العلم والحق في ثمانين وكذا حمنة ومسطح ليكرهوا عنهم بذلك ثم ما صدر منهم حتى ابغى عليهم تسمية في الاخرة
اما ابن ابي ذر فلهما لثقتهم من عذابي او اطفا للفتنة والبالغا لثقتهم وقد روى القشيري في تفسيره انه بعد
ثمانين وقال القشيري ومسطح لم يثبت منه ذنب من ذنوبهم فلم يكره في حدها والمورد في فقال انه لم يكره احد
من اهل الاك قول لولا فضل الله عليكم ورحمته لم اظلمت منكم المعاملة بالعقاب والجواب لولا محذوف تقديره
لما علم بالعباد من العيني وتقدم الكلام في عذابي ابن ابي ذر ولم يكره في باب ان الذين جاؤا بالاك
عصية سبكم الآية ولا يخل او هو الفصل منكم السنة الزيادة في نسخة البندرية لغير لفظ باب وكذا في نسخة الفتح والقسط
في هذه الآية والآية الاولى ترجمتها معذرة في نسخة البندرية لغير لفظ باب على يد الآيات قال العيني وليس في كثير من النسخ لفظ باب
وقال بعد ذلك حديث الباب هذا طريق اخر في قصة الاك وهو مسلق كما ذكرنا واستداه مسلم في كتاب التوبة فحضر اهد
وقال الحافظ وصلة الحديث انه قد ذكرت ما فيه من فائدة في اثناء حديث الاك الطويل قريبا ووقع في رواية المستمل
من الغزيرى حديثا حميد بن الربيع حدثنا ابو اسامة فطن الكرماني ان البخاري وصل عن حميد بن الربيع وليس كذلك بل هو
خطا فان شئت فلا يخبر به اهد

باب قوله ويل ان الذين جاؤا بالاك الآية اهدى الناس للاصح تقيي

باب قوله ويل ان الذين جاؤا بالاك الآية اهدى الناس للاصح تقيي

باب قوله ويل ان الذين جاؤا بالاك الآية اهدى الناس للاصح تقيي

باب قوله ويل ان الذين جاؤا بالاك الآية اهدى الناس للاصح تقيي

الفرقان

باب في النسخ البندرية لغير لفظ سورة وغير البسلة وفي نسخ الشرح الثلثة زيادتها قال العلامة العيني والفرقان
هو الفرق بين المشركين والذين آمنوا في القرآن به لفصل بين الحق والباطل وقيل لانه لم ينزل جملة واحدة
من سورة واحدة بل ينزل بعضها في بعض وفي بعض النسخ في قوله تعالى وتفرنا قرآنا نقرأه على الناس على مكث وفي رواية
منها اختلافات وهي قوله عز وجل الامن تاب وآمن وعمل عملا صالحا وقيل فيها آيات من اختلاف الناس فيها فيقول انها من
الفرقان

وقيل كئيتان وقيل احداهما مكينة والاخرى مدينة وقوله والذين لا يدعون مع الله الها آخرة الا تبارك وتعالى الامن تاب وآمن
الآية فالذي قال ان الاولى مكينة وهو سعيد بن جبير وفي قوله والذين لا يدعون مع الله الها آخرة الا تبارك وتعالى الامن تاب وآمن
الامن تاب وآمن الى قوله وكان الله غفورا رحيما اهد قوله قال الحسن بن الحسن بن احمد بن حنبل في طائفة من صلح سعيد بن
منصور حدثنا جبر بن حازم سمعت الحسن بن الحسن بن احمد بن حنبل عن ابيه عن ابي جهم بن عبد الله بن ابي اسحاق
قال في الدنيا هي والذين لا يدعون مع الله الها آخرة الا تبارك وتعالى الامن تاب وآمن في الاخرة
عن حزم القطعي عن الحسن بن الحسن بن احمد بن حنبل عن ابيه عن ابي جهم بن عبد الله بن ابي اسحاق
يري بحببه اهد من الفتح وكتب الشيخ قدس سره في اللامح ان المراد بالقرعة في الآية القرعة الحاصلة بطاعة الله تعالى ثم
استدل عليه بقوله وما شئنا الا ان نرسل اليه رسولا من قبلنا ليقول له ان الله قد بعث اليك رسولا من قبلنا
صالحين مطيعين لك اهد وفي الجلائين قوله تعالى قرعة العين بان نراه مطيعين لك اهد قوله وقال ابن عيينة عانته
عنت على القرآن قال الحافظ كذا في تفسيره وهذا في سورة الحاقة وانما ذكره هنا استطلاحا لما ذكره في قوله عز وجل وقد تقدم
ذكره في ابي حنيفة من ابي حنيفة في الامانة اهد وكتب الشيخ في اللامح بنك قوله عز وجل ان الذين آمنوا
فاجادوا في نفيهم من ربي وفي ما يترجم من عدوان الريح على الخزان لانها كيف عنت عليهم وفي تقريره لا نأخذ حسن المكي
قوله عز وجل انما قال للريح عانته لانها عنت على خزنتها كان خزنتها لم تقدر على المسالك اهد

باب قوله ويل ان الذين جاؤا بالاك الآية اهدى الناس للاصح تقيي

باب قوله ويل ان الذين جاؤا بالاك الآية اهدى الناس للاصح تقيي

باب قوله ويل ان الذين جاؤا بالاك الآية اهدى الناس للاصح تقيي

باب قوله فسوف يكون لهما هلكة

باب قوله فسوف يكون لهما هلكة قال الحافظ قال ابو عبيدة في قوله فسوف يكون لهما
جزايل من كل عام بمامل ولم يحنى آخر يكون لهما اهد قال العيني وقال الشلبلي انتكف في اللزائم فقيل يوم بدر
منهم سبعون واربعمائة وقيل عذاب القبر وقال ابن جرير عذاب اباد المأزما وبلما كما استمر او قال في شرح الحديث
فصوت يكون لهما قيل هو الخط وقيل هو التماق القتل لبعضهم بعض في بدر وقيل هو الاسر فيه وقد اسر سبعون قرشيا في
والحديث مر في كتاب الاستسقاء اهد

سورة الشعراء

وفي نسخ الشرح الثلاثة بزيادة اسم الله الرحمن الرحيم بعد السورة قال القسطلاني سقط لفظ سورة والسجدة
 ليراني ذوقا لجماد فيها وصله الفريابي في قوله تعالى تعجبون من قول اتينون على ريب آية تعجبون اي تعجبون وقال السجدة
 ومقال في الطريق قال ابن عباس كانوا يبنون بكل ريب علميا يعجبون فيه بمن يري في الطريق الى هو عليه السلام وويل
 كانوا يبنون الاماكن المترفة ليسرف بذلك غناهم فنهوا عنه ونسبوا الى العجب منه وفي الفتح وقيل كانوا يبنون في
 الاسفار بالنجوم ثم اتخذوا اعلاما في اماكن مترفة ليستندوا بها وكانوا في غفلة عنها بالنجوم فالتفت والبنيان عشا
 اهل قال السجدة وقال الكرماني كانوا يبنون برؤس الجوامع يعجبون بها والريح المربحة من الارض اهل قوله هم من شققت
 اذا سمع اي في قوله في جنات وجون وزروع ونخل طلعها هضيم ومن بعد التيمم وتشديد السين المبهمة منسبا
 للمعقول وبذا قاله مجاهد ايضا وقال ابن عباس هو اللطيف وقال عكرمة اللين وقيل بهضم اي هضم الطعام وكل هذا
 للظافة اهل من القسطلاني وكتب الشيخ قدس سره في الملاحق بهضم شققت يعني ان اللاحق بهضم عليه باعتبار صلوه
 للثقتن والهضم الاله بهضم بالحق وقوله اليبكة والايكة جمع ايكه قرئ بها والليكة اي الايكه الاله خففت الهمة و
 اطلاق الجمع على الحرف باللام من حيث ان اللام اما ان تكون المعبد والمعبود والاشجار التي كانوا سكنوا باللام
 للاستدراك فكانها لا تتألم بها والتألم كما تألم الشجر لا غير اهل من الملاحق وفي ما شئت قوله قرئ بها وهو كذلك في الجملة
 في قوله تعالى كذب اصحاب الايكه المرسلين وفي قراءة عذرة الهمة والقادر حركتها على اللام وفتح الهاء اهل وبسط علماء
 التفسير في هذه الكلمة واخرها وقال صاحب المجل قد وقع لفظ الايكه في القرآن اربع مرات في الجوز وفي قوجا
 بيتنا في في الشعراء وفي من والاولان بال والجوز لا غير والاشتران يقرآن بال والجوز بال تصرف الذي قاله الشارح
 بيتنا فتح التاء من ان الهم مجردة لا لاضافة لفظ اصحاب اليها وفي تفسيره الجاني الايكه جمع ايكه يعني ادخل
 على ايكه لام لا تتفرق اهل وفي الجمل في شرح قول الجلال والقادر حركتها على اللام وبهذا الضم يقتضي ان اللام الموجودة
 لام التعريف وحينئذ لا يصح قولهم الهاء والاسم المقرون بالاسماء كانت معرفة وغيره بل بالجر بالاسم سواء وقع فيه
 نقل اوله وبهضم وجه فتح الهاء بالاسم بوزن ليلته فاللام من بينة الكلمة واللام بل حركتها اللام اصلية فوجه بالفتحة
 حينئذ ظاهر قوله في جميع شجره كسب الشيخ تزيه المفرد لا الجمع ومضى الجمع الجوز اهل وفي ما شئت قوله في ما شئت
 كلام التجاري والافلام البخاري هذا منتقدا عند جميع الشرح كما تقدم البسط في ذلك في مقدمه الملاحق وفي تفسيره
 مولانا محمد حسن المكي قوله في ايكه اي جماعة اشجارها كيكه بمعنى مطلق الاشجار والجمع بمعنى الجماعة وقوله في اي الايكه
 بيتنا الحقيقي وفيه تكلف والظاهر ان ايراد اليبكة والايكة اي حرفين بلام الاستدراك في البيت كونه باعتبار المعنى
 ان كان هذا المعنى غير مراد بهنلان اصحاب الايكه لقب لهم اهل وقال القسطلاني في قوله والايكة بالف قول وسكون اللام
 وبعد بامزة مكسوة جمع ايكه ولا في ذم الايكه وفي جمع شجره وكان شجرهم اللوم وهو الغنم قال السجدة اصحاب ان
 اليبكة والايكة جمع ايكه وكيف فقال الايكه جمع ايكه اهل وقد تقدم التوسيم من كلام الشيخ قدس سره
 ص ١٠٤ باب قوله ولا تتخرفي يوم يبعثون سقط باب ليراني ذوقا لجماد ليراني ذوقا لجماد ليراني ذوقا لجماد ليراني ذوقا لجماد
 منتقدا لفظ النسائي وعليه الغبرة والقرة فقال لقد نهيتك عن هذا فعصيتي قال لا اعصمك اليوم فخرجت من
 هذا ان قوله والغبرة من كلام المصنف واخذ من كلام ابن عبيدة وان قال في تفسير سورة يونس ولا يقرئ ويوم
 ترو ولا ذرة القرة البخاري والشذ لك شاهد من قال ابن السكيت وعلى هذا القول في سورة عيس غيرة ترينها قرة تاركه لفظي
 كما قال في قوله قرة قرة قال غير لولا القرة ما لعشي الوجر من الكرب والغبرة ما يعلوه من الغبار اهل وحسن والاخر معترى
 وقيل القرة شدة الغبرة بحيث يسود الوجه وقيل القرة سواد الرمان فاستخرجنا من اهل الفتح
 ص ١٠٤ باب قوله وان دعيتهم ذك الا فردين واخفص جحاحك ان جحاحك هو قول ابن عبيدة
 وزاد ذلك قوله ابن عباس قال لما نزلت هذه من مراسيل العصاة وبذلك جزم الاسما على ان ابا هريرة اهل
 بالمدينة هذه القصة وقعت بمكة وبنو عباس كان حينئذ اهل ولدوا واطفالا ويولدون في دار فاطمة فانه يشعرون بانها كانت
 في مكة حيث تخاطب بالاحكام وقد قدمت في باب من انتسب الى آباء في ادنى السيرة النبوية احتمال ان تكون هذه
 القصة وقعت مرتين لكن الاصل عدم تكرار النزول وقد صرح في هذه الرواية بان ذلك وقع حين نزلت نعم ووقع
 عند الطبراني من حديث ابن ابي عمير قال لما نزلت وانذر عشيرتكم جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى باسم ونسائه
 وابله فقال يا بني اسمي اشترى واشترى من النار واسواني فكذلك رقاكم يا عائشة بنت ابي بكر يا حفصة بنت عمر يا سلمة
 فذكر حديثا طويلا في ان ثبت دل على تعدد القصة لان القصة الاولى وقعت بمكة لتفريخ في حديث الباب ان مصد
 الصفا ولم تكن عائشة وحفصة ام سلمة عنده من اذ واجه الابل بالمدينة يجوز ان تكون متاخرة عن الاولى فيمكن ان يجزوا
 ابو هريرة وابن عباس ايضا ويكمل قوله لما نزلت جمع الخواي بعد ذلك لان الجمع وقع على الفور ولعل كان نزل اوله وانذر
 عشيرتكم الاقربين في حجة ترمذ ثم خصص كما سياتي ثم نزل تانها وربطك منهم الخالمين فخص بذلك بنى باسم ونسائه
 وانما علم في هذه الزيادة تحقق على النووي حيث قال في مترج مسلم ان البخاري لم يجزها عنى وربطك منهم الخالمين
 اعتمادا على ما في هذه السورة واغفل كونها موجودة عند البخاري في سورة نزلت قوله لما نزلت وانذر عشيرتكم الاقربين
 قد وقع في تفسيره من روايته الى اسما عن الامش بن عبد الله وربطك منهم الخالمين وهذه الزيادة
 وصلها الطبراني من وجه اخر عن عمرو بن مرة ان كان يقربها كذا قال القسطلاني لعل هذه الزيادة كانت قسرا
 فنسخت تلاوتها في آخر ما في الفتح -

التمل

كذا في نسخة السندية والقسطلاني وفي نسخة الفتح واليعني سورة النمل مع زيادة السجدة بعد السورة قال القسطلاني
 ولاني ذوقا لجماد ليراني ذوقا لجماد ليراني ذوقا لجماد ليراني ذوقا لجماد ليراني ذوقا لجماد ليراني ذوقا لجماد
 ذكر القرطبي وغيره انها مكتبة بلاغات وعند السجدة نزلت قبل القصص وبعد القصص سبحانه اهل قوله الخا ما خا
 في رواية غيراني ذوقا لجماد ليراني ذوقا لجماد ليراني ذوقا لجماد ليراني ذوقا لجماد ليراني ذوقا لجماد ليراني ذوقا لجماد
 يخرج الخا يعلم كل خفية في السموات والارض وقال الفرادي في قوله يخرج الخا اي الخيثة من السماء والنسب
 من الارض قال في بنا يعنى من وهو قوله لم يستخرج العلم فكم اي الذي منكم وقرأه ابن مسعود ويخرج الخا من بدن
 في وردي عبد الرزاق عن قتادة قال الخا السرد لان ابن حاتم من طريق مجاهد قال الخيثة ومن طريق سعيد بن
 المسيب قال الماء اهل من الفتح قوله سليمان طالع من كتب الشيخ قدس سره في الملاحق انما فسر به لئلا يلزم اذا جاز
 اوله على الاسلام من ان الحكم ان يقبل منهم واذا بدوا بالحجة فاذا فسر الاسلام بالانثاء مثل الامرين كليهما اهل وفي ما شئت كلام
 الشراح واهل التفسير فاربع البرهنة وكتب الشيخ ايضا قوله او تينا العلم قوله سليمان هذا على ما ذهب اليه المفسرون
 ظاهرا من ان قول سليمان واما اذا كان هذه متولاه بقيس لا غير اهل من ارجاع هذا التفسير الى قوله واذا تينا من كل شيء فاعلم
 بالتفسير ولم يذكر المفسر اهل من الملاحق وبسط في ما شئت الكلام في ابيضاح هذا المقام فارجح اليه وقال الخا لفظ قوله واذا تينا
 العلم قوله سليمان وصله الطبراني من طريق ابن ابي ريج عن مجاهد بهذا نقل الواحدي ان من قول بقيس قاله متوقفا على
 نبوة سليمان والاول هو المعتاد -

القصص

وكذا في نسخة القسطلاني باسقاط السجدة ولفظ السورة وفي نسخة الفتح واليعني باسقاطها قال الخا لفظ سقطت سورة والسجدة
 ليراني ذوقا لجماد ليراني ذوقا لجماد ليراني ذوقا لجماد ليراني ذوقا لجماد ليراني ذوقا لجماد ليراني ذوقا لجماد
 الى سادس اي مكة وعن ابن عباس الى الموت عنه الى يوم القيامة وعمر الى بيت المقدس وعن ابن مسعود الخدرى عن النبي
 في الجنة وقال القسطلاني في كتيبه وقيل الا قوله الذين اتيناهم الكتاب الى الجاهلين اهل قوله الا اهل في رواية المنفى و
 قال مؤلفه ومعه ابو العبيدة بن النضر في كتابه مجاز القرآن لكن بلفظ الا هو كذلك اهل قوله الطبراني عن بعض اهل
 العربية وكذا ذكره الفرادي وقال ابن السكيت قال ابو العبيدة الا وجهه الخا جلاله وقيل الا اياه لقول اكرم الله وجهك اي
 اكرم الله اهل من الفتح -
 ص ١٠٤ باب قوله انك لا تدري من احببت قال الخا لفظ تخلف انقذ في انها نزلت في ابي طالب فتلوا
 في المراكب صحت فليس المراد صحت بل صحت وقيل صحت بقوله صحت اهل طالب الوفاة الخا قال الكرماني
 المراد علما ما نزل اوله لان النبي الى المعانية لم يفرغ الايمان لو آمن ويدل على الاول ما وقع من المراجعة بينه وبينهم
 النبي ويكمل ان يكون النبي الى تلك الحالة لكن رجاء النبي صلى الله عليه وسلم ان اذا اقربا التوحيد ولو في تلك الحالة ان ذلك
 يتفق بخصوصه وتصور شفاقة صلى الله عليه وسلم لمكانته ولذا قال اهل ذلك بها واشتد كك ويؤيد انهم صحت
 ان هذا النبي من الاقرار بالتوحيد وقال هو على ملة عبد المطلب ومات على ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يشق
 له بل شغل حتى خفف عنه العذاب بالنسبة ليقول ذلك من الغصاة عن في حقه اهل من الفتح وقال القسطلاني في
 شرح الحديث قوله فانزل الله ما كان للنبي والذين آمنوا الا حسرتهم انزلوا على ابي طالب وقعت قبل الهجرة بيعة
 بغير خلافت وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم اتي قبر امه لما احقر فاستاذن ربه ان يستغفر لها فنزلت هذه الآية رواه
 الحاكم وابن ابي حاتم عن ابن مسعود والطبراني عن ابن عباس وفي ذلك دلالة على تأخير نزول الآية عن وفاة ابي طالب
 والاصل عدم تكرار النزول واجيب باحتمال تأخير نزول الآية وان كان سببها تقدم ويكون لشدة لها سببا منتقدا
 وهو امر ابي طالب وما شئت وهو امر امته ويؤيد تأخر النزول ما في سورة براءة من استغفاره عليه الصلوة والسلام
 للمنافقين حتى نزل النبي عن قار في الفتح قال ويرشد الى ذلك قوله وانزل الله في ابي طالب نقول الخا لفظ اشعار
 بان الآية الاولى نزلت في ابي طالب وغيره والثانية نزلت فيه وحده اهل قوله ام القرى مكة وما حولها كتب الشيخ قدس سره
 في الملاحق فان ام القرى يطلق على قرية جامعة كبيرة واخذ بين قرى سخاير وانتم تولى الاله ان مكة لما كانت كبيرة ما بين
 القرى الواحة لربها اطلق عليها ذلك الاسم ثم غلب استغفار عليه لوروده هذه الصفة لها في القرآن اهل وبسط في ما شئت
 الكلام على تسمية مكة بام القرى فاربع البرهنة وكتب الشيخ في الملاحق كتبها مشفردين ليطابق بينه
 وبين تفسيره حيث قال مثل الممران انما هي في كونها لفظين فيك كلمة وان كلمة اخرى اهل وفي ما شئت وكما ذلك مشفرد في
 النسخ الهندية وما في النسخ المهرية من المتون والشروح كبريت متصانبة وكان بهذا تقدم في كتاب الانبياء منتقدا فالظاهر
 ان ما بهما من الافراد من تعرف للنساج وفي الجمل ولم يسم في الاويكنا ويكنا متصلة في الموضوعين فاما قوله اهل
 والكسا في وقف على دي والوبر على ويك كذا في الثمين وفي الخطيب هذه الكلمة والنهي بعد متصله جماع المعاصف واختلف الخا
 في الوصف اهل قلت وتقدم قول البخاري هذا في كتاب الانبياء في باب قوله ان قارون كان من قوم موسى وكتب الشيخ قدس سره
 بينك والغرض من بيان المأثمة بينهما في ان كلامها كلياتان فقوله ويك كلمة كقول الممران والباقي من كلامها في منه ولعله لما فهم من
 ان الكاف عليه وقوله في كلمة مستقلة وقوله ببسط كلام عليه ما قبله اهل وبسط في ما شئت اهل من الفتح في تفسير
 هذا اللفظ فاربع البرهنة -

ص ١٠٤ باب قوله تعالى ان الذي فرض عليك القرآن ان سقط الترجمة ليراني ذوقا لجماد ليراني ذوقا لجماد
 معا وقال الى مكة ليراني ذوقا لجماد ليراني ذوقا لجماد ليراني ذوقا لجماد ليراني ذوقا لجماد ليراني ذوقا لجماد
 معا وقال الى مكة ليراني ذوقا لجماد ليراني ذوقا لجماد ليراني ذوقا لجماد ليراني ذوقا لجماد ليراني ذوقا لجماد ليراني ذوقا لجماد

الدرر المالكى بعدم وجوب القسم وهو الرأى في مذاهبهم كما صرح به الزرقانى في شرح المواهب وقال في موضع آخر وبه
يزعم الاصطوى من الشافعية وصح الزوالى في الخلاصة واتفق عليه في الوجيز قال البقنبى والسيوطى وهو الخياط واللاذلى
المعنى المصحح اذ من يامش اللامح -

منه باب قول الله جلوا بيوت النبي الا ان يوذت لكه قوله يقال اناه ادركه انى ياتى اناه
الحاقال الحافظ انى يذخ الالف والنون مقصور وبانى بكس النون واناة لفتح الهمزة والنون مخفا واخوه باء تانيه يزيد
مصدر قال ابو عبيدة في قوله تعالى الى طعام غير نظير اناه اى ادركه وبلوغه ويقال انى ياتى انا اى يبلغ واورك
وقوله انى يذخ الهمزة وسكون النون مصدر ايضا وقرأ الاعمش وحده اناه بمد اذ له بصيغته الجع تشل انا اللين
ولكن يعجز عنى آخره اعم ثم ذكر المعنى في الباب ثلاثه اعاديت احد ما حديث الش عن عزال قلت يارسول
اشريد نعل عليك البر والفاخر فلما امرت امهات المؤمنين بالحجاب فانزل الله آية الحجاب وبوط من حديث
اوله وافقت ربي في ثلث وقد تقدمت بما مر فى اوائل العلوقة وفى تفسير البقرة ثانيا حديث انس فى قصته
بنار النبي صلى الله عليه وسلم زينب بنت جحش ونزول آية الحجاب اورده من الرواية طرق عن انس بعضها اتم
من بعض وثالثها حديث عائشة خرجت سورة بعد ما ضرب الحجاب الخ وقد تقدم فى كتاب الطهارة من طريق
يشام بن عروة عن ابيه ما يخالف ظاهره رواية الزهري هذه عن عروة قال الكرماني فان قلت وقع بهنا ان كان
بعد ما ضرب الحجاب وتقدم فى الوضوء انه كان قبل الحجاب فالجواب لحد وقع مرتين قلت بل المراد بالحجاب الاول
غير الحجاب الثانى والحاصل ان كرمى الله عند وقع فى قلبه نظرة من الطلاق الا الجانب على الحرمة النبوية حتى صرح بقوله
له عليه الصلوة والسلام ايتى نسا اك وادك ذلك انى انزلت آية الحجاب ثم تصدق بذلك لابى بن اشجيب
اصلا ولو كن مستترات ذباغ فى ذلك منى واذن لمن فى الخروج الى جنته دفعا للمشقة ورفعا للحرمة وقد
اعترض بعض الشراح بان ايراد الحديث المذكور فى الباب ليس مطابقا ليراده فى عدم الحجاب اولى
واجيب بان حال منى الميراث كما ذكره وكان اشار الى ان الجمع بين الحديثين ممكن اذ من اخرج قلت وبالتوبة
الذى ياب به الحافظ جزم الشيخ قدس سره فى الامام فى كتاب الطهارة اذ كتب قوله فانزل الله الحجاب اى الذى
كان بهواه علم ان الحجاب الشرعى قد كان نزل من قبل والحاصل ان كرمى بهوى ان لا يخرج من محتجبات العينا
ويشترط فى البيوت فصار ذلك مستحيا بعد زمان وان لى الجواز لمداه ايضا فالجواب فى قوله فانزل الله ليلت للتعقيب
الغير المتزاحم اذ فى ما مشد على هذا التوجيه لى الاشكال الذى اورده الكرماني من التنازع بين الروايتين
والتعقيب فى ما مشد اللامح ثم انه قد ترجم المصنف فى كتاب الاستيذان بقوله باب آية الحجاب وذكر فيه حديث
انس فى قصته بنار النبي صلى الله عليه وسلم زينب بنت جحش والثانى حديث عائشة فى قصته سودة وبناتك
فغير زيادة ليلت بهنا وبى قوله قالت فانزل الله عز وجل آية الحجاب فيشكل بهنا نزول آية الحجاب فى قصتين

قال العلامة القسطلاني واستشكل بان ثبت ان قصته زينب كانت سببا لنزول آية الحجاب فتعارضوا واجيب
بان كرمى على ذلك حتى قال لسودة ما قال فوقيت القمعة المتعلقة بزيب فنزلت الآية فكان كل من
الامر بسبب النزول لها وان كرمى من هذا القول بل الحجاب وبعده اوان بعض الرواة مضمومة الى اخرى
اعظم ان قد ذكر العلامة القسطلاني بهنا موافقات كرمى الله عز وجل بها ما ميسر طاقا وتوصل من جملة الانبا
لعمري الموافقات خمسة عشر لفظيات واربع معنويات وثمان فى التوراة ثم ذكرها فى ما مشد الكوكب الدررى
وقد وصلها بعضهم الى اكثر من عشرين ذكرها صاحب الجمل والعلامة السيوطى فى تاريخ الخلفاء والسيوطى رساله
مستقلة فيها دقت فى الموافقات كرمى -

منه باب قوله ان ليدا وشيئا وان خفوة فان الله كان بكل شىء عليما ذكر فيه حديث عائشة
فى قصته افع الى ابي القعيس ومطابقة للترجمة من قول لاجناح ملبين فى ما مشد الى آخره فان ذلك من جملة
الآيتين وقوله فى الحديث لئذى لقانه ملك من قول فى الحديث الاخر المصنوع والاب وبهذا يندفع اعتراض من زعم
انه ليس فى الحديث مطابقة للترجمة اصلا وكان البخارى يربط ايراد هذا الحديث الى الرواية من كرمه للمراة ان
تفتح فجارها عند عبا او خالها كما اخرجه الطبري عن عكرمة والشعبى ان قيل جازم لم يذكر العم والحال فى هذه الآية
فقال لا نهايتها بالانبا عبا وكرمه لذلك ان تفتح فجارها عند عبا او خالها وحديث عائشة فى قصته الطخير وعليها
وهذا من وقاكت ما فى تراجم البخارى اوهن الفتح -

مشىاب قوله ان الله وملائكته يصلون على النبي الآية قوله قال ابن عباس يصلون بركون وصل
الطبري عزنى قوله يصلون على النبي قال بركون على النبي اى يدعون له بالبركة فيوافق قول ابي العاليد كذا شخص منه
وقد سكت عن اضافة الصلوة الى الله تعالى دون السلام و امر المؤمنين بها وباسلام قلت يحمل ان يكون السلام
لزمندان التحية والاتعاذ قاهره المؤمنين لصحتها منهم والله ملائكة لا يجوز منهم الا تقيا لضعف اليهم دفعا للابها
والعلم عند الله قوله لتخزيك لساطك كذا وقع بهنا ولا تعلق له بالآية وان كان من جملة السورة فلعله من التاريخ
وهو قول ابن عباس ووصل الطبري ايضا من طريق عملى بن ابي طلحة عنده من الفتح -

منه قوله لا يكون الا كالبين اذ واهوسى الخ وكهنى نسخة القسطلاني بغير لفظ ياب وفى نسخة الفتح والبعين
بزيادة لفظ باب فبه ترجمه مستقلة وقال الحافظ ذكر فيه طرفا من قصته موسى مع بنى اسرائيل وقد تقدم بسنده
مطولا فى ما عادت الانبا وقد روى احمد بن منيع فى مسنده والطبري وابن ابي عمير فى تاريخهم عن ابن عباس
من على قال صدر موسى وبارون ايل فمات بارون فقال بنو اسرائيل لموسى انت قلت لكاه اليمين لكنا منك اشدا فاقده فملك فامر
عنه الملائكة فماتت بر على بنى اسرائيل فعملوا بموتة قال الطبري يحمل ان يكون هذا المراد بالاذى فى قوله لا يكون
كالذين اذ واهوسى قلت وما فى الصعيح مع من هذا كس ما مشد ان يكون لشى سببان فاشكر كما تقدم تقريره غير مرة اه

سكيا

كذا فى نسخة البندرية وفى نسخة القسطلاني بزيادة البسملة بغير لفظ سورة وفى نسخة الى فظلمين بزيادة هاتما قال القسطلاني
سقطت البسملة لغيره فى ذكره كفظ سورة اه قال الحافظ وبه سورة سميت بقوله فيها القدر كان لسبائكهم
الآية قال ابن اسحاق وغيره هو سبائك بن شجب بن جرب بن قطان ووقع عند الترمذى من حديث فروة بن سبيك
قال انزل فى سبائك انزل فقال ربل يارسول الله وما سبائك من او امرته قال ليس بارض ولا امرأة ولكنه رجل ولد عشرة
من العرب قتيبا من سنته وتشاتم اربعة المحدث قال وفى الباب عن ابن عباس قلت حديث ابن عباس وفروة سمعها
الحاكم واخره ابن ابي حاتم فى حديث فروة بزيادة ان قال يارسول الله ان سبائك قوم كان لهم عز فى الجاهلية وانى اخشى ان
يرتدوا فاقولهم قال ما امرت بهم بشى فزنت لقران لسبائك مسكيتهم آيات فقال له ربل يارسول الله وما سبائك فذكره اه
وقال الصلوة العينية قال مقاتل بن كبة غير آية واحدة ويرى الذين اولوا العلم الذى انزل الآية انه قوله العرم السد قال
القسطلاني اى فى قوله تعالى فاعرفوا ان سبائك عليهم سبيل العرم هو السد فعم السمين وقبها وتشد يد الدال المهملة الذى
يحمس المادىة بقيس وذلك اتم كانوا يعتقدون على ما رواه اديهم فامت به فسد ولاى ذرع المستحى والكت مبهين سبيل العرم
السد ورحم الحموى الشديدين بمجة بوزن عظيم والسيل ما امر اسد فى السد ولاى ذرارسله الشرفى السديتين
السديها فى الينىة اه وكتب الشيخ قدس سره فى اللامح قوله ما امر الخ ويزد اليسى بان السد بل هو بيان لما ارسلنا فى قوله
تعالى فاعرفوا ان سبائك عليهم سبيل العرم ثم التفسير الثلثة للرم شقارته والاختلاف بينها غير كثيرة اه وفى ما مشد فى تقرير المكي قوله
سبيل العرم الجرم بمعنى الشرة والفساد وقوله السدس تفسير العرم بل هو تيسر الى القعنة وهو ما يميز بقوله ما امر الخ و
التفسير الثلثة للرم الشراى البياشخ فى كلامه منى التى ذكر الامام البخارى الاول بقوله العرم السد والثانى بقوله العرم

المساة والثالث بقوله الوادى الى آخر ما بسطى ما مشد اللامح -
منه باب قوله قد فرغ عن قولهم قالوا هذا قال ربهك الخ وفى نسخة الشرح الثلثة باب حتى اذا فرغ
الآية كما فى التتيرى الخ وقد فرغ عنى اذ قضى الله الامر فى السماء قال الحافظ فى حديث النواس بن سحان عند الطبرانى
مرفوعا اذ انكلم الله بالوى اخذت السما رجة شديدة من خوف الله تعالى فاذا سمع اهل السماء ذلك صمقوا وخروا سجدا
فيكون اديهم رفع راسه جبريل فيكلم الله من جبريل اذ قضيت به على الملائكة كلها مريسا سائر اهلها ما اذا قال ربنا قال
الحى فينبى به حيث امرت وكان اى القول المسموع سلسلة على صفوان بوشن قوله فى اذى مصلصة كصلصة الجرس
وهو صوت الملك بالوى وقد روى ابن مردويه من حديث ابن مسعود رفعوا اذانكم الله بالوى يسبح اهل السموات
مصلصة كصلصة السلسلة على الصفوان فيفزعون ويرون ان من امر الساعة وقراء حتى اذا فرغ الآية قال الخطابي
لصلصلة صوت الحديد اذا تحرك وتداخل وكان الرواية وقت له بالصار واراوان التشبيها فى الموضوعين بمعنى واحد
فكلمنى فى اذى الوادى الذى بناه السلسلة من الحديد على الصفوان الذى هو الحجر الابليس يكون الصوت الناشى عنها
سوا اياه قوله ومصرفيان كلفه حريا وبدر وبين اصابعه الخ اى فرق فى روايته على ووصف سفيان بيده ففرج بين
اصابع يده اليسى نصيبا بعضها فوق بعض وفى حديث ابن عباس عند ابن مردويه كان كليل قيل من اذن متحدث من
السماء يسعون منه الوادى يبنى ليقيها اذ على سفيان حتى يشبى الى الارض فيلقى على لسان الساحر الخ اه من الفتح
وكتب الشيخ قدس سره فى اللامح قوله فيها اى اشار بها حوتة لا يجعل الية مستقيمة ففصلها كذا اذ لفظ المستقيم بل
فصلها كذا اذ لفظ المصحح اه وفى ما مشد بدت نقل كلام الحافظ المتقدم قلت وحديث على الذى اشار اليه الحافظ
تقدم فى البخارى فى تفسير سورة الحجر وفى مجمع البحار ووصف سفيان كلفه فيها اى ما بالها اه -

منه باب قوله ان هو الا لذكره بين يدي عذاب شديد قال الحافظ ذكر فيه طرفا من حديث
ابن عباس فى نزول قوله تعالى واتدرعنيك الاقربين وقد تقدم شرحه مستوفى فى سورة الشعراء اه -

الملائكة

كذا فى نسخة البندرية وكذا فى نسخة القسطلاني بزيادة البسملة بعده وفى نسخة الحسين سورة الملائكة وفى نسخة
الفتح سورة الملائكة وليس قال الحافظ كذا لاني ذر وسقط لغيره لفظ سورة وليس والبسملة والاولى سقوط لفظ
ليس لانه كراهه وقال الحسين وبى كية نزلت قبل سورة مريم وبعد سورة الفرقان اه قلت وسورة الملائكة هى
المعروفة بسورة فاطر قوله قال مجاهد فيما وصله الغرباني القطبية هو لفاقة التواة وهو مثل فى القلة كقولك والوك يصف
نظمتوركا ما يملك المسكين من خبيزة وقيل هو القبح وقيل ما بين القبح والتواة وقال ابن عباس فى تفسيره الحور والحور
بالليل والسموم بفتح المبهلة بالنهار ونقله ابن عطية عن روية وقال ليس يصعب بل يصح ما قاله الفراء وذكره فى الكفاة
الحور والسموم الا ان السموم بالنهار والحور فيه وفى الليل قال فى الدرر بذكر عجب منه كيف يد على اصحاب اللسان بقول
من ياخذ عنهم اه من القسطلاني -

سورة ليس

بكذا فى البندرية وكذا فى نسخة القسطلاني بزيادة البسملة الا فى نسخة الحسين اذ قال العلامة الحسينى ولم تثبت هذا
رسوة ليس) بنالانى ذر وقد مر ان فى رواية سورة الملائكة وليس والصواب اثباته بهنا وقال ابو العباس بى
كبة بلا خلاف نزلت قبل سورة الفرقان وبعد سورة الجن وقوله قال مجاهد فمترز ناشد ناناى فى قوله تعالى فمترز ناشات
ولفظه فى تفسيره عديد حميد شد ناشات وكانت رسل عيسى عليه الصلوة والسلام الذى ارسلهم الى صاحب
الظلمة ثلثة عادي وصدوق وسلوم والثالث هو سلوم وقيل الثالث شمعون اه قلت وتقدم فى باب قول الله تعالى

المؤمن

كذاني النسخ البندية والقسطلا في بدون لفظ سورة والسورة في نسخ الحافظين بزيادة بها قال العيني وهي كميته بلاندا
وقال السخاوي نزلت بعد الرزم وقبل تم السجدة وبعد السجدة الشورى ثم الزخرف ثم الدخان ثم المجاثية هو قوله
قال مجاهد جاز بها جازوا اول السور قال العلامة العيني قوله في محل الابتداء وجزاها مبتدأ ثان وتولجها زاول
السورته والجملة خبر المبتدأ الاول وجزاها بالجميم والزماني اي طريقها اي حكمها حكم سائر الحروف المقطعة التي في
اول السور للمتنزه على ان هذا القرآن من عيش هذه الحروف وقيل لقرن الحروف المقطعة التي في
صلى الله عليه وسلم ثم اسم من اسماء الله تعالى الذي مفتاح خزائن ربك جل جلاله عن ابن عباس هو اسم الله الاعظم
عنه قسم اسم الله وعن قتادة اسم من اسماء القرآن وعن الشعبي شعار السورة وعن عطاء الخراساني الجاء افتتاح
اسماء الله تعالى علم وحيد وحى وضمان وعلم وحفيظ وصيب والميم افتتاح اسم ملك ومجيد ومنان وعن الضحاك
والك في معناه قضى ما هو كائن كانه الاشارة الى تم نعم الجاء وتشديد الميم احد الحافظ ووثق في رواية
البي ذر وقال البخاري ويقال تم جازها بالجزء الكلام لاني عبدة في جاز القرآن ولفظ تم جازها بجاز اول السور
وقال بعضهم بل هو اسم وهو يطلق المجاز ويريد به التاويل اي تاويل اول السور اي انك في الحكم واحد
فما قبل شلا في الميراث مثله في تم وقد اختلفت في هذه الحروف المقطعة التي في اول السور على اكثر من ثلثين قولاً ليس
بذام وضع بسطها الى آخر ما في الفتح -

حرف السجدة

كذاني النسخ البندية بدون لفظ السورة وكذاني نسخة القسطلا في كمن زيادة السجدة بعد با وفي نسخة الحافظين
ابن جرير العيني بزيادة بها قال العيني وهي كميته بلا خلاف نزلت بعد المؤمن وقبل الشورى هو قوله وقال طائفة من
ابن عباس المتناظر عا او كما اعطيا الجزا قال الحافظ واصل الطبري وابن ابى حاتم باسناد على شرط البخاري في نسخة
ولفظ الطبري في قوله ابتها قال اعطيا وفي قوله لنا آتينا قالنا اعطينا وقال عياض ليس اتى بهنا بمعنى اعطى
واما هو من الاتيان وهو اللمحى بمعنى اللفظ للوجود بديل الآية نفسها وبهذا قرره المفسرون ان معناه عينا
بما طلقت فيكموا واقره قاتل اجينا وروى ذلك عن ابن عباس قال وقدر وى عن سعيد بن جبير نحو ما ذكره المصنف
ولكن يخرج على تقريب المعنى منها ما اخرج ما فيها من خمس ودمر ونهرو نبات وغير ذلك واما جازها الى ذلك كان
كالاعطاء فغير بالاعطاء عن الجبى ما وروى عنه قلت فاذا كان موجهاً ثبتت به الرواية فاي معنى لا تارة عن ابن عباس
ولا كذا لمدى عن ابن عباس انه فسر بمعنى الجبى لى ان ثبتت عنه فسر به بمعنى الآخر وبذا يعيب فما المانع ان يكون
له في نسخة قولان بل اكثر وقال ابن التين لى ابن عباس قرأ آتينا بالمدنسر على ذلك ثبتت وقد مرحت اهل العلم بالقرآنة
انها قوله وبها قرأ صاحبها مجاهد وسعيد بن جبير وقال السهيلي لى ما يقبل ان البخاري وروى لى من القرآن وهم
قان كان هذا منها والابى قرادة بلختر ومجر اعطيا الطاعة كما يقال فلان يعطى الطاعة لفلان قال وقد قرئى تم
سطر المقطعة لا تو بالمدن القصر والعتبة فدا الطاعة واذا جازها في الاخرى هو قول القسطلا في بوزن
الاشكال وواجب بان ابن عباس ومجاهد وابن جرير قرأ آتينا قالنا آتينا بالمدن فموجهاً من المواتة
وهي المواتة اي لتو في كل مكانها الاخرى كما يلحق بها المية ذهب الرابى والزخرفى وزن آتينا فدا كقوله و آتينا
فعلن كقوله والثاني ان من الاتاء بمعنى الاعطاء فوزن آتينا فدا كقوله و آتينا فعلن كقوله و آتينا
يكون قد عطف منجولاً على الثاني فتعولون اذ التقى اعطيا الطاعة من نفسك من امرك فالتا آتينا الطاعة هو كتب
الشيخ قدس سره في اللام قوله آتينا اعطيا فسر به لانها لم يكونا موجودين بين امر ذلك فلا يصح اعادة الاتيان منها لمطلب منها
الوجود والتكون فاعطيا هو صادر الموجودين به وفيه ما يشهد جاد الشيخ قدس سره في تفسيره الاتيان بالاعطاء وعلى هذا
لا يرد ما ورد في الشرح ثم ذكر تقدم من كلام الشرح وغيره من كلام المفسرين قوله والهدى الذى هو الهدى
كتب الشيخ في اللام حاصل ان الهداية قد تكون بمعنى الدلالة كما سبق وقد تكون بمعنى الايصال وهو الاصحاد
اي جعل صاعدا على المراد ونسخة الاسعاد اظهره وبسط في ما مشتهر تفسيره وتفسيره
ملك باب قوله وما كنته فسدت ون أن يشهد عليكم سمعكم ولا ابصاركم الآية قال الحافظ
قال الطبري اختلفت في معنى قوله فسدت ون ثم اخرج من طريق السدي قال فسدت ون من طريق مجاهد قال
تتقون ومن طريق شعبة عن قتادة قال ما كنته لظنون ان يشهد عليكم الخ اه -

ملك باب قوله فان تصيبوا فانا لنسار مثنوى لهم الآية كذاني النسخ البندية وليس في نسخ
الشرح الثلاثة لفظ باب قال القسطلا في وسقطت الآية كلها لاني ذرا اه -

حرف عسق

كذاني النسخ البندية ونسخة القسطلا في بغير لفظ سورة وبغير البسطة وفي نسخة الحافظين بزيادة بها قال العلامة العيني
وفي بعض النسخ سورة حم عسق وفي بعضها من سورة حم عسق هو قوله وفي الاخير بمعنى الامام الترمذى في كتاب

ان الزنوب كلها تغفر بالتوبة وانها تغفر لمن شاء الله ولو مات على غير توبة لكن حقوق الادميين اذا تاب صاحبها من العود
الى شئ من ذلك تنفعه التوبة من العود واما خصوص ما وقع منه فلا بد من رده لصاحبه او جازاته منه نعم في نسخة
فضل الله ما يمكن ان يعرض صاحب الحق عن حقه ولا يهذب العاصي بذلك ويرشد اليه يوم يولد في ان الله لا يقدر
ان يشرك به ولا يفر ما دون ذلك لمن يشاء وادعاه علم الله وقال القسطلا في قوله ان الله يغفر الذنوب جميعا الكفاية
وغيرها الصادقة عن المؤيدين بعد التوبة لكن قال القاضي ناصر الدين تقيديه بالتوبة خلافاً للظاهر وادعاه العلم
تخصسه بالمؤمنين كما هو عرف القرآن وقال ايضا الذين اسرفوا عام في جميع المسرفين وبغير الذنوب جازا شامل
لكبارها وصغارها فتنفخ التوبة او يهدونها خلافاً للمعتزلة حيث ذهبوا الى انه يعفو عن الصغار قبل التوبة وعن
الكبار بعد ما وجبوا بها ان يعفو عن بعض الكبار مطلقا ويغيب بعضها الا انه لا يعلم لنا الا ان شئ من يدين
البعضين بعينه وقال كثير منهم لا تقطع بعفو عن الكبار بل توبته بل تجوزها وانج الجهور بوجهين الاول ان العفو ان
لا يعزب على الذنوب مع استحقاق العذاب ولا تقول المعتزلة بذلك الاستحقاق في غير صورة النزول الا استحقاق
بالصغار اصلا ولا بالكبار بعد التوبة فلم يبق الا الكبار تقبيلها فيعفو عنها كما ذهبنا اليه - الثاني ان الآيات الدالة على
العفو عن الكبار قبل التوبة نحو قوله تعالى ان الله لا يخفى ان يشرك به الاية فان ما عدا الشرك داخل فيه ولا يمكن
التفصيل بالتوبة لان الكفر محفو مجازيلزم تناوى ما نفى عنه العفو ان وما ثبت له وذلك مما لا يليق بكلام عاقل
فضلا عن كلام الله الحكيم في قوله ان الله يغفر الذنوب جميعا عام للكفر فلا يخرج عنه الا ما اجمع عليه اه -

ملك باب قوله وما قدرنا الله حق قتل ذك الآية اي ما عظموه من عظمتهم بين اشركوا به فيوه وسقط
باب اخبرني ذرا همن القسطلا في قوله جاء جرم كما اتف على اسم قوله انما نحن الانبياء السماوات على الصبح الخ حيث ياتي
شعره في كتاب التوحيد ان شاد الله تعالى في قوله تعالى انما نحن الانبياء السماوات على الصبح الخ حيث ياتي
صلى الله عليه وسلم تجا وانكار الما قال الخ وروى ما وقع في الرواية الاخرى فضحك صلى الله عليه وسلم تقيدها وتصدقا
ما على قدر ما فهم الرواية قال النووي وظاهر السياق انه تحك تصدقا ليدل على قرآنة الآية التي تدل على صدق
ما قال الخ والاولى في هذه الاشياء الكف عن التاويل مع انتقاد التشرية فان كل ما يستزم التعص من لاهيا
جوهره من الخ -

ملك باب قوله والارض جميعا قبضتها بيده القيمة لما وقع ذكر الارض مفردا عن تأكيد قوله
جميعا اشارة الى ان الارض الراضى وديت الباب سيا في شرحه مستوفى في كتاب التوحيد ان شاد الله تعالى
ملك باب قوله ونفخ في الصور فاصعق من في السموات ومن في الارض الا من نشاء الله ما اختلف
في تعيين من استثنى الله وقد ثبت في ذلك في ترجمة موسى من احاديث الانبياء من الفخ قال العيني قوله لا
شاد الله تخان في تعيين هم المشاهدين اليه هيرت ان النبي صلى الله عليه وسلم سال جبريل عليه السلام عن
هذه الآية من اولئك الذين لم يشاء الله ان يمسهم الله في يوم القيمة من في السموات ومن في الارض الا من نشاء الله ما اختلف
اسرائيل رواه السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن كعب الاحبار انما عطف على الخرشش ثمانية وجبرائيل ويكاتب
واسرائيل وملك الموت وعن الضحاك هم رضوان والمجرايعين وملك والزانية وعن الحسن الامين شاد الله
يعني الله وده وقيل عقاب النار وحياتها وحديث الباب قد مضى مطلقا في اول باب الاشخاص ومعنى ايضا في احاديث
الانبياء عليهم السلام في باب وفاة مؤمن قبل الموت الاخرة وفي نفخه الاحياء ونفخه الاولى نفخة الاموات قوله فلا وروى
اذ ذلك كان اي انه لم يموت عن النفخة الاولى واكتفى بصعقته الطور ام احيى بعد النفخة الثانية قبلي وتعلق بالخرشش هكذا
فسره الكرماني والتحقق في هذا الموضع ان يقال ان حديث اليه هيرت الذي مضى في الاشخاص ان الناس يصعقون
يوم القيمة فيصعق معهم النبي صلى الله عليه وسلم فيكون النبي اول من يصعق فاذا افاق يرى موسى عليه السلام متحقا
بالخرشش ولا يدري ان كان من مصعق فاذا افاق قبل صلى الله عليه وسلم وكان من استثنى الله عز وجل وبذا الذي ذكره
مضمون ذلك الحديث الذي اخرج في الاشخاص وفي احاديث الانبياء هو قلت وتقدم الكلام على قوله فاكون اول
من يصعق في ما مش اللام في اول المصنوعات وتقدم ايضا في اللام في كتاب الانبياء ما كتب الشيخ قدس سره قوله
فيصعق من في السموات الخ وهذه الصعقة سوى الصعقة التي تتلك به الاحياء وروى الترمذي بها التلايق وهذه النفخة اما
هي عند اتيان الخرشش وغيره في ارض الجنة فينفخ في الصور فيصعق الناس وغيرهم يعني الامر عليهم فلا يظنوا الى ما يكون
هناك اذا الاستثناء في قوله تعالى الا من نشاء الله ما في تلك الصعقة لا صعقة الموت ونفخة الفناء فانها عامه
قال الله تعالى كل شئ بالكم الا وجهه فليتعظ فانه غريب والله تعالى اعلم اه وفي ما مشه اختلفوا في عدد الصعقات
والنفخات من اثنين الى ثمانية واختلفوا ايضا في ان الاستثناء في قوله تعالى الا من نشاء الله ما فيهن يتعلق وحاصل
ما افاده الشيخ انها ثلثة صعقة الاموات وصعقة الاحياء والثالثة عن اتيان الخرشش في ارض الحشر والاستثناء
متعلق بهذه الثالثة وحاصل ما افاده في الكوكب انها اربعة الى آخر ما ذكر في ما مش اللام من كلام الشيخ قدس سره
على الكوكب وكذا ذكر الكلام على تفصيل النفخات فارج اليه وثبت وقال العلامة القسطلا في كتاب الرقاق اختار
ابن العربي انها ثلثة نفوخة الفزع لقوله تعالى ويوم ينفخ في الصور فنفخ من في السموات ومن في الارض الآية ونفخت
الصعق والبعث لقوله تعالى ونفخ في الصور فيصعق من السموات ومن في الارض الا من نشاء الله ثم نفخ فيه اخرى فاذا
بهم قيام ينظرون واستدل لابن العربي بما في حديث الصور الطويل من قوله ثم نفخ في الصور ثلثة نفخات نفخة الفزع
فيخرج اهل الساء والارض بحيث تدبر كل من مضى مما ارضعت ثم نفوخة الصعق ثم نفوخة القيام لرب العالمين اخبره الطبري
لكن سنده ضعيف ومضطرب وصح القرطبي انها نفختان فقط فالاوليان عاينها الى واحدة فزعموا الى ان صعقوا
في مسلم عن عبد الرحمن بن عمر بن نفخ في الصور فلا يصح احد الاصح لينا ووقع لينا نيرس الله مطر كانه اطل فينبت منه
اجساد الناس ثم نفخ فيه اخرى فاذا هم قيام ينظرون فيفزع الصعق بانها نفختان فقط اه -

التفسير من جامع فانه يقول من سورة كذا ومن سورة كذا وذلك لان المذكور تفسير لبعض آيات السورة لا جميعها فيتمسك امرا او
 التفسيرية لا بل ذلك ثم قال العلامة العيني قيل قطع حم عسق ولم يقطع كبعض والم والمص كونها بين سور او انما
 ثم فحوت جري نظرا لربها بعد ما كان تم مبتدئا عسق خبره ولا نجا عدا آيتين ودرت اخواتها التي كتبت موضع
 آية واحدة وذكرها في حم عسق نحائي كثيرة ليس لها محل يهنا وهي كية قال مقاتل وفيها من امدني قوله ذلك الذي
 يشير الى الآية وقوله الذين اذا اصابهم المني هم يتصرفون الى قوله اولئك ما عليهم من سبل اقول ويذكر عن ابن عباس
 عينا التي قلده قال الحافظ واصل ابن ابي عامر والطبري من طريق علي بن ابي طلحة عن ابن عباس بلقط ويجعل من يشا
 عينا قال لا يقطع وذكره باللفظ المعلق بلقط جوبير عن الضحاك عن ابن عباس وفيه ضعف وانقطعت فكانت ادى
 البخاري لم يزم به لذلك اقول في المثلين واذا على ظهره اي يترك المزدرى الطبري من طريق سب عن قتادة
 قال سخن هذا جري جري باربع فانه امسكت عن المخرج ركعت وقوله يترك اي يهزى بالامواج ولا يجوز في البحر يسكن
 الريح وبهذا التفسير يفتح اعتراض من زعم ان لا سقطت في قوله يترك قال لا يترك فسر وارو الكسبي وان تفسيره واد
 يسواي قول ابي عبيدة ولكن السكون والحركة في هذا امر شبي من اللجج وكتب الشيخ قدس سره في اللامح قوله يترك
 انما سره ذلك للاستبعاد الركود على ظهر الماء بحيث يستقر ولا يتحرك اصلا فانه وان كان ممكن الا ان يستبعد عادة فلا
 عاجز اليه الا لا يتوقف معنى الآية عليه فان المراد عدم الجري لعدم الحركة اصلا فانه غير مغيرا له وذكر في المشه
 ما تقدم من كلام الحافظ وغيره وفيها نقلت وما اشار اليه الحافظ بقوله يترك اعتراض من زعم منه القسطلاني
 بقوله وقول صاحب المصباح كان سقط من لانه

ملك باب قوله الا المودعة في القسطلاني ذكر فيه حديث طاووس عن ابن عباس سئل عن تفسيره بالخ
 وهذا الذي جزم به سعيد بن جبيرة قد جاء عنه من رواية عن ابن عباس مرفوعا فخرج الطبري وابن ابي عامر من
 طريق قيس بن الربيع عن الاعمش عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال لما نزلت قالوا يا رسول الله من قربتك ال
 وجبت علينا مودعتهم للحديث واستاده ضعيف وهو ساقط لهما الفتحة في الحديث الصحيح والمعنى الا ان تود في القرابي
 فخطفتي والخطاب لتقريب خاصته والقرابة العصبية والرحم وكان قال الحافظ في القرابة ان لم يتبينوا للنبوة ثم
 ذكر ما تقدم عن عكرمة في سبب نزولها (بماض في الاصل) وقد جزم بهذا التفسير جماعة من المفسرين واستندوا الى
 ما ذكرته عن ابن عباس من الطرقي وابن ابي عامر واستاده واه فيه ضعيف ووافي وذكر الزمخشري يهنا احدثت ظاه
 وضعها ودره الزواج بما صح عن ابن عباس من رواة طاووس في حديث الباب وبما نقله الشيخ عنه وهو العتد وجزم بان
 الاستناد سقط وفيه سبب نزولها قول آخر ذكره الواحدي عن ابن عباس قال لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة
 كانت توبه زواجب وليس يبره شئ في الاشارة ما لافقا لاي رسول الله انك ابن ابي طالب وقد بدانا انك توكب توكب الوائب
 وتحقق وليس كسنة فجمعا لك من الاموالنا مستعين به علينا فزلت وبه من رواية الكلبى ونحوه من الضعفة

واخره من طريق مقسم عن ابن عباس ايها قال بلغ النبي صلى الله عليه وسلم عن الاشارة شئ فخطب فقال لم تكفوا ولا تعلقوا
 اشرى في الحديث في قوله على المركب وقالوا العنسا واموالنا لك فنزلت وهذا ايضا ضعيف ويطلب ان الآية كية ولا قوى
 سبب نزولها ريبا في الاصل عن قتادة قال قال المشركون لعل محمد يطلب اجرا على ما يتساه فزلت اه قال
 القسطلاني واما حديث ابن عباس ايها عند ابن ابي عامر لما نزلت هذه الآية قل لا اسلم عليكم اجرا الا المودة في القرابي
 قالوا يا رسول الله من هو الا الذين امر الله بوجوبهم قال فاطمة ودولها عليهم السلام فقال هي كثيرة استاده ضعيف فيه
 يتم لا يعرف الا من شيع شيع حمزة وهو حسين لا شق ولا يقبل خبره في هذا المثل والاية كية ولم يكن اذ ذلك لفاطمة
 اولادها كية فانها لم تنزوج لعلها لا يولد بر من السنة الثانية وتفسير الآية ما يفسر بجرانته وترجمان القرآن
 عباس ابي داود والاشتر الوصاة بالبيت واحترامهم واكرامهم انهم من الذرية الطاهرة التي اشرقت بيت وجد
 على وجه الارض فحوا واسبابا ولا سيما اذا كانوا متبين لسنة العبيد كما كان عليه سلمهم كالعباس وبنو علي وآل
 بيت فدريته رضى الله عنهم اجمعين ونفسا محبتهم اه وفي حاشية الجواز عن اليرامى وحاصل كلام ابن عباس ان جميع
 قرينش اقارب رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس المراد من الآية بنو ابيهم وجميعهم بل كية من قول سعيد بن
 جبيرة ابيهم وذكره العيني من غيرهم والى الكرماني قلت وتقدم حديث الباب في اواخره انما بلقط قر في قوله صلى الله عليه
 وسلم كتب الشيخ قدس سره هناك وكان سعيد يقول اولان المراد في الآية قران جبريل صلى الله عليه وسلم والى بيت والاستشاه
 منقول والمعنى لا اسالكم اجرا على التخليخ الا ان تقبلوا اهل قرانتي وكونه اجرة ظاهره في قوله صلى الله عليه وسلم والى بيت والاستشاه
 منقول المعنى لا اسالكم اجرا على التخليخ الا ان تقبلوا اهل قرانتي وكونه اجرة ظاهره في قوله صلى الله عليه وسلم والى بيت والاستشاه
 الارحام فقلوا ما بيني وبينكم من القرابة وظاهره ليس اجرا لان المطلوب فيه شئ من العروض او التقدير او غير ذلك بل المطلوب
 ترك التفرص له بالاذى والتكذيب وغيرهما فاذا بين ابن عباس ذلك ترك سعيد ما كان بقوله اه

حَمَّ الزخرف

وكذا في نسخة القسطلاني وفي نسخة الفتح والعيني يزيده لفظ السورة والبسلة بعد ما قال العيني قال مقاتل هي كية
 غير كية واحدة وهي واسأل من ارسلنا الآية وقال ابو العباس كية لا اختلاف فيها قال ابن سيدة الزخرف الذي سبب
 هذا اصل ثم سئل عن زينة زخرفا وزخرف البيت زينة اه قوله وقال ابن عباس ولولا ان يكون الناس امته واحدة لولا
 ان اجعل الناس عليهم كفارا لثقلت عليهم اي قال ابن عباس في قوله تعالى ولولا ان يكون الناس امته واحدة لاجعلنا من
 يكفر بالجان ليوثهم مستقفا من نسخة الآية وقد فسرها ابن عباس بقوله لولا ان اجعل الجور كية والشيخ في اللامح قوله لا
 ان اجعل اي لولا كية ذلك اه وفي هاشم وفي الجملين المعنى لولا ان يكون الكفر على المؤمن من اعطاء الكافر كية لا يعطيان
 ذلك قال صاحب الجمل في الكلام حذف المضاف اي ولولا ان يكون الناس كية في تقدير هذا المضاف

اشتهتعالى الاحقاف من شئ فالاولى في تفرير الآية ما سلمه البيضاوي ونفساى لولا ان يرغبوا في الكفر اذ اراد الكفار في سعة وتم
 ليعلم الدنيا فيجمع عليه ويرا الزمخشري في معناها فقال لولا كرايتها ان يجمعوا على الكفر الخ والخرض من تقديره ان كرايته
 الاجتماع بين المائتين من سعة الكفار اه مختصرا
 باب قوله تعالى وادوا يا مالك ليقض علينا ريبك الآية اي الكفار ينادون لما لك خازن
 لنا ليقض علينا ريبك اي يمتنعنا فاسترح في جميع مالك بعد ان سئمت انكم ما كوثن في الخراب وفي تفسير الجوزي ينادون
 ما كرا ريبين سئمت في جميع بعد ما كوثن ثم ينادون رب الخربة ربنا اخرجنا منها فلا يكيبهم مثل عمر الدنيا ثم يقول اخسوا
 فيها ولا تكلموا اه وحدثت الهاب تدعى في يد الخلق في باب صفته النار

الدخان

وكذا في نسخة القسطلاني وفي نسخة الحافظين ابن جرير والعيني سورة حم الدخان والبسلة بعد ما يوجد في نسخ الشروح
 الثلاثة قال العيني وفي بعض نسخ الدخان يدون لفظ حم قال مقاتل هي كية كلبا وقال ابو العباس لا خلاف في ذلك روى
 الزمخشري مرفوعا عن حديث ابي هريرة من قراءم الدخان في ليلة السج يستنفر لسبون العف ملك وقال غريب وعنه من قراء
 الدخان في ليلة الجمعة اه

ملك باب فارتقب يوم تاتي السماء بدخان حين قال القسطلاني سقط الخبر في وللفظ باب
 وقوله فارتقب قطعه ثم ذكر المصنف عشرين معنى الاول منها في آخر سورة الفرقان والثاني بسبق في تفسير سورة الروم
 وتقدم بسط الكلام عليه هناك

باب قوله تعالى فيغشى الناس هذا عذاب اليعربس لفظ باب في نسخة الفتح وموجود في
 نسخة العيني والقسطلاني قال القسطلاني سقط لفظ باب ليراني ذرا اه قال العلامة العيني تحت حديث الباب وقد
 ترجم له في الحديث ثلاثا ترجم بعد ذرا وساق الحديث بعبارة مطولة ومختصرة وقد مضى العينا في الاستسقاء في تفسير الفرقان
 مختصرا وفي تفسير الروم وتفسير من مطولا اه

ملك باب قوله ربنا كشف عنا العذاب انا صومنون قال القسطلاني سقط باب قوله ليراني ذر
 فسر القسطلاني الآية فقال اي عذاب القوط والجهدا وعذاب الدخان الا في قرب قيام الساعة او عذاب النار عيني
 يدعون اليها في الغياش ودخان يانها بسامع الناقلين وبعاصم وريح الاول بان القوط لما اشتد على اهل مكة آاه ايوستيا
 فاشده البرم ووعده ان كشف عنهم انما افما كشف عاد واولمنا على الاخير لم يصح لانه لا يصح ان يقال لهم حينئذ انما كاشفنا
 العذاب قليلا كما عاونوا اه

ملك باب قوله اني لهو الذي كرى وقد جاء هو رسول مبين قال العيني والقسطلاني سقط باب
 اي في قوله تعالى دخلت على عبد الله قال الحافظ القسطلاني في مذهب آخره والظاهر ان الذي انقصه قول مسروق في قوله
 في سورة القدر فآتيت ابن مسعود وكان شكنا فخصب فحس فقال اهل علم فيقول من لم يعلم ليقطع من علمه ثم قال في آخر الحديث
 ملك باب قوله ربنا كشفنا العذاب قليلا انكم عاهدون الخ وفي نسخة الشرح الثلاثة بيننا يوم
 نطش البشة الكبرى انما يتقون بغير لفظ باب قال العلامة العيني وتحت هذه الترجمة هكذا في نسخة كلها اه

الحاشية

وفي نسخة القسطلاني سورة الحاشية وفي نسخة ابن جرير والعيني سورة حم الحاشية والبسلة موجودة في نسخ الشروح الثلاثة
 قال العلامة العيني وفي بعض نسخ ومن سورة الحاشية وهي كية لا خلاف فيها اه
 ملك باب وما جعلنا لك الا الدهر كفا في الشيخ الهندية والفتح والقسطلاني وفي نسخة العيني بغير لفظ
 باب قال وفي بعض نسخ باب اه قال القسطلاني في تفسير الآية اي وما جعلنا الامر زمان وطول العمر واختلاف الليل
 والنهار وقال في شرح قوله وانا الدهر الرزوي نصب الدهر اي قلب الليل والنهار في الدهر والمرح كما مر اجراما انا
 فاذن الدهر قال في شرح المشكوة لا لا لا لاطل تمنه على تقدير النصب لان تقويم الظرف لا الالتهام او لا لتخصص ولا لتخص
 المعام ذلك لان الكلام مفرغ في شأن التكلم في الظرف ولهذا عرف الخبر لانه كفا فاذن الدهر كفا لانه انما اصاب الليل والنهار
 لا ما تنسبون اليه قيل الدهر الثاني غير الاول وانما هو مصدرية في القاعل ومعناه انا الدهر المصروف لدهر المقدر لها بدت
 فاذا سبب ابن آدم الدهر من اجل ما فعل هذه الامور عارضا اليه لاني فاعلمها وانما الدهر زمان جملة ظرفا له فتح
 الامور على الشاقي والمخطا في غيرهما وهذا مذهب الدهر من الكفار ومنه انهم من شرك الحب المنكرين للمعاد والقاسم
 الدهرية الدورية المنكرين للصالح المتقين ان في كل سنة وثلاثين الف سنة ويجوز كل شئ الى ما كان عليه وكا برها
 المعقول وكذا في المنقول قال ابن كثير وقد غلط ابن حزم ومن نحو من الظاهرية في عدم الدهر من الاسماء الحسنى
 اعلم من هذا الحديث وهذا الحديث اخرجوه لولف العينا في التوحيد ومسلم وابو داود في الادب والنسائي في التفسير اه

الاحقاف

وكذا في نسخة القسطلاني وفي نسخة الحافظين ابن جرير والعيني سورة حم الاحقاف والبسلة موجودة في الشروح الثلاثة قال العلامة
 العيني قال ابو العباس هي كية وفيها آياتان مدنيان كل آيتين ان كان من عند الله وقوله وقال الذين كروا
 للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقوا اليه والاحقاف قال الكسائي هي ما استدرا من الرمل واعدت حقا وقطعا
 ودرابح وليس ولباس وقيل الحفاف جمع الحقف والاحقاف جمع الحقف وقال ابن عباس الاحقاف واديين عمان وهو

ومن عائل كانت منازل عاد باليمن في حضرموت في موضع يقال لها مهبرة تنسب اليها الجمال المهرية وكانوا اهل عديساره
في الربيع فاذا باج العود جوارا من منازلهم وكانوا من قبيلة ارم وعن العنجاك الاحتفاج جبل بالشام وعن مجاهد بن
ارمن حسي وعن الخليل بن اليرمال العظام اهل قوله وقال غيره اهلهم هذه الالف انما هي قوله عز وجل يا ايها الذين آمنوا
من قول الله انتم ان كان من عند الله الاية بذه الالف التي في اول آياتهم المستعمل بها انما هي قوله عز وجل يا ايها الذين آمنوا
صوت ما عبده من دون الله من صوته يشهد الدال في زيادته ذلك لا يستحق ان يعبده لان مخلوق ولا يستحق ان يعبده
الا الحاق الى آخره قال القسطلاني وكذا قال العيني ان الامام البخاري اشار الى قوله تعالى قل ان الله ان كان من عند الله
وكفرتم به والادب عندي ان الامام البخاري اشار الى تفسيره قوله تعالى انتم ما تدعون من دون الله خلقا وما ظنكم بالله الا هالكين
من الارض وهو الاودق بسباق البخاري كما هو ظاهر فان الاستدلال بالخلق وعده كما ذكره البخاري في كلامه انما هو مذموم
هذه الآيات في الآية التي ذكرها بالشرح -

باب قوله والذي قال لوالديه اف لكما اتعدا في قوله تعالى اف لكما اتعدا في قوله تعالى اف لكما اتعدا في قوله تعالى اف لكما اتعدا
للشجرة طاهرة وقوله كان مروان على البخاري اشارة الى المدينة من قبل معاوية قوله جعل يكره يدين معاوية التي اشر
قد اوضحنا السليبي في رواية بلنظرا واحدا وتبين ان المتكلم يزيد فكتب الى مروان وكان على المدينة فتح الناس فخطبهم
فقال ان امير المؤمنين قد ادى رأيا حسنا يزيد وعالي بيته يزيد فقال عبد الرحمن ما هي الاهملية ان ابكر واشهد لم يجعلها
في احد من ولده ولا من اهل بيته قال مروان السمست الذي قال الله في الذي قال لوالديه ان لكما اتعدا في قوله
فصحتها عانت تقابلت مروان انت التقابل لعبد الرحمن كذا وكذا واشارت الى ان فلان فلان في قوله وفي لفظه
لو شئت ان اسميه سميت ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابا مروان ومروان في صلوة فمروان ففرض اي قطع
من لحدته انه من ذم ففعل مروان مسرعا حتى في باب عائشة رضي الله عنها جعل يكلها ويكلمه ثم الفرف وفي لفظه تقابلت
عائشة كذب والله ما نزلت فيه قوله فقال لعبد الرحمن شيئا ولم يبين ما هذا الشيء الذي قاله لعبد الرحمن لمروان واوضح
ذلك الاسما على في رواية فقال عبد الرحمن ما هي الاهملية وليس طريق شعبة من محمدين زياد فقال مروان سنة ابي بكر
عنه حتى جاز من سنة برقل وتيسر لفظه اي فقال مروان لا والله فذا وعبد الرحمن قوله دخل اي عبد الرحمن بيت عائشة
رضي الله عنها في ثيابها التي اقره فلم يقدر واعلى اخراجه من بيت عائشة اعطاه ما عايشه من الدنيا من الدخول في ثيابها
قوله فقال مروان ان هذا الذي اراد به عبد الرحمن انزل الله في اي في حقه والذي قال لوالديه ان لكما اتعدا في قوله
عائشة لولا انما انزل الله شيئا الى آخره قوله ان الله انزل عذري الايات التي نزلت في ليله سامة
عائشة رضي الله تعالى عنها ادي ان الذين جاوا بالاك الى آخره قوله فينا اراوت بهي بركان ابكر رضي الله عنه نزل
فيه ثيابي من قوله محمد رسول الله والذين معه وقوله والسا بقون الاولون وفي اي كشيته اهدن العيني -

باب قوله فلما راوا عاصما مستقبلا اذ يبصرهم الآية قال القسطلاني سقط لفظي في

باب قوله قال القسطلاني في شرح حديث الباب قوله عذب قوم بالربيع وقد رأى قوم العذب قالوا هذا عاصم بن مهران الفزري
عذبا بالربيع غير الفزري قالوا ذلك لما نزلت الآية انما انكرت ان اذ عذبتم بكم الله الا انكم انتم الذين عذبوا
بالربيع هم الذين قالوا هذا عاصم بن مهران في سورة واذا راها عاصم بن مهران في سورة واذا راها عاصم بن مهران في سورة
مستقبلا وبنوه قالوا هذا عاصم بن مهران هو ما استعمله في ربيع فيها عذاب ايم وقد اجاب الكرماني عن الاشكال بان هذه
القاعدة المذكورة انما لفظه اذ لم يكن في السياق قرينة تدل على انها عين الاول فان كان هناك قرينة كما في قوله وهو
الذي في السمار الذي في الارض لم تقم قال ويحتمل ان عاد اذ اومأ قوم بالاخفاف وهم اصحاب العارض وقوم غيرهم قلت
ولا يخفى بعده لكن جعل فقد قال تعالى في سورة النجم وان اهلك عاد الاولي فانه يشعرون ان عاد الاخرى وقد اخرجت لغة
عاد والثانية احدثت كرميا الحافظ ثم قال واخرج المتردي والنسائي وابن ماجه وبعضه والظاهر انه في لغة عاد الاخرى
لكنه كرمية وانما بنيت بعد ابراهيم حين اسكن باجر واسمئيل واوغير ذين ذرعه في الذي ذكره في سورة الاخفاف هم
عاد الاخرى ويلزم عليه ان المراد بقوله تعالى انما عاد بنى اخر فغيره هو عاد الاخرى في قوله تعالى انما عاد بنى اخر فغيره هو عاد الاخرى
احمد ذكره ابن كثير بطوله في تفسيره وابن جرير مختصرا -

الذين كفروا

كذا في النسخ البهنية والقسطلاني وفي نسخة الحافظين سورة محمد صلى الله عليه وسلم مع البسلة اخير قال القسطلاني
مدنية وقيل كية ثم قال بعد ذلك اختلاف النسخ ونسخي السورة ايضا سورة القتال اهل قال العيني قال ابو العباس وذكر عن
الحكم بن السدي ان قال هي كية ثم وجدنا عامة من بلننا عنهم تفسيره هذه السورة جميعا على انها مدنية وقال الضعيف
والسدي كية وفي تفسير ابن القتيب على عن ابن عباس رضي الله عنهما ان قول عز وجل وكان من قرينة نزلت
بعد قوله النبي صلى الله عليه وسلم من خرج من مكة مشرفا فانه اتى الله تعالى اهل قال القسطلاني قوله اوزار باي قوله تعالى فاما
منا بعد واما فد اعني نصح الحرب اوزار باي اذ اتى اهلها وقاتلها ويومين مجاز الخبز اي حتى نصح اهلها الحرب و
فوقه الحرب او اوزارها والمراد ان تصاد الحرب بالكيفية حتى لا يبقى الاسلام او مسلم او مسلم حتى يرضى اهل الحرب شرهم ومعاصمهم وهو
غايتهم الحرب والاشارة الى ان الغدا والجمع يعني ان هذه الاحكام جارية فيهم حتى لا يكون حرب مع المشركين بزوال شوكتهم وقيل
بمنزول عيسى واستدوا لوضوح الحرب لانه لا يستداه الى اهلها بان كان يقول حتى نصح اهلها الحرب بازان يعصوا الاسلام ويتركوا
الحرب وهي باقية يقول القائل حتى نصحتموهم بالانفصال ولكن في تركها في هذه الايام اهل الحافظ قال عبد الرزاق عن معمر بن
قادة في قوله نصح الحرب اوزارها قال حتى لا يكون شرك قال والحرب بان يقال له كما جرى قال ابن القتيب لم يقل هذا صغير البخاري
والعريف بالمراد اوزارها بالاسلح وقيل حتى ينزل عيسى بن مريم النبي تال الحافظ ومانعه قد علمه وقال ابن جرير في قوله نصح
يحتاج الى تفسير وذلك لان الحرب لا اقامتها فلهذا قال الفرير انما اهلها ثم حذف واقي المضاف اليه والقول انما حتى نصح اهلها لان

مشرك انتهى ولفظ الفرير الباطني اوزارها بل الحرب اي اقامتهم ويحتمل ان يعود على الحرب والمراد اوزارها بسلاها انتهى
فجعل ما دعي ابن القتيب انه المشهور احتمالا اهد -
باب قوله ولقد طغوا ارجاسكم الآية قرأ الجمهور بالتشديد ويعقوب بالتحفيف قال الحافظ
وقال القسطلاني وسقط لفظ باب لغيره في ذراعه -

سورة الفتح

وفي نسخة اشروح الشاشة بزيادة البسلة بعد ما قال العيني وهي مدنية قيل نزلت بين المدينة والمدنية منهرفه
من المدينة او كبراع النيمم والفتح صلح المدينة وقيل فتح مكة اهد قوله سيما في وجوبهم السمحة وفي رواية المستل
والشمسية والقاسي السجدة والاول او في تقديره صلح ابن ابي عاتم من طريق الحاكم عن مجاهد كذلك واستحسان
وسكون الحار المبهمة وقده ابن اسكن والاميلي بفتحها قال عيسى وهو الصواب عند اهل اللغة وهو بين البشوة والشمسية
وقيل البشوة وقيل الجال انتهى وقال العكبري السجدة بفتح اوله وسكون ثانياه وهو الوبه ورواية المستعمل ومن وافق قوله
لا يزيد به بالسجدة اشر باي الوبه يقال لاشربوه في الوجوه وسجدة قوله وقال مقصور عن مجاهد التواضع وصلح على بن
المديني عن جرير عن منصور وروياته في الذي يدل ابن المبارك وفي تفسيره بن حميد وابن ابي عاتم عن مجاهد قال هو
الفتوح زاد في رواية زائدة قلت ما كنت اراه الا هذا الاثر الذي في الوبه فقال ربما كان بين عيني من هو اقصى قلبا من
فروعن اهد قال القسطلاني وقال بعضهم ان لفظه نوري القلب وضيا في الوبه وسعة في الرزق ووجه في قلبه لئلا ين
فما في النفس على صفات الوبه وفي حديثه بن سفيان البجلي عن الطبراني مروعا ما اسره احد سريرة الالبسة
رد اهلها نيرا فيجرون شرا فشر وغير ذلك من الاقوال ذكرها القسطلاني -

باب قوله ولقد طغوا ارجاسكم فحقا صبيحا سقط لفظ باب لغيره في ذراعه قال القسطلاني قال العلامة العيني عن انس بن
الله تعالى عن الفتح فتح مكة وعن مجاهد والحوي فتح نبيرو عن بعضهم فتح الروم وقيل فتح الاسلام وعن جابر ما كان فتح
مكة الا يوم المدينة اهد وقال القسطلاني الاثر في فتح مكة والشمسية وقيل فتح مكة والتعبير عنه بالماضي تحققة قال في
الكشاف وفي ذلك من الغفلة والدلالة على علو شان الخراج لا يخفى اهد قال الطبراني لان هذا الاسلوب انما يركب في المخطوم
منال ولي الوصول اليه ولا يقدر على نيل الامن له قهر وسلطان ولذا تسمى القياومة واردة على هذا الوجه لان فتح
مكة من امهات الفتح وبرد على الناس في دين الله اذ اوجها والمراد صلى الله عليه وسلم بالاستخفاف والاتباع
للمسيح والى اذ اقر الخاتم في بعض الاقوال ما تقدم وقيل فتح الاسلام بالجملة والبرهان والسيف والسنان اهد قال
الحافظ لولا ان في سفر جاري في رواية الطبراني من طريق عبد الرحمن بن ابي علقمة عن ابن مسعود ان السفر المذكور بوجه المدينة
اهد قال العيني قال القسطلاني في هذا السفر كان ليلا منه فمن المدينة لا يعلم ابن اهل السفر في ذلك خلافا وبذلك يثبت معنى

في المغازي في باب غزوة المدينة اهد -

باب قوله ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر الخ الخ في النسخ البهنية والقسطلاني وفي
في نسخة العيني ذكرت هذه الآية بغير لفظ باب واما في نسخة شرح الحافظ فبها الآية غير مكتوبة نحو موجود في نسخة
من شرح الحافظ قال العيني ليست هذه الآية بمذكورة في اشر النسخ اهد قال العلامة القسطلاني في تفسيره هذه الآية
اي يجمع ما فرطتكم مما يصح ان تتأخر عليه واللام في لغو متعلق بفتحها وهي لام العلة وقال الزمخشري فان قلت كيف
جعل فتح مكة علة للغفرة قلت لم يجعل علة للغفرة ولكن للاجتماع ما عد من الامور الاربعة وهي المغفرة وانما التتمة
وهداية الصراط المستقيم والفرغ من الحروب كان قال بسيرنا كرمية نصحكم على عدوك ونصحكم بين عز الدين واغراض
العاجل والاجل ويجوز ان يكون فتح مكة من حيث انزلها والعدو وسبب المغفرة والثواب قال السمين وهذا الذي قاله الخائف
لفظها لا يفتقر الى اللام واخذه على المغفرة فتكون المغفرة علة للفتح والفتح معلل بها كما ينبغي ان يقول كيف جعل فتح مكة
معللا للمغفرة ثم لم يجعل معللا وقال ابن عطية اي ان الله فتح لك كل جعل الفتح علة لغفرانه فكذلك انما لام العلة
في كلامه ما على الظاهر اهد - فانما قال الحافظ تحت قوله فلما كتب له انكره الدودي وقال المحفوظ فلما بدن اي كلف
الراوى واوله على كثره المواتي وتعبه ايضا ابن جرير فقال لم يعصه اهد باسمن اصلا ولقد مات صلى الله عليه
وسلم وما شيع من خبز الخبز في يوم مرتين واحسب بعض الرواة لما راى بدن فظن كثر لحمه وليس كذلك وانما هو بدن تبدينا
اي ان قال ابو عبيدة قلت وهو خلاف الظاهر وفي استدلاله بالمشيخ من خبز المشيخ لانه يكون من جلة المشيخات
كما في كثره الخبز وطواف في المدينة اهد على فتح واحد عشره وحده المشيخ وضيع العيش واي فرق بين كثره المشيخ
مع الخبز وبين وجود كثره اللحم في البدن من قلة الاكل وقد اخرج مسلم بن عروة عن عائشة قالت لما بدن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ونقل كان اكثر صلوة بالسلا لكن يمكن تاويل قوله نقل اي نقل على جمل محمد وان كان قليلا لانه
في السن اهد -

باب قوله انا اسألكم شاها وصيوا واذ لي ا قال القسطلاني سقط لفظ باب لغيره في ذراعه

وقال الضأ بعد ذلك حديث الباب هذا الحديث سبق في اوائل البسح اهد -
باب قوله هو الذي انزل المسكينة في قلوب طو صين قال الحافظ ذكره حديث البراء بن نزول
المسكينة وسبا في تمامه في فضائل القرآن مع شرحه ان شاء الله تعالى اهد قال القسطلاني في قوله الذي انزل المسكينة
الطمانينة بالثبات في قلوب المؤمنين تحققتا للمنفعة والاكثر من على ان هذه المسكينة غير التي في البقرة اهد وقال العلامة
العيني قوله انزل المسكينة اي الرزق والطمانينة وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنها كل مسكينة في القرآن هي الطمانينة
الا التي في البقرة اهد -

باب قوله اذ يلعونك تحت الشجرة سقط باب لغيره في ذراعه قال القسطلاني قال

العلامة العيني واول هذه الآية لقرئ من المؤمنين اذ يبايعونك ويهاجرونك سميت بذلك في قوله قد رضى الله عنهم
 والشجرة كانت سمة وقيل سدره وروى انها سميت عليهم من قابل فلم يدروا اين ذهبت وقيل كانت ينجح فوكتة وقال نافع ثم كان
 الناس يمدون بها فاصولون تحتها فبلغ ذلك كرمي الله عز وجل فامر بقطعها وقال ايضا تحت مدينتي عبدالمطلب المتخلف مطا بقية
 للترجمة في قوله اني من شهد الحجة واما الحديث الموقوف والمرفوع فلا يتعلق بها تفسير هذه الآية ولا بهذه السورة امة
 وقال القسطلاني وقد اورد المولى الحديث الموقوف لبيان التفرغ لسماع ابن صهبان من ابن المتخلف والمرفوع
 الاول لقوله اني من شهد الحجة لمطابقة الترجمة امة وقال العيني بعد اخراجه حديث الباب والحدود مرفي بالشرط
 في الجهاد مطولا جدا وفيه غيبته كرمي الله تعالى عنه وفيه سبيل بن عفيف عنده من نسخة في غزوة الجديبية وذكره البخاري
 ايضا في الجزية والاعتصام وفي المخازي واخرجه مسلم ايضا ا هـ

الحجرات

كذا في النسفة البندرية والقسطلاني يدون لفظ السورة وفي نسخة الحافظين بزيادة السورة والبسطة مذكرة في
 الشرح الثلاثة قال العلامة العيني قال ابو العباس مدينة كلها ما لم يتخلف فيها اختلاف وقال السخاوي في نزولها
 وقيل التوحيد قال الزجاج يعزها لاجرات بعلم الجهم ونفحها في حوزة اللذة التكنيك والاعلم احدا قرئ وفي نسخة الحرف والجر
 حجة وهو جرح البحر والمراد ببيت ازواج النبي صلى الله عليه وسلم قوله وقال مجاهد لا تقدر الا لتقتلوا قال العيني
 اي لا تقدر الا لقتل من هو افتح من الفتوة وهو السبق الى الشيء دون التنازل في قوله وادواته فاد وادواته فاد
 من فوق ثم ذكر الاقوال في تفسير هذه الآية قال القسطلاني قال الزركشي ان هذا التفسير على قراءة ابن عباس بفتح
 التاء والدال وكذا قيده البيلسي وهي قراءة يعقوب الحمصتي والاصل لا تقدر الا لتقتلوا فتد التائب وقال في المصاحف
 متخلفا القول الزركشي ليس هذا الصحيح بل هذا التفسير على القراءة المشهورة ايضا فان قدم بمعنى تقدم قال الجوهري
 وقدم بين يديه اي تقدم قال الله تعالى لا تقدر الا لتقتلوا بين يدي الله وقال الامام محمد بن زيد والاصح انه ارشاد عام يشتمل
 اصل ومعنى مطلق يدل على كمال اقباط وتقديم واستعداد بالامر وقدم على فعل غير وري من غير مشاورة ا هـ
 ملكه باب تنازل وادى عا كالمعنى بعد الاصل من غير مشاورة ا هـ
 ثم اختلفت الترجمة في نسفة العيني تنازل وادى كالمعنى بعد الاصل من غير مشاورة ا هـ
 القسطلاني في تنازل وادى اي القائل الحافظ وصله الغرابي عن مجاهد بلنظ لا يدور اليربوع والفرد فيقول عبد الرزاق
 عن معمر بن قنادة في قوله ولا تلمزوا انفسكم قال لا يطعن بعضهم على بعض ولا تنازروا بالانقلاب قال لا تقلن الا للصلوة
 بافاسق يمانق ومن الحسن قال كان اليهودي يسلم فيقال يهودي فهو اعم ذلك وروى احمد وابو داود
 طريق الشيباني عن الجوهري عن الضحاك قال فينازلت ولا تنازروا بالانقلاب هم رسول الله صلى الله عليه وسلم

المدينة وليس فينازل الا اول الثمان او ثلثه وكان اذا دخل احد منهم باكم من تلك الاسماء قالوا ان يغضب منه فنزلت ا هـ
 ملكه باب قوله لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النبي الا يسقط لفظه باب في نسفة القسطلاني
 ولان ذراب لا ترفعوا الا في تفسير الآية اي ان اذ كتمه فلا يزدل على قلة الاعتناء وترك الاسترام ومن خشى قلة
 وضفت حركات الرفع فخرجت من الصوت بقوة ومن لم يخف بالحسك وليس المراد ان يهين الصغائر من ذلك انهم كانوا
 بايزم من الاستخفاف والاشهات ليعرف بهم في الناس بل المراد ان التصويت بحضرة من توقيه وحزبه ا هـ قال الحافظ
 في شرح الحديث قوله فانزل الله انفسهم الا في رواية ابن جريح فنزلت بايها الذين اجمعوا للاعتناء
 بين يدي الرسول الى قوله ولوا بهم صبر واوقاد استشكل ذلك قال ابن عطية الصحيح ان سبب نزول هذه الآية كلام حنفا
 الاعراب قلت لا يعارض ذلك هذا الحديث فان الذي يتعلق بقصة الشخفين في تخالفهما في التامير هو اول السورة لا تقدر
 ولكن كما انفس بها قوله لا ترفعوا اصواتكم عن صوتها جفافة الاعراب الذين نزلت فيهم هم من بني تميم الذين
 بهم قوله ان الذين ينادونك من وراء الحجرات قال عبد الرزاق عن معمر بن قنادة ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم
 من وراء الحجرات فقال يا محمد اني من بني تميم فقلت يا محمد اني من بني تميم فقلت يا محمد اني من بني تميم فقلت
 ولا مانع ان تنزل الا في اسباب تتقدمها فلا يجد للترجم مع ظهور الحج وصحة الطرق ولعل البخاري استشهد بذلك ورد
 قصة ثابت بن قيس عقب هذا الحديث انما نزلت فيهم من بني تميم فقلت يا محمد اني من بني تميم فقلت يا محمد اني من بني تميم فقلت
 اليم كان فيهم اشارة الى قصة حجة الاعراب من بني تميم لكنه لم يذكر في الترجمة حديثا سائبا فيه وكان ذكره حديث
 ثابت لا يراه الذي كان الخطيب لما وقع الكلام في الغاخرة بين بني تميم المذكورين كما اوردته الاسحاق في المغازي مطولا
 قوله انما كان فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ في رواية ويصح في الاعتصام فكان بعد ذلك اذ حدث النبي صلى
 الله عليه وسلم بحديث عذرا كما في السرا لم يسمع حتى يستقيم فقلت وقد اخرج ابن المنذر عن طريق محمد بن عمرو بن علقمة ان
 ابا بكر الصديق قال مثل ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وهذا مرسل وقد اخرج الحاكم موصولا من حديث النبي صلى الله عليه وسلم
 واخرجه ابن مردويه عن طريق طارق ابن شهاب عن ابي بكر قال لما نزلت لا ترفعوا اصواتكم الا في الحجرت قال ابو بكر فقلت يا رسول
 الله اذ كنت ان لا اكلك الا في السرا فقلت يا محمد اني من بني تميم فقلت يا محمد اني من بني تميم فقلت يا محمد اني من بني تميم فقلت
 عبد المنذر بن الزبير و ابا بكر عبد المنذر بن ابي ليلى فان ابا ليلى ذكر في الصحابة قلت وهذا بعيد عن الصواب بل قرينة ذكر
 محمد بن ابي ان مراده ابو بكر الصديق وقد وقع في رواية الترمذي قال وما ذكر ابن الزبير به من زاد في رواية الطبري حده
 يعني ابا بكر ا هـ

ملكه باب قوله ان الذين ينادونك من وراء الحجرات الخ في حديث ابن الزبير وتروك
 شريح في الذي نقله
 ملكه باب قوله تعالى ولواهم صبروا حتى يخرج اليهم الاية قال العلامة العيني وليس في كثير

من النسخ لفظ باب وكذا في جميع الروايات الترجمة بلا حديث والظاهر ان اعلى موضع الحديث فاما انه لم يظهر شي على شرطه او
 اوردك الموت والاعلم به وتبع القسطلاني في ذلك وقال الحافظ بهذا في جميع الروايات الترجمة بتغير حديث وقد اخرج الطبري
 والبخاري وابن ابي عاصم في كتبهم في الصحابة من طريق موسى بن عقبة عن ابي سلمة قال حدثنا اقرع بن عابس التيمي اذ اني النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد اخرج الدنيا فنزلت ان الذين ينادونك من وراء الحجرات الحديث وسياق قوله اني من بني تميم
 الصحيح عن ابي سلمة ان اقرع مرسل وكذا اخرج احمد على الوجيهين وقد ساق محمد بن اسحاق قصة وفدي تميم في ذلك مطولا
 بانقطاع ا هـ

سورة ق

وكذا في نسفة القسطلاني وفي نسخة الحافظين بزيادة البسطة بعد ما قال الحافظ اوردى عبد الرزاق عن معمر بن قنادة ق
 اسم من اسماء القران وعن مجاهد قال جبل محيط بالارض وقيل هي القاف من قول قضي الامر هل على بقية النكاح كما قال الشاعر
 قلت لباقي انما قلت قاف قال العلامة العيني في كنية كلبا وعن ابن عباس ان اسم من اسماء الله تعالى انقسم بالثب والحق
 افتتاح اسم الله تعالى قد يرد وقادر وقاهر وقريب وقاسم وقاض وعن عكرمة والضحاك هو جبل محيط بالارض من زمرة خضراء
 متصلة عروقه بالبحر فالتى عليها الارض كهيئة القبة وعليه تفت السماء وحقق السمان والعالم داخله ولا يعلم ما وراءه الا الله تعالى
 وما اصاب الناس من زهر وما سقوا من ذلك الجبل ويروي رواية عن ابن عباس وعن مقاتل هو اول جبل خلق وجده القيس
 ملكه باب قوله وتقول هل من مزيد قال الحافظ اختلف المتكلمون في موضع قوله هل من مزيد فظاهرا قاف
 الباب ان هذا القول من لطلب المزيد وجاء عن بعض السلف ان اسمها انما كانها تقول ما بقي في موضع الزيادة فروي
 الطبري عن عكرمة في قوله هل من مزيد اي هل من مزيد قدامات ومن طريق مجاهد نحوه وريح الطبري ان لطلب الزيادة
 على ما دلت عليه الاحاديث المرفوعة وقال الاسماعيلي الذي قال مجاهد هو جبل محيط بالارض من زمرة خضراء
 المزيد ثم قال الحافظ اختلف في المراد بالقدم ثم بسط الاقوال فيقال القسطلاني في قال في السنة القدم والمراد في هذا
 الحديث من صفات الله تعالى المنزهة عن التكنيف والتشبيه فلا يمان بها فرض والانتعاش عن الخوض فيها واجب فالمتبدي
 من سلك فيها طريق التسليم والخالص فيها زلف والمكبر معطل والمكفئ مشد لئس كثر شي ا هـ ثم ذكر المصنف في الباب حديث
 اعتصام الجنة والنار كتب الشيخ قدس سره في الاصح قوله ما لا يدعني الاضعفاء الناس انهم لم يذكروا الحجة على وجهها فان
 ما ذكر من مقالة الجنة لا تؤذن بالمايعة لا لها ذمعت بالخصوع والصحة انها ذكرت مقالتها هذه للاستدلال على علومها حتى
 انها تجعل الضعفاء الغرباء ملوكا وجبابرة ا هـ وفي نسخة وهو كذلك فان قولها ما لا يدعني الا الخواص اعرف منها بغير ما
 غلبت خري وبذلك ليس من شان الحجة وما فاده الشيخ قدس سره قوله والصحيح ان الجوهري ايضا وضع على هذا المعنى الحجة
 بينهما فان في هذه السورة ادعى كل واحد منهما غلبته على الآخر وهذا جزم الشيخ قدس سره في كتاب الرواية على الجوهري فان هذا الحديث
 ساق في كتابه في باب قوله ان رحمة الله قريب من المحسنين ولا يبعد عن هذا الحديث ان يقال ان الجوهري لم يكتف
 المتكبرين بل كل ما يحلهم المتكبرين فقالت انا كوكبة او لما كانت الجنة مشوية التواضعين ذكرت مقالتها على موالاة المتكبرين
 الى آخر ما بسط في ما نشره الاصح ما ذكره الشيخ قدس سره في الكوكب ومن كلام الشارح في شرح هذا الحديث

ملكه باب قوله فسيح محمد ذلك قبل طلوع الشمس وقيل لغيره وسقط لفظه باب في نسفة
 القسطلاني وهو موجود في نسفة الحافظين ثم اختلفت نسفة المشروحة في نسفة الفخ فصح بالغاء وفي نسفة العيني والقسطلاني
 وضع بالواو وقال الحافظ في الترتيب وفي سياق الحديث وغيره وضع بالواو وفيها وهو الموافق للثلاثة وهو الصواب
 وعندهم ايضا وقيل الغروب وهو الموافق لآية السورة ثم اورد فيه حديث جريحكم سترون ركب الحديث وفي آخره ثم قرأ
 وضع محمد ركب قبل طلوع الشمس وقيل غروها وبه الآية في طه قال الكرماني المناسب لهذه السورة وقيل الغروب لا غروها
 قلت لا يسيل الى التفرقة في لفظ الحديث وانما اوردنا الحديث هنا لادلائه الاتيين وقد تقدم في الصلوة وكذا وقع بيننا
 نسفة من وجه آخر عن اسمعيل بن ابي خالد بلنظ ثم قرأ وضع محمد ركب قبل طلوع الشمس وقيل الغروب ا هـ

والذاريات

كذا في البندرية والقسطلاني وفي نسفة الفخ والعيني بزيادة لفظ السورة والبسطة بعد ما قال العيني وهي كنية كلها قاله
 وقال السخاوي نزلت بسورة الاسواق وقيل سورة العاشية ا هـ قال الحافظ والواو والتسليم والفاء بعد با عطفات من
 عطف التنزيات وهو الظاهر وهو الزخرفي انما عطف الصفات وان الحاملات وما جده من صفات الريح ا هـ قوله
 الا يسجدون ما فاقحت اهل الاسحاة والحجرات العلامة العيني فان قلت ما الفرق بين الذين التابطين قلت الاول لفظ عام
 اريد به المخصوص وهو ان المراد اهل السجادة من الفريقين والثاني على عمومهما يعني خلقهم معينين لذلك لكن منهم من اطاع
 منهم من عصى ومنى الآية في الجملة ان الله تعالى لم يخلقهم للعبادة خلقا جليلا واختيارا وانما خلقهم ليعلموا خلقا خفيا واختيارا
 فمن وقفه وسده اقام العبادة التي خلق ليه من خلقه وطوره حرمها وعمل بما خلقه ليقول صلى الله عليه وسلم اعملوا فكل ميسر لما
 خلق له وفي نفس الامر امر اسرائيل بطاعة الله تعالى وقال لا يسئل عما يفضل وهم يسئلون ا هـ وكتب الشيخ قدس سره في اللوح
 والفرق بين التابطين وبين المراد بالجن والانس في التوجيه الاول سلمها لفظا وفي الثاني انهم غير ان العلم لم يأتوا باليد
 منهم ا هـ وهو حاصل ما تقدم عن كلام العلامة العيني وهو مروي في كلام الحافظ وكتب الشيخ ايضا قوله وليس في قوله لا يسجدون
 القائلين بوقوع الشرح غير ارادة تعالى وان الله خلق خلقا لا يعلمونهم ليعلموا خلقا خفيا وليس في قوله لا يسجدون
 مخلوقا ا هـ وذكر الحافظ في آخره في سورة تيسير لم يذكر البخاري في هذه السورة حديثا مرفوعا ويدل على شرطه
 حديث اخرجه احمد والترمذي والنسائي من طريق ابي اسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد عن ابي اسحاق عن مسعود بن ابي اسحاق قال
 سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اني ان الرزاق ذو القوتة النبي قال الترمذي حسن صحيح ومحو ابن حبان ا هـ

اخبرني عطارد الخراساني عن ابن عباس الى آخره بلسان الحافظ من الكلام على انقطاع هذا الحديث والجواب عنه ونحوه
 القسطلاني فقال لكن عطارد لم يسمع من ابن عباس وابن جريح لم يسمع التفسير من عطارد الخراساني انما اعتمد
 الكتاب من ابن سنان فلفظ فيكون البخاري ما اخرجه الا انه من رواية عطارد من ان رباح لان الخراساني ليس على شرط
 ولقائل ان يقول هذا ليس بقاطع في ان عطارد المذكور هو الخراساني فيحتمل ان يكون هذا الحديث عند ابن جريح عن الخراساني
 وابن ابي رباح جميعا قال في المقدمة وهذا الجواب اقناعي وهذا اعني من الموضع العقيمة عن الجواب السيد ولا بد لولا
 من كونه احد قولهم ان السامريين كذبوا في الحديث فليس في الحديث من الموضع العقيمة عن الجواب السيد ولا بد لولا
 للتاكيد اه في ما مشهرا اراء الشيخ قدس سره وفتح عليه وعلى الامام البخاري انه ذكره في غير ما ذكره في غير ما ذكره في غير ما ذكره
 الشيخ قدس سره في كتابه في بيان مزاجه واوله ما ذكره اوله ما ذكره اوله ما ذكره اوله ما ذكره اوله ما ذكره اوله ما ذكره
 اخر من قولهم ان السامريين كذبوا في الحديث فليس في الحديث من الموضع العقيمة عن الجواب السيد ولا بد لولا

قل اوحى الي

وفي نسخة الشرح بزيادة لفظ سورة في رواية قال العيني وتسمى سورة الرحمن وهي مكية اه وقال ايضا بعد ذكر حديث
 الباب مطابقة لترجمة ظاهره في موضع سبب النزول ايضا والحديث قد مضى في الصلوة في باب الجهر بقراءة الصبح اه
 قوله وقد حصل بين الشياطين وبين خير السامراء والرسول عليهم السلام في الحافظ وظاهره ان الجملوة وارسال
 الشهب وتعالى في هذا الزمان المتقدم ذكره والذي نظا فرت به الانجبار ان ذلك وقع لهم من اول البعثة النبوية وهذا مما يوجب
 تباين القعتين وان جوي الجن لاستماع القرآن كان قبل خروجه صلى الله عليه وسلم الى المطائف يستبين ولا يكره على ذلك
 الا قوله في هذا الخبر انه لم يصلي بالصلاة الفجرية ان يكون ذلك قبل فرض الصلوات ليلته الاسراء فان صلى الله عليه
 ولم يكن قبل الاسراء يصلي قطعا وكذلك اصحابه ولكن اختلف بين اقترض قبل ان يفتي من الصلوة ام لا فيصيح على هذا
 قوله ان الفرض اوله ان كان صلوة قبل طلوع الشمس وصلوة قبل غروبها والجمعة في قوله تعالى فيصيح محمد بك قبل طلوع
 الشمس وقبل غروبها ونحوها من الآيات فيكون انطلق صلوة الفجر في حديث الباب باعتبار الزمان لا كونها احدى النسخ
 المفترضة ليلته الاسراء فتكون قصة الجن منقذ من اول المبعث وهذا الموضع مما يهمله عليه اه من وقعت على كلامهم في
 شرح هذا الحديث وقد اخرج الترمذي والطبري حديث الباب ليسا في سائر النسخ الا في نسخة واحدة ذكر الحافظ تلك
 الرواية الى ان قال وقد استشكل عياض في تفسير القرطبي والنووي وغيرهما من حديث الباب موضع آخر ولم يتصوروا ما ذكرته
 فقال عياض ظاهر الحديث ان الرمي بالشهب لم يكن قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم بل كان الرمي بالشهب بعد
 ولقد كانت الكهنة فاشتهت في العرب ومرجوعا اليها في حكمهم حتى قطع سببها بان جيل بين اشياطين وبين استراق
 السمع وقد جاء اشعار العرب باستغراب رميها وانكاره ولم يبعدوه قبل المبعث وكان ذلك احد دلائل نبوته قال وقال

بعضهم لم ينزل الشهب يرى بهانذ كانت الدنيا وتجو بما جاء في اشعار العرب من ذلك قال وهذا مروى عن ابن عباس
 والزهرى ورفعه في ابن عباس حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال القرطبي ويصح بانها لم تكن يرى بها قبل المبعث
 ربما يقطع الشياطين عن استراق السمع ولكن كانت ترمى تارة ولاترمى اخرى وترى من جانب ولا ترى من جميع
 الجواب الى آخره اذ ذكر الى ان هذا الجواب بعد ذلك من جانبه فارجع اليه لو شئت -

المزمل

وفي نسخة العيني والقسطلاني في سورة المزمل بزيادة لفظ سورة وفي نسخة الفصح سورة المزمل والمدثر والبسملة ساقتة
 عن الكل قال الحافظ كذا في ذروا اقتصر الباقون على المزمل وهو اولي لانه افراد المدثر بعد الترجمة والمزمل بالتشديد
 اصلا المزمل فادعت التاد في الزيادة وقد جاء في ابن كعب على الاصل اه قال العيني قال متعلق بهي كية الا قوله
 وآخرون يعلقون في سبيل الله اه وقال القسطلاني في كية ولم يذكر الاستثناء المذكور اه قلت تكلم الشرح
 على كون السورة مكية وعلى تحقيق استثنائه في الآيات في مصدر كتاب التهجيد وتقدم هناك في ما شئت اللامح قال الحافظ
 ترميز لم يورد المصنف في هذه السورة حديثا مرفوعا وقد اخرج مسلم حديث سعد بن بشام عن عائشة فيما يتعلق منها
 بقيام الليل وقوله باية فصار قيام الليل تطوعا بعد فريضة يمكن ان يدخل في قوله تعالى في آخره وما تقدمه الا لفسك من يث
 ابن مسعود انما مال احدكم ما قدم وما لا اثره ما اخره وسياق في الرقاق اه

المدثر

كذا في النسخ الهندية بغير لفظ سورة والبسملة وفي نسخ الشرح الثلاثة بزيادة لفظ سورة والمدثر والبسملة لغیر
 ابي ذر قال في ابن كعب بانثبات المثناة المفتوحة بغير ادغام كما تقدم في التنزيل وقرأه عنكم فيها تخفيف الزام واللال
 اكم قال العيني هي كية قال الثعلبي يا ايها المدثر في القافية والمجهول على ان المدثر شيا به اه
 كذا في باب قوله فم قال كذا في نسخة الهندية وفي نسخة العيني والقسطلاني في قوله فانذر بدون لفظيا
 قال القسطلاني وسقط هذا في ذروا قلت وكذا في الفصح فله باخذه الحافظ في شرحه ولم يتعرض له ايضا
 كذا في باب قوله وارزقك فكل برك وكذا في نسخة العيني والقسطلاني في نسخة القسطلاني في نسخة القسطلاني في نسخة القسطلاني
 في حديث جابر المذكور في الباب السابق وفيه قوله اي القرآن انزل اول فقال يا ايها المدثر كتب الشيخ قدس سره في اللامح
 وكان السؤال عما نزل اوله بعد الفترة كما يدل عليه قول جابر نفسه ان الملك الذي جاء في بحر افان هذا القول يشعر
 ان من يعلم ان نزوله لم يكن ولا حقيقيا فافهم وتفكره في ما مشهرا ما افاده الشيخ قدس سره ووضح من سياق الرواية
 التي ستاتي قريباً في باب وثياك فظهر وبهذا استدلال الحافظ ابن كثير في تفسيره في قوله في هذا السياق هو المحفوظ وهو

يقضي ان قد نزل الوحي قبل هذا القول فاذا الملك الذي جاء في بحر افان ثم قال ووجاه مع اول شئ نزل بعد فترة الوحي هذه
 السورة كما قال الامام احمد بسنده الى جابر ان سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ثم فتر الوحي عن فترة فينا انا امشي اليه
 اخرجاه من حديث الزهري به اه مختصرا وقال الحافظ تقدم في يد الوحي ان رواية الزهري عن ابن سلمة عن جابر تبدل
 على ان المراد بالاولية في قوله اول ما نزل سورة المدثر والاولية مخصوصة بما بعد فترة الوحي ومخصوصة بالامر بالانذار لان المراد
 ابتداء لية مطلقه قال الكرماني في تحقيره جابر ان اول ما نزل يا ايها المدثر باجتهاد وليس هو من رواية الصحيح ما وقع في حديث
 عائشة الى آخره ذكر في الفصح وكذا قال القسطلاني فقال وليس في هذا الحديث ان اول ما نزل يا ايها المدثر وانما استخرج
 ذلك جابر باجتهاده وظنه لا يعارض الحديث الصحيح الصحيح السابق اول هذا الجامع ان قرأه قلت وهذا الجواب تسليمي
 وما افاده الشيخ قدس سره واستناره الحافظ ابن كثير جواب نعمي ثم انهم اختلفوا في اول ما نزل على اربعة اقوال والراجح المحض
 ان خمس آيات من سورة اقرأ والشا في المدثر كما في حديث الباب على بادئ النظر الثالث ان القائل كما في حديثه من عند البيهقي
 والراجح البسملة كما ورد في بعض الآثار

كذا في باب قوله وثياك فظنهم كذا في نسخة العيني والقسطلاني في قوله سقط لفظ باب لغيره في ذروا قلت
 وكذا في نسخة الحافظ به ون لفظ باب قال القسطلاني وثياك فظنهم كذا في نسخة العيني والقسطلاني في قوله سقط لفظ باب لغيره في ذروا قلت
 فيما اصابتها النجاسة وقال في آخر الحديث قوله فانزل انشأ في يا ايها المدثر في قوله ان ترض الصلوة في
 اشعار بان الامر بتطهير الثياب كان قبل فرض الصلوة اه وكذا ذكر الحافظ في الفصح ثم قال واخرج ابن المنذر من طريق
 محمد بن سيرين قال اغسلها بالماء وعلى هذا عمل ابن عباس فيما اخرجه ابن ابي حاتم واخرج من وجه اخر عن قتادة بن
 ديم بن جابر بن عبد الله بن عباس قال اغسلها بالماء على غيرة ولا فجرة ومن طريق طاوس قال شمر بن منقر قال ومن جاهد
 مثلثان اصلى عليك واخره ابن المنذر من طريق الحسن قال فلكل فخذ وقال الشافعي رحمه الله قيل في قوله و
 ثياك فظنهم كذا في نسخة العيني والقسطلاني في قوله سقط لفظ باب لغيره في ذروا قلت
 زيد بن مناة قال القلي على رسول الله صلى الله عليه وسلم سلى جزو فزلت ويجوز ان يكون المراد جميع ذلك اه لان الفصح
 في نسخة باب قوله والجزء فاهجر الحزب وكذا في نسخة العيني والقسطلاني في نسخة الفصح قوله والجزء
 فاجبره ون لفظ باب قال القسطلاني وسقط لفظ باب لغيره في ذروا قلت يقول الرجز والرحس العذاب قال الحافظ
 هو تون الي بيرة وقد تقدم في الذي قبله ان الرجز الاثنان هو تفسيره في اي امر اسباب الرجز اي العذاب في الاثان
 وقال الكرماني فسر المفرد بالجمع لانه اسم جنس وبين ما في سياق رواية الباب ان تفسيره بالاثان من قول ابي سلمة اه

سورة القيامة

قال العيني والقسطلاني في كية وقال ايضا ومعنى حديث الباب في يد الوحي ومعنى الكلام فيه هناك اه قال الحافظ تقدم
 الكلام على ان تسمى في آخره سورة الجوان الجوهري ان لا اذنية والتقدير اسم وقيل هي حرف تبيين في الاو قوله لا تحرك به
 لسانك تجعل به لم تلتك السلف ان الخطاب بذلك النبي صلى الله عليه وسلم في شأن نزول الوحي كما دل عليه حديث الباب
 وعلى الوجه الذي ان القائل جازها نزلت في الانسان المذكور قيل ذلك في قوله تعالى يا ايها الانسان لو نريد ما قدم واخره قال
 يرض عليه كتابه فيقال اقره بك فاذا اخذ في القراءة تليج فوفا فاسرع في القراءة فيقال لا تحرك به لسانك تجعل به ان علينا
 جهر اي ان ينجح عليك وان تقر عليك فاذا قرأناه عليك فاتبع قرآنه بالقرار بانك فعلت ثم ان علينا بيان امر الانسان وما
 يتصل به بقية قال وهذا وجه ليس في العقل ما يدق وان كانت الآيات في قوله فوفا فاسرع في ذلك عسر بيان المناسبة
 بين هذه الآيات وقبلها من احوال القيامة حتى نزع بعض الرافضة ان سقطت من السورة شئ وهي من جملة ما عاينها بالطلقة وقد
 ذكر الامثلة لها مناسبات ثم ذكر الحافظ في فظلال مناسبات ثم قال ومنها مناسبات اخرى ذكرها الفخر الرازي في ما قبلها من انها
 لا تخلو عن تحسفات اه

كذا في باب ان عليا جمعهم وقرأه قال الحافظ ذكر في حديث ابن عباس المذكور من رواية اسرائيل عن
 موسى بن ابي عائشة اتم من روايته عن عبيدة وسياق الحديث في الباب الذي بعده ثم سياتاه مختصرا قال العيني قوله ان
 علينا جمع الرجز ان يكون معلقا عن ابن عباس وسياق الحديث الذي بعده انما هذا قال القسطلاني قوله ثم ان علينا
 بيان اي انية على لسانك فسر غير ابن عباس بيان ما اشكل من معانيه وفيه دليل على جواز تأخير البيان عن وقت
 الخطاب اه

كذا في باب قوله فاذا قرأناه فانتبع وترآه قال القسطلاني سقط لفظ باب لغيره في ذروا قال ابن
 عباس فيما وصله ابن ابي حاتم قرأناه اي بيناه فاتبع اي عمل به وقال ابن عباس ايضا فذكره ابن كثير ثم ان علينا بيان
 تنبئ حلالا وحراما اه قال الحافظ في التفسير رواه على بن طلحة عن ابن عباس اخرج ابن ابي حاتم وسياق في الباب
 عن ابن عباس تفسيره في قوله فيستند عليه ظاهر هذا السياق ان السبب في المبادرة حصول المشقة التي يجد بها
 عند النزول فكان يتعمل باخذه التنزيل المشقة سرعا وبين في رواية اسرائيل ان ذلك كان خشية ان ينساه حيث
 قال فيقول لا تحرك به لسانك تخشى ان ينقلت واخرج ابن ابي حاتم عن طريق ابن جابر عن الحسن كان يركب به لسانك في ذروا
 فيقول له انما سخف عليك وللطيرى من طريق الشعبي كان انزل عليه ليل يتكلم به من حيايه وظهره ان كان يتكلم بها يعني اليه
 من اذ لا فوا من شدة حيايه فامر ان يتأني الى ان يقضي التنزيل ولا بعد في تعدد السبب قوله علينا ان يحكي صدك
 كذا في باب قوله وعبد الرزاق عن عمر بن قنادة تفسيره بالحفظ ووقع في رواية ابي عوانة جعدك في صدرك و
 رواية جبريل وفتح واخرج الطبري عن قتادة ان معنى جعدك بالفتح قوله في ذروا في رواية اسرائيل ان قرأه اي انت ووقع
 في رواية الطبري وقرأه اه بعد قوله فاذا قرأناه اي قرأه عليك الملك فاتبع قرآنه فاذا انزلناه في سماع هذا آويل آخره ابن عباس
 غير المنقول عن الترمذي والحاصل ان ابن عباس في تأويل قوله تعالى انزلناه وفي قوله فاستمع قولين مثلا للطبري

من طريق قتادة في قوله استمع تبحر حلالا واجتنب حرامه من الفتح -

هل اتى على الانسان

لذا في نسخ البندية بغير لفظ سورة والبسملة وفي نسخ الشرح الثلاثي بزيادة لفظ سورة والبسملة في شي من النسخ قال العلامة العيني وتسمى سورة السابرة
 وهي كلياته في قوله وقيل سورتها في قوله وقيل سورتها في قوله وقيل سورتها في قوله وقيل سورتها في قوله وقيل سورتها في قوله
 ملكية وفيها آية مدنية ولا تطلع منهم اثرا او كغيره وقيل ما صح في ذلك قول الحسن ولا الكلبى وجاءت اخبار فيها انها نزلت
 بالمدنية في شأن علي وفاطمة وابنتيه بنى اشرفه وغيره وذكر ابن النقيب انها مدنية كما قال الجمهور وقال السخاوي نزلت
 بعد سورة الرمان وقيل الطلاق اه قوله تعالى معناه ان على الانسان ان يقول بل وعذبتك بل اعطيتك فخره بانك وعظمتك واعطيتك
 وهو صواب لانه قول يبيّن من زيادة الفراء بلفظ زاد لا منك تقول بل وعذبتك بل اعطيتك فخره بانك وعظمتك واعطيتك
 والمجدان تقول بل بقدر احدى مثل هذا والتحيز ان بل للاستفهام لكن تكون نارة للتعريف وتارة للانكار فمدعى زيادتها
 لا يحتاج اليه وقال ابو عبيدة بل اتى معناه قد اتى وليس باستفهام وقال غيري بل للاستفهام التقريري كما قيل لمن انكر
 البعث بل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا فيقول نعم فيقال فاذى انشاء بعد ان لم يكن قادر على اعادة
 دعوته ولقد علمت انشاءه الاول فلو لا تذكر ان من انشاء قادر على ان يعيدها والقسطلا في بعده فهي بسنا
 للاستفهام التقريري لا للاستفهام المحض وهذا هو الذي يجب ان يكون لان الاستفهام لا يرد من الباري جل وعلا الا على
 يد النور وما شبهه وقال ايضا تحت قول البخاري وهذا من الخرابى الذي بمعنى قد والمعنى كما في الكشاف اقتداء على التقرير
 والتقرير جميعا اى اتى على الانسان قبل زمن قريب من الدهر لم يكن فيه شيئا مذكورا وهو للاستفهام التقريري لمن
 انكر البعث كما قيل الى آخر ما تقدم قوله فيقول كان شيئا فلم يكن مذكورا اقول الحافظ هو كلام الفراء ايضا واصله انتقاد
 الموصوف بانفاد صفة ولا تجوز فيه المحسن في دعواه ان المعدوم شيء اه وكتب الشيخ في اللامع قوله فلم يكن مذكورا لانه
 ليس واردا على الشبهة لانه كان شيئا اذ كان في زمانه المتى كونه مذكورا وفي ما مشه قال الكرماني ومعنى لم يكن شيئا
 مذكورا ان كان شيئا لكنه لم يكن مذكورا حتى انتقاد هذا المجموع بانها وصفتها لا بانفاد الموصوف اه قال القسطلاني قوله
 فلم يكن مذكورا بل كان شيئا منسبا غير مذكور بالانسان والمراد بالانسان آدم ومن الدهر ارجون سنة او المراد
 بالانسان الجنس والباين مدة الحمل اه قال الحافظ لم يورد المصنف في تفسيره بل اتى حديثا مرفوعا ويدخل فيه
 حديث ابن عباس في قرأتها في صلوة الصبح يوم الجمعة وقد تقدم في الصلوة اه

والمرسلات

كذا في النسخ البندية والقسطلاني بغير لفظ سورة وفي نسخة الحافظين بزيادة والبسملة ساقطة في الكل قال العيني
 وهي كلياته في قوله وقيل سورتها في قوله وقيل سورتها في قوله وقيل سورتها في قوله وقيل سورتها في قوله
 بعد الهزلة وقيل في قوله قال الحافظ اخرج الحاكم باسناده صحيح عن ابي هريرة قال المرسلات عرفها الملكة ارسلت بالبحر
 باب قول اشعرتي بشئى كالقصر سقط لفظ باب لغيره في قوله قاله القسطلاني قال الحافظ اى كقدر
 القصر ثم قال في شرح الحديث قوله فترفع للشتاء ففسم القصر يكون الصادر وبعثها وهو على الثاني جمع قصرة اى كاعتاق
 الايل ويؤيده قراءة ابن عباس كالتصريفين وقيل هو اهل الشجر وقيل اعتاق الخن وقال ابن قتيبة القصر البيت
 ومن فتح اراء اصول النسخ المقطوعة شيئا بقصر الناس اى اعتاقهم فكان ابن عباس فسه قرأته بالفتح بما ذكره اخرج
 ابو عبيد بن عمير عن ابن عباس شرا كالتصريفين قاله يارون وانما انا ابو بكر وسعيد ابى ابن عباس قرأ كذلك واسنده
 ابو عبيد بن عمير عن ابن عباس شرا كالتصريفين قاله يارون وانما انا ابو بكر وسعيد ابى ابن عباس قرأ كذلك واسنده
 قال ليست كالشعر والجمال ولكنها مثل المدائن والمصون اه

منه باب قوله كان جمادات صخر ليس في نسخة القسطلاني لفظ باب وقال ولا يذرب بسقط لفظ باب
 لغيره في قوله قال الحافظ وكيفية الحديث الذي تقدمه قال قوله حتى تكون كاسا ليرجال قلت هو من تمة الحديث وقد
 اخرج عبد الرزاق عن الثوري باسناده وقال في آخره وسعت ابن عباس يسئل عن قوله تعالى كان جبالا من صفق قال
 جبال السفن يجمع بعضها الى بعض حتى تكون كاسا ليرجال وفي رواية قيس بن ابراهيم عن عبد الرحمن بن عباس بن
 القلويس التي تكون في الجسور والاول هو المحفوظ اه وكتب الشيخ في اللامع قوله كاسا ليرجال جمع وسطا بين فاعقته
 اه وفي ما مشه افاد بذلك وقعا لما يتوهم من المراد به الرجال الذين هم متوسطوا القامة قال الكرماني قوله يجمع اى
 يضم بعضها الى بعض حتى تصير قوتية غليظة كوسط الرجل اه وفي تفسيره مولانا محمد حسن المكي يعني ما نذكره بالرجال اه
 باب قوله هذا اليوم الينبطقون قال الحافظ ذكره حديث عبد الله بن مسعود في الحديث قوله قال عوف بن
 من ابي في غار بئر يري اياه نرا بعد قوله في الحديث كتابه النبي صلى الله عليه وسلم في غار بئر اه

عمر يتسكرون

في نسخ الشرح بزيادة لفظ سورة والبسملة ليست بمدكورة في شي من النسخ البندية ولا المصترية قال الحافظ قرأ
 النبي يوم يميم فقط ومن اى كثيرة وايت بالباء وهي با السكت اجري الوصل جري الوقف ومن اى بن كعب وعيسى بن عمر
 بترت الالف على الاصل وهي لغة تارة ويقال لبا ايضا سورة النبأ اه وقال العيني وهي ملكية وعلم اصلها حذف الالف
 للتخفيف اه
 فثبت باب قوله يوم ينفخ في الصور فتأقون اه اجازة اى وصل الى ما قرئ من طريق ابن ابي عمير عن
 جابر في قوله فتأقون اى انا قال جابر اذ كان في بئر بركة من بين النخيلين ارجون وقد تقدم شرحه في تفسيره اه

والنازعات

وفي نسخ الشرح الثلاثي بزيادة لفظ سورة والبسملة في شي من النسخ قال العلامة العيني وتسمى سورة السابرة
 وهي كلياته في قوله وقيل سورتها في قوله وقيل سورتها في قوله وقيل سورتها في قوله وقيل سورتها في قوله
 الملكة تنزع نفوس بني آدم روى ذلك عن ابن عباس والموت ينزع النفوس قاله سعيد بن جبيرة والنجوم تنزع من اذن
 الى اذن تطلع ثم تخيب والخرقة الرماة قاله عطاء وعكرمة اه

عيس

كذا في النسخ البندية بغير لفظ سورة والبسملة وفي نسخ الشرح الثلاثي بزيادة لفظ سورة والبسملة في شي من النسخ
 الذي في قوله العيني وتسمى سورة السقرة وهي ملكية وذكر السخاوي انها نزلت قبل سورة القدر وبعد سورة النجم وذكر الحاكم
 مصححا عن عائشة انها نزلت في ابن ام مكتوم الاعرج اى رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل يقول يا رسول الله ارشدني
 وعند رسول الله صلى الله عليه وسلم رجال من عظماء المشركين فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يرضعهم ويقبل
 على الاخرين الحديث اه قوله كلعج واعرض في نسخة العيني والقسطلاني بعد ذكر البسملة عيس كلعج واعرض اعني باعادة لفظ
 عيس وفي نسخة الحافظ عيس وقوله ثم ذكر التفسير المذكور قال الحافظ ما تفسيره عيس فهو لا يعبده واما تفسيره قوله
 فهو من عيشة عائشة الذي سا ذكره بعد ولم يختلف السلف في ان فاعل عيس هو النبي صلى الله عليه وسلم واغرب الدأوى
 فقال هو الكافر واخرج الترمذي والحاكم من طريق يحيى بن سعيد الاموي وابن حبان من طريق عبد الرحمن بن سليمان كلاهما عن
 بشام بن عمرو عن ابيه عن عائشة قالت نزلت في ابن ام مكتوم الاعرج فقال يا رسول الله ارشدني وعند النبي صلى الله
 عليه وسلم رجل من عظماء المشركين فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يرضعهم ويقبل على الاخرين يقول له ترى بما اقول يا ابا فيقول
 لا فنزلت عيس وقوله قال الترمذي حسن غريب وقد ارسله بعضهم عن عروة لم يذكر عائشة وذكر عبد الرزاق عن معمر بن قتادة
 ان الذي كان يكلمه بن خلف وروى سعيد بن منصور عن طريق ابي مالك ان امية بن خلف وروى ابن مردويه من حديث
 عائشة ان كان يجاب عبيدة وشيبة ابني ربيعة ومن طريق العوفي عن ابن عباس قال عتيبة والوجهل وعياش ومن وجر
 اخر عن عائشة كان في مجلس فيه ناس من وجه المشركين منهم ابو جهل وعتيبة فذكر فيهم الاقوال اه قوله لم يطهره لا يسبها الا
 المطهرون وهم الملكة الخ قال العيني اشار به الى قوله تعالى في صفة مرفوعة مطهرة وفسر المطهرة بقوله لا يسبها الا المطهرون
 وهم الملكة يعني لما كانت الصحف قد تصف بالطهيرة وصف ايضا حاملها اى الملكة فقيل لا يسبها الا المطهرون ومنها
 كما في المديرات ارفان التفسير ليجوز قبول الخزانة في بعض الاحوال ليعني الخزانة في بعض الاحوال ليعني الخزانة في بعض الاحوال
 النسخ لا يقع بزيادة لفظ سورة وفي نسخة الحافظين بزيادة والبسملة ساقطة في الكل قال العيني

المراد انها مطهرة عن ان ينالها ايدي الكفار وقيل مطهرة عما يسبها بكلام الله تعالى فهو الوحي الخالص والحق المحض اه قلت
 اختلفت النسخ في النسخ البندية بغير لفظ سورة والبسملة في شي من النسخ قال العلامة العيني وتسمى سورة السابرة
 والقسطلاني يقع عليها التطهير لانه لا يذبح الا بالحق والحق لا يذبح الا بالحق والحق لا يذبح الا بالحق والحق لا يذبح الا بالحق
 ليست مما يحتاج الى التطهير بل هي طاهرة بذاتها مطهرة لغيرها من الاجناس الباطنة اه وكتب الشيخ في اللامع قوله لا يقع عليها
 التطهير لانه لا يذبح الا بالحق والحق لا يذبح الا بالحق والحق لا يذبح الا بالحق والحق لا يذبح الا بالحق
 والحاصل ان المطهرون ان يكون صفة الصحف حقيقة والملكاة مجازا او بالعكس وعلى الاول فالصحيح نسخة يقع بالاتباع
 وعلى الثاني فكل منهما وجب نفيها كان او اشياء او ايضا فالتطهير على التوسيم الاول يعني اذا كان صفة للصحف لم يتقدم
 صلاح النجس وقابلية وعلى الثاني ما كان قبل ذلك واذا علمت هذا فنقول معنى قوله مطهرة الخ ان الصحف مطهرة بذواتها
 كما ذكره في سورة والاطلاق المطهري قوله تعالى لا يسبها الا المطهرون مجاز من قبيل وصف الحامل بصفة حمول كما في قوله
 تعالى فالمدبرات امره حيث وقع المدبر مصفة للجن وان كان ذلك لان الملكة ليست متصفة بهذا النوع من الطهر
 واما على الثاني فمعنى قوله طاهرة الخ ان اطلاق المطهرة على الصحف مجاز واما الحقيقة فما هو في قوله تعالى لا يسبها الا المطهرون
 فانها المطهرة للملك لان الذي يطهر عن المادهم وساائر الاجناس حدثا كان او نسيئا واما الصحف فلا يقع عليها التطهير لانها
 لا تقبل النجس ولا تصفح حتى تصفح وروى التطهير عليها فليس ذلك الا وصفها للنسب بما لا يسبها كما وصفت الخول بصفة
 الركبين وان كان الوصف في الخول للركب وبينا بالعكس على هذا فنقول فحجب التطهير لمن حملها ايضا لا يخلو ارجاعه
 الى هذا التقرير عن كلف لان طاهره لا يفسد هذا المدي وغاية توجيهه ان يقال جعل التطهير صفة للصحف لاجل من حملها اى
 بواسطة والتوسم ايضا كما قال صفة للصحف اصالة اه قوله وهو عليه شريد فلما اجاز ان قال الحافظ قال ابن القتيبة
 احتسفت بل لضعف اجرا الذي يقرأ القرآن حافضا وايضا عفا لاجره واجرا لاول اعظم قال وهذا الظاهر لمن رجع الاول
 ان يقول الاجر على قدر المشقة اه زاد القسطلاني لكن لا نسلم ان الحافظ الماهر قال عن مشقة لانه لا يصير كذلك الا
 بعد عنا وكثيره مشقة شديدة غالباً اه

اذا الشمس كورت

كذا في النسخ البندية بغير لفظ سورة والبسملة في شي من النسخ الشرح الثلاثي من الفتح والعيني والقسطلاني في زيادة
 قال القسطلاني سقط لفظ سورة والبسملة لغيره في قوله قال العلامة العيني ويقال لها سورة كورت وسورة الكوير
 وهي ملكية اه قوله قال جابر الجعفي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارشدني في سورة الطور وذكره استطاد ا
 قوله وقال غيره اى غير جابر والاصوب ان يقال فيها الحسن على ما لا يخفى اه قال الحافظ لا يتسبب لم يورد المصنف
 فيها حديثا مرفوعا وفيها حديث جيد اخرج احمد والترمذي والطبراني وصحح الحاكم من حديث ابن عمر رضي الله عندهم رفعه

عروه بن روم قال سأل عيسى بن عبيد بن علي الصلوة والسلام ربه ان يري موضع الشيطان من ابن آدم فراه فاذا راسه
 مثل راس الجوز واضح رأسه على شجرة القلب فاذا ذكر العبد ربه خنس واذا ترك مناه وعده قال ابن التين ينظر في قوله
 خنس الشيطان فان المعروف في اللغة خنس اذا رجع وانقبض وقال عياض كذا في جميع الروايات وهو تصحيف وتغيير
 ولعله كان في نسخة ابن بون ثم خاد مجتهد ثم سيبويه مفتوحات الى آخرها بسط الحافظ في تحقيقه والمختصر ما قاله العيني
 قوله خنس الشيطان قال الصاغاني الا الذي خنس الشيطان وكان خنس الشيطان فان سامت اللفظة من الانقلاب
 والتصحيف فالعيني والعلامة في العلم اخره وازال العيني مكان الشدة تحسه وطعنه في حاشية ثم قال تحت حديث الباب
 به الاطيق اخبرني حديث ابن بكب وفيه قوله يقول كذا وكذا العيني انها ليست من القرآن قوله قيل في اي انهما من القرآن
 وبذلك انما يختلف فيه الصياغة ثم ارتفع الخلاف ووقع الاجماع عليه فلو انكر اليوم احد قراءتها لم يقل وقال بعضهم ما
 كانت المسئلة في قرآنيهما بل في نسخة من صفاتها وقامتها من قاصتها ولا شك ان هذه الرواية تحملها فاعلم عليها
 اولي وانظر العلم فان قلت قد اخرج احمد وابن حبان من روايته حماد بن سلمة عن عاصم بلفظ ان ابن مسعود كان
 لا يكتب المودعين في مصحفه واخرج عبد الله بن احمد في زيادات المسند والطبراني وابن مردويه من طريق الاكشى
 عن ابى الحاق عن عبد الرحمن بن يزيد النخعي قال كان عبد الله بن مسعود يكتب المودعين من مصاحفه ويقول انهما
 ليستا من القرآن ومن كتاب الله تعالى قلت قال الزبير لم يتابع ابن مسعود على ذلك احد من الصحابة وقد صح عن
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قرأها في الصلوة وهو في صحيح مسلم عن عقبة بن عامر وزاد فيه ابن حبان من وجه آخر عن عقبة
 ابن عامر فان استدلوا بانها قرأتها في صلوة فاقول واخرج احمد بن حنبل في طريق ابى العلاء ابن اشعث عن رجل من
 الصحابة ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ المودعين وقال لا اذ انت صليت فقرأها بها واستاده صحيح ودروى سيبويه
 ابن مسعود من حديث معاذ بن جبل رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصبح فقرأ فيها بالمودعين احد وقال
 القسطلاني في وعنه (اي عقبة بن عامر) ايضا امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اقرأ بالمودعات في دير كل صلوة رواه
 ابو داود والترمذي وعند النسائي عن ابى بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم قرأها في صلوة الصحيح وقد روى ذلك من طرق
 قد تحيزت لولها ليطول امرا وادناه الموصوف للمصوب اه وبسط الكلام على هذه المسئلة في باب المش اللامح فارجع اليه
 لو شئت وفيه من الاتقان للسيوطي قال الحافظ ابن حجر قد صح عن ابن مسعود انكار ذلك ثم قال بعد ذكر الروايات المروية
 عن ابن مسعود ان اسانيد ما صححه بقول من قال انكذب على ابن مسعود ومروود واللعن في الروايات الصحيحة لا يستند
 لا يقبل بل الروايات الصحيحة والتأويل محتمل وقد روى القاسمي وغيره على انكار الكتابة كما سبق وهو تأويل حسن الا ان
 الرواية الهريكية التي جاد فيها ويقول انها ليست من كتاب الله تدعى ذلك ويمكن حمل لفظ كتاب الله على المصحف
 فيتم التأويل المذكور اه وقول كما سبق اشارة الى ما تقدم في باب المش اللامح ايضا وما قال الحافظ وقد تأول القاسمي
 ابو بكر الباقلي في كتاب الانتصار وتبعه عياض وغيره ما حكى عن ابن مسعود فقال لم ينكر ابن مسعود كونها من القرآن
 وانكر انما جازي المصحف فان كان يرى ان لا يكتب في المصحف شيئا الا ان كان النبي صلى الله عليه وسلم اذن في كتابته
 فيه وكان لم يبيعه الاذن في ذلك وقتلت بسط بحر العلوم الكلام على ذلك اشهد بسط وقال بعد نقل كلام صاحب القاموس
 والنووي وابن حزم فما قال الشيخ ابن حجر في شرح صحيح البخاري انه قد صح عن ابن مسعود انكار ذلك باطل لا يلتفت اليه
 والذي صح عنه ما روى احمد وابن حبان انه كان لا يكتب المودعين في مصحفه وانما صح نحو مصحفه عنها الى آخرها بسط
 في باب المش اللامح وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره وهذا مشهور عند كثير من القراء والفقهاء ان ابن مسعود كان لا يكتب
 المودعين في مصحفه فاحمل لم يسعها من النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقرأه عنده ثم قد رجع عن قوله ذلك الى قول
 الجماعة فان الصحابة رضي الله تعالى عنهم ائتمروا بها في المصاحف ونفذوا بها الى سائر الافاق كذلك ولله الحمد والمنة
 ثم ذكر عدة روايات متروكة والله اعلم على كونها من القرآن فذكر حديث عقبة بن عامر المذكور قريبا من عدة طرق وذكره
 آخرين احدهما عن عبد الله بن مسعود وحديثه اخر عن جابر بن عبد الله فارجع اليه لو شئت قلت وما يحظر
 بيان في قولهم الزمان ان السؤال في قوله صليت الى ابن بكب عن المودعين ليس عن قرآنيتهما بل مقصود السائل ان
 عن قراءة لفظ قل كما يروي اول بابين السورتين والمعنى اقرأها بلفظ قل وروى عنه فقال سألت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال بيل في اي اقرأها فيها جبريل بلفظ قل فقلت اي قرأت بلفظ قل والله سبحانه وتعالى علم
 وبدا آخر ما يتعلق بكتاب التفسير ابا برعة الا فتنتم فعند الحافظ كما تقدم في مقدمة اللامح من قول الحافظ وفي
 آخر التفسير تفسير المودعين واما عند ابن العبد المتعجب فقد تقدم ايضا بلفظ في آخر التفسير وشروا الشيطان
 والنفس فانها كلبان جهلكم الاخرة -

كتاب ابواب فضائل القرآن

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

كيفية النسخ البندرية وفي نسخ الشروح الثلاثة كتاب فضائل القرآن قال العيني ولم يفتح لفظ كتاب الا في
 رواية ابى ذر والمناجسة بين كتاب التفسير وبين كتاب فضائل القرآن ظاهرة لا تخفى والفضل اجمع فضيلة
 قال الجوهري الفضل والفضيلة صلات النقص والتقصير اه وفي باب المش اللامح قال السيوطي في الاتقان اختلف
 الناس في ان القرآن شيء من جنس غيره او هو الله تعالى ودين حبان الى المش لان الجمع كلام الله عز وجل ولما يري
 التفسير نقص المفضل عليه وروى في دعوى مالك وذهب الجمهور الى التفسيرين لظهور الاحاديث قال القرطبي
 انه الحق وقال ابن حصار المحجب ممن يذكر الاختلاف في ذلك مع النصوص الواردة في التفسير ثم ذكر في باب المش
 اللامح كلام الامام الخزاز عن جابر بن عبد الله فارجع اليه لو شئت قال القسطلاني اختلف في القرآن شيء افضل
 من شيء فذهب الشعري والقاسمي ابو بكر الى انه لا فضل لبعضه على بعض لان الافضل يشترط نقص المفضل

وكلام الله تعالى حقيقة واحدة لا نقص فيه وقال قوم بالا فضلية لظهور الاحاديث كيرث اعظم سورة في القرآن ثم
 اختلفوا فقال قوم الفضل راجع الى عظم الاجر والثواب وقال آخرون بل لذات اللفظ وان ما نفعته الآية الكريمة واخر
 سورة الحشر وسورة الانعام من الدلالة على وحدانية تعالى وصفاته ليس بوجود اشياء في تبت يد الالب فالتخفيف بالعبارة
 العجيبة وكثيرها لا من حيث الصفة وقال الجويني من قال ان قل هو الله احد بلغ من تبت يد ابى لهب جعل مقابلة بين
 ذكر الله وذكر ابى لهب وبين التوحيد والدعاء على الكافرين فذلك غير صحيح بل ينبغي ان يقال تبت يد ابى لهب دعاء عليه لظن
 قبل قوله يدعوا بالشر ان احسن من هذه وكذلك في قل هو الله احد لا توجد عبارة تدل على الوحدة بل بلغ منها ما عا
 اذا نظر الى تبت في باب الدعاء بالشر ان قل هو الله احد في باب التوحيد لا يمكن ان يقول احد بل بلغ من الآخر
 وبهذا التفسير يفضل عن من لا علم عنده بعلم البيان ولعل الخلاف في هذه المسئلة يلتفت الى الخلاف المشهور ان كلام
 الله شيء واحد ام لا وعندنا لا يتصور في ذاته بل بحسب متعلقاته وليس الكلام الله الذي هو صفة ذاته بعض
 لكن بالتأويل والتعريف وهم السامعون اشغل على الزواج الخاطيات ولولا تنزل في هذه المواضع لما وصلنا الى فهم شيء منها
 مما يكاد لا يكون سزا للوحي داود ما نزل الخ قال الحافظ قد تقدم البحث في كيفية نزول الوحي في حديث عائشة
 ان الحارث بن هشام سأل النبي صلى الله عليه وسلم كيف يأتيك الوحي في اول الصبح وكذا اول نزوله في حديثه اول
 ما يدعي به رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الوحي ياتي بالصوت لكن التعبير يدل ما نزل انخص من التعبير اول ما يدعي
 لان النزول في بعض من ينزل به اول ذلك محمى الملك لرعايتنا ما بلنا عن الله سبحانه من الوحي وايما الوحي
 اعم من ان يكون بانزال او بالهام سواء وقع ذلك في النوم او في اليقظة اه قلت ما قاده الحافظ مستأنف بالجزء الثاني
 من الترتيب والظاهر عندنا ان العبد النقيض ان بين الترتيبين بين قوله كيف كان بد الوحي وبين قوله كيف نزل الوحي عموما
 وخصوصا ومن وجه فان المنظور في الاول بد الوحي اعم من ان يكون قرآنا وغيره والمنظور به هنا كيفية نزول القرآن
 كما يدل عليه ذكره في كتاب فضائل القرآن اعم من ان يكون بد الوحي او لا كما يظهر من ملاحظة الروايات الواردة في الباب
 فتدبر قوله قال ابن عباس اليمين الما بين قال الحافظ تقدم بيان هذا الاثر وذكر من وصله في تفسير سورة المائدة وهو
 يتعلق باصل الترتيب وفي فضائل القرآن وتوجيه كلام ابن عباس ان القرآن تضمن تصديق جميع ما نزل قبله لان الاحكام
 التي فيه اما مقدمة لما سبق واما ما نصحته وذلك يستدعي اثبات المسوخ واما مجردة وكل ذلك دال على تفصيل المجدد
 اه قوله ما مثلنا من عليه البشر كتب الشيخ قدس سره في اللامح اي من مشاير وشان جسدان يصعدا المتحدى به
 فيكون مجردة لاهه وبسط في هاشم في شرح هذا الحديث من كلام الشراح اشهد بسط فارجع اليه لو شئت
 وقال القسطلاني في هذا الحديث اخرجها ايها في الاعتصام ومسلم في الامان والنسائي في تفسيره فضائل القرآن
 باب نزل القرآن بلسان قريش اي بلسانهم والقرآن من عطف العام على الخاص
 قرآنا في ذر قوله الله تعالى قرآنا عربيا بلسان عربي مبين قال القاسمي ابو بكر الباقلي في قوله الله تعالى قرآنا
 نزل القرآن بلسان قريش بل ظاهر قوله تعالى انما جعلناه قرآنا عربيا انزل جميع السنة العرب لان اسم العرب
 يتناول الجميع تناولا واحدا وقال الباقلي انما نزل بلسان قريش ثم ارجع ان يقر بلسان غيرهم اه من القسطلاني
 قال الحافظ انما نزل بلسان قريش فمذكور في الباب من قول عثمان وقد اخرج ابو داود من طريق كعب الانصاري
 اه فمكتوب الى ابن مسعود ان القرآن نزل بلسان قريش فاقترى الناس بلسان قريش لا بلسان غيره بل واما عطف القرآ
 عليه فمن عطف العام على الخاص لان قريش من العرب واما ما ذكره من الاتيين فهو جوهري لذلك وقد اخرج ابن
 ابى داود في المصاحف من طريق اخرى عن عثمان اذا اختلفت في اللغة فاكثروا بلسان معشره ومهروا بين نصارى معدن
 عدنان واليه تقي انساب قريش وقيس وبني وغيرهم وقال الحافظ ايضا بعد نقل قول ابى شامة المذكور سابقا وتكلمت
 ان يقول ان نزل اول بلسان قريش احد الاحرف السبعة ثم نزل بالاحرف السبعة الما دون في قرآنيتهما تسبلا كما
 سياتي في بيان فلما جمع عثمان الناس على حرف واحد ارجى ان الحرف الذي نزل القرآن اول بلسانه او في الاحرف محتمل
 الناس عليه لكون لسان النبي صلى الله عليه وسلم ولما من اولية المذكورة وعليه يحمل كلام عمر لابن مسعود ايضا وقال الحافظ
 ايضا بعد ذكر حديث صفوان بن يحيى وقد صح في حديثه نزل بالاحرف السبعة من الاثمة حتى قال ابن كثير في تفسيره
 ذكر هذا الحديث في الترجمة التي قبل هذه الاثر وحين فعل ذلك وقع من بعض النسخ ان قال ابن بطال مناسبة الحديث
 للترجمة ان الوحي كان اوله انزل بلسان العرب ولا يرد على ذلك من الاثمة عليه وسلم بعث الى الناس
 كافة عربا وغيرهم لان اللسان الذي نزل عليه الوحي عربي وهو يبيّن الى طوائف العرب وهم يتربون لغة العرب
 بالسنتهم ولذا قال ابن الميزان ان قال هذا الحديث في الباب الذي قبله ليقول لعل هذا التفسير على ان ابي بالقرآ
 والسنة كان على صفة واحدة ولسان واحدا

باب جميع القراء المراد بالجمع مهنابح مخصوص وهو جمع متفرقة في صحف ثم جمع تلك الصحف في مصحف واحد
 مرتب السور وسيا في بعض النسخ ابواب باب تاليف القرآن والمراد به تاليف الآيات في السورة الواحدة وترتيب
 السور في المصحف احد من العج وقد جمع القرآن ثلث مرات قال الخليل في انما لم يجمع النبي صلى الله عليه وسلم في المصحف
 لما كان يترقب من رددنا بعض احكامه او تلاوته فلما انقضت نزول الوحي بهم الله الخلفاء الراشدين ذلك وقال
 بعده الصادق نعمان بن حنظل على هذه الامتة وكان ابتداء ذلك على يد الصادق بمشورة عمر رضي الله عنهما وقد كان القرآن
 كله كتب في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن غير مجموع في موضع واحد ولا مرتب السور ولما قال الحاكم جميع القرآن
 ثلث مرات احدا بحقرة النبي صلى الله عليه وسلم واخره بسند على شرط الشافعي عن زيد بن ثابت قال كان جوسا عند
 الحول النبي صلى الله عليه وسلم لثقت القرآن في الرقاع الحديث قال النبي صلى الله عليه وسلم ان يكون المراد تاليف ما نزل من الآيات
 المفردة في سورة او بعضها باشارة النبي صلى الله عليه وسلم الثانية بجملة الى كبر المذكورة في حديث الباب الثالث
 جمع عثمان جميع الصحابة ففسخ في المصاحف وكتبوا بلسان قريش وارس الى كل امة بصحيفة مما نسخوا وكان ذلك

اي تسادى ثلث القرآن لان معاني القرآن ثلثه علوم علم التوحيد وعلم الشرائع وعلم تهذيب الاخلاق وسورة
 الاخلاص يشتمل على القسم الاشراف منها الذي هو كلاله للقسمين وهو علم التوحيد وقال الطيبي وذلك لان القرآن
 على ثلثة اشياء ومصنف واحكام وصفات الشدة عز وجل وقيل هو اشد متحفظة للصفات فهي ثلث القرآن وقيل ثوابها
 يعصاف بقدر ثلث القرآن فعلى الاول لا يلزم من تكرير الاستيعاب القرآن وختمه وعلى الثاني يلزم وقال ابن
 عبد البر لم يشأول هذا الحديث اخلص من اختار الرأي واليه ذهب احمد واسحاق فانها حملوا الحديث على ان معناه
 ان لها فضلا في الثواب تحريضا على تعلمها لان قرأنا ثلث مرات قرأه القرآن قال وبذلك الاستيعاب ولو قرأها
 بالثبوت كذا في المرقاة اهد وقال صاحب التلخيص ايضا قد وقع النزاع بين طلبتي المستفيدين مني بغير في
 في اذ قرأ سورة الاخلاص على يد ثواب قراءة تمام القرآن فقال بعضهم نعم مستند بهذا الحديث ورواه بعضهم
 بالثبوت الاثلاث المتلخ الى الواحد التام اذا كانت من جنس واحد والا فلا تحضر الذي سألني تحقيق الحق في ذلك
 فقلت قد صرح جميع من الفقهاء والمحدثين لذلك فقالوا غرضنا ان لا يستلزم ذلك من هذا الحديث ام لا فقلت
 ان كانت الثلثة معللة باستعمالها على ثلث معاني القرآن وهو التوحيد كما هو رأي جماعة فلا دلالة لهذا الحديث
 على حصول ثواب ختم القرآن للثلاث لان التثنية حينئذ يكون تثلثا لا يات التوحيد فقط ولا يشتمل باقي القرآن
 وان حمل ذلك على كون ثوابه بقدر ثواب ثلث القرآن مع قطع النظر عما ذكره في ثواب الختم التام للثلاث فاقطع
 النزاع بينهم ثم وجدت في جم الطبراني الصغير بسند عن ابي هريرة مرفوعا عن ابي هريرة قال قرأ القرآن اربع مرار
 اثنتي عشرة مرة فكان ثواب القرآن اربع مرات وكان افضل اهل الارض يومئذ اذا اتقى فصار هذا اهل الغنم
 قاطعا للنزاع اهد

باب في فضل المعوذات قال القسطلاني بسكون الواو وثبت لفظه بالباب لا في ذر اهد وقال الحافظ ابي الاظفار
 والفتح والناس وقد كنت جوزت في باب الوفاة النبوية من كتاب المخازي ان الجمع فيها على ان اقل الجمع اثنان
 ثم ظهر من حديث هذا الباب ان على الظاهر وان المراد به ان كان يقرأ بالمعوذات اى السور الثلاث وذكر سورة الاخلاص
 معها تخليبا لما اشتملت عليه من صفات الرب وان لم يهرج فيها بلفظ التوحيد وقد اخرج اصحاب السنن الثلاثة
 واحمد وابن خزيمة وابن حبان من حديث عقبة بن عامر قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم قل هو الله احد
 وقل اعوذ برب الفلق وقل اعوذ برب الناس تؤذونهم فانه لم يؤذوا بمثلهم وفي لفظ اقر المعوذات وير كل صلوة
 فذكره ابن اهد

باب انزل السمكينة والملائكة عند قراءة القرآن كذا يجمع بين السمكينة والملائكة ولم يقع
 في حديث الباب ذكر السمكينة ولا في حديث البراء المصنف في فضل سورة الكهف ذكر الملائكة فخل المصنف كان
 يدعى انهما معقود واحدة ولعله اشار الى المراد بالظن في حديث الباب السمكينة لكن ابن بطال جزم بان
 الظن السميكة في الحديث في قوله سمكينة قال ابو اسحاق في تفسيره ان السمكينة تنزل على اهل الملائكة
 ص باب من قال قل هو الله احد صلى الله عليه وسلم الامامين المحدثين قال القسطلاني في اى
 الاجابة الصعوبة من القرآن بين القديين بفتح الراء والفاء المشددة اى اللوجين ولم يقم به شئ في باب حملته ولم
 يكتبوا منه شئ خلافا لما ادعت الروافض ليعصم دعواهم الباطلة ان التخصيص على امانة على ابن ابي طالب واستتغاث
 للخلافة كان ثابتا عند موت النبي صلى الله عليه وسلم في القرآن فكتوه وقال ايضا تحت الشرحين الحنفية ما ذكره لا يبين
 القديين والرد على هذا الحديث على السباني في العلم ما عندنا بالكتاب الله وما في هذه الصيغة لانه اراد الاحكام التي
 كتبها صلى الله عليه وسلم لم ينف ان عنده اشياء اخر من الاحكام لم يكن كتبها ونفى ابن عباس وابن الحنفية
 واراد على ان يخلق بالنفس في القرون مع امانة على واستدل المؤلف رحمه الله على بطال من ذهب الرافضة بغير
 الخفية احدتهم في دعواهم وهو ابن علي وابن عباس ابن عمر واشد الناس لزلوا ما فلو كان شئ مما ادعوه
 لكانوا اتوا الناس بالاطلاع عليه ولما وسعها كتمان فلفه والمولف ما ادق نظره والطف اشارته رحمه الله
 وايانا اهد وقال الحافظ في شرحه ترجمته الباب قوله الامامين القديين اى ما في المصحف وليس المراد ان ترك
 القرآن جموعا بين القديين لان ذلك يخالف ما تقدم من جمع ابي بكر وعمران وهذه الترجمة روجت على من زعم ان كثير من
 القرآن ذهب لذي باب حملته وهو شئ اختلفه الروافض ليعصم دعواهم ان التخصيص على امانة على واستتغاث
 الخلافة عند موت النبي صلى الله عليه وسلم كان ثابتا في القرآن وان الصيغة كتوه وبى دعوى باطلة لانهم لم يكتبوا
 مثل انت عندى بمنزلة بارون من موسى وغيره من الظواهر التي قد تمسك بها من يدعى امانته كما لم يكتبوا
 يعارض ذلك ويخصص عمومها ويقيدها بظن وقد تطف المصنف في الاستدلال على الرافضة بما اخرج من
 اعدائهم فذكره بخواتم عن القسطلاني -

باب فضل القرآن على سائر اللغات عرض المصنف عندي تقوية حديث الترمذي فضل كلام
 الله على سائر الكلام كفضل الله على سائر خلقه ومن دبره انه قد ترجم لتأيد بعض الروايات بالا حاشيت التي
 على شرطه قال الحافظ هذه الترجمة لفظ حديث اخرج الترمذي معناه من حديث ابي سعيد الخدري قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الرب عز وجل من شغل القرآن عن ذكرى وعن مسكنتى اعطيتنا فضل
 ما اعطى السالمين وفضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه ورجاله ثقات الاعطيت الحرفى
 وفيه ضعف واخرجه ابن عدى من رواية شيبه بن حوشب عن ابي هريرة مرفوعا فضل القرآن على
 سائر الكلام كفضل الله على خلقه الى آخره بسط الحافظ في تحريكه قال القسطلاني وقال المنقري يفتى
 ان لا يظن القارى ان اذا لم يطلب من الله شئ لا يعطيه اكل الاعطاء فانه من كان لشدة كان الله
 له وعن العارف ابي عبد الله بن ضيق قدس الله سره شغل القرآن القيام بوجوبه من اقامته فرائضه

والاجتناب عن غاربه فان الرجل اذا اطاع الله فقد ذكره وان قل صلوته وصوموه وان عصاه نسبه وال
 كثر صلوته وصوموه وعذرا من القرين عن طريق ابراهيم بن الصفيك من علقته بن مرشد عن ابي عبد الرحمن السمرقندي
 عن عثمان بن عمار قال قال فضل القرآن وعلمه ثم قال فضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله على خلقه وذلك انه من
 وقيد بين العسكري ان هذه الزيادة من قول ابي عبد الرحمن السمرقندي وقال الحافظ ثم ذكر المصنف في الباب
 حكيين ومطابقة الحديث الاول بالترجمة من جهة ثبوت فضل القارى القرآن على غيره فيستلزم فضل القرآن
 على سائر الكلام كما فضل الاثر على ناسر القواكر ومناسبة الحديث الثاني من جهة ثبوت فضل هذه الامة
 على غير با من الامة وثبوت الفضل لها ما ثبت من فضل كتابها الذي امرت بالعمل به اهد قال الكرماني فان قلت
 الترجمة بفضله القرآن وفي الحديث الاول فضل القارى واما الحديث الثاني فلا دلالة على الترجمة فيه اهد قلت
 فضل القارى بقرائة القرآن وكذلك فضل هذه الامة على الامة انما هو بسبب القرآن اهد

باب الوصايا كتاب الكتاب الناس كذا في النسخة الهندية والفتح والقسطلاني وفي نسخة العين
 باب الوصايا كتاب الله قال القسطلاني بالف بعد الصاد ولا في ذر عن الكشميبني الوصية بالتحفة المشددة
 بدل الالف اهد قال الحافظ في رواية الكشميبني الوصية وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الوصايا وتقدم
 فيه حديث الباب مشروحا وقد قيل اوصى بكتاب الله بعد قوله لا يصح قال له ابن اوصى بشئ ظاهرهما التخالف
 وليس كذلك لان في ما يتعلق بالامارة ونحو ذلك لا يطلق الوصية والمراد بالوصية بكتاب الله حفظه حسنا وبشئ فكيوم ويصان
 ولا يفسد به الى الرض الحدوث ما فيه فعل با واهره ويعتذب لانه يداوم تلاوته وتعلمه وتعليمه وتذكركه
 ص باب من لا يتبع القرآن قال الحافظ هذه الترجمة لفظ حديث اوردده المصنف في الاحكام من
 طريق ابن جرير عن ابي شهاب بسند صحيح الباب بلفظ من لم يتبع القرآن فليس منا وهو في السنن من حديث سعد
 بن ابي وقاص وغيره قوله وقول تعالى اولم يكفهم انا انزلنا عليك الكتاب على علم ايشار بهذه الآية الى ترتيب تفسير
 ابن عيينة يستغنى كسباني في هذا الباب عنه واخرجه ابو داود عن ابن عيينة ودين جيسا وقد بين السخني بن
 راجوه عن ابن عيينة انه استغنى فاص وكذا قال احمد بن حنبل يستغنى به عن اخبار الامة الماضية وقد اخرج
 الطبري وغيره من طريق عمر بن دينار عن يحيى بن جعدة قال قال هارون بن اسلمين بكتب وقد كتبت فيها بعض ما سمعوه
 من ابيهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم كفى بكم ضلانا ان يرغبوا عما جاء به عليهم اليهم الى ما جاء به غيره الى غيرهم فقول
 اولم يكفهم انا انزلنا عليك الكتاب آية وقد خفي وجه مساسية تلاوته هذه الآية بهما على كثير من الناس كما بينه
 فنعلم ان يكون لذلك ما يدعيه ابن ابي بطلان مع تقدمه قد اشار الى المناسبة فقال اهل التاويل في هذه الآية
 فذكر الشيخ في جملة من ختمه آيات فالمراد بالآية الاستغناء عن اخبار الامة الماضية وليس المراد الاستغناء والذكر
 هو عند الفقهاء والامة البخارى الترجمة بالآية يدل على انه يذهب الى ذلك اهد وقال القسطلاني قوله قال

سيفان تفسيره يستغنى به عن غيره من الكتب السابقة او من الاكثر من الدنيا وتنفى ذلك الوعيد في تفسيره
 وقال انه جائز في كلام العرب والصحاح يقول ابن سعد ومن قرأ القرآن فهو غني وقيل المراد به النسخ المعنوي وهو
 غنى النفس وهو القناعة بالماحسوس الذي هو عند الفقهاء ذلك لا يحصل بقرءان ولا منة القرآن وقال النووي
 معناه عند الشافعي واصحابه واكثر العلماء تحسين الصوت به يستغنى عن الشافعي كونها معنى يتفق بالعلم
 على الاستغناء يقال يستغنى ويحسن الصوت به يستغنى ونقل ابن الجوزي عن الشافعي ان المراد به التحجج قال في
 الفتح وانه امره حيا ما قال في تحفة المرزوق واحب ان يقرأ حردا وتحزينا اهد والجراد الادراج من غير تحميط
 والتحزين رقة الصوت وتفسيره كصوت الحزين وقال ابن الاثير في الزاير المراد بالتحفي التلذذ به كما يستلذ
 اهل الطرب بالنار فاطلق عليه تحفينا من حيث انه يجعل خذره كما يفعل عند الشاء وقيل المراد بالترجم به لمحدث ابن
 ابي داود والطيلى وى عن ابي هريرة عن حسن الترمذ بالقرآن قال الطبري والترجم لا يكون الا بصوت اذا حسنه
 القارى وطرب به قال ولو كان معناه الاستغناء لما كان لذكر الصوت ولا لذكر الجهر معنى اهد ويمكن كما في الفتح
 الجمع بين اكثر التاويلات المذكورة وهو ان يحسن بصوته جاهره مترنما على طريق التحزين مستغنيا به عن غيره
 طالبا ليرغى النفس راجيا عن شئ السيد اهد قال الحافظ وسياسيا في ما يتعلق بحسن الصوت في القرآن في ترجمته مرفوعا
 ولا شك ان النفوس تميل الى سماع القرآنة بالترجم اكثر من ميلها لالترجم لان للترجم تأثيرا في رقة القلب
 وحرارة الدم وكان بين السلف اختلاف في جواز القرآن بالالحان اما تحسين الصوت وتقديم حسن الصوت على
 غيره فلا نزاع في ذلك ثم بسط الحافظ اختلاف العلماء في جواز القرآنة بالالحان اهد

باب اغتباط صاحب القرآن تقدم في اوائل كتاب العلم باب الاغتباط في العلم والحكمة
 وذكرت هناك تفسير الغبطة والفرق بينها وبين المحسنة والمحسن في الحديث اطلق عليها مجاز اقال الاسماعيلي
 ترجمته الباب اغتباط صاحب القرآن وهذا فضل صاحب القرآن فهو الذي اغتباط واذا كان يغتبط بعض نفسه
 كان معناه انه ليس يريد تاج بل نفسه وهذا ليس مطابقا قلت ويمكن الجواب بان مراد البخارى بان الحديث
 لما كان والا على ان غير صاحب القرآن يغتبط صاحب القرآن بما اعطيه من العمل بالقرآن فاغتباط صاحب
 القرآن بل نفسه او لى اذا سمح هذه البشارة الواردة في حديث الصادق اهد ويمكن عندي ان يقال ان
 الاغتباط المذكور في الترجمة مصدر معناه الى مغفول لى الاغتباط على صاحب القرآن في حينه مطابقتا الحديث
 بالترجمة نظا برة ثم ان الترجمة شارحة في ان المراد بالحديث هو الغبطة ولذا قال القسطلاني قوله
 باب اغتباط اى من شئ ماله من نعمته القرآن من غير ان يتحول عنه

باب خبيركم من تعلم القرآن وعلمه قال الحافظ كذا ترجم بلفظ المتن كما اشار الى ترتيب
 الرواية بالواو وقال ايضا في شرح حديث الباب قوله خيركم من تعلم القرآن وعلمه كذا للمصنف وللصخرى واعلمه

وهي للتبليغ لا للشك وكذا لا محمد عن غيره عن شعبة وزاد في اوله ان اكثر الرواة عن شعبة يقولون بالواو وكذا
 اخره الترمذي من حديث علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه واله في الحديث المروي في الترمذي المروي في الترمذي المروي في الترمذي
 الامرين فيلزم ان من تعلم القرآن ولو لم يعلم غيره ان يكون خيرا من عمل بما فيه مثله وان لم يتعلمه ولا يقال يلزم على رواية
 الواو ايضاً ان من تعلمه وعلمه غيره ان يكون افضل ممن عمل بما فيه من غير ان يتعلمه ولم يعلمه غيره لاننا نقول بحتم
 ان يكون المراد بالقرآن من جهة حصول التعليم بعد العلم والذي يعلم غيره يحصل له النفع التمددي بخلاف من يعمل
 فقط من اشرف العمل تعلمه غيره فيستلزم ان يكون تعلمه وتعليمه غيره عمل وتعليمه غيره عمل وتعليمه غيره عمل
 ولا يتأهلوا كان المعنى حصول النفع التمددي كما يشترط كل من علم غيره علماً ما في ذلك لاننا نقول ان القرآن اشرف
 العلوم فيكون من تعلمه وعلمه غيره اشرف من تعلمه غيره القرآن وان علمه فينبغي المردى ولا شك ان اجماع بين تعلم
 القرآن وتعليمه لنفسه وغيره جامع بين النفع التمددي والتمتع المتعمد وان كان افضل وهو من جملة من علمه سحابة
 وتعالى يقول ومن احسن قولاً من وعالي الله وعمل صالحاً وقال النبي صلى الله عليه واله في الحديث المروي في الترمذي المروي في الترمذي
 بالواو من جملة تعليم القرآن وهو اشرف الجميع وعلمه الكافر المانع لغيره من الاسلام كما قال تعالى فمن
 اعلم من كذب على الله وصرف عنها فان قيل فيلزم على هذا ان يكون المقرئ افضل من الفقير قلنا لا لان
 المخطوبين بذلك كانوا فقهاً والنفس لا ينهم كاذباً اهل الانسان فكانوا يرون معاني القرآن بالسلبية اكثر مما
 يدربها من بعدهم بالاكساب وكان النقل لم يستعمل ممن كان في مثل شأنهم شارحهم في ذلك لا من كان قارئاً
 او مفسراً محققاً لا يفهم شيئاً من معاني ما يقرؤه او يفتقره اهل القرآن في البعد الرحمن الوهاب في النسخ الهندية التي
 بايديها وما والدي قدس سره عن نسخة كتابه لفظي في "وهو الصواب فانه لا يوجد في النسخ المهرية لكن حكاة
 الحافظ في الفقه عن الكرماني انه وقع في بعض نسخ البخاري قال سعد بن عبيدة واقرأني ابو عبد الرحمن قال في
 الشيب لقرء ذلك الذي افقده في الراي ان اقرأه اياي هو الذي لم يسمعني على ان تعدت هذا المقعد الجليل
 اهد والذي في معظم النسخ واقرأني المفعول وهو الصواب وكان الكرماني ظن ان قائل ذلك الذي افقده
 هو سعد بن عبيدة وليس كذلك بل قائله ابو عبد الرحمن الى آخره ما بسط

باب الشقابة عن ظهر القلب ذكر فيه حديث سهل بن الوابيه مطولا وهو ظاهر فيما ترجم له لقرئ فيه
 اقرأني عن ظهر قلبك قال نعم قد علم فضل القرأة عن ظهر القلب لانها يمكن في التوصل الى التعليم وقال ابن
 ان كان البخاري اراد بهذا الحديث الدلالة على ان تلاوة القرآن عن ظهر قلب افضل من تلاوته نظراً
 من المصحف ففقيه نظر لانهما قضيت عين فيعلم ان يكون الرجل كان لا يحسن الكتابة وعلمه صلى الله عليه وسلم
 ذلك فلا يدل ذلك على الاطلاوة عن ظهر قلب افضل في حق من يحسن ومن لا يحسن والبعث فان سياق هذا
 الحديث انما هو لاستنباط ان يحفظ تلك السورة عن ظهر قلب ليتمكن من تعليمه لزوجته وليس المراد ان هذا

افضل من التلاوة نظراً ولا عدم قلت ولا يروى البخاري شي مما ذكره ان المراد بقوله باب القرأة عن ظهر قلب شرعية
 او استحبابية والحديث مطابق لما ترجم به ولم يصرح لكونها افضل من القرأة نظراً وقد صرح كثير من العلماء بان القرأة
 من المصحف نظر افضل من القرأة عن ظهر قلب ثم ذكر الحافظ بعض الروايات الدالة على افضلية قرأة القرآن نظراً
 ثم قال لكن القرأة عن ظهر قلب الجود والرياء وان كان المشيوع والذي يظهر ان ذلك يختلف باختلاف الاحوال
 والاستصحاب اهد وتنقب العلامة العيني كلام الحافظ بان المراد من الترجمة مشروعية وعينها واستصحابها لم يثبت
 لكونها افضل الخ قلت سبحان الله ما بعد هذا الجواب واهله والباب المذكور في بيان فضائل القرآن كيف
 يقول ذلك ولم يصرح هذه الترجمة اللبديان افضلية القرأة نظراً الى آخره ما قال

باب استنباط القرآن وتعهده اى طلب ذكره بعزم الزوال وتعهده اى تجديده الجهد
 بطلان من تلاوته اهد من الفتح وهكذا قال العيني والقسطلاني قوله جسمالاً اهد من ان يقول نسيته آية كيت
 وكيت نسي كتب الشيخ في الامم يعني بذلك انه لا ينبغي له التعلق عليه ان يتعبد بالقرآن فاذا ذهب
 عنه نسي تعابده فهو نسيته من الله تعالى وليس بنسيان ولا موافقة فيه ولا ينبغي له ان يغفل عنه حتى
 يلزم التوبة ان يقول نسيته اهد قال الحافظ في الفتح قال احمق بن راهبويه يكره للرجل ان يمر عليه ارجون
 يوازيه في القرآن ثم ذكر حديث عبد الله بن مسعود وبس ما اهد ان يقول نسيته آية كيت وكيت اهد
 باب القرأة على الدابة قال الحافظ في الفتح لراكبها وكان اشار الى الرد على من كره ذلك وقد نقله
 ابن ابي داود في بعض السلف وتقدم البحث في كتاب الطهارة في قرأة القرآن في الحمام وغيره ما وقال
 ابن بطال انما اراد بهذه الترجمة ان في القرأة على الدابة سنة موجودة واصل هذه السنة قوله تعالى
 لتسجدوا على ظهوره ثم ذكره واخبره ريك اذا استوتيم عليه الاية ثم ذكر المصنف حديث عبد الله بن المغفل
 حقه اذ قد تقدم بتامر في تفسير سورة الفتح وياتي بعد الجواب اهد

باب تعليم الصبيان القرآن كان اشار الى الرد على من كره ذلك وقد جات كراهية ذلك
 عن سعيد بن جبيرة وابراهيم النخعي واسند ابن ابي داود وعنها ولفظ ابراهيم كان لا يكره ان يعلموا
 السلام القرآن حتى يعقل وكلام سعيد بن جبيرة على ان كراهية ذلك من جهة حصول الملاله ولفظ
 ابن ابي داود ايضاً كان لا يكره ان يكون يقرأ الصبي بعد سنين ووجه من اجاز ذلك انه ادعى الى شدة وروحه
 عنده كما يقال التعليم في الصغر كالنقش في الحجر وكلام سعيد بن جبيرة على انه يستحب ان يترك الصبي
 او لا يقرأه ثم يقرأه بالجد على التدرج والحق ان ذلك يختلف بالاستخفاف والله اعلم اهد من الفتح و
 قال القسطلاني وعند ابن سعد باسناد صحيح ان ابن عباس قال سلوني عن التفسير فاني حفظت
 القرآن وانا صغير وفي تهذيب النووي ان سفان بن عيينة حفظ القرآن وهو ابن اربع سنين اهد

باب تسيان القرآن كتب الشيخ قدس سره في الملامع يعني بذلك انه لا كراهية في اطلاق هذا
 اللفظ ونسبته اليه وانما المعنى التفاضل ونزك التعابد المقتضى الى النسيان اهد قال الحافظ كان يريد ان
 النبي عن قول نسيته آية كذا وكذا وليس للزجر عن هذا اللفظ بل للزجر عن تعاطي اسباب النسيان
 المتقننه لقول هذا اللفظ بحتم ان ينزل المنع والاباثة على حالتين فمن نشأ نسياناً عن اشتغال بامر ديني
 كالجهد لم يمتنع عليه قول ذلك لان النسيان لم ينشأ عن افعال دينية وعلى ذلك يحمل ما ورد من ذلك عن النبي صلى
 الله عليه وسلم من نسبة النسيان الى نفسه ومن نشأ نسياناً عن اشتغال بامر دنيوي ولا سيما ان كان
 مغشوراً او متنع عليه لتعاطيه اسباب النسيان اهد قوله كنت التسيبها قال الاستيعاب النسيان من النبي صلى
 الله عليه وسلم لشيء من القرآن يكون على قسمين احدهما نسيان الذي يتذكره عن قرب وذلك قائم بالطبائع
 البشرية كما قال في حديث السهو انما تابت مثلك النسي كما تنسون والثاني ان يرفعه الله عن قلبه على ارادة
 نسيته تلاوته وهو المشار اليه بالاستثناء في قوله تعالى سلفك فلا تمشي الا ماشاء الله قال الحافظ وفي الحديث
 جاز من اجاز النسيان على النبي صلى الله عليه واله في ما ليس طريقه البلاغ مطلقاً وكذا فيما طريقه البلاغ لكن بشرط
 اهد ما بعد ما يقع من تلبينه والآخر ان لا يستعمل نسياناً بل يحصل له تذكره انما ينصف واما غيره وبل بشرط
 في هذا الغرض فان ما قبل تلبينه فلا يجوز عليه فيه النسيان اصلاً وزعم بعض الاصوليين وبعض الصوفية ان
 لا يقع من نسيان اصلاً وانما وقع منه في بعض النسخ قال عياض لم يقل من الاصوليين احد الا ابا المظفر الاسفرايني
 اهد من الفتح

باب ما يروى في سوسرة البقرة وسوسرة كذا قال الحافظ اشار بذلك
 الى الرد على من كره ذلك وقال لا يقال الا لسورة التي يذكر فيها كذا وقد تقدم في الحج من طريق الاممش ان سح
 الحجاز بن يوسف على المنبر يقول سورة التي يذكر فيها كذا واهل عليه بحديث ابي مسعود وقال عياض حديث
 ابي سوسرة في جواز قول سورة البقرة وتحوطه احتمل في هذا فاجازه بعضهم وكرهه بعضهم قلت وقد تقدم في ابواب
 الرمي من كتاب الحج ان ابراهيم النخعي اكره قول الحجاج لا تقولوا سورة البقرة فحق رواية مسلم انها سنة واهل حديث
 ابي مسعود واقوى من هذا في الحديث ما اورده المصنف من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم وعادته في احاديث كثيرة
 صحح من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم قال النووي في الاذكار يجوز ان يقول سورة البقرة الى ان قال وسورة
 العنكبوت وكذلك الباقي ولا كراهية في ذلك وقال بعض السلف يكره ذلك والصواب الاول وهو قول اجماع
 قلت وقد جاء فيهما يوافق ما ذهب اليه بعض المشار اليه حديث مرفوع عن انس رجع لا تقولوا سورة البقرة وط
 سورة آل عمران ولا سورة النساء وكذلك القرآن كله اخرجه ابو الحسن بن قاسم في فوائده والطبراني
 في الاوسط وفي سننه عيسى بن ميمون العطار وبعضعف واهل الحديث في الموضوعات قلت

وقد تقدم في باب تاليف القرآن ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول ضعو ما في السورة التي يذكر فيها
 كذا قال ابن كثير في تفسيره ولا شك ان ذلك احوط ولكن استقر اجماع على الجواز اهد

باب الترتيب في القرأة اى ترتيب حروفها والتأني في ادائها ليكون ادعى اليها معانيها قوله
 قال ابن عباس فرمنا فهلنناه وصله ابن جرير عن طريق علي بن ابي طلحة عنه وعند ابي عبيد من طريق جاهد ان
 رجلاً سأل عن رجل قرأ البقرة واكل عرمان ورجل قرأ البقرة فقط قبا معهما واعدو كعبا واعدو سجودها واهل
 فقال الذي قرأ البقرة فقط افضل ثم تلاه وقرأنا فقرناه لتقرأه على الناس على ملكه وعند ابن ابي داود من طريق
 اخرى عن ابي حمزة قلت لابن عباس اني رجل سرح القرأة الى لا قرأ القرآن في ليلة فقال ابن عباس لان
 اقرأ سورة حب الى ان كنت لا بد فاعلا فقرأ قرأة تسمعها اذ يركب ويومعها قلبك والتحقيق ان لكل من
 الاسراع والترسل جية فضل بشرط ان يكون المسرع لا يخل بشيء من الحروف والحركات والكون الوجبا
 فلا يمتنع ان يفضل احداهما والاخر وان يستوي الي آخره ما ذكر الحافظ في الفتح

باب مد القراء المد عند القراء على مزجهم الصلي وهو اشباع الحرف الذي بعده الف او واو او
 ياء وغيره الصلي وهو ما اذا عقب الحرف الذي به صفة حمزة وهو متصص ومنفصل فالتصص ما كان من لفظ
 الكلمة والمنفصل ما كان بكلمة اخرى فالاداء في فية بالالف والواو والياء يمكن ان من غير زيادة والتأني
 يراى في تكبير الالف والواو والياء زيادة على المد الذي لا يمكن النطق بها الا به من غير اسراف والمد يرب
 الاعدل ان يمد كل حرف منها من حيث ما كان يمده اولاد قد زياد على ذلك قليلاً وما قرط فهو غير محمود والمراد من
 الترجمة الهزب الاول اهد من الفتح وقال القسطلاني "باب مد القرأة في حروف المد وهي اى المد الصلي
 الذي لا تقوم ذاتها الا به ومباحث متاخير المد للهمز للقرأة مذكورة في الدرر والموافقة في ذكر قرأتهم اهد

باب الترتيب في القرأة هو تقارب حروف حركاتها وترديد الصوت في الحلق قال القسطلاني
 وقال الحافظ وقد فسره كما سيأتي في حديث عبد الله بن المغفل المذكور في هذا الباب في كتاب التوحيد
 بقوله اذ آء بهمة مفتومة بعد الف ساكنة ثم حمزة اخرى ثم قالوا ايتمل امرين احدهما ان ذلك حدث
 من التلاوة والاخر ان اشبع المدي في موضع فحدث ذلك وهذا الثاني اشبه بالسياق فان في بعض القرأة
 لو ان يفتح الناس لقرأت لكم ذلك المعنى اى التغم وقد ثبت الترتيب في غير هذا الموضع فخرج الترمذي في
 المشامك والنسائي وابن ماجه وابن ابي داود واللفظ لمن حديث ام باني كنت اسمع صوت النبي صلى الله
 عليه وسلم وهو يقرء وانا نائمة على فراشي يرحم القرآن قال الشيخ ابن ابي حمزة معنى الترتيب تحسين التلاوة
 لترجيح الفوائد لان القرأة بترجيح الغناء وتسا في المشيوع الذي هو مقصود التلاوة اهد وقال القسطلاني في
 مشرحة قوله وهو يرجح زاد في التوحيد قال آء واهل وهو يحمل على اشباعه في محله واذ جمعت هذا الى قوله

في ذلك كثره ورواه في الكتاب والسنة للعقد حتى قيل انه لم يرد في القرآن الا للعقد ولا يراد مثل قوله حتى يتكلم
 ووجهه لان شرط الوطى في التحليل انما ثبت بالسنة والا للعقد لا بد منه لان قوله حتى يتكلم معناه حتى تتزوج
 اي يحقدها عليها وهو مردان ذلك كافي بوجهه لكن بينت السنة ان لا عبرة بمفهوم الغاية بل لا بد بعد العقد
 ذوق العيلة كما لا بد بعد ذلك من التطليق ثم العدة - نعم افاد ابو الحسن بن فارس ان النكاح لم يرد
 في القرآن الا للتزويج الا في قوله تعالى وابتلوا النكاح حتى اذا بلغوا النكاح فان المراد به الحلم - والله اعلم - وفي
 وجهه للشافعية لقول الحنفية انه حقيقة في الوطى مجاز في العقد - وقيل مقول بالاشترار على كل منها - وبه جزم
 الزجائي وبه الذي يترجم في نظري ان كان اكثر ما يستعمل في العقد وزج بعضهم الاول بان اساء الجماع كلها كتابات
 لا استحباب ذكره فيعيدان يستعملن لا يقصد فشا اسم ما يستعملن لما لا يستعملن فدل على انه في الاصل للعقد
 وهذا يتوقف على تسليم المدعى انها كلها كتابات وقد صح اسم النكاح ابن القطاع فراوت على الالف اقول
 الصلاة العينية وفي التوضيح والنكاح عدة اسماء اجبها الواقاسم اللغوي فليفت العت اسم والرجلين اسماء
 وفي شاش اللام تختلف في معناه لغة وشعر عا في حكمه عند الفقهاء كما بسط في الاذخر وفيه قال الموقن في المعنى
 النكاح في الشرع عقد التزويج وقال القاضي الاشعري في اصلنا انه حقيقة في العقد والوطى جميعا - وفي الدر المنثور
 هو عند الفقهاء وعقد يقصد تلك المتعة وعند اهل الاموال واللغة حقيقة في الوطى مجاز في العقد وليس لنا عبادة
 شرعت من عهد آدم الى الان ثم تستمر في الجزئية النكاح والايمان واختلف في حكم النكاح وهو فرض
 عين كالصوم والصلوة مطلقا عند داود وغيره من الظاهرية واما عند الامتة الاربعة فواجب عند التواقن كما
 هو المعروف لكن المنصوص في كتب الشافعية انه مستحب غير واجب عند التواقن ايضا ففي الاقناع النكاح
 مستحب لثبوتان للوطى ان وجد ايه من مهر وكسوة ففعل التمكن ونقطة يرد متعينا للدين سواء كان متعينا
 بالعبادة ام لا فان عقد ابيه فتركه اولى وكسر ارشاد التواقن بصوم اهو وهكذا ذكره ذهب الشافعية للحالات النور
 والمحافظة والقسطا في واما في غير حال التواقن فمندوب عند الامتة الثلثة ومباح عند الشافعية وحكى عن الحنفية
 الوجوب عينا وكفاية وحكى ايضا في فرض كفاية وفي الدر المختار انه سنة مؤكدة اهد من باش اللام وسياتي
 الكلام على حكم النكاح في الباب الآتي عينا -

مشهد الترغيب في النكاح لقول الله تعالى فانكحوا مطاب لكم من النساء كذا في التوسعة الهندية يرويه
 لفظ باب وكذا في نسخة القسطا وفي نسخة المحققين ابن حجر واليعني بزيادة لفظ باب قال المحققون
 الاستدلال انها ليست امر تقضي الطلب قبل درجاة العبد فثبت الترغيب وقال القرطبي لا دلالة في لفظ
 الامتة بصيغتها بل في الجمع بينه من اعداد النساء ويحتمل ان يكون الجماع في التزويج ذلك من الامم بكتاب
 الطبيب يرويه في ترك الطبيب ونسبة فاعله الى الاعتدال في قوله تعالى لا تجرموا الطيبات ما اهل الله لكم
 ولا تعتدوا وقد اختلف في النكاح فقال الشافعية ليس عبادة ولهذا لا يندرج تحتها وقال الحنفية هو عبادة
 والتحقيق ان الصورة التي يستحب فيها النكاح تستلزم ان يكون حينئذ عبادة لمن نكح اليه في حدوده
 ومن ائمت نظر الى الصورة المنصوصة اهد وقال القسطا في حدة كرم حديث الباب وفيه الترغيب في النكاح
 وقد اختلف في بومن العبادات او المباحات فقال الحنفية مستحبة مؤكدة على الاصح وقال الشافعية من
 المباحات قال القموني في شرح الوسيط المسمى بالبحر في الامام على ان النكاح من الشهوات لا من
 القربات والبر اشار الشافعي في الامم حيث قال قال الله تعالى زين للناس حب الشهوات من النساء و
 قال عليه الصلوة والسلام حب الي من دنياكم الطيب والنساء وابتداء النسل به امر مطلقون ثم لا يرد في اصل
 ام طالع الى اخره بسط الكلام عليه من كلام الشيخ ابن الهمام وغيره وفي تراجم شيخنا الدبوي فان قلت
 الامر في قوله فانكحوا الا بانه من ابن فهم الجماعي الترغيب قلت فهم من سوق الكلام بانه ان الله تعالى اشار به
 صورة العبد الى نكاح النساء وعرفه عدم العبد في ذلك الى نكاح الواحدة او القسرى فثبت ذلك على
 ان النكاح امر يجرى في صورة العبد في ذلك اهد

باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من استطاع منكم الباعة حراما لم يجد له من الله حيلة ولا حيلة
 المحرمين وانه التائب مردود او قد لا يجر ولا يجره ولا يجره ولا يجره ولا يجره ولا يجره ولا يجره ولا يجره ولا يجره
 ما وقع بين ابن مسعود وعثمان فخرس عليه عثمان فاجاب بالحديث فاحتمل ان يكون لا ريب فيه فلم يرد في نسخة
 ان يكون واقفا وان لم يقبل ذلك ولعل مراد ما بين العلماء فيمن لا يتزوج النكاح بل يندب اليه كما لو
 ذلك بعد اهد قلت وتقدم الكلام على اول كتاب النكاح قوله من استطاع منكم الباعة حراما لم يجد له من الله حيلة ولا حيلة
 قال النووي اختلف العلماء في المراد بالباعة هنا على قولين يرجحان الى معنى واحد وهو انها ان المراد بها
 اللعزى وهو الجماع فتقديره من استطاع منكم الجماع لقدرة على مؤنة وهي مؤنة النكاح فليترجمه ومن لم
 يستطيع الجماع لعجزه عن مؤنة فعلية بالصوم ليدفع شهوته ويقطع شرمه كما يقطع الوجدان على هذا
 القول وقع الخطاب مع الشباب الذين هم مظنة شهوة النساء ولا ينفكون عنها غالباً والقول الثاني ان المراد
 المراد هنا بالباعة مؤنة النكاح سميت باسم ما يلازمها والذي حمل القائلين بهذا على ما قالوه قوله ومن لم يستطيع
 فعلية بالصوم قالوا والعاجز عن الجماع لا يحتاج الى الصوم لرفع الشهوة فوجب تأويل الباعة على المؤنة
 وانفصل القائلون بالاول عن ذلك بالتقدير المذكور انتهى الى اخره بسط الكلام عليه المحقق قدس سره فابح
 السر لولدت المزيد وقد بسط المحقق ايضا الكلام على حكم النكاح وقال وقد قسم العلماء الرجل في التزويج
 الى اقسام ثم بسطوا ايضا ذكر عدة روايات واردة في الترغيب بالنكاح وذكر من علمتها الحديث اللغوي
 على الامة لكن لم يجرى بل حاله على السابق حيث قال وقد تقدم في الباب الاول الاشارة الى حديث عائشة

النكاح سنتي فمن رغب عن سنتي فليس مني اهد لكن لم يجد له من الله حيلة ولا حيلة في الباب الاول فليترجم
 مشهد باب من لم يستطع المباحة فليصوم قال المحقق اورد في حديث ابن مسعود المذكور في الباب
 قبله هذا اللفظ ورواه في رواية الثوري عن الامم في حديث الباب فعند الترمذي عن بلطف من لم يستطيع الباعة
 فعليه بالصوم وعند النسائي باللفظ ومن اقله اهد

مشهد باب كثره النساء يعني لمن قدر على العدل بينهما وبكذا قال القسطا في المعنى قلت ولعل المصنف
 اراد الترغيب اليها يعني بالشرط الذي ذكره الشراح قوله كان عند النبي صلى الله عليه وسلم تسع امهات عند موته
 وهن سودة وعائشة وحفصة وام سلمة وزينب بنت جحش وام حبيبة وجويرية وصفيية وميمونة رضي الله
 عنهن هذا الترتيب تزويج اياهن ومات وهن في عصمة واختلف في رجحانه بل كانت زوجة اوسرية وهل ماتت
 قبله او قوله كان يقسم لثمان ولا يقسم لواحدة زاد سلم في رواية قال عطاء النبي لا يقسم لها صنفه بنت
 جحش بن اخطب قال عياض قال الطحاوي هذا وهم وصوابه سودة كما تقدم انها وليت بها عائشة واما
 غلطه ابن جرير رايه عن عطاء كذا قال قال عياض قد ذكره في قوله تعالى تزويج من تشاء منهن انه اوى
 عائشة وحفصة وزينب وام سلمة فكان يستوي لهن القسم وارجى سودة وجويرية وام حبيبة وميمونة وصفيية
 فكان يقسم لهن ماشاء قال يعقوب ان يكون رواية ابن جرير صحيحه ويكون ذلك في آخر امره حيث اوى
 الجميع فكان يقسم لجميعهن الا لعصية قلت وقد اخرج ابن سعد ثلثة طرق ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم لعصية
 كما يقسم لساكنين في الاسانيد الثلثة الواقدي وليس يوجب فيترجم ان مراد ابن عباس بالنبي لا يقسم لها سودة كما قاله
 الطحاوي حديث عائشة ان سودة وبنت يوهب لعائشة وسياق في باب مفرد كتاب الطلاق باربعة
 وعشرين بابا والراجح عندي ما ثبت في الصحيح ولعل الجماعي حذف هذه الزيادة عمداً اهد من اللفظ وقد ذكر
 ذكر الحافظ في حكمة استناده صلى الله عليه وسلم من النساء عشرة او مائة فارجح اليه لو شئت -

مشهد باب من هاجروا عمل خيرا لغزو ورجع امراته فله ما نوى قال الحافظ كثره حديث عمر بلفظ
 العمل بالنية واما لما رمى ما نوى وقد تقدم شرحه مستوفى في اول الكتاب وما ترجم به من الهجرة منصوص في الحديث
 ومن عمل الخير مستنبط لان الهجرة من جملة اعمال الخير فلما تم في الهجرة في شق المطعوب وتم بلفظ الهجرة الى ما اجر
 اليه فلو كثر شق الطلب يشمل اعمال الهجرة او ما شئت او صلوة او صدقة وقصته مما حرام ام تيسر اورد
 الطحاوي مسندة والاجر في كتاب الشريعة بغير اسناد اهد قال القسطا في قال في الفتح وهو محمول على
 انه رغب في الاسلام وقد من وجهه ومم الى ذلك ارادة التزويج المباح فصار كمن نوى الصوم العادة والنية وما زاد في العبادة
 وخالها شئ مما يجازي الا خلاص فقد نقل ابو جعفر ابن جرير الطبري عن جهور السلف ان الاعتبار بالابتداء
 فان كان في ابتداء لشه خالصا لم يعزه ما عرض له بعد ذلك من اعجاب وغيره والله اعلم

مشهد باب تزويج المدعب الذي معه الشقران والاسلام فيه سهل ابن سعد يعني حديث
 سهل بن سعد في قصة التي وبنت نفسها ما ترجم به ما نوى من قوله التمس ولو غاتما من عديفا الحسن لم
 يرد شيئا من ذلك زوجهم ذكر طرقات من حديث ابن مسعود كذا نفرد وليس لنا نساء فقلنا يا رسول الله
 فقتلته فبنا عن ذلك وقد تطف المصنف في استنباط الحكم كانه يقول لما نهاهم عن الاختصاص
 احتياجهم الى النساء وهم يحج ذلك لاشئ لهم كما صرح به في نفس هذا الخبر كما سياتي تانا بعد باب واحد
 وكان كل منهم لا يدوان يكون حفظ شيئا من القرآن فيتعين التزويج بما مهم من القرآن فحكمة الترجمة
 من حديث سهل بالتفصيل ومن حديث ابن مسعود بالاستدلال اهد

مشهد باب قول الرجل لا حيلة الا نظر اى زوجته حتى شئت حتى انزل لك عنتها هذه الترجمة
 لفظ حديث عبد الرحمن بن عوف في البيوع قاله الحافظ قال القسطا في قوله حتى انزل لك بفتح الهجره
 وكسر الزاى اى اطلقها فاذا انقضت عدتها تزوجها حديث الباب قد مر في البيع اهد قال الحافظ
 وفي الحديث ما كانوا عليهم الا الشارح بالنفس والاول - وفيه امر انظر الرجل الى المرأة عند ارادة تزويجها
 وجواز المراجعة لطلاق المرأة وسقوط الخيرة في مثل ذلك اى اخر ما ذكره ولا يجد عندي انه اشار الى الجواز
 لم يدل على التحريم ما ورد من الوعيد عن الخطبة على خطبة اخيه وسؤال المرأة لطلاق احتياها على هذا اللفظ
 التكرار بما سياتي من باب النظر الى المرأة قبل التزويج -

مشهد باب ما يكره من التبتل والخصاء قال الحافظ المراد بالتبتل هنا الانقطاع عن
 النكاح واما يتبر من الملا في العادة واما المأمورية في قوله تعالى وتبتل اليتبتلا فقد فرسه مجاز فقال
 افضل لافلاصا وهو تفسيره والافاصل التبتل الانقطاع والمعنى القطع اليه انقطاعا لكن لما كانت حقيقة
 الانقطاع الى الله انما تقع بافلاص العادة لفسر باذلك ومنه صدقة تبتل اى منقطعة عن الملك و
 مريم التبتل لانقطاعها عن التزويج الى العباداة وقيل لفاظية التبتل اى لانقطاعها عن الازواج غير على
 اول انقطاعها عن نظر انهما في الحسن والشرف قوله والخصاء هو الشق على الاثنين والتزويجها واما
 قال ما يكره من التبتل والخصاء للاشارة الى ان الذي يكره من التبتل هو الذي يعنى الى التبتل وهو كرم
 ما اهل الشر وليس التبتل من اصله كرم وادعطف الخصاء عليه لان بعضه يجرى في الحيوان المأكول اهد
 وقد تقدم حكم الاختصاص في تفسير سورة المائدة

مشهد باب نكاح الابيكاس قال يعقوب بكر والبكر تلاف الشيب وهي التي لم توطأ واستمرت
 على حالتها الاولى وبقيا على الرجل والمرأة ومنه البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة اهد بزيادة من الفقه
 قلت لعل غرض المصنف من الترجمة التاميد لما ورد من الترغيب في نكاح البكار وفي الاقناع مشهد

ويسن ان يتزوج بكراً ثم يصحح من جابر بل يكرهها وتلاعبك الاعداء كضعف الاعداء عن الافتراض
 ورواية البكاره او احتياجه لمن يقوم على عيال اه
 سنك باب تزويج المتبنيات جميع شبيهة بمثلثة ثم تخانته تقبيل مكرورة ثم مودة ضد البكره من اللقح
 قال العيني وقال بعضهم جميع شبيهة وليس كذلك بل جميع شيب اه قوله قبله جارية تلاعبها العجب الشيخ في اللامح
 وولاه الحديث على الترجمة فيما لم يذكر بهنا وهو ان صلى الله عليه وسلم فعله في ما شئ لم يتبع من اشراج
 قاطبة عن عرض الامام البخاري بالترجمة الامامية القبيصة اذ قال اي في بيان جواز نكاح الشيب اه مره باليه في
 العلامة العيني اذ قال مطابقة للترجمة في قوله شيباً اه وظاهر العنايه الترجمة والحديث الوارد فيها ان عرض المصنف
 بيان اباه نكاح الشيب مع المتبني على تزويج نكاح البكر فان الامام البخاري اورد في الباب حديث جابر بن عبد الله
 على قوله بلكراً الحديث ولم يذكر الزيادة التي اشار اليها الشيخ والظاهر عند هذا العبد الضعيف بعد ملاحظته كلام
 الشيخ قدس سره ان عرض البخاري رحمه الله تعالى بالترجمة تزويج نكاح الشيب لمصنوعه وينبغي ان صلى الله عليه
 وسلم روي عليه اولاً بقوله بلكراً اه كما ذكر جابر مصنفه جمة حسن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله فقد تقدم
 الحديث في كتاب الوكالة في باب اذا وكل رجلاً ان يعطى شيئاً الخ ذوقه قول جابر رضي الله عنه ان كل امرأة قد
 جربت وقلامها قال فذلك قال الكرماني قوله فذلك مبتدأ خبره محذوف اي فذلك مبارك ونحوه اه والى هذه الرواية
 اشار الشيخ بقوله دلالة الرواية على الترجمة فيما لم يذكر بهنا قال الحافظ بعد ذكر حديث الباب وفي الحديث الصحيح
 على نكاح البكر وقد ورد بواضح من ذلك عند ابن ماجه بل يظن عليكم بالابكار فانهم اعذب اوقاها وانتم ارحاماً
 ثم قال وفي الحديث فضيلة جابر شفهة على اخوته و اشار به مصنفه على حقه نفسه وفي مقدمته اذ اترجمت مصنفه
 قدم ايها لان النبي صلى الله عليه وسلم موب فعل جابر و د عاله لاجل ذلك واستنبط المصنف الترجمة من قوله
 بانك ان لا فاطم ذلك نساً فافقني ان ليس بنات من غير خيتمك انهن شيبات كما هو الاكثر الغالب اه

سنك باب تزويج المصغرات من الكبار اي في السن قال العيني مطابقة للحديث بالترجمة من حيث
 ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة وهي صغيرة وكان عمرها ست سنين اه قال الحافظ قال السهيلي ليس في الرواية
 ما ترجم به الباب وصغر عائشة هي كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم معلوم من غير هذا الخبر الذي اوردته مرسل
 فان كان مثل هذا يدخل في الصحيح فيلزمه في غيره من المراسيل قلت الجواب عن الاول يمكن ان يؤخذ من قول
 ابى بكر انما اخوك فان الغالب في بنت الاثمان ان يكون اصغر من عمها وايضا فيقول ما ذكر في مطابقة الحديث
 للترجمة ولو كان معلوماً عن خارجة وعن الثانية ان كان صورة سياقة الارسال فهو من رواية عروة في قصة
 وقعت لخاتمة عائشة وجهه لانه لم يذكر فالظاهر ان كل ذلك عن خاتمة عائشة او عن امه اسماء بنته التي
 وقد قال ابن عبد البر اذ اعلم لقاد الراوي من اخبر عروة ولم يكن عدلساً عمل ذلك على سماعه من اخبر عنه ثم ع
 قال الحافظ قال ابن بطال يجوز تزويج الصغيرة بالكلية اجماعاً ولو كانت في المهد لكان لا يمكن منها حتى تصح للوطى
 فمز هذا الى ان لا فاطمة للترجمة لانه امر صحيح عليه اه

صـ باب اولى من يتزوج اى النساء خيمرا قال الحافظ اشتملت الترجمة على ثلثة احكام و
 تناول الاول والثاني من حديث الباب والصحيح وان الذي يريد التزويج ينبغي ان يتكلم الى تركيش لان نسائهن
 خير النساء وهو الحكم الثاني واما الثالث فيؤخذ من طريق اللزوم لان من ثبتت انهن خير من غيرهن استحب تزويج
 لاولاد قدر في الحكم الثالث حديث صريح اخرجه ابن ماجه وصححه الحاكم من حديث عائشة مرفوعاً بخبر وانظركم
 ونحو الكفاة واخرجه الباقين من حديث عمر الفياض في استاده مقال ويقوى احد الاسنادين بالاخر اه

سنك باب اتخاذ النسي امرى بعد اشارة الى تقوية معنى ما رواه الطبراني عليكم بالسراى الحديث و
 سياق في كلام الحافظ قال الحافظ جميع سريه بعلم السنين وكسر الراء الثقيلة ثم تخانته تقبيل وقد كسر السنين
 الفياض في الامنة المتخذة للوطى واشترط الفقهاء في صدق هذه التسمية حصول الوطى وبومر سميت بذلك
 لانها مشتقة من التسرر واصله من السرور ومن اسماء الجماع ويقال له الاستسار ايضا واطلق عليها
 ذلك لانها في الغالب يتكلم امرها عن الزوجته والمراد بالاتخاذ الاقتناء وقد ورد الامر بذلك صريحاً في حديث الورد
 مرفوعاً عليكم بالسراى فانهم مباركات الارحام اخرجه الطبراني واستاده واه دلا محمد من حديث
 عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً انكوا امهات الاولاد فاني اباي بكم يوم القيمة واستاده صلح من الاول لكنه
 ليس بصريح في النسري اه بزيادة من القسطلاني قوله ومن اتفق جارية ثم تزوجها عطفت به الحكم على الاقتناء لانه
 قد يقع بعد النسري وقيل واول احاديث الباب منطبق على هذا الشق الثاني ثم قال الحافظ بعد حديث الباب
 فيه دلالة على حزيه فضل من اتفق امته ثم تزوجها سواء اعتقها ابتداءً ثم ادوا لسبب وقد بان قوم فكرهوا ذلك منهم بسببهم
 اخبر من ذلك ما وقع في رواية شميم عن صالح بن صالح الروي المذكور وفيه قال رأيت رجلاً من اهل خراسان سال النبي
 فقال ان من قبلنا من اهل خراسان يقولون في الرجل اذا اتفق امته ثم تزوجها فهو كالركب هل ينزل فقال النبي فذكر
 هذا الحديث واخرج الطبراني باسناد رجال ثقات عن ابن مسعود انه كان يقول ذلك واخرج سعيد بن منصور
 عن ابن عمر مثله وعند ابن ابي شيبه باسناد صحيح عن انس انه سئل عن فقال اذا اتفق امته الله تعالى فلا يجوز
 فيها اه قلت وقسمه سوال الخراساني اخرجه مسلم ايضاً في صحيحه لعل الامام البخاري اشار الى الرد على هذا الرواية
 المروية عن ابن مسعود وان عمر والنس وغيرهم من اهل العراق

صـ باب من جعل عتق الامنة صدقاً فقها قال الحافظ كذا اوردته غير جازم بالحكم وقد اخذ بظاهرة
 من المتقدمين سعيد بن المسيب والحنفي وطائفة من الزهري ومن فقهاء الامصار الثوري واليوسف و احمد و اسحق
 قالوا اذا اتفق امته على ان يجعل عتقها صدقاً صح العقد والعتق والمهر على ظاهر الحديث واجاب الباقون عن

بخاري

ظاهر الحديث بائنة اقربها الى لفظ الحديث انه اعتقها بشرط ان يتزوجها فوجبت له عليها قيمتها وكان ثمنها
 فزوجه بها وساو يوده قوله في رواية عبد العزيز بن مسيب سمعت انساً رض قال سبي النبي صلى الله عليه وسلم
 فاعتقها وتزوجها فقال ثابت لانس رض ما صدقها قال قال لنفسها فاعتقها هكذا واخرجه المصنف في المغازي في
 رواية جابر عن ثابت وعبد العزيز بن انس في حديث قال وصارت مقيمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثم
 تزوجها وجعل عتقها صدقاً فقها قال عبد العزيز بن ثابت يا ابا محمد انت سألنا ما اجبرها قال اجبرها بنفسها بنسب
 فهو ظاهر جد في ان الجعول فهو ابو نفيسه اتفق فالتاويل الاول لا يابس به فانه لا منافاة بينه وبين القواعد حتى
 لو كانت القيمة مجهولة فان في صحة العقد بشرط المذكور وجهان الشافعية وقال آخرون بل جعل الفصل اتفق
 المهر ولكنه مسمى خصاً فصد ومن جزم بذلك الماوردى وقال آخرون قوله اعتقها وتزوجها معناه اعتقها ثم تزوجها فلما
 لم يعلم انه ساق لها صدقاً قال اصدقها نفسها اي لم يصدقها شيئاً فيما علم ولم يفت اصل الصدق و
 من ثم قال ابو الطيب الطبراني من الشافعية وابن المراهط من المالكية ومن تبعهما انه قول انس رض قال لظن من قبل
 نفسه ولم يرفعه وربما تأيد ذلك عندهم بما اخرجه البيهقي من حديث ايممة ويقال امته الشذبة ازينة عن اجها
 ان النبي صلى الله عليه وسلم اتفق مقيمة وخطبها وتزوجها واهمها بازينة وقال اي بها مقيمة من قرينة والنصير
 وبهذا لا يقول به مائة ضعف استاده ومن استخرب قول الترمذي بعد ان اخرج الحديث وهو قول الشافعي
 و احمد و اتفق قال وكه بعض اهل العلم ان يجعل عتقها صدقاً حتى يجعل لها مهر اسوي العتق والقول الاول صح وكذا
 نقل ابن حزم عن الشافعي والمعروف عند الشافعية ان ذلك لا يصح لكن لعل مراد من نقله عنه صورة الاحتمال
 الاول الى اخره ذكر الحافظ قال القسطلاني وقد تمسك بظاهر الحديث اليوسف و احمد قالوا اذا اتفق امته على
 ان يجعل عتقها صدقاً صح العقد والعتق والمهر على ظاهر الحديث اه

صـ باب تزويج المعسر قال الحافظ تقدم في اوائل كتاب النكاح باب تزويج المعسر الذي هو القران
 والاسلام وبه الترجمة اخص من تلك وعلق هناك حديث سهل الذي اوردته في هذا الباب مبسوطاً وسياً في
 شهره بعد ثلثين باباً بقوله تعالى ان يكونوا اقرباء بينهم امته من فضلته بتعليل حكم الترجمة ومحصله ان القران
 الحال لا يمنع التزويج لاحتمال حصول المال في المال وامته تعالى اعلم اه قلت والظاهر عندي في عرض الترجمة ان
 المصنف اراد فتح قوم ما يترجم من ظاهر قوله من لم يستطع فعليه صوم و اوضح من قوله عز اسمه وليستغف النبيين
 لا يجدون نكاحاً حتى يغنيهم الله من فضله فانه يشير الى ان المعسر لا يتك مادام معسراً فارد الامام البخاري بهذا
 الباب بيان الجواز

صـ باب الكفاة في الدين قال الحافظ جميع كفوه وبعث اوله وسكون الغاد بعد ما بمرة المش والتظهير
 واعتبار الكفاة في الدين متفق عليه فاعلم المسلمة للكفاة اصلها قوله وهو الذي يملك من الماء بشره فلهما في
 الآية قال الفراء النسب من ليل كاه والصبر من ليل كاه فكان المصنف لما راى المعسر وقب بالقتل من صلح
 التمسك بالعموم وجود الصلابة اما دل الدليل على اعتباره وهو استثناء الكافر وقد جزم بان اعتبار الكفاة
 مختص بالدين مالك ونقل عن ابي هريرة وابى مسعود ومن التابعين عن محمد بن سيرين وعمر بن عبد العزيز واعتبار الكفاة في
 المنسب المجهور وقال ابو حنيفة قريش الكفاة بعضهم بعضاً والعرب كذلك وهو وجه لثاقية وقال الثوري اذا
 نكح المولى العربية نكاح وبه قال احمد في رواية وتوسط الشافعي فقال ليس نكاح غير الكفاة محرماً فارد النكاح
 وانما هو تفسير المرأة والاولاد فاذا فرضوا صح ويكون صغارهم تركوه فلورضوا اهداه فله فسخر قال الحافظ ولم يشب
 في اعتبار الكفاة بالنسب بحيث الى اخره وذكره بوسط الكلام على مسئلة الكفاة في ما مش اللامح وفيه قال الشيخ
 ابن ابي عمير وقد تنازع الفقهاء في اوصاف الكفاة فقال مالك في ظاهر مذهبه انها الدين وفي رواية عنه انها ثلثة اه
 والمهرية والسلامة من العيوب وقال ابو حنيفة هي النسب والدين وقال احمد في رواية عنه هي الدين والنسب
 فاصته وفي رواية اخرى هي خمسة الدين والنسب والمهرية والصناعة والمال الى اخره قال وفي البذل وبه ذهب
 الحنفية ان الكفاة تقترن بالنسب قريش الكفاة بعضهم بعضاً وباقي العرب الكفاة بعضهم بعضاً وسريه واسلاماً و
 ديانة و مالاً وتقبل للنساء وللرجال لان النصوص وردت في جانب الرجال فاصته الى اخره وذكره قال القسطلاني
 الكفاة معتبرة في النكاح لما روى جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم قال الا لا يزوج النساء الا اولادهن ولا يزوجن
 من غير الكفاة ولان النكاح يعقد للزواج ويشمل على اغراض ومتقاصد كالزواج والصحة والالفة وتأسيس
 القرابات ولا ينظم ذلك عادة الا بين الكفاة وقد جزم مالك رحمه الله تعالى بان اعتبار الكفاة مختص بالدين
 لقوله عليه الصلوة والسلام الناس سواد لا فضل لعربي على عجمي انما الفضل بالتقوى وقال تعالى ان اكرمكم عند الله اتقكم
 و اجيب بان المراد في حكم الاخرة وكلامنا في الدنيا اه وكتب الشيخ قدس سره في اللامح قوله وهو الذي يملك من
 الماء بشره الى الرواية في هذا الباب مع ايراد الآية قبلها اشارة من ان المناكحة جائزة فيما بين من ليسوا الكفاة
 الا ان اعتبار التقوى والنسب افضل لان الله تعالى مدرج بالنسب فلا يجوز اعتباره عن مصالح وفوائد ان كرم
 امرأ لا بد من كيف وقد ارجح ابو حنيفة سماً وكان مولده بنت اخيه بنته وكذلك فباعت كانت تحت المقداد
 وكذلك لامر في قوله قاطف بنات الدين يزوج اعتبار الدين على النسب وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم من تزوج من
 الارض مثل هذا اشارة الى ان الدين هو المخرج القابل لمزيد الاعتناء فالذين افضل من غيره وان كان ادون منه
 في النسب والمال واذا قال واذا كان خيراً من كان الا نكاح من افضل قطع بذلك ان الاتح بالاعتناء في الكفاة

صـ باب الكفاة في المال ميط الكلام على المسئلة في ما مش اللامح فارجح اليه ووثق التفصيل
 وقال القسطلاني و اختلف فيه والاشهره الشافعية انه لا اثر له في الكفاة ف المعسر كفوه للموسرة لان

كلاهما عن مالك عند الدارقطني ان علياً سمع ابن عباس رضي الله عنهما في منعة النساء فقال ما علمت واخرجه سيده
ابن ميمون عن شميم عن يحيى بن سعيد عن الزهري بدون ذكر مالك ونقطة ان علياً مرابن عباس رضي الله تعالى عنهما
في منعة النساء ان لا بأس بها وسلم من طريق يورثه عن مالك بسنده ان سمع علياً يقول افلاخ انك رجل
سائر وفي رواية الدارقطني من طريق الثوري ايضاً تكلم على ابن عباس في منعة النساء فقال له على انك امرأتان
وبسلم من وجه آخر انه سمع ابن عباس انه يدين في منعة النساء فقال له مهلاً يا ابن عباس رضي الله عنهما من طريق سمع
رضي الله عنهما من منعة النساء ادهم الفتح قال النووي في شرح مسلم قال المازري ثبت ان نكاح المتعة كان جائزاً
في اول الاسلام ثم ثبت بالاحاديث الصحيحة المذكورة بهننا انه نسخ والنكاح الاجماع على نسخه وتحريمه ولم يبق
فيه الا ما انفق من المتعة وتعلقوا بالاحاديث الواردة في ذلك وقد ذكرنا انها منسوخة فلا تلامه فيها وتعلقوا
بقوله تعالى فما استطعتم به منهن فآوهن اجورهن وفي قرأة ابن مسعود وما استتعت به منهن الى اجل وقرأة
ابن مسعود هذه وثلاثة لا تجوز بها قراناً ولا نكاحاً وقال زفر بن يحيى نكاح متعة تايده نكاحه وكان جعل ذكر النكاح
من باب الشروط الفاسدة في النكاح فانها تنفي ونسخ النكاح ادهم ويسقط الجعصان في احكام القرآن على من
المتعة في تفسير قوله تعالى فما استطعتم به منهن الآية وقال وقد كان ابن عباس يتكلم بهذه الآية على منعة النساء
وروي عنهما اقول روي ان كان يثابول الآية على ابنة المتعة الى آخر ما بسط في الروايات الواردة عنه ثم قال
فالذي حصل من اقول ابن عباس القول بانه المتعة في بعض الروايات من غير تقييد بالجزورة ولا غير اذ الثاني
انها كالميتة محل بالجزورة والثالث انها حرمة وقد تقدمنا ذكر سنده وقوله ايضاً انها منسوخة ثم ذكر الجعصان
ما يدل صريحاً على رجوعه عن اجتهاد حيث قال ذلك السقاج وكتب الشيخ قدس سره في اللامع قوله ان علياً
قال لابن عباس انك انما فعلت كلاماً على ان منعة الاوطاس على انها كانت لا تنظر اورخصت ثابتة على غير القياس
اذ لو لم يكن كذلك لما افاذوا التقييد يوم خبر محض بل كان مضراً لذي اثبات مدعا لان الفعل الاثري يكون ناسخاً للاد
فاذا استخرجت الحرمة بمنة الاوطاس لم يبق له دليل على ما رواه الاجماع به على ابن عباس واما ابن عباس فلهما لم يقتضيه نكاحاً
على هذا حيث افترقوا المتعة ادهم وفي ما بسط الكلام على نكاح المتعة الحافظ في الفتح بما لا مزيد عليه ونسخ كلامه
وكلام غيره في الادجز وهو بسطوا ايضاً واختلفت الروايات في زمن النبي عنه وايضاً المراج عند الحافظ من تلك
الروايات رواية غزوة الفتح كما سياتي قال الحافظ بعد ما ذكر عن السبلي اختلفت الروايات في ذلك فتوصل
بما اشار اليه سيده موطن تيمير عمره القضاء ثم الفتح ثم اوطاس ثم تيمير ثم جده الوداع وفي حين تمام يكون نكاحاً
منها لعمرها بعد ان يطأ رءوسها او يكون غزوة اوطاس واحداً ثم ذكره روايات هذا الموضع وتكلم عليها حديثاً
فادرج اليه لاشتمت ثم قال فليعلم من الموضع صريحاً في غزوة تيمير ثم صرح في حرم الا
العلم ما تقدمت كذا في الادجز وفيه ايضاً قال النووي الصواب ان تحريرها وابطانها وفتحها من كانت مباحة قبل
تيمير ثم حرمت فيها ثم اجتمعت عام الفتح وهو عام اوطاس ثم حرمت تحريراً ثم اوطاس من تكرير الابطان ادهم
قال الحافظ في التخصيص على العبادي في طبقاته عن الشافعي قال ليس في الاسلام شيء اصل ثم حرم ثم اصل ثم حرم الا
المتعة وقال بعضهم نسخت ثلاث مرات وقيل اكثر ويدل على ذلك اختلاف الروايات في وقت تحريرها واذ سميت كتبها
فطرح الحج بينها العمل على النكاح والابو وفي الجمع ما ذهب اليه صحيح من المحققين انها محل نكاح في حال الحضرة والربانية
بل في حال السفر والحاجرة والاحاديث ظاهرة في ذلك وتبين ذلك حديث ابن مسعود عن كنفه من نكاحه وليس لنا نكاح
فرض لنا ان نكح فلي هذا كل ما ورد من التحريم في المواطن المتعددة محل على ان المراد بتحريرها في ذلك الوقت الحاضر
انقضت ووقع النكاح على الرجوع الى الوطن فليكون في ذلك تحرير ابد الا الذي وقع آخر ادهم قوله في منعة من
نكاح الحر الابلية قال الحافظ والحكمة في حج على بين النبي عن الحر والمتعة ابن عباس كان يرضى في الامرين معاً
سياتى النقل عنه في الرخصة في الحر الابلية في اول كتاب الاطعمة فرد عليه على رضي في الامرين معاً ادهم قوله فقال ابن
عباس نعم كتب الشيخ في اللامع فيه دلالة ايضاً على انه لم يجوز با على الاطلاق ادهم بل يجوز لمن يظن اليها فانه قد
عزى كما في ما مش اللامع ان قال ما هي الا كالميتة لا محل الا للمضطوق قد تقدم اختلاف الروايات عن ابن عباس في هذه
المسئلة من كلام ابى بكر الجعصان

مسئلة باب عرض المرأة لنفسها على الرجل لصالحه قال الحافظ قال ابن المنيني في الحاشية من
لطائف البخاري ان لما علم الحمومية في قصة ابوابه استنبط من حديث ما لخصه من حديثه في وهو جو اعرض
المرأة لنفسها على الرجل الصالح رغبتة في صلحها فيجوز لها ذلك واذا رغب فيها تزوجها بشرط ادهم قوله
جاءت امرأة قال الحافظ لم اقف على تعيينها واشبه من رأيت بقصتها من تقدم ذكر اسمن في ابوابه
ليلى بنت قيس بن الخليل ويقهر ان صاحب هذه القصة غير التي في حديث سبيل ادهم

مسئلة باب عرض الانسان ابنته او اخته على اهل الخيم قال الحافظ تحت حديث
الباب وفيه عرض الانسان بنته وغيره من مولاته على من يعقد خيره وصلاحه لما فيمن النفع العائد على الحرمة
عليه وان لا استباح في ذلك وفيه ان لا بأس بعرضها عليه ولو كان متزوجاً ولا يكره ان يعقد متزوجاً
مسئلة باب قول الله عز وجل ولا جناح عليكم فيما عرضتموه بالآية قال الحافظ قال ابن التين
تضمنت الآية اربعة احكام اثنان مباحان التزويج والاكناح واتحاح ممنوعان النكاح في العدة والمواحدة فيها
ادهم ثم قال الحافظ ان المصنف في هذا الباب على حديث ابن عباس الموقوف وفي الباب حديث صحيح من قوله
وهو قوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس اذ اعلنت فاذينى وهو عند مسلم وفي لفظ لفاطمة بنفسك فخرج
ابو داود وافق العلماء على ان المراد بهذا الحكم من مات عنها زوجها واختلفوا في المعتدة من الطلاق البائن
وكذا من وقف نكاحها واما الرجعية فقال الشافعي لا يجوز لاحد ان يعرض لها بالخطبة فيها والحاصل ان الشافعي

الخطبة حرام لجميع المعتدات والتعريض مباح للاولى حرام في الاخرة مختلف فيه للبائنين ادهم ولم يتبرض العلامة العيني
لهذا الاختلاف فترخص لاختلاف آخريه حيث قال وان صرح بالخطبة في العدة لكن لم ينفذ الا بعد انقضاء العدة
صح العقد عندنا بخيصة والشافعي رجعها عندنا في ولكن ارتكب المنهي وقال مالك يفاقرهما وحل بها ولو لم يذلل ولو
وقع العقد في العدة ودخل فيما يفرق بينهما بخلاف بين الامتة وقال مالك والليث والادوي لا يكره لايحل بعد ذلك
نكاحها وقال الباقر بن بكير لاذ انقضت العدة ان يتزوجا نكاحاً ادهم

مسئلة باب النكاح الى المرأة قبل التزويج استنبط البخاري جو اذ ذلك من حديث الباب لكون
المصريح البارد في ذلك ليس على شرطه وقد ورد ذلك في احاديث اصحابنا حيث اني هريرة قال رجل ان تزوج
امرأة من الاضار فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظر اليها قال لقال فاذهب فانظر اليها فان في عين
الاضار شيئاً اخر يسلم والنسائي وفي لفظ له صحيح ان رجلاً اراد ان يتزوج امرأة فذكره قال الغزالي في اللبابة
اختلف في المراد بقوله شيئاً فقيل عشم وقيل صغره من الفتح واما حكم المسئلة عند الامتة فقال العلامة العيني
اختلف فيه العلماء فقال طائفة من الزهري والحنبل والشافعي والشافعية والشافعية والشافعية والشافعية
ومالك والشافعية والشافعية والشافعية والشافعية والشافعية والشافعية والشافعية والشافعية والشافعية
ويظهر موطن الحكم منها وقال الشافعي واحمد وسواء باذنها او بغيرها اذ كانت مستنزة وعلى بعض شيونها
تاويل على قول مالك انه لا ينظر اليها الا باذنها لا تحتها ولا يكره تزويجها المذكور من ان ينظر الى عورتها ولا يذللها
وعن داود بن منظور الى جميعها حتى قال ابن حزم يجوز النظر الى فرجها الى آخره بل في فروغ المسئلة وتفاصيلها ثم قال
وقال طائفة منهم يونس بن عبيد واسماعيل بن عتيق وقوم من اهل الحديث لا يجوز النظر الى الاجنبية مطلقاً الا لزوجها
او ذى رحم محرماً منها الى آخر ما ذكر قال الحافظ قال الجمهور لا بأس ان ينظر الحافظ الى الخطوبة قوالاً ولا ينظر الى
غيره وكثيراً وقال الاوزاعي يجهل وينظر اني ما يريد منها الا العورة وقال ابن حزم ينظر الى ما قبل منها والى
تاويل منها وعن احمد ثلاث روايات الاولى ان الجمهور والثانية ينظر الى ما يظهرها والثالثة ينظر اليها مجردة وقال
الجمهور ان ينظر الى فرجها اذ اراد ذلك بغير اذنها وعن مالك رواية يشترط اذنها ونقل العلماء عن قوم
ان لا يجوز النظر الى الخطوبة قبل العقد بحال لانها حياء اجنبية ورواه في الاحاديث المذكورة ادهم ويظهر مما تقدم
من كلام الحافظين ابن حجر والعيني جو ان النظر الى الخطوبة فقط ويظهر من كلام القسطلاني استحباب النظر
سبباً في كلام القسطلاني وفي الاقتناع من فروغ الشافعية بحثاً على انواع النكاح والفرج الرباعي النظر لاجل النكاح
فيجوز بغيره اذ قصد نكاحاً جازماً وجاهاً ظاهره ان يجاب الى خطبة الى آخر ما ذكره القسطلاني باب استحباب
النظر الى المرأة والمرأة الى الرجل قبل التزويج والخطبة لحديث المغيرة عندنا في حرمته والحكم وصح
ان خطب امرأة فقال النبي صلى الله عليه وسلم انظر اليها فان امرى اليك يوم يتنكحها ادهم من كذا المودة والمنة
وان يكون بعد الزوم وقبل الخطبة لحديث ابى داود والشافعي عندنا في قلب امرى خطبة امرأة فلا بأس ان ينظر اليها
واما غير ذلك قبل الخطبة لانه لو كان بعد فلربما عرض عنها فيؤذيها الى آخر ما بسط

مسئلة باب من قال لا نكاح الا بولي قال النبي في هذا اللفظ حديث رواه ابو داود والترمذي من حديث
ابى موسى الاشجري واما ترجمته ادهم ولم يجره لكونه ليس على شرطه وكذلك لم يجره مسلم وغيره كذا ما ذكرنا عن
قريب ولكن لما كان ميل الى من قال لا نكاح الا بولي اختلفت آيات ذكرها من كل آية قطعها ادهم قال الحافظ
استنبط المصنف هذا الحكم من الآيات والاحاديث التي ساقها لكون الحديث الوارد بلفظ الترجمة على غير شرطها
ثم بسط الحافظ الكلام على هذا الحديث ورتج وصله اذ قال ومن تأمل ما ذكرته عرف ان الذين يجوزوا صلحها يستندوا
في ذلك الى كوزيادة ثمة فقط بل للقرآن المذكورة المقصودة لترجيح رواية امرئ الذي وصله على غيره الى آخر
ما ذكره المسئلة خلافة قال الشيخ في الكوكب وقال الشافعي لظاهر الحديث ان لا نكاح الا بولي وعندنا اما ان
يكون المراد بالنكاح هو الذي لا يستحق فيه من الولي نكاح الصغيرة والامتنع والمرد في نكاحه تمامه بحيث
لا يتبرع لولي البطال اذ كان فيه ابطال حق كما اذ تزوجت في غير نكاحها او باق من مهرتها جميعاً بين الروايات وبينها
وبين الآيات او يرد في حصة فان النكاح الذي لم يرض به الاوليا وغيره من شرايع وعرفا ادهم وفي
ما مشهرو يقول الشافعي قال احمد وقال مالك ان كانت المرأة ذبيرة يجوز لها ان تزوج نفسها او توكل من يزوجها
وان كانت شريفة لا بد من وليها وقال الامام الاعظم لا يعتبر الولي في البائنة وقال ابن الهمام ما في الولي من
علمنا سبج روايات روايتان عن ابى حنيفة هكذا في البذل ادهم قلت والروايات السبع بسطت في فتح القدير
وظاهر الرواية عن ابى حنيفة وابي يوسف فيعقد به ون الولي لكن لا يستحب وعن محمد بن يعقوب موقوفاً وكتب الشيخ
في اللامع قوله باب من قال لا نكاح الا بولي وجملة ما ورد فيه لانه ثبت ان جو النكاح متوقف على اجازته
فلا حاجة الى الجواب اصلاً ادهم وفي ما مشه ما افاده الشيخ قدس سره واضح فان الامام البخاري ذكر في الباب اربعة
احاديث ليس في واحد منها توقف النكاح على الولي غاية ما في تلك الاحاديث النكاح الرجل وليته ولا ينكره احد
الى آخر ما بسط في ما مش اللامع وفي القيس واعلم ان بهننا مسئلان الاول ان النكاح لا ينعقد الا برضى الولي
واجازته واليه ذهب مالك والشافعي واحمد والثانية ان النساء لا يلبين فيمن للنكاح فلا ينعقد النكاح بغير اذن
وان اجازته الولي العن مرة يحصل مذهب الجمهور ان رضى الولي مقدم على رضى المولية وكذا العقدة الذي هو عبارة
عن الايجاب والقول لا يصح الا للرجال فان عقدت النكاح بنفسها لم ينعقد وان رضى به الولي ايضاً وذهب صاحبنا
الى حنيفة الى اشتراط الولي فقط والقروى عندنا يرضى الولي سواء صدر النكاح بعبارة او بغيرها كما في
وليت شعري من اين فهو ان الحديث بوجه لهم في المسئلة الثانية ايضاً فان قضي ما يدل عليه الحديث ان
ان رضى الولي وشركته امر ضروري وان النكاح لا يكون الا بشهوه سواد لخطبة اجازة ساقية او لاحقة وهو ضروري

من عبارة المولية او وليها فالحيث ان كان محجة فعلى المسئلة الاولى والمسئلة الثانية فلا ساس له بها الى آخر ما ليس
الكلام على المسئلة وفي تزويج مسلكت الحنفية اشبه البيط

مسئلة باب اذا كان الولي هو الخاطب قال الحافظ رحمه الله اي يزوج نفسه او يزوج غيره الى ذلك
ابن المير ذكر في الترجمة ما يدل على الجواز والمنع معا لعل الامر في ذلك الى نظر المجتهد كما قال وكان اخذه من ترك الخدم
بالفكر الذي يظهر من نصيب انه يرمى الجواز فان الآثار التي فيها امر الولي غيره ان يزوج ليس فيها التصریح بالمنع من تزويج
نفسه وقد اردت في الترجمة ارجع الدال على الجواز وان كان الاولي عنده ان لا يتزوج احد طرفي العقد وقد اختلفت السلف
في ذلك فقال الاوزاعي ورعيه والثوري وماك والبصيرفة واكثر اصحابنا يزوج الولي نفسه وعن مالك لو خالت
الشيبة لوليها تزويجها من نفسها او من اختار لزوجها ذلك لو لم تعلم عين الزوج وقال الشافعي في زوجها
السلطان او ولي آخره او اقرب منه او اقرب من الزوج واذا تزوجت في العقد فلا يكون النكاح مكملا كما
لا يبيح من نفسه اذ قال القسطلاني قوله اذا كان الولي هو الخاطب كاي علم بل يزوج نفسه او يزوج غيره
اختلفت في ذلك فقال الشافعية اذ اراد الولي تزويجها كاي علم لم يتول الا طرفين فيزوجهم في درجة كاي علم آخره
لم يكن زوج القاصي فان اراد القاصي تزويجها ووجه قاض آخره ولا يبيح اذا كانت المرأة في عقد او يستخلف من يزوج
ان كان له الاستخلاف وقال ايضا بعد الحديث الاول من حديث الباب فان قلت ما وجه المطابقة اجيب في قوله فزوج
عنها ان تزويجها لا يتم من ان يتولى ذلك بنفسه او بغيره فيزوجه وبه ابي حنيفة بن الحسن لان الله تعالى لما عاتب
الاولياء في تزويج من كانت من اهل الجبال والمال بدون سنتها من الصداق وعاتبهم على ترك تزويج من كانت
قليلة المال والجبال دل على ان الولي يصح من تزويجها من نفسه اذ لا يعاتب احد على ترك ما هو حرام عليه انتهى من الفتح
قال بعد الحديث الثاني قال في فتح الباري ووجه المطابقة بهذا الحديث يعني لما سئلت الترجمة الاطلاق ايضا لكن
الفصل من منع ذلك بانة معدود من خصائصه ان يزوج نفسه وبغيره ولا يشهد ولا استئذان وبلغت اليه
اه وفي العيضا باب اذا كان الولي هو الخاطب كاي علم يزوج نفسه او غيره فيكون له اللفظ الواحد ويجب اللفظان
فغيره لكونه الكثر واما ما في حديث البخاري من قوله قد تزوجتك فغيره لفظ واحد فقط ثم في الهداية انه احدى العيشتين
اذا كانت للام والآخرى للامني العقد النكاح ثم لما اخرج فيه بحث وهو انه صيغة الامر منها ايجاب والمسمى قبول او
انها توكيل والمسمى يقوم مقام الايجاب والقبول ولا يزوج له الغير انتهى

مسئلة باب انكاح الرجل ولدا الصغار ضبط ولد بهنم الوأوسكون اللام على الجمع وهو واضح
ويجتمعا على ان اسم جنس وهو الغم من الذكر والاناثة قوله لقول الله تعالى واللائي لم يحصن الخواص قد علم ان
نكاحها قبل البلوغ جائز وهو استنباط حسن لكن ليس في الآية تخصيص ذلك بالولد ولا بالكره ويمكن ان يقال انكاح
في الايقاع التحريم الاما دل عليه الدليل وقد ورد حديث عائشة في تزويج ابني بكرها وهي دون البلوغ يعني

معداه على الاصل ولينذا السور وحدثت عائشة قال الملبب اجموح انه يجوز للاب تزويج ابنته الصغيرة البكر
ولو كانت لا يوطأ مثلها لعموم قوله واللائي لم يحصن فيوزنكاح من لم يحصن من اول ما يلحق وانما اختلفوا في غير الآية
الان وصحاحي على ان ابن شبرمة من مضمون طوطا وعلى ابن حزم عن ابن شبرمة مطلقا ان الاب لا يزوج ابنته
البكر الصغيرة حتى تبلغ وتاذن وزعم ان تزويج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وهي بنت ست سنين كان من خصائصه
وقابل تزويج الحسن والخفي للاب اجبارا بنية كبيرة كانت او صغيرة بكرة كان او شيئا اياه من الفتح بزيادة من الحيث وفي
فيمن الباري قوله جعل عدتها ثلاثة اشهر قبل البلوغ معلوم انها لا تعد الا بعد النكاح ثم الطلاق والظاهر ان الصغير
لا يتكوا الا به فظهرت الترجمة اه قلت وسيا في قريب باب لا يزوج الاب وغيره البكر والشيبة الابرضاء وقالت الشراح
كما سياتي هناك اي سواء كانت صغيرتين او كبيرتين فعلى هذا الظاهر عندى ان يقال ان عرض المصنف بهذه الترجمة
الرد على ابن شبرمة حيث لم يجوز نكاح الصغيرة التي لا يوطأ مطلقا والفرع من الترجمة الآتية بيان مسئلة الاجاب
قال العيني بهذا قال صاحب التلويح وكان البخاري اراد بهذه الترجمة الرد على ابن شبرمة فان العلم والمسمى على
عنه ان تزويج الاب الصغار لا يجوز لو لم يكن الجواز اذ ابلن قال وهذا لم يقبل به احد غيره اه وعلى هذا الاحتمال بين
هذه الترجمة وبين الترجمتين الآتيتين باب لا يزوج الاب وغيره الخ وباب اذا تزوج ابنته الخ

مسئلة باب تزويج الاب ابنته من اللام في هذه الترجمة اشارة الى ان الولي الخاص يقدم على الولي العام
وقد اختلف فيه عن المالكية قال ابن بطال دل حديث الباب على ان الاب اولي في تزويج ابنته من الام وان
السلطان والى من الاول لها وان الولي من شرط النكاح قلت ولا دلالة في الحديثين على اشتراط شيء من ذلك
وانما فيها وقوع ذلك ولا يزوج من مائة مائة وانما يؤخذ ذلك من ادلة اخرى اهدى الفتح

مسئلة باب السلطان والى الخ قال الحافظ ساق فيه حديث سهل بن سعد في الوهبة وقد ورد في التفرغ
بان السلطان والى في حديث عائشة المرفوع اي امرأة كحمت بغير اذن وليها فنكحها باطل الحديث وفيه السلطان
والى من لا ولي لها اخرجه ابو داود والترمذي وحسنه وصححه ابو عوانة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم لكنه لما لم يكن
على شرط استنبط من ثقة الوهبة منه وقال العيني قال ابن بطال اجمع العلماء على ان السلطان
والى من لا ولي له ولا يجوز له ان يعرض الخ والى من لا يزوجها واختلفوا اذ غاب عن البكر الوهبة
وعلى نحو مزبوت في الاحمال من يزوجها فقال ابو حنيفة ومالك يزوجها زوجها باذنها وقال الشافعي يزوجها السلطان
دون باقي الاولياء وكذلك الشيبة اذا غاب اقرب اولياءها واختلفوا في الولي من هو فقال مالك والشافعي هو العمة
التي يرث وليس الخال ولا الجد ولا الاثرة للام اولياء عند مالك في النكاح وقال محمد بن الحسن كل من لم
اهم في تزويج بنت النكاح اه وفي الفريض والسلطان قد يكون وليا في فقها ايضا كما اذا لم يكن له العمة بغيره
مسئلة باب لا يزوج الاب وغيره البكر والشيبة الابرضاء كذا في السنن البهنية باخرا الصغير

وفي نسخة الفتح والقسطلاني وكذا في نسخة الحاشية برضاها بضمير التثنية قال صاحب الفريض والظاهر
انما اشار الى الوهبة لا يحنيفة ان ولاية الاجار تنقطع بالبلوغ لان الصغيرة لا ولاية لها على نفسها فهي مستثناة
عقل اه قال الحافظ الهمية معقودة لاشتراط رضی المزوجه بكرة كانت او شيئا صغيرة كانت او كبيرة وهو الذي يقتضيه
ظاهر الحديث لكن تستثنى الصغيرة من حيث المعنى لانها لا عبارة لها اه وكذا قال القسطلاني لانه لم يذكر ما ذكره الخ
بقوله لكن تستثنى الصغيرة الخ قال الحافظ في هذه الترجمة اربع صور تزويج الاب البكر وتزوج الاب والشيبة و
تزوج غير الاب البكر وتزوج غير الاب والشيبة واذا عتبرت الكبير والصغير زادت الصور فالشيبة البالغ لا يزوجها
الاب ولا غيره الا برضاها باتفاق الامن شدة كما تقدم والبكر الصغيرة يزوجها الوهبة باتفاق الامن شدة كما تقدم
والشيبة غير البالغ اختلف فيما فقال مالك وابو حنيفة يزوجها الوهبة كما يزوج البكر وقال الشافعي واليهوسف ومحمد
لا يزوجها اذا زالت البكارة بالوطي لا بغيره والعلة عندهم ان ازالة البكارة تزويج الجارية الذي في البكر والبكر البالغ
يزوجها الوهبة وكذا غيره من الاولياء اختلفت في استيثارها بالمحدث دال على انه لا اجبار للاب عليها اذا امتنعت
وقد اختلفت في استيثارها بالاب وقال ابو حنيفة والاوزاعي في الشيبة الصغيرة يزوجها كل ولي فاذا بلغت ثبت لها
الخيار وقال احمد اذا بلغت تسعاً جاز للاب والغير الاب نكاحها وكانه اقام المظنة مقام المنة وقال مالك في
بالاب في ذلك وصى الاب دون بقية الاولياء لانه اقامه مقامه اه وقال القسطلاني وللعلماء في هذا المقام
تفصيل واختلفت فذكر نحو ما تقدم من الحافظ والظاهر من هذه الترجمة وكذا من الترجمة الآتية ان المصنف
ذهب الى المنع مطلقا ولم يقل بالاجبار اصلاً ولم يذهب في المسئلة الى التفصيل المذكور التي اختار بالامنة
الاربع ويؤيد ايها سيأتي في كتاب الاكراه باب لا يجوز نكاح المكره ولم يذكر فيه تفصيلاً وحاصل الخلاف في
هذه المسئلة ان الامنة الاربع اجموعاً على جواز اجبار البكر الغير البتة وكذا اجموعاً على عدم جواز اجبار الشيبة
الهاينة واختلفوا في اجبار الشيبة الصغيرة يزوجها مالك لا عندها وكذا اختلفوا في البكر البتة فلا يجوز عندنا
بجواز عند الامنة الثلاثة قال ابن رشد في سبب اختلافهم اختلفوا في موجب الاجبار هل هو البكارة او الصغر
فمن قال الصغر قال لا يجر البكر البتة ومن قال البكارة قال يجر البكر البالغ ولا يجر الشيبة الصغيرة ومن قال كل
واحد منها قال يجر البكر البالغ والشيبة الغير البالغ والتعليل الاول لتعليل ابى حنيفة والثاني لتعليل الشافعي
والثالث لتعليل مالك والاصول اكثر شهادة بتعليل ابى حنيفة اه

مسئلة باب اذا تزوج ابنته وهي كاهنة فكما حمردود قال الحافظ بهذا الظن فمثل البكر
والشيبة لكن حديث الباب مخرج فيه بالنيابة وكان اشار الى ما ورد في بعض طرقه كما سياتي ورد النكاح اذا
كانت ثيباً فزوجت بغير رضاها اجماع الاما نقل عن الحسن انها زاجار الاب للشيبة ولو كرهت وعن الخفي ان
كانت في عياله جاز والاردوا واختلفوا اذا وقع العقد بغير رضاها فقلت الحنفية ان اجازته جاز وعن المالكية
ان اجازته عن قرب جاز والا فلا ورده ابا قون مطلقا اه وكتب مولانا الشيخ احمد على المحدث السبائي
في حاشية البخاري تفريحا على قول الحافظ فشمس البكر والشيبة كما هو من ذهب الحنفية وكتب ايضا على قوله
كما سياتي وتعل المراد ما ذكره بقوله وقت في رواية الثوري فقالت كعني اني وانا كاهنة وانا بكره والاول ابرج
انتمى لكن لا يخفى ان وقوع الواقعة للثيبة بحسب الاتفاق لا يوجب ان يكون علم البكر مخالفاً لها والله تعالى اعلم اه
قال العيني في هذه الترجمة مخالفة للترجمة السابقة حيث قال باب نكاح الرجل ولده الصغار واجيب بالمراد
بنته البتة يدل عليه قوله وهي كاهنة لانه هذه العصمة للباينات اه قلت وقد ذكرت هذه الترجمة السابقة
في الترجمة فكما حمردود اذا كانت ثيباً اتفاقاً من الامنة الاربع اه قلت وقد ذكرت هذه الترجمة السابقة
هناك ولا يخفى حيزها مخالفة بين الترجمتين كما ذكر العيني وقد تقدم مني ايضا ان الامام البخاري لا يقول بالاجار
مطلقاً كما يستأنس ذلك من صنيدي وفيه التراجيح في تلك المسئلة والله تعالى اعلم وكذا لا يجوز الامام البخاري نكاح
الرجل المكره فقد ترجم في كتاب الاكراه بغيره جازة كما يأتي في محله

مسئلة باب تزويج اليتيمة لقوله تعالى وان تحفظن ان لا تقسطوا الية قال الحافظ ذكر فيه حديث عائشة
في تفسير الية المذكورة وفيد لانه على تزويج الولي غير الاب والى دون البلوغ بكرة كانت او ثيباً لان حقيقة
اليتيمة من كانت دون البلوغ ولا لها وقد اذن في تزويجها بشرط ان لا يتيسر من صداقها فيما تزوجت
ذلك الى دليل قوي اه وكذا قال القسطلاني في زاد وقد اختلفت في ذلك فقال اصحاب ابي حنيفة يبيع نكاح
ولها الخيار اذا بلغت في فسح النكاح واجازته وقال الشافعي باطل لان النبي صلى الله عليه وسلم قال اليتيمة
تسأمر واليتيمه اسم للصغيرة التي لا لها ولي بل البلوغ لا عبرة باذنها وكان على الله عليه وسلم شرط بلوغها
فغناه لا يتكلم حتى تبلغ فتسأمر اه قلت فحديث الباب يوافق الحنفية ويخالف الشافعية قال صاحب الجوهري الفتح
بواب عن استئذان اليتيمه حديث تسأمر اليتيمه قلت قد ذكر اليتيمه فيما بعد في باب اليتيمه تكمن في تزويجها
عن عائشة سبب نزول قوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن وعزاه الى الصحيحين وفيه دليل على ان اللاولياء
انكاح اليتيمه قبل بلوغها اذ لا يتم بعد الاختلام الى آخر ما ذكره في اذ قال روي عنه فقلت ساعة الخ
كتب الشيخ في الاصحاح يعني بذلك ان الايجاب لا يبطل بالملكث والسكوت ما لم يستعمل باهر اخير على الاعراض
وفيه رد على اصحاب مالك حيث ذهبوا الى بطلان الاجاب اذ لم يقارن القبول من غير تلبث وترتب اه
في هامشه كما هو المعروف عند المالكية ثم ذكر فيه النصوص عن كتب فروع المالكية ثم ذكر في قول المالكية قال
اشافعية قال الشافعي على ما مضى لا يبيح على الكثرة في البداية القبول ليس بشرط عندنا خلافاً للشافعي
في التزويج قبول النكاح في المحاسن قول اصحابنا وقال الشافعي على الفور اه قوله في سهل عن النبي صلى الله
وسلم قال الحافظ يعني حديث الوهبة وقد تقدم مراراً ومراده منه ان التفريق بين الاجاب والقبول

ولم يثبت ان انتقال الى ارض كذا وكذا فقال بشرطها فقال الرجل بك الرجال اذا اثبتت امرأة ان تطلق زوجها الا
 لم يثبت فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه المومنون على شروطهم عند مقاطع حقوقهم اه قلت واستفيد من هذه القصة ان عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه يوجب في كل شرط شرطه بل لا يثبت الا بالثابتة كالمسألة التي بيننا المذهب وذكره
 الامام البخاري في الشروط التي نقل في النكاح فعلى هذا مسلک الامام البخاري في هذا المذهب الامام احمد قوله
 الحق ما اوتيتم من الشرط وان توفوا به ما استحلتم به الفروج تقدم في اول الترجمة ان شرط النكاح على الواجبات ولم
 يقل بموجب هذا الحديث احد من الأئمة قال النووي في شرح مسلم قال الشافعي واكثر العلماء يذهب على شرط
 لا تثنى في مقتضى النكاح بل تكون من مقتضياته ومقتضاه كاشترط العشرة بالمعروف والاتفاق عليها وكسوتها
 وسكنها بالمعروف ونحو ذلك واما شرطها فالتفقت مقتضاه كشرط ان لا يقسم لها ولا يتسرى عليها ولا يتفق عليها ولا
 يسافر بها ونحو ذلك فلا يجب الوفاء به بل يلو الشرط ويصح النكاح به بالمثل لقوله صلى الله عليه وسلم كل شرط ليس في
 كتاب الله فهو باطل وقال احمد وجماعة يجب الوفاء بالشرط مطلقا حديث الباب والله اعلم اه قلت وتروى الامام
 ابو داود على هذا الحديث باب في الرجل يشترط لها دارا فاشتت الامام ابو داود بهذا الحديث جواز اشتراط الدار
 كما هو مذهب الامام احمد بخلاف الأئمة الثلاثة فان لم يثبت الزوج بالشرط المذكور فلهما فسخ نكاحهما عند احمد والامام
 ابو داود كما ذكرت في حقه صلى الله عليه وسلم في النكاح تنقسم اقساما ثلاثة احدها ما يلزم الوفاء به وهو ما يعود
 اليها ففسخ ان يشترط ان لا يخرجها من دارها او لا يسافر بها او لا يتزوج غيرها او لا يتسرى عليها فهذا يلزم
 الوفاء لها به فان لم يفعل ففسخ النكاح وبه قال الاوزاعي واسحق وغيرهما والاصل بهذه الشروط مالك والشافعي
 واصحاب الرائي والثاقب وغيرهم ولنا قول صلى الله عليه وسلم ثم ذكر حديث الباب الى آخر ما ذكرت وبهذا
 ظهر ما نقل بعضهم عن الحنابلة من ان يجب الوفاء بالشرط عند فسخه مطلقا غير واضح (تتبعه) قال الرضا بعد ترجمته هذا
 الحديث والعمل على هذا عند بعض اهل العلم من الصحابة ثم عرّف قال اذا تزوج الرجل المرأة وشرط ان لا يخرجها من
 دارها يقول الشافعي وجماعة واسحق انه فسخه ولو لم يفسخ النكاح فليس كذلك كما تقدمت المذهب ولذا قال الحافظ
 كذا قال وانتقل في هذا عن الشافعي وغيره والحديث عند جمهورهم على الشرط التي لا تثنى في مقتضى النكاح اه

كش باب الشرط التي لا تحل في النكاح كما استفتينا من الباب السابق قال الحافظ في هذه الترجمة
 اشارة الى تخصيص الحديث الماضي في عموم الحديث على الوفاء بالشرط بما يباح لا بما يحرم عند لان الشرط الفاسد
 لا يلزم الوفاء به بل يفسخ النكاح عليها اه قوله لا يلزم للمرأة تسأل طلاقا فاعتبارها في المأخذ ظاهري في تحريم ذلك
 وهو محمول على ما اذا لم يكن هناك سبب يجوز ذلك كبرية في المرأة لا يثبت منها ان تستر في عصمة الزوج الى آخرها
 ذكره وقال ابن حبيب حمل العلماء هذا النهي على النكاح فلو فعل ذلك ففسخ النكاح تعديا من بطلان بان نكاحه مرتفع
 في التحريم ولكن لا يلزم منه فسخ النكاح وانما فيه التعليل على المرأة ان تسأل طلاقا لا تحريمه بل من تمام النكاح
 وقال القسطلاني وقد اختلف في حكم ذلك فقال الحنابلة ان شرطها لطلاق ففسخ النكاح وقيل الا وهو الاطلاق وانما
 جماعه وكذا حكمه من شرطه على القول بالصح فان لم يفسخ النكاح ففسخه وقال الشافعي يفسخ بها مثل في لبا اوله اه
 مكش باب الصفره للمتزوجة وكذا قيده بالمتزوج اشارة الى الجمع بين حديث الباب وحديث النبي عن
 التزويج لغيره وسياق البحث في حديث ابو ابي اسحق في قوله لو تزوجت امرأة من خلقه وهو طيب من زعفران غير
 تعلق به من زوجه غيره ففسخه وهو الفاسد وهو عند الشافعية والحنفية وقال المالكية يجوز في الثوب دون
 الهدى ونقله امامهم رضي الله تعالى عن علماء المدينة وفيه حديث ابن موسى مرفوعا لا يقبل الله صلوة رجل في جسده شيء
 من خلقه من القسطلاني وسياق في كتاب اللباس باب النبي عن التزويج للرجال ونقل الحافظ هنا عن النووي
 ورضي مالك في المعصوم والمزوف في البيوت وكريهه في الحافظ اه

كش باب بيعت فوجيمة قال الحافظ كذا فيهم بغير ترجمته وسقط لفظ باب من رواية النسفي وكذا من
 شرح ابن بطلان ثم استشكله بان الحديث المذكور لا يتعلق بترجمة الصفره للمتزوج واجيب بما ثبت في اكثر
 الروايات من لفظ باب والسؤال باق فان الاتيان بلفظ باب وان كان بغير ترجمته لكان الفصل من الباب الذي قبله
 كما نقله غير مرة ومناسبة حديث الباب لترجمة من جهة انه لم يقع في قصته تزويج زينب بنت جحش وذكر الصفره
 فكانه يقول الصفره للمتزوج من الجائز لا من الشرط لكل منزوج اه

كش باب كعب يد على للمتزوج قال ابن بطلان انما اورد بهذا الباب والله اعلم رد قول العاتق عند
 العرس بالرفاء والبنين فكانه اشار الى تعبيره ونحو ذلك حديث معاذ بن جبل انه شهد املاك رجل من الانصاف
 فخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم واتبع الانصاري وقال على الالفه والخير والبركة والطيبة الميمون والسعة في
 الرزق الحديث ان رجلا طهر في الكعبة بسنة ضعيف واخرجه في الاوسط بسنة ضعيف منه واخرجه ابو عمر
 والبرقاني في كتاب معاشرة الالبيين من حديث انس وزاوية والرفاء والبنين وفي سننه ابان العبدى وهو
 ضعيف قال الحافظ وقوله بالرفاء والبنين كانت كلمة تقوله اهل الجاهلية فورد النبي عنها كما رواه يحيى بن محمد الى
 آخر ما ذكر من الروايات والكلام عليها -

كش باب الدعاء للنساء اللاتي يجهن بن العرس لعلة اشارة الى نديه وترغيبه وفي ما مشى المشقة
 الهندية قوله يهدى لفرح اوله من الهدية والبنين الهدية ولما كان العروس تجوز عن اهلها الى الزوج اخذت
 الى من يهدى الطريق اليه واما قوله وللعرس فهو اسم للزوجة عند اول اجتماعها مثل الرجل والمرأة
 وهو داخل في قول النسوة على اليد والبركة فان ذلك يشتمل المرأة وزوجها ولعله اشار الى ما ورد في بعض طرق
 حديث عائشة وفيه ان امها لما اجلستها في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت هو لاوى بك يا رسول الله
 بارك الله لك فيم كذا قاله الشيخ ابن حجر قال في الجمع والهدية كانت ام عائشة فبين دعوتها لولدها ومن معها

ولم يثبت ان انتقال الى ارض كذا وكذا فقال بشرطها فقال الرجل بك الرجال اذا اثبتت امرأة ان تطلق زوجها الا
 لم يثبت فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه المومنون على شروطهم عند مقاطع حقوقهم اه قلت واستفيد من هذه القصة ان عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه يوجب في كل شرط شرطه بل لا يثبت الا بالثابتة كالمسألة التي بيننا المذهب وذكره
 الامام البخاري في الشروط التي نقل في النكاح فعلى هذا مسلک الامام البخاري في هذا المذهب الامام احمد قوله
 الحق ما اوتيتم من الشرط وان توفوا به ما استحلتم به الفروج تقدم في اول الترجمة ان شرط النكاح على الواجبات ولم
 يقل بموجب هذا الحديث احد من الأئمة قال النووي في شرح مسلم قال الشافعي واكثر العلماء يذهب على شرط
 لا تثنى في مقتضى النكاح بل تكون من مقتضياته ومقتضاه كاشترط العشرة بالمعروف والاتفاق عليها وكسوتها
 وسكنها بالمعروف ونحو ذلك واما شرطها فالتفقت مقتضاه كشرط ان لا يقسم لها ولا يتسرى عليها ولا يتفق عليها ولا
 يسافر بها ونحو ذلك فلا يجب الوفاء به بل يلو الشرط ويصح النكاح به بالمثل لقوله صلى الله عليه وسلم كل شرط ليس في
 كتاب الله فهو باطل وقال احمد وجماعة يجب الوفاء بالشرط مطلقا حديث الباب والله اعلم اه قلت وتروى الامام
 ابو داود على هذا الحديث باب في الرجل يشترط لها دارا فاشتت الامام ابو داود بهذا الحديث جواز اشتراط الدار
 كما هو مذهب الامام احمد بخلاف الأئمة الثلاثة فان لم يثبت الزوج بالشرط المذكور فلهما فسخ نكاحهما عند احمد والامام
 ابو داود كما ذكرت في حقه صلى الله عليه وسلم في النكاح تنقسم اقساما ثلاثة احدها ما يلزم الوفاء به وهو ما يعود
 اليها ففسخ ان يشترط ان لا يخرجها من دارها او لا يسافر بها او لا يتزوج غيرها او لا يتسرى عليها فهذا يلزم
 الوفاء لها به فان لم يفعل ففسخ النكاح وبه قال الاوزاعي واسحق وغيرهما والاصل بهذه الشروط مالك والشافعي
 واصحاب الرائي والثاقب وغيرهم ولنا قول صلى الله عليه وسلم ثم ذكر حديث الباب الى آخر ما ذكرت وبهذا
 ظهر ما نقل بعضهم عن الحنابلة من ان يجب الوفاء بالشرط عند فسخه مطلقا غير واضح (تتبعه) قال الرضا بعد ترجمته هذا
 الحديث والعمل على هذا عند بعض اهل العلم من الصحابة ثم عرّف قال اذا تزوج الرجل المرأة وشرط ان لا يخرجها من
 دارها يقول الشافعي وجماعة واسحق انه فسخه ولو لم يفسخ النكاح فليس كذلك كما تقدمت المذهب ولذا قال الحافظ
 كذا قال وانتقل في هذا عن الشافعي وغيره والحديث عند جمهورهم على الشرط التي لا تثنى في مقتضى النكاح اه

كش باب الشرط التي لا تحل في النكاح كما استفتينا من الباب السابق قال الحافظ في هذه الترجمة
 اشارة الى تخصيص الحديث الماضي في عموم الحديث على الوفاء بالشرط بما يباح لا بما يحرم عند لان الشرط الفاسد
 لا يلزم الوفاء به بل يفسخ النكاح عليها اه قوله لا يلزم للمرأة تسأل طلاقا فاعتبارها في المأخذ ظاهري في تحريم ذلك
 وهو محمول على ما اذا لم يكن هناك سبب يجوز ذلك كبرية في المرأة لا يثبت منها ان تستر في عصمة الزوج الى آخرها
 ذكره وقال ابن حبيب حمل العلماء هذا النهي على النكاح فلو فعل ذلك ففسخ النكاح تعديا من بطلان بان نكاحه مرتفع
 في التحريم ولكن لا يلزم منه فسخ النكاح وانما فيه التعليل على المرأة ان تسأل طلاقا لا تحريمه بل من تمام النكاح
 وقال القسطلاني وقد اختلف في حكم ذلك فقال الحنابلة ان شرطها لطلاق ففسخ النكاح وقيل الا وهو الاطلاق وانما
 جماعه وكذا حكمه من شرطه على القول بالصح فان لم يفسخ النكاح ففسخه وقال الشافعي يفسخ بها مثل في لبا اوله اه
 مكش باب الصفره للمتزوجة وكذا قيده بالمتزوج اشارة الى الجمع بين حديث الباب وحديث النبي عن
 التزويج لغيره وسياق البحث في حديث ابو ابي اسحق في قوله لو تزوجت امرأة من خلقه وهو طيب من زعفران غير
 تعلق به من زوجه غيره ففسخه وهو الفاسد وهو عند الشافعية والحنفية وقال المالكية يجوز في الثوب دون
 الهدى ونقله امامهم رضي الله تعالى عن علماء المدينة وفيه حديث ابن موسى مرفوعا لا يقبل الله صلوة رجل في جسده شيء
 من خلقه من القسطلاني وسياق في كتاب اللباس باب النبي عن التزويج للرجال ونقل الحافظ هنا عن النووي
 ورضي مالك في المعصوم والمزوف في البيوت وكريهه في الحافظ اه

كش باب بيعت فوجيمة قال الحافظ كذا فيهم بغير ترجمته وسقط لفظ باب من رواية النسفي وكذا من
 شرح ابن بطلان ثم استشكله بان الحديث المذكور لا يتعلق بترجمة الصفره للمتزوج واجيب بما ثبت في اكثر
 الروايات من لفظ باب والسؤال باق فان الاتيان بلفظ باب وان كان بغير ترجمته لكان الفصل من الباب الذي قبله
 كما نقله غير مرة ومناسبة حديث الباب لترجمة من جهة انه لم يقع في قصته تزويج زينب بنت جحش وذكر الصفره
 فكانه يقول الصفره للمتزوج من الجائز لا من الشرط لكل منزوج اه

كش باب كعب يد على للمتزوج قال ابن بطلان انما اورد بهذا الباب والله اعلم رد قول العاتق عند
 العرس بالرفاء والبنين فكانه اشار الى تعبيره ونحو ذلك حديث معاذ بن جبل انه شهد املاك رجل من الانصاف
 فخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم واتبع الانصاري وقال على الالفه والخير والبركة والطيبة الميمون والسعة في
 الرزق الحديث ان رجلا طهر في الكعبة بسنة ضعيف واخرجه في الاوسط بسنة ضعيف منه واخرجه ابو عمر
 والبرقاني في كتاب معاشرة الالبيين من حديث انس وزاوية والرفاء والبنين وفي سننه ابان العبدى وهو
 ضعيف قال الحافظ وقوله بالرفاء والبنين كانت كلمة تقوله اهل الجاهلية فورد النبي عنها كما رواه يحيى بن محمد الى
 آخر ما ذكر من الروايات والكلام عليها -

كش باب الدعاء للنساء اللاتي يجهن بن العرس لعلة اشارة الى نديه وترغيبه وفي ما مشى المشقة
 الهندية قوله يهدى لفرح اوله من الهدية والبنين الهدية ولما كان العروس تجوز عن اهلها الى الزوج اخذت
 الى من يهدى الطريق اليه واما قوله وللعرس فهو اسم للزوجة عند اول اجتماعها مثل الرجل والمرأة
 وهو داخل في قول النسوة على اليد والبركة فان ذلك يشتمل المرأة وزوجها ولعله اشار الى ما ورد في بعض طرق
 حديث عائشة وفيه ان امها لما اجلستها في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت هو لاوى بك يا رسول الله
 بارك الله لك فيم كذا قاله الشيخ ابن حجر قال في الجمع والهدية كانت ام عائشة فبين دعوتها لولدها ومن معها

ولم يثبت ان انتقال الى ارض كذا وكذا فقال بشرطها فقال الرجل بك الرجال اذا اثبتت امرأة ان تطلق زوجها الا
 لم يثبت فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه المومنون على شروطهم عند مقاطع حقوقهم اه قلت واستفيد من هذه القصة ان عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه يوجب في كل شرط شرطه بل لا يثبت الا بالثابتة كالمسألة التي بيننا المذهب وذكره
 الامام البخاري في الشروط التي نقل في النكاح فعلى هذا مسلک الامام البخاري في هذا المذهب الامام احمد قوله
 الحق ما اوتيتم من الشرط وان توفوا به ما استحلتم به الفروج تقدم في اول الترجمة ان شرط النكاح على الواجبات ولم
 يقل بموجب هذا الحديث احد من الأئمة قال النووي في شرح مسلم قال الشافعي واكثر العلماء يذهب على شرط
 لا تثنى في مقتضى النكاح بل تكون من مقتضياته ومقتضاه كاشترط العشرة بالمعروف والاتفاق عليها وكسوتها
 وسكنها بالمعروف ونحو ذلك واما شرطها فالتفقت مقتضاه كشرط ان لا يقسم لها ولا يتسرى عليها ولا يتفق عليها ولا
 يسافر بها ونحو ذلك فلا يجب الوفاء به بل يلو الشرط ويصح النكاح به بالمثل لقوله صلى الله عليه وسلم كل شرط ليس في
 كتاب الله فهو باطل وقال احمد وجماعة يجب الوفاء بالشرط مطلقا حديث الباب والله اعلم اه قلت وتروى الامام
 ابو داود على هذا الحديث باب في الرجل يشترط لها دارا فاشتت الامام ابو داود بهذا الحديث جواز اشتراط الدار
 كما هو مذهب الامام احمد بخلاف الأئمة الثلاثة فان لم يثبت الزوج بالشرط المذكور فلهما فسخ نكاحهما عند احمد والامام
 ابو داود كما ذكرت في حقه صلى الله عليه وسلم في النكاح تنقسم اقساما ثلاثة احدها ما يلزم الوفاء به وهو ما يعود
 اليها ففسخ ان يشترط ان لا يخرجها من دارها او لا يسافر بها او لا يتزوج غيرها او لا يتسرى عليها فهذا يلزم
 الوفاء لها به فان لم يفعل ففسخ النكاح وبه قال الاوزاعي واسحق وغيرهما والاصل بهذه الشروط مالك والشافعي
 واصحاب الرائي والثاقب وغيرهم ولنا قول صلى الله عليه وسلم ثم ذكر حديث الباب الى آخر ما ذكرت وبهذا
 ظهر ما نقل بعضهم عن الحنابلة من ان يجب الوفاء بالشرط عند فسخه مطلقا غير واضح (تتبعه) قال الرضا بعد ترجمته هذا
 الحديث والعمل على هذا عند بعض اهل العلم من الصحابة ثم عرّف قال اذا تزوج الرجل المرأة وشرط ان لا يخرجها من
 دارها يقول الشافعي وجماعة واسحق انه فسخه ولو لم يفسخ النكاح فليس كذلك كما تقدمت المذهب ولذا قال الحافظ
 كذا قال وانتقل في هذا عن الشافعي وغيره والحديث عند جمهورهم على الشرط التي لا تثنى في مقتضى النكاح اه

ولم يثبت ان انتقال الى ارض كذا وكذا فقال بشرطها فقال الرجل بك الرجال اذا اثبتت امرأة ان تطلق زوجها الا
 لم يثبت فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه المومنون على شروطهم عند مقاطع حقوقهم اه قلت واستفيد من هذه القصة ان عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه يوجب في كل شرط شرطه بل لا يثبت الا بالثابتة كالمسألة التي بيننا المذهب وذكره
 الامام البخاري في الشروط التي نقل في النكاح فعلى هذا مسلک الامام البخاري في هذا المذهب الامام احمد قوله
 الحق ما اوتيتم من الشرط وان توفوا به ما استحلتم به الفروج تقدم في اول الترجمة ان شرط النكاح على الواجبات ولم
 يقل بموجب هذا الحديث احد من الأئمة قال النووي في شرح مسلم قال الشافعي واكثر العلماء يذهب على شرط
 لا تثنى في مقتضى النكاح بل تكون من مقتضياته ومقتضاه كاشترط العشرة بالمعروف والاتفاق عليها وكسوتها
 وسكنها بالمعروف ونحو ذلك واما شرطها فالتفقت مقتضاه كشرط ان لا يقسم لها ولا يتسرى عليها ولا يتفق عليها ولا
 يسافر بها ونحو ذلك فلا يجب الوفاء به بل يلو الشرط ويصح النكاح به بالمثل لقوله صلى الله عليه وسلم كل شرط ليس في
 كتاب الله فهو باطل وقال احمد وجماعة يجب الوفاء بالشرط مطلقا حديث الباب والله اعلم اه قلت وتروى الامام
 ابو داود على هذا الحديث باب في الرجل يشترط لها دارا فاشتت الامام ابو داود بهذا الحديث جواز اشتراط الدار
 كما هو مذهب الامام احمد بخلاف الأئمة الثلاثة فان لم يثبت الزوج بالشرط المذكور فلهما فسخ نكاحهما عند احمد والامام
 ابو داود كما ذكرت في حقه صلى الله عليه وسلم في النكاح تنقسم اقساما ثلاثة احدها ما يلزم الوفاء به وهو ما يعود
 اليها ففسخ ان يشترط ان لا يخرجها من دارها او لا يسافر بها او لا يتزوج غيرها او لا يتسرى عليها فهذا يلزم
 الوفاء لها به فان لم يفعل ففسخ النكاح وبه قال الاوزاعي واسحق وغيرهما والاصل بهذه الشروط مالك والشافعي
 واصحاب الرائي والثاقب وغيرهم ولنا قول صلى الله عليه وسلم ثم ذكر حديث الباب الى آخر ما ذكرت وبهذا
 ظهر ما نقل بعضهم عن الحنابلة من ان يجب الوفاء بالشرط عند فسخه مطلقا غير واضح (تتبعه) قال الرضا بعد ترجمته هذا
 الحديث والعمل على هذا عند بعض اهل العلم من الصحابة ثم عرّف قال اذا تزوج الرجل المرأة وشرط ان لا يخرجها من
 دارها يقول الشافعي وجماعة واسحق انه فسخه ولو لم يفسخ النكاح فليس كذلك كما تقدمت المذهب ولذا قال الحافظ
 كذا قال وانتقل في هذا عن الشافعي وغيره والحديث عند جمهورهم على الشرط التي لا تثنى في مقتضى النكاح اه

فبعضه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم تسليماً كثيراً
عنه باب لا تطيع الأوامر وجهها في معصية لما كان الذي فيها يشترط المرأة إلى طاعتها
في كل ما يرد من معصية ذلك بما لا يكون فيه معصية الله فلو دعا الزوج إلى معصية فعلها ان تمتنع فان امرها
على ذلك كان الاثم عليه من الفتح

٥٤٤ باب قوله وان امرأتك خافت من بعضهما فتشورتا او امرأته أيضاً قال المحافظ قد تقدم الباب
وحديثه في تفسير سورة النساء وسياقه بهما اتم وذكرته هناك سبب نزولها وفيمن نزلت واحتلت السلف
فيما اذا نزلت على ان لا تقسم لهما بل لهما ان يرجع في ذلك فقال الثوري والشافعي والحنابلة واخرجه البيهقي عن علي
وغيرهم ذكر اسماءهم الحافظان رجعت فعليان يقسم لهما وان شاء فارقها وعن الحسن ليس لهما ان تنقض ويؤ
تياض قول مالك في الاطراء العارية وانما علم الله

٥٤٥ باب العزل قال القسطلاني قال النووي قال اصحابنا لا يحرم في مملوكة ولا زوجة الامه سواء
رضيت ام لا لان عليه مخرها في مملوكة بان تعييزها ولدا لا يجوز مبيها وفي زوجة الرقيقة بمصير ولده لا تعييزا لانه
ما زوجة الحرة فان اذنت فله لم يجرم والا فوجبان الصحاح لا يجرم واستدلوا بحديث البخاري ثم ذكر حديث البيهقي
اختلف في الحد المختار بين العزل عن الحرة باذنها وعن امته بغير اذنها بل ذكره في العزل في العزل
لمن لا امه لها قال ابن عابد بن ابي هو ظاهر الرواية عن الثلاثة اهدى في الاوجز من ذلك قال الموفق يجوز العزل عن امته
بغير اذنها نص عليه احمد وهو قول مالك وابي حنيفة والشافعي ولا يعزل عن زوجة الحرة الا باذنها قال القاضي
ظاهر كلام احمد وجوب الاستئذان ويجعل الاستئذان لان حقا في الولى دون الانزال وللشافعية في ذلك
وجبان وما زوجة الامه في حق جواز العزل عنها بغير اذنها وهي قول الشافعي الى آخر ما ذكره في الاوجز ايضا
عن الفتح واختلفوا في الامه المروجة فعند المالكية يحتاج الى اذن سيدها وهو قول ابي حنيفة والراجح عند احمد
وقال محمد والابو يوسف الاذن لهما وفي رواية عن احمد وكذا لا يعزل عن الحرة الا باذنها عند المالكية كما قال ابن
عبد البر ونقل عليه الاجماع وان كان حكاية الاجماع متعقبا عليه فان للشافعية في المسئلة قولان والاصح الجواز
كما تقدم في كلام النووي وفي الفتح قال الخزاز وغيره وهو الصحيح عند المتأخرين

٥٤٦ باب الفرقة بين النساء اذا اراد سفر التقدي في حديث الاك في التقدير ذلك من حديث
عائشة ايضا وساق المصنف في الباب بقية اخرى ولعلها كانت ايضا في تلك السفارة ولكن عينت في
شرح حديث الاك في التقدير ان لم يكن معه في غزوة المريسج الا عائشة وقد تقدم في الهبة والشهادات
مثل ذلك في اول حديث عائشة ايضا اهدى من الفتح وفيه ايضا واستدل بحديث البيهقي في
الفرقة في القسمة بين الشركاء وغير ذلك كما تقدم في او اخر الشهادات والمستظهر عن الحنفية والمالكية
عدم اعتبار الفرقة قال عياض بن شوهر بن مالك واصحابه لانه من باب الخطر والقمار وعلى عن الحنفية اجازتها
اه وقد قالوا به في مسئلة الباب الى اخر ما في الفتح وفي ما مش النسخة الهندية القرعة عند اذنة السفر مستحبة
عند الشافعية وعند الحنفية مستحبة كذا في الهداية اهدى قال القسطلاني قال اصحابنا لا يجوز للزوج السفر
بمعين ازواجه الا القرعة اذا تنازعوا واذ اسافر باحد منهنها فلا قضاء عليه الى اخر ما ذكر في فروع المسئلة ثم
قال وبهذا الحديث اخرجه مسلم في الفضائل والنسائي في عشرة النساء اهدى وقد تقدم الكلام على القرعة مراراً
فان الامام البخاري رحمه الله تعالى قد ترجم لها في عدة مواضع كما نبهت عليه في كتاب الشركة فارجع اليه في ذلك
٥٤٧ باب المرأة تعجب زوجها من وجهها الصفيها من يتعجب يومها لا يتعجب اي يومها الذي يتعجب
بها قوله ويعجب يقسم ذلك قال العلماء اذا وبت يومها لعزتها تقسم الزوج لهما يوم عزتها فان كان تالياً
ليومها فذاك والا لم يقدر عن رتبة في القسم الا برضا من بقي وقالوا ان وبت المرأة يومها لعزتها فان قبل الزوج
لم يكن للمؤممة ان تمتنع وان لم يقبل لم يكره على ذلك وللوا هبة في جميع الاحوال الرجوع عن ذلك حتى اجبت كذا فيما سبق
لا يعارضه والحق ان بطال ان لم يكن لسورة في الرجوع في يومها الذي وبت به عائشة اهدى من الفتح باختصار وقد ذكر الحافظ الروايات
في سبب هبة سورة يومها لعزتها مما اخرجه مسلم والابو داود وغيرهما من اصحاب الصحاح وغيرهم ثم قال فتوارت هذه الروايات على انها
تشتمت الطلاق فوجب وتخرج ابن سعد بسند رجاله ثقات من رواية القاسم بن ابي بزة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يطلعتا فهدت
له على يد نساء فقلت والذي بك ما لي في الرجال حاجه ولكن احب الله ان يعش مع نساءك يوم القيمة فاشرك بالذي
انزل منك الكتاب بل طلقتمني لوجهه وحدثنا على قال لا الحديث اهدى

٥٤٨ باب العذل بين النساء هل يستطيعون ان تعدلوا بين النساء الخ كمن كتب مولانا احمد على
المحدث السهارنفوري على الحاشية ليس في هذا الباب حديث ومرق حبيبه مراراً فيما تقدم من ان لم يجد على
شروطه اراؤه ولم يتفق وهذا ما يرد في بعض النسخ من قوله باب اذ تزوج البكر على الشيب بين الآيات والحديث
وقال القسطلاني سقط التوبيخ ولا حجة لاني ذرعت في هذا الاشكال وعليه شرح ابن حجر حيث قال بعد قوله باب
العذل بين النساء ولم يستطيعوا الخ اشار بذكر الآيات الى ان المنقح فيها العدل بينهن من كل جهة وبالحديث الى ان
المراد بالعدل التسوية بينهن بما يليق بكل منهن فاذا و في لكل واحدة منهن كسوتها ونفقتها والا يولد لم يفر ما زاد
على ذلك من ميل قلب او تبرع بجمعة وقد روى الاربيعي وصحاح ابن حبان والحاكم عن عائشة ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان يقسم بين نسائه فيعدل ويقول اللهم بذقسي فيما ملك فلا تمنني فيما تمك ولا املك قال الترمذي
يعني به الحجة والمودة اهدى

٥٤٩ باب اذ تزوج البكر على الشيب كذا ثبتت هذه الترجمة في النسخة الهندية والقسطلاني
والصحيح ليست في نسخة المحافظ كما تقدم في الباب السابق ولذا قال المحافظ في مستخرج الباب الآتي قوله

اذ تزوج الشيب على البكر اي او عكس كيف يعينع والمسئلة خلافه كما سئلت في الباب الآتي قال العيني ولم يذكر
جواب اذ الذي سويين الحكم الكفا بما في حديث الباب والبكر خلاف الشيب ويقعان على الرجل والمرأة اهدى
مشك في اب اذ تزوج الشيب على البكر قال العلامة العيني وبه الترجمة عكس الترجمة التي قبلها
قال بعد حديث الباب اخرج الطحاوي هذا الحديث من عشر طرق صحاح ثم قال فذهب قوم الى ان الرجل اذ تزوج
الشيب انما يخيار ان شاء سابع لسائر نسائه وان شاء اقام عند ما تاملنا ودار على بقية نسائه لو ما وليت ليلته
قلت اراد بالقوم ابراهيم الخنفي وعامر الشعبي ومالك والشافعي والحنابلة والشافعي والحنابلة والشافعي والحنابلة
في ذلك آخرون فقالوا ان ثبت لهما ثلث لسائر نسائه كما اذا سبغ لهما سبع لسائر نسائه قلت اراد بالقوم هؤلاء
حماد بن سليمان والحكم بن عتيبة وابا حنيفة وابا يوسف ومحمد بن محمد بن عيسى والشافعي والحنابلة والشافعي
الطحاوي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبا ان شئت سمعت عندك سمعت عندهم و اخرجه احمد
في مسنده مطولاً واخرجه الطبراني بطول منه واخرجه ابو يعلى ايضاً والبيهقي قال الطحاوي فلما قال لبا رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان شئت سمعت عندك سمعت عندهم اي اعدل بينهن وبينك فاجعل بكل واحدة منهن
سبعاً كما تمت عندك سبعاً كذلك اذا جعل لهما ثلاثاً جعل لكل واحدة منهن ثلاثاً قالت الشافعية حديث
المذكور في البخاري اهدى على الحنفية قلت كذلك حديث ام سلمة حجة على الشافعية واحسنت الحنفية ايها
بحديث عائشة رضي الله تعالى عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم بين نسائه فيعدل الحديث رواه الامة
وقدم عن قريب فظاهره يقتضي المساواة بينهن مطلقاً اهدى وكتب الشيخ قدس سره في الكوكب الدرري مسئلة قوله ثم
قسم بينهما باحد الرواية غير صحيحة في اخراج هذه الايام من القسمة فلا بد من دليل يثبت ان هذا الذي ذهبوا
اليه ليس لهم حجة عليه فالصحيح ان تعتبر هذه المدة في القسم اهدى وفي ما مش النسخة الهندية قوله اذ تزوج
البكر الخ قال على القاري في المرقاة عند بظاهرة الشافعي وعندنا لا فرق بين القديمة والحديث لا يطلق الحديثين
الآيتين في الفصل الثاني في ابي في المشكوة واطلاق قوله تعالى فان خفتم ان لا تعقلوا وقوله وان تستطيعوا ان
تعدلوا واخرجه ابو احمد لا يشرح اطلاق الكتاب انتهى اهدى وهبنا مذهب ثالث حكاه المحافظ عن الاوزاعي وهو ان
للكر ثلاث وللشيب ايمان وفيه حديث مرفوع عن عائشة اخرجه الدرر القطني بسند ضعيف جدا اهدى وذكر المحافظ
التفصيل في فروع تلك المسئلة

٥٥٠ باب من طاف على نسائه في غسل واحد ذكر فيه حديث نسائه في ذلك وقد تقدم سنداً ومثلاً في كتاب الغسل مع شرحه
وخواصه والاختلاف على ثلاثة في كونهن تسعة واخرى عشرة وبيان الجمع بين الحديثين قال المحافظ قال العيني مطابقة الحديث
لترجمة طهارة اهدى وقال القسطلاني فان قلت يس في الحديث مطابقة لترجمة فاجواب ان اشار الى ما روى في بعض طرقه
صلى الله عليه وسلم ان يطوف على نسائه في غسل واحد رواه الترمذي وقال صحيح اهدى وترجمته المصنف في كتاب الغسل باب
اذا جاح ثم عاد وتقدم هناك عن ترجمه شيخ مشايخنا الدبلي مضموداً اثبات جواز ذلك مع مسئته ان
يتوضأ بين الجماع وذلك ثابت بالا حدِيث الاخر ويحتمل عندي انه اشار الى ترجيح رواية النس رضي الله عنه
عند ابي داود وفيها غسل واحد كما رجح ابو داود ويحتمل ايضاً انه اراد على وجوب الوضوء على المصاحف وما
نال به الظاهرية وابن حبيب المالكي اهدى

٥٥١ باب دخول الرجل على نسائه في اليوم اي يعلم ان عماد القسم الليل لانه وقت السكن
والنهار تاريخه لا الخ الحارس والنظر فان نهاره ليلته فهو عماد قسمه لانه وقت سكونه فلو دخل من عماد قسمه
الليل على احدى زوجاته في ليلته غير باولو لم يجز حرم الا ضرورية كمرضاها الخوف ويقضي ان طال الزمن واما انها
فلا يجوز دخوله على الاخرى الا للحاجة كعبادة ووضوء متتابع الى اخر ما ذكره القسطلاني

٥٥٢ باب اذا استاذن الرجل نسائه في ان يمرض في بيت بعضهم فاذا كان له قولان
يمرض في ما مش الهندية عن الجمع بعين تحية وقوله اشددة اي يخدم في مرضه اهدى قال المحافظ ذكر فيه حديث
عائشة في ذلك وقد تقدم شرحه في الوفاة النبوية في آخر المعاني والخرن من ههنا ان القسم لمن يسقط
بأذنهن في ذلك فكانهن وبمن اياهن تلك التي يوفى بيتها وقد تقدم في بعض طرقه التصريح بذلك اهدى

٥٥٣ باب حب الرجل بعض نسائه افضل من بعض قال العائنة القسطلاني في اي جواز
ذلك فلا يندم لقلبه الى بعضهن ولا يخدم التسوية في الجماع لان ذلك يتعلق بالشاط والشبه وهو لا يليك
ذلك اهدى وقال المحافظ ذكر فيه فاسم حديث ابن عباس عن عمر الذي تقدم في باب موعظة الرجل بنته وهو
ظاهر فيما ترجم له اهدى وكتب الشيخ قدس سره في الاصح ودلالة الرواية عليه في اعتراف عمر بذلك في نثره البني
صلى الله عليه وسلم من ذكره عمر ذلك فلم يرد عليه

٥٥٤ باب المتشبه بما ليربيل وما يخص من افتخار الصفة قال القسطلاني في اي باب ذم المتشبه
بالمثل يشتر ذلك ويتبين بالباطل هو وقال المحافظ اشار بهذا الى ما ذكره ابو عبيد في تفسيره الخ قال قوله
المتشبه اي المتشبه بما ليس عنده بكثر ذلك ويتبين بالباطل كالمراة تكون عند الرجل ولها مائة فتد من الخلوقة
عند زوجها اكثر مما عنده تزيد بذلك غيظ مفرتها وكذلك هذا في الرجال ثم بسط المحافظ الكلام في شرح

حديث السباب
٥٥٥ باب الغيرة بفتح الجمة وسكون التمانية بعد ما ر او قال عياض وغيره هي مشتقة من تعبير
القلب وهيجان الغضب بسبب المشاركة فيما به الاختصاص واشد ما يكون ذلك بين الزوجين اهدى داود
المصنف في الباب تسعة امارات وفي الحديث الاول قوله وقال وادبوها كتاب المغيرة بن شعبه بولاه وحديث
المعلق عن المغيرة سياتي في موصلا في كتاب الحدود واختلفت ههنا وايضا في كتاب التوحيد اتم سياقا

مثلا فخر بالميم تغليبا قال القسطلاني قلت و اشار بقوله ان الخوا الى علة المنع ولعل اشار الى ان العلة اذا ارتفعت ارتفع الحكم فقوم الا عا ديت مثلة بذلك وقال القسطلاني ايضا في شرح حديث الباب والعلة في ذلك ان ربا بعد اهل على غير ابيه من التظليل والتزمن المطلوب من المرأة فيكون ذلك سببا للنفقة بينهما او بعد اهل على غير حاله مرضية والستر مطلوب بالشرع والتقييد بطول الغيبة يفيد عدم النهي في قهرا كما في قوله لاجابة مثلا نهارا ويرجع ليلا اذ لا يتاقي فيه ما في طولها اهد وفي ما مشى النسوة الهندية عن التوضيح قوله فلا يظن ابله ليلا زاد مسلم تزوجهم او يطلب عشرتهم وعذبة المعنف للاختلاف في ادراجها اهد زاد الحافظ فاقترع البخاري على القدر المتفق على رده واستعمل بقية في الترجمة اهد

٥٩٤ باب طلب الولد اى مطلوب ورد على المعالجة بان لا يحل قال الحافظ اى بالاستكثار من جماع الزوجة والمراد الحث على قصد الاستيلاء بالجماع لا لاقتصارا على مجرد اللذة وليس ذلك في حديث الباب صريحا لكن البخاري اشار الى تفسير الكيس كما ساذكره ثم قال في تفسير الكيس جزم ابن حبان في صحيحه بعد تزويج هذا الحديث بان الكيس الجماع واصل الكيس العقل كما ذكرنا خطأ في كنهه بجرده ليس المراد بهما وقال ابن الاعرابي الكيس العقل كان جعل طلب الولد عقلا ومن الفرج

٥٩٥ باب تستحق المغيبية وتمسكها كانه بذكر على ايهام النساء بذلك اذا ان رجوع ارضا ٥٩٦ باب ولا يبيد من نيتهم الا لبعولهن قال الحافظ في رواية ابن ابي ذر الى قوله عورات النساء وهذه الزيادة تظهر المطابقة بين الحديث والشرح وقال الحافظ ايضا تحت حديث الباب تقدم الكلام على شرح الحديث في باب غزوة احد والعرض منه هنا كفاية باشرت ذلك من ايها صلى الله عليه وسلم فيطابق الآية وهي جواز ابد المرأة زيتها لايها وسائر من ذكر في الآية اهد

٥٩٧ باب والدان لم يبلغوا الحلم الاطفال الذين لم يتكلموا من الاحرار والمراد بيان حكمهم بالنسبة الى الدخول على النساء ورويتهم اياهن اهد من القسطلاني

٥٩٨ باب قول الرجل لصاحبه هل اعمر سنتم الليلة لعله اشار الى ان هذا القول غير داخل في البعث النبي عن كما تقدم في باب قول الرجل لا طوفن الليلة الا كتب الشيخ قدس سره في اللامع اراد انما ذلك قياسا على ما ذكر في الحديث ان ابكر دخل عليها والنبي صلى الله عليه وسلم واضح راسه على فخذها فلما لم يمسسها فماتت فماتت في الاصلين في طريق الاذى لانه ادون من ذلك وايضا وفي ما مشى ما فاده الشيخ قدس سره اجمود من توجيه الشيخ قدس سره وهذا وجه في تقرير المكي اذ قال قوله راسه على فخذها في الترجمة لانه لما جاز ان يرى اهد به الحالة بين المرأة وزوجه جاز ان يقول له بل اعمرتم الليلة اهد وليست هذه الترجمة في نسخة النسخ فيها باب طعن الرجل ابنته في الخا صرة عند العتاب وهذه الترجمة موجودة في نسخة العيني وقال في المقدار اهد ابن بطال في نسخة من نسخة كبريخه الا باب طعن الرجل ابنته في الخا صرة عند العتاب اهد قال الكرماني فان قلت الحديث كيف يدل على الجزاء الاول من الترجمة قلت قد استفوت في اكثر النسخ وعلى تقدير وجودها فوجه ابطالها في غير اية ثم ولا يذكر حديثا الى آخر ما ذكر في ما مشى اللامع من الاجابة وفيه ايضا وجه عند هذا العبد الضعيف وهو الراجح عندى في المثال هذه المواضع ان الامام البخاري رضى الله تعالى عنك كثيرا ما يخطى ابو ابوعب الروايات تشجيرا لاذنان اشارة الى ان ثبتت بحديث ما ورد في صحيحه في ان يجرد في التبع والتدبير بهم اللباني اهد وسيا في هذا اللفظ في نسخة ام سليمان في باب تسمية المولود من كتاب العقيدة ثم برأه الاقتحام فعند الحافظ وكذا عند هذا العبد الضعيف كما تقدم من مقدمة اللامع من قوله فلا يمتنع من التحرك كما هو ظاهر فان عدم التحرك من شأن الاموات

كتاب الطلاق

بسط الكلام عليه لغة وشرعا في الاوجز وفيه ان اسم بمعنى المصدر الذي هو التطبيق كاسلام وهو في اللغة محل الوثاق وفي الدر المنثور روي عنه رفع القيد كمن جعله في المرأة طلاقا في غير اطلاق فاذا كان انت مطلقا بالسكوت كناية وفي النجاشي يستعمل في النكاح بالتطبيق روي في غيره بالطلاق حتى كان الاول مريحا والثاني كناية قال امام الحرمين بولفظ جابلي ورد الشرع بتقريره ثم الطلاق قد يكون حراما او مكروها او واجبا او مندوبا او باجرا الى ان يفسد في الاوجز اهد من ما مشى اللامع قوله و طلاق السنة ان يطلقها طاهرا من غير جماع قال العلامة العيني اى الطلاق السنوي ان يطلق امرأته ماله طهارتها من الحيض ولا يكون موطوءة في ذلك الطهر وان يشهد شاربين على الطلاق فمعه يوم ان طلقها في الحيض او في طهرها فيرد او لم يشهد يكون طلاقا عيبا او متلفوا في طلاق السنة فقال مالك طلاق السنة ان يطلق الرجل امرأته في طهرها لم يسها فيه تطلقه واحدة ثم يترجمها حتى تقتضي العدة برؤية اول المهر من الحيضة الثالثة ويؤجل اللبث والاوزاعي وقال ابو حنيفة في هذا الطلاق في ان الطلاق على ثلثة اوجز عند اصحاب ابي حنيفة حسن وحسن وبديي قالوا حسن ان يطلقها ويؤجل بها تطلقه واحدة في طهرها كما عاينته وانه كما حتمت تقتضي عدتها وحسن وهو طلاق السنة ويؤجل المهر بثلاثة اطار والبدوي ان يطلقها ثلثا يطلعه ثلثا يطلعه واحدة او ثلثا في طهرها فاذ فصل ذلك وقع الطلاق وكان ما عايناه في المعنى و طلاق السنة ان يطلقها طاهرا من غير جماع واحدة ثم يرد عليها حتى تقتضي عدتها وكذلك قال مالك والاوزاعي والشافعي ابو عبيد وقال ابو حنيفة والشافعي السنة ان يطلقها ثلثا في كل طهر واحدة ويؤجل سائر الكوفيين الى آخر ما بسط في الدلائل قال ابن رشد اجمع العلماء على ان المطلق للسنة في المدخول بها الذي يطلق امرأته في طهرها بسبب طهره واحدة وان المطلق في الحيض او الطهر الذي يسها فيه غير مطلق للسنة اهد وسيا في بقية كلامه وفي المعنى في موضع آخر ولطقت ثلثا في طهر لم يسها فيه كان ايضا للسنة وكان تاكالا لاختياره واختلفت الروايات عن احمد في جمع الثلث فروي عنه ان

غير محرم اختاره الخرفي وهو مذهب الشافعي والرواية الثانية ان جمع الثلث طلاق بدعة محرم اختارها ابو بكر ابو حفص وهو قول مالك والشافعية اهد قلت قد صرح في فروع الشافعية انه لا يحرم الجمع بين الطلقات الثلث كما في الاوزاعي والامار وغيره وفيه الطلاق على اربعة اقسام الاول الواجب الثاني المستحب الثالث المكروه وتسمى الثلثة سنيا الرابع المحرم وتسمى بدعيا وتسمى سببا لاول الحيض الثاني في الجملة مستحب في الاول واجب الثالث النظم ولا يحرم الجمع بين الطلقات الثلث ويستحب التفرغ اهد وخصا في البذل عن ابن رشد عتقا على طلاق السنة واختلفوا من هذا الباب في ثلثه مواضع الموضع الاول ان من شرط اى طلاق السنة ان لا يتبعها طلاق في العدة والثاني ان المطلق ثلثا بلغظ الثلث مطلق للسنة ام لا اما الاول فاختلاف فيه مالك وابو حنيفة ومن تبعهما فقال مالك من شرطه ان لا يتبعها في العدة طلاقا آخر وقال ابو حنيفة ان يطلقها عند كل طهر طهره واحدة كان مطلقا للسنة واما الثاني فان مالك ذهب الى ان المطلق ثلثا يلفظ واحدا مطلقا بغير سنة وذهب الشافعي الى انه مطلق للسنة اهد فخصا من البذل وعن احمد روايتان كما تقدم عن المعنى وفي الفقيهين في باب من اجاز طلاق الثلث واعلم ان الطلاق المبدئي يتقسم عندنا الى قسمين بدئي من حيث الوقت وهو في زمان الحيض وبدئي من حيث الحد واما عند الشافعي فلا بدئي عنده من حيث الحد فلا يكون الجمع بين الطلقات الثلث بدعة عنده واليه مال المعنف فلا للجمهور اهد قوله قال العيني اختلفوا في معنى هذا الامر فقال مالك هذا الوجوب ومن طلق زوجته مطلقا ونفسا فانه يكره على رجعتها قال ابن ابي عمير والشافعي واحمد والاوزاعي ويؤجل الكوفيين يوم يرجعها ولا يكره على ذلك وحملوا الامر في ذلك على ان الرب يقع الطلاق على سنة توفير اجبا واختلفت في وجوب الرجعة فذهب ابي مالك والحمدني روايتا والمشهور عنه وهو قول الجمهور انها مستحبة وذكر صاحب البداية ان روايتا واجبة لوجود الامرها اهد قوله لم يسها حتى طهره قال الحافظ واختلفت في جواز تطلقها في الطهر الذي في الحيضة التي وقع فيها الطلاق والرجعة وفيه للشافعية وجهان اهما المنع وكلام المالكية يقتضي ان التاخير مستحب وقال ابن تيمية في المحرر ولا يطلقها في الطهر المتعقب لانه بدعة وعنه اى عن احمد جاز ذلك وفي كتب الحنفية عن ابي حنيفة الجواز عن ابي يوسف ومحمد بن اهد وفي الاوجز عن البذل ان قولها طاهر الرواية عن ابي حنيفة والجواز رواية له وقال الموفق فان رجعتا وجب مسكها حتى طهر واستحب مسكها حتى تحيض حيفة اخرى اهد

٥٩٩ باب اذا طلقت الحائض بعقد بدلك الطلاق قال الحافظ كذا ثبت الحكم بالسنة وفيها خلاف تقدم عن طاووس وعن عمار بن عبد الله بن عمار لا يقع ومن ثم نشأ سؤال من سأل ابن عمر عن ذلك اهد قال العيني و عليه اجمع امة الفتوى من التابعين وغيرهم وقالت الظاهرية ونحو ارجع والرافعة لا يقع وكل عن ابي حنيفة ايضا اهد ويمكن ان يقال ان المعنف اراد الرجوع على ما في بعض طرق هذا الحديث من قوله لم يسها كما عندنا في اهد وتعلم عليه الامام ابو داود وغيره اختلاف الروايات ثم قال والاحاديث كلها على خلاف ما قال ابو الزبير اهد قلت وهو قوله لم يسها في ما مشى ابن داود ويكن تاويله بان معناه لم يسها بشيئا مانعا عن الرجعة قال الخطابي

قال اهل الحديث لم يردوا بوجوب حديثنا لكن من اهد وفي الفقيهين قوله باب اذا طلقت الحائض وهذه هي المسئلة التي انكرها ابن تيمية فانه قال انه لا يثبت بالطلاق في حال الحيض مع ابن عمر الذي هو صاحب تلك الواقعة اقربا عندنا اهد في آخر ما ذكره

٥٩٩ باب من طلق واهل بواجب الرجل اهد كذا بالطلاق قال الحافظ كذا بالجمع وحذف ابن بطال من الترجمة قوله من طلق وكان له مهر له ووجهه ان المعنف قد اشبات مشر وعية جواز الطلاق وحمل حديث الغنص للحاكم الى انه الطلاق على ما اذ وقع من غير سبب وهو حديث اخر ابو داود وغيره اهل بالارسال واما الموأببة فاشترى الى انها خلاف الاول لان ترك المواجهته الرق والطف الا ان التبع اهد وريح القسطلاني الحافظي توجيه الترجمة قد ذكر بعد قوله باب من طلق امرأته جاز له ذلك لان الله تعالى شرع الطلاق كما شرع النكاح قال تعالى الطلاق مرتان ويا ايها النبي اذا طلقتم النساء واما حديث ليس شيء من الملال البعض الى الله من الطلاق فذكر نحو ما تقدم عن الحافظ واما العلامة العيني فتعقب اول كلام الحافظ ورجح ما نقل ابن بطال من حذف هذا الخبر ومن الترجمة ثم قال وعلى تقدير وجوده يمكن ان يقال تقديره فذكر نحو ما فاده الحافظ والقسطلاني فلمز القرار على ما منه القرار قوله فاعلموا بيده يفتح يده عليها لا يذهب عليك ان بعض الجملة او ردوا عليها صلى الله عليه وسلم كيف بسط يده الشهادة الى الابنية والبعض الاخر اوردوا على امام البخاري في تحريمه هذه الفتوى في كتابه وهذا الكلام ناشئ من الجاهل فقد قال الحافظ وعنه من بعضهم بان لم يميزوها اذ لم يجر ذكر صرة العقد وامتنعت ان تهب له نفسها فكيف يطلقها والجواب انه صلى الله عليه وسلم كان له ان يزوج من نفسه بغير اذن المرأة وبغير اذن وليها فكان مجرد ارسال اليها واحضارها ورغبة فيها كافي في ذلك الى آخر ما ذكرنا الحافظ وسبق الى ذلك الجواب الكرماني اذ قال فان قلت كيف دل الحديث على الترجمة اذ لا طلاق اذ لم يكن ثم عقد نكاح الى آخر ما في ما مشى اللامع وفيه والادوية عندي في الجواب ان النبي صلى الله عليه وسلم قد تزوجها قبل ذلك وبذلك جزم الشيخ المكي في تقريره اذ قال قوله هي نفسك اى سلمى نفسك اما نفس النكاح فتقدم حديث هذه القصة كما سيرح بي في السطر الرابع اهد اى في الرواية المتعلقة بالتيه عن الحسين قال الحافظ واهل ابو نعيم في المستخرج الى آخر ما بسط في توضيح هذا المقام فارجع اليه لو شئت

٥٩٩ باب من اجاز طلاق الثلث اى فتمت واحدة او مفرقا لقول الله تعالى الطلاق مرتان اى تطلقه بعد تطلقته على التعريق دون الجمع فاسمك بمعروف رجعة او تسريح باحسان ونها عينا والابقاع الثلث فتمت واحدة وقد ولت الآية على ذلك من غير تكرير فلا من لم يكره ذلك حديث البعض الملال الى الله الطلاق وقال الشافعية وبعض اهل الظاهر لا يقع اذا وقع دفعة واحدة وعن بعض المنتهية ان انما يلزم بالثلاث اذا كانت جمعة واحدة ويؤجل محمد بن اسحق صاحب المغازي وجماع ابن اراطة الى آخر ما ذكره القسطلاني وذكرنا الحافظ في معنى الترجمة وجين اذ قال وفي الترجمة اشارة الى ان من السلف من لم يكره وقوع الطلاق الثلث فيمكن ان يكون مراده بالجمع

الحديث المذكور الذي هو مستدل بالحقيقة مع الكلام عليه قوله قبل الحقيقة وطلعتها كتب الشيخ في اللامع ولا يتوهم انه يدل على ان الخلع لا يكون طلاقا اذ لو كان كذلك لما احتج الى ذكر الطلاق لاننا نقول كان ذلك طلاقا على ما لا يتوهم الى ذكره اذ لو كان خلعاً لكان لفظه مذكوراً اذ كان الخلع والطلاق على ما لا يتوهم في حكم واحد لم يحتج في اثباته ان طلاق الخلع الى طنة او نحوها من الرواية كفاية فلو كان الخلع فسخاً كما قالته الشافعية لم يكن البقاع الطلاق اهد وفي ما مشه قوله كما قالته الشافعية اي على احد الاقوال وغيره والا فهو مشهور مذهب الامام احمد اه

٥٩٤ باب الشقاق - قال العيني هو بالسراخلات وقيل الخصام وقوله بل يشير بالخلع فاعل بل يشير محذوف وهو اما الحكم من احد الزوجين او الولي او احد منهما او الحاكم اذا تراخا اليه والقرينة الحامية والمغالبة تدل على ذلك اه ثم استشكلوا به المطابقة بين الحديث والترجمة وذكره والد وجوبها قال القسطلاني واجاب في الكواكب فاجاب بان يكون فاطمة ما كانت ترضى بذلك فكان الشقاق بينها وبين علي متوقفاً فاراد النبي صلى الله عليه وسلم دفع وقوعه بين علي من ذلك بطريق الايام والاشارة وقيل غير ذلك مما فيه تكلف وتسفس اه وكذا راجع هذا الجواب لعلنا لا نعني بقوله واحسن من هذا اوجه ما قاله الكرماني فذكر ما تقدم عن القسطلاني وقال شيخنا شيخنا الدبوبي في الترمذ فخرج انه يلزم دفع الشقاق بين الزوجين اما بعلم كما في قصة امرأة ابي بكر او بغير الزوج كما في حديثها كما في قصة علي رضي الله عنه وعنه اه قلت بهذا في المتن التي بايدينا من الترمذ والمذكور في حديث الباب انما هي قصة علي فقط -

٥٩٥ باب لا يكون بيع الامة طلاقا اور فيه قصة بريدة قال ابن التين لم يأت في الباب بشئ مما يدل عليه القبول لكن لو كانت عمتهما عليه اقية ما ثبت بعد عقوبتها لان شراء عاقبة كان العتق بازاله وهذا الذي قاله عجيبي اما اول فان الترجمة مطابقة فان العتق اذ لم يستلزم الطلاق فالبيع بطريق الاول وايضا فانه التخييل الذي جرى الى الترمذ لم يقع الاسباب العتق لاسباب البيع واما ثانياً فانها لو طلقت بحد البيع لم يكن التخييل فائدة واما ثالثاً فان آخر كلامه ميرد اول فانه ثبت مانعاً من المطابقة قال ابن بطال اختلف السلف بل يكون بيع الامة طلاقاً قال الجمهور لا يكون بيعاً طلاقاً وروى عن ابن مسعود ابن عباس واي بن كعب ومن التابعين عن سعيد بن المسيب والحسن ومجاهد قاتوا ان يكون طلاقاً وتسكوا بظاهر قوله تعالى والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايما كنم ووجه التخييل حديث الباب وهو ان بريدة عتقت فحررت في زوجهما فلو كان طلاقاً لوقع بحد البيع لم يكن التخييل في الولاية نزولت في المسبيات فمن المراد ملك اليمين على ما ثبت في الصحيح من سبب تزويجها له لمخاضاً وانما قلنا الصحابة اخرجهم اي ان شئنا باسائدها انقطاع الى آخر ما ذكره الحافظ

٥٩٦ باب خييار الامة تحت العبد قال الحافظ يعني اذا عتقت وهدا عبيد من البخاري الى الترمذ قوله من قال ان زوج بريدة كان عبداً وقدرت به في اول النكاح بحديث عائشة في قصة بريدة بالبحر تحت العبد

وهو تزويج من الامة بان كان عبداً اعترض عليه هناك ابن المنبر بان ليس في حديث الباب ان زوجها كان عبداً وانما كانت الخيار لها لا ليدل لان الخائف يدعي ان لافرق بين ذلك في الحرة والعبد والجواب ان البخاري جرى على عادة من الاشارة الى ما في بعض طرق الحديث التي اخرها بسط الحافظ من الكلام على الروايات المختلفة الواردة في هذا الباب وترجيح ما هو المراجحة عنده ومسئلة الباب خلافاً لتقدم في اول النكاح في باب الحرة تحت العبد وفي الغيظ فاصح ابا حنيفة وجعل لها الخيار ان كانت تحت العبد وان كانت تحت الحر فلا خيار لها

٥٩٧ باب شفا علة النبي صلى الله عليه وسلم في تزويج بريدته رضي الله عنهما بريدة لترجيح الى عصمتها قال ابن المنبر موقع هذه الترجمة من الفقه تسويج الشفا علة للحاكم عند الحكم في خصمه ان يخطئه او يسقطه ونحو ذلك اهدن الفتح -

٥٩٨ باب دبر ترجمته قال الحافظ كذا هو بغير ترجمته وهو من متعلقات ما تقدم بسط الحافظ الكلام على حديث قصة بريدة من ذكر اختلاف الروايات وترجيح ما هو المراجحة عنده وفي ذكر ما يتخفا ومنه من الفوائد الكثيرة فارجح اليه ويشهدت قال العيني قوله باب اي باب ذكره مجرد الا ان الفصل لما قبله وقد جرت عادة بذلك كما يذكر الفقهاء في كتبهم فعمل بعد ذكر لفظه كتاب او باب اه

٥٩٩ باب قول الله تعالى ولا تتكلموا بالمشايك حات حتى يؤمن - لم يثبت البخاري حكم المسئلة لتمام الاحتمال عنده في تأويلها فالكثير منها على العموم وانها خضعت باية المائدة وعن بعض السلف ان المراد بالمشركات بنات عمدة الاوثان والنجوس حكاية ابن المنذر وغيره ثم اورد المصنف فيه قول ابن عمر في نكاح النملانية وهذا مصير من استمر حكم عموم آية البقرة فكان يدرى ان آية المائدة منسوخة وبه جزم ابراهيم الحارثي وروى عن النحاس وحمله على التورع كما سياتي في ذهاب الجمهور الى ان عموم آية البقرة خصص باية المائدة وهي قوله ولحصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم فيق سائر المشركات على اصل الترخيم واطلق ابن عباس ان آية البقرة منسوخة باية المائدة وقد قبل ابن عمر شذوذ ذلك فقال ابن المنذر لا يحفظ عن احد من الادميين ان حرم ذلك اه لكن اخرج ابن ابي شيبه بسند حسن ان عطاء بن كاه اليهوديات والنصرانيات وقال كان ذلك والمسلمات قليل وروى عن عمر ان كان يامر بالتمتة عنهن من غير ان يكرهن وقيل ان هذا امر ادا من عملك خلاف ظاهر السبب لكن الذي احتج به ابن عمر ليقضي تخصيص المتن بمسئرك من اهل الكتاب لامن بوجوه قد فصل كثير من العلماء كالشافعية بين من دخل ابا ثابتي في ذلك الذين قبل التحريم او الشيخ او بعد ذلك وهو من جنس مذهب ابي حنيفة بل يمكن ان يحمل عليه وذهب الجمهور الى تحريم النساء الجوسيات وجاوه عن عذيفة انه تسرى بجوسية اخرجهم ابن ابي شيبه واورده ايضاً عن سعيد بن المسيب وطائفة وروى قال ابو ثور قال ابن بطال هو محجوب بالجماعة والتمتة واجب بان لا يجمع مع ثبوت الخلاف عن بعض الصحابة والتابعين واما التتمة فلما ظهر ان

الجوس ليسوا اهل كتاب فقولوا لتوا الى الله يتقوا لو انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا لكن لما اخذ النبي صلى الله عليه وسلم الهجرة من الجوس ول علي اهل كتاب وكانوا التماس ان تجري عليهم بقية احكام الكتابين لكن اجيب عن اخذ الجزية من الجوس انهم اتوا بهم الحرة ولم يرد مثل ذلك في النكاح والذبايح وسيأتي تعرض لذلك في كتاب الله تعالى ان شاء الله تعالى اهدن الفتح قال العيني في شرح ترجمته الباب واما ذكره الآيات الكريمة فوطئة للمعاذ التي ذكرها في باب في الباطن الذين بعدوا وانما لم يثبت على المقصود من ايرادها لاختلاف القائلين فيها وقد اخذ ابن عمر بعموم قوله تعالى ولا تتكلموا بالمشركات حتى يؤمن حتى كرهه نكاح اهل الكتاب وانشاء اليه الجارى باير احدثته في هذا الباب وخرج جماعة من الصحابة نساء نصرانيات ولم يروا بذلك باسالي اخرها بسط وقال القسطلاني والائمة الاربعة على الكتابية المحررة على الفتح غير اهل الكتابيين من الجوس وان كان لهم شبهة كتاب الا لا كتاب بايديهم وكذا المتسكون بصفت شبيث وادريس وابراهيم وزيد واولادها لم تنزل بنظم بدرس وسياتي واما اوج الينم وما ياتيها الاخر ما ذكر قلت والذي يظهر عند هذا العبد الضعيف ان المصنف مال في تلك المسئلة التي قول ابن عمر ومن وافقه من بعض السلف ثم لا يذنب عليك ان حكم الحر من الكتابيات يخالف حكم اهل الكتاب اما الاول فقد تقدم انكم في ذلك وان الائمة الاربعة متفقون في اباية النكاح فيها وفي الاجز لا اختلاف بين اهل العلم في حل حران اهل الكتاب قال ابن المنذر لا يصح عن احد من الائمة الا ان حرم ذلك ويروى قال سائر اهل العلم وحرمت الامامية لقولهم ولا تتكلموا بالمشركات وقوله تعالى ولا تتكلموا بالعصم الكواكب الى اخرها بسط فيه وقد تقدم الخلاف في بعض السلف كان يحرره واما حكم اهل الكتاب فهي مسئلة خلافاً فقد ترجم الامام مالك في موطنه النبي عن نكاح اهل الكتاب وفي الاجز قال الموفق وليس للمسلم وان كان عبداً ان يتزوج امته كتاباً بقوله تعالى من فتيانكم المومنات وهذا ظاهر مذهب احمد وهو قول مالك والشافعي وقال ابو عيسى في قوله بسط لهما جازاً لانها تحمل بملك اليمين فقلت بالنكاح وافضل ذلك من احمد لان الخلاف في هذه الرواية وقال انما توقف احمد فيها الى اخر ما فيه وبيننا مسئلة ثالثه وهي اجماعية بين الائمة الاربعة وهي اباية وطى الائمة الكتابية بملك اليمين ففي الاجز عن العيني ان امته الكتابية طلاقاً وهذا قول عامة اهل العلم الا الحسن البصري فانه كرهه اه

٥٩٩ باب نكاح من اسلم من المشركات وعدهن كفن قال الحافظ اي قدر باوجه وعلى انها تحت عدة الحرة وعن ابي حنيفة يعني ان تستبرأ بعينها اهد قال العيني اي هذا باب في بيان حكم من اسلم من المشركات وبيان حكم عدتهن فاذا اسلمت وهاجرت الى المسلمين ودعت الفرق باسلامها بينهما وبين زوجها الكافر عند جماعة الفقهاء ووجب استبرائها ثلثت حين تم كل لازوج هذا قول مالك وفي يوسف ومحمد والشافعي وقال ابو حنيفة رضي الله عنه عدة عليها وانما عليها استبراء زوجها بخصته واحتج بان العدة انما تكون عن طلاق واسلامها نسخ وليس بطلاق اه قلت وفي المسئلة فروع كثيرة متقاربة خلافاً بين الائمة بسطت في الاجز في باب نكاح المشرك اذا اسلمت

زوجته وفي الغيظ اي ما الحكم فيما اسلم احد الزوجين قلنا ان كان الزوجان في دار الاسلام يعرض الاسلام على الآخر فان اسلم هو ايهاهما على نكاحهما والابانت منه وان كان في دار الحرب لم يقع الفرقة حتى تحيض ثلثت يعني اذا خرجت المرأة اليها هجرة وقعت البيونة تزويجها هجرة ولا عدة عليها

٥٩٩ باب اذا اسلمت المشرك او النصرانية ثبوت الذمي والحرة قال العيني واقتصاره على النصرانية ليس بقيد لان اليهودية ايها مشبهة ووقال اذا اسلمت المشرك او الذميت كان احسن واشمل ولم يذكر جواب اذا الذي هو الحكم لانها لا تخلو الاخر كما قال الحافظ وكان ذراع لفظ الاثر المنقول في ذلك ولم يجزم بالحكم لانها لا تخلو بل اورد الترجمة مورد السؤال فقط وقد جرت عادة ان دليل الحكم اذا كان محتملاً لا يجزم بالحكم والمراد بالترجمة بيان حكم اسلام المرأة قبل زوجها بل يقع الفرقة بينهما بمجرد اسلامها او يثبت لها الخيار او يوقف في العدة فان اسلم اتم النكاح والادعت الفرقة بينهما وفيه خلاف مشهور وتفاضل يطول شرحها في ميل البخاري الى ان الفرقة تقع بمجرد الاسلام كما سياتي اهد وكتب الشيخ في الكواكب الدرر تحت ترجمته الامام الترمذي باب في الزوجين المشركين يسلم احدهما هذا يشمل ما اذا بقى بعد الاسلام في دار الكفر ولم ينتقل الى دار الاسلام وما اذا باجر احد الزوجين بعد الاسلام فحدثنا لا يفرق بينهما من غير تباين الدارين وهو الثابت بالحديث واما اذا اسلم وتبقى هناك فلا يقع الفرقة بنفس الاسلام ما لم يعهد امر ينسب اليه التفرق كما لا باء فان الاسلام جامع لا يفرق الى اخر ما بسطت في المسئلة زينب وغيره وفي ما مشه قال ابن عباس اذا اسلمت النصرانية قبل زوجها بساعة حرمت عليه وبذلك قال عثمان والشورى ونقبا الكوفة واختاره ابن المنذر واليه يرجع البخاري وشطرا اهل الكوفة ومن وافقهم ان يعرض على زوجها الاسلام في تلك المدة فيمتنع ان كانا معا في دار الاسلام وقال مجاهد اذا اسلم في العدة يتزوج جهاد به قال الشافعي ومالك واحمد وسحن وابو عبيد قاله الحافظ قلت اي بدون تجديد العقد في العدة كما صرحوا بقوله عن ابن عباس اذا اسلمت الخمر قال بالحرمة بدون عرض الاسلام او غيره وهو مختار البخاري في حق الفرقة بلامه اه من الغيظ وفيه ايضاً قوله قال الحسن وقتادة في تزويج اسلمة اي اسلمة معا فيها على نكاحها وهو المذهب عند ثوراة عبرة بالنظر المنطقي بان صورة اسلامها متبذرة فلا بد من التقدم ولو يسير لان التقدم مشد ساقط لا يثبت به قوله واذا سبق احد صاحبه الى الاخر يانته الوعد بهذا يشير الى عرض الاسلام ايضاً لانه اذا اراد البيونة على الاباء والاباء يشير بعرض الاسلام عنده ايضاً انتهى كلام الغيظ ثم ذكر الحافظ في الغيظ (تتبعه) استدل بالبخاري من اصل ترجمته الباب التي هي مما يتعلق بشرح آية الاستئذان فذكر ان شرطها فيما يتعلق بالعدا وحسنه المشرك اليها في آية بقوله تعالى وان فكم شئ من ارجاءكم الى الكفار فاعلم انهم ذكر اشرعها بد المقوي لدعوى عطا ان ذلك كان خاصاً بذلك العبد الذي وقع بين المسلمين وبين قريش وان ذلك انقطع يوم الفتح وكان اشار بذلك الى ان الذي وقع في ذلك الوقت من تقرير المسلمين تحت المشرك لا يتنظر اسلامه مادامت في العدة منسوخ لما دلت عليه هذه الآثار

في لعان الاخرس و الخرس قال الموفق قانا الاخرس و الخرس فان كانا غير معلومي الاشارة و الكتابة فيها كالمجزيين
لان لا يتصور منهما لعان وان كانا معلومي الاشارة و الكتابة فقد قال احمد اذ كانت المرأة خرسا لم تلعن لان
لا تعلم مطالبها و حكاها ابن المنذر عن احمد و اصحاب الراي و كذلك ينبغي ان يكون في الاخرس و قال القاضي و
ابو الخطاب هو كالمطلوع في قذفه و لعانه هو مذنب الشافعي انه مختص او اما مذنب المالكية فوافق للشافعي
قال الدردير شهيد بالمراد لانتهازني و اشار الاخرس و ذكر كان او اتى او كتب ما يدل عليه انه قوله ثم زعم ان طلوعا
يكتب او اشارة الخ في اتمش البندية عن الخراجي المولى اورد النقص في كلام الخنفية حيث جعلوا احد
السلامين و هو المطلق صيحا بالاشارة دون الاخر هو القذف و هذا النقص غير وارد عليهم فان القذف من
المهدود و هي تندرك بالاشبهات و الطلاق من الامور التي يدين جدهم لهن جدهم و هو ليسوا و فحين احدهما
من الاخر انتهى و كتب الشيخ قدس سره في اللامع قوله فاذا قذف الاخرس امرأته الخ بمش عن الاشارة بعد
باب اللعان اشارة الى ان الاشارة معتبرة في جملة هذه الابواب لانها كان او طلقا او غير ذلك و لذلك عم
في ترجمته الباب الاول لفظ الامور ليشمل كل باب و انت تعلم ان اندرا و الحدود عندنا مبنية على قوله صلى الله عليه
وسلم اذ اورد الحدود بالاشبهات فلا يميز ما ساءت من الروايات و الاظهر غير بان لانها لم تكن ثبوت الحكم بالاشارة
حتى يفسر الى ثبوتها و اما قلنا ان الاشارة غير صحيحة في المراد و لا شك فيه فنشأت شبهة و روت الحمد في
القذف و كذلك في غيرهما من الحدود و انما سقط اللعان لقيام مقام الحد

مسألة باب اذ امرض من بني الولد قال الموفق يشهد الراي من التعريض و هو ذكر شئ يفهم منه شئ اخر
لم يذكر و يفارق الكتابة بانها ذكر شئ بغير لفظ الموضوع ليقوم مقامه و ترجم الخراجي لهذا الحديث في الخ و ما جاء
في التعريض و كان اغزاه من قوله في بعض طرقتهم عن نعيمه و قال العيني مطابقة الحديث لترجمة قوله من قوله
ولاني غلام اسود فاني فيه تعريضا لغيره يعني انا اسود و هذا اسود فلا يكون مني انه قال القسطلاني تحت حديث
الهاب و فائدة الحديث المنع عن نفي الولد و الامارات الضعيفة بل لا بد من تحقق كان رأيا في او ظهور دليل
قوي كان لم يكن و طمنا و انت بولد قبل ستة اشهر من مبد و طمنا و لا شك من اربع سنين بل يلزمه نفي الولدان
ترك نفيه تعريض استلحاق و استلحاق من ليس من حرام كما يجرم نفي من هو منه و قال ايضا في الحديث ان التعريض
بالقذف ليس خفا و هو قال الجمهور استدل به اجماعنا الشافعي لذلك و عن المالكية يجب به الحد اذا كان مقبولا
انه قال العيني في كتاب الحد و اختلف العلماء في هذا الباب فقال قوم لا حد في التعريض و انما يحد بالحد بالشرع
البيِّن و به قال الشافعي و ابو حنيفة و الشافعي الا انها في بيان الادب و الزجر و عليه يدل تجويد الخراجي و قال
الاخرون التعريض كالشهرح و به قال مالك و الاوزاعي انه قلت نفي الموطأ قال مالك لا حد عندنا الا في قذف
او نفي او تعريض يجرى ان قلنا انما اراد بذلك نفي او قذف فاعلم من قال ذلك انه زعمنا و في الا و جز قال البيهقي
وقد جلد على الخلع في التعريض و قال ابن عبد البر و قال ابو حنيفة الشافعي ليس في التعريض حد ان
ما يسطر و قال الموفق و اختلف الرواية من ان نفي التعريض بالقذف مثل ان يقول من يخافه ما انت بزان او
ما يعرفك الناس بالزنا و يقول انما بزان قروي عند من قبل لانه عليه و هو ظاهر كلام الخراجي و اختاره ابوبكر و قال
الشافعي و اصحاب الراي ثم ذكر حديث الباب و روى الاثر و غيره عن احمد ان عليه الحد و قال السخري ان آخر ما فيه
و في قبض الباري باب اذ امرض الا و التعريض كالايماء و الاشارة بالقذف و عدما الخراجي كالمخرج فلزم ان يقول
باللعان في صورة التعريض ايضا و قال الموفق و قد اعترضه ابن المنيرة فقال ذكر ترجمته التعريض عقب ترجمته الاشارة
لاشبهتها في انعام المقصود و لكن كلامه يشترط بان اذ اذ حكم التعريض فيتنافس ما سببه في الاشارة و هو اوجب عند الخافظ
بيان الفرق بينهما فارجع اليه

مسألة باب احلاف الملاعن المراد بالاحلاف منها انطق بكلمات اللعان و قد تتركب من قال ان اللعان
يعني و هو قول مالك و الشافعي و الجمهور و قال ابو حنيفة اللعان شهادة و هو وجه للشافعية و قيل شهادة فيها شائبة
اليمن و قيل بالحس احسن من الفتح و في ما من اللامع اشار الامام البخاري بهذه الترجمة الى مسئلة فلا فيه شبهة
بسطلت في الا و جز و ان اللعان شهادت موكدة بالايان او و ايمان موكدة بلقضا الشهادتة و قد تقدم الكلام
مع التعريض عليه في اول كتاب اللعان قال القسطلاني في شرح قوله فاعلمنا النبي صلى الله عليه وسلم الى الاحلاف
الخصوص و هو اللعان و هو دليل على ان اللعان يمين ثم ذكر الاختلاف المذكور

مسألة باب بيده الرجل بالاسئلة عن اشار الامام البخاري بذلك الى مسئلة خلافية بسطت في الا و جز
و منه في ما من اللامع و فيه انه استدل بالاية و يجديت ابن عباس في قصة هلال على ان الرجل يقدم قبل المرأة
في الملاءمة و قال الشافعي و من تبعه و اشبهت من المالكية و روى ابن العربي و قال ابن القاسم لو بدأت به
المرأة تصح و اختد به و هو قول ابو حنيفة و اختاروا بان الله تعالى عطف بالواو و هي لا تقتضي الترتيب و في الدر المنثور
فان لعن لعنت بعده لانه الذي فلو بدأ بعانها عادت فلو فرق قبل الاعادة صح حصول المقصود قال ابن عابدين
قوله عادت ليكون على الترتيب المشروط و ظاهره الوجوب لكن في الغاية لا تجب الاعادة و قد انخطا السنة
و روى في الفتح بان اوبه و هو قول مالك انه قلت و تقتضي كلام البداية الوجوب كما في الا و جز و قال الموفق يشترط في صحة
الامان مشروطا سسته الحاس الترتيب فان قدم لفظه اللعنة على شئ من الالفاظ الاربعة و قدمت المرأة
لعانها على لعان الرجل لم يعتد به

مسألة باب اللعان و من طلق بعد اللعان اشار الامام بهذه الترجمة ايضا في خلافة شبيهة و ما ل
في ذلك اني مسلك الخنفية و هي ان الفرة بل تقع بنفس اللعان او بايقاع الحاكم بعد الفراغ او بايقاع الزوج
ترتيب مالك و الشافعي و من تبعها الى ان الفرة تقع بنفس اللعان ثم اختلفوا قال مالك و غالب اصحابه و فراغ المرأة

و قال الشافعي بعد فراغ الزوج و تظهر فائدة الخلاف في التوارث و مات احداهما عقب فراغ الرجل و فيما اذا علق
طلاق امرأته بفراق اخرى ثم لعن الاخرى و قال الشافعي و ابو حنيفة و اتبعها لا تقع الفرة حتى يوقعا عليها الحاكم و
عن احمد و ابيان احداهما مع الخنفية و الثالث مع المالكية و القول الثالث ان لا تقع الفرة حتى يوقعا الزوج و سبب
البيعتان و معا بل قوله اني عبدك الفرة تقع بنفس القذف و لو لم يقع اللعان احد من بائس اللامع بل نصا
وسيا في هذا المعنى باب التعريض بين المتلاعنين

مسألة باب التلاعن في المسجد قال الموفق اشار بهذه الترجمة الى خلاف الخنفية ان اللعان لا يتعين
في المسجد و انما يكون حيث كان الامام او حيث شاء و تعقيد العلامة العيني فقال قلت الذي يفهم مما قاله الامام
بذه الترجمة لتعيين اللعان في المسجد وليس كذلك و انما هذا بيان ما قد وقع مع التلاعن في المسجد و لا يلزم من ذلك ان
يكون المسجد متعينا و لهذا قال صاحب التوضيح استحب جماعة ان يكون التلاعن بعد العصر في اي مكان كان و المسجد
الجامع اخرى و تقدم بيان الخلاف في المسئلة في ابواب المساجد فانه قد ترجم المصنف هناك بقوله باب القضاء
و اللعان في المسجد فارجع اليه

مسألة باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت من اجرام الخبيثين لعنتهم الخ من انكره و الا فاعنته
ايضا ترجم قاله الموفق و قال العيني و هو بل و هو في لرجته و قال الموفق في شرح قوله في الحديث لو كنت
راجما لغير مية تمسك برمي قال ان قول المرأة عن اللعان لا يوجب عليها الحد و هو قول الاوزاعي و اصحاب الراي و احتجوا
بان الحد و لا تثبت بالنكول و بان قوله صلى الله عليه وسلم لو كنت من اجرام الخبيثين لعنتهم الخ و قال احمد اذا
امتعت نفس و ابا ان قول ترجم لانها لو اقرت صريحا ثم رجعت لم ترجم فكيف ترجم اذا اتت اللعان و
مسألة باب صدق الملاعة - اي بيان الحكم فيه و قد انفرد الاجماع على ان المدخول بها مستحق لجميع
و اختلف في غير المدخول بها فاجمروا على ان لها النصف كغيرها من المطلقات قبل الدخول و قيل بل لها الثلثه قال ابو الزناد
والحكم و ما و قيل لا شئ لها اصلا قال الزهري و روى عن مالك انه من الفتح

مسألة باب قول الامام للمتلاعنين ان احدكم كما كاذب الخ قال الموفق قوله و قال الله يعلم ان
احدكما كاذب قال عياض ظاهره ان قال هذا الكلام بعد فراغها من اللعان فغيره من عرض التوبة على المدنب و لو لم يطق الاجماع
وان يلزم من كذب التوبة من ذلك و قال الدودي قال ذلك قبل اللعان تحذيرها من اللعان و الا و في سياق الكلام
قلت و الذي قاله الدودي و اولي من جهة اخرى و هي مشروعية الموعظة قبل التوبة في المعصية بل هو اجري مما بعد
الوقوع الى آخر ما ذكر

مسألة باب التعريض بين المتلاعنين ثبتت هذه الترجمة المستعمل و ذكره بالا سفي و ثبت عند المنطلي
باب بالترجمة و سقط ذلك للباقيين و الاول السبب قاله الموفق و قال العيني في شرح قوله في الحديث فرق بين رجل
وامرأة فيرد بين لاني خنيفة و ما حمله ان اللعان لا يحد الا بغير الحاكم و هو قول الشافعي ايضا و تقدم الكلام في مسئلة
قلت و اشار بذلك الى ما تقدم في باب اللعان و من طلق بعد اللعان و قد تقدم هناك تفصيل الخلاف في هذه المسئلة
و تقدم هناك ايضا ان الظاهر ان يسل المصنف الى مسلك الخنفية و ذكرنا في الحافظ توجيه الحديث على مسلك الشافعية بان
قوله فرق بينهما بيان حكمه لا يعلق فرة الى آخر ما بسط من الكلام على الروايات المختلفة في مسئلة الباب

مسألة باب يلحق الولد بالملاءمة - قال العلامة العيني يعني ان الولد يلحق بالمرأة الملاءمة اذ انفاه الزوج
قبل الوضو او بعده و حديث الباب رواه البخاري ايضا في الفرائض و اخرجه سلم في اللعان و ابو داود في الطلاق و هو
مشتمل على ثلاثة احكام الاول اللعان و ليس فيه خلاف و اجمعوا على صحته و مشروعية الثاني الفرة و اختلف العلماء فيها
و قد مر قريبا في الباب السابق و الثالث الحاق الولد بالام و ذلك ان اذ اعانها و نفي من نسب الحمل انتهى عند و ثبتت
نسبه من الام و مر فيها و ترث منه قال الطحاوي و ذهب قوم الى ان الرجل اذا نفي و لدا امرأته لم يثبت به و لم يلعن به بقوله
صلى الله عليه وسلم الولد للفراش و للعاهر الحجر قالوا الفراش هو جوف الولد في اشياء نسبه من الزوج و المرأة فليس لها
اخراج منه بلعان ولا غيره قلت اراد الطحاوي بالقوم هؤلاء عام الشعب و هو من اني ذيب و بعض اهل المدينة و قاله في الا و جز
و هم جمهور الفقهاء من التابعين و من بعدهم منهم الامة الاربع و اصحابهم فانهما قالوا ان نفي الرجل و لدا امرأته يلعن و يشتم
نسبه و ويلزم امرأته مختصرا

مسألة باب قول الامام للصوميين قال ابن العربي ليس معنى هذا الدعاء طلب ثبوت صدق احدكما فقط بل
معناه ان تلذيق الشبه لا يمتنع و لا التهايموت الولد مثلا فلا يظن البليان و الحكمه فيه روع من شاذ بذلك عن التلبس
بمثل ما وقع لما يترتب على ذلك من الفتح و لو اندر المراد من الفتح

مسألة باب اذ اطلقها ثلاثا ثم تزوجت بعد العدة زوجها غيره فلعن جميعها اي هل تحل
للاول ان يطلقها الثاني بغير مسئلة قال الموفق قال العيني و جواب اذ انفذت اي لا تحل للاول ان يطلق الزوج الثاني
و كان قد وطئها و هذا الخلاف فيه الاسعير بين المسيب فان قال العقد صحيح كانت و يحبس به التحليل للزوج الاول
و لم يوافق على هذا احد الا لافعة من الخوارج و قيل ان ابن المسيب رجع عن مذهبه و قال الحسن البصري الا نزال شرط
و زعم ان معنى العسيلة الا نزال و قاله سائر الفقهاء فقالوا لولا انما بين يجعلها للزوج الاول انه مختص قال القسطلاني
وليس المراد طلاق الملاعن لان الملاءمة لا تعود للذي لعن منها و تزوجت عشرة سواء و طمنا او لم يطئها انه قلت
و كذلك في الفتح و هو الصواب و توهم العلامة العيني فشرح الترجمة بطلاق الملاعن ثم لا يخفى عليك ان هذا الباب لا يتعلق
له باللعان بل هو متعلق بالعدة و لهذا قال الموفق (تنبية) لم يرد تصب العدة عن كتاب اللعان فيما وفتت عليه
من الفتح و وقع في شرح ابن بطال قبل الباب الذي يلى هذا و هو باب والذاتي يمس من المحققين كتاب العدة و لبعضهم
ابواب العدة والاولى اثبت ذلك هنا فان هذا الباب لا يتعلق له باللعان ثم ذكر ما تقدم عن القسطلاني -

في الحيض والحمل باعتبار رجوع الزوج واستوطها والمحاق الحمل به اه

باب قوله ولعل لتصلح احق بوجهه قال القسطلاني جمع لعل والتا للاختصاص لا لثبوت الحمل به اه
ازواجهم اولى برجعتين ماكن في العدة فاذا انقضت العدة اخرجت عقد جديد اه قال الحافظ وقال ابن بطال
ما خلفه المراجعة على مريض امان في العدة فهي على ما في حديث ابن عمر لان النبي صلى الله عليه وسلم امره بما احتجها
ولم يذكر ان احتاج الى عقد جديد واما بعد العدة فعلى ما في حديث معتقل وقد اجمعوا على ان الحواذ اطلق الحرة
بعد نكاحها نكاحا او تطلقها او تزوجها ولو كرهت المرأة ذلك فان لم يراجع حتى انقضت العدة فغير
اجتنب فلا تحل له الا بكتاب مستأنف واختلفت السلف فيما يكون به الرجوع ارجحا فذكر نحو ما سياتي من كلام العيني
قوله وكيف يراجع قال العيني جزء آخر للرجعة ولم يذكر جواب المسئلة امانا على عادتة اعتمادا على معرفته
النظر بذلك واما اكتفاء بما يعلم من عاويث الباب واختلفوا فيما يكون به الرجوع ارجحا فقالت طائفة اذا جامعها فقد
راجعها روي ذلك عن ابن المسيب والاوزاعي وروى قال الثوري واليونانية وقالوا ايضا اذا سهاوا ونظروا في فرجها
بشهوة من غير قصد الرجعة فهي رجعة وبنين ان يشهد وقال مالك والاسحاق اذا وطئها في العدة
وهو يريد الرجعة وجعل ان يشهد في رجعة وينبغي للمرأة ان تمتنع الوطئ حتى يشهد وقال ابن ابي ليلى اذا راجع ولم
يشهد صححت الرجعة وهو قول اصحابنا ايضا والاشبه واستوفى وقال الشافعي لا تكون الرجعة الا بالكلام فان جامعها
بنية الرجعة فلا رجعة ولها عليه جهرا المشل اه

باب صراحتة الحائض اي اذا طلقت طلاقا غير بائن واختلفوا في وجوب هذه المراجعة وعده
كما تقدم في مبداء كتاب الطلاق من انها واجبة عند مالك والحنفية واحمد في رواية وقال الجمهور هي مستحبة وفي الشافعي
فان طلق للبردة وهو ان يطلقها ما يعينها او في طهرها فبها فبها ثم وقع طلاقه في قول عامة اهل العلم ولم يخالف
في ذلك الا اهل البصرة والشافعي قال ويستحب ان يراجعها لامر النبي صلى الله عليه وسلم بما اجتمعها واقل احوال
الامر الاستحباب ولا يجب في ظاهر المذهب وهو قول الثوري والشافعي واصحاب الرازي وعن احمد رواية اخرى
انها تجب وهو قول مالك داود وهنصر اه

باب تحلل المتوفى عنها امرأته من الحيض والنفاس والنفاس والنفاس والنفاس
المزنيين من احدتهما احوال وهو لغة المتوفى واصطلاحا ترك المتوفى عنها زوجها في عدة الوفاة ليس بمصروع بما
يقصد تزويجا اخر ما ذكر القسطلاني وبسط الحافظ الكلام عليه لفته وقال يروي بالجمع كراه الخطابي قال يروي
بالجمع والحاء والهمزة في قوله من جددت الشئ اذا قطعته وكان المرأة انقطع عن الزينة اه قوله
وقال الزهري لا يراى ان تقرب العينة الخ وفي ما يشبه النسختة الهندية عن الكرماني اختلفوا في الصغيرة التي ماتت
عنها زوجها فقال ابو عبيدة لا اعداد عليها وقال الامام الثوري عليها الاصدار ما يرب من يتولاها به وكذا على
العيني عن الكرماني وكتب الشيخ قدس سره في اللامع قوله لا يراى ان تقرب العينة الخ يعني بذلك انها وان لم تكن مكنته
بذلك الا ان اولياءها ليس لهم التلبس بما يحرم على المعتدة فلا يجوز لهم الباس بها من غير طهر ولا محضرا وغير ذلك مما
يجب ان يلبسوا به بنفسها او تلبسها كانت غير ما تجوز في هذا التفسير لا يخالف مذهبه مذهب الاحناف اه
في ما مشه قال الحافظ قوله لا نكحها العدة اطلاقه من تصرف المصنف فان اثر الزهري وصل الى مذهب في مؤلفه عن
يونس عنه يدونها اه

باب الكحل للحادة قال ابن التين الصواب الحاد بلا هاء لانه نعت للمؤنث كطالق وحائض
ثم رد الحافظ عليه بان جائز وليس بخنثاء ثم رد العيني على الحافظ ثم اجاب عن القسطلاني فارجح اليه وسكتة الباب
غلافي قال الموفق يحرم عليها ان تحتجب وان تحتكلم يالا من غير ضرورة لرواية ام سلمة وغيره وان الكحل من ابلغ
الزينة وتحرك الشهوة فهي كالطيب وابلغ مندوان اضطررت الى الكحل بالاشهد للثوري فلها ان تحتكلم ليليا وتسحر نهارا
وترضع في العدة عطاوا ونهى مالك واصحاب الرازي وانما من من الكحل بالاشهد لان الذي تحصل في الزينة فاما
الكحل بالزينة ونحوه فلا يباح لان الزينة فيه اه غنصره وقال النووي في حديث الباب دليل على تحريم الكحل على الحادة
سواء احتاجت اليه ام لا واما في حديث ام سلمة في الوطئ وغيره اجعليه بالليل والسمية بالنهار ووجه الجمع انها اذا
لم تنكح اليه لا يحل واذا احتاجت لم يجز بالنهار ويجوز بالليل اه غنصره وقال مالك في رواية عنه ينكح مطلقا وعينها اذا
فانت على عينها بما لا يطيب فيه وروى قالت الشافعية مقيدا بالليل كذا في الفقه قال ابان بن الموازن مالك ان
اكتلمت من علة وفروا بالليل فلتحس بالنهار وقال مالك في المختصر الصغير لا تحتكلم الحاد الا ان تظفر فكحل
بالليل وتسحر بالنهار اه غنصره من الازواج وفي الدر المختار وتحديتكم الكحل والحنان وليس المعصفر والمزفر الا
بعذر اذا ضرورت تبيح الخنثورات قال ابن عابدين وتقيده بعض الشافعية الاكتمال للعدرك بكونه ليليا ثم تنزهه نهارا
كما وردت في الحديث ولم ار من قيد بذلك من علمائنا وكان معلوم من قاعدة ان الضرورة تقدر بقدرها لكن
ان كفاها بالليل او النهار اختلفت على الليل ولا تعكس لان الليل اشق لزينة الكحل وهو محل الحديث والشافعية انما علمه
سكتة باب القسط للحادة عند الطهر قال العيني اي هذا باب في بيان استئصال القسط للمرأة قال
عند طهرها من الحيض اذا كانت من حيض والقسط بعظم القاف وسكون السنين وهو عود ونحوه وروى قال ابن الاثير
القسط ضرب من العود ثم قال العيني تحت حديث الباب مطابقة للرجعة في قوله من كسبت لانه القسط فابدلت
الكاف من القاف والناد من الطاء وقدره ما يستقصى في كتاب الحيض في باب الطيب للمرأة عند غسلها من الحيض
فانه اخرج هذا الحديث هناك يعين هذا الاسناد والمتن وقال النووي القسط والاطفار نوعان معروفان من
الغزوة ليسا من مقصود الطيب ورضع فيها لانه الرأفة لا للتطيب اه

سكتة باب تلبس الحادة ثياب العصب بفتح العين وسكون الصاد واجهلسن بالياء الموحدة وهو

يرد اليه يعصب غزها اي يحج ويشد ثم يصيح ويصيح فيا في موشيا بقاء ما عصب من ايض لم ياخذ صبيح يقال لير
عصبي يبرو وعصبي بالتون والاضافة وقيل يبرو ومخططة قال ابن الاثير فيكون نهي المعتد عما يصح بعد النسخ
اه من كلام العيني وقال الحافظ قوله الاثوب عصب وهي يبرو واليسن يعصب غزها اي يربط ثم يصيح بمصوبا واما العصب
السدي دون العينة ثم ذكر الاثر في تفسيره وقال ايضا قال ابن المنذر اجمع العلماء على انه لا يجوز للحادة ليس
الثياب المحصرة ولا المصعب الا ما يصح لبسها في ذلك وللشافعي لكونه لا يثبت للزينة بل هو من لباس الخزن وكره
عروة العصب وكره مالك غليظة قال النووي الاصح عن اصحابنا تزيين مطلقا وبذا احدثت حجة لمن اجازة وقال ابن
وفيق الجديهم من مفهوم الحديث جواز ما ليس بمصروع وهي ثياب البيض ومنع بعض المالكية المرفق منها الذي يتزين به
وكذلك الاسود اذا كان مما يميز بين به قال النووي ورضع اصحابنا فيما لا يميز به ولو كان مصوعا فهو الحاصل انها
لا تلبس العصب عند الخفية مطلقا وهو الاصح عند الشافعي كما قال النووي وقوله الاثر ان يجوز مطلقا واجازة الامام
مالك غليظة دون رقيقه كما مر في ذلك في مؤلفه وعن احمد في رواية ان احدهما يبرو الاصح المرفق قال الموفق وما
صحيح قوله ثم يشبه في احتمال ان احدهما يبرو لسد لا يرفع واحسن ولا يصبره الحسن فاشبه ما يصح بعد سحر والثاني
لا يبرم لعله صلى الله عليه وسلم الاثوب عصب وهو ما يصح غزله قيل لسحر والاول اصح اه

سكتة باب والذين يتوحدون منسكون ويذرون امره واجابوا بغيره من انفسهم الاية قد تقدم تبويب
المصنف بهذه الترجمة في كتاب التفسير في تفسير سورة البقرة وتقدم هناك الكلام على المسئلة وبيان مسلك الجمهور
ومذهب ابن عباس وعطاء ومجاهد في تلك المسئلة بالسطر فارجح اليه لاشت

سكتة باب صهر البغي والسكاح الفاسد البغي بكسر الجيم وتشديد الثانية بوزن فبيل من البناء
وهو الزنا يتوسى فيه الذكر والمنوث والتقدير وهو من نكحت في السكاح الفاسد اي بشبهة من اطفال شرط
او نحو ذلك اه وقال العيني قوله والسكاح الفاسد والواحد عشرة كالكساح بلا مشهور وبلا ولى عبد البعض ونكاح
المعتدة والسكاح الموتق والشاخ عند البعض ونحوه قوله وقال الحسن اذا تزوج محرمة لم ينكح الميم وتشديد
الراعي امرأة محرمة عليه وفي رواية المستحلى محرمة بفتح الميم وسكون الميم وفتح الميم وبالعصم قوله ولها ما اقتدت
اي من الرجل يعني صداقها المسمى وليس لها غيره وهو قول مالك المشهور قوله ثم قال اي الحسن بعد اى بعد ان طلق
ليس يغفرها صداقها يعني صداق مثلها وسائر القهقرا على يدين القولين فطائفة تقول بقول الصادق المشل وطائفة تقول
بالسبي واما من تزوج محرمة وهو عالم بالتحريم فقال مالك وابو يوسف ومحمد والشافعي عليه الحمد ولا صدق في ذلك و
قال الثوري وابو عبيدة لا مد عليه وان علم بغيره اه

سكتة باب المهر للمحل خول عليمها وكيف الدخول قال العيني عطف على ما قبله اي وفي بيان
الدخول يعني بم شئت بين العمداء فتعلق طائفة اذا اطلق بابا وارجح ستره على المرأة وقد وجب الصادق كما

والعدة وهو قول الكوفيين والليث والاوزاعي واحمد وقال طائفة لا يجب المهر الا بالنس الى الجماع واليه ذهب
الشافعي والبخاري وقال ابن المسيب اذا دخل بالمرأة في بيتها صدق عليها وان دخلت عليه في بيته صدقت عليه
قول مالك قوله وطلقتها قبل الدخول او الميس قال ابن بطال تقديره او كيف طلقها فكيف يذكر الفعل عن ذكر
المصدر بدلالة عليه انتهى وانما ذكر الغلظين اعني الدخول والميس إشارة الى المذهبين الاكتمال بالحلوة والاصحاح
الى الجماع اه كره من العيني وقال الحافظ في بيان مسئلة الباب قال الكوفيين الحلوة الصعبة يجب معها المهر كما
سواء وطئ او لم يطأ لان كان احدهما رجلا او صائما او محرما او كانت مانعا فلها النصف ولها العدة كما ملأ ذنوب
الشافعي وطائفة الى ان المهر لا يجب كالمال بالجماع اه

سكتة باب المتعة للتي لغيره من لها قال الحافظ وتقيده في الترجمة التي لم يفرض لها قد استدل له
بقوله في الآية وانفرضوا لهم فریضة وهو معصية الى ان اول التلويح فني الجماع عن من طلقت قبل الميس فلامتعة
لها لانها تقصت من الميس فكيف يثبت لها قدر انفس فرض لها قدر معلوم مع وجود الميس وبذا اعدوا
الحامد وادعوا في الشافعي ايضا عن ابى عبيدة تخمس المتعة بمن طلقها قبل الدخول ولم يسلم لها صداقا وقال الليث
لا تجب المتعة اصلا به قال مالك وذهب طائفة من السلف الى ان لكل مطلقة متعة من غير اشتداد وعن
الشافعي مشد وهو المراجع وكذا تجب في كل فرقة الا في فرقة وقعت بسبب منها اه وقال العيني قوله لقوله تعالى لا جناح
عليكم الخ استدل البخاري بهذه الآية على وجوب المتعة لكل مطلقة مطلقا وهو قول سعيد بن جبير وغيره واختاره
ابن جرير وقوله وللمطلقات متاع بالمعروف الخ اي ولقوله تعالى وللمطلقات الآية واستدل البخاري ايضا
بعموم هذه الآية في وجوب المتعة لكل مطلقة مطلقا اه قلت و اجاب ابوصالح عن الجمهور بقوله فان قيل قوله تعالى
وللمطلقات متاع بالمعروف الآية عام في سائرهن الا ما خصه الدليل قيل له هو كذلك الا ان المتاع اسم لجميع ما
يستحق به قال الله تعالى وفاكته واتباعا لكم وقال تعالى متاع قليل ثم ما واهم جهنم وغير ذلك من الآيات فالمتعة
والمتاع اسم يقع على جميع ما يتفق به وعن سبب وجبنا للمطلقات شيئا مما يتفق به من جهرا ونهتة فقد قضينا عبدة الآية
الى اخر ما ذكرتم لم تحصل ما قاله العيني من ان البخاري قائل بالعموم والحال ان المصنف تبيد في الترجمة بقوله للتي
لم يفرض لها فتأمل ثم المذكور في الآية شيئا من احداهما عدم الميس وهو واضح والثاني تسمية المهر بقوله لغيره من
فریضة ولم يتبرهن المصنف في الترجمة للاول منها وتعرض للثاني بقوله للتي لم يفرض لها والظاهر ان المصنف اشار
بذلك الى ان الشئ الثاني منها داخل تحت الشئ واختلف فيه اقول المفسرين كما في الجمل وغيره قال ابو بكر الجعفي
في احكام القرآن في تفسير هذه الآية تقديره المالم تسويهن ولم تفرضوا لهن فریضة الا ترى ان عطف عليه لم يرد ان
طلقوهن من قبل ان تسويهن وقد فرضتم لهن فریضة فلو كان الاول يعني المالم تسويهن وقد فرضتم لهن فریضة اولم
تفرضوا لهما عطف عليها المفروض لها فدل ذلك على ان معناه المالم تسويهن ولم تفرضوا لهن فریضة ثم ذكر تفصيل

دون ذلك فليعلم التكسب والتطبخ قال تعالى لو لم يكن مثل الذي عليهن بالمعروف اه قال الموفق وليس على المرأة فدية
 تزوجها من العجز والظن واشيا بهنص عليه محمد وقال ابو بكر بن ابي شيبة وابو اسحاق الجوزجاني عليهما السلام
 واختبا بقتة على فاطمة بنت محمد في الدر المنثور امتنعت المرأة من الطعن والخبر ان كانت ممن لا تقدم او كان
 بها علة فليعلم ان ياتها بطعام ميسر وان لا بان كانت ممن تحرم نفسها وتقدر على ذلك لا يجب عليه ولا يجوز لها
 اخذ الاجرة على ذلك وجوبه عليها ويان ولو شريفة لانه صلى الله عليه وسلم قسم الاعمال بين علي وفاطمة فجعل
 اعمال الخراج على علي بن ابي طالب وعلي فاطمة رضي الله عنهما مع انها سيدة نساء العالمين قال ابن عابدين قال
 الحسن بن علي بن ابي طالب لا يعطها الا اداء وهو الصحيح اه

مشيه باب خصال المرأة اي بل يشترع ويلزم الزوج اخذها ذكره حديث علي المذكور في الباب
 الذي قبله وسياق اخر من قاله الى فاطمة قال وعلي ابن صبيح عن الصبيح وابن الماجشون عن مالك ان خدمته
 اعيتت تلزم المرأة ولو كانت الزوجه ذات قدر وشرف اذا كان الزوج مسعرا قال ولذلك الزم النبي صلى الله عليه
 وسلم فاطمة بالخدمة ابان طنة وعليا بالخدمة الظاهرة وعلي بن بطال ان بعض الشيوخ قال لانعم فيه شيئا من الآثار
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى على فاطمة بالخدمة الباطنة وانما جرى الامر بينهما على ما تفرقه من حسن العشرة
 وبميل الاخلاق بل الاجماع منتهى على ان على الزوج مؤنة الزوجه كلها ونقل الطحاوي والاجماع على ان الزوج ليس
 له اخراج خادم المرأة من بيته فدل على انه يلزمه نفقة الخادم على حسب الحاجة اليه وقال الشافعي والكوفيون
 يفر من لها ولد منها النفقة اذا كانت ممن تقدم وشذ اهل الظاهر فقالوا ليس على الزوج ان يخدمها ولو كانت
 بنت الخليفة اه مختصرا

مشيه باب خصال الرجل في اهله حمل العلامة القسطلا في هذه الترجمة على بيان الجواز ولذا قد رُفِعَ
 الجواز فقال باب جواز خدمته الرجل بنفسه ولم يتعرض لذلك المحافظان نعم قال العيني في ذكر فوائد الحديث وفيه

ان خدمته الدار والبرسة عباد الله الصالحين هو هذا الذي الى الاستحباب وهو الظاهر عند هذا العهد الضعيف
 مشيه باب اذا لم يتفق الرجل فللمراة ان تأخذ الخدم من حضور الزوجه فلا تكرار بما تقدم من باب
 نفقة المراة اذا غاب عنها زوجها ويقال ان الغرض من الترجمة الاولى بيان وجوب النفقة مطلقا سواء كان
 الزوج حاضرا غائبا او غرض من هذه الترجمة ان الزوج اذا لم يعطها النفقة فماذا يفعل بل تأخذ بغير اذنه لا قال
 المحافظان المصنف هذه الترجمة من حديث الباب بطريق الاولي لا زود على جواز اخذها تكلمت النفقة وكذا
 يدل على جواز اخذ النفقة عند الامتناع ثم ذكر المحافظ فوائد عديدة في شرح الحديث فقال وفيه وجوب
 نفقة الزوج وانما مقدرة الكفاية ثم ذكر الخلفاء في نفقة الزوج في باب وجوب النفقة على الاهل والعيال ثم قال
 وفيه اعتبار النفقة بحال الزوجية وهو قول الحنفية وانتار الحنفية منهم انها معتبرة بحال الزوجية معا قال صاحب
 الهداية وعليه الفتوى والجمهور فيهم قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته الآية الى غير الحديث وذهب الشافعية
 الى اعتبار حال الزوج تسكنا بالآية وهو قول بعض الحنفية واستدل به على انه من له عند غيره حق وهو عاجز
 عن استيفائه جاز له ان يأخذ من ماله قدر حق غيره اذنه وهو قول الشافعي وجماعة وتسمى مسكنة وانظر والبرج
 عندكم لا يأخذ غيره من حق الا اذا انفردت جسدته وعن ابى عبيدة المنع وعنه ياخذ جسدته ولا يأخذ من غيره من
 حق الا بعد التقدير بدل الاخر وعن مالك ثلاث روايات كنهه الاراد عن احمد الخ مطلقا اه وقد تقدمت هذه
 المسئلة في ابواب المظالم والقصاص فانه قد ترجم المصنف هناك على حديث الباب بقوله قصاص من المظالم وهذا
 وجهان قاله فارجع اليه لو شئت

مشيه باب حفظ المراة ونحوها في ذات بيده والنفقة عليها المراد بذات اليد المال وعطف
 النفقة عليهن عطف الخاص على العام ووقع في شرح ابن بطال والنفقة عليه زيادة لفظ عليه غير مختص
 ايها في هذا الموضع وليست من حديث الباب في شيء اه من الفتح

مشيه باب نسوة المراة بالمعروف هذه الترجمة لفظ حديث اخر به سلم من حديث جابر المطول في صحفة
 الحج ومن يملأ في خطبة النبي صلى الله عليه وسلم بحرفة التقوا الله في النساء ودين عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف
 وقتلم يكن على شرط البخاري اشار اليه واستنبط الحكم من حديث اخر على شرطه قال ابن المنير وجه مطابقة الحديث
 ان الذي حصل لزوجه فاطمة رضي الله عنها من الخلة قطنة فوضعت بها اقتصا وبجسب الحال لا اسرافا اما حكم
 المسئلة فقال ابن بطال ايج العلماء على ان للمرأة مع النفقة من الزوج كسوتها وجوبها من الفتح
 مشيه باب عون المهر العتق في وجهها في ولده كانه استنبت قيام المراة على ولده وجها من قيام امرأة
 جابر على اخواته ووجه ذلك من طريق الاولي قال ابن بطال وعون المرأة زوجها في ولده ليس بواجب عليها وانما
 هو من جميل العشرة ومن شريفة صالحات النساء اه من الفتح

مشيه باب نفقة المعسر على اهله قال المحافظ رحمه الله بعد ذكر استنباط الترجمة عن ابن بطال والذ
 يظهر ان الاخذ من جهة ايتام الرجل بنفقة اهل بيته قال لما قيل له تصدق به فقال اعلى اقرمنا فلولا ايتامه بنفقة
 اهل بيته وتصدق اقرمنا قلت اما الامام البخاري بالترجمة انه اعسار الزوج لا يسقط عنه النفقة على اهل

مشيه باب وعلى الواورات مثل ذلك قال ابن بطال ما لخصه اختلف السلف في المراد بقوله وعلى الواورات
 مثل ذلك فقال ابن عباس عليه السلام لا يعناروه قال الشعبي ومجاهد الجمهور قالوا ولا غرم على احد من الوارثة
 ولا يلزمه نفقة ولدا الموروث وقال آخرون على من يرث الاب ما كان على الاب من اجراء الرضاع اذا كان الولد
 لوال له ثم اختلفوا في المراد بالوارث فقال الحسن والنسفي هو كل من يرث الاب من الرجال والنساء وهو قول الجمهور
 واسحق وقال ابو عبيدة واصحابه بوم كان ذارهم حرمة للمولود دون غيره وقال زيد بن ثابت اذا خلف اما وعما

كل منهما الرضاع الولد بقدر ما يرث به وقال الثوري قال ابن بطال والى هذا القول اشار البخاري بقوله ومن
 على المرأة من شئ ثم اشار الى رده بقوله تعالى وضرب الله مثلا رجلين احدهما اكرم فزول المرأة من الواورث منزلة
 الاكرم من المتكلم اه مختصرا من الفتح وقال الكرماني قال شارح التراجم مقصود البخاري الردي على من اوجب النفقة و
 الارضاع على الام بعد الاب وذلك لان الام كل على الاب ومن تجب النفقة له كيف تجب عليه غيره وحمل حديث
 ام سلمة على التطوع لقوله لك اجر حديث مبتدأ اباها لها اخذها من ماله ول عليه سقوطها عنه فذلك بعد وفاته
 قال وفي استدل الا نظرا الى اخر ما بسطه اه مختصرا من ما مش اللامح وقال القسطلا في قوله وعلى الواورث عطف على
 قوله وعلى المولود لانه رزقهن وكسوتهن امي وعلى وارث العبي عند عدم الاب مش الذي كان على ابيه في حياته من الرزق
 والكسوة واجر الرضاع اذا كان الولد لال له واختلف في الواورث فغنى عن ابى ليلى كل من ورثه وهو قول احمد
 وعند الحنفية من كان ذارهم حرمة منه وقال الجمهور لا غرم على احد من الوارثة ولا يلزمه نفقة ولد الموروث وقال
 زيد بن ثابت اذا خلف اما وعما فعلى كل واحد منهما الرضاع الولد بقدر ما يرث واليه اشار المؤلف بقوله ولعل

اي الام من ارضاع العبي شئ ويل هبنا للنسبي واشار به الى الرد على قول زيد ثم قال القسطلا في بعد حديث
 الباب وعرض المؤلف ان لما لم يلزم الامهات نفقة الاولاد في حياتهم فالحكم مستر بعد الاباء ويقويه قوله تعالى
 وعلى المولود لانه رزقهن وكسوتهن اي رزق الامهات وكسوتهن من اهل الارضاع للابناء فكيف يجب لهن في اول
 الآية ويجب عليهن نفقة الابناء في آخرها قال في الفتح اه

مشيه باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من ترك كلا او ضيا عا فاني قال المحافظ ذكره حديث
 ابى هريرة من غير لفظ الترجمة واما لفظ الترجمة فاورد في الاستقراء من طريق ابى عازم عن ابى هريرة و اراد
 المصنف باذغاله في ابواب النفقات الاشارة الى ان من مات وله اولاد ولم يترك لهم شيئا فان نفقتهم تجب في
 بيت مال المسلمين والله اعلم اه

مشيه باب المراة من المواليات وغيرهن قال العلامة القسطلا في بفتح الميم في الفرع كاصد
 والذي في معظم الروايات من الموالى اه وفي شرح شيخ الاسلام بفتح الميم مع مولاة وهي الامت اه وبسط الشرح
 من المهاجرين ابى جبر والسيني الكلام في تحقيق هذا اللفظ قال العلامة العيني قال ابن بطال كانت العرب في اول
 الامر يخدم الرضاع الاما لا يقب العربيات طلبا لخدمته اولا فاداهم النبي صلى الله عليه وسلم ان قدر متع من غير العرب
 وان رضاع الاما لا يلزم قوله وقال شيب عن الزهري انه تعليق حرفي حديث موصول في اوائل كتاب النكاح و
 اراد بذكره ههنا ايضا ان ثوية كانت مولاة ليطابق الترجمة اه وبراعة الاقتحام كما تقدم في مقدمة اللامح في
 قولها تعقبها بالولب

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ
 نَحْمَدُكَ وَنُصَلِّيْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ

كتاب الاطعمة

اعلم ان مناسبتة هذا الكتاب بما قبله من تقدم في مقدمة اللامح في الفائدة الثالثة عشر في مناسبتة الترتيب
 بين الكتب والابواب المذكورة في صحيح البخاري من قوله ولما انقضت النفقات وهي من المالكات غالباً اوردت
 كتاب الاطعمة واحكامها وادابها اه قال القسطلا في الاطعمة جميع طعام كرمي وارضية قال في القاموس الطعام البر
 وما يؤكل وجميع الوجع اطعمات وقال ابن فارس في الجمل يقع على كل ما يطعم حتى الماء قال تعالى فمن شرب منه فليس
 بيدي ومن لم يمسره فانه يدين وقال النبي صلى الله عليه وسلم في زمر من انا طعام طعم وشفاة سقم والطعم بالفتح ما يؤويه
 الذوق يقال طعم مراد طعمه والطعام ايضا بالفتح الطعام وطعمه بالسر اي اكل وذاق يطعم بالفتح طعام فهو طامم وقول
 الله تعالى كلوا من طيبات ما رزقناكم من مثله انما من حلاله والحلال المأذون فيه من احوال الجوع منه والطيب في اللغة
 بمعنى الطاهر والحلال وصفه بالطيب والطيب في الاصل ما يستلذ ويستطاب ووصف به الطاهر والحلال على جميعه
 التشبيه لان النفس تكرهه النفس ولا يستلذ والحرام في مستلذ لان الشرع زجر عنه اه وقال العلامة العيني كتاب
 الاطعمة اي هذا الكتاب في بيان انواع الاطعمة واحكامها ووجوه طعام قال الجوهري الطعام ما يؤكل وما حصر الطعام
 البرد الطعم بالفتح ما يؤويه ذوق الشئ من حلاوة ومرارة وغيرهما والطعم بالضم الاكل اه واما مطابقة الاعاديش بالترجمة
 فقال المحافظ (تنبية) ذكر في حديث الدير الحلبية بان الدين ان شفاة سراج الدين البلقيني قال ليس في هذه الاعاديش
 الثالثة ما يدل على الاطعمة المترجم عليها المتلوق فيها الآيات المذكورة فقلت وهو ظاهر اذا كان المراد مجرد ذكر انواع الاطعمة
 اما اذا كانت المراد بها ذلك وما يتحقق بين احوالها وصفاتها فالمناسبتة ظاهرة لان من جملة احوالها انما شفاة سراج
 الشفيع والوجوه ومن جملة صفاتها الحلى والحرمه والمستلذ والمستحب وكل ذلك ظاهر من الاعداديش الثلاثة واما ما

فانها تضمنت الاذن في تناول الطيبات فكانت اشار بالاعلام التي ان هذا كذا لا يختص بنوع من الحلال ولا المستلذو
 لا كما ان الشبع ولا بسدر الرق بل يتناول ذلك بحسب الوجوه وبحسب الحاجة: **باب العلم**
 حثت: **باب التسمية على الطعام والاكل باليمين** اي قول بسم الله في ابتداء الاكل وصرح ما ورد في صفة
 التسمية ما أخرجه ابوداؤد والترمذي عن عائشة مرفوعا اذا اكل احدكم طعاما فليقل بسم الله فان نسي في اوله فليقل بسم الله
 في اوله واخره وقال النووي ايج العلماء على استحباب التسمية على الطعام في اوله وفي نقل الاجماع على الاستحباب
 نظر الا ان اريد بالاستحباب ان راجح الفعل والافتقار ذهب جماعة الى وجوب ذلك قوله وكل يبيدك قال شيخنا في شرح
 الترمذي حمل اكثر الشافعية على التندب وبه جزم الغزالي ثم النووي لكن نص الشافعي في الرسالة وفي موضع آخر من
 الام على الوجوب **باب العلم**

باب الاكل مما يليه قال العلامة العيني ليس في بعض النسخ لفظ **باب العلم** وقال القسطلاني وقد
 نص ائمتنا على كراهية الاكل مما يليه من الوسط والاعلى لا نحو الفاكهة مما يتصل به واما ما سبق من نص الشافعي على
 التحريم فيقول على المشتمل على الاية **باب العلم**

باب من تشبه حالي القاصحة تولى بفتح اللام وسكون التاء اي الجوانب يقال رأيت الناس
 حول وتوليه وحواليه واللام مفتوحة في الجميع ولا يجوز كسره **باب العلم** وعندي هذا الباب كالا استثناء مما قبله ويسط
 الشرايح لاسيما الحافظ الكلام على الغرض من هذه الترجمة والجمع بين الروايات المختلفة في ذلك كما سياتي في قوله
 اذا لم يعرف منكره تسمى فقال الحافظ ذكر فيه حديث النس في تتبع النبي صلى الله عليه وسلم الدمار من الصعقة وبها ظاهره
 يمرض الذي قبله في الامر بالاكل مما يليه يجمع البخاري بينهما على ما اذا علم مرضا من ياكل معه ومرموزة
 الى تعديت حديث عمدا الذي اخبره الترمذي حيث جاز في التفصيل بين هذا الاكل لو انا واحد فلا يتعدى ما يليه
 او اكثر من لو نفي فيجوز وقد حمل بعض الشرايح على قوله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث على ذلك فقال كان الطعام مشتملا على
 مرق و دواء وقد يدفن ياكل ما يليه وهو الداء ويترك ما لا يجبه وهو القيد ومحمد انما في على ان الطعام كان للنبي صلى
 الله عليه وسلم وحده قال فولوا له ولغيره وكان المستحب ان ياكل مما يليه الى آخر ما بسط الحافظ

باب التيمم في الاكل وغيره حديث الباب ظاهر فيما ترجم له وظهر بعضهم ان في هذه الترجمة تكرارا
 لانه تقدم في قوله **باب التسمية والاكل باليمين** وقد اجاب عنه ابن بطال بان هذه الترجمة اعلم من الاولى لان الاولى
 لفعل الاكل فقط وهذا يجمع الافعال فيرد فيه الاكل والشرب بطريق التيمم **باب العلم**

باب من اكل حتى شبع بعد الاشارة الى اباحة ما ورد في الروايات الكثيرة قال الحافظ ذكر فيه
 ثلاثة احاديث قال ابن بطال في هذه الاحاديث جواز الشبع وان كان تركه اجابنا افضل وقد ورد عن سلمان
 والي حجة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان اكثر الناس شبعوا في الدنيا اولهم جوعا في الآخرة اخبره ابن
 بسندين واخره عن ابن عمر عروفي في سنه مقال ايضا قال القرطبي وما جاء من النبي عنه يحمل على الشبع الذي يشبع
 المعدة ويشيط صاحب عن القيام للصلاة ويشي الى البطء والامتنان والنوم والاكل وقد تفرقت كراهية الى التحريم بحسب ما يترتب
 عليه من الفسدة وذكر الكرماني في تنبيه الامير ان الشبع المذكور يحمل على شبعهم المتداد منهم وهو ان الشبع للطعام
 والشرب والشبع للنفس ويحتاج في دعوى ان الملك عاديهم الى نقل خاص وانما ورد في ذلك حديث
 حسن اخبره الترمذي والنسائي وابن ماجه الى آخر ما ذكر الحافظ

باب ليس على الاصحى حرج الظاهر عندى ان غرض الامام البخاري بهذه الترجمة الاشارة الى ان
 اقوال العلماء في سبب نزول الآية كما بسط المفسرون والاشارة الى ترميز قول عطاء بن يزيد البجلي كما يدل عليه
 ما قاله الشرايح في مناسبة الحديث بالآية قل الحافظ وعلى ابن بطال عن المهلب قال من شبع من اكله حديث
 سويد ما ذكره ابن التفسير انهم كانوا اذا اجتمعوا لاكل لالاعى عبيدة والاربع عبيدة والمرضى عبيدة لتفقيهم
 من اكل الاصحى وكانوا يخرجون ان يتعضلوا عليهم فيهم وادع ابن الكلبى وقال عطاء بن يزيد كان الامم يخرج ان ياكل
 طعام غيره ليجلده في غير موضعها الاخره كذلك لالتساع في موضع الاكل والمربعين لراثة فتركت به الآية قايح
 لهم الاكل من غيرهم وفي حديث سويد معنى الآية لا يهرم جلودهم في ما حضرن الزاد سواد من انه لا يمكن ان يكون اعلم
 بالسواذ اختلاف احوال الناس في ذلك وقد سوس لهم الشرايح ذلك مع ما فيمن الزيادة والتفصلا كان مباحا واما
 اعلم انه كلامه وقال ابن المير موضع المطابقة من الترجمة وسط الآية وهي قوله تعالى ليس عليكم جناح ان تاكلوا
 جميعا او اشتاتا ودي اصل في جواز اكل الخمار به ولما ذكر في الترجمة النهي وادع اعلم انه قوله والنهي الا اجتماع على
 الطعام قال الحافظ ثبتت هذه الترجمة في رواية المستحلى ودرء والنبي بكسر النون وسكون الباء تقدم تفسيره في اول
 الشركة حيث قال **باب الشركة** في الطعام والنهي تقدم بناك بيان حكمه **باب العلم** وفي تفسير الشيخ المكي قوله والنهي جواز
 من الآية المذكورة قوله في الآية يعني تجاء القوم كل واحد منهم بما عنده من السويق فجمعنا السويق واكلناه مع
 ان بعضنا كان اقل اسويق من بعض فجمعهم لم يكن عنده شئ فنثبت النهي وقلت وعلى ما افاده الشيخ لا يرد
 ما ورد في الحافظ اذ قال ليس حديث سويد ظاهرا في المراد من النهي الى آخر ما ذكره والبسط في ما مش اللام

باب الخبز المرقق والاكل على الخوان والقسطلاني في المرقق بتشديد القاف الاو
 اللين الخبز كالحواشي او البوسن والخوان بكسر الخاء والجمعة وقال في القاموس الخوان كزباب وكتاب ما ياكل عليه
 الطعام كالخوان وقال في الكواكب والاكل عليه من داب المترفين وصنع الجبارة لئلا يفتقر الى النظار
 عند الاكل **باب العيني** في نسب الخوان بعد ذكر ما تقدم عن القسطلاني وليس فيما ذكره كلبه بيان بنية الخوان
 وهو طبق كبير من خماس تحت كرسى من خماس منقذ به طول قدر ذرا من فيه الزباد ويوضع بين يدي
 كبير من المترفين ولا يجزى الاثنان فما فربما تم قال في شرح الحديث قال ابن بطال اكل المرقق جائز مباح

ولم يترك سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الا زهدا في الدنيا وترك القسمة واشار لما عند الله وغير ذلك وكذلك الاكل
 على الخوان وليس نفي السنن في ذلك من روى انه صلى الله عليه وسلم اكل على خوان وانه اكل شواء وانما اخبر كل بما
 علم ومن علم جزء على من لم يعلم اجمعه وكتب الشيخ قدس سره في الكواكب قوله على خوان هو ما له قوم غير صغار ثم ان عدم
 الاكل عليه اما ان يكون قصدا او اتفاقا فان كان الاول لم يكرهه وان كان الثاني فلا يضر في الاكل على الخوان الا انه
 لما كان من يدان الجبارة بهنا كان منهيها اذا كان على دابهم والحاصل ان الاكل عليه بحسب نفس ذاته لا يربوا على ترك
 الاولوية فاذا اذ لم فيه التشبه باليهود او النصارى كما هو في ديارنا كان مكرها محرما الى ان قال والحزب المرقق على هذا
 القياس فانه من كوزن داب المترفين المرفين يكون سبب الاكثار في الاكل لئلا ياكل الله **باب العلم**

باب السويق قال الحافظ ذكر فيه حديث سويد بن النعمان وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة **باب العلم**
باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم لا ياكل حتى يسمي له لانه ربما يكون ذلك ما يعاينه صلى الله
 عليه وسلم اول ما ياكل لان الشرايح ورويه بعض الجوهري واما ما يعاينه وكانوا اي الحرب لا يجرمون شيئا منها
 وربما اتوا به مشويا او مطبوخا فلا يميز عن غيره الا بالسؤال عنه اه ملتقطا من القسطلاني والفتح كذا في الهاشم
 البهنية

باب طعام الواحد يكفي الاثنين اور فيه حديث ابى هريرة طعام الاثنين يكفي الثلاثة وطعام الثلاثة
 يكفي الاربعة واستشكل الجمع بين الترجمة والحديث فان تضييق الترجمة مرجح النصف وتضييق الحديث مرجح الثالث
 ثم الراجح واجب بانه اشارة بالترجمة الى لفظ حديث آخر وليس على مشروط بان الجمع بين الحديثين انه مطلق
 طعام القليل يكفي الكثير لكن اقصاه الضعيف وقال المهلب المراد بهذا الاحاديث الخبز على المنكارم والفتق بالكفاية
 يعني وليس المراد الحصر في مقدار الكفاية وانما المراد الواساة الى آخر ما بسط الحافظ وقال العيني تحت ترجمة الباب
 وهذه الترجمة لفظ حديث اخبره ابن ماجه باسناده من حديث عمر مرفوعا وروى الطبراني من حديث ابن عمر رضي الله
 تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كلوا جميعا ولا تفرقوا فان طعام الواحد يكفي الاثنين اه مختصرا وقال
 القسطلاني في اشارة بالترجمة الى لفظ حديث آخر ليس على مشروط رواه مسلم ثم ذكر ما تقدم عن الحافظ في قوله **باب العلم**

باب المومن ياكل في صحب واحد المعنى بكسر العين مقصودا بالجمع المعاد حمد وروى المعان
 اه من الفتح وقال العيني وحكى القاضي عياض عن اهل الطب والتشريح انهم لا يعمرون المعاد الانسان سبعة المعرة
 ثم ثلثه المعاد بعد ما يتصل بها وهي كلها قاق ثم ثلثه غلاظ وذكر العيني اسمائها

باب المومن ياكل في صحب واحد هذه الترجمة مكررة في جميع النسخ البهنية والمهترية من المتنون
 والشرايح غير الكرماني فيها تم تكرر هذه الترجمة قال القسطلاني في ذكره وسقط ذلك للباقيين وهو
 اولي الا فائدة في احادته ورويه جزم الحافظ ان ابن جرير العيني لا ووجه عند هذا العهد الضعيف انه اشبهت

الترجمة مكررة في اكثر النسخ كما تقدم فيمنه من الاصل الثاني والعشرين من اصول الترجمة والغرض من الترجمة الاولى
 التمييز على تقليل الطعام للمومن والغرض من الترجمة الثانية التنبية على انه المومن ليس من شانه الا ان ياكل لسد
 الجوع فانه اختلف في معنى الحديث على عشرة اقوال بسطت في الاوجز السابع منها ما قال القرطبي شبهات
 الطعام سبع شبهة الطبع والغنى والعين والتم والاذن والالف وشبهة الجوع وهي الضرورية ياكل بها المومن
 واما الكاف فبما ياكل بالجمع اه ولا يعيد ايغنا ان يكون الترجمة من الاصل الرابع والخمسين كما نهيت عليه في مقدمته
 الاصح في هذا الفصل اه من ما مش اللام مع وذكر المعاني العديدة للحدِيث بالبسط في ما مش النسخ البهنية
 فارح اليدوشنت واذاد صاحب الفيض ان المراد من صحب ثوبه وفي الطب انه سبعة تدويرات سموا
 كلابها باسم فابن تلك السابعة وقد اجاب عنه الطحاوي في مشكله ان السابعة هي المعدة اطلق عليها اسم ثلثيا
 وحاصل الحديث ان الكافر ياكل الكثير والمومن القليل **باب العلم**

باب الخبز المرقق اي ما كرهه وانما لم يجرم به لانه لم يأت فيه في صريح واختلف في صفة الاكل فيقول
 ان يمكن في الجلبوس للاكل على اي صفة كان وقيل ان يميل على احد شقيه وقيل ان يعقد على يده اليسرى من الارض
 اه من الفتح وقال صاحب التوشيح بعد ذكر الاقوال الثلثة والاول هو المعتد وهو مثل المقلوبين والحكمة في تركه
 انه من نحل ملوك العجم وانه ادعى الى كثرة الاكل اه من هاشم البهنية قال الحافظ قال الحافظ في تحسب العادة
 انه المنكى هو الاكل على احد شقيه وليس كذلك بل هو المعتد على الوطاء الذي تحته قال ومضى الحديث اني لا افقد شئنا
 على الوطاء عند الاكل فعل من يستكثر من الطعام فاني لا ااكل الا البلغة من الزاد فذلك تقدم مستوفرا وفي حديث
 انس انه صلى الله عليه وسلم اكل تمرا وهو موقع وفي رواية وهو محتف والمراة الجلوس على ركبة غير ممكن قلت
 وجزم ابن الجوزي في تفسيره لانكاهه بالهبل على احد الشقين ولم يلتفت لانكار الحافظ في ذلك الى آخر ما ذكر
 الحافظ من حكم الاتكاد وعلته النبي وفي الضيف ونبه الحافظ على ان المراد من الاتكاد الجلوس مطعنا باي نحو كان
 صلا **باب الشواء** بكسر الهمزة وبالمدحروف قاله الحافظ وفي فيض الباري اي اللحم المشوي ولعل الكتاب
 ايضا دا عن فيه **باب العلم** تحت حديث الباب اشار ابن بطال الى ان اخذ الحكم للترجمة ظاهر من جهة انه صلى الله
 عليه وسلم اهو ي لياكل ثم لم يمتنع الاكولة ضافوا كان غير ضاب لاكل اه

باب الخبز بخا وجمعة مفتوحة ثم زاي كسورة وبعد تثنائية الساكنة روي ما يتجدد من الدقيق
 على بيضة العصيدة لكنه ارتق منها قاله الطبري وقال ابن فارس دقيق يخلط شيئا الى آخر ما ذكره الاقوال في تفسيره
 وكتب الشيخ قدس سره في اللام قوله الخبزية من النخالة يعني بها الدقيق من نخارة الخبز ويخلى ويخلى لانها النخالة
 فاهتة وقوله الخبزية من اللبن يقال ان يلقى فيه اللبن حقيقة وقيل المراد باللبن الدقيق نفسه لان رقيقه
 يشبه صورته صورة اللبن اه

باب الخبز بخا وجمعة مفتوحة ثم زاي كسورة وبعد تثنائية الساكنة روي ما يتجدد من الدقيق
 على بيضة العصيدة لكنه ارتق منها قاله الطبري وقال ابن فارس دقيق يخلط شيئا الى آخر ما ذكره الاقوال في تفسيره
 وكتب الشيخ قدس سره في اللام قوله الخبزية من النخالة يعني بها الدقيق من نخارة الخبز ويخلى ويخلى لانها النخالة
 فاهتة وقوله الخبزية من اللبن يقال ان يلقى فيه اللبن حقيقة وقيل المراد باللبن الدقيق نفسه لان رقيقه
 يشبه صورته صورة اللبن اه

باب الخبز بخا وجمعة مفتوحة ثم زاي كسورة وبعد تثنائية الساكنة روي ما يتجدد من الدقيق
 على بيضة العصيدة لكنه ارتق منها قاله الطبري وقال ابن فارس دقيق يخلط شيئا الى آخر ما ذكره الاقوال في تفسيره
 وكتب الشيخ قدس سره في اللام قوله الخبزية من النخالة يعني بها الدقيق من نخارة الخبز ويخلى ويخلى لانها النخالة
 فاهتة وقوله الخبزية من اللبن يقال ان يلقى فيه اللبن حقيقة وقيل المراد باللبن الدقيق نفسه لان رقيقه
 يشبه صورته صورة اللبن اه

باب الخبز بخا وجمعة مفتوحة ثم زاي كسورة وبعد تثنائية الساكنة روي ما يتجدد من الدقيق
 على بيضة العصيدة لكنه ارتق منها قاله الطبري وقال ابن فارس دقيق يخلط شيئا الى آخر ما ذكره الاقوال في تفسيره
 وكتب الشيخ قدس سره في اللام قوله الخبزية من النخالة يعني بها الدقيق من نخارة الخبز ويخلى ويخلى لانها النخالة
 فاهتة وقوله الخبزية من اللبن يقال ان يلقى فيه اللبن حقيقة وقيل المراد باللبن الدقيق نفسه لان رقيقه
 يشبه صورته صورة اللبن اه

باب الخبز بخا وجمعة مفتوحة ثم زاي كسورة وبعد تثنائية الساكنة روي ما يتجدد من الدقيق
 على بيضة العصيدة لكنه ارتق منها قاله الطبري وقال ابن فارس دقيق يخلط شيئا الى آخر ما ذكره الاقوال في تفسيره
 وكتب الشيخ قدس سره في اللام قوله الخبزية من النخالة يعني بها الدقيق من نخارة الخبز ويخلى ويخلى لانها النخالة
 فاهتة وقوله الخبزية من اللبن يقال ان يلقى فيه اللبن حقيقة وقيل المراد باللبن الدقيق نفسه لان رقيقه
 يشبه صورته صورة اللبن اه

باب الخبز بخا وجمعة مفتوحة ثم زاي كسورة وبعد تثنائية الساكنة روي ما يتجدد من الدقيق
 على بيضة العصيدة لكنه ارتق منها قاله الطبري وقال ابن فارس دقيق يخلط شيئا الى آخر ما ذكره الاقوال في تفسيره
 وكتب الشيخ قدس سره في اللام قوله الخبزية من النخالة يعني بها الدقيق من نخارة الخبز ويخلى ويخلى لانها النخالة
 فاهتة وقوله الخبزية من اللبن يقال ان يلقى فيه اللبن حقيقة وقيل المراد باللبن الدقيق نفسه لان رقيقه
 يشبه صورته صورة اللبن اه

باب الخبز بخا وجمعة مفتوحة ثم زاي كسورة وبعد تثنائية الساكنة روي ما يتجدد من الدقيق
 على بيضة العصيدة لكنه ارتق منها قاله الطبري وقال ابن فارس دقيق يخلط شيئا الى آخر ما ذكره الاقوال في تفسيره
 وكتب الشيخ قدس سره في اللام قوله الخبزية من النخالة يعني بها الدقيق من نخارة الخبز ويخلى ويخلى لانها النخالة
 فاهتة وقوله الخبزية من اللبن يقال ان يلقى فيه اللبن حقيقة وقيل المراد باللبن الدقيق نفسه لان رقيقه
 يشبه صورته صورة اللبن اه

باب الخبز بخا وجمعة مفتوحة ثم زاي كسورة وبعد تثنائية الساكنة روي ما يتجدد من الدقيق
 على بيضة العصيدة لكنه ارتق منها قاله الطبري وقال ابن فارس دقيق يخلط شيئا الى آخر ما ذكره الاقوال في تفسيره
 وكتب الشيخ قدس سره في اللام قوله الخبزية من النخالة يعني بها الدقيق من نخارة الخبز ويخلى ويخلى لانها النخالة
 فاهتة وقوله الخبزية من اللبن يقال ان يلقى فيه اللبن حقيقة وقيل المراد باللبن الدقيق نفسه لان رقيقه
 يشبه صورته صورة اللبن اه

باب الخبز بخا وجمعة مفتوحة ثم زاي كسورة وبعد تثنائية الساكنة روي ما يتجدد من الدقيق
 على بيضة العصيدة لكنه ارتق منها قاله الطبري وقال ابن فارس دقيق يخلط شيئا الى آخر ما ذكره الاقوال في تفسيره
 وكتب الشيخ قدس سره في اللام قوله الخبزية من النخالة يعني بها الدقيق من نخارة الخبز ويخلى ويخلى لانها النخالة
 فاهتة وقوله الخبزية من اللبن يقال ان يلقى فيه اللبن حقيقة وقيل المراد باللبن الدقيق نفسه لان رقيقه
 يشبه صورته صورة اللبن اه

باب الخبز بخا وجمعة مفتوحة ثم زاي كسورة وبعد تثنائية الساكنة روي ما يتجدد من الدقيق
 على بيضة العصيدة لكنه ارتق منها قاله الطبري وقال ابن فارس دقيق يخلط شيئا الى آخر ما ذكره الاقوال في تفسيره
 وكتب الشيخ قدس سره في اللام قوله الخبزية من النخالة يعني بها الدقيق من نخارة الخبز ويخلى ويخلى لانها النخالة
 فاهتة وقوله الخبزية من اللبن يقال ان يلقى فيه اللبن حقيقة وقيل المراد باللبن الدقيق نفسه لان رقيقه
 يشبه صورته صورة اللبن اه

مسألة باب الاقط - بفتح الهزلة وكسر القاف وقد تسكن بعد طاء مهمله وهو عين اللبن المستخرج زبد
وقد تقدم تفسيره في باب زكوة العطر وغيره اهـ من الفتح وفي ما مشى النسخة الهندية قال في القاموس الاقط شائبة
ويترك كلف ورجل وابل شئ يتخذ من الخبيث الغني انتهى

مسألة باب السلق والتشجير - بكسر السين المهمله نوع من البقل معروف فيه تحليل لسدد الكبد ومنه صنف
اسود يعقل البطن اهـ من الفتح

مسألة باب النهش وانتشال اللحم قال الطاهر القسطلاني النهش بفتح النون وسكون الهاء
بعد باسين مهمله في الفروع واصله وبالجملة في غيرهما والانتشال استخراج اللحم من المرق قبل نضجه واسم ذلك
الحم النهش والنهش القبض عليه بالفم وازالته من العظم وغيره بعد الانتشال وقيل النهش بالمهمله الاخذ
بمقدم الفم وبالجملة بالامراض اهـ والوجه عند هذا العهد الضعيف ان الغرض من هذا الباب تدب النهش
اشارته في رواية الترمذي النهش اللحم نضجا كما انما واما وقال الحافظ لعل البخاري اشار بهذه الترجمة
الى تضعيف الحديث الذي ساذره في الباب الذي يلي الباب الذي بعده في النهش عن قطع اللحم بالسكين اهـ
قلت وبذلك ليس بواضح بل هذا الغرض الذي ذكره الحافظ فيها هو الغرض من الباب الآتي اعني باب قطع اللحم
بالسكين فاشارة الامام البخاري بهذا الباب الى تضعيف ما اخرجه واودع من حديث عائشة محرراً لا يقطعها
الحكم بالسكين فان من منيع الاجام الحديث وهذا الحديث ضعيف جدا وقد رده ابن الجوزي في الموضوعات
وقال قال احمد ليس يصح واو مشى ليس يقضى كما في ما مشى ابى داؤد وقال العين قال النسائي ابو مشىله احدث
منكره منها بذا وقال ابن عدى لا يتابع عليه وهو ضعيف اهـ

مسألة باب تعرق الحضض وهو العظم الذي بين الكتف والرقق قال العين في شرح قوله تعرق
على وزن تفعل بالتشديد اي اكل ما كان من اللحم على الكتف اهـ من كلام العين

مسألة باب قطع اللحم بالسكين تقدم الكلام عليه في باب النهش

مسألة باب ما عاب النبي صلى الله عليه وسلم طحا ما قط اي ما حانا ما الحرام فكان يجيبه
ويذكره في غيره من ذمب بعضهم الى ان العيب ان كان من جهة الخلق بكرة وان كان من جهة العنة لم يكره
قال لان صفة الله لا تلاب وبصحة الاربعة تلاب قلت والذي يظهر التميم فان كسر قلب الصانع قال النووي
من ادب الطعام المتكررة انه لا يجاب كقول ما لمع ما مع قليل الملح فليطير قيق غير ما مع ونحو ذلك اهـ من الفتح

مسألة باب النهش في التشجير اي بعد طعمه نظيره تشوره وكانه يهينه الترجمة على ان النهش عن النهش
في الطعام خاص بالطعام المطبوخ اهـ من الفتح وتعقب العلامة العين بقوله قلت لا نسلم ذلك بل المراد ان
التشجير اذ لم ينفع حتى يذهب عنه الشور ثم يستعمل خبز او طعاما او سويا وغير ذلك ولا يتخلل بالخلع

معنى الحديث يدل على ذلك انه تلاب ما افاده الحافظ في الغرض من الترجمة وبين الغرض الذي
ذكره العلامة العين فالترجمة تحمل الغرضين ما افاده العين من الغرض ايضا وحقيقيا في في الباب الآتي
بل كان كهم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مناخل قال ما راى رسول الله صلى الله عليه وسلم مناخل
عين ابتغى حتى تبغضه الله الحديث

مسألة باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم اوصى به يكون اي في زمانه صلى الله عليه وسلم
قال الحافظان

مسألة باب التلبينة قال الكرماني تلبينة من اللبن بالموحدة اهـ وقال الحافظ ويقال بلا اهد قال يعنى
بفتح التثنية وسكون اللام وكسر الموحدة بعد اتمتية ساكنة ثم وزن طعام يتخذ من دقيق او نخالة وربما جعل فيها
عسل سميت بذلك تشبيها باللبن في البياض والرقية والنافع منه ما كان رقيقا نعيها لا غليظا غنيا اهـ من الفتح
وفيه وفي موضع اخر قال الاصمعي حسابي من دقيق او نخالة ويجعل فيه عسل قال غيره اولين سميت تلبينة
تشبيها باللبن في بياضها وزنتها وقال ابن قتيبة وعلى قول من قال يخلط فيها اللبن سميت بذلك لخاطرة
اللبن لها اي اخر ما ذكره في كتاب الطب باب التلبينة للبرقي

مسألة باب التزيب بفتح المثناة وكسر الراء معروف وهو ان يثر الخبز بمرق اللحم وقد يكون من اللحم ومن
مشاهم الشريد الصالحين وربما كان الفتح واتوى من نفس اللحم النضج اذ اشره بمرقته اهـ من الفتح

مسألة باب نشأة مسموطة والكتف والجنب المسموطة التي ينتف شعر جلد ثم تشوي وهو ما كثر في
وانما كانت عادتهم ان يخذوا بملء الشاة ينتفخوا به اهـ من القسطلاني قال العلامة العين والاولان منها مذكوران
في حديث الباب واما الجنب فلا ذكر له وقال بعضهم داي الحافظ واما الجنب فاشارة الى حديث ام سلمة انها
قربت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم جنبا مشويا فاكل منه ثم قام الى الصلوة اخرجه الترمذي وصححه
العين والتعقب عندي ليس يصح ثم قال والاولان يقال ذكر الجنب استطرادا والحق الجنب بالكتف والشاة
المسموطة وقال يعنى في شرح الحديث قال شارح التزاهم مقصوده جواز اكل المسموطة ولا يميز من كونهم يرضوا
مسموطة ان لم يرضوا مسموطة فان الاكارع لا تؤكل الا كذلك وقد اكلمها اهـ

مسألة باب ما كان السلف يدخرون في بوقهرو اسفارهم من الطعام الخ قال العين ارادوا ان
يخذوا الرزق على الصوفية ومن ذمب الي مذموم في قولهم انه لا يجوز ادخار طعام الغد وان المؤمن الكامل الايمان لا يذم
اسم الاولية حتى يصدق به افضل عن شعبه ولا يترك طعاما منه ولا يصح عنده من عين ولا عرض ويسى كذلك من خالفه
فقد اساء الظن به وفي هذه الا حاديت كفاية في الروايل من ذلك اهـ فظهر ان قلت وعلى الحافظ في الفتح الغرض المذكور
عن ابن بطال وتقدم ايضا من الكلام على هذا الباب في باب حبس الرطل توت سنة على ابد الخ

مسألة باب الحيس بالهاء المفتوحة والسين المهملة بينهما تحته ساكنة وهو تمر يخلط بسمن واقط فحس شديدا
ثم يندرزاه وربما جعل فيه سويا وقد عاصه بحيسه اهـ من القسطلاني

مسألة باب الاكل في انا مفضض اي جعل فيه الفضة بالتعقيب او بالخلط او بالاطلاء قال القسطلاني
قال الحافظ والاكل في جميع آتية مباح الا ان اثار الذهب والفضة واختلف في الاثار الذي فيه شئ من ذلك اما بالتعقيب
واما بالخلط وحديث مذيقة الذي ساقه في الباب فيه النهي عن الشرب في آتية الذهب والفضة ويؤخذ من الاكل طريق
الاحاقق قال حنطاي لا يطابق الحديث الترجمة الا ان كان الاثار الذي سقى فيه منفضة كانه مغنبا فان العنبة موضع
الشفة عند الشرب واجاب الكرماني بان لفظ مفضض وان كان ظاهرا فيما فيه فقهه كذا يشمل ما اذا كان متخذاه
من فضة اهـ

مسألة باب ذكر الطعام قال ابن بطال معنى هذه الترجمة اباة اكل الطعام الطيب وان الزبد ليس في ذلك
ذلك فان في تشبيه الحوس بما طيب وتشبيه الكافر بما طهر مترغيا في اكل الطعام الطيب والحلو قال
وانما كره السلف الاذمان على اكل الطيبات خشية ان يعير ذلك مادة فلا تعبير بنفس على فقد باصم الخ
والوجه عندي في غرض الترجمة انه اراد بذلك انه ذكر الاطعمة المختلفة ليس بد اكل في الحوص والشهه كما هو
ظاهر مودى لفظ الترجمة واشتهر علم ويؤيده قول الحافظ ذكر فيه ثلاثه احوال احاديث احاديث التي موسى والغرض من
تكرار ذكر الطعام الطيب حتى الطعام اهـ وقريب منه ما قال العلامة السدي قول باب ذكر الطعام اي لا يكره ذكر
الطعام في المجلس وعند ذكر العلوم ولا يستدل به على حقارة طبع صاحبه او على حاجته اليه واشتهر علم اهـ

مسألة باب الادم بضم الهزلة والاداء المهملة ويجوز اسكانها جمع ادم وقيل هو بلا سكان المفرد وبالضم الجمع
ثم قال الحافظ وقد اختلف الناس في الادم فاجوز انه ملوك بل هو بالجر ما يطيبه سواء كان مرقا ام لا واشتهر بالوضعية
وبالويوسف الاصطبار وسيا في كتاب الاديان والنذور اهـ من الفتح

مسألة باب المحلوة والحصل كذا في النسخ الهندية محدود وفي بعض النسخ المحلوي وبما نقض على قول
عند الاصمعي بالفتح كتب بالياء وعند الفراء بالمد كتب بالالف وهو كل حلوي وكال الحلو الا بالفتح الا
على ما دخلت العنزة وفي النسخ لابن سيدة هي ما عورج من الطعام بملاوة وقد تطلق على الفاكهة اهـ من الفتح

مسألة باب الدباء بضم الداء المهملة وتشديد الباء الموحدة محدود ويجوز القفر وهو القرع وقيل خاص بالشيء
مذكرة في الحاشية الهندية عن الفتح

مسألة باب الرجل يتكلم الطعام الاخوانه قال الكرماني وجه التكلم من حديث انبأ انه حمر احد
بقوله خاص فتمت ولو لا تكلف لما حصر وسبق الى نحو ذلك ابن القتيبي وزاد ان التمديد في البركة وكذلك لما حمر احد
ابو طلحة حصلت في طعام البركة حتى وسع العدد الكثيره من الفتح كذا قال العين وتبعه القسطلاني واستدل

المصنف بهذه المسئلة اعني التكلم للعين في كتاب الادب حديث ابى جعفر في قصة سلمان وابى الدرود وهو
ظاهر في الدلالة على المسئلة وكتب الشيخ قدس سره في اللغات تحت ترجمة الباب ودلالة الرواية عليه من حيث
انه جعل في طعامهم اللحم والجم غنابة في التكلم اهـ وما افاده الشيخ قدس سره اوجه ما قاله الشارح ولا يعيدان
يقال ان تكلمه بغير منبذ اذ قال اصنع لي طعاما دع رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه يثر الى انه اراد اطيب
الجم وفي التفسير بعد ذكر كلام الكرماني والعين في تواتر كفت ك ان مردود اذ من كس تكلف كرهه كفت انه
طعام الواحد يعني الاثنين لكن غالى اذ تكلف يمست اهـ فتايل فانه يعيد في باب الراى انه يدل ان اذن السائل
بالتكلم ويؤيد بتكلم في الطعام ثم اعلم ان لا بأس في التكلم للضيوف والافان لرواية الشيخين من كان
يومئذ واليوم الاخر فليكرم ضيف الحديث وفي الاوجه في حديث ابى جعفر اذ ذرغ رسول الله صلى الله عليه
وسلم شاة لا يدل ذلك في التكلم المكره بل هو داخل في اكرام الضيف المأمور به قال النووي فذكره
جماعة من السلف التكلم للضيف وهو محمول على ما يشق على صاحب البيت مشقة ظاهرة تراه ذلك يترن
الاخلاص واكمال السرور بالضيف واما فعل الاضمار فيس مالم يشق عليه فليزج اغنا ما بل جمالنا فيضيا رسول
الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه كان سرورا بذلك مغنوا فيه اهـ من ما مشى اللامح وسيا في في كتاب
الادب باب منخ الطعام والتكلم للضيف وسيا في سنك الجواب عن ابى جعفر من التكرار -

مسألة باب من اضاف رجلا الى طعامه واقبل هو على عمله قال الحافظ اشار بهذه الترجمة الى انه
لا يتجتم على الداعي ان ياكل مع اهل بيته وقال ابن بطال لا يعلم في اشتراط اكل الداعي مع الضيف الا ان يسط
لوجه واذهب لاحتشامه من فعل جوا بلغ في قرى الضيف ومن ترك فجاز فقد تقدم في اضياف ابى بكر اهـ
اشتهروا ان ياكلوا حتى ياكل منهم وانما ذكر ذلك اهـ وزاد القسطلاني والذي يظهر لي انه يختلف باختلاف
الاحوال والاشخاص على ما لا يخفى اهـ

مسألة باب المرق قال العلامة العين ترجم به اشارة الى انه فضل على الطعام الخمين ولذا كان
السلف ياكلون الطعام المحرق وفي مسلم من حديث ابى ذر رقع اذ بخت قدر انا كثر مرقتها فبذره فليعلم جازم
وقد اراد النبي صلى الله عليه وسلم بانكار المرق بقصد التوسعة على الجيران والارزاق على الشرب اهـ

مسألة باب القليل قال العلامة العين ترجم به اشارة الى ان القليل من طعام النبي صلى الله
عليه وسلم وطعام السلف اهـ وفي ما مشى الهندية عن النباية القليل من الطعام المحلوه الجففت في الشمس يعين
بمعنى مفعول اهـ وكذا في الجمع وفي الفيض كذا لا يقدره العلم ثم يلحقه في الشمس حتى يبس ثم يذخره
ياكلونه متى احتاجوا اليه اهـ

مسألة باب من نادى اذ قدم الى صاحب على المائدة شيئا قال صاحب الضيف في شرحه ترجمه بان

على وجهه بقوله تعالى هذا عذب فرات ليعلم ان الحكم فيها سواء واذا ثبت الحكم في البحر العذب ثبت في الانهار والفلات وغير ذلك قياسا قوله قال ابو الدرداء في المرى الخ يعني ان استغنى في المرى ما ذكره فقال انه حلال اهل الحديث وذات الملح الا ان عذرا من الحل بالذكاة لما انها سببه وبسط الكلام على هذه الاقوال في ما شئت الا مع وفيه ايضا قال الحافظ وكان ابو الدرداء وجماعة من الصحابة يكونون في المرى المسمون بالخمر وادخل البخاري في طهارة صيد البحر يداه السمك طاهر حلال وان طارته وحده يتعدى الى غيره كالمخ حتى يصير الحرام الجنس باضافتها اليه طاهر اطلاقا على ما في قوله ابو الدرداء وجماعة اهل الحديث والعلامة العيني ان ابو الدرداء من يرى جواز تحليل الخمر وهو مذنب المحضية اه قلت والمسئلة غدا نية شبيهة ذكره في ما شئت الا مع فارجع اليه لو شئت قوله قال في البحر صومنا ميتا الخ قال صاحب الفقيه وليس كذلك بل القاه البحر فارجع مما تمت في البر لعدم الماء فليست تلك الطائفة اه

٢٤٤ باب اكل الجراد ذكر الحافظ شيئا من احوال الجراد والاختلاف في اكله وصحيفة بل يورى او يورى ثم قال قد اجمع العلماء على جواز اكله بخير من كونه الا ان المشهور عند المالكية اشتراط نكته واختلاف في صفتها فيقطع راسه ويؤكل منه في قدر او نارل وقال ابن بويرب اخذه ذكوة وذائق مطوف - شيم الجراد في انه لا يقتل الى ذكوة الحديث ابن عرقلت لنا الميمتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال اخرج احمد والدارقطني مرفوعا وقال ان الموتوف صح ورجح البيهقي ايضا الموتوف الا ان قال انه لم يحكم الرزح اه قال القسطلاني في شرح ترجمته الباب اي جواز اكل الجراد اه قلت ولعل الامام البخاري اشار بهذه الترجمة الى ثبوت اكله صلى الله عليه وسلم الجراد او الى تعميم ما ورد من حديث سلمان سئل صلى الله عليه وسلم عن الجراد فقال لا اكله ولا احرمه اخرج ابو داود وقال الحافظ قوله و لكننا ناكله من الجراد ويحتمل ان يريد بالبعوضة ووجه ما تبعه من اكل الجراد ويحتمل ان يريد من اكله ويحتمل على الثاني انه وقع في رواية ابي نعيم في الطب وياكله معنا وقال ايضا في حديث سلمان المذكور العصبية انه مرسل -

٢٤٥ باب آنية المجوس اي مكها في الاستعمال اكله وشربها و اشتكل مطابقة الحديث للترجمة اذ ليس فيه ذكر ما ترجم به وهو المجوس و اجاب ابن العيني باحتمال انه كان يرى انه المجوس اهل الكتاب وابن المنير يانه بناء على انه المحدث ومنها واحد وهو عدم توقي النجاسات و ابن حجر يانه اشار الى ما عند الترمذي من طريق اخرى عن ثعلبة سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قدور المجوس فقال انقواها غسلها واطعموها فيها وادخلها في الكهف البخاري فيما كان سنده فيه مقال يترجم به ثم يورد في الباب ما يوفد الحكم من طريق الحافظ من القسطلاني -

٢٤٦ باب التسمية على الذبيحة ومن ترك متعمدا البؤ وتعيينه بالمعديه شعرة بالفرقة بين العمدة والانساني قال القسطلاني وقال ايضا والحاصل من اختلاف العلماء تحريم تركها عند اذنينها و يورق ابن سيرين والشعبي ورواية عن احمد بن حنبل في اذنينها او تخصيص التحريم بغير النسيان وهو مذنب المحضية ومشهور مذنب المالكية والحائفة واليهيل المصنف رحمه الله كما تقدم والابامة مطلقا عند اذنينها وهو مذنب الشافعية وروى عن مالك و احمد الى آخر ما ذكر من الدلائل -

٢٤٧ باب ما يذبح على النصب والا هناه - النصب بغير النون واحد الانصاب وقيل النصب جمع والواحد نصاب وقال ابو يورى النصب بسكون الصاد وضمها بالنصب وعبد ربن الله وقال الرزح من كانت لهم اجمار منصوبة حول البيت يذبحون عليها بشرحون الخم عليها تعطيها لما يذبح ويقرؤون به اليها تسمى الانصاب قال العيني وقال القسطلاني بعد ذكره في قول الثاني من هذه الاقوال فقوله وان صنام عطف تفسيره في يجمع صمم وهو ما اتخذها لها من دون الله اه -

٢٤٨ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم فليذبحن على اسم الله عديت حديث الباب قد سبق في الضمما قبل صلوة العبد كذا في القسطلاني ويشكل بينها ان مودى هذه الترجمة و ما تقدم من باب التسمية على الذبيحة و احد قال العلامة العيني قيل فائدة هذه الترجمة بعد تقدم الترجمة على التسمية النبي على ان النسي يذبح على اسم الله لانه لم يقل فيه فليسلم واما جعل اصل ذبح المسلم على اسم الله من صفة فخذ ولو اذمه كما ورد ذكره على قلب كل مسلم سمي او لم يسم اه قلت وهذا وجه وان تعقب عليه العلامة العيني -

٢٤٩ باب ما احره الدم من النصب والمرودة والحديد اشار المصنف بذكر ما الى ما ورد في بعض طرق حديث رافع عند الطبراني في الفندج بالنصب والمرودة واما الحديد فمن قوله وليس معناني فان فيه اشارة الى ان الذبح بالحديد كان مقرر عندهم جوازه كذا في الهامش عن الفقه وفي الاوجز قال ابن رشد في البداية اجمع العلماء على ان كل ما اهر الدم وفري الاوداج من عديد او صخر او غيرهما ان التذكية به جائز واختلفوا في ثلاث في السن والظفر والعظم والاعلاف في المذنب ان الذكاة بالعظم جائز اذ ان الدم واختلف في السن والظفر على الاقوال الثلثة اعني بالمنع مطلقا بالفرق بين الانفصال والانصاف بالكرامة لا بالمنع اه وقال الموفق اما الاكل فلها شيطان اعد بها ان يكون معدة تقطع او تقترق بعد الاقرب لها الثاني ان لا يكون سندا ولا ظفرا فان اجمع هذا الشيطان من الذبح به سواء كان عديدا او حجرا او خشبا وهذا قال الشافعي و اسحاق و به قال ابو عبيدة الا في السن والظفر فقال اذا كانا منفصلين جازما لعظم غير السن فمقتضى اطلاق قول احمد والشافعي اباة الذبح به وهو قول مالك واصحاب الرأي وقال

ابن جرير يذبح بعظم الحمار ولا يذبح بعظم الناقة وعن احمد لا يذبح بعظم ولا ظفراه وفي شرح الافئدة و يجوز الذكاة بكل ما يجرح الاباسن والظفر وباني العظام متصلا كان او منفصلا من آدمي او غيره والحديث الصحيح ليس السن والظفر الخ من الاجزاء البسطة -

٢٥٠ باب ذبيحة الاممة والمرأة كانه يشير الى الرد على من منح ذلك ونقل محمد بن عبد الحكم عن مالك كراهته وفي المدونة جوازه وفي وجهه للشافعية كره ذبح المرأة الا ضحية وعند سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابراهيم الخفي ان قال في ذبيحة المرأة والعين لا باس اذا طاق الذبيحة وحفظ التسمية وهو قول الجمهور اه من الفسخ وفيه ايضا في فوائد الحديث وفيه جواز اكل ما ذبحته المرأة سواء كانت حرة او امته كبيرة او صغيرة مسلمة او كاتبة طاهر او غير طاهر لانه صلى الله عليه وسلم امر باكل ما ذبحته ولم يستفصل نفس على ذلك الشافعي وهو قول الجمهور وقد تقدم في صدر الباب اه قال العيني واختلفت في كراهية ذبح الخبي وروى ابن حزم عن طاوس منح ذبيحة الزنحى اه

٢٥١ باب لا يذبح بالسن والعظم والظفر - قال الكرماني ترجم بالعظم ولم يذكره في الحديث ولكن عكسه علم من لان المذكور في الحديث اعني السن والظفر ايضا من العظم قال الحافظ والبخاري في هذا ما شئت على عادت في الاشارة الى ما يتعمده اصل الحديث فان فيه اما السن فعظم وان كانت هذه الجملات لم تذكرها لكنها ثابتة مشهورة في نفس الحديث اه وقد تقدم بيان الاختلاف في سلسلة الباب في باب ما اهر الدم الخ -

٢٥٢ باب ذبيحة الاعراب وفخوههم - وهم ساكن البادية من العرب الذين لا يقيمون في اهلها ولا يدعون المدن الا للحاجة قوله ونحوهم بالواو في رواية الاكثرين وفي رواية الكشميحي والسنفي وخرم بالراد من خرا لابل ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله ان قوما يتولون لان المراد منهم الاعراب الذين ياتون اليهم من البادية من كلام العيني قلت وفي رواية النسائي كما قال القسطلاني وغيره ان ناسا من الاعراب بدل قوله ان قوما ولم يتعرض الشرح لما هو الغرض من الترجمة الا ما اشار اليه صاحب الفقيه اذ قل بالذبيحة الاعراب اي الجلاء الذين يتوجه بهم ترك التسمية بها وانا وجهه بالمسائل وايضا فاذا في توجيه الحديث وليس معنى قوله سواء عليه انتم ذكوه ان التسمية ليست بواجبة بل معناه ان اعموا انتم ما لم على اعدل الاحوال وسموا انتم قبل الاكل قاي محل تسميتكم ان فلا تغفلوا عنها واما محل تسميتهم وكان عند الذبح والظاهر من علمهم انهم قد اتوا بما وجب عليهم اه وكذا افاد العلامة السنكي في توجيه الحديث بالبسط والايضاح ولا يجد عندي في فرض الترجمة ما يحتمل ان الامام البخاري ترجم بذلك اشارة الى جوازه وضا لما يتوجه من طاهر حديث ابي داود عن ابن عباس قال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معاوية الاعراب وعمل تدا الحديث هو ما نقله الشيخ قدس سره في البذل في شرح هذا الحديث عن مجمع بحار الاوار اذ قال وهو ما كان يقارن الرملان في الجود والسخاء فيعبر به الاطباء في البلاحة يجوز اذ يجره الاخر رياء وسعة ونفاخر الا لوجه الله كذا في الجمع وكذلك كل طعام صنع رياء ومفاخرة وكذا ما ذبح بقدم امير متقربا اليه لا يجوز اكله من البذل حنه

٢٥٣ باب ذبيحة اهل الكتاب تشجوها من اهل الحرب وغيرهم اي هذا باب في بيان حكم ذبائح اهل الكتاب وشجوها في قول اهل الكتاب قاله العيني قلت والاولى ارباع الغنمية الى الذابغ اي تخوم ذبائح اهل الكتاب وكذا اشعر القسطلاني وقال العيني كلمة من يجوز ان تكون جانية يجوز ان تكون للتبعية اي من اهل الحرب الذين لا يعطون الجزية وغيرهم اي وغير اهل الحرب من الذين يعطون الجزية و اشار بهذه الترجمة الى جواز ذبائح اهل الكتاب وجواز اكل شحومهم وهو قول الجمهور وعنه مالك و احمد يحرّم ما حرم على اهل الكتاب كالشحوم اه وفي الاوجز قال الموفق اجمع اهل العلم على اباة ذبائح اهل الكتاب واكثر اهل العلم يرون اباة صيدهم ايضا قال ذلك عند البيت والشافعي واصحاب الرأي ولا تعلم احدا حرم صيد اهل الكتاب الا مالكا اياح ذبائحهم وحرم صيدهم ولا يصح لاحد صيدهم من طعامه فيعمد في عموم اللاتية ولا فرق بين العدل والفاسق من المسلمين و اهل الكتاب ولا بين الحربي والذمي في اباة ذبيحة الكتابي منهم و تحريم ذبيحة من سواه اه وذكره في ابن المنذر انهم اختلفوا في نصارى بنى تغلب ونصارى العرب فاربح اليه لو شئت قوله لا باس بذبيحة الاقارب اثر ابيه اهيم هذا اخرج ابو بكر الخليل وقد ورد ما نقله فاخرج ابن المنذر عن ابن عباس الاقارب لا تاكل ذبيحة ولا تقبل صلواتها شهادة وقال ابن المنذر قال جمهور اهل العلم يجوز ذبيحة اهل الله سبحانه اياح ذبائح اهل الكتاب ومنهم من لا يمتنع اه من الفقه قلت وبه يظهر مناسبة ذكره في الاثر في هذا الباب وفي الغيظ قوله لا باس بالذبح فوجهه ان يتوجه اه في الذكاة بشرط الملة والا قلف يجاله من ملته فينبغي اه لا يجوز ذبيحة اه -

٢٥٤ باب ما اذبح من البهائم الخ الا في النسيه فهو بمنزلة الوحش اي في جواز قتره على اي صفة اختلفت وهو مستفاد من قوله في الخبر فاذا نكحتم منها شئ فافعلوا به كذا كذا في الفقه قوله وروى ذلك على ابن عمر و عائشة ذلك اشارة الى ما ذكره من انه حكم البيهية التي تشبه حكم حيوان الوحش واثر عائشة ذكره ابن حزم فقال هو ايضا قول عائشة ولا يعرّف لهم من الصحابة مما عرفت قال وهو قول ابي عبيدة والشوري والشافعي و احمد واسحاق واصحابهم واصحابنا وقال مالك لا يجوز ان يذبح اهل الله وهو قول الكلب في ربهية ابن العيني وكذا حكم الذباب الحافظ اذ قال وقلنا ابن المنذر وغيره عن الجمهور وقاله فيهم مالك والبيهية واهلها من سجد من السبب و ربهية فقلوا لا يذبح اكل الا في النسيه اذ اذبح من البهائم كذبيحة

في حلقه او لبتة تحت الجمهور حديث رافع اهـ

٢٢٥ باب النحر والذى يج - قال ابن التين الاصل في الابل النحر في الشاة ونحوها الذبح واما
البيقر فجاز في القرآن وذكرها في السنة ذكر نحرها واختلف في ذبح ما يخرجها ذبح فاجازها الجمهور ومنع
ابن القاسم اهـ من الفتح وكذا في العيني وزاد قال ابن المنذر روى عن ابي حنيفة والثوري والليث
وماك والشافعي جواز ذلك الا انه يكره وقال احمد واسحاق لا يكره وقال اشهب ان ذبح بعير من غير ضرورة
لا يولك احد فقلت وعلمنا الامام البخاري اشار بهذه الترجمة الى جواز الامرين لان الوارد في احد الحديثين
الذكيورين لفظ الذبح وفي الثاني لفظ النحر فلهذا انما المصنف ذكر للتابع لا احد الطرفين بقوله تابعه وكسح
وابن عيينة عن هشام في النحر وتكلم عليه الحافظ ايضا فارجح ابي حنيفة

٢٢٦ باب ما يكره من المشقة بعن ابيهم وسكون المشقة في قطع اطراف الحيوان وبعضها هو
يقال مثل به امثل بالشدية للمساخنة والمصورة بعن الميم وسكون الصاد المهددة ونعم الموهدة الدابة
التي تحبس حية لتقتل البري ونحوه والحجزة بعن الميم ومنع الميم والمشقة المشددة التي تربط وتصل فحشا
لدرى او فامة بالظير فاذا ماتت من ذلك حرم اكلها لانها موقوفة اهر من القسطلان بزيادة وفي الفتح والي
للظير ونحو ما يميز البروك للابل فلو جثت بنفسها تبي ما تمة وحجته بكسر الخاء ذلك اذا صيدت على تلك
الحالة فذبحت جازا اكلها وان رميت فماتت لم يجز لانها تقير موقوفة اهـ وقال صاحب الفقيه قوله باب
ما يكره من المشقة الخ اي قطع القوائم واكرع عند الذبح اهـ قلت اشار به الى مناسبة الترتيب كسنة الذبايح
٢٢٧ باب لحم الدجاج هو اسم جنس مثلث الدال وذكره المنذري في الحاشية وابن ماك
وغيره بل هو لحم النوى الغنم والبواحدة وجازته مثلث ايضا وقيل ان الغنم فيه ضعيف الى آخر ما ذكر في الحاشية
في تحقيقه لغته قال بعد حديث الباب وفيه جواز اكل الدجاج النسيه وحشية وهو بالاتفاق الا عن بعض
المتقين على سبيل الورع الا ان بعضهم استثنى الجملة وهي ما تاكل الاقذار ثم ذكر الحافظ الروايات
في النبي عن الجملة واختلاف العلماء فيه

٢٢٨ باب لحم الخيل اي بيان هل اكلها كذا في ما مشن المعربة عن شيخ الاسلام وقال الحافظ
قال ابن المنير لم يذكر الحكم بتعارض الادلة كذا قال ودليل الجواز ظاهر القوة كما سياتي في قوله وقال العلامة
العيني واجتهدوا الحديث عطاء وابن سيرين والحسن والشافعي واليوسف ومحمد واهل الجواز اكل
لحم الخيل وقال ابو حنيفة والاوزاعي وماك يكره اكله ثم قيل الكراهية عند ابي حنيفة كراهية تحريم وقيل
كراهية تنزيهية الى آخر ما ذكر في الدلائل وفي الفتح قال الطحاوي وذهب ابو حنيفة الى كراهية اكل الخيل
وخالفه صاحباه وغيرهما واحتجوا بالاختيار المتواتر في علمها ولو كان ذلك ما خذ من طريق النظر لما كان
بين الخيل والجمادات فرق ولكن الآثار صحت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اولي ان يقال بها ما
يوجب النظر قال الحافظ وصح القول بالكراهية عن الحكم بن عيينة وماك وبعض الحنفية وعن بعض المالكية
والحنفية التحريم وقال الشافعي المشهور عند المالكية الكراهية والصحيح عند المحققين منهم التحريم الى آخر ما بسط
من الكلام على المسئلة

٢٢٩ باب لحم الحمار النسيه القول في عدم حرمه بالحكم في هذا القول في الذي قبله لكن الراجح
في الخبر المنع بخلاف الخيل اهـ من الفتح وقال العيني واحترز بالنسيه عن الوحشية فاشا توكل والانسية
بكر الهمزة وسكون النون نسبة الى الانس ويقال فيه النسيه بفتح النون نسبة الى الانس بفتح النون وهو ضد
الوحشية وقال ايضا قال ابن عبد البر اختلاف بين علماء المسلمين اليوم في تحريمه وانما حكى عن ابن عباس
وعاشتة ابنة بظاهر قوله تعالى قل لا اجدني مادي الى محرما الاية قلت ذكر في التنزيل للمالكية والباس
بالعلم الجواز واليه ولا يسئل اهـ

٢٣٠ باب اكل كل ذي ناب من السباع قال الحافظ لم يثبت القول بالحكم للاختلاف فيه او للتفصيل
كما سياتي ثم قال بعد ذكر الحديث قال الترمذي العلم على هذا عند اكثر اهل العلم وعن بعضهم لا يحرم وسكى
ابن وهب عن مالك كجمهور وقال ابن العربي المشهور عند الكراهية الى آخر ما بسط ثم قال واختلف القائلون
بالتحريم في المراد بما له ناب فذكر الاختلاف في بعض افراد السبع فهنا اختلافان الاول ان النبي للتحريم او الكراهية
والثاني الاختلاف في مصدر ذي الناب وبسط الكلام على المسئلة في الاوجز وفيه قال الزبيدي قال
ابن الاثير الناب السن الذي خلف الرباعية والى المراد كل ذي ناب مطلقا والمراد ان يحد به ويصوب على
غيره ويصطاد ويعد ويبيع غالبا بخلاف غير العادي كالثعلب وضح ويه قال الشافعي واصحاب مالكة المذنبين
وكذا قال الحافظ في الفتح وذكره في الجواز في الضيق والثعلب والذئب في جملة المحرمات كل ذي ناب من الطير وهي التي تفتق
بما لها الشئ وقصيرها قال الموق في قول اكثر اهل العلم وبه قال الشافعي واصحاب الراي وقال مالك والليث
والاوزاعي لا يحرم من الطير شئ قال مالك لم ار احدا من اهل العلم يكره سباع الطير الى آخر ما بسط في الاوجز

٢٣١ باب جلود الميتة زاد في البيوع قبل ان تدبغ فقيده هناك بالذباغ والطلق بينهما فيعمل
مطلقا على عقيدته قال الحافظ ومسئلة طهارة الجلد بالذباغ خلا فيه شبهة تقدم في كتاب البيوع
٢٣٢ باب المسك بكسر الميم الطيب المعروف قال الكرماني مناسبة ذكره في الذباغ انه فضل
من الطيب وهو مما يصاد وقال الحافظ وذكر ايضا مناسبة هذا الباب بالباب السابق وهو ما حكاه عن
الفتعال من ان السرة التي فيها الدم تدبغ بما فيها من المسك فتظفر كما يظفر غير ما من المدبوغات ثم بسط
الكلام في تحقيقه المسك وفي طريق احمد وقال ايضا قال النووي اجمعا على ان المسك ظاهر يجوز

استعماله في البدن والثوب ويجزى به ونقل اصحابنا عن الشيعة فيه مذموبا بلا وهو مستثنى من القاعدة
ما بين من حي فبوصية النبي وقد اجمع المسلمون على طهارة المسك الا ما حكى عن عمر بن كراهية وكذا حكى ابن
المنذر عن جماعة ثم قال ولا يصح المنع فيه الا عن عطارد بنار على انه جزئ منفصل وقال ابن المنير وهو استدلال
البخاري بهذا الحديث على طهارة المسك وقوله تشبيه دم الشهيد لانه في سياق التكريم والتعظيم فلو كان
بمسالك من الخبائث ولم يكن التشبيه في هذا المقام اهـ

٢٣٣ باب الاثر في ذكر الحافظ في بعض احواله وخصاله وما جازبه فقلت ثم قال وفي الحديث جواز اكل الاز
وهو قول العلماء كاذبة الاما جازي كراهية عن عبد الله بن عمر بن الخطاب وعنه عن عمر بن الخطاب وعنه عن محمد بن
ابي ليلى عن الفقهاء واتفق حديث تخرمته بن جندب قلت يا رسول الله ما تقول في الازيب قال لا تاكله ولا حرمه
ان قال الحافظ وعلى الراعي عن ابي حنيفة انه حرمه وغلظ النووي في النقل عن ابي حنيفة اهـ

٢٣٤ باب الضئيب قال الحافظ تحت ثانيا حديثي الباب وفيه من الغواير جواز اكل الضئيب
وعلى عياض قوم تحريمه وعن الحنفية كراهية اكله ذلك النووي وقال لا اظن يصح عن احد فان
يخرج بالنصوص واما جازع من قبله قلت قد نقل ابن المنذر عن علي قاي اجماع يكون صح فقلت نقل الزم
كراهية عن بعض اهل العلم وقال الطحاوي في معاني الآثار كرهه قوم اكل الضئيب منهم ابو حنيفة وصاحبا
الى آخر ما ذكر في الدلائل

٢٣٥ باب اذا وقعت الفاسدة في السمن الجاهل الذي اكله اي هل يفترق الحكم اولاد ولا ولا كانه يترك
الجزم بذلك لقوة الاختلاف وقد تقدم في الطهارة ما يدل على انه ينتار انه لا يمس الا بالتحريم ولعل هذا هو
السرى في ايراد هذا طريق يونس الشعرية بالتفصيل قال الحافظ ثم قال تحت حديث الباب واستدل بهذا
الحديث لحدادي الروايتين عن احمد ان المائع اذا دلت فيه النجاسة لا يمس الا بالتحريم وهو اختيار
البخاري وقول ابن تيمية من المالكية وكفى عن مالك وفرق الجمهور بين المائع والجاهل وقد تمسك ابن العربي
بقوله وما حوينا على ان كان جامدا قال لا يلوكان ما لم يكن له حول واما ذكر السمن والفارة فلا يمل
بمقبولهما ويحد ابن حزم على عاده تفحص المتفرقة بالفارة فلو وقع غير جنس الفار من الدواب في مائع
لم يمس الا بالتحريم اهـ من الفتح - وبسط الكلام على المسئلة في الاوجز وفيه قال الحافظ اخذ الجمهور
بحديث عمر الدال على التفريق بين الجاهل والذائب ونقل ابن عبد البر الاتفاق على ان الجاهل اذا وقعت
فيه ميتة طرحت وما حوينا منه اذا تحقق ان شيا من اجزائها لم يمس الى غير ذلك واما المائع فاستلغوا
فيه فذهب الجمهور الى انه يمس كالمسئلة النجاسة وخالف فريق منهم الزهري والاوزاعي افعال العلماء
العيني ويقاس على السمن الجاهل نحو العسل واللبس اذا كان جامدا واما المائع فذهب الجمهور
الى انه يمس كالمسئلة او كسائر ما جعلوا المائع كاللحم وسلكوا في ذلك سلكهم الا ان السمن الجاهل اذا
قانه يمس ظاهر هذا الحديث وقالف معناه في العسل والخل وسائر المائعات اهـ وقال الموق ان النجاسة اذا
وقعت في مائع غير المائعات وان كثرت في المائع لم يمس وعن احمد رواية اخرى انه كالماء لا يمس اذا كثرت
بلغ الغلظين الى آخر ما في الاوجز وقد تقدم شئ من الكلام على المسئلة في كتاب الطهارة في باب ما يقع من النجاسة
في السمن والما والما والما من الامام البخاري رحمه الله تعالى لم يفرق بين مسئلة الماء والمائع وكذا لم يفرق بين
المائع والجاهل مدخلها للجمي فانهم فروا بين مسئلة الماء والمائع وكذا في الجاهل فلهذا قد علم صاحب البعض
على تحقيق مسلك المصنف في مسئلة الباب قارح الريدوا اشتقت -

٢٣٦ باب العلم والوسم في الصور - العلم بفتح العين بمعنى العلامة والوسم بالسين المهملة وقيل
بالجود ومعناه واحد وهو ان يعلم الشئ بشئ يوثق به تاثيره بلغا واصلا ذلك العلم في البيهية ليميز ما عن غير ما
وقيل الوسم بالهمزة في الوسم بالجموع في سائر الجسد فعلى هذا المصواب بالهمزة اي في الصورة في الصورة
وفي المتوسم الوسم في الصورة مكره عند العلماء كما قال ابن بطال وعندنا حرام وقال النووي الضرب في الوسم
ممنوع عند كل حيوان مخرم ملكة في الادي اشد لانه يجمع الحماسن واما الوسم ففي الاودي حرام وفي غيره مكره قال
الكرماني في الوسم في نوحه العلم صدقة في غير الوسم مستحب قال ابو حنيفة مكره لانه تعذيب ومثله اهـ من كلام
العيني وكتب الشيخ قدس سره في اللاسح قوله في اذنها وكان ذلك لعذر هناك اهـ وفي ما مشنه اوله شيخ
قدس سره فكون ظاهر الحديث على المسئلة الحنفية قال الحافظ وفي الحديث تجز الجمهور في جواز وسم البهائم
في اكلها وقالف فيه الحنفية تمسكوا بجموع النبي عن التعذيب بالنار اهـ واجاب عنه الحديث صاحب التيسير بان
يتمثل ان حديث الباب لم يثبت او لم يصب عند الحنفية اهـ قلت بل الجواب انه يجوز الكي عند الحنفية مخرج به
ابن عابدين اذ قال لا بأس بكى البهائم للعلامة وثقب اذن الطفل من البنات لانهم كانوا يفعلون في زمن رسول
الله صلى الله عليه وسلم غير انكاره وفي النذل في قوله صلى الله عليه وسلم اما بلغكم اني لعنت من وسم
البيهية في وجهها الحديث كتب مولانا محمد يحيى المرحوم من تقرير شيخه رضي الله عنه الوسم لا يفسد اذا اشتغل على
قائه بعد ان لا يكون في الوجود لانه في الوجود يفتح الوسم ويؤد على بعض الحواس بالاطفال او بالافساد كما لا يفسد
اهـ قلت وقد تقدم التوسيم في الزكوة بقوله باب وسم الامام اهل الصدقة بيده وقد تقدم هناك ايضا
ذكر الخلاف في المسئلة -

٢٣٧ باب اذا صاب قوم غنيمة فذبح بعضهم غنما الا قوله حديث رافع هذا مصير من البخاري
الى ان سبب منع الاكل من الغنم التي طبخت في الفضة التي ذكرها رافع بن خديج كونها لم تقسم اهـ
من الفتح يعني ان كان الطريق التمدد لا يطبق الاصلاح كما سياتي في الباب الآتي -

لمنه باب اذا نذر بغير لقوه الخ قال ابن المنبر انه بهذه الترجمة على ان ذبح غير المالك اذا كان بطريق التقدي
كما في القعدة الاولى فاسد وان ذبح غير المالك اذا كان بطريق الاصلاح للمالك خشية ان تقوت عليه
المنفعة ليس بغاصد قلت وقد ترجم المصنف في كتاب الوكالة باب اذا ابر الرامي او الوكيل شاة
تموت او شاة يفسد ذبح او اصح ما يخاف عليه الفساد ومؤدى الترجمتين واحد.

٣٢٢ باب اصح المصطر اي جواز اكل المصطر من الميتة وفي بعض النسخ باب اذا اكل المصطر
احد من القسطلاني وقال الحافظ كان اشار الى الخلاف في ذلك وهو في موضعين احدهما في الحالة التي يبيع
الوصف بالاضطرار فيها لبيع الماك والثاني في مقدار ما يؤكل فالاول فهو ان يصل به الجوع الى حد
الملك اولى مرض يفضي اليه هذا قول الجمهور وعن بعض المالكية تحريم ذبح شاة الميتة في ذبحها
في ذلك ان في الميتة سمية شديدة فلو اكلها ابتداء لا يملكه فشرع له ان يجوع ليعصم في ذبحه بالجوع سميت
اشد من سمية الميتة فاذا اكل منها حينئذ لا يتغير لاه وهذا ان ثبت حسن البيع في غاية الحسن واما الثاني فذكر
في تفسيره قوله تعالى لا تأكلوا مما اكل اباؤكم وما اكل اباؤكم مما اكل اباؤكم الا ما اكل اباؤكم مما اكل اباؤكم
الرمق وقيل فوق العادة وهو الراجح لا يطلق الآية اه وفي الاخير قال الموفق اجمع العلماء على تحريم الميتة
على حال الاعتقار وعلى ايامه الاكل منه في الاضطرار وكذلك سائر المحرمات والاصل فيه قوله تعالى انما حرم عليكم
الميتة الآية وبياح له الاكل ما يسهل الرمي وما من الموت بالاجماع ويجوز ما زاد على الشئ بالاجماع وفي الشئ
روايات انظر ما لا يباح وهو قول ابن عثيمين عن مالك واما القولين للشافعي والثانية
بياح له الشئ اختارها ابو بكر ابي انحر ما يسهل وقال ابن رشد اما مقدار ما يؤكل فان مالكا قال حد ذلك
الشئ والتزود منها حتى يجد غير ما قال الشافعي والوصيفة لا ياكل منها الا ما يسك به الرمي وبقول بعض
اصحاب مالك اه وبسط الكلام على ما بحث تلك المسئلة على ثمانية فصول في الاخير فارجع اليه لو شئت
وفي ما شئت الجملتين المعروفين بما شئت الجمل واختلف العلماء في قدر ما ياكل للمصطر اكله من الميتة على قولين
احدهما ان ياكل مقدار ما يسك منه وهو قول ابن عثيمين والراجح عندنا الشافعي والقول الآخر يجوز ان ياكل
حتى يشبع وبقول مالك اه خطيب قال الحافظ قال الكرماني وغيره عقد البخاري هذه الترجمة ولم
يذكر فيها حديثا اشار الى ان الذي ورد فيها ليس في شيء على شرط فالتفتي بما ساق فيها من الايات
ويحتمل ان يكون يرضى فانضم بعض ذلك الى بعض عقولهم في الكتاب قلت والثاني اوجه والدال على هذا الباب
على شرط حديث جابر في قصة العنبر فحلله فقد ان يذكر له طريقا اخرى اه ثم البراعة عندى في
قول المصطر والدم المسفوح.

كتاب الاضاحي

بسط الكلام على ذلك في الاخير وفيه على الشيخ في البذل عن فتح الوود وفيه اربع لغات اضحية بضم الهمزة
وكسرها وجمعها الاضاحي يتشديد الياء وتحذفها واللغة الثالثة ضحية وجمعها ضحايا كحطية وعطايا والرابعة
اضحية بفتح الهمزة والجمع اضحى كاطاعة وارمى وبها سمي يوم الاضحية وحكى فيه عن ابن عابد بن ثمان لغات قال
الكرماني وهي ما يذبح يوم العيد تقربا الى الله تعالى وتسميت بذلك لانها تنفصل في الضحى اه وفي التوشيح
من فروع الشافية وهي كهلما يذبح عن النعم يوم عيد الفخر واما يوم التشريق بلها ليتها تقربا الى الله تعالى وعن
ابن عباس ان يذبح اربعة ادم ولومن وجاج او اوز وكان الشيخ محمد الغضائري يامر الفقير بتقليده ويقاس
على الاضحية العقيقة فيؤخذ من لحم الشاة ان يذبح ولده بالديكة على مذبح ابن عباس اه وقال
الموفق الاصل في مشروعيها الكتاب والسنة والاجماع اه الكتاب فقوله تعالى فصل لربك وانحر قال بعض
اهل التفسير المراد به الاضحية بعد صلوة العيد واما السنة فناروي عن انس ان صلى الله عليه وسلم نحر
بكتفين اثنين الحديث متفق عليه وارجح المسلمون على مشروعيها واكثر اهل العلم به ونهاسته مؤكدة
غير واجبة وهو مذبح جماعة من الضحايا والتابعين وقال مالك والثوري والوصيفة وغيرهم هي واجبة
لرواية ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كانت له رسة ولم يذبح فلا يقرب مصلانا الى
آخر ما بسط في الاخير وما على الموفق عن مالك وجوبها رواية عنه والافحرف مذبه سنيها اه من اكل
اللاصح وسياق تفصيل الخلاف في ذلك في الباب الآتي.

٣٢٣ باب سنة الاضحية كذا في ذر والنسفي وغيرهما سنة الاضاحي وهو جميع اضحية وكان ترجم
بالسنة اشار الى مخالفة من قال بوجوبها قال ابن حزم لا يصح عن احد من الصحابة انها واجبة وضح انها
غير واجبة عن الجمهور ولا خلاف في كونها من شرائع الدين وهي عند الشافعية والجمهور سنة مؤكدة
على الكفاية وفي وجه الشافعية من فروع الكفاية وعن ابي حنيفة تجب على المقيم الموسر وعن مالك شه في
رواية لكن لم يقيد بالقيم وخالف ابو يوسف من الحنفية واشتهب من المالكية فوافق الجمهور وعن احمد
يكراه تركها مع القدرة وعنه واجبة وعن محمد بن الحسن بن سنيته غير مخصص في تركها قال الطحاوي وبه
ناخذ وليس في الآثار ما يدل على وجوبها اه كذا في الفقه وفي انهاء الاضحية واجبة على كل حر مسلم مقيم
موسر في يوم الاضحية عن غيرهم ولده الصغار اما الوجوب فقوله ابن حنيفة محمد زفر والحسن واحمد الرواية
عن ابي يوسف رحمه الله تعالى وعنه ابي يوسف انها سنة ذكره في الجوامع وهو قول الشافعي

وذكر الطحاوي ان على قول ابي حنيفة واجبة وعلى قول ابي يوسف ومحمد سنة مؤكدة وبهذا ذكر بعض المشايخ
الاختلاف الى آخر ما بسط في الدلائل وسياق حكم الاضحية للمساخر في باب مستقل قوله وقال ابن عمر سنة
واحد من صلوات الله عليه وسلم والمسلمون بعده قال الترمذي العمل على هذا عند اهل العلم ان الاضحية ليست
بواجبة وكان فهم من كون ابن عمر لم يقل في الجواب نعم انه لا يقول بالوجوب فان الفعل الجرد لا يدل على ذلك اه
من الفقه وقال القسطلاني قوله محروف اي محروف بين الناس اذ اراه لا يكرهه اه وكتب الشيخ
قدس سره في اللاصح قوله سنة محروف الخ اي ثابت بالسنة امر معروف بين الناس اه وفي ما شئت اوله
الشيخ قدس سره لكون ظاهر الاثر مخالفا للحنفية اه.

٣٢٤ باب قسمته الامام الاضاحي بين الناس اي بنفسه او بامر له قوله قسم النبي صلى الله عليه وسلم الى
سباقي بعد اربعة ابواب اعقبته هو الذي باشر القسمة اه في الفقه وتقدم حديث الباب في باب وكالات
الشريك الشريك من ابواب الوكالات وقال العلامة العيني وغيره من هذه الترجمة بيان قسمته صلى الله
تعالى عليه وسلم المتمايز بين الصحابة فانه كان قسمها بين الاغنياء كانت من الفخا او ما يجري مجرى اهل
اغنىة للاغنياء وان كان قسمها بين الفقراء خاصة كانت من الصدقة وانما اراد البخاري بهذه اذ الله اعلم
ان اعطاء الشارح الضحا يلاصحا به دليل على تأكيد ما وجدتم اليها اه.

٣٢٥ باب الاضحية للمساقر والنساء قال الحافظ في اشارة الى خلاف من قال ان المسافر لا
اضحية عليه واشارة الى خلاف من قال ان النساء الاضحية عليهن ويحتمل ان يشير الى خلاف من منع من
مباشرة تبني الضحية فقد جاز عن مالك كراهية مباشرة المرأة الى النحر للضحية اه وتقية العيني وقال
الكلام بهناتي فصلين الاول بل يجب على المسافر اضحية اختلغا فيه فقال الشافعي سنة على جميع الناس
وعلى الحاج يعني وقال مالك للاضحية عليه ولا يؤمر بتركها الا الحاج يعني وقال ابو حنيفة لا يجب على المسافر
اضحية والفصل الثاني ان من اوجب الاضحية او جعلها على النساء ومن لم يوجبها لم يوجبها على جميع الناس
حقين اه مختصرا واما مسلك الحنفية فمضى البدائع ذكر في الاصل وقال ولا يجب الاضحية على الحاج واراد
بالحاج المسافر فاما اهل مكة فتجب عليهم الاضحية وان حجوا الى آخر ما ذكره ويشكل مناسبتة الحديث بالباب لانه
تقتضيه الوداع والبقرة كانت يذبحها ويكفي الجواب عنه ان من اوجب الامام البخاري ايضا الاستدلال بظاهر
اللفظ والوارد في الحديث نظم في قول الحافظ قوله صلى الله عليه وسلم انظر في ان الذبح المذكور
كان على سبيل الاضحية ثم رد الحافظ على ابن التين الذي اول الحديث وقال المراد ان ذبحها وقت ذبح
الاضحية لانها كانت اضحية قال الحافظ كذا قال لا يخفى بعده اه قلت كذا قال الحافظ بهناتي كذا رجع في
باب الفخر في نحر النبي صلى الله عليه وسلم يعني من كتاب الحج ان كان هدي التمتع عن اعتمر من نساء وبهذا افاد
الشيخ قدس سره في اللاصح تحت حديث الباب حيث قال وكان ذلك دم تمتة وقران لادم التضحية اه
وذكر شئ من الكلام عليه في ما شئت.

٣٢٦ باب ما يشتهي من اللحم يوم النحر اي اتيا للعادة بالالتذاذ باكل اللحم يوم العيد قال
الله تعالى ليذكروا اسم الله في ايام معلومات على ما ترجمه من بهيمة الاضحية اه من النسخ قلت لعل المصنف
عقد الترجمة بذلك اشار الى اختلافهم في معنى الحديث الذي ذكره تحت الباب فانهم اختلفوا فيه على مسلك
كما استفت عليه قوله ان ذاب يوم يشتهي فيه اللحم في رواية واود بن ابي هند عن الشعبي عند مسلم فقال يا
رسول الله ان ذاب يوم اللحم فيه مكرهه وفي لفظ لمقر وم قال عياض وصوب بعضهم هذه الرواية
الثانية وقال معناه يشتهي فيه اللحم يقال قرمت الى اللحم وقرمته اذا اشتبهت به قال عياض وقال بعض
شيوخنا صحاب الرواية اللحم فيه مكرهه يفتح الحاء وهو اشتهاه اللحم والمعنى ترك الذبح والتضحية
والبقاء اياه فيه بل لحم حتى يشبهه مكرهه اه واذ بان ابن العربي فقال الرواية لسكون الحاء هنا غلط واما
هو اللحم بالتحريك يقال لحم الرجل بكسر الحاء لم يشتهي اذا كان يشتهي اللحم واما القرطبي في المنهم فقال تكلف
بعضهم بالاصح رواية اي اللحم بالتحريك الى آخر ما في الفقه.

٣٢٧ باب من قال الاضحية يوم النحر في معنى الترجمة وجوه ستا في قال الحافظ واختصاص
النحر باليوم العاشر قول حميد بن عبد الرحمن ومحمد بن سيرين وداود الظاهري وعن سعيد بن جبير شه في
سني يعجز شاة ايام قال ابن المنبر اخذه من اضافة اليوم الى الفرح حيث قال ليس يوم الفرح واللام للجنس
فلا يبقى نحر الا في ذلك اليوم قال والجواب على مذهب الجمهور ان المراد النحر الكامل اه وقال القرطبي بالتمسك
باضافة النحر الى اليوم الاول ضعيف ثم قال الحافظ في معنى الترجمة ويحتمل ان يكون اراد ان ايام النحر اربعة
او الثلاثة لكل واحد منها اسم يذبحه فالاصح هو اليوم العاشر والذي يليه يوم الفرح والذي يليه يوم النحر
الاول والرابع يوم النحر الثاني وقال ابن التين مراده ان يوم نحر فيه الاضاحي في جميع الاقطار وقيل مراده
لا ذبح الاضحية خاصة يعني كما تقدم وزاد مالك ويذبح الضحى يومين بعده وزاد الشافعي اليوم الرابع
قال وقيل يذبح عشرة ايام ولم يره لقاكي وقيل الى آخر الشهر وهو عن محمد بن عبد العزيز وابي سلمة بن
عبد الرحمن وغيرهما وقال ابن حزم متمسكا بعدم ولا يرضى بالتضحية اه قلت واليوم الفرح عند المالكية الثلاثة
ثلاثة ايام وعند الامام الشافعي اربعة ايام.

٣٢٨ باب الاضحية والمضرب بالمصطلي قال ابن بطال هو سنة لامام حاشه عند مالك قال مالك
انما يفعل ذلك لئلا يذبح احد قبله اذ اهلها وليذبحوا بعده على تعيين وليتعمروا منه صدقة الذبح اه

وفي الاوجز عن المسوي الذريح في المصلي احسن انظار الشعار الدين اه

٥٣٣ باب خصية النبي صلى الله عليه وسلم بكبشيين المصل المصنف اشار الى افضلية الكبشيين في الاضحية او الى افضلية الذكر ويؤيد الاول قوله صلى الله عليه وسلم خير الاضحية الكبش الاقرن الحريث كما في الترغيب بردواية واؤدو والترمذي وابن ماجه وفي التوشيح وفضل الذراع الاضحية بالنسبة لكثرة اللحم ومن حيث انظار شعار الشريعة ابل ثم بقدر غنم واما من حيث طبيبة اللحم فالضان افضل من المعز ثم الجواميس افضل من العراب لطيب لحمها عن لحم العراب الى آخر ما ذكره في الدر المنثور ان اشارة افضل من سبغ البقرة اذا استويا في القيمة واللحم فان كان سبغ البقرة اكثر لحمها فهو افضل والكبش افضل من النعجة وهي الاثني من الضان اذا استويا فيهما والاثنى من المعز افضل من الكبش اذا استويا في قيمته والاثنى من الاابل والبقر افضل من شئ ابن وهبان على ان الذكر في الضان والمعز افضل لكنه مفيد بما اذا كان موجودا قال العلامة عبد البر ومفهومه انه اذا لم يكن موجودا لا يكون افضل منه زيادة من حاشية ابن عابد بن قال الحافظ والكبش مثل الضان في اي سن كان واختلاف في ابتداءه فقيل اذا اشئ وقيل اذا اذ اربع ثم قال في فوائد الحديث وفيه ان الذكر في الاضحية افضل من الاثني وهو قول احمد وعنده رواية ان الاثني اولى وحكى الرازي في قولين عن الشافعي احداهما عن نفسه في البيهقي الذكر لان لحمه اطيب وانه هو الاصح والثاني ان الاثني اولى وقال ابن العربي الاصح افضلية الذكر على الاثني في الضحايا وقيل هما سواء الى آخر ما ذكره من الفوائد ولا يبعد عندي ان يقال ان المصنف رحمه الله تعالى اراد بهذه الترجمة الترغيب في تسمين الاضحية ولذا ذكره اثر في امانته والمعروف على الالة في هذا المعنى قوله صلى الله عليه وسلم سموا ضحاياكم فانها على الصراط مطاياكم لكن لما كان الحديث ضعيفا اشار الى مفهومه ثم علم ان هذا الحديث اختلف في لفظه فذكره صاحب الديدان بلفظ عظيم ضحاياكم الخ وذكره السخاوي في المقاصد الحسنة بلفظ استقر هو ضحاياكم فانها مطاياكم على الصراط وقال اسنوه الديلمي من طريق ابن المبارك عن يحيى بن عبيد الله عن ابيه عن ابي هريرة رضي الله عنه بهذا ويحيى ضعيف جدا ووقع في النهاية لا عام الحرمين ثم في الوسيط ثم في العزيز عظيم ضحاياكم فانها على الصراط مطاياكم وقال الاول معناه انها تكون مرابك النضيين وقيل انها تسهل الجوارح على الصراط لكن قال ابن الصلاح ان هذا الحديث غير معروف ولا ثابت فيما علمناه وقال ابن العربي في شرح الترمذي ليس في فضل الاضحية حديث صحيح ومنها قوله انها مطاياكم الى الجنة اه وذكر الحافظ ابن كثير في تفسيره قوله تعالى ومن اعظم شعاركراثة فانها من تقوى القلوب شعاركراثة اه او امره ومن ذلك تظلم الهدايا والبدن كما قال المحكم عن مقسم عن ابن عباس تعظيمها استمساها واستمسها ثم ذكر اثر ابن امانة المذكور في ترجمة الباب وعزاه الى البخاري -

٥٣٤ باب من ذبح خصية غيره الخ اراد بهذه الترجمة بيان ان التي قبلها ليست للاشترط اه من الفقه وقد تقدم الخلاف فيه في الباب السابق

٥٣٥ باب الذي جرح بعد الصلوة سياتي الكلام عليه في الباب الذي يليه
٥٣٦ باب من ذبح قبل الصلوة اعادة ربهما يتوهم في يادي الرازي ان لا فرق بين هذه الترجمة والترجمة السابقة فان الفانها وان كانت مختلفة الا ان المودى واحد وهذا لا يخرج عن الفكر كما تقدم بسبب ان في الاصل الثاني والعشرين من اصول الترتيم والاوجه عند هذا العهد الضعيف في الفرق بين الترتيم ان بهنا مسكتين احداهما وقت الذبح وهو بعد الصلوة فلماذا لم يذكر احد قبله لم يذكر كما عليه الجمهور خلافا لما في نسخة الثانية بل يجوز الذبح بعد الصلوة مطلقا موقوف على شئ آخر وفي هذه المسئلة فلات مالك قال الحافظ نقل الطحاوي عن مالك والاوزاعي والشافعي لا يجوز اضحية قبل ان يذبح الامام وهو معروف عن مالك والاوزاعي والشافعي فان الترجمة الاولى رد على المالكية بما صلبها ان الذبح بعد الصلوة يصح وان لم يصح الامام واما الترجمة الثانية فهي مسئلة اخرى من ان الذبح لا يصح قبل الصلوة ويمكن ان يقال ان الترجمة الاولى رد على المالكية كما تقدم والترجمة الثانية رد على الشافعية اذا باحو الذبح بعد معنى قدر وقت الصلوة والاه لم يصل الامام بعد فالامام البخاري قد وافق الحنفية والحابلة اذ قالوا لا يجوز قبل الصلوة ويجوز بعد باقبل ذبح الامام قال العلامة القسطلاني اختلف في وقت الاضحية فعند الشافعية بعد معنى قدر صلوة العبيد وخطبتها من طلوع الشمس يوم النحر وهو اصل ام لا يتقيا بالامام لا وعنده الحنفية وقتها في حتى ابل الامام بعد صلوة الامام وخطبة وفي حتى غيرهم بعد طلوع النحر وعند المالكية بعد فراغ الامام من الصلوة والمخططة والذبح وعند الحابلة لا يجوز قبل صلوة الامام ويجوز بعد باقبل ذبح اه من ماش اللامح
٥٣٧ باب وضع الفخذ على صغر الذبيرة قال الحافظ تحت حديث الباب وفيه استحباب وضع الرجل على صغرة عظم الاضحية واليمن والتفوق على ان اضما عيا يكون على الجانب الايسر فيضع رجله على الجانب الايمن ليكون اسهل على الذابح في اخذ السكين باليمن واليسار اه
٥٣٨ باب التكبير عند الذبح قال الحافظ في فوائد الحديث وفيه استحباب التكبير مع التسمية اه وفي الهداية واما دلالة الاسم عند الذبح وهو قوله بسم الله والله اكبر منقول عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى فاذا ذكروا اسم الله عليها صواف اه
٥٣٩ باب اذا بحث بهن يه ليذن بحم لحمه عليه حتى ذكر فيه حديث عائشة وقد تقدمت مباحث في كتاب الحافظ
٥٤٠ باب ما يؤكل من لحم الاضحية اي من غير تقيد بثلاث ولا نصف وابتدء ومنها على الصغر

وفي الحضر وبيان ان التقيد بثلاثة ايام اما مشورخا وما خلاص بسبب اه من الفقه وحكى ابن عابد بن عبد الله اللفظ والفضل ان يتصدق بالثلاث وتجد الثالث ضيقة لا تراه واهد قائم ويذكر الثالث ويستحب ان يأكل منها ولو جس الكل نفسه هازلان القرية في الامة والتصدق بها لقطع اه قال في الدر المنثور وندب ترك التصدق لذى عيال غير موسر الحال تروسة عليهم اه وفي التوشيح من فروع الشافعية ويظن حتما من الاضحية المتطوع بها الفقراء والمساكين من المسلمين على سبيل التصدق جزو يسير من لحمها نبيها والافضل التصدق بجميعها الاضحية او لتعين يتبرك المعنى بالكلية فان ذلك اه مختصر اتم الهداية عند الحافظ في قوله من يفرغ منى وعذنى قوله من الاضحية او في قوله طوم الهدى كما تقدم في مقدمته اللامح

كتاب الاضحية

الاشترية يح شرب كاطمة وطعام اسم لما يشرب وليس مصدر لان المصدر يرمي الشرب بتثنية الشين اه من القسطلاني وفي الدر المنثور الشرب لغة كل ما يشرب واصطلاحا يسكر اه قلت والامام البخاري ذكر في الكتاب الشرب الحلال والحرام كلها باعتبار اصل اللغة قال الحافظ ذكر الامام البخاري الامة واربعة احاديث تتعلق بتبريم النحر وذلك ان الاضحية ما ياكل وما يحرم وينظر في حكم كل منها ثم بالادب المتعلقة بالشرب فبالتبيين المحرم من ثقلته بالنسبة الى الحلال فاذا عرفت ما يحرم كان ماعدا ملاما وقد بينت في تفسير المائدة الوقت الذي نزلت فيه الآية المذكورة وانه كان في عام الفتح قبل الفتح ثم رايت الامير اعلم في سيرة جزم بان تحريم النحر كان سنة احدى مائة وستة وستين واذكر ابن اسحاق انه كان في وقت بني النضير وهي بعد وقعة احد وذلك سنة اربع مائة على الراجح وفيه نظر ثم قال الحافظ وكان المصنف يح ذكر الآية الى بيان السبب في نزولها وقد معنى بيان في تفسير المائدة ايضا الى آخر ما ذكره وقال العمري ذكر الامام البخاري هذه الآية تمهيدا لما ذكره ومن الاحاديث التي وردت في النحر وقد ذكرنا في سورة المائدة ثم ذكر سبب نزولها من حديث عمر مفسلا وفيه ان عمر قال لما نزل تحريم النحر اللهم بين لنا في الجزية ناسخا فنزلت هذه الآية التي في البقرة يسكنونك عن النحر والميسر قل فيها اتم كبرية الحديث بطوله ثم نزلت الآية التي في سورة النساء لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى فقال عمر اللهم بين لنا في الجزية ناسخا فنزلت التي في المائدة يا ايها الذين آمنوا انما النحر والميسر الآية التي ذكرت في صدر هذا الكتاب وفيه تبين انتم منتهون قال عمر انتهينا نحرهم احمد والبوداود والترمذي والنسائي كما ذكره العمري قلت وانما ذكر الامام البخاري هذه الآية من جملة آيات النحر الثلاثة اشارة الى انها آخر ما نزلت في النحر وقد بسط صاحب الفريض الكلام على الاضحية اشده البسط -

٥٤١ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يذبح من المعز الخ اشار بذلك الى ان الضحية في قول النبي صلى الله عليه وسلم في الرذية التي راها ذبحها لهدية التي تقدمت في قول الضحائي ان عدى واجنا عذبة من المعز ثم قال الحافظ في هذا الحديث تخصيص البردية باجزاء الجذع من المعز في الاضحية لكن وقع في عدة احاديث التفرغ بغير ذلك لغيره في برودة وفي حديث عقبته بن عامر كما تقدم قريبا ولا رخصة فيها لاحد بعدك قال البيهقي ان كانت هذه الزيادة محفوظة كان هذا رخصة لعقبته كما رخص لابي برودة قلت وفي هذا الجمع نظر لان في كل منهما هيئة موم فابها تقدم على الآخر اقتضى انتفاء الوتوع للثاني الى آخر ما بسط في الجمع بينهما واما مسئلة الباب فقد قال الحافظ وفي الحديث ان الجذع من المعز لا يجزئ ويؤتول الجمهور وعن عطاء وصاحبه الاوزاعي يجوز مطلقا وهو وجه لبعض الشافعية حكاها الرازي وقال النووي هو شاذ غلط واغرب عيان من فكل الاجماع على عدم الاجزاء واما الجذع من الضان فنقل الترمذي ان العمل عليه (اي على ان يجزئ) عند اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم لكن حكى غيره عن ابن عمر والزهري ان الجذع لا يجزئ مطلقا سواء كان من الضان ام من غيره وفيه قال ابن حزم وعزاه لجماعة من السلف والطبيب في الرد على من اجازه ثم قال واختلف القائلون يا جزاء الجذع من الضان وهم الجمهور في سنة على اراد احد بانها مكمل سنة ودخل في الثانية وهو الاصح عند الشافعية وهو الاصح عند اهل اللغة ثانيا نصف سنة وهو قول الحنفية والحابلة ثالثا سبعة اشهر وحكاها صاحب الهداية من الحنفية عن الزعفراني وغير ذلك من الاقوال الذي ذكرها الحافظ وقد قال صاحب الهداية ان اذا كانت عظيمة بحيث لو اختلفت بالثنيات اشتمت على الناظر من بعيد اجزأت اه مخلصا من الفقه وبسط الكلام على مباحث حديث الباب وكذا في مذاهب العلماء في ماش اللامح وفيه قال الموفق لا يجزئ الا الجذع من الضان والفقهي من غيره وبهذا قال مالك والشافعي واصحاب الرازي وقال ابن عمر والزهري لا يجزئ الجذع لان لا يجزئ من غير الضان فلا يجزئ منه وعن عطاء والاوزاعي يجزئ الجذع من جميع الاجناس اه مختصرا

٥٤٢ باب من ذبح الاضحية بينه اي وهل يشترط ذلك او هو الاضحية وقد اتفقوا على جواز التوكيل فيها للقادر لكن عند المالكية رواية بعدم الاجزاء مع القدرة وعند اكثرهم بكرة لكن يستحب ان يشهد باها وفي الهداية والافضل ان يذبح اضحية بيده ان كان يحسن الذبح وان كان لا يحسن فالافضل ان يستعين بغيره واذا استعان بغيره ينبغي ان يشهد با بنفسه لقوله عليه الصلوة والسلام لفاظته رضى الله عنها فوي فاشهدى اضحيةك فان يفترك باؤل قطرة من دمها كل ذنب اه وفي حاشية رداه المحاكم في المستدرك عن عمران بن حصين اه - لا ي

في آية الذهب والغصن على كل مكلف رجلا كان او امرأة ولا يفتح ذلك بالحلى للنساء لانه ليس من الثمن الذي ايج
لها في شئ قال القزويني وغيره وليفتح بها اى بالاكل والشرب ما في معناها مثل التطيب والتكحل والبرجوه
الاستحالات وبهذا قال الجمهور واخرت طائفة شذت فباحث ذلك مطلقا ومنهم من قصر التحريم على الاكل والشرب
ومنهم من قصره على الشرب لانه لم يقف على الزيادة في الاكل قال اختلفت في علته المتفق ذكره في قوله الا بعد بدو
فارجع اليه لو شئت -

باب الشرب في الاكل ح اى بل يباح او يمنع كونه من شحار الفسقة وعلته اشار الى ان الشرب فيها
وان كان من شحار الفسقة كمن ذلك بالنظر الى المشرب والى الهيئة الخاصة بهم فيكره التشبيه ولا يلزم من ذلك
كرهية الشرب في القدر اذا سلم من ذلك قاله الحافظ وتعقب عليه العلامة العيني اذ قال هذا الكلام غير مستقيم
وكيف يقول ان الشرب فيها من شحار الفسقة وقد وضع البخاري عقيب هذا باب الشرب من قدر النبي صلى الله
عليه وسلم وذكره ايضا ان كان النبي صلى الله عليه وسلم قد قرأ القرآن في الرمان واخره يقال له العيش واخره منسب
بثلاث ضيات من قسفة وقيل من عديه وفيه علقه يعلق بها الصغر من المد واكثر من نصف المد اى ارباسط و
سكت العلامة القسطلاني عن غرض الترجمة ولا يجد عندى ان يكون اشارة الى ترجيح القدر على الكوز والاربع
وغيرها فان القدر لسوءه نظير فيه للشرب ما قد يستغنى به عن شئ من الثمن ونحوه

باب الشرب من قدر النبي صلى الله عليه وسلم اى تبرك به قال ابن المنير كانه اراد بهذه
الترجمة وقد توهم من يقع في خيال ان الشرب في قدر النبي صلى الله عليه وسلم بعد وفاته تعرف في ملك الغير بغير
اذن قبيل ان السلف كانوا يفعلون ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم لا يورث وما تركه هو صدقة لا يقال ان
الاغنيا كانوا يفعلون ذلك والصدقة لا تحمل للفقير لان الجواب ان المتعقب على الاغنيا من الصدقة هو المفروض منها
هذا ليس من الصدقة المفروضة قال الحافظ والذي يظهر ان الصدقة المذكورة من جنس الاوقاف المطلقة يتعقبها
من يتاح اليها وتفرقت يد من يمس عليها ولهذا كان عند سبيل قرح وعند عبد الله بن سلام آخره واجبة عند اسما
بنت ابي بكر وغير ذلك اهد من الفتح قلت لاحاجة الى هذا البحث الطويل بل الغرض من الترجمة الشرب من
قدر شرب من صلى الله عليه وسلم تبرك به اعم من ان يكون ذلك القدر في ملكه صلى الله عليه وسلم ام لا على
هذا فمطابقة الحديث الترجمة ايضا ظاهرة فان الظاهر ان القدر المذكور في اول حديث الباب كان لسبيل
النبي صلى الله عليه وسلم فلا حاجة الى ثبات المطابقة الى ما ذكره العلامة العيني من ان هذا القدر في الاصل
كان للنبي صلى الله عليه وسلم اهد فانه خلف الظاهر ان كان لسبيل رضى الله تعالى علم وقال الحافظ
ايضا ومطابقة الحديث بالترجمة ظاهرة من جهة رغبة الذين سألوا سبيلها يخرج لهم القدر المذكور ليشربوا
فيه تبرك به اهد ولم يترجم القسطلاني لوجه المطابقة -

باب شرب البركة والماء المبارك قال المصنف سمي الماء بركة لان الشئ اذا كان مباركا فيسمى
بركة وقال ابن بطال يوغز من الحديث انه لا سرف ولا شره في الطعام او الشراب الذي نظير فيه البركة
بالجوز بل سبب الاكثر منه وقال ابن المنير في ترجمة البخاري اشارة الى ان يغتفر من الشرب منه الاكثر دون
المعتاد الذي اردوا استحبابه بل الثلث اهد فعلى هذا الغرض من الترجمة بيان جواز الاكثر في الشرب من الماء
المبارك والا بدعوى ان الغرض من الترجمة السابقة الاستبراك المخصوص بقدر النبي صلى الله عليه وسلم
واشار بهذه الترجمة الى الاستبراك مطلقا اعم من ان يكون حصل بيد النبي صلى الله عليه وسلم او بيد غيره من الصلحاء
ويشير اليه اطلاق لفظ الترجمة وان كان المذكور في حديث الباب ذكر بركته صلى الله عليه وسلم فمقتضى بركته غيره
عليه صلى الله عليه وسلم واما رعاة الانتفاع فمن قول ليس معنا ما ذكره يمكن في قوله تا بعد سبيلها كما افاده الحافظ
فان الناس يتبع اهدهم الاخرى في كل يوم اى دار القرار وهو المعبر بسبيلنا بلقظ "يحل جلا" -

كتاب المرضى

هذا في النسفة الهندية وكذا في نسفة الفتح وفي نسفة العيني والقسطلاني كتاب المرضى والطب ثم افرد في نسفتها
فيما سياتي في كتاب الطب فصل بآية النسفة يلزم التكرار ولعل زيادة "والطب" في نسفتها من تعرف النسخ
وليس في اصل نسفتها فانها قد تعرضنا فيها تحقيق لفظ المرضى ولم يتعرضنا لمعنى الطب اصلا والله اعلم قال القسطلاني
وقال في الفتح كتاب المرضى باب ما جاء في كفارة المرض كذا الهم الا ان البسطة سقطت لانه في قوله الفهم النسفة
فلم يفر كتاب المرضى من كتاب الطب بل صدر كتاب الطب ثم بسمل ثم ذكر باب ما جاء في كفارة المرض واستمر على
ذلك الى آخر كتاب الطب وكل وجه والمرضى جميع مرضى والمرضى خروج الجسم عن الجبري الطبيعي ويعبر عنه بان
حاله تصدربها الافعال خارجة عن الموضوع لها غير سليمة اهد وقال الحافظ المراد بالمرض بهما مرض البدن وقد
يلحق المرض على مرض القلب المشبه بقول لقمان في قلوبهم مرض واما المشبهه بقول لقمان في قلوبهم مرض
فان مرض البدن في القرآن في الوضوء والصوم والرجح اهد

باب ما جاء في كفارة المرض الكفارة صيغة مبالغة من الكفر وهو التقطية ومعناه ان ذنوب
المؤمن تتغطى بما يقع له من المرض وقول كفارة المرض يؤمن الاضائة الى الفاعل واسند التكفير للمرض
كونه سببه وقال في الكواكب الاضائة بيانية نحو شهر الاراك اى كفارة اى مرض اى آخر ما ذكره القسطلاني وقال
الحافظ قوله وقول الله عز وجل انما قال الكفر ما في مناسبة الآية للباب ان الآية اعم اذا المعنى ان كل من يعمل
سبيته فانما يجازي بها وقال ابن المنير لما حصل له المرض كما جاز ان يكون ككفر لفظيا فكذلك يكون جزاؤها
وقال ابن بطال ذهب اكثر اهل التاويل الى ان معنى الآية ان المسلم يجازي على خطاياها في الدنيا بالمصاب

التي تقع فيها تكون كفارة لها وعن الحسن ان الآية المذكورة نزلت في الكفارة خاصة والاحاديث في هذا الباب تشهد
للالا التي قال الحافظ والاحاديث الواردة في سبب نزول الآية لما لم يكن على مشرط البخاري ذكره باسمه او من
الاحاديث على شرطه ما يوافق ما ذهب اليه الاكثر من تاليفها ثم ذكر الحافظ عدة روايات في شأن نزولها قال العلوات
السندی في ذكر هذه الآية ههنا اشار الى ان المراد بالجزا في الآية ما يعم المرض ونحوه كما ورد في الحديث لاجرا لاخرة
فقط اهد وفي الغرض نقل عن الشافعي في المسامرة ان الصبر ليس بشرط في كون المصاب كفارات نعم ان صبر
يضا عفت لاجرا وقال ان المصاب بمنزلة العذاب فانه كلف مطلقا كذلك ان المصاب ايضا فروع من العذاب
فلا يشترط فيها الصبر بل تلك في السهم بالكفارة وضاعا قلت ونحوه عندى الهرة القرطانه يكثر ايضا والمير يسير قوله
ما يصيب المسلم من نصب ولا ولب ولا حسنة ولا اذى ولا ألم الا ان يصاب به من المرض ونحوه كما ورد في الحديث
تعقب على الشيخ عز الدين بن عبد السلام حيث قال في بعض الجمل ان المصاب ما جوره وهو خطأ صريح فانما الثواب
والعقاب انما هو الكسب والمصاب ليست من اهل الجبر على الصبر والرضا ووجه التعقب ان الاحاديث الصحيحة
مروية في ثبوت الاجر وحصول المعصية واما الصبر والرضا فقد رزقنا يمكن ان يصاب عليها زيادة على ثواب المعصية
الى آخر ما ذكره في الاوجز تحت حديث من يرد الله خير العيب منه الجود قد استدل به على ان مجرد حصول المرض
يترتب عليه التكفير سواء انضم ذلك صبر ام لا لان اى ذلك قوم كالقزويني في المهم فقال عمل ذلك اذا صبر واحتسب الى
آخر ما بسط الحافظ في ذلك قلت وما مال ابو الوليد الباجي ايضا الى التقييد بالصبر والاحتساب كما في الاوجز فارجع اليه ليشئت

باب شدة العجز اى بيان ما فيها من الغفلة وكذا في الفتح والعيني والقسطلاني -
باب اشد الناس بلايا الامساء ظهر الاصل فالاول فالاول اختلفت النسفة وفي نسفة
الهندية وكذا في نسفة الفتح على لفظ ثم الاصل فلاش وفي نسفة العيني والقسطلاني الاغنيا ثم الاول فالاول
قال الحافظ قوله ثم الاصل فلاش كذا الاكثر والنسفة الاول فالاول وجهها المستعمل والمراد بالاول الاولية في الغفلة
والاش افضل من الثالث والجمع المائل وهم الغفلة وصدور هذه الترجمة لفظ حديث اخرجه الدرر والابن ماجة وصححه
الترمذي وابن حبان والحاكم عن محمد بن ابي وقاص قال قلت يا رسول الله انى الناس اشد بلايا ثم قال الاغنيا ثم
الاش فلاش ثم يتلى الرجل على حسب دينه الحديث وفيه حتى يمسي على الارض وما عليه خطيئة وصل الاشارة بلقظ الاول
فالاول الى ما اخرجه النسائي من حديث فاطمة اهدت حفيفة في اشد الناس بلايا الاغنيا ثم الذين يلونهم ثم الذين
يلونهم اهد من الفتح -

باب وجوب عيادة المريض كذا جزم بالوجوب على ظاهر الامر بالعبادة وتقدم حديث ابي هريرة
في الجنازة التي المسلم على المسلم تحسن فذكر منها عيادة المريض قال ابن بطال يعمل ان يكون الهم على الوجوب بمعنى الكفاية
كاطعام الجائع ويحتمل ان يكون للندب وجزم الداؤدى بالاول وقال الجمهور في الاصل ندب وقد نقل الى الوجوب
في حق بعض دون بعض وعن الجري تنك في حق من تربي بركته ونس من يراى علة وتباح في ما عدا ذلك ونقل النودى
الاجماع على عدم الوجوب بمعنى على الاعيان واستدل بمجم قوله عودوا المريض على مشروعية العيادة في كل مريض
لكن استثنى بعضهم الاراد يكون عائد قديرا لا يراى ههنا اهد فارجع في قديرا في ثلثة في بقية الامراض كما معنى عليه
وقد عقبه المصنف بوقد جاء في عيادة الاراد نحو صحتها حديث زيد بن ارقم عادي رسول الله صلى الله عليه وسلم من
دخ كان بمعنى اخرجه اود اود وصححه الحاكم وهو عند البخاري في الادب المفرد وسابقة اعم واما ما اخرجه البيهقي و
الطبراني رفوعا لانه ليس لهم عيادة العين والدم والدرس فصح البيهقي ان موهوت على عيني بن ابي كثره يوغز من المطلق
الحديث ايضا عدم التقييد بزمان بمعنى من ابتداء مرضه وهو قول الجمهور وجزم الغزالي في الاحياء بانه لا يعاد الا بعد
ثلث واستدل انى حديث اخرجه ابن ماجة عن انس كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعود مريضاً الا بعد ثلاث وانه
ضعيف جدا فتردد بسنة بن علي وهو متروك وقد سئل عنه ابو حاتم فقال هو حديث باطل اهد ثم ذكر الحافظ الكلام
على آداب العيادة فارجع اليه لو شئت وفي باش اللامح بسط الكلام على المسئلة في الاوجز وحديث ابن ماجة
ذكره ابن الجوزي في الموضوعات وكذا ابن طاهر المقدسي في تذكرة الموضوعات وذكر السخاوى في شواهد في المقاصد
الحديثة وقال السندی لعله ان مع عمل على ان يتحقق مرضه اى يترجمه في تحقيق عده انه مريض اهد وطال البرزخ
الكلام عليه في شرح المواهب اهد

باب عيادة المعصم عليه قال ابن المنير فائدة الترجمة ان لا يعتقد ان عيادة المعصم عليه ساقطة
الفائدة لكونه لا يعلم بعائده قال الحافظ ومجرد علم المريض بعائده لا يتوقف مشروعية العيادة عليه لان ورا ذلك
بجر فاطلة وما يرجي من بركة دعاء العائده ووضع يده على المريض والمسح على جسده والنقش عليه عند التحويل الى
غير ذلك اهد من الفتح وكتب الشيخ قدس سره في اللامح تحت الترجمة وقع بذلك ما عسى ان يتوهم من ان عيادة
لنولا انها لم تحصل بها تطيب قلبه لعدم عقده وكان الهم هو هذا اهد

باب فضل من يعي من الريح اختلغوا في المرز من الريح على قولين فالأكثر على ان المراد منه
مرض يحدث من حمس الرياح وقال بعضهم هو ما يحدث من اثر الجن وفي الجمع عن النودى في شرح مسلم قوله يرقى
من يده الريح اراد به الجنون ومس الجن وردى من الارواح اى الجن لانهم كالريح والروح في عدم البصاير هما
قال العيني قوله من الريح كانه من تحليلية اى بسبب الريح اهد وبسط الكلام عليه الحافظ فلو من في باش اللامح
فارجع اليه -

باب فضل من ذهب بصوة قال الحافظ سقطت هذه الترجمة وحديثها من رواية النسفة وقد جاء
بلقظ الترجمة حديث اخرجه ابن جرير بن زيد بن ارقم بلقظ ما اتى بعد ذهاب دينه باشد من ذاب لبعره ومن
اتى بجمرة حتى يمسي الله تعالى ولا حسنة عليه واصله عند احمد بغير لفظ بسند جيد اهد

لعمري

باب عيادة النساء الرجال اي ولو كانوا بجانب بالشرط المستبراه من الفتح
باب عيادة الصبيان مصدر معناه لمعول اي عيادة الرجال الصبيان وقد مر حديث الباب
في الجنازة قاله القسطلاني -

باب عيادة الاسرار بفتح البهرة وهم سكان البوادي قاله الحافظ وقال تحت حديث الباب
قال المهلب فائدة هذا الحديث ان لا تقص على الامام في عيادة مريض من رعيته ولو كان اعرابيا جافيا ولا على العالم
في عيادة الجاهل ليعلمه ويذكره بما ينفعه ويأمره بالصبر الى آخر ما ذكره الحافظ

باب عيادة المشرك قاله الكرماني قالوا انما يجاد المشرك ليدعى الى الاسلام اذ ارجم اجابته
اليد واما اذا لم يطع في اسلامه فلا يجاد به وعلى الحافظ هذا القول عن ابن بطال ثم قال الذي يظن ان ذلك يختلف
بمختلف المقاصد فتدقيقه بعبارة مصلو اخرى قال الماوردى عيادة الذي جائزة والقرينة موقوفة على نوع حرة
تقترب بها من جوارق قرابتها قلت ذكر في الشرح الكلي للمناذلة عن احمد بن حنبل وفي الدر المنثور جاز عيادة
بالجماع وفي عيادة الجوسى قولان قال ابن عابد بن عباد عيادة مسلم ذميا لانه لا يذم الا بالانواع
في عقوبته وانه يتبعه من ذلك وصح ان النبي صلى الله عليه وسلم عاد يهوديا وقوله في عيادة الجوسى الختان في الحائض
اختلاف المشايخ فمنهم من قال به لانهم اهل الذمته وهو المروى عن محمد ومنهم من قال بهم بعد عن الاسلام من اليهود
والنصارى الا ترى ان لا تباح ذبيحة الجوس وكذا هم اهل الذمته كالمتن وغيره اختيار الاول اه مختصرا
من ياشئ اللامح -

باب اذا عاد مريضاً فحضت الصلوة فصل على يدهم اي المريض بمن عاده وتقدم شرح حديث
الباب في ابواب الامامة من كتاب الصلوة وكذا قول الجدي المذكور في آخره اه من الفتح -

باب وضع اليد على المريض قال ابن بطال في وضع اليد على المريض تانيس له وتعرف لشدة
مرضه ليدعوله بالعافية على حسب ما يريد ولينسهر بهما رقاب يديه ومسح على المية بما يتفتح به العليل اذا كان العائد
صالحا قلت وقد يكون العائد عارفاً بالعلاج فيعرف العلة فيصعب له ما يناسبه اه من الفتح -

باب ما يقال للمريض وما يجب كتب الشيخ في اللامح يعني بذلك انه ينبغي للعائد ان يقول
خير للمريض ان يحسن الظن به في تعاليمك بشدة وايضا في الحديث دلالة على ان لا بأس بوسمك شئ مما يريد اذا
لم يكن على سبيل الشكوى اه قلت ما فائدة الشيخ قدس سره ظاهر مطلق حديث الباب والوجه عندى ان الامام
النجاري اشار بالترجمة على عاداته المستمرة الى ما ترجمه ابن ماجه والترمذي من حديث ابي سعيد وقد اذم
على المريض نفسوا في الاجل فان ذلك لا يراد شئاً وهو يطيب نفس المريض لكن لما كان في سنده منعه
لم يترجمه النجاري بل اشار اليه قال الحافظ بعد ذكر حديث الترمذي هذا وفي سنده ليين وتولد نفسوا اي المعوه
في الحياة فحفي ذلك تغيب ما يوفيه من الكرب وطمانينة لقلبه اه والتفتيش في الحديث الثاني من حديث الباب ظاهر
في قوله صلى الله عليه وسلم لا بأس واما في الحديث الاول ففي قول ابن مسعود انك لتوكل وعكاشة يد يعني هذه
عادة مستمرة لك ليس بامر جديد يحافظ منه اه من ياشئ اللامح بزيادة -

باب عيادة المريض بالكاه ما شيا واد فاكيس الراد وسكون الدال اي مرته فالغيره قاله
القسطلاني -

باب قول المريض افي وجه كذا في النسوة البندية والعيني والقسطلاني وفي نسوة الفتح باب يخص
المريض ان يقول افي وجه قال الحافظ في ذكر مناسبات عاوية الباب بالترجمة واما قول ابوب عليه السلام
فانظر من ابن التين ذكره في الترجمة فقال هذا لا يناسب التوب لانه ابوب انما قاله داعيا ولم يذكره للمخوفين قلت
لعل النجاري اشار الى ان مطلق الشكوى لا يفتح رد على من زعم من العافية انه الالهة ككشف البلاء بقدر
في الرضا والتسليم فبقي على ان الطلب من الله ليس ممنوعا بل زيادة عيادة لما ثبت شئ ذلك عن المعصوم
واشئ الله عليه بذلك واشتبه له اسم العبر مع ذلك وقد بسط الحافظ الكلام على تفصيل ما يجوز من التشكي وما
لا يجوز من فارجع الى ما اشتقت قوله على اناد اساه في ياشئ النسوة المعبر عن شيخ الاسلام اي دعي ذكر
ما ترجمه من وجه راسك واشتد في فانك لاتؤمن في هذه الايام بل تعيشين بعدى وقوله واعبد اي اوصى بالخلافة
لاي بكره قوله ان يقول القائلون الخ الى كرامته ذلك اه

باب قول المريض قوما عني اي اذا وقع من الحاضر عنده تقضى ذلك وتقدم حديث الباب
في كتاب العلم بلفظ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قوما عني وهو المطلق للترجمة ولو قدم هذا
الحديث ان اللاد في العيادة ان لا يطيل العائد عند المريض حتى يعجزه وان لا يتكلم عنده بما يعجزه وجملة آداب
العيادة عشرة اشياء الى آخر ما ذكره الحافظ -

باب من ذهب بالصبي المريض ليدعى له وفي رواية الكشميهني ليدعوله ذكر في حديث
الجديد وهو ابن عبد الرحمن والسائب هو ابن يزيد وقد تقدم الحديث مشروءا في الترجمة النبوية عند ذكر
خاتم النبوة وسأني الاشارة الى خصوص المسح على راس المريض والدعاء بالبركة في كتاب الدعوات ان شاء
الله تعالى -

باب من تمني المريض الموت كذا في النسوة البندية وفي نسخ الشروح الثلاثة باب تمنى
المريض الموت قال الحافظ اي بل يتبع مطلقا يجوز في حاله ثم ذكر اختلاف النسخ المذكور آنفا وقال القسطلاني
تحت حديث الباب ولا ينحى جان لا يمني احدكم الموت لفرز في الدنيا الحديث فلو كان الضرار اخرى
بان حشيت فتمت في ديدنه لم يدفن في النبي وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما في الموطأ اللهم كبرت سني

وضعت قوتي وانتشرت رعيته فاقبضني اليك غير معنيخ ولا مغرط وعند اي داود وسن حديث معاذ مرفوعاً
فاذا اردت تقوم فتمتة فتوقفتني اليك غير معنون اه قوله يدل على اعلان الجنت بسط العلامة السندی الكلام
على شرح هذا الحديث وقال ايضا واما قوله فسدوا فموتوا في الاعمال ولا تفرطوا فيها اذ ليس المدار
عليها بل على الغسل والشرع والتمسك وتعالى اعلم اه

باب دعاء العائد للمريض اي بالشفاء ونحوه وقد استشكل الدعاء للمريض بالشفاء مع ما في
المرض من كفارة الذنوب والثواب كما نظرت الاحاديث بذلك وال جواب ان الدعاء عبادة ولا ياتي في الثواب
والكفارة لانها يحصل بان مرضه وبالصبر عليه اه من الفتح

باب وضوء العائد للمريض ولا يخفى ان محله اذا كان العائد بحيث يتبرك المريض به قال الحافظ
وكذا في القسطلاني وقال العيني اي هذا باب في بيان وضوء العائد عند دخوله على المريض اه وقال القسطلاني
تحت حديث الباب وفيه ان وضوء العائد للمريض اذا كان امانا في التبرك به وان صبر مما يبرج نفعه وتبيل
كان مرضه جازيا لم يجرى الامور بايساد بالامداد وصفة ذلك ان يتوضأ الرجل المريض بغيره ويركضه ويصعب غسل وضوء
عليه قاله ابن بطال وغيره اه

باب من دعا بوجه الوباء والحمى قال عياض الوباء عموم الامراض وقد اطلق بعضهم على
الطاعون انه وباء لانه من افراده لكن ليس كل وباء طاعونا وعلى ذلك يحمل قول الرازي لما ذكر الطاعون
الصحيح انه وباء وقال ابن الاثير في النهاية الطاعون المرض العام والوباء الذي يفصله الوباء فتصير به
الاحزمة والابدان الى آخر ما بسط الحافظ ثم قال وقد استشكل بعض الناس الدعاء برفع الوباء لانه لا يتضمن
الدعاء برفع الموت والموت يتم مقتضى فيكون ذلك عتادا جيب بان ذلك لا ياتي في التعبد بالدعاء لانه لا يتقدم
من جملة الاسباب في طول العرارة في المرض وقد توالت الاحاديث بالاستعاذة من الجنون والجذام
وسبي الاستعاذة اه مختصرا قلت وما يفي بهذا العهد الضعيف في المرض من الترجمة انه انما ترجم ذلك لئلا يتوهم
اشئى الدعاء برفع الوباء والحمى فانها من اسباب الشهادة وكفارة السيئات فان الطاعون من اسباب
الشهادة لقوله عليه الصلوة والسلام المطعون شهيد وبسط الكلام على اسباب الشهادة في آخر
كتاب الجنائز من الاوجز وكذا في كتاب الجهاد منه وفيه ذكر الزرقاني منهم صاحب الحمى اه ومطابقة الحديث
بالترجمة قال القسطلاني ولم يذكر في هذا الحديث رفع البلاء الذي ترجم به جيب بان ما وقع في بعض
طرقه كما سبق في ادراج بلفظ قالت عائشة رضي الله تعالى عنها فقدمنا المدينة وهي اوبأ من
اشءاه واما بارة اعتناء الكتاب ففي قوله واتقل كما خذ الحافظ رحمه الله وادفع منه عندي في قوله الموت
اذني من شراك نعد -

كتاب الطب

تقدم في مقدمة كتاب المرضي اختلاف النسخ وان التفتيش لم يفرق كتاب الطب قال الحافظ قوله كتاب الطب و
زاد في نسوة الصغافى والادوية والطب بكسر الميمته وعلى ابن السيد تليتها والطبيب هو الحاذق بالطب
ويقال له ايضا طب بالفخ والكسر مستط وامرأة طب بالفخ ونقل اهل اللغة ان الطب بالكسر يقال للشارح
لداوى وللتداوى ولدا ايضا فهو من الاضداد ويقال ايضا للفرق والسحر ويقال للشبهة والطبيب الحاذق
في كل شئ ونخص به المصلح عرفا والطب نوعان طب جسد وهو المراد منها وطب قلب ومعالجة قامة بما جاء به
الرسول عليه الصلوة والسلام عن ربي سبحانه وتعالى واما طب الجسد فانه ما جاء في المقول عن صلى الله عليه
وسلم ومنه ما جاء غيره وغالبه راجع الى الترجمة الى آخر ما بسط قال القسطلاني والطبيب الحاذق في كل
شئ ونخص به المصلح في العرف لكن كره تسمية بذلك لقوله صلى الله عليه وسلم انت ريق وانشه الطبيب اي انت
ترقق بالمريض وانشه الذي يبرز ويغيبه وترجم له ابو نعيم كرامية ان سمي الطبيب انشاه قلت يعني انه ليس من
اسماء الله الحسنى فلا يقال لشرطه طب وبسط الشيخ ابن القيم في زاد العاد في يديه صلى الله عليه وسلم وفي الطب
الذي تطب به صلى الله عليه وسلم وبين ما فيه من الحكمة التي تجوز عقول اكثر الاطباء عن الوصول اليها الى آخر ما
ذكر في ياشئ اللامح مختصرا وترجم الامام مالك في الموطأ تطبل المريض وذكر في الاوجز بعض المباحث المتعلق
بالعلاج والطب وفيه قال السيوطي والاعاوية في علمه صلى الله عليه وسلم بالطب لا تحصى وقد جمع منها
دولون واختلف في سبده هذا العلم على اقوال كثيرة والمختار ان بعضه علم بالوجى الى بعض الانبياء وسائرهم بالتهذيب
لما روى الزبير والطبراني عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا قام
يصلي راي حجرته ثابته بين يديه فيقول لها ما اسمك فتقول كذا فيقول لاي شئ انت فتقول كذا فان كانت له دار
لنت الحديث وفيه ايضا عن الزوى من سبب السلف وعاتت الخلف استحباب الدواء خلافا لمن انكره فقال
لان شئ يقضاه وقد رفا حاشية الى التداوى اه وكتب الشيخ في البذل في حديث اسامة جاء الاعراب فقالوا
يا رسول الله انت داوى فقال تداوى والظاهر ان الامر للابادة والرحمة وهو الذي يقتضيه المقام فان السؤال كان
عن الابادة قطعاً ولغيره من كلام بعضهم انه للذنب وهو بعيد فتم قد تداوى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيانا
لجواز من يوى موافقة صلى الله عليه وسلم ويرعى ذلك كذا في نسخ الودود اه طهت و به جزم مشائخنا الكلبوكي
في الكوكب الدرر اذ قال الامراء حاشية في ترجمه ذكر انواع التوكل ومراتبه الى آخر ما بسط في الاوجز

باب ما نزل الله في الاشارة الى شفاء قال الحافظ كذا للاسماعيلي وابن بطال ومن تبعه ولم
ار لفظ باب من نسخ الصحيح الا لشيء اه قلت والترجمة لفظ حديث الباب واخرج مسلم من حديث جابر مرفوعاً

ان صلى الله عليه وسلم قال لكل داء دواء فاذا اسيب دواء الداء باذن الله تعالى قال النووي وفي هذا الحديث
اشارة الى استحباب الدواء وهو مذموم اصحابنا وجهور السلف وعامة الخلف ورد على من انكر التدوي من
غلاة الصوفية وقال كل شئ بقضاءه وقد خلا ما جازى الى التدوي الى آخر ما ذكره -

مش ٢٤٤ باب هل يدوى الرجل المرأة بيننا ثلث اسئلة ولكل منها جواب يستفاد ذلك من كلام النظم
كما سترى اذ قال ليس في سياق حديث الباب تعرض للمداواة الا ان يدل في عمومها فمقدم نسلم ثم وردنا حديث
المذكور بنظم وندوى الجرحى ونرد القليل وقد تقدم كذلك في باب مداواة النساء الجرحى من كتاب الجراحى
الجراحى على عادته في الاشارة الى ما ورد في بعض الفاظ الحديث وقد علم مداواة الرجل المرأة من القياس
وانما لم يجرم بالحكم لاحتمال ان يكون ذلك قبل الحجاب وكانت المرأة تعتنق ذلك بمن يكون زواجها او غيرها ما
علم السائل فتجوز مداواة الاجانب عند الضرورة وتقدر بقدر ما فيما يتعلق بالنظر والجسم باليد وغير ذلك
اه من الفتح -

مش ٢٤٥ باب الشفاء في ثلث مسقطات الترجمة للنسفي ولفظ باب للنسفي اه من الفتح (فأند ك)
كتب الشيخ قدس سره في الالباق قول رده وراه الخ وهذا القمى القمى المعبر في الروافض فلا يفرق احد اقول
الرفضة ان القمى معتر حتى انه من رواة البخارى اه وفيه ما يشبه القمى منسوب الى قلم بلده بقران الجمع وماله في البخارى
سوى هذا الموضع ورم عليه الحافظ في التهذيب خت والاربعون ما افاده الشيخ من انه ليس من الروافض بجزء
شئنا في السبل اذ قال ليس هو باحد الروافض كما زعم بعض المتأخرين اه وهذا ظاهر فان الرفضى هو
ابن بابويه وروى البخارى عن عبد الله بن سعد وقد ذكره الحافظ في مقدمته الفتح في سياق اسما من طعن فيه
من رجال البخارى في المسقطات اه نصاً -

مش ٢٤٦ باب الدواء بالصبر و قول الله تعالى فيه شفاء للناس كان اشار بذكر الآية الى ان الصبر فيما
للصبر وهو قول الجمهور وزعم بعض اهل التفسير ان القرآن قال الحافظ والصبر يذكر ويؤتى واسماه تزيد على
المائة وفيه منافع كثيرة ثم بسطها قوله ان كان في شئ من صبره شئ من الخير الخ قال السندي رحمه الله في الحاشية
المتعلق بهذا الشرط ليس للشك بل للتحقيق والتأكيد اذ وجود الخير في شئ من الادوية من المحقق الذي لا يمكن فيه
الشك في التحليل به يجب تحقق المعلق به بل لا يربك ان كان في احدى العلم خير فيك ونحو ذلك والله تعالى اعلم
مش ٢٤٧ باب الدواء بالابن الاى في المرض الملائم له قال الحافظ وعندى ان المصنف رحمه الله
اشار بهذه الترجمة الى ان شرب الابن الاى كان للتداوى كما ان شرب الابوال كان للتداوى فبهذا الترجمة
كانت لطلب الترجمة الآتية ليس للذي يمل الابن الاى للملكية والحنابلة مسأغ لاثبات مذهبهم بان شرب ابوالها كان
للأبوة لا لآبوة شرب البنات وهو للتخفيف فبهذه الترجمة بان شرب الابن الاى ايضا كان للتداوى فتأمل

فانه لطيف الله علم واجاد البحث في فيض الباري وايدى احتمال ان التدوي بالابوال لم يكن بالشرب بل
بالنشوق وعلى بعض الاطباء ان راحة ابوال الابن ناقصة لمرض الاستسقاء اه ثم رأيت الغييض فاذا هو ايضا
قد اشار الى هذا

مش ٢٤٨ باب الدواء بالابوال الاى في مرض العينين و وقع في خصوص التدوي بالابوال الاى حديث
اخبره ابن المنذر عن ابن عباس رفة عليك بالابوال الاى فانها ناقصة للذرية بطونهم والذرية بفتح الجمعية وكسر الراء
يجمع ذرب والذرب بفتح فساد المعدة اه من الفتح -

مش ٢٤٩ باب الحبة السوداء وسياق في آخر الحديث والحبة السوداء الشونيز والشونيز بفتح الحجة و
سكون الواو وكسر النون وسكون التتائية بعد بازى وروى بفتح الشين وعلى عياض عن ابن ابي عمير انكسر فاعلى
الواو يا فقال الشونيز وتفسير الحبة السوداء بالشونيز شهيرة الشونيز عندم اذ كان والامان فالامر بالعكس
وتفسير بالشونيز هو الاكثر الاشهر وروى الكون الاسود ويقال له ايضا الكون البندى وعن الحسن البصرى انها
المزولة وعلى ابو عبيد البروى انها ثمرة البطيخ الموحدة وسكون الحبة وقال الجوزى هو شئ من ثمره تدعى الكمام قال
القرطبي تفسيره بالشونيز اولى من جميع اهدى ما انقول الاكثر والثبات في كثرة منافعها بخلاف الخردل والبطيخ اه من
الفتح وفي فيض الباري وقد كتب جالينوس في الشونيز اربعين فائدة وبالطالع اليونان ما هو واذن يتبين بين قولك عليه فوفى به اليه

مش ٢٥٠ باب التلبينة للمريض تقدم تفسير التلبينة بالبسط في كتاب الاطعمة

مش ٢٥١ باب السعوط بمهلين ما يجعل في الالف ما يتدوى به اه من الفتح

مش ٢٥٢ باب السعوط بالقسط الصندى والبيجوى قال ابو بكر ابن العربي القسط نوعان هندي وهو
مسود وجري هو ابيض والهندي اشد حرارة قاله الحافظ

مش ٢٥٣ باب اى ساعته يحترق والمراد بالساعة في الترجمة مطلق الزمان لا خصوص الساعة المتعارفة
وورد في الاوقات الاثنية بالحجامة احاديث ليس فيها شئ على شرطه كما اشار الى انها تصح عند الاحتياج
ولا تقيد بوقت دون وقت لانه ذكر الاحتجام لبلد وذكر حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو
صائم وهو يفتنى كون ذلك وقع منه راسم ذكرها لفظ عدة روايات واردة في تعيين الاوقات والايام للحجامة
من روايات ابن ماجه وسنن ابى داود وغيرهما وقال صاحب الفريض تحت ترجمة الباب لعل البخارى يشير
الى حديث عندي داود وفيه تفصيل الايام للاحتجام اه وقد تقدم عن الحافظ ان البخارى مال فيه الى عدم تعيين ذلك
مش ٢٥٤ باب الحجص في السفر قال الحافظ كان يشير الى ما اوردته في الباب الذي يليه ان النبي صلى الله
عليه وسلم احتجم في طريق مكة وقد تبين في حديث ابن عباس ان كان حينئذ حرقا فانتزعت الترجمة من الحديثين معا
على حد حديث ابن عباس ومعه كات في ذلك لان من لازم كونه صلى الله عليه وسلم كان حرقا ان يكون مسافرا

لم يجرم قط وهو مقيم اه -

مش ٢٥٥ باب الحجامة من الماء اى بسبب الداء قال الموفق البغدادي الحجامة تنقى سطح البدن اكرم
من الفصد والغسل لا تعلق البدن والحجامة للصبيان وفي البلاد الحارة اولى من الفصد وامن غائلة وقد تعنى
عن كثير من الادوية الى آخر ما ذكره الحافظ

مش ٢٥٦ باب الحجامة على الرأس ورد في فضل الحجامة في الرأس حديث ضعيف اخرجه ابن عدى عن
ابن عباس رفعه الحجامة في الرأس تنفع من سبع من الجنون والجذام والبرص والناس والصداع وروح الفرس
والعين وقال الاطباء ابن الحجامة في وسط الرأس نافع جدا وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم فعلها من الفتح
قلت وترجم الامام ابو داود في سننه باب في موضع الحجامة واخرجه في غير من ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجم
ثلاثا في الاضحية والكل قال ممراسم تحت فرب عقل حتى كنت اظن ما تحت الكتاب في صلوتي وكان احتجم على يات
اه وقال عشيكة كان احتجم الموضع والمرض اه يمكن ان يكون الامام البخارى يتاود ذمته الثاقب الى هذا الاثر فترجم بذلك
مش ٢٥٧ باب الحجامة من الشقيقة والصداع ٦١ اى بسببها الشقيقة وزن عظيمة وروح يا غنى
اه ما يجرى الرأس اوفى مقدمه وذكر الصداع بعد من العام بعد الحما الى آخر ما بسط الحافظ من الكلام على اسباب
الصداع وغيره ذلك -

مش ٢٥٨ باب الملقح من الاذى اى ملق شعرا رأس غيره وكان اوردته عقب حديث الحجامة وسط الرأس
لاشارة الى ان جواز ملق الشعر للمرح لاجل الحجامة عند الحاجة اليها يستنبط من جواز ملق جميع الرأس للمرح عند
الحاجة اه من الفتح -

مش ٢٥٩ باب من التوى اذ كوى غيره وفضل من لم يكتو كان اراد ان الكى جائز للحاجة وان الاولى تركنا
لم تبين وان اذا جاز كان ممن اذ يباشر شخص ذلك بنفسه وبغيره لنفسه وبغيره وعموم الجواز ما هو من
نسبة الشفاء اليه اه من الفتح قلت واتفقت الروايات في الكى منعها جواز او قد ترجم الامام ابو داود في سننه
في الكى وذكر فيه حديثين احدهما عن عمران بن حصين رضى الله عنه انه قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الكى ما كوتوا فيها
العلم وهو الخنجر وثانيها حديث جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم كوى سعد بن مساذ من رمية واختلوا في الجمع بينهما
كما بسط في الشرح قال الحافظ والنبي فرم على الكى اية اولى خلاف الاولى لما يقتضيه مجرى الاحاديث
وقيل ان الكى النهى خاص بعمران لانه كان بالياسور وكان موضوعه فنهى عن كى كى قال الحافظ ولم يرد في اثر
صحح ان النبي صلى الله عليه وسلم كوى الامان القرطبي نسب الى كتاب ادب النفوس لطبرى ان النبي صلى الله
عليه وسلم كوى وذكره اعلمى بلفظ روى كوى للرحم الذى اصار به عدلت والثابت في الصحيح كما تقدم
في غزوة امدان فاطمة احرقت حصيدا فغشت برجره وليس هذا الكى المعهود وجرم ابن التين بان كوتوى
وعنه ابن القيم في الهدى اه

مش ٢٦٠ باب الاثمد والكلحل من الرمد اى بسبب الرمد والاثمد بلسر العزرة واليسم بيننا شلتا سكتت
وعلى فيه ضم الهزة بجرم من سواد يرب الى اقرة يكون بلدا الحجاز ووجوده في بر من اصبهان والرمد بفتح الراء والهم
ورم عارض في الطبقة المتوترة من العين وهو يباشرها القاهر وسببها الصباغ اعد الاقلاط او اقرتة لله مدمن
المعدة الى الدماغ فله اندفع الى الخيشم احدث الركام اولى العين احدث الرمد الى اللبابة والمخزوم احدث
الغنان بانحاء البجوة والزن اولى الصدور احدث الشربة الى آخر ما ذكر الحافظ قوله فيمن ام عطية تشير الى حديث
ام عطية مرفوعا وقد تقدم في ابواب العدة لكن لم يرد في من طرقت ذكر الاثمد وكان ذكره لكن العرب غالبا انما
يتكلم به بتدور والتفصيل عليه في حديث ابن عباس رفعه اكلوا بالاثمد فانه يعلو البصر وينبت الشعر اخبره البرزنجي
وحسنه من الفتح -

مش ٢٦١ باب العجن ام بعم الجهم وتغريف البهية هو علة روية تحدث من انتشار الحرارة السوداء في البدن
كله تقصد مزاج الاعضاء اه ثم ان يشكروا بنان تحت هذه الترجمة انه ذكر في كتاب المرض السابغ لاني كتاب الطب
ولم تعرض لهذا الاشكال اعد من الشرح ويمكن التمسك به ان الامام البخارى انما ذكره حينما يقول صلى الله عليه
وسلم كما في حديث الباب فمن البهيم والخوارشاد صلى الله عليه وسلم نهى من قيل البهيم الخوارشاد سبب كتاب الاط
لا يقال انه سياق في هذا الكتاب بعض الابواب المتعلقة بالامراض فان التوجيه فيها مسانعا كما لا يخفى ويشك على
الحديث ايضا اذ ظاهره يخالف ولصلى الله عليه وسلم لا عددى الخ واختان العلماء في الجمع بينهما كما به عليه
الكلام الحافظ اشد البسط وكذا في الاوجز ونصف في ما مش اللامع من الاوجز وفي آخره جهده ستة مسالك في
الجمع بين تلك الاما ديت والاثان في التبريج خصار المجموع ثمانية اقوال اه قلت. وسياق قريبا بالاعدوى وتذكر
الكلام على دفع المتعارض بين الروايات هناك -

مش ٢٦٢ باب المن شفاء للعين قال الحافظ في هذه الترجمة اشارة الى ترجيح القول السنن ان المراد بالمن
في حديث الباب الصنف المخصوص من الماء اذ المصدر الذي بمعنى الامتنان وانما أطلق على المن شفاء لان الخردل
ان الكمامة وفيها شفاء فاذا ثبت الإصحاح لغيره كان شيوته فلا صل اوله وهو بسط الكلام في شرح حديث الباب
مش ٢٦٣ باب اللين ود بفتح اللام وبهليلين هو الدواء الذي يصب في احد جانبي ثم المرين واللين ود باضم الفعل
ولدت المرين فعلت ذلك به وقد تم في باب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بيان ماله وهو صلى الله عليه وسلم قاله الحافظ
قلت واللين ود في الاثمة كالسوط كلاهما من الادوية المسببة وانما انكر النبي صلى الله عليه وسلم عليه لان كان غير ملتم له
لانهم ثنوا ان به ذات الحنجرة فدواوه بما يملأها لم يكن به ذلك

مش ٢٦٤ باب ديفترية قال العلامة يعني كذا وفتح باب يجره على التوجه ولم يذكر ان يطلق لفظه لب واصل

الراق والمرق عادة الجاب ولا اشكال في حديث الباب لكون الراقية من اذواجر ولا اشكال انها لو اذ كانت المرأة الراقية اجنبية فان ريقها لما يجتنب عنه وانما علم ولم يتعرض لذلك احد من الشرايع
 منه باب من لم يوقح يوقح اوله وكسر القاف منها للفاعل ويعلم اوله وفتح القاف منها للمفعول انه
 من الفتح قلت وكان المصنف اشار الى كونها من اهل ترك الرقية من اهل مراتب التوكل او الغرض بيان مستدل
 من لم يرقية وكسر القاف والعلامة القسطلا في شرح حديث الباب قال ابن الاثير وهذا من صفة
 الاولاد المرغبين عن الدنيا واسبابها وعلانها وهم خواص الاولاد ولا يدعون على هذا وتورع ذلك من النبي
 صلى الله عليه وسلم فخلا امر الازواج في اهل مقامات العرفان ودرجات التوكل وكان ذلك من التشريع
 وبيان الجواز ولا ينقص ذلك من توكلا لانه كمال التوكل يقينا فلا يترفيه تعاطى الاسباب شيئا بخلاف غيره
 منه باب الطيرة بكسر الميم وفتح التتانية وقد تسكن في التشاؤم وهو مصدر تطير شل فحيرة
 واصل التطير انهم كانوا في الجاهلية يعتقدون على الطير فاذا خرج احد من اهل الطير طار يركب من برهات
 واهل طار يركب تشاؤم به وروح وبما كان احد من الطير يطير فيقتل فبها الشرع بالنبي عن ذلك وكانوا
 يسمونه السائح يهمله ثم يوقح ما جعله البارح بوجهه واخره حيلة وكانوا يتيمنون بالسائح ويتشبهون
 بالبارح احد من الفتح فتمت وفيه ايضا اخرج عبد الرزاق حديثا مرويا عن عائشة لا يسلم من احد الطيرة والطن
 والمحمد فاذا تطيرت فلا تريح واذا حسد فلا تخب واذا ظننت فلا تفتق واخرج البيهقي في الشعب من حديث
 عبد الله بن عمرو بن قنينة عن ابي بصير قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج احد منكم الا يطير ولا يخرج احد
 منه باب الفأل بفتح الفاء ثم بضم الهمزة وفتح السين وفتح اللام وفتح الميم وفتح النون وفتح الهمزة
 ابو داود وقال ذكرت الطيرة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال خيرها الفأل ولا ترو مسلما فاذا راى
 احدكم ما يكره فليقل اللهم لا يا يا يا حسات الالان ولا يدخ السيات الالان ولا حول ولا قوة الا بالله
 قوله وخبر الفأل قال الكرماني تبعه غيره هذه الاضافة تشعربان الفأل من جملة الطيرة وليس كذلك بل هي اضافة
 توضح الى آخر ما ذكر في الفرق بين الفأل والطيرة وغير ذلك اهدى الفتح

منه باب الاحكام وسعيد المصنف في الترتيب قريبا وسيا في هناك ان اشار الله وجه الفرق بين
 الترتيبين

منه باب الكهانة فتح الكاف ويجوز كسر باءها علم الغيب لا لاخبار بما يقع في الارض مع الاستناد
 الى سبب قال الخطابي الكهنة قوم لهم ايمان عادية ونفوس شريرة وطباع نارية فالفتيم الشياطين لما بينهم
 من التماس في هذه الامور وساعدتهم بكل ما تعمل قدرتهم اليه وكانت الكهانة في الجاهلية فاشية خصوصا
 في العرب لا تقطع النبوة فيهم وهي اصناف الى آخر ما بسط في الفتح

حكم السنن حجة باين قوله كذا دعا دعا في ما مشى المصرية عن شيخ الاسلام اي كذا لم يكن مستخليا
 بل بالدعاء والمستدر كمنه قوله وهو عندي او قوله كان يحيل اليه اي كان السحر مني في ذلك عقد ونهجه بحيث
 انه تروى اي الله ودعا وكذا الناد صاحب الغيظ تحت قوله حتى كان يرى ان ياتي النساء ولا ياتيهن السحر
 سياقي في باب بل يستخرج السحر فاحفظ هذا اللفظ فان مررت في اهل السحر كان في امور النساء ولم يكن له تعلق بامور
 الشرع وفي اكثر الالفاظ ايها كذا في الرواية الالائية فعينها ان فعل الشيء وانما قبله سبق اليه بعضهم الاطلاق نظر الى
 اللفظ محض يولو حتى ان ابا بكر الجعفي انكر هذا الحديث راسا

منه باب التلوين والسحر من الجوقات اي المسلمات
 منه باب جعل يسحق السحر اي من الموضوع الذي وضع فيه كذا في القسطلان قال صاحب الغيظ
 و: علم ان في نقض البنية التركيبية للسحر اثر في ابطاله وهو قال الحافظ كذا اور الترجمة بالاستفهام اشارة
 الى الاختلاف ومصدرها تقدم عن ابن السكيت من الجواز اشارة الى ترجمته قوله بسم الله الملهة و
 تشديد الموهدة كذا باسكان الواو في قوله بسم الله الملهة والجارح الملهة اي عيسى عن امراته فلا يسلم
 الى الجاهلية والافقة بضم الهمزة هي الكلام الذي يقوله الساحر وقيل هي حرمة يرقى عليها او هي الرقية نفسها
 اكل عندهم الاستفهام ونتم التحية وفتح الهمزة تشديدا للام: ويشرح بعلم التحية وسكون النون وضبط
 نطق النون وتشديد الهمزة من التشيرة وهي من العلاج والجارح بضم الجيم عن شيا من الجمن
 قال الكرماني وكلمته او يحتمل ان تكون شفا او زعا شيا بها اللف والشربان يكون اهل في مقابلة الطب
 والتشيرة في مقابلة التا في هذا الاسم المتسلسل في ابطاله والحافظ يوديش وعية النشرة ما تقدم في حديث
 العين حتى في نقضه اغتسال العين ومن صرح بجواز النشرة المزني صاحب الشايع وابو جعفر الطبري وغيرهما
 دفعت على صفة النشرة في كتاب الطب النبوي يوصف المستغفر فيه واما النشرة فانه يجمع ايام الريح ما قدر
 عليه من ورود المغارة وورد البساتين ثم يلقبها في اثناء النطق ويجعل فيها ماء غدا ثم يغلي ذلك الورد في الماء
 غليا يسيرا ثم يبل حتى اذا نزع الماء فاضه عليه فانه يبرأ ان الله تعالى اهدى له ثم قال الحافظ في شرح قوله حتى
 استخره الخ كذا وقع في رواية ابن عيينة وفي رواية عيسى بن يونس قلت يا رسول الله انما استخرت وفي
 رواية جيب قلت يا رسول الله فخره للناس وفي رواية ابن نمير فلا تخرمه تال لا وكذا في رواية ابى سامة
 التي بعد في الباب قال ابن بطال ذكر الملهة ان الرواة اختلفوا على بشام في اخراج السحر المذكور فاشية
 سفيان وجعل سوال عائشة عن النشرة ونفاه عيسى بن يونس وجعل سوالها عن الاستخراج ولم يذكر الجواب
 وصرح بها ابو اسامة قال والنظر يقتضي ترجيح رواية سفيان لتقدمه في الضبط ويؤيد ان النشرة لم تقع في
 رواية ابى سامة والزيادة من سفيان مقبول لانه ثبتهم قال وعلمت وبها اشارة ذكرها في فصوله ان الاستخراج المنفي

في رواية ابى اسامة غير الاخراج المشتب في رواية سفيان فاشية بخرجه اليه في اخرج ما حواه قال وكان الرق في ذلك ان لا يرد
 الناس فيقتله من اداد استعمال السحر قلت ولعل المصنف زاد في لفظه لابل هذا الاختلاف في الاستخراج وعدمه
 وقال القسطلا في وفي حديث عمة عن عائشة من الزيادة انه وجد في الطلعة بشام من شيخ تمال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم واذا في ايامه فرغوا واذا في رقيه احدى عشرة عقدة فنزل جبريل بالموعدة بين وكلمة قرآنية اخذت عقدة
 وكلمتها من اية ووجدتها الماشي بعد اذ اذاهه قوله فلهذه عن كتب الشيخ في اللام يعنى ما لم تكن فيه كلمة منية
 عنها فانما يشرك او كذا في ذلك اهد وذكر في ما يودى كلام الشيخ من الروايات وفيه ايضا عن ابي بكر بن
 محمد حسن الكوفي بيان حكم النشرة ان النشرة مشتبك بين عمل خاص للجب وبين كشف السحر في موضع النبي يراود
 به المعنى الاول وفي موضع الاشارة يراود به المعنى الثاني اهد

منه باب السحر قال الحافظ كذا وقع بين الكهنة وسقط بعضهم وعليه جرى ابن بطال والاسماعيلي وغيرهما
 وهو الصواب لان الترتيب قد تقدمت بعينها قبل باين ولا يعبر ذلك للخبر في الاثارة عند بعض دون بعض اهد
 قلت لا يعبر عند هذا العهد الضعيف ان يقال في دفع النكران الغرض من الترتيبين مختلف فالغرض من
 الاول اثبات حقيقة السحر ودفعه على من انكره كما تقدم والغرض من الثاني احكام السحر من جواز العلاج لازالت
 بالدعاء وغيره واشار الى ان الله بالدعاء افضل من العلاج بالدواء وسيا في كتاب الدعوات باب تكبير
 الدعاء فذكر فيه حديث صححه صلى الله عليه وسلم واشار بذلك الى ان النبي للسحر ان يكر الدعاء فقد كر النبي صلى
 الله عليه وسلم الدعاء فقد دعا ثم دعا ثم اعلم انه قد تقدم حكم تعليم السحر وتعلمه متجاوزا قبل باين واما حكم السحر
 وبان حده فذكره الحافظ بينا تحت حديث الباب فقال استدل بهذا الحديث على ان السحر لا يقتل عدا اذا كان
 عمدا واما ما اخرج الترمذي عن السحر مرتبة بالسيف ففي سنده ضعف فلو ثبت نفي من لم يهد قال ابن بطال
 لا يقتل ساحر اهل الكتاب عند مالك والزهري الا ان يقتل بسحره فيقتل ويقتل ويقتل في صفة والشافعي وعن مالك ان
 ادخل بسحره من راعى مسلم لم يعاذه عليه نقض العهد بذلك فيقتل قتله واما لم يقتل النبي صلى الله عليه وسلم لبيد بن العاص
 لانه كان لا يشتم نفسه قال وعند مالك ان حكم الساحر حكم الزنيق فلا يقبل توبته ويقتل عدا اذا ثبت عليه ذلك به
 قل احمد وقال الشافعي لا يقتل الا ان اعترف ان فعل بسوره فيقتل به داود على ابو بكر الرازي في الاحكام ان الشافعي
 نفرد بقوله ان الساحر يقتل قصاصا اذا اعترف ان فعل بسوره والله تعالى اعلم اهد

منه باب من البيان سمى وفي نسخة الحافظ ان من البيان سحر اذ قال في رواية الكشيبي والاصمعي السحر
 قوله قدم رجلا قال الحافظ لم اتفق على تسميتها مريحا فقد زعم جماعة انها الزهرتان وعمر بن الدائم التيسان
 قد ما في وقد بنى على النبي صلى الله عليه وسلم سنة تسع من الهجرة ثم ذكر قصة قدومهم من رواية البيهقي في الدلائل
 ثم قال تحت حديث الباب وقد عدل بعضهم الحديث على الدوح والحوت على تحسين الكلام وتغيير الالفاظ وهذا واضح

ان صح الحديث وروى في تصحيحه وروى في تصحيحه وحده بعضهم على الذم لمن تصنع في الكلام وتكلف تحسينه وصفه الشيء عن نظيره فحسب بالسحر الذي يوتنمى لغيره بيقينه والى هذا اشار مالك حيث ادخل في الحديث في الموطأ في باب ما يكره من الكلام بغير ذكر الله الى آخره ما ذكره قلت واما عند المصنف فيمكن ان يقال انه مال الى حمد على الذم كما يظهر من صيغة فان المذكور في سياق التزائم هيها هو السحر المذموم كما يوظفها في التشبيه حينئذ يشتر بالذم لاجل حاله والله اعلم

٥٥٩ باب الداء والاعراض العجوة للسحج اى لابل دفعه والنجوة بفتح المهملة واسكان الجيم ضرب من اجود ترمي المدينة لضرب الى السواد وهو ما غرس النبي صلى الله عليه وسلم بيده الشريفة كذا في الحاشية قوله يعنى حديث على كتب الشيخ قدس سره في اللمع بيان الفصيح المجرور في قوله غيره والما حصل ان في غير حديث على تفصيل على الشيخ اه قلت والمراد يعنى على بن المديني شيخ البخاري وللشراح بيها كلام فارح الى القسطلا في لوشنت

٥٥٩ باب لاه صفة قال ابو زيد بالشدة يد وقاله المجمع فقفوه وهو المحفوظ في الرواية وكان من شدة ذنب اى انها واحدة الهوام وهي ذوات السموم وهذا اللمع فقيه الا ان اريد انما لا تعرف لذاتها وانما تعرف اذا اوردت ذلك اهد من الفتح وكتب الشيخ في البذل بتحقق اللمع على المشهور وارجح القليل المنتهية به اهد وقد تقدمت هذه الترتيبات قبل سبعة ابواب وذكر في ايضا الحديث المذكور مختصرا في التكرار بشكل ولذا قال المحافظ ذم من نواور ما اتفق

ان يترجم الحديث في موضعين بلفظ واحد فالوجه عند هذا العبد الضعيف ان الترجمة وان كانت مكررة من حيث اللفظ لكن ليست بمررة باعتبار المعنى والمقصود وتقدم نظيره في كتاب العلم من باب فضل العلم و ذلك انهم اختلفوا في تفسير البائة فكتب شيخنا في البذل في بيان احد جان الحرب كانت متفتحة بالباطنة وهي الطائر المعروف من طير الليل قيل هي البومة كما نوا اذا سقطت على دار احد بهم رأها ناعية له بعينها وبعض البه وهذا

تفسير مالك والثاني ان الحرب كانت تعتقد ان روح الادمي وتبين عظامه يتقلب بالباطنة ويصوت بها الصدى وقيل روح القبيل الذي لا تدرك بشاره فطيرها فاستوفى فاذا ادرك بشاره طارت والثاني قول اكثر العلماء قال ابن سريان اهد وفي رواية لابي داود قلت فما البائة قال راي عطاء يقول تاس البائة التي تصرح

بائة الناس وليست بها مائة الانسان انما هي واية قلت فلعل الامام البخاري ترجمها بالباطنة في موضعين اشارة الى بدين العنين والمناسب للترجمة الاولى والثانية وحاصله ان من اسباب الخوسة ولذا ذكره الامام البخاري في ابواب التطير والغال والمناسب لهذه الترجمة الثانية التاديل الثاني ولذا اورد في ابواب السحر فان تغيير بائة الانسان الى الطيران نوع من السحر ثم آيت الحافظ اشار الى نحو ما قلت حيث قال بعد ذكر الاختلاف في تفسير البائة ولعل المؤلف ترجمها بالباطنة مرتين بالنظر لبين التفسيرين والله اعلم

٥٥٩ باب لا عدوى المذكور في حديث الباب شيطان العدو والبطية تقدم في الاعاديت السابقة من باب الجرام وغيره ذكر ابن ابي اسحاق في التائيه البائة والرائية الصفه وذكر المحافظ عدة روايات في ذلك ثم قال فالما حصل من ذلك ستة اشياء العدو والبطية والبائة والصفه والعدوى والنوا والارابية الاولى قد افرد البخاري لعل واحد منها ترجمته اهد وتقدم الكلام على ما عدا العدو من تلك الاربعة

في ترجمتها واما العدو فيقال القسطلا في شرح الحديث اى لاسرية للمرض عن صاحبه الى غيره نفسيا لما كانت الجاهلية تعتقده في بعض الادواء انها تعدي بطبيعتها وهو خير اريد به النبي اهد وقال العلامة العيني العدا اسم من الاعداء كالعدوى والقوى من الاراء والابقاء يقال اعاده الداء يعيده اعاده ومان يعيده شئ بهما الداء وكانوا يظنون ان المرض ينفع يعدي اهد وقال السدي في حاشيته اى وادوى مجازة العلة من صاحب الى غيره بالجمود والغرب اهد واما المجمع بين روايتي الباب فقد بسط الكلام على ذلك المحافظ وغيره من الشرح وتقدم

ايضا الاشارة الى جلا في باب الجرام قال العلامة السدي يحتمل ان المراد بقوله لا عدوى في ذلك والبطال من اصله وعلى هذا فما جاز من الامر بالقرار من الجرم ونحوه فهو من باب سد الذرائع للملائكة المرض الحادث ان بسبب المجاورة ويحتمل ان المراد في التأثير وبين ان مجاورة المريض من اسباب العادة لا يهوى موثرة كما يعتقد

ابن الطيب وعلى هذا فالامر بالقرار وغيره ظاهر اهد وقال المحافظ قال عياض اختلف الاثر في الجرم فما ناقره عن جابر ابن النبي صلى الله عليه وسلم اكل مع جرم وقال ثقفه بالشر وتوكل عليه قال قدس سره في جملة من اسبغ الى الاكل معه واولان الامر باقتناب به منسوخ قال والمعجم الذي عليه اكثر وتعيين المعجم اليه ان لا يشغ بل يكتفي بين الحديثين وحمل الامر باقتناب والغرض منه على الاستحباب والاغتياط والاكل مع على بيان الجواز اهد بهذا اقتصر القاصي ومن تبعه على حكاية بدين القولين وحكي غيره قولنا لاشا وهو الترجيح وقد سلك فريقان احد هما

مسلك ترجيح الاخبار الدالة على نفي العدو وتزبيف الاخبار الدالة على عكس ذلك فاعلمه بالشد وذم ان عاقبة اكرت ذلك فاخرج الطبري عنها ان امره سالتبا عنه فقالت ما قال ذلك ولكنه قال لا عدوى و قال فمن اعدى الاول و بان ابهيرة ترد في ذلك الحكم كما سياتي في قوله الحكم من رواية غيره و بان الاضمار الواردة في نفي العدو كثيرة شبيهة بخلاف الاخبار المرفوعة في ذلك والغريب الثاني سلوكي الترجيح عكس هذه

المسئلة فردوا حديث لا عدوى بان ابهيرة ترجع عنه ما اشك فيه واما الثبوت عكسه عنده قالوا واخبار الدالة على الاقتناب اكثر فخرج واكثر طاقا للمصير اليه اولى واما حديث جابر فغيره فند اخبره الترمذي وبين الاختلاف فيه ورجح وقف على حكمه من الفتح قلت وميل المحافظ الى المجمع فانه قال في الجواب عن كل فريق ان طريق الترجيح لا يبيار البسالة مع تعذر الرجوع وهو ممكن ثم ذكر الاقوال في طريق المجمع باليسط فارح اليه لوشنت واذا قد اذيع مولانا اشرف على التبا في قدس سره كما حكاها في رسالته "انفاس عيسى" ان في العدو ثلاثه مذموم

الاول ان العدو ي ثابت ولا يتوقف على مشيئة الشرو وهذا كمن صرح وزندقة والثاني اعتقاد عدو بالمشيئة

لكن المشيئة ضرورية توجد لا محالة وهذا المذهب باطل لكنه ليس بكفر الثالث انه مقيد بالمشيئة والمشية ليست بلازمة ان شاء الله كان وان لم يشاء لم يكن ثم قال لكن الاعاديت الصحيحة تدل على ان العدو ليس بشي اهد

٥٥٩ باب وايين لوقى صمد النبي صلى الله عليه وسلم الاضافة فيه الى المفعول اهد من الفتح وفي القسطلا قال في القاموس اسم القاتل المعروف وشلت المجمع سموم وسامام اهد وهو بهما من اضافة المصدر لمفعوله وقول الكرماني في اسم بالحركات الثلث تعقبه العيني بان مصدره فلا يكون السين في مفتوحة جزوا والحركات الثلث انما يكون في كونه اسما كذا في القسطلا في وفيه تحريف والوجود في نسخة العيني هكذا قلت ليس في هذا المحل فان السين فيه مفتوحة جزوا لا مصدر لانه قد رواه عروة عن عائشة كانه شير الى ماعلقه في الوفاة النبوية آخر للمغازي فقال

قال يونس عن ابن شهاب قال عروة قالت عاشت كان النبي صلى الله وسلم يقول في مرضه الذي مات فيه ماعاشته ازال اجد الم الطعام الذي اكلت بخير هذا اوان انقطاع ابهرى من ذلك اسم ومصدر البزار وغيره اهد من الفتح

صفت باب شرب السموم والسن والاب ومان يخاف منه والخبيث اى الدوا والخبيث كانه يشير بالدوا باسم الى ما ورد من النبي عن التداوي بالحرام وقد تقدم بيان في كتاب الاشرية ووزع بعضهم ان المراد بقوله به من والمراد ما يدفع مفررا اسم واهلار بذلك الى ما تقدم قبل من حديث من يصعب بسبب تحرات الحديث وفيه لم يعزه كم فيستفاد منه استعمال ما يدفع مفررا اسم قبل وصوله ولا يخفى بعد ما قال لكن يستفاد منه مناسبة ذكر حديث النبوة في هذا الباب واما قوله ومان يخاف منه فهو معطوف على الضمير المجرور والعائد على اسم وقوله منه اى حتى الموت به اى استمرار المرض فيكون فاعل ذلك قد اعان على نفسه واما ما ورد شرب السم فليس بحر على

الاطلاق كانه يجوز استعمال اليسير منه اذ ركب معه ما يدفع مفرره اذا كان فيه نفع اشار الى ذلك ابن بطال وقد اخرج ابن ابي شيبة وغيره ان خالد بن الوليد لما نزل الحرة قيل له اعدرا اسم لتسقيك الاعاجم فقال اوتوني به فاؤده به فاؤده بيده ثم قال بسم الله واقتحمه فلم يعزه فكان المصنف مزمالي ان اسلته من ذلك

وتعنت كرامه خالد بن الوليد فلا يتاسى به في ذلك للملائكة اى تمل المرء نفسه ويؤيد ذلك حديث ابي هريرة في الباب ولعله كان عند خالد في ذلك عهد على به واما قوله والخبيث فيجوز جره والتقدير والتداوي بالخبيث ويجوز الرفع على ان الخبيث خوف والتقدير ما حكمه اهل يجوز التداوي به وقد ورد في نفي تناوله مفررا اخرج ابو داود والترمذي وغيرهما من حديث ابي هريرة مرفوعا اهد وفي القسطلا في قوله والخبيث لغيره مستحسنا

لم الجيوب الحرم الاكل اوله لا يستقذاره فتكون كراية من جهة ادغال المشتقة على النفس وفي الترمذي يعنى النبي صلى الله عليه وسلم عن الدوا والخبيث قال البدر الدائمي وهو جود على الشافية في جازتهم التداوي بالنفس وقول الترمذي يعنى اسم غير مسلم فلا يلفظ عام ولم يقم دليل على التخصيص بما ذكره اهد قال في فتح الباري محل الحديث على ما ورد في بعض طرقه ادى وقد ورد في اخرها حديث متصلا يعنى اسم قال لعل البخاري اشار في

الترجمة الى ذلك اهد وقال العلامة العيني تحت الترجمة واهم الحكم الكتاب ما ينفع من حديث الباب وهو عدم جوازه لانه يعنى اى قتل نفسه ثم قال بعد ذكر الحديث الاول في الحديث بوضع ابهام ما في الترجمة من الحكم وهو عدم المطابقة بينها اهد قلت لم تعرض لمطابقة اعاديت الباب بالترجمة العلامة القسطلا في بل سكت عليه مع ان الترجمة ومطابقة اعاديت الباب بها يحتمل اى تدقيق وتفتيش وذلك ان الترجمة منقضة لاربعة اجزاء والمذكور في الحديث مفررا واحد منها فالجواب الاول من الترجمة شرب السم والثاني التداوي بالسم والثالث التداوي بما يخاف منه ومنه الرابع التداوي بالخبيث كما هو ظاهر من الفاظ الترجمة وما ذكره الشراح بيها لا يشي الحليل ولا يروى الغليل والادوية

عند هذا العبد الضعيف كما ذكرت في ما ش اللمع ان الجزء الاول من الترجمة ثابت بحديث الباب كما هو ظاهر وهو ان شرب السم حرام واما الجزء الثاني وهو التداوي بالسم فيستفاد من الحديث انه جائز لان مدار النبي على العقل والابلق والعرض فاذا لم يعز ولم يتقبل بل يشرب دوا فلا بأس به كما يتداوى بالما عات مثل الجوة وغيرها و لذا ذكر الامام البخاري حديث النبوة ثانيا في حديثي الباب اشارة الى ان التداوي كما هو جائز بالما عات فلذا بالسم

اذا كان شربه بجلا يفقد التداوي به من حيث التداوي بالما عات واما الجزء الثالث اى التداوي بما يخاف منه فهو محتمل بالسم فما هو حكمه اسم هو حكمه اى يجوز من ينفع ولا يعزوه عدم الجواز اذا كان مفررا فانه في ما الجواز الرابع اى التداوي بالخبيث فلم يشهد بحديثي الباب صريحا فاما ان يقال ان ما ورد في بعض طرق الحديث كما تقدم في كلام المحافظ واما ان يقال ان استفاد ايضا بحديث اسم لانه ايضا نصبت ويحتمل ان يقال ان هذا الجزء ثابت بالحديث الا في الترجمة الآتية فان بين الاتان نصبت لاجل حاله وحينئذ فالترجمة الآتية جزء من هذه الترجمة فهو من الاصل الستين وهو اصل مطرد من التراجم

صفت باب البيان الاقن بعلم الهرة والمنة الفوقانية بعد بانون جمع امان قال في الفتح قال العلامة العيني اى بيان كالبان الاقن وبيان الحكم في الحديث اهد قلت المراد بالحكم التداوي به واذ ذكره في كتاب الطب قال المحافظ وتاختلفت في البيان الاقن فاجبوا على التحريم وعند المالكية قول في علمها من القول بل اكل لها اهد من الفتح وقد تقدم ذكر الخلاف في عموم الحكم الابلية في بابها من كتاب الذبائح والصعيد وفي البحر شرح الكزكزه لبين الاتان لان اللين يتولد من اللحم فصا رشده وكذا البين الخيل يكره عند الامام طه عنده اهد وكذا في الدر المنثور اذ قال وكذا في الاتان اى المجازة الابلية فلما مالك

وليتها ولبن الجملة الاقن ابن عابدين قول الابلية بخلاف الوحشية فانها ولبتها حلالا قول خلافا لما لك وللخلاف لم يرض حرم فانه دليل نفاذ الدالة اهد وقال الموفق والبان المرفوعة في قول اكثرهم ورض فيها عطاء وطاؤس والترجمي والاول اصل الحكم لبيان حكم اللعان اهد قلت والمسحوت عنه بيها هو استعمال لبنها للتداوي ولما كان تعرض لحكم البيان الاقن للتداوي فليفتش نعم هو في ابوال ابل لانه لا بأس بها للتداوي عنه صاحبى ابي حنيفة

صفت باب البيان الاقن بعلم الهرة والمنة الفوقانية بعد بانون جمع امان قال في الفتح قال العلامة العيني اى بيان كالبان الاقن وبيان الحكم في الحديث اهد قلت المراد بالحكم التداوي به واذ ذكره في كتاب الطب قال المحافظ وتاختلفت في البيان الاقن فاجبوا على التحريم وعند المالكية قول في علمها من القول بل اكل لها اهد من الفتح وقد تقدم ذكر الخلاف في عموم الحكم الابلية في بابها من كتاب الذبائح والصعيد وفي البحر شرح الكزكزه لبين الاتان لان اللين يتولد من اللحم فصا رشده وكذا البين الخيل يكره عند الامام طه عنده اهد وكذا في الدر المنثور اذ قال وكذا في الاتان اى المجازة الابلية فلما مالك

وليتها ولبن الجملة الاقن ابن عابدين قول الابلية بخلاف الوحشية فانها ولبتها حلالا قول خلافا لما لك وللخلاف لم يرض حرم فانه دليل نفاذ الدالة اهد وقال الموفق والبان المرفوعة في قول اكثرهم ورض فيها عطاء وطاؤس والترجمي والاول اصل الحكم لبيان حكم اللعان اهد قلت والمسحوت عنه بيها هو استعمال لبنها للتداوي ولما كان تعرض لحكم البيان الاقن للتداوي فليفتش نعم هو في ابوال ابل لانه لا بأس بها للتداوي عنه صاحبى ابي حنيفة

صلاة باب اذا وقع الذباب في الاطعمة وانما تصدق التزجيم بذلك لا ما هو المذكور في حديث الباب في
 حق الذباب انما هو من باب الطب كما لا يخفى قال الحافظ في ذكر ما يستفاد من الحديث تال الطبري لم يقصد النبي صلى
 الله عليه وسلم بهذا الحديث بيان النجاسة والطهارة وانما قصد بيان التزاد من غير الذباب امره وذكر الحافظ وغيره
 من الشراح بعض الروايات الواردة في الذباب وبعض نواحد ما يتعلق به من الاحكام قال الحافظ وقد اخرج ابو
 عبيد بن كرم في كتابه الذباب اربعون لينة والذباب كله في النار الا النحل وسننه لا بأس به قال الحافظ كوفي
 النار ليس تعذيبا بل ليعذب اهل النار به يقال ان النحل لا يذبح في النار لانه لا يذبح في النار لانه لا يذبح في النار لانه لا يذبح في النار
 الذباب احرم من الاشياء حتى ان يلقي نفسه في كل شئ ولو كان فيه هلاك وكفى ان بعض الخلفاء سأل الشافعي لاي علة
 علق الذباب فقال مدته للموت وكانت تحت غلبه ذبابة فقال الشافعي سألني ولم يكن عندي جواب فاستنبط
 من النبيته الحاصلة امره وفي الغيب وقد مر من انفس انما هو اذ لم يكن الشئ حارا فاذا كان حارا شديدا
 كالشئ فان انفسه لا يذره الا شرا فقلت وبهذا والافان في الحديث هو الامر المطلق والله تعالى اعلم
 ثم برأه الاقتسام عند الحافظ في قوله لم يطهره وعندي في قوله غلبه والغيب في قوله داؤد

كتاب اللباس

قال العلامة العيني اي في بيان انواع اللباس واحكامها واللباس ما يلبس وكذلك اللباس واللباس
 بالكسر واللبوس بالفتح ما يلبس واورد ابن بطال هذا الكتاب بعد الاستبذان ولا وجه له في الاوجه من القاري
 عن القاموس ليس الثوب كسبح لبسا بالضم ولباسا بالكسر واللباس كغرب لبسا بالفتح فجمعا خط ومنه قوله
 تعالى ولا تلبسوا باللحم والباطل وانما ذكرته للاتباس على كثير من الناس امره قال القسطلاني واللباس بالكسر واللباس
 كقصد وميز ما يلبس امره قلت مقصود المصنف بهذا الكتاب بيان اللباس ومتعلقه من ابواب الزينة فان المصنف
 قد اورد في هذا الكتاب كثير من ابواب التي ليست هي من جنس اللباس كالترغيب للرجال والتلبس بالذباب
 ومجلة من ابواب الطب واصلاح الشعر وغير ذلك وقد اختلف شيخنا في ترتيب الامام النسائي كتاب
 الزينة بدل كتاب اللباس وترجم الامام ابو داود وترجمت في كتاب اللباس ثم ترجم كتاب التزجيم وذكر فيه
 جملة من ابواب التي يتعلق بالزينة واما الامام ابو عيسى الترمذي فقد ذكر بعض هذه ابواب تحت عنوان كتاب اللباس
 وبعضها في ابواب الاستبذان والاداب

صلاة باب قول الله قل من حرم من بيته الله الاية هكذا في نسخ البهزية والقسطلا في وسقط لفظ باب
 في نسخة النسخ والعيني بل وذكره في الاية تحت كتاب اللباس قال الحافظ كان اشار الى سبب نزول هذه الاية وقد
 اخرج الطبري بسنده عن ابن عباس قال كانت قرين تطوف بالبيت عراة يصفرن ويصفقن فنهزل الله تعالى
 قل من حرم بيته الله الاية وسننه صحيح او ذكر هذا الحديث الحافظ ابن كثير العيا في تفسيره قوله آية
 وعنه الى ابى القاسم الطبراني في رواه في آخر الحديث فامر بالثياب وفي الاوجه قبل بالثياب مشروعا بل مندوب
 فانه تبارك وتعالى من ذلك على عاده يقول يا ايها الذين آمنوا اذ ذكروا انهم قد اتوا من غير الثياب فلبسوا
 ما جعل بين الثياب الى آخر ما بسط في الاوجه لا يخفى عليك ان الاولى والافسب لهذا المقام هو قوله تبارك وتعالى يا ايها
 آتم قد اتوا من غير الثياب فلبسوا الاية في تفسيره باللباس والزيه مر بما ومع ذلك لم يذكرها البخاري بل صدر
 كتاب اللباس بالآية الاخرى كما ترى ولم يترجم لذلك احد من الشراح وما يظن لهذا الصبر الضعيف ان من دا
 الامام البخاري كما تقدم في تفسيره سورة الطلاق واضحا واثارا لا يخفى على الاجل فلذلك اختار هذه الآيات وايضا
 فان المصنف ذكر في هذا الكتاب جملة من ابواب التي يتعلق بالزينة كما تقدم انفا فتابسب وذكره الاية لئلا يورد
 ايضا فان ذكر في هذه الآيات لفظ الزينة وبذلك لطيف لعلمه لم تجده في غير هذا الكتاب قوله في غير الاسراف ولا تخيلة الخ
 قال العلامة السدي يتعلق بكل الاسراف والتخيلة يتصور ان في التصديق ايضا امره

صلاة باب من جازاه امره من غير خيلاء اي فلا بأس به قال القسطلاني قال النووي في نوادر الاحاديث في
 تصدق بالمال خيلاء تدل على ان التزجيم مخصوص بالخيلاء وبذلك النص الشافعي على الفرق فان كان الخيلاء فهو ممنوع من
 تزجيم والا فممنوع من الزينة والامام ابو داود في المصنف على المصنف بالخيلاء امره لخصا وبذلك نقل القسطلاني عن من الشافعي
 ابن التزجيم مخصوص بالخيلاء والاكره تزجيمها في الغيب وجرا الثوب عندنا ممنوع مطلقا فهو اذن من احكام اللباس
 وقصر الشافعية النبي على تميز الخيلاء فان لم يكن بدون التكبر فهو جائز واذن لا يكون الحديث من احكام اللباس الى
 آخره ذكره

صلاة باب المشهور في الثياب وكذا في نسخة الفرج قال الحافظ هو بالثياب العجمية وتشديد الهمزة وفي نسخة
 العيني والقسطلا في التشهير باليا من التفتيل وهو رفع اسفل الثوب قل الحافظ ابو داود من حديث الباب ان النبي عن
 كت الثياب في الصلوة على غير ذيل الازار ويحتمل ان يكون هذه السورة وقعت اتفاقا فانها كانت في حالة السفر
 وهو محل التشهير امره

صلاة باب ما اسفل من الكعبين ففي الناس كذا اطلق في الترجمة ولم يقيد بالازار كما في البشارة الى
 التعميم في الازار والقميص وغيرها وكان اشار الى لفظ حديث ابى سعيد وقد اخرج مالك والوداد والنسائي
 وابن ماجه وصح ابو عاتبة ابن حبان كلهم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن ابى عن ابى سعيد ورجاله رجال مسلم
 وكان اعرف من غيره لاختلاف وقع فيه عمل العلاء وعلى امية اه فقلت ونظف عندي داود من طريق العلاء بن عبد الرحمن
 عن امية قال سألت ابى سعيد الخدري عن الازار فقال على الخيبر سقطت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ازره المسلم الى نصف الساق ولا حرج ولا جناح فيما بينه وبين الكعبين وما كان اسفل من الكعبين فهو في النار

من جملته بطريقه من غير الله ليس كذا في الاوجه قلت لكن فيه ان حديث ابى سعيد هذا الذي اعال عليه الحافظ قدس سره ليس
 بمطلق بل سياقه في حق الازار كما ترى اللهم الا ان يقال انه لم يقيد في سياق هذا الحديث قوله من اسفل من الكعبين
 بقوله من الازار كما تقدم بذلك في حديث الباب

صلاة باب من جازاه امره من غير خيلاء اي سبب الخيلاء في سبب الخيلاء من التعليل والغرض من الترجمة ظاهر من ان
 المنع لا يختص بالازار في المشكوك بروايت ابى داود والنسائي وابن ماجه من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال الاسباب في الازار والقميص والعمامة من جرمها شيئا خيلاء لم ينظر الله اليه يوم القيامة وفي الاوجه
 وقد اخرج ابو داود عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الازار فهو في القميص قال الطبري انما
 ورد في لفظ الازار لان اكثر الناس في عبده كانوا يلبسون الازار والاروية فلما لبس الناس القميص والد ربيع
 كان حكمها حكم الازار في النبي قال ابن بطال هذا قياس صحيح ولم يأت النص بالثوب فانه يشمل جميع ذلك اه قال
 الحافظ وقد نقل عياض الجماع على ان النسخ في حق الرجال دون النساء قال الحافظ والحاصل ان الرجال عاين
 حال استحبابه وبنوا يعترف بالازار على نصف الساق وحال جوازها والى الكعبين وكذلك النساء حال ان آخر ما ذكر
 قلت هكذا نقلوا في حق الرجال ان الجازي ازرهم انها الى الكعبين لكن لم يصرحوا حكم الكعبين من ان الغاية بل هي داخله
 في النسيان لا يستفاد من روايت ان الكعبين داخل في المنع فلا يجوز استصحابه في الازار كما اخرج النسائي وصح الجاهل
 ايضا من حديث حذيفة بن اليفظ الازار الى النصف الساقين فان ابنت فاسفل فان ابنت فمن وراء الساقين ولا يعلق الكعبين
 في الازار امره وهذا صريح في انه لا يجوز تزجيم الكعبين وقال ابن عابدين في الكلام على آداب اللبس واحكامه وكبره للرجال السلوك
 التي تقع على غير القدمين (عنايتية) امره وبذلك في الجوه وقال النووي في شرح مسلم تا مستحب لضعف السابقين والجائز
 بلا كراهية ما تم الى الكعبين فما نزل عن الكعبين فهو ممنوع فان كان للخيلاء فهو ممنوع من تزجيمه وانما فتح تنزيه امره

صلاة باب الاثر المذهب بدال مهلة تغليته مفتوحه في الاوجه في اطراف من سدى غير لينة ربما قصد بها
 التخل وقد نقل صياحه لهما من العناد وقال الداودي في مابقي من الحيوط من اطراف الاروية ثم قال الحافظ تحت حديث
 الباب ووقع في هذا الباب حديث فرج ابو داود من حديث ابى جري يابرس سليم قال اتيت النبي صلى الله عليه وسلم
 وهو عيب بشملة وقد وقع يدها على مقدمه امره

صلاة باب الازدية في رداء بالرد وهو ما يوضع على العاتق بين الكتفين من الثياب على اي صفة كان قاله
 صلاة باب لبس القميص وقال يوسف اذ هو بالقميصي هذا الخ وفي نسخة الشرح وتقول انه
 تعالى حكاية عن يوسف قال الحافظ كان يشير الى ان لبس القميص ليس مادشا وان كان الشافعي في العرب لبس
 الازار والرداء ثم قال تحت حديث الباب قال ابن العربي لم ار القميص ذكر اصحها الا في الآيات المذكورة وقصة ابن ابي
 ولم اراها تاشا فيما يتعلق بالنبي صلى الله عليه وسلم قال هذا في كتابا بسراج المريدين وكان منصف قبل شرح الترمذي

صلاة تحضر حديث ام سلمة ولا حديث ابى هريرة كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا لبس قميصا بدأ بميامن ثم ذكر
 الحافظ عدة روايات اخرت قلت وحديث ام سلمة الذي اشار اليه الحافظ اخره الترمذي في باب ما جاء في القميص
 بعدة طرق ولفظ قالت كان احب الثياب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم القميص وكتب الشيخ في الكوكب هذا
 في الثياب المحيطة والسبب في ترجمه ما في من الستر ما ليس في غيره هو ان سراويل اذ ذكرا بخر رواج القميص
 مع انه ليس اسراويل بخير عن القميص والقميص يجرى عنه وايضا فليس شئ من الجسم في السراويل مثله القميص
 واما حديث ربع الخيطه وترجم من حديث ان فيها زيادة فائدة نسبة القميص من نزعه اني شاء مع
 بقا الستر بالرداء الاخرى ولا يمكن ذلك في نحو القميص الى آخر ما ذكره

صلاة باب جيب القميص من عند الصدر وغيره قال القسطلاني في قوله وغيره بالجر عطف
 على القميص امره قال الحافظ الجيب لفتح الجيم وسكون التمامية بعد ما هو معدة هو ما يتقطع في الثوب ليرفع من الراس
 او اليد او غير ذلك واخره بالاسماعيلي فقال الجيب الذي يحيط بالعتق جيب الثوب اي جعل فيه ثقب اورد
 البخاري على انه ما يجعل في الصدر ولو صنع فيه اشئ وبذلك فسره ابو عبيد ولكن ليس هو المراد منها وانما الجيب
 الذي اشار اليه في الحديث هو الاول كذا قال ولا مانع من عدل المعنى الا تخربل استدلاله ابن بطال على ان
 الجيب في ثياب السلف كان عند الصدر الى آخر ما بسط الحافظ

صلاة باب من لبس جبة ضيقة الكعبين في السفر ترجم له في الصلوة الصلوة في الجبة التمامية
 وفي الجهد الجبة في السفر فاعرب وكان يشير الى ان لبس النبي صلى الله عليه وسلم الجبة الضيقة انما كان حال السفر
 لا احتياج المسافر الى ذلك وان السفر يتغير فيلبس غير المتعاد في السفر وقد تواردت الاحاديث عن وصف
 وضو النبي صلى الله عليه وسلم وليس في شئ منها ان كيه ضا عا عن اخراجه يد يه منها اشار الى ذلك ابن بطال
 امره من الفرج

صلاة باب لبس جبة الصوف في الغز وقال ابن بطال كره مالك لبس الصوف لمن يدرغره لافيين
 اشبهة بالزبدلان اختفاء العمل اولى الى قال ولم يحجر التواضع في لبس بل في القطن وغيره ما هو بدو من مزاجه من الفرج

صلاة باب القباء وفرس وجرح يد بفتح القاف والموصلة ممدود فارسي سرب وقيل عربي واشتقاقه
 من القبو وهو الغم قوله وهو القباء قلت وتقع كذلك مغسرا في بعض طرق الحديث قوله ويقال هو الذي له
 شق من خلفه اي قوتها مخصوص ولهذا اجزم ابو عبيد ومن تبعه من اصحاب القريب نظر الاشتقاق وقال
 ابن فارس هو قميص الصبي الصغير وقال القبطي القباء والفروج كلاهما ثوب صبيح الكعبين والوسط مشتق من
 خلف يلبس في السفر والحرب لانه اعون على الحركة امره من كلام الحافظ

صلاة باب البرانس جمع برنس بضم الموحدة والنون بينهما راي ساكنة واخره جملة تقدم تفسيره

ان جمله في بطن الكف بعد ان يظن ان فعله للترزين به وقد اخرج الوداؤد من حديث ابن عباس جلد في ظاهره الكف اهد من الفتح قلت وهو ما اخرج الوداؤد عن محمد بن اسحاق قال رأيت علي الصلبي بن عبد الله بن نوفل بن عبد المطلب قائما في خنصره يعني فقلت ما هذا قال رأيت ابن عباس يلبس خاتمته هكذا وجعل قصده على ظهره بالقال ولما قال ابن عباس الاتقان يذكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلبس خاتمته كذلك اهد وكتب شيئا قدس سره في البذل قال العلماء حديث الباطن الصبح واكثر وهو افضل كذا في مرآة الصعود وقال ابن سلمان يجوز ان يكون فعل ذلك في وقت لبسها ليجازوا اكثر مما على باطن كفه اهد قلت وجعل قصده على ظهره كذا في حديثه في كتب الحديث المروي عن الدر المنثور وشرح ويحتمل اي الفص بطن كفه بخلاف الشوان لان ترزين في حقهم بدانية اهد وفي شرح الاتقان والسنة ان يجعل الفص على كفه اهد وكذا في نيل المارب اذ قال ويجعل قصده على كفه اهد وقال الدسوقي وكما يندب لبسه في اليسرى يندب جعل قصده لكف لانه بعد من العجب اهد

٢٤٤ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يفتش على ففتش خاتمته قوله لا يفتش كذا في نسخة النسخة بنون التاكيد وفي نسخة الشرح الثلاثة بغير قال القسطلاني وسبب النهي كما قاله النووي انه صلى الله عليه وسلم انما نقش على خاتمته ذلك ليؤمن به كونه في الملوك فلو نقش غيره مثله لم يحصل الخلق اهد

٢٤٥ باب هل يجعل نقش الخاتم ثلثة اصطلح قال ابن بطال ليس كون نقش الخاتم ثلثة اصطلاحا من افضل من كون وسطا واحدا كذا قال قلت قد نظر اثر الخلف من ان اذا كان وسطا واحدا يكون الفص مستطلا لغزوة اكثر في الاحرف فاذا تعدت الاسطر لم يكن كونه مربعا او مستديرا وكل منها اولي من المستطيل قال القسطلاني وقال ايضا في كيفية تلك الاسطر واما قول بعض الشيوخ ان كتابته كانت من اسفل الى فوق يعني انه الجملالة في اعلى الاسطر الثلثة وعرف في اسفلها علم الراتق في ذلك في شيء من الاعاديث بل رواية الاسما على مخالفت ظاهره ذلك فان قال فيها محمد سطر والسطر الثاني في رسول والسطر الثالث الله ولك ان تقرأ محمد بالتونين ورسول بالتونين وعدمه والله بالفتح وبالجر اهد

٢٤٦ باب الخاتم للنساء الخ اعم من ان يكون من ذهب او فضة كما هو ظاهر لفظ الترجمة و حديث الباب فعمل الغرض من ان ليسهن اياه ليس فيه التشبه بالرجال كما حكى عن الخطابي في خاتم الفضة وسأقي قال الحافظ قال ابن بطال الخاتم للنساء من جلد المولى الذي ارجع اهد قلت وقد تقدم في باب خاتم الذهب من كلام الحافظ ان النبي عن خاتم الذهب يخص الرجال دون النساء فقد نقل الاجماع على ما يستلزمه اهد وهذا الذي ذكره الحافظ في حق خاتم الذهب ولم اجد الخلف في كتب من ذهب الائمة الاربعة في جواز خاتم الفضة للنساء الا ما حكى عن الخطابي فقد قال النووي وقال الخطابي يكره للنساء خاتم الفضة لانه من شعار الرجال قال فان لم تجد خاتم ذهب فلتصغره بزرعقران وشبيهه وهذا الذي قاله ضعيف او باطل لا اصل له والاصواب ان لا يكره في لبسها خاتم الفضة اهد وكذا بحث المناذري في شرح الشامل على هذه المسئلة اذ قال نعم ان ما يتعجب منه قول شارح فيه عمل خاتم الفضة للرجال والنساء وليس في اتخاذ النبي صلى الله عليه وسلم ما يفيد حمله للنساء بل احتمال اختصا به بالرجال كما يكون من شعارهم وقد وقع الاحوال اذا تفرق اليه الاحتمال سقط بالاستدلال ومن ثم ذهب شيخنا الخطابي الى ان كراهية اللاتي لما ذكره فان لبسته صغرة بزرعقران كلبسها فيقول عند اجلاء الشافعية نعم لبسها خلاف الاول فقد قال جمع من علماءهم الاول لبا ان تلبس البياض والفضة لما فيه من التشبه بالرجال اهد ولا يخفى ان هذا الاختلاف في خاتم الفضة واما خاتم الذهب فينبى فيه خلاف اهد والله تعالى اعلم

٢٤٧ باب القلائد والسجائب للنساء السجائب بكسر الهمزة وتخفيف الجاء الموحدة وبعد الالف موحدة بوقلادة من غير او قرفل وغيره ولا يكون في خرز وقيل هو خيط فيخرز وسي سما بصوت خرز من الحركة ماخوذة من السجيب وهو اختلاط الاصوات يقال بالصاد والسين اهد قاله الحافظ وتفسير السجائب ايضا المذكور في الترجمة وقال العلامة السني قال ابن الاثير السجائب خيط فيخرز تلبسه الصبيان والجراري وقيل بوقلادة يتخذ من فضة وذهب وسبك ونحوه وليس فيها من اللؤلؤ والجر اهد (تسبب) وفي الفتح والسجائب جمع سجب يعني حبيبت اهد وكذا في النسوة التي يلبسها من الفضة وفيها من النسوة الهندية مخرجا الى الجمع قوله وسجائب جمع سجب وهو متولدة من قرفل في ويوم منه ان السجائب فخطب ومفرده سجب وليس كذلك بل الواقع عكسه كما في القاموس وكذا في الجمع وعبارة الجمع كذا والسجائب هو خيط فيخرز اهد قال وحديث فكانهم صبيان يخرزون سجبهم هي جمع سجاب اهد في شرح الخلط في عبارة المشيئة في نقل كلام صاحب الجمع في الاختصار

٢٤٨ باب استعارة القلائد ذكر في حديث عائشة في قصة قلادة اسماء وقد تقدم في كتاب الهيئة باب الاستعارة للروس عند البناء وفي الشكاح باب استعارة الثياب للروس وتقدم الكلام على الغرض من هذه التراجمة الثلثة في كتاب الهيئة

٢٤٩ باب القرب للنساء بضم القاف وسكون الراء بعد ما اذا جملة ما يحل به الاذن فيها كان او فقتة عرفنا او من لؤلؤ وغيره ويعني غالبا على شحمتها قال الحافظ

٢٥٠ باب السجائب للصبيان تقدم الاقوال في تفسير السجائب تريبا ومنها ما قاله ابن الاثير انه خيط ينظم فيه خرز تلبسه الصبيان والجراري والخرز من الترجمة بيان جوازه كما هو ظاهر من حديث الباب وقد تقدم حديث البنا في كتاب البيوع واخرجه مسلم ايضا في الفضائل وكذا النسائي وابن ماجه في السنة قال العلامة النووي وفي هذا الحديث جواز لباس الصبيان القلائد والسجائب ونحوها من الزينة واستحباب تنظيهم لاسما عند لقائهم اهل الفضل واستحباب النظافة مطلقا اهد وقد اخرج الامام الوداؤد من حديث ثوبان قصة يباسب هذا الباب وفيه ان خاتمته في غيرها قلت الحسين والحسين قلبين من قصة تقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم (اي من بركة

و لم يدخل فظنت انه انما منع ان يدخل ماري فبكت الستة وفتت القلبين عن الصبيون وقطعت بينهما فانطلقا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبها يكفان فاخذ منها وقال يا ثوبان اذهب بهذا الى آل فلان اهل بيت بالمدينة ان يولاد اهل بيتي اكره ان ياكلوا اطيبايم في حيواتهم الدنيا يا ثوبان اشتهر لفظه قلادة من مصعب وسوارين من عاه اهد وفي ضيف الباري تحت ترجمة الباب وذهب مالك الى جواز الخلع للصبيان ماداموا صبيانا وهذا من توسع عظيم لم يذهب اليه احد اهد قلت قال الدردير واما الصغير فيكره لوليه الباس المحرير والذهب ويجوز له الباس الفضة بدها المتعده

٢٥١ باب المتشبهين بالنساء والمتشبهات بالرجال اي ذم التزيين ويدل على ذلك الحسن المذكور في الخبر قال الحافظ وقال في شرح الحديث قال الطبري المعنى لا يجوز للرجال التشبه بالنساء في اللباس والزينة التي تخص بالنساء ولا العكس قلت وكذا في الكلام والحشي واما هيئة اللباس فتختلف باختلاف عادة كل بلد فربما توم لا يفتقر زي نسائهم من رجالهم في اللبس لكن يمتاز النساء بالاستحباب والاستتار اهد

٢٥٢ باب اخر اجسامهم وفي نسخ الشرح الثلاثة باب اختراع المتشبهين بالنساء من البيوت

٢٥٣ باب قصص الشارب قد تقدم في ميز كتاب اللباس ان مقصود المعنف بهذا الكتاب ليس هو بيان اللباس خاصة بل المقصود ذكر اللباس وما يتا سبب من ابواب الزينة ونحوها فكل من علم على ذلك قال العلامة القسطلاني و لما فرغ المعنف من اللباس شرع يذكر ما يتعلق به من جهة الاستحباب في الزينة وبدأ بالترجم المتعلقة بالشعور كما اشبهها اهد وكذا في الفتح وزاد وذكرنا نياتنا ترجم المتعلقة بالنظيب وثالثا المتعلقة بحسين الصورة واربعا المتعلقة بالنساء ولا يراها قد تكون في الشياخيم يتحقق بالارتفاق وحفظه في حقها ككتاب الادب الذي يليه ظاهر والله اعلم اهد من الفتح وفيه اصل الفص يتبع الاثر وتبيده ابن سيدة في الحكم لليل والقص ايضا اهد اذ اخرجنا ما على من لم يخبره ويطلق ايضا على قطع شيء من شيء باله غصوه منه والمراد به هنا قطع الشعر الثابت على الشفة العليا من غير استحباب اهد قال القسطلاني وعند النساء يلفظ الحلق لكن اكثر الاعاديث بلفظ القص وعند النساء في رواية بلفظ تقصير الشارب وفي حديث ابن عمر في الباب الثاني واحقوا الشوارب وفي الباب الذي بعده انبكوا الشوارب و في مسلم جزو الشوارب وهي تدل على انه المطلوب المباشرة في الازالة لان الاحقاد الازالة والاستقصاء والازالة المباشرة في الازالة والجر قص الشعر الى اصابع الجدا اهد جعفر اهد قال الحافظ قال النووي المختار في قص الشارب ان يقص حتى يبيد طرف الشفة ولا يخفى من اصله واما رواية اخفوا نعتا بالازيلو اما طالع على الشفتين قال ابن دقيق العيد مادي بل تقصر عن المذهب اوقاله اعتقادا لم يذهب مالك قال الحافظ من في شرح المذهب ان هذا يعني وقال الطحاوي لم يرد عن الشافعي في ذلك نعا واصحاب الذين رأيتهم كما في والريح يحون وما انظهم اخذوا ذلك الامة وكان ابو عبيدة واصحابه يقولون الاستحباب افضل من التقصير ونقل ابن القاسم عن مالك ان اخفاء الشارب مثله واه المراد بالحدث المباشرة في اخفاء الشارب حتى يبيد طرف الشفة وقال اشبهت سائت ما لا يمكن تحي شارب فيقال اري ان يوضع فرا وقال الاثر ان كان المحمدي اخفاء شديدا ونفس على اولي من القص اهد واما مذهب الحنفية فقال الحافظ قال الخطابي اطلق مذهب ابي حنيفة هو ابي يوسف وعده اهد وفي الدر المنثور وغيره (اي المحمدي) حلق الشارب بدعة وقيل سته اهد قال ابن عابد بن قوله وقيل سنة مشي عليه في الملتقى وعبارة المحمدي بعد ما رد للطحاوي معلق سنة ونسب الى ابي حنيفة وصاحبه اهد قلت كذا نقل بعض العلماء عن الامام الطحاوي ان قال الحلق مذهب الحنفية واصل عبارة الطحاوي في معاني الآثار قص الشارب حسن واحفاءه حسن وافضل وهذا مذهب ابي حنيفة وابي يوسف وعده اهد وقال الخطابي قال الطحاوي سجب اخفاء الشوارب ونزاه افضل من قصها وفي شرح شجرة الاسلام قال الامام الاحقاد قريب من الحلق واما الحلق فلم يرد بل كرهه بعض العلماء واه بدعة اهد فالظاهر ان في نسبة الحلق الى الطحاوي مسامحة واما الجمع بين تلك الروايات المتخلفة فمخفى فتح الملمم قلت في القاموس قص الشعر والظفر قطع شيء منها بما يقص اي المقراض اهد وهذا الاثر في الاحقاد فان القص اذا بولغ فينتهي الى الاحفاء كما ذكره ابن الهمام في فتح القدير والاحفاء الشديد قريب من الحلق يقطع عليه الحلق مائة كما ذكره الزبيدي في شرح الاحياء وعلى هذا لا يتجزأ الروايات ويمكن ان يحل حديث القص على اذ في ما تحصل به السنة وما لقت الجوس وغيرهم وحديث الاحفاء على افضل مراتب السنة واكملها ويراد بالخط الورد في رواية النساء في الاحفاء الشديد كما ذكرنا والله تعالى اعلم اهد وكتب الشيخ قدس سره في الكوكب في احفاء الشوارب اقوالا حلقها او قصها قليلا بحيث تقهر اطراف الشفة العليا فسب وقيل بل قصها بالمباشرة ولعل هذا القول الثالث اصح فان جميع العمل بالروايتين معا في رواية القص ورواية الاحفاء اهد

٢٥٤ باب تقصير الاظفار وهو تقصير من القلم وهو القمط والمراد ازالة ما يليه على ما يليه من الاصابع الطفر لان الوسخ يجمع فيه فيستقذر وقد ينتهي الى حديثه من وصول الماء الى ما يجيب غسله في الطهارة وقد اخرج البيهقي في الشعب من طريق قيس بن ابي حازم قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلوة فادبم فيها فسلقت قتال ما لا اودهم وارض احدكم بين ظفروه واملت رجلاه ثقات من ارساد والرشح بعن المراد ويح على ارفاعه وهي معان بعد كالا يبط وكل من وضع تحت يديه الوسخ والتقير ورسخ احدكم بالمعنى انكم لا تقبلون اظفاركم ثم تحكون بها ارفاعكم لنتعلق بها ما في الارفاغ من الاوساخ والجمجمة ثم قال الحافظ لم يثبت في ترتيب الاصابع عند القص شيء من الاحقاد لكن جزم النووي في شرح مسلم بانه يستحب ابداءة بسجوة اليمن ثم بالوسطى ثم بالبعثر ثم بالابهام وفي اليسرى بالبداءة ثم بالبعثر الى الابهام ويبيد في الرجلين بغير اليمن الى الابهام وفي اليسرى باسبابها الى الخفر ولم يذكر للاستحباب مستندا اوقال ابن دقيق العيد يحتاج من ادعى استحباب تقصير اليد في القص على الرجل الى دليل فان الاطلاق ياتي ذلك قلت يمكن ان يؤخذ بالقياس على الوضوء والجماع والتظيف وتوجيه البداءة باليمن لحديث عائشة كما عجزه التيمن في ظهوره وترجمه وفي شأنه كله والبداءة بالمسجة منها لكونها اشرف الاصابع لانها آية التشهد التي اخرجها في الدر المنثور ويستحب تعلم اظفاره الالهة في دار الحرب فيستحب توفير شاربه

من الزواجب بعضها من الماذون اتخذها وبعضها ممنوع وفي البعض الذواجب الشعر الذي سواه بالمشط والصفحة
بج صفة وهي الشعر المنسوبة عرضا وفي عالمكبيره انها مكرهت قلت يجب تأويلها بما اذا كانت كذا وانما المتصوفة
اليوم واللاهي ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم ايضا كما عند الترمذي وقال ايضا كره للرجل ان يجعل اشعاره صفحا
فان تسبها يدون صفحا كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في فتح مكة اه

صحة باب الفزع بفتح الفاء والزاي ثم الهاء جمع فزعة وهي القطعة من السحاب وسمى شعر اللباس
اذا حلق بعضه وترك بعضه فزعا تشبيها بالسحاب المتفرق قال النووي الاصح ان الفزع مانعة به نافع وهو حلق بعض
رأس الصبي مطلقا ومنه من قال هو حلق مواضع متفرقة منه والاصح الاول لانه تفسير الراوي وهو غير مخالف للظاهر فوجب
العمل به قلت الا ان تخصيصه بالصبي ليس قديرا قال النووي اجماعا على كراهية اذا كان في مواضع متفرقة الالمداوة ونحوها
وهي كراهية تنزيها ولا فرق بين الرجل والمرأة الى ان قال الحافظ واما ما اخرج ابو داود عن ابن عمر عن النبي صلى الله
عليه وسلم عن الفزع وهو ان يحلق رأس الصبي ويترك فروا في ما عرف الذي فسره الفزع بذلك فقد اخرج ابو داود
عقبه من حديث الحسن كانت في ذواته فقال لا يلامح الا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يهد بايديها
ويكفي الحج بان الذوات الجائز اما في فرو من الشعر فيس ويجع ما عداها بالضعف وغيره وتبين ان يحلق الرأس كله
يرك ما في وسطه فيخذه ذواته وقد صرح الخطابي بان هذا مما يدل في معنى الفزع والله اعلم اه

صحة باب تطيب المرأة من وجهها وبسببها قال الحافظ كان فقه هذه الترجمة من جهة الاشارة الى
الحديث الوارد في الفرق بين طيب الرجل والمرأة وان طيب الرجل ما يخرجه ونحو ذلك والمرأة بالعكس فلو كان ثابته
لاستغنت المرأة من تطيب وجهها لطيب ما يعنى بيديها وبدهانها من طيبها وكان يكفي ان يطيب نفسها فاستدل
المصنف بحديث عائشة المطابق للترجمة والحديث الذي اشار اليه اخرجه الترمذي من حديث عثمان بن حيين
اذا كان الخبز ثابته فخرج بينه وبين حديث الباب انه لا يمانع من ان تغسل اثره اذا ردت الخبز لان منسجبا خاص
بحالة الخبز اه

صحة باب الطيب في الراس والنتحة اي هذا باب في بيان مشروعية الطيب الذي يستعمل في الراس
والنتحة من العيني

صحة باب الامتشاط هو امتشاط من المشط بفتح الميم وهو تسريح الشعر بالمشط اه وقال القسطلاني في تجا
لعيني اي باب استحباب الامتشاط اه واما مطابقت الحديث بالترجمة فقال القسطلاني في قوله راسه بالمدري
كبير الميم وفتح الميم والامتناع من طيب المرأة في راسها تعميم بعض شعرها الى بعض اوجوه المشط
الى اخرها وذكر من الاقوال على القول الاول كون المطابقة بطريق المقابلة واختاره الشيخ قدس سره في اللاحق
كما ساقى وعلى القول الثاني فانما بقية خابرة واختاره العيني اذ قال في المطابقة الحديث بالترجمة ظاهر من حيث
ان المندى هو المشط عند البعض وقال ابن بطال المندى بالسعر عند العرب المشط قال المقيس لفظ المندى
في معنى ومرسل ذكر ابو جعفر عن الامام ع في الحديث قال المندى الامتشاط اه وكتب الشيخ قدس سره في اللاحق ثبات
الترجمة بارتواء المودة فيه مقابلة فان المندى كالمشط غير ان استبان المشط افرجه متقاربة اه وذكر في ما مشه
بلا كلام الشيخ اه

صحة باب ترجيل الحائض من وجهها اي تسريحها شعره وذكر فيها حديث عائشة وسبق في باب غسل الحائض
رأسها وجهها وتزجيلها كتاب الحيفين

صحة باب الترجيل اختلافت النسج بينها في لفظ الترجمة ففي نسو الفتح باب الترجيل واليمين نية وفي نسو العيني
باب الترجيل التميم بفتح التاء وفي نسو القسطلاني باب الترجيل قال العلامة العيني اي بيان استحبابه وهو
تسريح شعر اللحية والرأس ودمية واستحباب التيمم في كل شئ وفي بعض النسج باب الترجيل وفي التعلق من المبالغة
ما يس في التعليل والترجيل لفظ الترجيل لغيره اه وقال الحافظ واليمين في الترجيل اي سدا باب
اليمين وان يفعل باليمين قال ابن بطال اشرح الترجيل ما تقدم من كلام العيني وهو من النظافة وقد ندب
الشرع اليها قال الله تعالى قد اذنتكم عند كل مسجد واما حديث النبي عن الترجيل الاغما فلما ربه ترك النووي في الترجيل
صحة باب ما يكره في المسك قد تقدم التعريف بالمسك في كتاب الذبايح حيث ترجم له باب المسك قال الحافظ
ووجه ايراد هذا الباب بهنا من جهة استعمال المسك وهو من الطيب نوع من الزينة

صحة باب ما يستحب من الطيب قال العلامة العيني اي في بيان ما يستحب استعمال الطيب ما يوجد من
الطيب ولا يستعمل الا في محو الامل الاعند الضرورة اه ورا والحافظ ويحتمل انه يشير الى التفرقة بين الرجال
والنساء في استعمال الطيب كما تقدمت الاشارة اليه قريبا ثم قال والغرض من حديث الباب بيان ان المراد بالطيب الطيب
المسك وقد ورد ذلك مرعا اخرجه مالك من حديث ابي سعيد رفته قال المسك الطيب الطيب وهو منسج من الطيب اه
صحة باب من لم يرد الطيب كانه اشار الى ان النبي عن ربه ليس على التحريم وقد ورد ذلك في بعض طرق حديث
الباب وغيره كذا في الفتح وكذا في الاقوال العيني وسكت من بيان الغرض القسطلاني قلت ووجه الاشارة الى ما قال الحافظ
ان التزويل بلفظ من يشير الى التحقير والتوسع في ذلك بخلاف ما ترجمه بلفظ باب لا يرد الطيب كما لا يخفى
صحة باب الكسوة بفتح الكاف وضم السين بوزن نظير وهي نوع من الطيب مركب قال الداودي يجمع مفردا ثم سمي
وتخل ثم سمي في الشعر والطوق فلذلك سميت ذرية وعلى هذا كل طيب مركب ذرية لكن الذرية نوع من الطيب
مخصوص يعرف اهل الحجاز وغيرهم وجزم غير واحد منهم النووي بانها قات تصب طيبا بياضه من البند اه
صحة باب المتعلقات للتحسين اي في بيان ذم النساء المتعلقات لاجل الحسن والمتعلقات بجمع متعلقات
وهي التي تطيب الفم او تصنعها الغبار الفرج ما بين التئمتين والتعليل ان يفرح بين المتعلقين بالبدن وهو منسج

عادة بالثياب والبراعيات يستحسن من المرأة قربا منسعة المرأة التي تكون اسنانها متلاصقة تصير متلوية وقد تغفل الكبيرة
تومر انما صغيرة لان الصغيرة غالباً تكون مغلوبة جديدة السن وينسب ذلك في الكبر ونحوه الا ان اسنان يسمي الوشر بالراد
وقد ثبت النبي عنه ايضا في بعض طرق حديث ابو مسعود ومن حديث غيره وفي السن وغيره باه فورد النبي عن ذلك
لما فيه من تغيير خلقته الا سلية اهد من الفتح زيادة من العيني

صحة باب الوصل في الشعر كذا في النسو البندرية واليمين والقسطلاني وفي نسو الفتح باب وصل الشعر قال
العلامة العيني اي في بيان ذم وصل الشعر في الزيادة فيه شعر اذ جاء وقال الحافظ في شرح الترجمة اي الزيادة فيه
من غير ثم قال تحت حديث الباب وبدا حديث قوله الجمهور في مش وصل الشعر يسمي اخره سوادا كان شعرا ام لا ويؤيده حديث
باب زجر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تصل المرأة بشعرها شيئا اخرجه مسلم اه وتعبه العلامة العيني اذ قال هذا
الذي قاله غير مستقيم لان الحديث الذي اشار اليه الذي هو حديث معاوية لا يدل على المنس مطلقا لانه مقدر وصل
الشعر بالشعر فكيف يجعله الجمهور فانظر الى هذا التصرف العجيب اه قلت وهذا الايراد من العلامة العيني ليس بصحيح
فان حديث الباب حديث معاوية مروى بعدة طرق بالفاظ مختلفة بزيادة ونقصان اخرجه بيده الطرق الامام سلم
في صحيحه اشار الى بعضها بالحافظ ايضا في طريق من تلك الطرق وجاز رجل بعض على راسها فترت قال معاوية الا هذا
المرور قال قتادة يسمي ما كتبه النساء اشعارهن من الفتح فجمع طرق الحديث يدل لا محالة على ما قاله الحافظ

صحة المسئلة خلافية شهيرة بسط الكلام عليها في الاوجز وكتب الشيخ قدس سره في اللاحق في كتاب النكاح قوله
ان قدس الموصلة لا يقال لو كان النبي متقيدا بما اذا كان الوصل بشعر الانسان لما اوردته النبي صلى الله
عليه وسلم مطلقا لانقول النبي عنه بصورة الاطلاق سد للباب ويمكن ان يكون السؤال عن شعر الانسان فقط
فلذلك لفظ الجواب اه وفي ما مشه وهذا المبنى على مذمب المحققين والجمهور من ان المراد النبي عن وصل الشعر بالشعر
وبجزم الامام ابو داود في سننه اذ قال ابو داود وتفسير الوصلة التي تصل الشعر للنساء وب
جزم الامام محمد في موطنه اذ ترجم على حديث معاوية باب المرأة تصل شعرها بشعر غيره ثم قال بعد ذلك حديث
معاوية وبهذا نأخذ ولا بأس بالوصل في الراس اذا كان صوفا فاما الشعر من شعور الراس فلا ينبغي ربه
قول ابى حنيفة والعمامة من فقهانا اه وهذا قال الامام محمد كما في سنن ابى داود وكان احمد يقول ان الراس ليس
به باس اه وقال الحافظ القائل يجمع قس بفتح القاف وسكون الراءيات طويل الفروع بين والمراد به بناحيه وط
من حرير او صوف يعمل صفحا لترص به المرأة شعرا اه قلت وبما ذكره الامام محمد من مذمب الحنيفة جزم صاحب
الدر المختار اذ قال وصل الشعر بشعر الا في حرام سوادا كان شعرا او شعر غيره باه قال ابن عابدين في القاتر خافية و
اذا وصلت المرأة شعرها بشعر غيره فمكروه واما المترجمة في نسو اي ذكره وذكر العلامة النووي
في شرح مسلم تفصيلا عن الشافعية في هذه المسئلة عا صلا ان الوصل بشعر الا في حرام مطلقا وان كان شعر
غير الا في حرام سوادا كان شعره ايضا ان كان شعره طاب فان لم يكن كذلك وجب له ان يمسح بها ايضا حرام
وان كان لها زوج او سيدة فلتسده او بواحد بالانوار والثاني المحرمه والا في حرمه من حمله بان السيد او الزوج
هو جائز الا انهما ثم قال النووي وقال القاضي عياض اختلف العلماء في المسئلة فقال مالك والطبري وكثير من الاطراف
الوصل ممنون بل شئ سوادا وصلت بشعر او صوف او خرقة او حتى وجد حديث جابر وقال بعضهم يجوز جميع ذلك وهو

مردى عن عائشة ولا يصح عنها بل يصح عنها لقبول الجمهور اه

صحة باب التتميم صحت بفتح التاء وتتميمه بفتح التاء اي في بيان ما يستحب استعمال الطيب ما يوجد من
الطيب ولا يستعمل الا في محو الامل الاعند الضرورة اه ورا والحافظ ويحتمل انه يشير الى التفرقة بين الرجال
والنساء في استعمال الطيب كما تقدمت الاشارة اليه قريبا ثم قال والغرض من حديث الباب بيان ان المراد بالطيب الطيب
المسك وقد ورد ذلك مرعا اخرجه مالك من حديث ابي سعيد رفته قال المسك الطيب الطيب وهو منسج من الطيب اه
صحة باب من لم يرد الطيب كانه اشار الى ان النبي عن ربه ليس على التحريم وقد ورد ذلك في بعض طرق حديث
الباب وغيره كذا في الفتح وكذا في الاقوال العيني وسكت من بيان الغرض القسطلاني قلت ووجه الاشارة الى ما قال الحافظ
ان التزويل بلفظ من يشير الى التحقير والتوسع في ذلك بخلاف ما ترجمه بلفظ باب لا يرد الطيب كما لا يخفى
صحة باب الكسوة بفتح الكاف وضم السين بوزن نظير وهي نوع من الطيب مركب قال الداودي يجمع مفردا ثم سمي
وتخل ثم سمي في الشعر والطوق فلذلك سميت ذرية وعلى هذا كل طيب مركب ذرية لكن الذرية نوع من الطيب
مخصوص يعرف اهل الحجاز وغيرهم وجزم غير واحد منهم النووي بانها قات تصب طيبا بياضه من البند اه
صحة باب المتعلقات للتحسين اي في بيان ذم النساء المتعلقات لاجل الحسن والمتعلقات بجمع متعلقات
وهي التي تطيب الفم او تصنعها الغبار الفرج ما بين التئمتين والتعليل ان يفرح بين المتعلقين بالبدن وهو منسج

صحة باب التتميم صحت بفتح التاء وتتميمه بفتح التاء اي في بيان ما يستحب استعمال الطيب ما يوجد من
الطيب ولا يستعمل الا في محو الامل الاعند الضرورة اه ورا والحافظ ويحتمل انه يشير الى التفرقة بين الرجال
والنساء في استعمال الطيب كما تقدمت الاشارة اليه قريبا ثم قال والغرض من حديث الباب بيان ان المراد بالطيب الطيب
المسك وقد ورد ذلك مرعا اخرجه مالك من حديث ابي سعيد رفته قال المسك الطيب الطيب وهو منسج من الطيب اه
صحة باب من لم يرد الطيب كانه اشار الى ان النبي عن ربه ليس على التحريم وقد ورد ذلك في بعض طرق حديث
الباب وغيره كذا في الفتح وكذا في الاقوال العيني وسكت من بيان الغرض القسطلاني قلت ووجه الاشارة الى ما قال الحافظ
ان التزويل بلفظ من يشير الى التحقير والتوسع في ذلك بخلاف ما ترجمه بلفظ باب لا يرد الطيب كما لا يخفى
صحة باب الكسوة بفتح الكاف وضم السين بوزن نظير وهي نوع من الطيب مركب قال الداودي يجمع مفردا ثم سمي
وتخل ثم سمي في الشعر والطوق فلذلك سميت ذرية وعلى هذا كل طيب مركب ذرية لكن الذرية نوع من الطيب
مخصوص يعرف اهل الحجاز وغيرهم وجزم غير واحد منهم النووي بانها قات تصب طيبا بياضه من البند اه
صحة باب المتعلقات للتحسين اي في بيان ذم النساء المتعلقات لاجل الحسن والمتعلقات بجمع متعلقات
وهي التي تطيب الفم او تصنعها الغبار الفرج ما بين التئمتين والتعليل ان يفرح بين المتعلقين بالبدن وهو منسج

صحة باب التتميم صحت بفتح التاء وتتميمه بفتح التاء اي في بيان ما يستحب استعمال الطيب ما يوجد من
الطيب ولا يستعمل الا في محو الامل الاعند الضرورة اه ورا والحافظ ويحتمل انه يشير الى التفرقة بين الرجال
والنساء في استعمال الطيب كما تقدمت الاشارة اليه قريبا ثم قال والغرض من حديث الباب بيان ان المراد بالطيب الطيب
المسك وقد ورد ذلك مرعا اخرجه مالك من حديث ابي سعيد رفته قال المسك الطيب الطيب وهو منسج من الطيب اه
صحة باب من لم يرد الطيب كانه اشار الى ان النبي عن ربه ليس على التحريم وقد ورد ذلك في بعض طرق حديث
الباب وغيره كذا في الفتح وكذا في الاقوال العيني وسكت من بيان الغرض القسطلاني قلت ووجه الاشارة الى ما قال الحافظ
ان التزويل بلفظ من يشير الى التحقير والتوسع في ذلك بخلاف ما ترجمه بلفظ باب لا يرد الطيب كما لا يخفى
صحة باب الكسوة بفتح الكاف وضم السين بوزن نظير وهي نوع من الطيب مركب قال الداودي يجمع مفردا ثم سمي
وتخل ثم سمي في الشعر والطوق فلذلك سميت ذرية وعلى هذا كل طيب مركب ذرية لكن الذرية نوع من الطيب
مخصوص يعرف اهل الحجاز وغيرهم وجزم غير واحد منهم النووي بانها قات تصب طيبا بياضه من البند اه
صحة باب المتعلقات للتحسين اي في بيان ذم النساء المتعلقات لاجل الحسن والمتعلقات بجمع متعلقات
وهي التي تطيب الفم او تصنعها الغبار الفرج ما بين التئمتين والتعليل ان يفرح بين المتعلقين بالبدن وهو منسج

صحة باب التتميم صحت بفتح التاء وتتميمه بفتح التاء اي في بيان ما يستحب استعمال الطيب ما يوجد من
الطيب ولا يستعمل الا في محو الامل الاعند الضرورة اه ورا والحافظ ويحتمل انه يشير الى التفرقة بين الرجال
والنساء في استعمال الطيب كما تقدمت الاشارة اليه قريبا ثم قال والغرض من حديث الباب بيان ان المراد بالطيب الطيب
المسك وقد ورد ذلك مرعا اخرجه مالك من حديث ابي سعيد رفته قال المسك الطيب الطيب وهو منسج من الطيب اه
صحة باب من لم يرد الطيب كانه اشار الى ان النبي عن ربه ليس على التحريم وقد ورد ذلك في بعض طرق حديث
الباب وغيره كذا في الفتح وكذا في الاقوال العيني وسكت من بيان الغرض القسطلاني قلت ووجه الاشارة الى ما قال الحافظ
ان التزويل بلفظ من يشير الى التحقير والتوسع في ذلك بخلاف ما ترجمه بلفظ باب لا يرد الطيب كما لا يخفى
صحة باب الكسوة بفتح الكاف وضم السين بوزن نظير وهي نوع من الطيب مركب قال الداودي يجمع مفردا ثم سمي
وتخل ثم سمي في الشعر والطوق فلذلك سميت ذرية وعلى هذا كل طيب مركب ذرية لكن الذرية نوع من الطيب
مخصوص يعرف اهل الحجاز وغيرهم وجزم غير واحد منهم النووي بانها قات تصب طيبا بياضه من البند اه
صحة باب المتعلقات للتحسين اي في بيان ذم النساء المتعلقات لاجل الحسن والمتعلقات بجمع متعلقات
وهي التي تطيب الفم او تصنعها الغبار الفرج ما بين التئمتين والتعليل ان يفرح بين المتعلقين بالبدن وهو منسج

وذلك كل مصنوع يشبه مطبوع وهو باب عظيم من الفساد حكاها في الكوكب اهد وفي ما مش اللامح وما ينبغي ان يتدبر
ان الامام البخاري لم يترجم له الوصل كما ترجم له الوصل في المستوشمة والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات
بين الوصل والصلوات ولم يترجم له ذلك احد من الشراح والتوجيه ساريا اهد ويمكن ان يجاب عن الايراد الاول انه
ترجم لما يتعلق بالوصل ترجمتين احدهما بالفظ الموصل والثانية في حق الوصل وهو الترجمة الاولى وانما عبر بالفظ
الوصل دون الوصل اعتبار المادة المكتوبة للفقهاء واما الجواب عن ادخال الباب الاصحاحي ان الفحص خلاف الوصل
وضده فذكره بجنبته لتاسب الضمير

ص ٥٥٥ باب المتصاوير في تصوير معنى الصورة والمراد بيان حكمها من جهة مباشرة صنعتها ثم من جهة استعمالها
واتخاذها قال الخطابي والصورة التي لا تدخل الملكة البيت الذي هي فيه ما يحرم اقتناءه وهو ما يكون من الصور التي فيها
الروح عالم تقطع راسه ولم يمتحن على ما سياتي في ترجمه في باب ما وصى من المتصاوير بعد ما بين واخر ابن حبان فادعى
ان هذا الحكم خاص بالبنى صلى الله عليه وسلم قال وهو نظير الحديث الاخر لا تعصب الملكة رفته فيها جرس قال فانه
عمول على رفته فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال الحافظ وقد استشكل كون الملكة لا تدخل الملكة الذي فيه
التصاوير ويرى قولهما وتعالى عن ذكره صلى الله عليه وسلم يعلمون له ما يشاء من محاريب وتماثيل والوجوه ان ذلك
كان جائزا في تلك الترجمة يمكن ان يقال ان التماثيل كانت على صورة العقوش لغير ذوات الارواح اهد

ص ٥٥٥ باب عن المصومين يوم القيامة اي الذين يصومون الصور وقد استشكل كون المصومين
الناس عذابا في قوله تعالى اول فرعون اشد العقاب فانه يقتضى ان يكون المصومين عذابا من آل فرعون
ثم بسط الحافظ في الجواب عنه فارجع اليه لو شئت

ص ٥٥٥ باب بعض الصور بعين الصورة وكل سكوت الواو في الميم ايضا كذا في الفتح وقال
العيني تحت الحديث الاول مطابقة للترجمة ظاهرة وقوله في تصاليف قال الكرماني اي التصاوير كالتصاوير يقال
ثوب مصلب اي عليه نقش كالتصاوير الذي للفرارسي وقال بعضهم التصاوير جمع مصلب كما فهم سموها كانت فيه
صورة التصاوير تسمية بالمصدر قلت على ما ذكره يكون التصاوير جمع تصليب لا جمع مصلب اهد

ص ٥٥٥ باب ما وصى من التصاوير اي بل يرخص فيه ووطئ بعين الواو مبنى للمجهول اي ما يريد اس عليه و
يتبين قال الحافظ في الغني تحت ترجمة الباب وما صلح كون التصاوير ممتننه واعلم ان فعل التصوير حرام مطلقا
اي تصوير الحيوان سواء كانت صغيرة او كبيرة او مسطحة او منبته او موقرة وانما الكلام في نفس التصوير اي الصورة
فيعلم من الكبري شرح المنزلة الصغيرة هي التي لا تند والناظر اعضاها والافه كبيرة اهد قوله في تامل الخصال الحافظ
استدل بهذا الحديث على جواز اتخاذ الصور اذا كانت داخل بها وهي مع ذلك مما يلوها ويداس او يمتنن بالاستعمال
كالنحو والوسائد قال النووي ويحرم قول جمهور العلماء من الصحابة والتابعين وهو قول الثوري وما لك والى صنفه
والشافعي ولا فرق في ذلك بين المائل والمائل فان كان معلقا على حائط او ملبسا او معلقة او نحو ذلك مما لا يعد
ممتننا فهو حرام قلت وفيما تقدم ما اخذت ثم بسطها فارجع اليه لو شئت قوله جعلناه وسادس الخصال صاحب الغني
الباري ولم يتحقق المسلم من هذا اللفظ ايضا لان صدر الحديث يدل على ان الالباب لا لاجل الهتك واخره يدل على ان
الالباب لو كانت منبته لانه دليل في جعلها وسادس على انشائها تلك التصاوير ايضا اهد

ص ٥٥٥ باب من كره القعود على الصوم اي ولو كانت مما توطأ قال الحافظ وقال تحت حديث الباب وظاهر
حديث عائشة هذا والذي قبله المتعارض لان الذي قبله يدل على انه صلى الله عليه وسلم استعمل الصوم في الصورة بعد
ان قطع وعلمت منه الوساو و هذا يدل على انه لم يستعمله اصلا وقد اشار المصنف الى الجمع بينها لانه لا يلزم من جواز
اتخاذ ما يوطأ من الصور جواز القعود على الصورة يجوز ان يكون استعمال من الوساو مالا صورته في ويجوز ان يكون
راى التفريق بين القعود والالتكاد وهو بعيد ويحتمل ايضا ان يجمع بين الحديثين بانها لما قطعتم استمر وتبع القطع في وسط
الصورة مثلا فوجت عن هيتها قبلها صار يرتفع بها اهد وقال القسطلاني قال العيني لا تعارض بين الحديثين اصلا لان
حديث الباب و حديث مسلم المذكور فيه جعلت حرفتين فان يرتفع بها في البيت حديث واحد لكن البخاري لم يذكره
الزيادة وانه اعلم اهد كما يحكى القسطلاني عن العيني ولم يتعقبه بشئ لكن المتعارض بين الحديثين ظاهر كما لا يخفى وقد
اشار البخاري الى الجمع بينهما بين الحديثين كما تقدم وما اشار اليه العلامة العيني من الزيادة في رواية مسلم فلا بد من
التعارض فاه الوارد فيها لفظ حرفتين و فرقت بين المرقتة والمرقتة والواقع المتعارض بين اول الحديث وآخره وقال
العلامة السندي قد اوجب بان الواو متحركة ولا يخفى ان يقوى المتعارض ويوجب ان احدى الروايتين باطلة واطال
العلامة السندي الكلام في بيان الجواب عنه وذكر في ما مش اللامح ايضا فارجع اليه لو شئت وبسط صاحب الغني
الكلام على ما بين الترجمتين ايضا في الفرق بينهما وبيان الغرض منها فذكر عدة وجوه حملة فارجع اليه لو شئت التفصيل

ص ٥٥٥ باب كراهية الصلوة في المتصاوير اي في الثياب المصنوعة ووجه انتزاع الترجمة من الحديث
ان الصور اذا كانت على المعصومي ومقابلته كذا عليه وهو لا يساهل حاله اللبس اشد ويحتمل ان يكون في بمعنى الى
فتمصل المطابقة وهو اللائق بمراة فان في المسئلة فلا فتنقل عن الخفية ان لا تكرر الصلوة الى جهة فيها صورة اذا
كانت صغيرة او مقطوعة الراس اهد وفي الدر المختار في ذكره ويات الصلوة وليس ثوب فيه تماثيل ذي
روح وان يكون فوق راسه او بين يديه او يذراة راسه او يسهة او محل سجوده تماثيل ولو في وسادة مصنوعة لا مفروشة
واختلف فيما اذا كان التمثال خلفه والامر الكراهية ولا يكره لو كانت تحت قدميه او على جلوسه لانهما مائة اهد

ص ٥٥٥ باب لا تدخل الملكة بيتا فيه صورة تقدم البحث في المراد بالصورة في باب التصاوير وقال القرطبي
في المغمبات انما تدخل الملكة البيت الذي فيه الصورة لان متخذها تشبه بالكله لانهم يتخذون الصور في بيوتهم و
يعظموها فكبرتها الملكة ذلك فلم تدخل بيوتهم لانهم يتخذون الصور في بيوتهم و

ص ٥٥٥ باب من لم يرد نخل بيتا فيه صورة قال ارفاعي وفي دخول البيت الذي فيه الصورة وجهان قال الاثر
بكرة قال ابو عمر في فوكات الصورة في المراد لا يدخل دارك في ظاهرها كما في ظاهرها كما في ظاهرها كما في ظاهرها
ان الصورة في المرمتننه وفي المجلس مكرمة اهد من الفتح وفي الاوجز قال الموقر اما دخول منزل فيه صورة فليس
بمحرم وانما ايج ترك الدعوة لاجله عقوبة للداري باسقاط حرمة لا يجاده المنكر في داره ولا يجب على من رآه في منزل
الداري الخروج في ظاهرها كلام احمد بن حنبل ما ك فانه كان يكرهها كثيرا ولا رآها حرمة وقال اكثر اصحابنا انما اذا
كانت الصور على السور او ليس بموطوءة لم يكره له الدخول لان الملكة لا تدخله ولانه لو لم يكن حرما لما جازت ترك
الدعوة الواجبة عن اجله ولانما روى ابن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الكعبية فرأى فيها صورة ابراهيم واسماعيل
يستقمان الحديث رواه ابو داود وكون الملكة لا تدخله لا يوجب تحريم دخوله علينا اهد فصح ان الزبلي
على الكفر ومن رأى الى البيت وكان هناك لعب وغناء قبل ان يحضر فلا يحضر لانه لا يلزمه اجابة الدعوة اذا كان
هناك منكرو وقال علي رضي الله عنه صنعت طعنا فعدت رسول الله صلى الله عليه وسلم فادعى في البيت
نفسا ويرفع اهد

ص ٥٥٥ باب من لعن المصوم اي فهو جائز كما في حديث الباب

ص ٥٥٥ باب في الترجمة كذا في النسوة الهنديات بغير ترجمة وفي نسخ الشرح الثلاثة باب من صور صورة
كلف يوم القباية ان يفتح فيها الروح وليس بناج قال الحافظ كذا ترجمه بلفظ الحديث ووقع عند النسفي باب
بغير ترجمة وثبت الترجمة عند الاثر وسقط الباب والترجمة من رواية الاسمايلي وعلى ذلك جرى ابن بطال
ونقل عن المهلب توجيه ادخال حديث الباب في الباب الذي قبله فقال الحسن في اللغة الايام من رحمة الله
تعالى ومن كلف ان يفتح الروح وليس بناج فقد العبد رحمة اهد قلت وهذا التوجيه الذي حكاه الحافظ مني على
النسوة التي سقط فيها الباب الترجمة كذا وما على النسوة التي بايدينا فالواو بعد عندي ان يقال ان هذا الباب انفس
لما قبله وأشار المصنف بذلك الباب الى نوع آخر من الوعيد في اللغة وقال الحافظ بدم حديث الباب وقد استشكل
بذ الوعيد في حق المسلم فان وعيد القاتل عندنا ينقطع عند اهل السنة مع ورود تخليده على مدة مديدة
وهذا الوعيد اشد منه لان معيها لا يمكن وبوجه الروح فلا يصح ان يحل على المراد ان يعذب زمانا طويلا ثم يحلس ويجوز
ان يتبين تاويل الحديث على ان المراد بالترجمة بالوعيد بقاب الكافر فيكون البنية في الارساء و ظاهره غير مراد
بذ في حق العاصي بذلك وانما من قبله سخطا فلا اشكال فيه اهد

ص ٥٥٥ باب الاسنان على الدابة اي اركاب راكب الدابة خلف غيره وقد كنت استشكلت ادخال هذه الترجمة
في كتاب اللباس ثم ظهر لي ان وجهه الذي يرتد لايام من السقوط فيكشفت فاشارة الى احتمال السقوط لا يمنع من
الارتداد اذا اصل عدم نيته في المرفق اذا ارتد من السقوط واذا سقط فليدار الى الستر وتلقيت فهم ذلك
من حديث انس في قصة صفية الا في باب ارداف المرأة ضعف الرجل وتماثل الكرماني في الغرض الجلب على اللباس الدابة
وان تعدوا اشخاص الرابكبين عليها والتفريع بلفظ الغطيفة في الحديث الثاني في شعره اهد وتعب العلامة العيني على
كلام الحافظ حسب عادة فارجع اليه لو شئت وقال القسطلاني ولم ينظر لي وجه دخول هذا الباب وما بعده بكتاب اللباس من
قال في الكوكب فذكر ما تقدم عن الكرماني في كلام الحافظ ثم قال كذا قال فليتاب اهد قلت والوجه عند هذا العبد
الضعيف انه قد تقدم ان المصنف رحمه الله ذكر عدة ابواب في كتاب اللباس مما يتعلق بالترجمة كما تقدم في مسود هذا
الكتاب ولما كانت هذه الابواب على الظاهر مما عالج الترجمة فذكر ما بعده وكما ابواب الترجمة استطراد فان العبد
اقرب حظورا بالبال مع ضده واسم العلم

ص ٥٥٥ باب الثلثة على الدابة هذه الترجمة جزء من اجزاء الترجمة التي سبقت في كتاب الخ وهو باب
استقبال الحاج العاديين والثلثة على الدابة وتقدم هناك استطراد او بهما ذكره المصنف قصرا واستقلالا
واراد بذلك اشياء جواركوب الثلثة على الدابة خلافا لما ورد من النبي عن ذلك عند الطبراني والطبري كما تقدمت
الاشارة الى بعض تلك الروايات في كتاب الخ في الباب المذكور قال العلامة القسطلاني في الاما لحديث المذكور فيها
النهي عن ذلك فتكلم في سنده باولئك سلمنا الاحتجاج بها فيجب بان ما ورد فيه النهي عمول على ما اذا كانت الدابة غير مطيقة
قال النووي حديثا ومذهب العلماء كافة جواركوب ثلثة على الدابة اذا كانت مطيقة وقال الزميري افاذ الحافظ بان
سندة ان الذين اوردتهم النبي صلى الله عليه وسلم ثلثة وثلثون نفسا ولم يذكرهم عقبه بن عامر الجبني ولم يذكر احد من
علماء الحديث والسير ان النبي صلى الله عليه وسلم اوردوا اهد

ص ٥٥٥ باب حمل صاحب الدابة غيره بين يديه وقال بعضهم هو عامر الشامي فيما اخرج ابن
ابن شيبه عنه قال القسطلاني

ص ٥٥٥ باب بغير ترجمة كذا في النسوة الهنديات بغير ترجمة وفي نسخ الشرح الثلاثة باب ارداف الرجل خلف
الرجل قال العلامة العيني ووقع في كتاب ابن بطال باب بلا ترجمة اهد

ص ٥٥٥ باب ارداف المرأة خلف الرجل كذا في النسوة الهنديات والعيني والقسطلاني وفي نسخة الخ شيبه
وكذا في نسخة الفتح بزيادة ذا محرم

ص ٥٥٥ باب الاستلقاء ووضع الرجل على الاخرى وجه دخول هذه الترجمة في كتاب اللباس من جهة ان
الذي يفعل ذلك لا يامن من الاكشاف لاسيما والا استلقاء ليست على النوم والنائم لا يتوقف وكذا اشار الى ان
من فعل ذلك يشبه له ان يتوقف لئلا يكشفه وكان لم يثبت عنده النبي عن ذلك وهو فيها اخرج مسلم من حديث جابر بن
لا يستلقين احدكم ثم يعرض احدى رجليه على الاخرى او ثبت كذا في مسود خادسياتي في شرحه مستوفى في كتاب
الاستيذان ان اشار الله تعالى اهد من الفتح قلت وقد ترجم المصنف هناك ايضا باب الاستلقاء وسياتي

رحمة الرب فما كان للرب بل محله صارت للنبي وعينها من الوعدة المذكورة ملكة اولها فالوجه انها ملكة الا ان الغاويها
فلو قد انما شيخ المجد والسر بندي في مکتوباته وفي بطاقتيه وحدث من تحت وسادة حضرت شيخ المجد
فوجد فيها مکتوباته ان آخر من كشف على يوان وسادة الوجود حتى تمت وحمية احتمال بعد ما لم يثبت من جهة صاحب الشرع
وكيف ما كان ليست المسئلة كما تفسر ان تدخل في العقائد اه

مشهد باب فصل الولد خشية ان ياكل معه قال الحافظ ووقع لابي ذرعن المستمل والكشميني باب اي

الرب اعظم وعند الشافعي باب الرحمة اه

مشهد باب وضع الصبي في الحبي شفقة وتعطف عليه ولجوعه الحما والمهله وكسرها وسكون الجيم قال القسطلاني

قال الحافظ ويستفاد من الحديث الرقيق بالاطفال والعبر على ما حدث منهم وعدم موافقتهم لعدم تكليفهم اه

مشهد باب وضع الصبي على الفحل بذه الترتيب اخبر من التي قبلها قال الحافظ وقال القسطلاني تحت

حديث الباب واستشكل باه اسامة اس من الحسن كيشه لانه صلى الله عليه وسلم امره على عيشه عند وفاته الشريفة

وكان كرهه فيما قبل عشر سنين سنة سيئته وكان من الحسن اذ ذك ثمان سنين واجيب با احتمال ان يكون اقدم اسامة

على فخره نحو مرض اصابه ففرغ نفسه الشريفة لمزيد محبته له ومارا الحسن فاتفقه على الاخر وان اتعادهما ليس

في وقت واحد او عبر به على اتعاده بخلافه فيمنه بقوله فيقعد في على فخره مهالقة في شدة قرب منه اه

مشهد باب حسن العهد من الايمان قال ابو عبيد العبد بنار مائة الهمة وقال عياض هو الاحتفاظ

باشئى والملازمة وقال الراغب حفظ الشئ ومراعاة حاله بعد حال الاخر باسبب الحافظ وقال القسطلاني

فان قلت ما وجه المطابقة بين الحديث والترجمة اجيب بان لفظ الترجمة ورد في حديث عائشة عند الحاكم والبيهقي

في الشعب قالت جات عجز الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال كيف اتم كيف حالكم كيف كنتم بعدنا قالت خير يا نبي

وامي يا رسول الله فلما خرجت قلت يا رسول الله تقبل على هذه العجوز هذا الاقوال فقال يا عائشة انها كانت تاتينا

زمان خديجة والى حسن العبد من الايمان فاكتمى البخاري بالاشارة على عاتق تشييد اللذان تفهمه الله تعالى

بالرحمة والرضوان اه وكذا في الفتح

مشهد باب فضل من دعوى يتبها اي يريه ويصدق عليه كذا في الفتح قوله انا وكافل اليتيم في الجنة كذا

القران العلامة السدي كانه كناية عن زيادة قرب كافل اليتيم صلى الله تعالى عليه وسلم من بعض الوجوه والا

فعلوم اي وجهه صلى الله عليه وسلم ارفع والله تعالى اعلم اه

مشهد اب السامعي على الاسئلة ليح اليم التي لا زوج لها سوا تزوجت قبل ذلك ام لا وهي التي فارقتا

زوجها غيرة كانت او فقرة وقال ابن تيمية سميت بذلك لما عساه من الارمال وهو الفقرة ذهاب الزاد وبفقد

الزوج اه قال الحافظ قوله اب السامعي على الارملة اي في مذهبها ذكره حديث اب هريرة بموصولة حديث

صفوان بن يحيى اه وقد تقدم شرحه في كتاب النفقات فانه الحظ فظ

مشهد باب ارغى على المسكين قال العلامة العيني اي فضل السامعي على المسكين اي الكاسب لابل

المسكين والقائم بهصلته اه

مشهد باب رحمة الناس والبهائم اه صدر الرحمة من الشخص لغيره وكانه اشار الى حديث ابن مسعود

رفع قال لم تؤمنوا حتى تزعموا قالوا كذا يحيم يا رسول الله قال ان ليس برحمة احدكم صاحب ولكن رحمة الناس

رحمة العائنة اخرج الطبري ورجاله ثقات اه من الفتح

مشهد باب الوصاية بالمجان كذا في النسخ الهندية وفي نسخ الشروح الثلاثة الوصاية بالهجرة بدل

اليه قال القسطلاني وفي نسخة كتاب يعني بدل باب وفي نسخة كتاب البر والصلوة والوصادة بفتح الواو والهاء

المهمة المنخفضة بعد ما بجزء حمدوا لغة في الوصية وكذا الوصاية ببدال الهجة يا اه

مشهد باب اتم من ايمان جملته بواحدة من بقية دي الدائمة الشئ الملك والامر الشديد الذي يواني بعنة اه من الفتح

مشهد باب لا تحقرن جارة لجارتها يعني لا تسخ الخارة عن اعطاء شئ تغير مجارتها لابل قلته قال العيني

مشهد باب من كان يومه بالله واليوم الاخر فلا يذك جارة المراد به الايمان الكامل ووجهه بالث

واليوم الاخر اشارة الى المدا والمعاد اي من آمن بالله الذي خلقه وآمن به سيجازيه بعد فليفضل الخصال

المذكورات اه من الفتح

مشهد باب حق الجوارس في قرب الاواب قال الحافظ قوله اقرها اي اشد بها قربا قيل الحكمة فيه ان

القرب يرى ما يدل على بيت جاره من بدية وغيره فميتشوف لها محلات الابد وان الاقرب اسرع اجابة لما يقع لجاره

من المهمات ولا سيما في اوقات العقلة واختلف في حد الجوار فحاء عن على رضي الله عنه من سح النداء فهو جار وقيل

من صلى معك صلوة الصبح في المسجد فهو جار وعن عائشة حد الجوار الربون والامن كل جانب وعن الادراعي شد

اه وقد تقدم التوب في الشفعة باب اي الجوار اقرب

مشهد باب كل معروف صدقة اورده حديث جابر رضي الله عنه بهذا اللفظ وقد اخرج مسلم من

وريش عذيفة وقد اخرج البراء رضي الله عنه في آخره وما افق الرجل على اهلك كتب له به صدقة وما وقي به

امر عذبة صدقة اه من الفتح

مشهد باب طبيب الكلام اصل الطبيب ما استلذة الجواس وتختلف باختلاف متعلقه قال ابن بطال

طبيب الكلام من جليل عمل البر فقوله تعالى اذ نع بالتي هي اسن والرفق قد يكون بالقول كما يكون بالفعل اه من الفتح

مشهد باب الرقيق في الاصل كذا الرق كسر الراء جولين الجانب بالقول والفعل والاخذ بالاسن وهو ضد الغنم

قال الحافظ

مشهد باب تغاوت المؤمنين بعضهم بعضا قال الحافظ بعضهم على البدل ويجوز الضم قال ابن بطال

والمعاونة في امور الاخرة وكذا في الامور المباحة من الدنيا مندوب اليها وفدحت حديث اب هريرة والله في عون

العبد ما دام العبد في عون اخيه قال الحافظ وقع في حديث عن ابن عباس سنده ضعيف رخصه من سعي لا خير المسلم

في حاجه تصفت له اوله نقص غفر له اه

مشهد باب من يسفح شفاعته حسنة الآت وقد عقب المصنف الحديث المذكور قبله بهذه الترتيب اشارة

الى ان الاجر في الشفاعة ليس على العموم بل مخصوص بما تجوز فيه الشفاعة وهي الشفاعة الحسنة وضابطها ما

اذن فيه الشرع ووجه ما لم ياذن فيه كما دلت عليه الآت وقد اخرج الطبري بسند صحيح عن جابر قال بي في شفاعته

الناس بعضهم بعض وقيل الشفاعة الحسنة الدعاء للمؤمن والسنة الدعاء عليه اه مختصرا من الفتح

مشهد باب لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم فاحشا ولا متفحشا الفحش كل ما خرج عن مقداره حتى

يستح ويذخل في القول والفعل والعقبة يقال طويل فاحش الطول اذا فرط في طول كمن استغفار في القول

اكثر والتفحش بالتشديد اي الذي يتعد ذلك وكثير منه ويتكلف اه

مشهد باب حسن الخلق والشفاعة وما يكبره من البخل يح في هذه الترتيب بين هذه الامور الثلاثة لان استواء

من جملته حاسن الاطلاق بل هو من معظمها والبخل ضده ثم يسهل الى لفظ الكلام في تحقيق معنى الحسن والخلق والسواء

والبخل ثم قال وشار بقوله ما يكبره من البخل الى ان بعض ما يذير اطلاق اسم البخل عليه قد لا يكون مذوما اه من الفتح

مشهد باب كيف يكون الرجل في اهله ذكر فيه حديث عائشة كان في مهنة اهله وقد تقدم شرحه في ابواب

صلوة الميمنة من كتاب العلوقة والمهينة بكسر الميم وفتحها وانكر الاصمعي الكسر وفسرها بنسك تحدثت ابلة وبيت ان

التفسير قول الراوي وقد وقع في حديث اخر عائشة اخرج احمد وابن سعد ومحمد بن حبان من رواية بنسك ابن

عروة هي امية قلت لعائشة ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع في بيته قالت يحيط ثوبه ويضعف نعله ويحل

بازيل الرجال في بيوته ولا يحد من حديث عائشة يصف نعله ويحيط ثوبه ويرقع دلوه وفي رواية عنها ايضا لفظ

ما كان الا بشراحي البشراحي بفتح ثوبه ويحيط ثوبه ويحيط نفسه واخرجه الترمذي في الشحاشح وفي رواية عند

ابن سعد كان امين الناس واكرم الناس وكان رجلا من رجالكم الا انه كان بسا ما قال ابن بطال من اخلاق الانبياء

التواضع والبعد عن التتم والتمتبان النفس ليستن بهم ولئلا يجلدوا في الرفاقية المذمومة وقد اشير الى ذهاب بقوله

تعالى وورني والملكين او الى التمتع ومهلهم قليلا اه من الفتح

مشهد باب المحقة من الله اي ابتدائها من الله والمقنة بكسر الميم وتخفيف القاف هي المحقة وقد وقع

بفتح والاصل الوثق والباء فيه عوض عن الواو كقوله ووعده وزنة وزون وهذه الترتيب اعظم زيادة وقعت في نحو قوله

الياب في بعض طرته لكتبا على غير شرا البخاري فانها راجع اليها في الترتيب كما دلت اخرج احمد والطبراني وابن ابي شيبة

عن ابى امامة عن ابي ابي قال المقنة من الله والهيئت من الساء فاذا حب الله على حديثه ولله عز وجل ان يهرق دمه ما

من عباده وصيت في الساء فان كان حسنا وضع في الارض وان كان سبيا وضع في الارض والصيت بكسر الصاد المهلة

وسكون التثنية اصل الصوت كالمخرج من الروح والمراد به الذكر الجليل وربما قيل لغيره لكن يقيداه من الفتح وقال صاحب

الفيض المقنة المحبة والمجاد والمجربوه فاعل للمخرج الاشموني ان الجار والمجربوه المصدر يصلح فاعلا ومفعولا اه

مشهد باب الحب في الله اي ذات الله غير ان يشوبه رياء او جوى قال القسطلاني

مشهد باب قول الله يا ايها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم الاية قال العيني المناسبة بين الحديث والآية الكريمة

هي ان يضحك الرجل لم يخرج من النفس في معنى الاستهزاء والسخرية ثم قال وتام هذا الحديث على ثلاث قصص القصة الاولى

قصته عمر الثالثة والثانية قصة النبي صلى الله عليه وسلم اخرج من الانسان والثالثة قصة النبي صلى الله عليه وسلم اخرج من المرأة واخرجه البخاري في

تفسير سورة الشمس وهما الثالثة عن موسى بن اسماعيل واخرجه في احاديث الانبياء عليهم السلام من قصة الاولى و

اخرج بنا بالقصة الثانية والثالثة واخرج في السكاح القصة الثالثة اه

مشهد باب ما يتعجب من السباب واللعن قال العلامة العيني السباب بكسر السين المهلة يتعمل ان يكون من باب

المفارقة وان يكون بمعنى السب اي الشتم وهو السكاح في شان الانسان بما يعيبه واللعن هو التوبيخ من رحمة الله وقيل

اه قوله لا يري رجل رجلا بالفسوق ولا يريه بالفسوق الا انزلت عليه المقاتل صاحب القيد ذيب الغزالي من الشافية

والشرفى من الخفية الى ان من رى امه بكلمة الكفر فقد كفر بنفسه حقيقة وفي الدر المختار ان لا يوجب كفا اذا قالها سببا

نعم ان قالها جادا فلما قال الغزالي والسرفى اه تم بسط الكلام في شرحه حديث

مشهد باب ما يجوز من كلام الناس نحو قولهم الطويل والقصير في هذه الترتيب معقودة لبيان كلام الاقارب وما لا يجب

الرجل ان يوصف به مما هو فيه وحاصله ان اللقب ان كان مما يجب المنقب ولا اظراء فيه ما يدخل في هي الشرع فهو جائز وسقط

وان كان مما لا يجب فهو حرام ومكرهه الا ان تعين طريقا الى التعريف به حيث يشتهر به ولا يتميز عن غيره الا بذكره ومن ثم اكثر

الرواية من ذكره في الاعراب ونحوها وعارم وغندر وغيرهم والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم لما سلم في كعتين من صلوة

النظر فقال انما يقول ذو اليمين وقد اوردده المصنف في الباب ولم يذكر هذه الزيادة والى ما ذهب اليه البخاري من التحصيل

في ذلك ذهب الجمهور وشذ قوم فشدوا حتى نقل عن الحسن البصري ان كان يقول افاق ان يكون قولنا حميدا لطويل غيبة

وكان البخاري لم يرد ذلك حيث ذكر قمته ذي اليمين وفيها وفي الغزوم رجل في يديه طول قال ابن الميزان البخاري الى

ان ذكر شئ بهذا كان للبيان والتبميز فهو جائز وان كان للتقصيص فهو لم يجوز اه من الفتح

مشهد باب الغيبة وقول الله تعالى ولا تغيبن بعضكم بعضا الخ قال الحافظ كذا التثنية بذكر الآت المعروفة

بالنبي عن الغيبة ولم يذكر بعضها كما ذكره حكم الغيبة بعد ما بين حيث جزم بان النبي من الكفا وكذا اختلف في حد الغيبة وفي

عكها فاما بعد فقال ارغب في ان يذكر الانسان عيب غيره من غير خروج الى ذكر ذلك وقال ابن الاثير في النهاية الغيبة

قال الحافظ

بخاري دوم

الاولى في ان من انشد عليه وسلم كان يصير على الاذى انما هو نجا من حق نفسه واما اذا كان الله تعالى في حارة يقتل فيه امر الله
من الشدة اه

صحة باب الحذف من الغضب لقوله تعالى والذين يجتنبون الآيات اي الحذر من الغضب لغير امر الله لقوله

في الترتيب الاول في الامر الله

صحة باب الحياء قال العلامة القسطلاني في ان من انشد عليه وسلم انما هو نجا من حق نفسه واما اذا كان الله تعالى في حارة يقتل فيه امر الله
من الشدة اه

صحة باب الحياء قال العلامة القسطلاني في ان من انشد عليه وسلم انما هو نجا من حق نفسه واما اذا كان الله تعالى في حارة يقتل فيه امر الله
من الشدة اه

صحة باب الحياء قال العلامة القسطلاني في ان من انشد عليه وسلم انما هو نجا من حق نفسه واما اذا كان الله تعالى في حارة يقتل فيه امر الله
من الشدة اه

صحة باب الحياء قال العلامة القسطلاني في ان من انشد عليه وسلم انما هو نجا من حق نفسه واما اذا كان الله تعالى في حارة يقتل فيه امر الله
من الشدة اه

صحة باب الحياء قال العلامة القسطلاني في ان من انشد عليه وسلم انما هو نجا من حق نفسه واما اذا كان الله تعالى في حارة يقتل فيه امر الله
من الشدة اه

صحة باب الحياء قال العلامة القسطلاني في ان من انشد عليه وسلم انما هو نجا من حق نفسه واما اذا كان الله تعالى في حارة يقتل فيه امر الله
من الشدة اه

صحة باب الحياء قال العلامة القسطلاني في ان من انشد عليه وسلم انما هو نجا من حق نفسه واما اذا كان الله تعالى في حارة يقتل فيه امر الله
من الشدة اه

صحة باب الحياء قال العلامة القسطلاني في ان من انشد عليه وسلم انما هو نجا من حق نفسه واما اذا كان الله تعالى في حارة يقتل فيه امر الله
من الشدة اه

صحة باب الحياء قال العلامة القسطلاني في ان من انشد عليه وسلم انما هو نجا من حق نفسه واما اذا كان الله تعالى في حارة يقتل فيه امر الله
من الشدة اه

صحة باب الحياء قال العلامة القسطلاني في ان من انشد عليه وسلم انما هو نجا من حق نفسه واما اذا كان الله تعالى في حارة يقتل فيه امر الله
من الشدة اه

صحة باب الحياء قال العلامة القسطلاني في ان من انشد عليه وسلم انما هو نجا من حق نفسه واما اذا كان الله تعالى في حارة يقتل فيه امر الله
من الشدة اه

صحة باب الحياء قال العلامة القسطلاني في ان من انشد عليه وسلم انما هو نجا من حق نفسه واما اذا كان الله تعالى في حارة يقتل فيه امر الله
من الشدة اه

وتح في زنة وحصل منه خطار فيمنه ينجي لمن كان كذلك ان يستتر من رآه على عيب فبعوه عنه ولا تكلم من حارب الامور
علم نفعها وضررها فلا يفعل شيئا الا مع حكمة اه قال الكرماني قوله لا يلدغ المؤمن من جحر ضبع ولا يلدغ المؤمن من جحر ضبع

ومعناه ان يقول ليس المؤمن عازما على الايق في حارة الغلظة فيمدره مرة بعد اخرى وقد يكون ذلك في امر الدين
كما يكون في امر الدنيا وقد يرد به بعضهم لا يلدغ بكسر الغين في الوصل فيتحقق معنى النبي فيه اه قال القسطلاني نقل النووي عن

الغاضي عياض سبب هذا الحديث معروف وهو ان صلى الله عليه وسلم اسرا با غزوة الشاعرية ثم بعده عليه وعابده اه
ابن عمر عن علي بن ابي طالب قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني قد اخطيت في حق فلان فاصحح لي ما اخطيت فقال صلى الله عليه وسلم

لا يلدغ المؤمن من جحر ضبع وذكر القسطلاني ايضا الخلاف في ان هذا القول مثل تقديم مثل به النبي صلى الله عليه وسلم او
هو اول من تكلم به فارجح اليه وشئت وفي حق الباري قوله لا يلدغ المؤمن من جحر ضبع

من جحر ضبع من كان يكون معتبرا من الحوادث لا كالمساق لا يلدغ المؤمن من جحر ضبع وان افترغ عليه الصواب واقامت عليه
الحدود ويبتلى بالفتن فالمؤمن يكون فطنا متيقظا يتقوا موضع التهم واذا اتى مرة بشيء لا يأتى ثانيا حتى لا يكون مطعنا

الناس ومنه الاشارة في قوله بل فان ترجمته رسالاه ويقابلها (هالاك) وليست ترجمته (يوقوف) فالؤمن لا يكون
خداعا وفي حاشية العلامة السدي وحمل هذا الحديث على امور الدين كما يقتضيه اسم المؤمن اي ليس من
شأن المؤمن على تقضي ايمان ان يصدق الكاذب الذي ظهر كذبه مرة ثانيا فيخدر في التزمين جميعا لقوله تعالى ان جارك

فاستقربا فتبينوا وابداهوا يومئذ الحديث واما الاخذاع في امور الدنيا بناء على قلته التفات اليها وعدم اهتمامه بها فهو
مدح مطلوب وعليه يحل حديث المؤمن كرم فلان دفع بين الحديثين اه

صحة باب حياض العفيف قد تقدم حديث الباب مشروها في كتاب الصيام والغرض من قوله وان لزورك عليك
حقا والزرور دفع الزاد وكون الواو الزا من الفتح

صحة باب حياض العفيف قال القسطلاني في ان من انشد عليه وسلم انما هو نجا من حق نفسه واما اذا كان الله تعالى في حارة يقتل فيه امر الله
من الشدة اه

صحة باب حياض العفيف قال القسطلاني في ان من انشد عليه وسلم انما هو نجا من حق نفسه واما اذا كان الله تعالى في حارة يقتل فيه امر الله
من الشدة اه

صحة باب حياض العفيف قال القسطلاني في ان من انشد عليه وسلم انما هو نجا من حق نفسه واما اذا كان الله تعالى في حارة يقتل فيه امر الله
من الشدة اه

صحة باب حياض العفيف قال القسطلاني في ان من انشد عليه وسلم انما هو نجا من حق نفسه واما اذا كان الله تعالى في حارة يقتل فيه امر الله
من الشدة اه

صحة باب حياض العفيف قال القسطلاني في ان من انشد عليه وسلم انما هو نجا من حق نفسه واما اذا كان الله تعالى في حارة يقتل فيه امر الله
من الشدة اه

صحة باب حياض العفيف قال القسطلاني في ان من انشد عليه وسلم انما هو نجا من حق نفسه واما اذا كان الله تعالى في حارة يقتل فيه امر الله
من الشدة اه

كتاب الاستيذان

قال العلامة القسطلاني وهو طلب الاذن في الدخول محل لا يملكه المستاذن وقد اجمعوا على مشروعية ذلك في
 يد لائل القرآن والسنة اهل قال القاري في المرقاة الاستيذان يكون اهل من يريد ان يدخل على غيره فليطلب الاذن والاصل
 فيه قولنا في بابها الذين امنوا لا تدخلوا بيوتنا غير انتم حتى تستأذوا على اهلها الايات اهل قلت هذه الاية واحدة
 في اول سورة النور وفيها في الاستيذان آية اخرى في آخر تلك السورة وهي قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لست اذنكم ان تدخلوا
 بيوتكم الا انتم اذنتم من قبلهم فليطلبوا الاذن منكم ثلاث مرات الايات قال صاحب تاريخ الخميس في هذه الاية الثانية انها نزلت
 في السنة العاشرة من الهجرة وذكر الروايات في شان نزولها والظاهر ان الاية الاولى نزلت قبل ذلك لكن لم ار
 التصريح بذلك وفي التفسير الكبير ما يوجد في الاية في ذيل تفسير الآية الثانية ومن الناس من قال ان قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتنا غير انتم حتى تستأذوا على اهلها الايات في كل حال واصل ذلك في قوله
 بهذه الاية في غير هذه الاحوال الثانية اهل قال ابن كثير قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لست اذنكم الايات هذه الايات الكريمة
 اشتملت على الاستيذان الاقارب بعضهم على بعض واما تقدم في اول السورة فهو استيذان الاجانب بعضهم على بعض
 واما احكام الاستيذان وفروغها في بابها الاية ثم لا يذهب عليك ان الاية عند هذا المبدأ الضعيف ان
 كتاب الاستيذان ليس كتابا مستقلا بل هو جزء من كتاب الادب وذلك ان قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لست اذنكم الايات
 المعروف باب في باب كما تقدم في اصول التراجم مفصلا فان الاستيذان ايضا ادب من الادب ولذا ذكره مسلم
 في كتاب الادب وعلى هذا لا بد على المصنف ماورد من ادب الادب الاية في ادب الادب الكتاب من باب الاعتقاد باليد
 و باب السر والعلانية بعد الجواز وغير ذلك وعلى هذا لا يخرج الى ما في حاشية النسوة الهندية عن الخليل الجاهلي اذ
 قال لا يخفى ان ذكر في هذا الكتاب امور سوسى الاستيذان فالاولى ان يقدر هذا كتاب الاستيذان وما يتا سبه
 او ما هو في حكمه واعتباره بمثابة في مثله وليكن هذا اصلا من اصول هذا الكتاب اهل والبسط في باب الملاح
 ٩١٩ باب بل في السلمة قال الحافظ يد في الفقه اوله واليه بمعنى الاستيذان اهل اول ما وقع السلام
 واما زجر السلام مع الاستيذان للاشارة الى انه لا يؤذن ان لم يسلم وقد اخرج الاوحد ابو داود وابن ابي شيبة بسند
 جيد عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو في بيته فقال اهل فقال له اهل فقال له اهل فقال له اهل فقال له اهل
 اخرج لهذا فعلمه فقال قل السلام عليكم اهل على الحديث اهل قلت ولا يبعد ان يقال ان الامام البخاري اشار به
 الى مسلمة خلافاً في بل يبدى بالسلام ثم يستأذن او بالعكس قال النووي في الاذكار والسنة ان يسلم
 ثم يستأذن ثم يفتح الباب وذكر الماوردي في فضائله اهل اهل هذا والثاني في عكسه والثالث ان يفتح
 عين المستاذن على صاحب المنزل قبل دخوله السلام وان لم تقع عليه عليه قدم الاستيذان اهل فخر

والى تقديم السلام مال الطحاوي في مشكله ورجح ابن القيم في الهيكى قوله خلق الله آدم على صورته اهل بسط الكلام في
 شرح هذا الحديث في فيض الباري واما مشرا شد البسط

٩٢٠ باب يا ايها الذين امنوا لا تدخلوا بيوتنا حتى تستأذوا على اهلها الايات في الاصل في
 مسألة الاستيذان قال الحافظ المراد بالاستيذان في قوله تعالى حتى تستأذوا على اهلها الايات في الاصل في
 عند الجمهور قد تقدم في او اخر النكاح في حديث عمر الطويل في فقته اعترض النبي صلى الله عليه وسلم تسارده وفيه
 قلت استأذنا يا رسول الله قال نعم وحكى الطحاوي ان الاستيذان في لغة العرب الاستيذان واما ما رواه ابن
 عباس اهل ذلك فاخرج سعيد بن مسعود والطبري والبيهقي في الشعب بسند صحيح ان ابن عباس كان يقرأ حتى
 تستأذوا ويقول اهل الكاتب وكان يقرأ على قراءة ابي بن كعب وعن ابي ابراهيم الخليلي ان قال في مصنف ابن مسعود
 حتى تستأذوا الى اخر ما بسط الحافظ

٩٢١ باب السلام اسم من اسماء الله الحلي هذه الترجمة لفظ بعض حديث من روى ل طرق ليس منها
 شيء على شرط المصنف في الصحيح فاستعمل في الترجمة وادرد ما يودي معناه على شرط وهو حديث التثنية وكذا ثبت
 في القرآن في اسماء الله تعالى السلام المومن المهيمن اهل من الفتح واما مناسبة الاية بالترجمة فان المراد بالترجمة
 في الاية السلام خاصة فلما علم على عن المالكية ان المراد بها الهدية كما في الحاشية الهندية عن العيني وبسط الحافظ
 وتعب على من قال ان قول المالكية قال بل هو قول الحنفية قلت ويؤكد ذلك فان احكام القرآن
 كلها على الهدية ثم على الحافظ عن مالك ان المراد من الاية تسميت العاطس ثم تعقب عليه فارجح اليه لو شئت
 فكان البخاري اشار بذكر الاية في باب السلام الى ان المراد منها هو السلام واما ما رواه الشيخ قدس سره بهنا وجه آخر
 وهو ادق وانتم حيث قال ولعل الوجه في ايراد الاية في هذا الباب ان الماوردي من الترجمة ما فيه حسن صوابه ان
 الحسن قليلاً او كثيراً كما يدل عليه قوله تعالى باحسن منها فان صيغة التفضيل مشيرة بزيادة الحسن في هذا المراد فكان
 دليلاً على اصل الحسن في الترجمة وليس في قوله السلام على الله حسن لانقلاب المعنى فلم يكن قائلاً آتياً بالماوردي بل
 الماوردي انما يتبادر الى ذهنه الحسن ولو اقل مما في رده اهل

٩٢٢ باب تسليم القبيل على الكثير هو امر نسبي يشمل الواحد بالنسبة للاثنين فصاعداً الا ان اثنين با
 للثلاثة فصاعداً وما فوق ذلك اهل من الفتح وقال القسطلاني في شرح الحديث وهو من باب التواضع لان من اكثر
 اعظم فان قلت المناسبات ان يسلم الكثير على القليل لان الغالب ان القليل يخاف من الكثير فاجاب في الكواكب ان
 الغالب في المسلمين امن بعضهم من بعض فلو حفظ جانب التواضع الذي هو لازم السلام اهل

٩٢٣ باب يسلم المرء على العاشق قال الحافظ في روايته وكشيبه في تسليم المرء على العاشق في حق الترية
 التي قبلها اهل قال القسطلاني في شرح المشكوة واما ما سجد ابتداء السلام للمرء لان وضع السلام

قال عطس رجل فقال الحمد لله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ابن عمر الحمد لله والصلاة على رسول
 الله ولكن ليس بكذا علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعند الطبراني في حديثه الى مالك الاشعري رفعه اذ
 عطس احدكم فليقل الحمد لله على كل حال ومثله عندنا في داود من حديث ابي هريرة وعن طائفة يقول الحمد لله
 رب العالمين قلت ورد ذلك في حديث لابن مسعود اخرجه المصنف في الادب المفرد والطبراني في المعجم بين
 الشافيين فخره في الادب المفرد عن علي بن يقطين الحمد لله رب العالمين على كل حال وبما هو وقت رجاله ثقات الى آخر
 ما بسط الحافظ في تلك الروايات وفي ادب العاطس فارجح اليه لو شئت وقال العلامة القسطلاني في الحكمة
 ذرية كما قال العجلي ان العاطس يدفع الاذى عن الدماغ الذي فيه قوة الفكر ومنه منشأ الاعصاب التي هي معدن
 الحس وبسلامته تسلم الاعضاء فيغير ميزان القوة جليلاً يبا سب ان تقابل الحمد لما فيه من الاقرار بقدر الخلق
 والقدره وواضحة الخلق اليه لا الى العاطس اهل بلنقطا

٩١٩ باب تسميت العاطس اذ احمد الله قال الحافظ اهل مشروعية التسميت بالشرط المذكور
 ولم يعين الحكم وقد ثبت الامر بذلك كما في حديث الباب اهل وقال العلامة الكرماني في التسميت بالمحبة اصل الازالة
 شتمية الاعلاء والتفضيل للسلب فاستعمل للدعاء بالخير لا سيما بالفظر بحكم الله وبالمهابة يكونه على سمت حسن اهل
 وبسط الكلام على ذلك في الاذكار في لغة بل هو بالاشين المحبة او المهابة واختلافهم في حكمه وغير ذلك من المباحث
 اهل كما قال الامور في الحديث الوجوب و به قال ابن المزيين من المالكية و به قال جمهور اهل الظاهر وقال
 ابن ابي حنيفة قال جماعة من علماءنا ان فرض عين وقواه ابن القيم في توحاشي السنن وذمب آخرون الى ان فرض
 كفاية ورجح ابن رشد وابن العربي و به قال الحنفية وجمهور الحنابلة وذهب جماعة من المالكية الى انه مستحب و
 يجرى الوادع من الجماعة وهو قول الشافعية وقال العيني وعند جمهور العلماء من اصحاب المذاهب الاربعة
 ان فرض كفاية اهل من ما مشى الملاح واما ما بقية الحديث بالترجمة فقال الكرماني فان قيل الترجمة في التسميت
 للمعاد و حديث البراء عام قلت هو وان كان مطلقاً لكن لا بد من التفسير الى ما في الحديث الذي بعده والذي تميز
 هذا المطلق على التقيد قال ابن بطال كان ينبغي للبخاري ان يذكر حديث ابي هريرة في هذا الباب قال وهذا الباب من
 الابواب التي عملت الهندية عن تميزه لكن المعنى المترجم به مفهوم منه اهل

٩١٩ باب ما يستحب من العاطس وما يكره من التناوب قال العلامة القسطلاني في العاطس من اهل
 والتناوب ما فو قية ثم التسمية والواو بغير همزة في الفروع واصل قال في الفواكب و هو بالهمزة على الاصح وتغنى
 يفتح سراً فم من الامتلاء وتقل النفس وكردرة الفواكب اهل قال الحافظ قال الخطابي معنى المحبة واكله اهل فيها
 منصرف الى سببها وذلك ان العاطس يكون من فقته البدن وانفتاح المسام وعدم الغاية في التشبع وهو خلاف
 التناوب فان يكون من جلة امتلاء البدن وثقله كما يكون ناشئاً عن كثرة الاكل والتخليط فيه والاول يستغنى
 النشاط في العبادة والثاني على عكسه اهل

٩١٩ باب اذا عطس كيف يشمت بفتح الهمزة المشددة على صيغة المجهول ثبت حديث الباب ان ينزل
 ليرحمك الله قال الحافظ قال ابن بطال ذهب الى هذا قوله تعالى ليرحمك الله فيجده بالعداء وصدده عند اخرج
 البيهقي في الشعب وهو ابن حبان عن ابي هريرة روى ما خلق الله آدم عطس فاهل به ابن قال الحمد لله فقال ليرحمك
 ليرحمك الله وخرج الطبري عن ابن مسعود قال يقول رجمنا الله وياكم واخرجه ابن ابي شيبة عن ابن عمر و اخرج
 البخاري في الادب المفرد بسند صحيح عن ابي هريرة سمعت ابن عباس اذا شمت يقول عافا الله وياكم من ليرحمك الله اهل

٩١٩ باب لا يشمت العاطس اذ لم يحمده الله اهل وفيه حديث ابن عباس في باب الحمد للعاطس
 وكان اشار الى ان الحكم عام وليس مخصوصاً بالرحم الذي وقع له ذلك اخرج مسلم من حديث ابي موسى بلفظ اهل
 فخره شتموه وان لم يحمده الله فلا تشتموه قال النووي مقتضى هذا الحديث ان من لم يحمده الله لم يشمت قلت
 هو منطوقه لكن بل النبي في الترمذي والترمذي في الجوزي على الثاني اهل فخره من الفتح

٩١٩ باب اذا تناوب فليضحك على فيله قال الحافظ كذا الاكثر وللمسئلة تناوب همزة بدل الواو
 وقد انكر الجوزي كون الواو وقال غيره واما ما بقية الحديث اهل واما ما بقية الحديث اهل واما ما بقية الحديث اهل
 الكرماني فان قلت اين وجه دلالة على وضع اليد على الناحية فلو كان ذلك بالوضع كما يكون بتطبيق
 الشفة على الاخرى مع ان الواو من اهل واهل قال ابن بطال ليس في الحديث الا الواو ولكن ثبت في بعض الروايات
 اذا تناوب احدكم فليضحك يده على فيه اهل قال الحافظ وقد وقع في بعض طرقه صرياً اخرجه مسلم وابو داود من حديث
 ابي سعيد الخدري بلفظ اذا تناوب احدكم فاحسك يده على فيه ولفظ الترمذي مثل لفظ الترجمة اهل قال العلامة
 العيني فاه قلت اكثر روايات المصنفين ان التناوب مطلق وجاء مقيداً بما لا يصلح في رواية مسلم من حديث
 ابي سعيد اذا تناوب احدكم في الصلوة فليكلمه ما استطاع قلت قال شيخنا زين الدين رحمه الله على المطلق على التقيد
 وللشيطان عرض قوي في التشتيت على المعلى في صلواته اهل وقال العلامة القسطلاني في لم يتعرض لاي البيهقي في بعضها
 ووقع في صحيح ابي حنيفة ان قال عقب الحديث ووضه سبيل يعني لا يري عن ابي سعيد عن ابيه يده اليسرى على
 فيه وهو عمل لارادة التعليم توف ارادة وضع العيني بخصوصها اهل وهذا آخر كتاب الادب وانا الله تعالى بادب
 الاسلام بفضل العليم وبعصمنا من فرغات الشيطان وولات الاقدام بلطفه الكريم واما ما بقية الاحتتام فقال
 الحافظ البراءة في قوله فيله واهل استطاع وعندي في قوله ليرحمك الله فان كان الضم على ذلك لما في حديث
 سلمة بن الاكوع عن البخاري لس قال النبي صلى الله عليه وسلم لعاصم بن الاكوع ليرحمك الله قال
 رجل من القوم وجبت يا بني الله ولا تستعنتوا بكذا في العرف لفظ المرحوم يقتض بالبيت

بسم الله الرحمن الرحيم

عليه كما في رواية والمعنى انه لا يقدر على تحولا زغير باذن فيه بخلاف اذا كان مفتوحا او مغلقا لكن لم يذكر اسم الله عليه
قال ابن الملك وعن بعض الفضلاء انه المراد بالشیطان الانس لان غلق الابواب لا يمنع شيئا طيبا
وفي نسخة ان المراد بالخلق الخلق المذكور فيه اسم الله تعالى فيجوز ان يكون دخولهم من جميع الجهات متوجها بركبة التنسية
وانما خص الباب بالذكر لسبب التحويل منه فاذا منع منه كان المنع من الاصحاب بالاولى ثم رايته في الجامع الصغير
برواية احمد بن ابي امامة مرفوعا وفيه فانه لم يزل يمشي بالمشور عليكم اه

باب الاختان بعد ما كتب في نسخة الحافظ بعد الكبر والكبر بغير الكاف وفتح الموحدة قال الكرماني وهو سببه
بذو التهمة بكتاب الاستبذان ان الفتاح يستدعي الاجتماع في المنازل غالبها قال الحافظ وقد تقدم الكلام على وجه
ادعائه مثل هذه الترجمة في هذا الكتاب في مبداء كتاب الاستبذان ثم قال الحافظ تحت حديث الباب يستدل بقصة
البراهيم عليه السلام لمشروعية الفتان حتى لو اخرنا من حتى يبلغ السن المذكور لم يسقط طلبة والى ذلك اشار البخاري
بالتهمة وليس المراد ان الفتان لم يشروا تأخره الى الكبر اه شراختلفوا في حكم الفتان فقال الحافظ يدل ح (ص ١٣٢)
وقد ذهب الى وجوب الفتان الشافعي وجمهور اصحابه وقال به من القدام عطاء حتى لو اسلم الكبريم تيم اسلامه حتى
يلحق وعن احمد وبعض المالكية يجب وعن ابي حنيفة واجب وليس بغيره وعنه ستة ياتم بتركه اه وفي الدر المختار
والاصح ان الفتان سنة كما جاز في الخبر وهو من شعائر الاسلام وخصا له فلو اجتمع اهل بلدة على تركه حاربوا الله
فلا تترك الا بعد رخصة لا يطيق ظاهرا اه وفي المعنى لا يبيح قدامه واجب عند الشافعي واهم ولدوا لتركه كسقط
العورة سنة عند مالك وابي حنيفة اه قلته قال الموفق في تأييد مسلكه من قولنا لا يجوز تركه كسقط العورة يستفاد
جواز من جانب الحنفية ما ذكره الشيخ قدس سره في اللامح اذ قال قوله لاجد ما كبر الحنفية ولا على ان فرض السنة
ساقط عند ذلك باجازة الشريعة كما يدل عليه استمرار عادات الصلوات رضى الله عنهم ونظر سقوط السنة
لعذر الفتان سقوط عند الولاد والعلاج وغير ذلك مما ليس بشئ منها ووجوبها فرضا اه قوله وقد وقع الخطا في
في البذل اي وقع شرفه بمذمة المصنف وعلم من ان حلقه ليس بسنة وقيل الفتان افضل لمن تولى عليه قال في
الدر المختار وشرفه وتنظيفه بدنه بجزالة الشعر من البلية ويجوز فيه الحلق والفتان اول اه وفي بعض البذل
قال ابن رسلان حكى عن يونس قال دخلت على الشافعي وعنده من يعلق ابطه فقال اعلم ان السنة الفتان ولكن
لا تولى على الوجع اه

باب كل وهو باطل اذا استغذ عن طاعة الله اي كمن التمس شي من الاشياء مطلقا سواء
كان ما ذواته في فعله او منبها من ان يتشغل بصلوة تانلة او بتلاوة وذكره في شرحه في معاني القرآن مثلا حتى خرج وقت الصلاة
المعروفة فتمهرا فانه يضل تحت هذا الضابط واذ كان في الاشياء الرغب فيها المطلوب فعليا فليفت حال
ما دونها قال اول هذه الترجمة لفظ حديث اخره احمد والاربعه وصحاح ابن خزيمة والحاكم من حديث عقبة بن عامر
رفعه عن ابي بصير عن ابي هريرة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
استعمل لفظه ترجمته ثم قال الحافظ في شرح الحديث قال الكرماني وهو تعلق بهذا الحديث بالجملة والترجمة بالاستبذان ان
الدرامي الى القمار لا يبيح ان يؤذن له في دخول المنزل ومناسبة بقية حديث الباب للترجمة ان الحلف باللات لهو يشغل
عن الحق بالخلق فهو باطل اه

باب حاجاء في البناء اي من من اباحة البناء اه من ان يكون بطين او مدر او خشب او من تعصب
او من شعر قوله قال ابو هريرة انه قد تقدم هذا الحديث موصولا لمطولا في كتاب الايمان و اشار بابر هذه القطعة
الى ذم النطاق في البناء وفي الاستدلال بذلك نظره قد ورد في ذم تطويل البناء مصرحيا ما اخرج ابن ابي الدنيا عن
رواية عماره بن عامر اذ روى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
واخرج الترمذي وصحاح حديث خباب بن اريث عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال مر في النبي صلى الله عليه وسلم وانا طين عالما فقال الامر ابل من ذلك
وصحاح الترمذي وابن حبان واخرج ابو داود ايضا من حديث انس رفته امان كل بناه وبال على صاحبه الا ما لا
بالاى الاما لا بد منه اه من الصحيح وفي البذل في شرح قوله ما روى الامر الا اهل من ذلك كتب مولانا محمد يحيى المروزي
في تقريره ليس فيه شيء مما كان في من الاصلاح بل المقصود ذكره بزم المنية والتبعية على ان المراد لا ينبغي ان يلبس
بشيء من المشاغف عن معييره وعاقبته اه واما مطابقة الحديث بالتزجيم فما في امش اللامح من تقرير الحكمي قوله
بجيت بيدي الخ اشاره الى صغر ذلك الشبان لانه اذ بناه بيده ووجهه ولم يشار كره احد في بناه فما ظنك بان
ايكون صغرا اه وقال الحافظ قوله ما اعانى عليه اهد هو تاكيد لقوله ببيت بيدي واشارة الى خفة مؤنته اه ثم
اوضح في الحديث من الشارح في قوله والله لقد بى الخ ذكر الكلام عليه في اللامح وباشته فارجع اليه ثم البراعة
ن قوله منذ قبض النبي صلى الله عليه وسلم

كتاب الدعوات

قال الحافظ في ذكر مناسبة الترتيب بين الابواب والكتب ولما كان السلام والاستبذان سببا لفتح الابواب
سفلية ارجعها بالدعوات التي هي فتح الابواب العلوية ولما كان الدعاء سببا للتعرفه ذكر الاستغفار ولما
ان الاستغفار سببا لهمم الذنوب قال باب التوبة ثم ذكر الاذكار الموقوفة وغيره بالاستبذان اه
في مقدمته اللامح قال الحافظ الدعوات بفتح الميمتين مع دعوة بفتح اوله وهي المسئلة الواحدة والدعاء
طلب والدعاء الى الشئ المحض على فعله ويطبق ايضا على قوة التقدير كقول تعالى ليس له دعوة في الدنيا ولا
الاخرة ويطبق الدعاء ايضا على العبادة والدعوة بالفرض الدعاء كقول تعالى واخر دعوانهم اه قال القاري

في المرتقا والدعاء طلب الاذني بالقول من الاعلى شيئا على جهة الاستكانة اه وفي الغنيص الدعاء في عرف القرآن
والحديث اطلق على معنيين الاول ذكره تعالى ثم اشتمر في زماننا في طلب الحاجة والتا في الدعوة مطلقا كقولهم لا تقبلوا
دعاء الرسول يتحكم بكم عار بعصمك بعضا ثم ان باب الادعية لا يزال يجري حتى في الجنة ايضا اما الاحكام فانها تنسب بانتها
نشأة الدنيا فكلم من فرق بين الثاني والباقي في ان الثاني يلقى السهيل مع السها والشرايح الشري اه

باب قول الله تعالى ادعوني استجب لكم اه في نسخة الهندية وعليه علامت النسخة وليس في شئ
من نسخ الشرح والاربعه ولا النسخة المعربة لفظ باب وهو الاصل لان المصنف لم يذكر فيه حديثا قال الحافظ وبذه
الاية ظاهرة في ترجيح الدعاء على التقويض وقالت طائفة الافضل ترك الدعاء والاستسلام للتعاضد واجابوا عن
الاية بان آخره يدل على ان المراد بالدعاء العبادة لقول ان الذين يستكبرون عن عبادتي واستدلوا بعبادتهم
اي بشيئة مرفوعا الدعاء هو العبادة ثم قرأ وقال ربك ادعوني استجب لكم اه في نسخة الاربعة والحاكم واجاب الجمهور ان الدعاء من
اعظم العبادة فهو كما حديث الاخر اخرج عروة بن ميمون عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
ذلك ثم قال الحافظ وحكي التفسير في الرسالة الخلاف في المسئلة فقال اختلف ابي الاثرين اذ في الدعاء والسكوة
والرضا فقيل الدعاء وهو الذي ينبغي ترجيح كثره الاول لما فيه من اظهار الخضوع والافتقار وقيل السكوت والرضا
اولى لما في التسليم من الفضل ويصح ايصاله لان الله والساكنين فيه فيصعب فالدعاء افضل وما كان للنفس فيه
حفظ فاسكوت افضل وعبر ابي بصير عن هذا القول لما حكاه بقوله يستحب ان يدعوك لغيره ويترك لنفسه ان آخر ما ذكر
الحافظ وقال القاري قال النووي اجمع اهل الفتاوى في الامصار في جميع الاصحاب على استحباب الدعاء ووجوب
طائفته من الزيادة واصل المعارف الى ان تركه افضل استسلا ما قال جماعة ان دعاء المسلمين ممن وان نفس نفسه
فلا يقبل ان يدعوا للدعاء استحب والا فلا ودليل التقيد اظهره القرآن والسنة والاشارة الواردة عن
الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين اه قلته واجاد شيخنا حضرة المرحوم مولانا فيليب احمد نور الله مرقدته في رسالته
اتم التزم في ترجمته بتبويب الحكم بعبارة الادوية وكذا اشار مولانا عبد الله الكنگوري في شرح هذه الرسالة المطبوع
باسم اكمال التيسير الكلام على الفرق بين دعاء العارفين وبين دعاء غيرهم من عامة الناس

باب وكل نبى دعوة مستجابة كذا في نسخة الهندية وكذا في نسخة الفتح واما في نسخة الكرماني واد
والقسطلاني في فيها بدون لفظ باب قال الحافظ كذا في ذم وسقط لفظ باب بغيره فصار من جملة الترجمة الاولى
ومنا سببا للاية الاشارة الى ان بعض الدعاء لا يستجاب عينا ثم قال في شرح الحديث وقد استشكل ظاهر
الحديث بما وقع لكثير من الانبياء من الدعوات المجابة ولا سيما نبينا صلى الله عليه وسلم وظاهره ان لكل نبى دعوة
مستجابة تفضل والجواب ان المراد بالاجابة في الدعوة المذكورة القطع بها وما عدا ذلك من دعواتهم فهو على وجه
الاجابة وقيل معنى قوله لكل نبى دعوة اى افضل دعواتهم ودعوات اخرى وقيل لكل منهم دعوة عامة مستجابة
في امته اما بالكلية واما بتجزئتها واما الدعوات الخاصة فمستجابة ومنها ما لا يستجاب الى آخر ما ذكر من الاقوال
في شرح الحديث وقال القاري في المرتقا قوله لكل نبى دعوة مستجابة الخ ما في حق جماعة من النبي صلى الله عليه وسلم
وقيل معناه ان لكل نبى دعوة مستجابة للاجابة بخلاف بقية دعواته فاجاب على طبع الاجابة اه

باب افضل الاستغفار قال الحافظ سقط لفظ باب لا في ذم ووقع في شرح ابن بطال
لمتنه فضل الاستغفار لان المصنف اراد اثبات مشروعية التمس على الاستغفار بذكر الايتين ثم بين ما حديث اول ما يستعمل
من الفاظ والترجمة بالفاضلية ووقع الحديث بلفظ السيادة وكذا اشار الى ان المراد بالسيادة الافاضلية ومعنا بالاكثرة
نفسا مستعملا

باب استغفار النبي صلى الله عليه وسلم في اليوم والليلة قال الحافظ اي وقوع الاستغفار
منه لانه يستغفر بمراد استغفاره في كل يوم ولا يخل على الكيفية التقدم بيان افضل وهو لا يترك افضل اه وفيه حكم
الحافظ هنا على شرح ما وقع عند مسلم وادى داود من حديث انه يفتان على قبي واني لاستغفر الله كل يوم مائة مرة
ثم قال الحافظ بعد شرح هذا الحديث وقد استشكل وقوع الاستغفار من النبي صلى الله عليه وسلم بمرور
والاستغفار يستدعي وقوعه معية فارجع اليه وشتمت (قاصدا) فاذا العلامة الزرقاني في شرحه
قوله فقال لست مثلنا يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تاخر اه حديث قوله غفر الله لك
اي استغفر وما يترك وبينه الذنب فلا يقع منك ذنب اصلا لان الغفر استغفر هو ما بين العبد والدين وانا
بين الذنب وعقوبة فاللائق بالانبياء الاولين وياهم الثاني فهو كناية عن العصمة وبذا قول في غاية الحسن اه

باب التوبة اشار المصنف بابراد هذا البابين وهما الاستغفار التوبة في ادان كتاب الدعاء
الى ان الاجابة تفرغ الى من لم يكن متلبسا بالعصية فاذا قدم التوبة والاستغفار قبل الدعاء كان امكن لاجابة
والالطف قول ابن الجوزي اذ سئل الاستغفار فقال التوبه الوبوح اوح الى الصابون من التوبه والتوبة
ترك الذنب على احد الاوجه وفي الشرع ترك الذنب لغيره والتدم على فعله المعزم على عدم الخو ودر المظلمة
ان كانت او طلب البراة من صاحبها ثم على الحافظ عن القرطبي كلاما جوس طافى شرح حقيقة التوبة
باب النصيحة على الشئ الايمان النصيحة لغة اوله وسكون الجيم مصدر يقال نصيحتي نصيحتي
ونصيحا فهو نصيح والمعنى وضع عهد بالارض وفي رواية باب النصيحة وهو كسر اوله لان المراد النصيحة وكجز الفتح
اي المنة ذكر فيه حديث عائشة وقد مضى في كتاب الصلوة وترجم له باب النصيحة على الشئ الايمان بعد ترجمته العجز
وذكر المصنف في هذا الباب الذي بعده قوله لما يذكر بعد ما من القول عند النوم اه من النصيحة ويشكل معناه ان
من تحت هذا الباب ان يذكر في كتاب الآداب قال الكرماني فان قلت ما وجه تعلق كتاب الدعوات بطلب العلم

سائر الاحاديث ان كان يدعى عند الاصل والادوية عند هذا العبد الضعيف انه باب الالباب و اشار من باب اذا بات
ظاهره وضع اليد تحت الخد والنوم على الشق الايمن لما تعلقا خا صا كتاب الدعوات وهو التنبيه على الحيثيات الواردة في
الحديث في الادوية المخصوصة منه مشهورة ليست بانفاية ونظيره في حديث البراء في الباب الاثني عشر صلى الله عليه وسلم
امر بالارضية المخصوصة بلغظ نبيك الذي ارسلت وغيره البراء رضى الله عنه وقت الاستدراك بقوله ورسولك الذي ارسلت
فاكثر عليه النبي صلى الله عليه وسلم مع كون الرسول افضل من النبي فكما ان الالفاظ المتقولة بساكنة الشريف صلى الله عليه
وسلم خصيصه فكذلك الالفاظ المخصوصة في الادوية المخصوصة انما هي في تأييده الادوية

٩٣٣ باب اذا بات ظاهرا او فضله وقد ورد في هذا المعنى عدة احاديث ليست على شرط منها حديث معاذ
رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم على ذكره وجره فيفتقر من الليل فيسئل الله خيرا من الدنيا والآخرة الا اعطاه اياه اخرجه ابوداود
و النسائي وابن ماجه واخرجه الترمذي من حديث ابى امامة نحوه واخرجه ابن حبان في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما
ظاهره بات في شارة ملك فلا يستيقظ الا قال الملك اللهم اغفر لسيدك فلان ثم قال الحافظ في شرح الحديث قال النووي
في الحديث ثلث سنن يمتد بها الوضوء عند النوم وان كان متوضئا كفاه لان المقصود النوم على طهارة تأييدا للنوم على
اليمن ثانياً لثمة بذكر شدة من الفتح وقال الكرماني وغيره استنباط الوضوء عند النوم ليكون اصدق لروايه وابعده من
كل عيب الشيطان به وانما كون النوم على الايمن فلا بأس به الى ان يتباه به وقال القسطلاني والامام المنذوب انما يتببه
الموت بفضته فيكون على يمينه كما مله ثم ذكر ما تقدم عن الكرماني وقال الحافظ واولى ما قيل في الحكمة في رده صلى الله عليه
وسلم على من قال الرسول بدل النبي ان الفاظ الاذكار التوقيفية ولها خصائص واسرار لا يدركها القياس فوجب الحافظ
على اللفظ الذي وردت به (استنبط) قلت وما اشبهت بغيره من كون النوم مستقبل القبلة وعده من جملة الاداب
المستحبة لم يتخرج من الشرح منها ولا النووي في الاذكار ولا الجزري في المحسن ولا ابن القيم في الهدى ولا الرزقاني في شرح
المواهب ولا شارح الاحياء وقد ترجم الامام ابوداود في اخره اسنن بقوله باب كيف يتوجه الرجل عند النوم او رقيه
على ابى قلابة عن بعض آل ام سلمة قال كان فراس النبي صلى الله عليه وسلم فوجاهوا موضع الانسان في قبره وكان المسجد عند
راسه وفي رواية عن فتح ابوداود في قوله فوجاهوا موضع الانسان في قبره اي على يمينه وضع الانسان في القبر اه قال صاحب
طون السجود اوراد السبوطي في الحديث برواية المولى في الجامع الصغير بلغظ فوجاهوا موضع الانسان في قبره وقال
العلامة الجزري في شرحه ما وقع في الفرائض الذي يعرف للبيت في قبره وقد وضع في قبره صلى الله عليه وسلم تطبيقه
بما رواه كان فرائضه للنوم نحو ما انتهى ولفظ حديثه في كتاب ما قال في فتح ابوداود وسبب توبيخ المولى والله اعلم قلت
وتجويد الاله في قبره في ذلك الحديث على بيان البنية وان كان كهيئة الاضطرار في القبر فصار هذا الحديث اصلاً

٩٣٤ باب ما يقول اذا نام قال الحافظ سقطت هذه الترجمة لبعضهم وثبت لآثاره النوم مستقبل القبلة
٩٣٥ باب وضع اليد تحت الخد اليميني قال الاسماعيليين في الحديث ذكر اليميني وانما ذلك وقع في ردا
شريك وحدث جابر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم في بعض طرق الحديث فترك
شريك به روى التي اشار اليها الاسماعيليين اخرجها محمد بن طريفه عن ابن الفرج وقال الكرماني فان قلت الترجمة مقيدة باليميني
فمن اين استقراءه قلت امامنا من حديث صحيح بل لم يكن بشرط وانما ما ثبت ان كان يجب التيامن في شانه كلامه

٩٣٦ باب النوم على الشق الايمن الفرق بينه وبين ما تقدم من باب التيامن على الشق الايمن ما افاده الحافظ
من ان بين النوم والوضوء عموم وخصوص وهي وتقال ايضا وضع الايمن نحو انما سنها اسرع الى الاتباع ومنها ما اختلف
متعلق الى جهة اليمين فلا يتعلق بالنوم ومنها ما قال ابن الجزري به البنية نفس الاطباء وعلى انها صلح للبدن قالوا يسود
بالاضطراب على الجانب الايمن ثم يثقل الى اليسار لان الاول سبب لاختار الطعام والنوم على اليسار يثقل لاشتهاء كذا
على المعدة اه وقال صاحب العين والوضوء على الشق الايمن من نوم الانبياء عليهم السلام لان القلب في الشق الايسر
فلا يزال يتعلق في تلك الجهة ولا يعرف في النوم واما الاطباء فاختاروا النوم على الشق الايسر فانه ارفع للعصر ولما كان
نظرا لانبيا عليهم السلام في عالم الآخرة اختاروا ما كان ارفع فيه وكان هم الاطباء في صوم البدن فقط اه فتعذر وقال
القاري في المرافعة قيل الشيخينيات النوم باليمين ثم انقلاب الى اليسار ثم الى اليمين وفيه ضرب اليمين في النوم
لان اسرعه الى اليمين اه عدم استقرار القلب حينئذ لان معلق الجانب الايسر فيقع قلبه في استقرار في النوم بخلاف النوم على
اليسر فان القلب يستقر فتكون اسرعه ربطاً لانتباه اه قلت كذا قالوا من ان يتقلب الى اليسار بعد الاضطرار على
اليمن لكن ظاهر الاحاديث العموم اي النوم على الشق الايمن مطلقا وفيه ايضا ما حكى القاري من المصلحة من ان
القلب حينئذ يكون معلقا فيكون اسرعه الى اليمين فانه يحصل في صورة الانقلاب الى اليسر فتأمل

٩٣٧ باب الدعاء اذا افتتح من الليل وفي نسخة القسطلاني واليمين بالليل قال القسطلاني ولا في ذي الحوى
والاستسقاء من الليل قولوا قال كريب وسبح في التابوت الخ قال العلامة القسطلاني في سبغ من الكلمات ادوات الوارد في المصدر
الذي هو وعاء القلب تشبيها بالتابوت الذي يجر فيه النصارى او التابوت الذي كان في اسرائيل فيه السكينة او الصندوق
اي سبغ مكتوبة عن كريب لم يخطها ذلك الوقت والمراد بالتابوت ميمناه السيرة بمجد الانسان لا باللعن في كاجبات
الست قوله وذكره صاحب العين والسنن والشيخ كما قاله السفاقي ولما اودى وقال في الكواكب لعلها الشجر واعظم اه

٩٣٨ باب التسبيح والتكبير عند المنام قال الحافظ اي والتحميده وكذا قال القسطلاني وقال العين
وكان ينبغي ان يقول والتحميده ايضا لان حديث الباب يشمل به الثلاثة اه
٩٣٩ باب التعوذ والقرآن عند النوم ذكر فيه حديث عائشة في قراءة المعوذات وقد تقدم شرحه في كتاب
الطب وبيئت اختلاف الرواة في ان كان يقول ذلك وانما او بقية الشكوى اه من الفتح

٩٤٠ باب (غير ترجمة) قال الحافظ كذا الاكثر من غير ترجمة وسقط بعضهم عليه شرح ابن بطال والمراد اثباته
مناسبة لما قبله عموم الذكر عند النوم وعلى اسقاطه فهو كما انفصل من الباب الذي قبله لان في الحديث معنى التعوذ
بما هو

والنوم يمكن بلغظ اه فالت قول وعلى اسقاطه فهو كما انفصل الخ كذا في نسخة النسخ الموجودة عندنا وفيه غلطان في نسخة
اسقاط لفظ الالباب لا يثبت عليه قوله فهو كما انفصل من الباب الذي قبله فتأمل

٩٤١ باب الدعاء نصف الليل اي بيان فضل الدعاء في ذلك الوقت على غيره الى طلوع الفجر قال ابن بطال
هو وقت شريف خصه الله للترسل فيه فيفضل على عباده باجابه دعائهم واعطاه سؤلهم وفقران ذنوبهم وهو وقت غفلة
وقلوة واستتران في النوم واستلذاته ومفارقة اللذة والدعة صعب لاسيما ابن الرقابية وفيه البرود وكذا ابن القتيب
ولاسيما في قصر الليل فمن آثار القيام لما جاء ربه والتفرغ اليه ذلك ول على خلوص نيته وصحة رغبته فيما عند
الله فذلك نية عباده على الدعاء في هذا الوقت اه من الفتح قال الكرماني فان قلت في الترجمة نصف الليل
وفي الحديث الثلث قلت بين الثلث يكون قبل الثلث وهو المقصود والنصف اه وقال العين بعد ذكر
قول العلامة الكرماني وقال ابن بطال عدل المصنف لانه اخذ الترجمة من دليل القرآن وذكر النصف وقيل
لان الفاعل الحافظ رحمه الله اشار البخاري الى الرواية التي وردت بلغظ النصف وقد اخرج احمد بن حنبل في الحديث التي هي
بلغظ نصف الليل اه ثبت دليل الآخر اه

٩٤٢ باب الدعاء عند الاضطرار اي عند ارادة الدخول ذكر فيه حديث انس وقد تقدم شرحه في كتاب
الطهارة وفيه ذكر من رواه بلغظ اذا اراد ان يدخل من المسجد وقد تقدم الكلام على الخلاف في المسئلة في كتاب
الطهارة

٩٤٣ باب ما يقول اذا صبح ذكر فيه ثلثة احاديث وتقدم في ما يقال عند الصباح عدة احاديث
ذكرها الحافظ منها حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال صبح بين يميني اللهم يا صبح في من نعمة او بدمع من
نعمتك فمكك ومكك لا شريك لك فمكك الحمد ولك الشكر فقد ادى شكر يومه ومن قال مثل ذلك بين يميني فقد
ادى شكر ليلته اه من الفتح ويقولون في المساء اللهم يا امسى بدل ما صبح

٩٤٤ باب الدعاء في الصلوة قال الحافظ ذكر فيه ثلثة احاديث وقد تقدم الكلام على حديث ابى بكر
الصديق في باب الدعاء قبل السلام في او اخره صفة الصلوة قبل كتاب الحج اه
٩٤٥ باب الدعاء بعد الصلوة قال الحافظ اي المكتوبة وفيه الترجمة روى عن علي بن زعم ان الدعاء
بعد الصلوة لا يشرع منسكاً بالحديث الذي اخرج به مسلم عن عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سلم
لوجه القبلة الاخذ بالدعاء يقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام والواجب ان المراد بالدعاء
المركوز في استمراره جالساً على صفة قبل السلام الا يقدر ان يقول ما ذكره فقد ثبت ان كان اذا صلى قبل على
الوجه القبلي ما روى عن الدعاء بعد الصلوة على ان كان يقول بعد ان يقبل بوجهه على الصحابة قال ابن القيم في الهدى
اليميني والدعاء بعد السلام من الصلوة مستقبل القبلة سواء الامام والمنفرد والمأموم فليكن ذلك من يدي

النبي صلى الله عليه وسلم املا ولا روى عنه باسناد صحيح ولا حسن وخص بعضهم ذلك بعلمه في الفجر والعصر ولم يفعل في
صلى الله عليه وسلم ولا الخلفاء بعده ولا روى عنه باسناد صحيح ولا حسن وخص بعضهم ذلك بعلمه في الفجر والعصر ولم يفعل في
قال وعامة الادوية المتعلقة بالصلوة انما خفيها واهربها فيها وهذا لا يتفق بحال المصلحة فانه مقبول على ربه من انما
فاذا سلم منها انقطعت المناجاة واجابته وقربه فكيف يترك سؤالي في حال مناجاته والقرب منه ثم يسئل اذا
انصرف عنه ثم قال لكن الاذكار الواردة بعد المكتوبة يستحب لمن اتي ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان
يغفر عنها ويدعو بما شاء قلت وادعاه من التقي مطلقا مردود وقد ثبت عن معاذ بن جبل ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا يعاذا في الدنيا ولا في الآخرة ولا في كل صلوة ان تقول اللهم اغني عنك وذكر وشكرك وحسن
عبادتك اخرج ابوداود والنسائي ومحمد بن حبان والحاكم وقد اخرج الترمذي من حديث ابى امامة قيسيل
يا رسول الله اي الدعاء اسبح قال جوف الليل الاخير ودر الصلوات المكتوبات وقال حسن وغيره ذلك من
الاحاديث ذكرها الحافظ وقال صاحب العين لارباب الادوية ودر الصلوات قد تواترت في الاثر لا ينكر
امار في الايدي فثبت بعد النافذة مرة او مرتين فالحق بها الفقهاء المكتوبة ايضا وذهب ابن تيمية وابن القيم
الى كون بدعة بلقي ان المواظبة على امر لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم الا مرة او مرتين كيف هي متعلقة
الاشارة في جميع المستحبات فانها تثبت طوراً فطوراً ثم الامة توجب عليها نعم كونه بدعة اذا افغى
الامر في التنكير على من تركها اه وقال ايضا في موضع آخر واهل العلم ان الادعية بهذه البنية المذكورة لم تثبت عن النبي
صلى الله عليه وسلم ولم تثبت عنه روى الايدي ودر الصلوات في الدعوات الاثني عشر في ذلك وردت في ترجمته
توقية والحق في شرف لا يكلم عليه بالبدعة فهذا الادعية في زماننا ليست بسنة بمعنى شوبها عن النبي صلى الله عليه وسلم و

ليست بدعة بمعنى عدم اصلها في الدين فقد هي الى الرث في قوليات كثيرة وفعل بعد الصلوة قليلا فان التزم احد
من الادعية بعد الصلوة برغ اليد فقد عمل بما رغب فيه وان لم يكنه بنفسه اه فتعذر اذ في ما شئت قلت ونحوه فعله
صلى الله عليه وسلم في صلوة العشي فانها وثبتت في بعض الروايات لكنه اقل قليل حتى ان بعضهم ذهب الى انكار
شوبها فعلا والصحيح انها تامة ولو قليلا اه فتعذر وقد تقدم ايضا شئ من الكلام عليه قبل كتاب الحج وسياق ترجمة
المصنف بعد اربعة ابواب باب رفق الايدي في الدعاء

٩٤٦ باب قول الله تعالى وصل عليه اه كذا الجمهور وقع في بعض النسخ زيادة ان صلواتك سكنهم
وافتقروا على ان المراد بالصلوة هنا الدعاء قوله ومن تحص احاه بالدعاء دون نفسه في هذه الترجمة اشارت الى رد
ما جاء عن ابن عمر اخرج ابن ابي شيبه والطبري من طريق سعيد بن يسار قال ذكرت رجلاً عند ابن عمر فحدثت عليه
قلبي في صدرى وقال في ابدي نفسك وعن ابراهيم الفخري كان يقال اذا دعوت فابدي نفسك فانك لا تدري في اي
دعاء يستجاب لك واحاديث الباب ترد على ذلك ثم قال واما ما اخرج الترمذي من حديث ابى بكر رضي الله عنه

٩٤٧ باب قول الله تعالى وصل عليه اه كذا الجمهور وقع في بعض النسخ زيادة ان صلواتك سكنهم
وافتقروا على ان المراد بالصلوة هنا الدعاء قوله ومن تحص احاه بالدعاء دون نفسه في هذه الترجمة اشارت الى رد
ما جاء عن ابن عمر اخرج ابن ابي شيبه والطبري من طريق سعيد بن يسار قال ذكرت رجلاً عند ابن عمر فحدثت عليه
قلبي في صدرى وقال في ابدي نفسك وعن ابراهيم الفخري كان يقال اذا دعوت فابدي نفسك فانك لا تدري في اي
دعاء يستجاب لك واحاديث الباب ترد على ذلك ثم قال واما ما اخرج الترمذي من حديث ابى بكر رضي الله عنه

٩٤٨ باب قول الله تعالى وصل عليه اه كذا الجمهور وقع في بعض النسخ زيادة ان صلواتك سكنهم
وافتقروا على ان المراد بالصلوة هنا الدعاء قوله ومن تحص احاه بالدعاء دون نفسه في هذه الترجمة اشارت الى رد
ما جاء عن ابن عمر اخرج ابن ابي شيبه والطبري من طريق سعيد بن يسار قال ذكرت رجلاً عند ابن عمر فحدثت عليه
قلبي في صدرى وقال في ابدي نفسك وعن ابراهيم الفخري كان يقال اذا دعوت فابدي نفسك فانك لا تدري في اي
دعاء يستجاب لك واحاديث الباب ترد على ذلك ثم قال واما ما اخرج الترمذي من حديث ابى بكر رضي الله عنه

٩٤٩ باب قول الله تعالى وصل عليه اه كذا الجمهور وقع في بعض النسخ زيادة ان صلواتك سكنهم
وافتقروا على ان المراد بالصلوة هنا الدعاء قوله ومن تحص احاه بالدعاء دون نفسه في هذه الترجمة اشارت الى رد
ما جاء عن ابن عمر اخرج ابن ابي شيبه والطبري من طريق سعيد بن يسار قال ذكرت رجلاً عند ابن عمر فحدثت عليه
قلبي في صدرى وقال في ابدي نفسك وعن ابراهيم الفخري كان يقال اذا دعوت فابدي نفسك فانك لا تدري في اي
دعاء يستجاب لك واحاديث الباب ترد على ذلك ثم قال واما ما اخرج الترمذي من حديث ابى بكر رضي الله عنه

على النار يقتنون اي يحرقون والابتلاء والاختبار يجمع ذلك كله اهـ

٩٥٥ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم هذا المال حلال حتى حصرته اليه قال العلامة العيني قوله
التاثير للمصلحة او باعتبار انواع المال وكذا الكلام في صلوة اهـ و زاد القسطلاني في اوصافه لمخروف بالقبلة اهـ فقال
الحافظ ومناه ان صلوة الدنيا حرة ومقتضى العرب تسمى كل شئ مشرقا من مشرقنا من غير ان يقال الا ان يرد في قوله المال حصرته صلوة
ليس هو صفة المال وانما هو للتشبيه كما قال المال كالقبلة الخ فراه الحلوة الى اخرها ذكر

٩٥٦ باب ما قلده من ماله فهو له الغير للانسان الكلف وعذت للعلم به وان لم يجره ذكره قال ابن بطال
وغيره في الحديث التحريم على تقديم ما يكتن من المال في وجوه القرية والبر ولا يبارحه قوله صلى الله عليه وسلم
انك ان نذرت شيئا غنيا فخر من ان نذرت مما علة لان حديث سعد بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم انك ان نذرت شيئا
ابن سعد في حق من تصدق في صفة وشواهد من الفقه

٩٥٧ باب المكشورون هم الاقلون اهـ كذا في الشيخ البهني وفي نسخ الشرح بهم المقولون قال الحافظ
كذا لا كسر ولا تشديد في الاقلون واورد الحديث بالفظن و وقع في رواية العمري ان اذرا الحسنون بل
المكشورون وبمعناه بناء على ان المراد بالقبلة في الحديث فله الشواهد كل من قل ثوابه فهو خاسر بالنسبة لمن كثر ثوابه
٩٥٨ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم ما احب ان لي احد اذ هبنا بكذا في الهندية وفي نسخة بل كان في
والعيني والقسطلاني بلفظ ما احب ان لي مثل احد ذهبنا بزيادة لفظ مثل واما في نسخة الفقه فغيره ما يسرى
ان عندي مثل احد ذهبنا

٩٥٩ باب العني عني النفس اي سواها كان المتصدق بذلك قليل المال وكثرة والنعني بكسر او مقصور
وقدم في ضرورة الشعر ونسخ اوله المدرك الكفاية قال الحافظ قال العلامة العيني وما حصل معناه ليس العني
الحقيقي المعتر من كثره المال بل هو من استغناء النفس وعدم الحرص على الدنيا ولا ترضى كثير من التمولين غير النفس
تجهد في الزيادة فهو شدة نشر بهد حصره على جمع كانه فقر واما عني النفس فهو من باب الرضا بقضاء الله ولعله
ان ما عند الله لا ينفذ قال الحافظ قال الطيبي يمكن ان يراد بعني النفس حصول الكمال العلمية والعملية والى ذلك
اشارة القائل ومن منقح الساعات في جمع ما علة فقر فالذي فعل الفقهاء اي يعني يتفق واقتناء في العني الحقيقي وهو
تحصيل الكمال في جميع المال فانه لا يزداد بذلك الا فقره التي قال الحافظ وبذلك ان كان يمكن ان يراد كذا الذي
تقدم في المراد

٩٦٠ باب فضل الفقير قال العيني والمراد به الفقير الذي صاحبه راض بما قسم الله له وصار على ذلك ولا
يصد من قوله وقد ما يسطر الله تعالى ولا يترك التكسب واما فقره الزمان فان اكثرهم غير موصوف بهذه العفا
واما الخلق في ان الفقير الصابر ففضل ام العني الشاكر فهو مشهور اهـ وبسط الحافظ الكلام على مسألة لتفصيل
بين العني الشاكر والفقير الصابر فارجع اليه لو شئت

٩٦١ باب كيف كان عيش النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه اهـ اي في حياته وتخليصه من الدنيا اي من ذلك
والنسط بهما ذكر في ثمانية امارات قال الحافظ قلت وقد اخرج الامام ابو داود في باب الامام يقبل بها المشركين
من كتاب الخراج حديثا طويلا في بيان معيشة النبي صلى الله عليه وسلم ونفقته من حديث عبد الله الهوزي في قال
تقريب بلا يؤمن رسول الله صلى الله عليه وسلم بطلب فقالت يا بلال عدي كيف كان فقير رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال ما كان له صلى الله عليه وسلم شئ كنت انا الذي ابي ذلك منذ بعث الله تعالى حتى توفي صلى الله عليه وسلم فذكر
حديث طويلا في قصة فارح اليه لو شئت

٩٦٢ باب القصد والمداومة على العمل التقصد سلوك الطريق المختار اي استصحاب ذلك و
سياق انهم فسروا القصد بغير المناسبة قال الحافظ وقال ايضا ذكر المصنف في ثمانية امارات حديث
اكثر ما كره في بعض زيادة على بعض ما اشتملت عليه الحث على مداومة العمل الصالح وان قل وان
الجنة لا يد عليها احد بعد بل برتبة الله وقدر روية النبي صلى الله عليه وسلم الجنة والنار في صلوة والاول هو التقصد
بالترتيب الثاني ذكر استظهار اوله تعلق بالترتيب ايضا والثالث يتعلق بهما ايضا بطريق حتى تم قال في آخر حديث
الباب وفي الحديث اشارة الى الحث على مداومة العمل لان من مثل الجنة والنار بين عينيه كان ذلك بانها على الهبة
على الطاعة كالكف عن المعصية وبهذا التقريب تظهر مناسبة الحديث للترتيب اهـ من الفقه قوله سعد دا في باب
المصيرية عن شيخ الاسلام من السداد بالجملة وهو القصد من القول والعمل وقوله وقاروه اي لا يتبعوا النهاية في العمل
بل تقربوا منها لئلا تملوا اهـ وقال القسطلاني في قوله سعد والجملة اي القصد والسداد اي الصواب اهـ

٩٦٣ باب الوجاء مع الخوف عني بما عثان على مداومة العمل ولذا غلب الولى بها وقال الحافظ اي
استصحاب ذلك فلا يقطع النظر في ارجاء عن الخوف ولا في الخوف عن ارجاء الله ليعني في الاول الى المكروه في الثاني
الى القنوت وكل منهما مذموم اهـ من الفقه

٩٦٤ باب الصبر عن محارم الله قال الحافظ يدل في هذا الموضع على فعل الواجبات والكف عن
المحرمات وذلك ينشأ عن علم الصبر بعينها وان الله حرمها صيانة لعبده عن الرذائل فيعمل ذلك العاقل على تركها
ولو لم ير على فعلها وعيد وامن ما وصف به الصبر ان عصب النفس عن المكروه وغفد اللسان عن الشكوى والكلام
في عمل وانتظار الفرج اهـ

٩٦٥ باب ومن يتوكل على الله فهو حسبه استعمل لفظ الآية نزرجه لتعنيها التوكل في التوكل
وكانه اشار الى تعبير ما اطلق في حديث الباب قبله وان كلام الاستغفار والتعبد اذا كان مقرونا بالتوكل
على الله فهو الذي ينعى ويحج والمراد بالتوكل اعتقاد ما دلت عليه هذه الآية وما من دابة في الارض الا على الله

رزقا وليس المراد به ترك التسبب والاعتماد على ما يأتي من المخلوقين لان ذلك قد يجر الى ضد ما يراه من التوكل وقد سئل
احمد عن رجل جلس في بيته او في المسجد وقال لا عمل شيئا حتى يأتيه رزقي فقال بذرا رجل جعل العلم فقد قال
النبي صلى الله عليه وسلم ان الله جعل رزقك تحت نخل رحى قال وكان الصعاب يتجر ون ويملون في تخليهم والقدرة بهم
اهـ من الفقه

٩٥٨ باب ما يكره من قبيل وقال قال القسطلاني فيمنها في الفروع ما صلح ثم قال في شرح الحديث قوله النبي
عن تين وقال بفتحها فعلان ما ضيان الاول قبول وجو كاية اقول بل الناس قال فلان كذا وفلان كذا وقيل كذا او
كذا ولا في ذوقه وقال بالتنوين فيها اسما يقال قال قولا وقبلا وقالا اي نهي عن الاكثار مما لا فائدة فيمن الكلام
اهـ وبسط الحافظ الكلام في شرح الحديث وبيان معناه قلت ومناسبة الباب بالكتاب لعله من جهة ان كثرة الكلام
بما فائدة فيه ما يورث الفساد في القلب

٩٥٩ باب حفظ اللسان اهـ اي عن النطق بما لا يبيح شرعا مما لا يحل له من الكلام به وقد اخرج ابو الشيخ في كتاب
الثواب والبيهقي في الشعب من حديث ابي حنيفة رفعه احب الاعمال الى الله حفظ اللسان اهـ من الفقه

٩٦٠ باب البكاء من خشية الله اي بيان فضل ما العيني
٩٦١ باب الخوف من الله قال العيني اي في بيان شدة الاعتناء بالخوف من الله عز وجل والخوف من
لوازم الايمان قال تعالى و خافون ان كنتم مؤمنين اهـ قال الحافظ وقال تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء
وكما كان الصبر اقرب الى ربه كان اشده خشية ما دونه اهـ

٩٦٢ باب الانتباه عن المعاصي اي تركها واصلا وراسدا واعراضا عنها بعد التوجه فيها اهـ من الفقه
٩٦٣ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لو تعلمون ما اعلم لضحكتم قليلا قال الحافظ رحمه الله
والمراد بالعلم هنا ما يتعلق بعظمة الله وانتقامه من عباده والاهوال التي تقع عند الشروع والموت وفي القبر يوم
القيامة ومناسبة بكثرة البكاء وقلته الضحك في هذا المقام والاضحة والمراد به التحويل اهـ

٩٦٤ باب تحيت النار بالشهوات فمن يتك الحجاب بارتكاب الشهوات المحرمة كالترا وغيره مما شئ
الشرع منه كان ذلك حيا لوقوعه اعازنا الله من ذلك ومن سائر المهالك بمنه وكرمه قاله القسطلاني ثم قال
في شرح الحديث قوله جئت لئلا يسلم حفت لئلا يهمل المعصية والقاد الغفوة من اشد في الموضعين
من الحفاف وهو ما يحيط بالشيء حتى لا يتوصل اليه الا بتخطيه فالجنته لا يتوصل اليها الا بقطع مفاد المكاره والنار
لا يجي منها الا بترك الشهوات وبهذا الحديث من جوامع كماله صلى الله عليه وسلم ويذكر بلا غش في ذم الشهوات
دان مالت اليه النفوس والحق على الطاعات وان كرهتها النفوس وشقت عليها اهـ وفي شرح هذا الحديث
تولان اهـ شرح الجبور والثاني ما اختاره ابو بكر ابن العربي كما بسط في الشرح وذكرها صاحب البيهقي

٩٦٥ باب بعد ذكر القولين والظاهر عندي ان الشرحين سميان باعتبارين فتلخيص وان كان السابق الى الله من شرح
الجمهور فشرحه اسمين وشرح القاضي العطف اهـ فارجع اليه لو شئت

٩٦٦ باب الجنة اقرب الى احل كراهية قال الحافظ قال ابن بطال في بيان الطاعة موصلة الى الجنة وان
المعصية مقرية الى النار وان الطاعة والمعصية قد تكون في السير الاشياء وتقدم في هذا المعنى قريبا حديث ان الرجل
يتكلم بالكلمة التي ينفسي للهدى ان لا يزيد في قلبه من الجزان يائته ولا في قلبه من الشر ان يتبني فانه لا يعلم الجنة
التي يترجمه الله بها ولا السجدة التي يسخط عليها وقال ابن الجوزي معنى الحديث ان تحصيل الجنة سهل بتعصم القصد
ونحل الطاعة والنار كذلك بوقوع المعصية اهـ قال السندي قوله الجنة اقرب الى احدكم الجنة لان حصول
كل ما يهون منوطا بخله لا يلبس بها المتكلم واي شئ اقرب الى الانسان مما شانه ذلك والله تعالى اعلم اهـ وذكر المصنف
في حديثين ومناسبة الاول اما بالترتيب ظاهرة واما الثاني فحقيقة قال القسطلاني ومطابقة للترتيب من حيث ان
كل شئ ما خلا الله في الدنيا الذي لا يول الى طاعة الله تعالى ولا يقرب منه الا ان باطله يكون الاشتغال به سعدا من
الجنة مع كونها اقرب اليه من شئ فلهذا قال العيني وقال انه من الغيب الابي الذي وقع في خاطره وقال في فتح الباري
مناسبة للترتيب حقيقة وكان الترتيب لما تضمنت ما في الحديث الاول من التحريم على الطاعة ولو قلت والترتيب
عن المعصية ولو قلت تضمنت ان من خالف ذلك انما يخالف لرغبة في امر من امور الدنيا وكل ما في الدنيا باطل
كما صرح به الحديث الثاني ولا ينبغي للعاقل ان يترجم القائل على الباقي اهـ

٩٦٧ باب لينظروا الى من هو اسفل منه اهـ قال القسطلاني قال ابن بطال لا يكون احد على حالة سيئة
من الدنيا الا يجد من اهلها ما هو اسوأ حاله منه فاذا تامل ذلك علم ان نعمته الله وهدى اليه دون كثير من فعله عليه
بذلك من غير ابرار غير فيهم اغتباط بذلك ثم ينظر الى من هو فوقه في الدين فيقتدي به فيه اهـ وقال الحافظ و
الترجمة لفظ حديث اخر جرسلم نحوه بلفظ النظر والى من هو اسفل منك ولا تنظر والى من هو فوقك اهـ

٩٦٨ باب من همم بحسنة او سيئة قال الحافظ اجم ترجم قصد الفعل بقول يهت بكذا اي قصدته
بهمتي وهو فوق مجرد ظهور الشئ بالقلب ثم بسط الكلام في شرح الحديث قوله ومن همم بحسنة علم بعينها والاولى
ان اشرك الذي شاب عليه ما يكون وجهه لا من الاخر قال الحافظ في هذا ان كراهية القدرة عليها اذ لا يسمى
الانسان تاركا للشئ الذي لا يقدر عليه اهـ كذا في الحاشية قلت فعله في الامانة بنية وبين ما في ابي داود ومن
تول صلى الله عليه وسلم اذا علمت الخطيئة في الارض كان من شهد باكره بها كمن غاب عنها ومن غاب عنها فزنها
كان كمن شهد بها

٩٦٩ باب ما يتقون من محرمات الذنوب بفتح القاف المشددة وهي التي يتقون فاعلمها اهـ من
القسطلاني وقال الحافظ وعندهما والطرف في من حديث ابن مسعود وعند النساء في ابن ماجه عن عائشة

المراد بالتوكل اعتقاد ما دلت عليه هذه الآية وما من دابة في الارض الا على الله

بعض المتأخرين في هذه المسئلة سبعة اقوال ثم ذكرها بالحفظ قوله ما بين مكلي الكاف والحاء قال السدي قيل يوم
 قبيل الاشارة الى الزيادة من خارج البلاطيم تعذيب الاجزاء الغير العاصية وقد يقال هو قادر على ان يحفظ غير العاصي
 من الاجزاء عن العذاب مع الزيادة تعجبا في الصورة وتشديدا في العذاب وذلك بان يجعل الاجزاء الزائدة
 طريقا لوصول العذاب الى العاصية مع عدم الوصول الى الزائدة فتأمل اهـ
 ٩٤٥ باب الصراط جسمي جصه اى الجسم المنسوب على جهنم بعبور المسلمين اليه الى الجنة وهو يفتح الجحيم
 ويجوز كسر ما قد وقع في حديث الباب لفظ الجحيم وفي رواية شعيب الماضية في باب فضل السجود بل يفظ يعرب
 الصراط فكانت اشارتي في الترجمة الى ذلك اهـ

كتاب الحوض

بكذا في النسبة البندية وكذا هو في من شرح الكرماني واما في بقية الشرح ففيها باب في الحوض من غير نسبة
 قال الصلاة العيني وفي بعض النسخ كتاب في الحوض وقيل بالمسئلة وقال ايضا اى هذا باب في ذكر حوض النبي صلى الله
 عليه وسلم والحوض الذي يحج فيه الماء ويحج على الحوض وحياض والا حاديت التي وردت فيه كثيرة بحيث صارت متواترة
 من جهة المعنى والايان به واجب وهو الكوثر على باب الجنة يسقى المؤمنون منه ويوفى قلوبهم به وكذا قال الكرماني و
 قال وهو الكوثر اهـ وسياق ان الصواب ان اسم احدهما الكوثر وهو في الجنة واسم الاخر الحوض وهو في الموقف قلت
 والروايات فيها كثيرة جدا بحيث صارت متواترة معنى العيني من رواه من الصحابة فادخل الى النسخين قال
 القسطلاني وقد اورد حديث الكوثر من طرق تفيد القطع عند كثير من ائمة الحديث وكذلك احاديث الحوض اهـ قال
 النووي قال القاضي عياض رحمه الله تعالى في احاديث الحوض صحيح والايان به فرض والتصدق به من الايمان
 وهو على ظاهره عند اهل السنة والجماعة لا يتناول ولا يختلف فيه وحدثه متواتر النقل رواه خلافتي من الصحابة
 الى آخر ما ذكر من اسما الصراط وقال النووي وقد جرح ذلك كلالا ما لم يثبت في كتابه البعث والنشور باسناديه
 وطرقه المتكاثرات اهـ وانكره الخوارزمي وبعض المعتزلة والمعرف ان من خواص نبينا صلى الله عليه وسلم لكن اخرج
 الترمذي عن سمرة مرفوعا ان لكل نبي حوضا فان ثبت فافض نبينا عليه الصلوة والسلام ثم الكوثر الذي يعصب منه في
 حوضكذ في ماشئ المشوي البندية وهو الظاهر عندى من ان المختص به نبي الجنة والمشارك بين الانبياء حوض المحشر
 فقد تقدمت في تفسير سورة الكوثر الروايات الكثيرة العربية في ان الكوثر نهر في الجنة يعصب منه الماء في حوض
 المحشر واطلاق الحوض على هذا النهر في بعض الروايات مماز قال الحافظ نقلنا عن القسطلاني والصحاح ان النبي صلى
 الله عليه وسلم حوضين احدهما في الموقف والاخر داخل الجنة وكل منهما يسمى كوثرنا قال الحافظ وفيه نظر لان الكوثر
 نهر داخل الجنة وماؤه يعصب في الحوض ويطبق على الحوض كوشركون يمد منه اهـ وفي العقائد النسبية والحوض حق
 قال الشافعي في شرحه قوله تعالى انا اعطيتك الكوثر قال عشيبة العلامة النجاشي يشي الى ان الكوثر هو الحوض
 والاصل فيه هو انه اى الكوثر في الجنة والحوض في الموقف اهـ من هاشم اللامع بزيادة واختصاره قال القسطلاني
 واختلف في حوضه صلى الله عليه وسلم بل هو قبل الصراط او بعد قال القاسمي الصحيح ان الحوض قبل قال القسطلاني
 في تذكرته والمعنى يقتضيه فان الناس يخرجون عن حوضنا من حوضهم وقال آخرون انه بعد الصراط وصح البخاري في
 ايراده لا حاديث الحوض بعد احاديث الشفاقة بعد نصب الصراط مشرذك الى آخر ما ذكر من دلائل القسطلاني
 فارجح اليه لو شئت قلت والراجح عندى قول من قال ان قبل الصراط لان ان كان بعد الصراط فكيف وصل اليه
 المرتدون الذين بحال بينه وبينهم ولم لم يسقطوا في جهنم

٩٤٦ باب قول الله انا اعطيتك الكوثر اهـ قال الحافظ اشار الى ان المراد بالكوثر النهر الذي يعصب في الحوض فهو ما
 الحوض كما جاء صريحا في سابق احاديث الباب اهـ قال العلامة القسطلاني الكوثر فوعل من الكثرة وهو المنفرد
 الكثرة واختلف في تفسيره فقيل نهر في الجنة وهو المشهور المستفيض عند السلف والخلف وقيل اولاده لان
 السورة تزلت رد على من عاب بعدم الاولاد وقيل الخ الكوثر وقيل غير ذلك مما ذكرته في كتابي المواهب للذرية
 بالبحر المحمدي اهـ ثم البراءة في قوله ان ترجع على عقابنا قال الحافظ قلت في حديث الحوض اذ هو اشهد ذكرا
 الموت والآخرة -

كتاب القدر

كذا في النسخ البندية ونسخ الشرح ايضا قال الحافظ زوايد من المستعمل فقال باب في القدر وكذا لاكثر دول
 قوله كتاب القدر والقدر بفتح القاف والمهملة قال الله تعالى انا كل شئ معلقناه بقدر قال الراغب القدر بوضع
 يدل على القدرة وهو على المقدور الكائن بالعلم وتعيين الارادة عقلا والقول نقلها واصله وجود شئ في وقت و
 على حال يوفق العلم والارادة والقول اهـ وفي هاشم اللامع قال في شرح السنة الايمان بالقدر فرض لازم
 وهو ان يعتقد ان الله خالق اعمال العباد خيرا ما دشر باذنتها في اللوح المحفوظ قبل ان خلقهم والكل بقضاءه و
 قدره واردة وشية غير انه يرضى الايمان والطاعة وود عليها التذاب ولا يرضى الكفر والمعصية وادعد
 عليها العقاب والقدر من السرار الله تعالى لم يطبع عليها ملكا مقربا ولا نبيا مرسلا ولا موحيا فيد واجبت
 عنه بطريق العقل الى آخر ما سبق فيه ثم انهم فروا بين القضاء والقدر قال العلامة القسطلاني قال الراغب فيما
 رايت في شرح الغيب القدر هو التقدير والقضاء هو التفصيل والقطع فاقضاء اخص من القدر لانه الفصل
 بين التقدير والقدر كالاساس والقطع هو التفصيل والقطع قدر بعضهم ان القدر بمنزلة الحد للكل والقضاء

بمنزلة الكيل ولهذا الما قال ابو عبيدة لعمر رضي الله تعالى عنه لما اراد الفرار من الطاعون بالشام افرس القضاء قال
 افرس قضاء الله الى قدر الله تنبيهها على ان القدر ما لم يكن قضاء فمروا ان يدفع الله فاذا قضى فلا مدفع له ويشهد
 لذلك قوله تعالى وكان امرنا مقضيا وكان على ريك حتما مقضيا تنبيهها على انه صار بحيث لا يمكن تلافيه اهـ قال الحافظ
 وقال الكرماني المراد بالقدر حكم الله وقال العلماء القضاء هو الحكم الكلي الاجمالي في الازل والقدر جزئيات ذلك
 الحكم وتفاصيله اهـ وهذا عكس ما تقدم عن القسطلاني وفيه من البراءة العلم ان القدر حصل من مجموع الارادة
 والقدر والارادة عند المتكلمين عبارة عن تخصيص بعض المقدورات ببعض الاوقات وانكرها القسطلاني
 وما ذكره الصدوق في الاسفار وابن رشد في التباخت ان القسطة ايضا فاقولون بصحة الارادة فانه تمويه
 بلا مزية وهذا بلا مزية الى آخر ما ذكرتم ان العبد عند اهل السنة مختار وان كان مجبوراً في وصف الاختيار
 فانه مودع فيه كما في القسطة اهـ

٩٤٥ باب جف القلم على علم الله الخ اى فرغت الكتابة اشارت الى ان الذي كتب في اللوح
 المحفوظ لا يتغير حكمه فوكناية عن الفراغ من الكتابة لان الصحيفة حال كتابتها تكون رطبة او بعضها وكذلك
 القلم فاذا انتهت الكتابة جفت الكتابة والقلم قال الطيبي هو من اطلاق اللزوم على اللزوم لان الفراغ من
 الكتابة يستلزم جفاف القلم عن مداده قلت وفيه اشارة الى ان كتابته ذلك انقضت من ابدية من الفتح
 ٩٤٥ باب الله اعلم بما كانوا عاملين الصغار والاولاد المشركين كما صرح به في السؤال قاله
 الحافظ وفي الغرض وقد تقدم ان ابن تيمية نسب الى البخاري انه قال في كتابه ما استدل به من الترجمة
 قلت بل هي دالة على نفي ذلك لان ظاهره ان اختار التوقف اهـ قوله لا يولد على الفطرة الخ قال السدي انباء
 ان المراد سلامة الطبع بحيث لو عرض عليه الاسم لمال اليه لانفس الاسلام اذ هو لا ياتى سبب قوله الله اعلم
 بما كانوا عاملين فتأمل اهـ

٩٤٥ باب قوله وكان امر الله قدس امقده وسى اى حكما مقطوعا بوقوع المراد بالامر واحد
 الامور المقدرة ويحتمل ان يكون واحدا والمراد الكل موجودا في كل الحافظ
 ٩٤٥ باب العمل بالخواتم قال الحافظ لما كان ظاهر حديثه على يقيني اعتبار العمل الظاهر اورد
 بهذا الترجمة الدالة على ان الاعتبار بالخاتمة اهـ

٩٤٥ باب القاء النذر العبد الى القدر كذا في النسبة البندية وكذا في نسخ الشرح سوى
 نسوة الحافظ ففيها القاء العبد النذر الى القدر هو نسوة الحاشية قال الكرماني فان قلت الترجمة مقولبة
 اذا قدر يبقى العبد الى النذر لقوله في الحديث يلقيه القدر قلت بما مر ان اذا بالحقيقة القدر هو الوصول
 وبالنظر هو النذر لكن كان الاولى في الترجمة العكس ليوافق الحديث الا ان يقال بما تاملت زمان اهـ قال
 الصلاة العيني والمعنى ان العبد اذا نذر في شئ او جلب خيرا فان نذره بيقية الى القدر الذي فرغ الله منه وعلمه
 قدر الله به الذي يقع وهذا قال صلى الله عليه وسلم في حديث الباب ان النذر لا يرد شيئا اهـ وبسط شئ من الكلام
 على هذه الترجمة في هاشم اللامع خارج اليه لو شئت وسياق الكلام على علم النذر والارادة في كتاب الايمان
 والنذور ان شاء الله تعالى

٩٤٥ باب الاحول ولا تقوا الا بالله الخ قال الحافظ ترجم في ادوات الدعوات باب قول الاحول بلاضافة
 واقصر بقا على لفظ الخبر واستغنى به لظهوره في البواب القدر لان معنى الاحول لا تخول للعبد من معصية الله لا يصعب
 الله ولا قوة له على طاعة الله الا بتوفيق الله اهـ قلت ولا توفيق الا بالقدر فتاسب الباب الكتاب

٩٤٥ باب المصوم من عصم الله الخ اى من عصم الله ما حاه من الوقوع في الملاك او ما يجزى اليه
 يقال عصم الله من المكره ونهاه وحفظ واعتصم بالله لجات اليه وعصمته الانبياء على نبينا وعليهم الصلوة
 والسلام حفظهم عن النقائص وتخصيصهم بالكالات النفسية والنعرة والاشياء في الامور والاشياء الكسبية والفرق
 بينهم وبين غيرهم ان العصمة في حقهم بطريق الوجوب وفي حق غيرهم بطريق الجواز اهـ من الفتح

٩٤٥ باب قول الله وحى على قرية اهلكتها انها اهلكتها لاي رجوع اليه وفيه نسوة الفتح وجزم على قرية قال
 الحافظ كذا الا في ذردي رواية غيره وحرام فتح اوله وزيادة الالف والقرأتان مشهورتان قرأتا الكوفة بكسر اوله و
 سكن ثانياه وقرأ ابن الجاز وغيرهم بفتحين والفاء وهما بمعنى كالحلال والحل ثم قال بعد ذكر الآيتين ودخول ذلك في
 ابواب القدر ظاهر فانه يقتضى سبق علم الله بما يقع من عبده اهـ من الفتح

٩٤٥ باب وما جعلنا الرويا التي اديناك الآية والمناسبة في قوله تعالى جعلنا لانه هو التقدير قال الحافظ
 وجهه في قوله ابواب القدر من ذكر القننة وان الله سبحانه وتعالى هو الذي جعلها وقد قال موسى عليه الصلوة والسلام
 ان هي الاقننة نقل بها من تشاء وتدبى من تشاء قال ابن تين وهو دخول هذه الحديث في كتاب القدر الاشارة
 الى ان الله تعالى قدر على المشركين التكذيب لروايات الصادق الى آخر ما ذكر

٩٤٥ باب يحتاج آدم وهو موسى عند الله تعالى ولفظ قوله عند الله تعالى عن بعض شيوخنا انه اراد ان
 ذلك يقع منها يوم القيامة ثم رده بما وقع في بعض طرقه وذلك فيما اخرجه ابو داود من حديث عمر قال قال موسى
 يارب ارنا آدم الذي اخرجنا لذك من الجنة فاراه الله آدم فقال انت ابونا بالحديث قال وبذا يظهره انه
 وقع في الدنيا اتى ونيه نظر فليس قول البخاري عند الله صريحا في ان ذلك يقع يوم القيامة فان العندية عندية
 اختصاصا وتشريف لانذرية مكان والذي يظن ان البخاري لم يرد في الترجمة بما وقع في بعض طرق الحديث وهو ما
 اخرجه احمد عن ابى هريرة بلفظ اخرج آدم وهو من عند ربها الحديث ثم ذكر الحافظ اختلاف العلماء في وقت هذه
 الحجة وتعيين زمانه وبسط الكلام على شرح الحديث اشهد البسط

ثم اورد حديث البراء بن عازب قال قال الحافظ قال ابن ابي عمير مقصود البخاري الرد على من لم يجعل القسم بعينته اقسمت بيينا
 اهدت ما ذكره الحافظ هو مذهب الشافعي وما اشار اليه ابن المير هو مذهبنا الحنفية والعجب ان الحديث مستدل
 الغرضين كليهما ففي البذل قال الخطابي في مستدرج لمن ذهب الى ان القسم لا يكون بيينا بوجه حتى يقول اقسمت بالله
 وذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم قد امر بالبراء المقسم فلو كان اقسمت بيينا لا شئ من بيده والى هذا ذهب مالك
 والشافعي وقد يستدل به من يرى القسم بيينا على وجه آخر فيقول لولا ان يمين ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول
 لا تقسم والى ذلك ذهب ابو حنيفة واصحابه وقال الحافظ قال ابن المنذر اختلفت فيمن قال اقسمت بالله
 او اقسمت بقرعة فقال قوم بي يمين وان لم يقصد به قال الشافعي والثوري والكويتون وقال الاكثر ان لا يكون
 بيينا الا ان يوى وقال مالك اقسمت بالله يمين وان لم يقصد به قال الشافعي الا ان يوى وقال الشافعي بالقرعة
 لا يكون بيينا اصله ولو يوى - واقسمت بالله ان يوى تكون بيينا وقال اسحاق لا يكون بيينا اصلا وعن احمد لا يكون
 وعنه كالثاني اهد

٩٨٥ باب اذا قال اشهد بالله او شهدت بالله اي هل يكون حالفا وقد اختلفت في ذلك فقال
 الحنفية والحنابلة نعم والراجح عند الحنابلة ولو لم يقبل بالله ان يمين وعند الشافعية لا يكون بيينا الا ان اضاف اليه
 بالله ومع ذلك فالراجح ان كان في فمناجاة الى القصد ويؤلف الشافعي في التحقير وعن مالك كالمرويات الثلاث
 واجتنب من اطلق بالله في العرف والشرع في الايمان قال الشافعي اذا جاهد المنافقون قالوا اشهدوا بالله
 لرسول الله ثم قال اخذوا يمينهم جنة دخل على انهم استعملوا ذلك في اليمين وكذا ثبت في اللعان الى آخره قال الخطابي
 وقال العلامة العيني وللعلامة في هذا الباب اقوال اهد بان اشهد واصحف واعزم كلها ايمان تجب فيها الكفارة
 ويؤتى القسم والى حنيفة في ان اشهد لا يكون بيينا حتى يقول اشهد بالله الا فلا يمين الى آخر ما ذكر
 ٩٨٥ باب عهد الله قال القسطلاني في اي قول الشخص على عهد الله لافعل كذا ثم قال بعد ذكر الحديث
 ومطابق الحديث للزجر في قوله عهد الله فمن حلف بالعهد فحلت لزمته الكفارة عند مالك والكويتيين واحمد وقال
 الشافعي لا يكون بيينا الا ان يوى قال ابن المنذر اهد وقال الحافظ قال ابن ابي عمير هذا لفظ يستعمل على خمسة اوجه
 الاول على عهد الله - والثاني في عهد الله - الثالث عهد الله - الرابع عهد الله - الخامس على العهد وقد طرد
 بعضهم ذلك في الجميع وفضل بعضهم فقال الشافعي في ذلك الا ان قال على عهد الله وهو ما اذا نسبت يمين لى ولم يوى
 ثم ذكر ما ذهب اليه العلماء نحو ما تقدم عن القسطلاني وزاد قال الله تعالى لم عهد اليكم بين يدي من ان تعبدوا الا الله
 الا ان قال على عهد الله صدق لان الله انما عهد علينا العهد فلا يكون ذلك بيينا الا ان يوى واجتنب الاولون
 بان العرف قد صار جاريا به في كل يمين اهد

٩٨٥ باب الحلف بقرعة الله وصفاته وكلامه قال الحافظ في هذه الترجمة عطف العام على الخاص والخاص
 على العام لان الصفات اعلم من القرعة والكلام قال الحافظ المصنف بهذه الترجمة الى رد ما جاء عن ابن مسعود من
 الزجر عن الحلف بقرعة الله في زجره عن من عهد الله بن عتبة من الحلية لاني نعيم عن عوف قال قال عبد الله لا تقولوا
 بحلف الشيطان ان يقول اهدكم وقرعة الله ولكن قولوا كما قال الله تعالى رب القرعة التي دعون عن عبد الله منتظعا
 من الله وقال القسطلاني قوله وصفا كالخارج واليسع والبصير واليسع وكلامه كالقران او بما ازل الله اهد قوله
 بقرعة في يمين المصيريه وهو مطابق للترجمة من ان يوى لا يستأذ الا بصحة قديمة قال مالك كذا في اهد انعقاد
 الحلف بقرعة الله متفق بين الامتة في الاوجه عن ابن قدامن في بحث اهد بقرعة الله تعالى وعلمت بقرعة الله
 تنقده بيمين في قوله جارية يقول الشافعي واصحابه الراي لان هذه من صفات ذاته ولم يزل موصوفا بها الى آخر
 ما بسط فيمن الكلام على ذلك ونقص منه في يمين اللامع من كلام الموفق وغيره وما صدان القسم بصفات الله تعالى
 تنقسم الى ثلاثة اشياء اهد ما هو صفات لذات الله تعالى لا يتكلم به كقرعة الله تعالى فذكر ما تقدم اتفاقا والثاني
 ما هو صفات للذات ويبرهه غير ما ذكره اهد وقد رتبته فمما قسم بها لان بيينا وهذا قال الشافعي وقال ابو حنيفة
 اذا قال علم الله لا يكون بيينا لان يمين المسلم والثابت لا يبرهن باطلا الى صفته الله تعالى لكن يعرف باضافته الى
 الله سبحانه لفظا ودينه كالعهد والبيات والامانة ونحوها فهذا لا يكون بيينا الا باضافته اونه اهد فتم

٩٨٥ باب قول الرجل لعهد الله الخ اي هل يكون بيينا ويؤتى على تفسيره وهذا ذكره ابن عباس قال الراجح
 العرف والعهد باللفظ واحد ولكن خص الحلف بالثاني وقد اختلفت في تعقده بيمين فمن المالكية والحنفية تعتقد ان معناه
 قضاء الله والباقون من صفات ذاته وعن مالك لا يمين بيمين بذلك وقال الشافعي لا يكون بيينا الا بالنية لا يطلق على
 العلم وقدره بالعلم المعلوم وعن احمد المذهبين والراجح عند الشافعي اهد فمنا من الفرض والقسطلاني وقال الموفق
 وان قال لعهد الله في يمين وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي ان كان قصد اليمين في يمين والا لا وهو اختيار ابن ابي عمير
 انه اسم بصيغة من صفات الله وكان بيينا كالحلف بقرعة الله تعالى الى آخر ما في الاوجه

٩٨٥ باب لا يجر اخذك الله باللغو اي ايمانك الية بقرعة وقد تقدمت آية المائدة في اول كتاب
 الايمان من باب قول الله تعالى لا يجر الله اللغو الا بقرعة وقد تقدم هناك الكلام على فمنا يمينهم من انكر اهد الترجمة
 لا اختلاف للفرعيين وان الفرعيين يمين الاشارة الى اختلاف العلماء في تفسير يمين اللغو والمسئلة خلافية شعبة بسطت
 في الاوجه وذكر في ثمانية احوال للعلماء وذكر في يمين اللغو في يمين اللغو في تفسير الصادق اختلاف العلماء في معنى اللغو
 فقال الشافعي هو ما سبق اليه اللسان من غير قصد عقد اليمين وقال ابو حنيفة ومالك يوان يكلف على ما يستفاد من قوله
 اهد وقول الامام احمد كذا في الموفق عن ابن عباس ما اهد ان قال اللغو عندك ان يكلف على اليمين يري انها كذا فكيف
 والرجل يكلف ولا يعقد قلبه على شيء اهد وحصل ابن الهام مذهب احمد وانما اللغو في رواية اخرى ما وقع فيها
 اهد من يمين اللغو وفي البذل عن البذل وسماصل المصنفين بين الشافعي في يمين لا يقصد بها الحلف في المستقبل

عندنا ليس بلغو فيها الكفارة وعنده فلو لا كفارة فيها ثم قال والمراد من قول عائشة وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان يمين اللغو لا يجر في كلام الناس لا والله في الماضي لا في المستقبل اهد قلت فعلى هذا اهدت عائشة هذا
 الذي استدل به الشافعية مسلكت الحنفية

٩٨٥ باب اذا احسنت ناسبا في الايمان الخ المسئلة التي اشار اليها الامام البخاري خلافة قال ابن رشد
 في البداية ان ما لا يجر السباب والمكره بمنزلة العابد والشافعي يرى ان لا احسنت على السباب ولا المكره اهد وقال الموفق بن
 حلف ان لا يفض شيئا ففعل ناسبا فلا كفارة عليه نقله عن احمد الجاهل في الطلاق والعناق فان حلفت بهذا فلا كفارة
 وعنه احمد وانما اخرى ان لا يحسنت في الطلاق والعناق ايضا وهو ظاهر مذهب الشافعي وعن احمد رواية اخرى ان حلفت
 في الجميع وتلزمه الكفارة في اليمين المكفرة وهو قول ربيعة ومالك واصحاب الرأي والقول الثاني للشافعي اهد قلت وما
 ذكر الموفق من مذهب الحنفية وهو كذا كما في الدر المختار اذ قال وفيه ادى اليمين المنقولة الكفارة ولو كرهها او ناسبا
 اهد ما عرفت المصنف بالترجمة ومطابقه الا عادت بها فقال الكراما في تحت حديث ابن عباس فان قلت ما وجه
 مناسبة الحديث للترجمة اذ ليس فيه ذكر اليمين قلت غرض من الترجمة بيان رفع القلم عن الناسي والمخطئي ونحوها
 وعدم الموازنة به في الحديث وما بعد من الاحاديث تناسبا بهذا الوجه اهد قلت استوفوا في غرض الامام البخاري
 بهذه الترجمة والا وجه عندي ما قاله ابن المير ان غرض البخاري بالترجمة في اهلنا ليعرف ان كذا في نظيره في كتاب
 الفروض في حقه من جمل جابر فان ذكر فيه احدث الا حشره والنية وما اول الحفظ ان غرض البخاري تأييد مسلكه واول
 الروايات ليعرف بعد التاويل في بعضها وبسط الشيخ قدس سره ايضا الكلام على هذا الباب اذ قال وجملة ما ساقه هنا من
 الروايات لا يدل على ما نقلنا في الكفارة فان اراد اثبات الكفارة في هذا الحديث فغير مسلم لعدم الثبوت وان اراد
 اثبات انه لا معصية فيه فهو مسلم واثبات ذلك بالروايات موجه الى آخر ما بسط في مطابقة الاحاديث بالترجمة

٩٨٥ باب اليمين الغموس الخ بفتح الغيم والجمجمة وهم اليمين الغموس واخره مهلة قيل سميت بذلك لانها تغمس
 صاحبها في الاثم ثم في النار في قول النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك اليمين كالاناء اذا اردت ان يتعاهدوا احسنت واجتنب
 فعملوا فيها طيبا او داء او ارماد ثم يلعنون عند ما يدعون اليمين فيها ليعلم بذلك المراد من تأكيد ما اردوا ثم قال
 الحافظ نقل ابن المنذر وابن عبد البر اتفاق الصحابة على ان لا كفارة في اليمين الغموس واجتنبوا بانها اعظم من ان تكفر
 واهمها من حال الكفارة لا لا ولا في الشافعي بانها حو كالكفارة من غير ان يجر الى آخر ما ذكره الحافظ قلت والى مسلك
 الجمهور من المصنف وقال القسطلاني في اليمين الغموس ان يكلف على الماشي شهده المكذب كان يقول والله فعلت
 كذا وقيل كذا نصا واثباتا وهو غير ان ما فعل او فعله او ان يكلف كاذبا ليعذب بماله اهد

٩٨٥ باب قول الله ان الذين يشتركون بالله وايضا نهدوا اليه اشار المصنف بذلك كما في
 الحاشية على العيني تارك مسلك الجمهور ان لا كفارة في يمين الغموس اذ المذكور في الآيات والروايات الا انهم لا يجر
 على يمين صبر في يمين الغموس المهرية بلاضافة اي التي تصبر اي يلزم بها الحالف وتجلس عليها ومنهم من يمين اي
 يمين مصبورة على التجر اذ المصبور في الحقيقة صابها والمراد من الحالف هو الذي صبر نفسه وجسدها على هذه اليمين
 فاليمن مصبورة اي مصبور عليها اهد

٩٨٥ باب اليمين فيها الاملاك وفي المعصية وفي الغضب قال الحافظ ذكر في ثمانية احدث يؤخذ
 منها حكم ما في الترجمة على الترتيب وقد فخذ الاحكام الثلاثة من كل منها ولو عجز عن التاويل وقد ورد في الامور
 الثلاثة على غير شرط حديث مروى في شيب عن ابيه عن عروة فان لا تدر ولا يمين فيما لا يملك ابن آدم اخره ابو داود وفي
 بعض طرقه في داود ايضا ولا في معصية ولا في لغيره في الاوسط عن ابن عباس رفته لاليمين في غضب الحديث و
 سند ضعيف وبسط الحافظ وغيره من الشراخ فيما قصد المصنف بهذه الترجمة وكذا اكملوا في مناسبة احدث

الهاب بالترجمة وكتب مولانا محمد حسن المكي في التفسير غرضه ان اليمين في هذه الاشياء لا يتعقد اصلا وقوله حلف ان لا يملك
 ثم حلفا فعلم ان اليمين لم تكن معتقدة لعدم الابل في ملكه من الحلف وقوله فرج الى مسطح الفتحة فعلم ان اليمين لم تكن
 معتقدة قلنا قد فسرنا حلف وتلف وهذا مبني على تبويب البخاري ومسلكه والا فاستدل في الكفارة في هذه الامور خلافية
 وما فاده الشيخ المكي من قوله قلنا قد فسرنا حلف المصادق على الجليلين وانا د العلامة الكراما في غرض الترجمة غير ما فاده
 الشيخ المكي اذ قال فان قلت كيف دل الحديثان على الجزئين الاولين من الترجمة قلت بعد تاسمها على الغضب
 فان قلت فما حكمها بل يتعقد بيمين وتحب الكفارة فيها قلت تختلف فيه وسيل البخاري الى الاعتقاد والوجوب حيث
 سلكتها في مسلك الغضب اهد واما تفصيل ما ذهب الائمة في هذه الامور الثلاثة ففي الاوجه قال الموفق اماندر
 المعصية فلا يجر الوفاء به اجماعا ويجب على الناظر كفارة يمين وبه قال الثوري وابو حنيفة واصحابه وروي عن احمد ما
 يدل على انه لا كفارة عليه وهو مذهب مالك والشافعي اهد واما اليمين فيما لا يملك فقال العلامة العيني وفي التوضيح اذا
 حلف الرجل بيمين ما لا يملك ان ملكه في المستقبل فقال مالك ان يمين احد او قبيلة او حيسا لزمه العتق وان قال كل
 طوك الملك اهد احرم يلزمه عتق وكذلك في الطلاق ان يمين قبيلة او بلدة او صفة بالزمر الحث وان لم يمين لم يلزم
 وقال ابو حنيفة واصحابه يلزمه الطلاق والعتق سواء عم او خص وقال الشافعي لا يلزمه عتق او اهد قلت وهذا الكلام
 فيما اذا حلف العتق او الطلاق الى سبب الملك كما هو مخرج في كلام العيني هذا والا فلا تطبيق غير معتبر عند احمد
 هو حثي كالتبني فكما ان التبني العتق فيما لا يملك غير صحيح عند الكل فكذا في التعليق - واما الجزر الثاني من الترجمة
 فقال العيني ايضا وجمهور الفقهاء يلزمون الغائب الكفارة ويجعلون غضبه موكدا ليمينه وروي عن ابن عباس
 ان الغائبان يمينه فلو لا كفارة فيها وروي عن مسروق والشعبي وجماعة ان الغائبان لا يلزمه شي ولا طلاق ولا
 لا عتاق لقوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق في غلق ثم قال العيني وبه الحديث اخره ابو داود وقال الظن في الغضب
 وقال غيره الا غلق الاكراه لكن هذا حديث ليس بتاثيره من العيني بتفسير

٩٨٨ باب اذا قال والله لا اكله اليوم الخ قوله هو على نيته الخ قال الكرماني يعني ان قصد بالكلام ما هو
 كلام عرفا لا يبحث بهذه الاذكار والقرأة والصلوة وان قصد الاعمى يبحث بها اه قال الحافظ ولم يتبرهن لما اذا
 اطلق والجمهور على ان لا يبحث وعن الحنفية يبحث وخرق بعض الشافعية بين القرآن فلا يبحث به ويبحث بالقرآن
 الجمهور ان الكلام في العرف يتصرف الى كلام الاعمى وان لا يبحث بالقرأة والذكر داخل الصلوة فليكن كذلك كما
 وقال ابن المنير معنى قول البخاري هو على نيته اي العرفية قال ويحمل ان يكون مراده ان لا يبحث بذلك الا ان نوى ما
 في نيته فهو من نية حكم الاطلاق وهو في العيني قال اصحابنا حلف ان لا يتكلم بقرأة القرآن في صلوة او سجدة لم يبحث وان
 قرأ في غير الصلوة يبحث خلا للشافعي والقياس ان يبحث فيها اه قلت والظاهر ان ميل البخاري الى ان القرأة
 والتسبيح وغيرهما كلام اي عند الاطلاق وعدم النية ويستأنس ذلك بما اوردوه في هذا الباب

٩٨٩ باب من حلف ان لا يدخل على اهله فحكم الخ الخ ثم دخل خانه لا يبحث به اه قال الحافظ ولم يتبرهن لما اذا
 اورد جز من الشهر لثلاثة ايام ونحوه في اثار الشهر ونقص بل يتعين ان يعلق ثلاثين او كئيفي يتبع وعشرين فالاول قول
 الجمهور وقالت طائفة منهم ابن عبد الحكم من المالكية بان في اهر من الفصح

٩٩٠ باب ان حلف ان لا يشرب نبيذ الخ بسط الكلام على شرح هذه الترتيبه وبيان الغرض منها
 من كلام الشرح ومن تقارير الشيخ الكنگوي في ما منس الامام فارجح اليه لو شئت قال الحافظ قال المهلب لقي
 عليا بالجمهور ان من حلف ان لا يشرب النبيذ بعد لا يبحث بشرب غيره ومن حلف لا يشرب نبيذ الخيشي من السكره
 فانه يبحث بكل ما يشرب به فليكون فيه المعنى المذكور فان سائر الاشربة من الطيب والحصير تسمى نبيذ المشابهة له
 في المعنى فهو من حلف لا يشرب شرابا او اطلق فانه يبحث بكل ما يقع عليه اسم شراب قال ابن بطال ومراد البخاري
 ببعض الناس ابو حنيفة ومن تبعه فانه قالوا ان الطلاء والحصير ليسا نبيذ لان النبيذ في الحقيقة ما يند في الماء
 ونقع فيه فاراد البخاري الرد عليهم الى آخر ما ذكر الحافظ من كلام ابن بطال ثم قال ونرى من ان النبيذ انما يشرب
 بسجود عن قصود البخاري بنما قال وانما اراد تصويب قول الحنفية ومن ثم قال لم يبحث ولا يشربه قوله بعده في قول بعض
 الناس فانه لو اورد خلا في شرع على ان لا يبحث وكيف يترجم على نقيضه ثم خالفنا في قول الحافظ والذي فهمه ابن
 بطال اوجه واقرب الى مراد البخاري اه قلت ومذهب الحنفية ما في الابدان كما في ما منس الامام لو حلف لا يشرب
 نبيذ فاما نبيذ مشرب حشتم لعموم اللفظ وان شرب سكر لا يبحث لان السكر لا يسمى نبيذ الا انه اسم لعموم النبيذ
 الذي من ما اوردوا اذا خلاوا اشتد وقذف بالزبد ولم يقتض على الاختلاف وكذا لو شرب غيره الا انه لا يسمى نبيذ
 اه وادنا الشيخ قدس سره في الامام وحاصل استدلال المؤلف ان التفات بين الطلاء والسكر وبين النبيذ
 ليس اكثر من التفات بين النبيذ والسكر في الرواية اطلاق لفظ النبيذ على النبيذ فانه يتناول لفظ
 السكر والطلاء والشراب علمه اذ عباداه اه

٩٩١ باب اذا حلف ان لا يتكلم فكل تم ايجوز الخ اي بل يكون مود ما فبحث ام لا او تتلفوا في
 مراد البخاري بل هو موافق للحنفية او مخالف لهم بل الحافظ الى الثاني والاوجه عندى الاول والذكره حديث الامام الله
 عليه وسلم الجوز بالقرنم حديث عاتبة بنى الاندلس قال الحافظ قال ابن المنير وغيره معقود البخاري الرد على من زعم
 انه لا يقال انتم الا اذا اكل بما يصطنع به وقال ومناسبة حديث عاتبة ان العلم منها ارادت نفي الادام مطلقا بقرينة
 ما هو معروف من شققت عيشهم فدخل فيه التمر وغيره وقال الكرماني وغيره المناسبة ان التمر لما كان موجودا عند
 وهو غالب اقواتهم وكانوا اشباغى منه علم ان اكل الخبز به ليس امتدادا قال ويحمل ان يكون ذكره في الحديث في هذا
 الباب لا في بلائته وهو لفظ الامام ومكونه لم يجر شيئا على شرطه قال الحافظ والاول ما بين لمراد البخاري
 والثاني هو المراد لكن بان يتصرف اليه ما ذكره ابن المنير اه من الفصح وتعب العلامة العيني كلام الحافظ والوجه عند
 العمدة الضعيف الوجه الاول وما قال الحافظ من انه ما بين لغرض الامام البخاري ليس بوجه فانه لم يرفع براده
 بل ذكر في الترتيبه الشرط بجزءه ولما ذكر في حديث عبد الله بن سلام اكله صلى الله عليه وسلم الخبز بالقرنم ونفت
 عاتبة رضي الله تعالى عنها الاكل بالادام فالظاهر انها لم تعد التمر والادام لعدم العرف بذلك وتخصيص مذهب
 الحنفية في ذلك ما في الدر المختار والادام ما يصطنع به الخبز او ما يختلط به كحل وزيت والحم والبييض وقال محمد بن
 بوبكر مع الخبز فالبانما بوبكر وعده فالبانما بوبكر ويطبخ وسائر القوام ليس ادا ما الا في موضع يوك نبيذ الخبز
 غالبا اعتبار العرف اه ويقول محمد فالت الامنة الثلثة الشافعي وملك واحكما قال العيني كذا في ما منس الامام
 وقال الحافظ ومن جزم الجمهور حديث عاتبة في قعدة بريدة قد عابا لغيره فاق بجزءه وانما من ادم البيت الحديث
 وترجم له المصنف في الاطعمة باب الادام قال ابن القصار وقال الكوفيون الادام اسم للخبز بين الشيبين فدل
 على ان المراد ان يستنك الخبز فيه بحيث يكون تابعا له بان تتداخل في اجزائه وهذا لا يحصل الا بما يصطنع به اه
 قال العيني فان طقت معنى ما يصطنع به ما يختلط به الخبز فكيف يمتلئ الخبز بالخبز قلت يذوب في العظم فيحصل الاختلاط

٩٩٢ باب النية في الايمان قال العيني قال المهلب وغيره اذا كانت الايمان بين العبد وربه لا خلاف
 بين العلماء انه يتوكل على نيته واذا كانت بينه وبين ادي وادعى في نيته غير الظاهر لم يقبل قوله وحمل على ظاهر
 كلامه اذا كانت عليه بينه باجماع الخ اه

٩٩٣ باب اذا اهدى ماله على وجه الصدقة او التوبة اي تصدق بماله او جعله بنية المسلمين وفيها
 الباب هو اول ابواب النذور اه من الفصح وتقدم الكلام على معنى النذر في اول الكتاب في ما تختلف العلماء فيمن نذر
 اي يقصد في صحيح ماله على شئ عثره مذهبها كما بسط في الادب جرح الير لوشئت ومذهب الامنة الاربعة انه يجب
 عليه الثلث عند مالك واحمد والكل عند الشافعي ان نذر على وجه التبرك كان شفى الله مريضه وان كان النذر لغيرها
 وغشبا مثل ان يقول ان فعلت كذا فهو باختيار ان شاء فعلت ذلك وان شاء كفر كفارة يمين وعند الحنفية

يجب التصديق بجميع ما من جنس الزكوة اي يمسس كان يلغ نغسا با واولاد ولا يدخل فيه المال غير الزكوي
 ٩٩٤ باب اذا حرم طعاما الخ كان يقول طعاما كذا حرام على ان نذرت لشدا وشه على ان لا اكل كذا اول
 اشرب كذا وهذا من نذر الجاهل والراجح عدم الانتفاء الا ان قرنه بحلف فيلزمه كفارة يمين اه من القسطلاني
 وكذا في الفصح وزاد فيه قال ابن المنذر اختلفت يمين حرم على نفسه طعاما او شرابا بل قالت طائفة لا يحرم
 عليه وتلزمه كفارة يمين وهذا قال اهل العراق وقالت طائفة لا تلزمه الكفارة الا ان حلف والى ترجيح هذا القول
 اشار المصنف بايراد الحديث لقوله وقد حلفت وهو قول مسروق والشافعي وما لك لكن استثنى مالك المرأة
 فقال تطلق ولو قال لامته من غير ان يحلف فلا حرم عليه اه وقال الشافعي لا يقع عليه شئ الا لم يحلف الا اذا نوى
 الطلاق فخطب او اعتق فتتق وعنه يلزمه كفارة يمين اه وبهذا قال العيني اذ قال ولم يذكر جواب اذا على عادت ويؤ
 ان يفتق حنيفة وعليه كفارة يمين اذا استباحه لكن اذا حلف وهو الذي ذهب اليه البخاري فذلك اورد حديث
 الباب لان فيه قد حلفت ثم ذكر المذاهب بما تقدم وقد تقدم الكلام ببسوط على يمين المسلمين اعني تحريم الرجل
 مرأة على نفسه وتحريم الطعام والشراب في كتاب الطلاق لكن من على ذكره وتحقق هناك ان ميل المصنف
 في المسئلة الى مسلك الامام مالك

٩٩٥ باب الوفاء بالنذر الخ اه حكمه وقوله قال الحافظ وذكر المصنف فيه كلام النويين ما يدل على المدح
 بوفاء النذر وما يدل على المنع عن النذر وسياتي توجيه ذلك من كلام الحافظ وقوله بوفاء بالنذر هو قوله من ان الوفاء
 به قرينة للشئ على فاعله لكن ذلك مخصوص بنذر الطاعة من الفصح وقال العلامة العيني اورد به الآية اشارت الى
 ان الوفاء بالنذر مما يجب التثاء على فاعله ولكن المراد بنذر الطاعة لا نذر العصية وقام الاجماع على وجوب الوفاء
 اذا كان النذر بالطاعة واختلف في ابتداء النذر فقيل انه مستحب وقيل مكروه وبجزء النوي ونفس الشافعي على انه
 خلاف الاول وحمل بعض المتأخرين النبي على نذر الجاهل واستحب نذر التبراه ولم يذكر العيني مذهب مالك وذكره
 الحافظ اذ قال بعد نقل نص الشافعي ان النذر مكروه وكذا نقل عن المالكية وجزء من غيرهم ابن ديق العبد وشارا ابن
 العربي الى اختلافهم وجزء من الحنابلة بالكرامة وعند رواية في انها كرامة قريم وتوقف بعضهم في صحتها اه قال القسطلاني
 والذي رأيت في شرح مختصر الشيخ خليل للشيخ بهرام اهلي ان النذر المطلق وهو الذي يوجب الانسان على نفسه ابتداء
 شكر الله تعالى مندوب بل ان يشهد وهو مذهب مالك واما المكروه وهو ما اذا نذر صوم كل خميس او كل اثنين او نحو ذلك
 فهو مكروه قال في المدونة حقا في التفريط في الوفاء به الى آخر ما قال ثم قال الحافظ قال ابن المنير مناسية احاديث
 الباب للترجمه في قوله سترج من الجبل والما يجرح الجبل ما تعين عليه اذ لو اخرج ما يتبرع لكان جوادا وتقبل
 ان يكون البخاري اشار الى تخصيص النذر النبي عند نذر البها وضفة والجماع بدليل الآية فان الشئ الذي تعينت
 محمول على نذر القرية كما تقدم اول الباب فجمع بين الآية والحديث بتخصيص كل منهما بصورة من صور النذر فكان البخاري
 رمز في الترتيب الى الجمع بين الآية والحديث بذلك منقطع من الفصح قوله صلى الله عليه وسلم عن النذر في ما منس
 المعربة عن شرح الاسلام على بان النذر لما لم يبدل القرية الا بشرط ان يعرض له ما يرد صار كالمساقاة التي تقدر في نيته
 المتبرع والى ذلك اشار بقوله لا يرد وشيئا واليه للتزير اذ لو كان التبرع بسقط النذر وسقط لزوم الوفاء به والى ما في
 ذلك قول اصحابنا ان النذر قرينة وهذا لا يتصل به الصلوة لان النبي محمول على من طعن ان لا يقوم بما التزمه او ان النذر تارة
 كما يوجب الحديث وعلى المعلق لشيء فان قول بان قرينة محله في غير ذلك وبذلك علم ضعف اطلاق قول الكرماني المكروه
 التزام القرية لا القرية اذ ربما لا يقدر على الوفاء اه

٩٩٦ باب ان من ادعى بالنذر قال الحافظ كذا لا في ذر وسقط لغيره لفظ ثم اه ومطابقة الحديث بالترجمه
 ظاهره قال ابن الطال سوى بين من يجوز امانته ومن لا يفي بنذره والحنفية معصومة فيكون ترك الوفاء بالنذر مذموما اه
 من الفصح

٩٩٧ باب التسنن في الطاعة الخ اه حكمه ويحمل ان يكون باب بالتسني ويريد بقوله النذر في الطاعة حرم
 المتبدأ في الخيرة فلا يكون راعية نذر شرعا اه

٩٩٨ باب اذا نذر ما حلف ان لا ياكله انسانا في الجاهلية ثم اسلمها الى بل يجب الوفاء له والمراد
 بالجاهلية جاهلية المذكور وهو حال قبل اسلامه قال ابن بطال قال س البخاري النذر على اليمين وترك الكلام على الاعتكاف
 ذكر فيه حديث ابن عمر في نذر عمر في الجاهلية انه يفتك والحديث سبق في آخر الاعتكاف في غزوة حنين تعيين زمن سوا
 عمر ولفظ لما تهللنا من حنين عمر النبي صلى الله عليه وسلم عن نذر كان نذره في الجاهلية اعتكافا قال ابن بطال ولو جوب
 هذا النذر ليقول الشافعي وهو قوله كذا قال والمشهور عند الشافعية انه وجوبه منهم وان المشافعي وحمل اصحابه على انه لا يجب
 عليه سحب وكذا قال المالكية والحنفية وعن احمد في روايت يوجب وبجزء الطبري والبخاري وادود قال الحافظان وجد عن البخاري
 التصريح بالوجوب قبل والآخر ترجمته بتدل على الوجوب اه من الفصح والقسطلاني في قوله ان نذر ترك الاعتكاف القسطلاني
 من قال بصحة نذر الكافر من مشع وهو الصحيح بل الحديث على انه صلى الله عليه وسلم لم يامر به بالاعتكاف الا شربا بتدر
 لا يمين نذره سميته بالنذر من جاز التشرية او من جاز الحرف اه

٩٩٩ باب من حلف على نذر الخ قال الحافظ اي بل يقضي عنه اولاد الذي ذكره في الباب يقضي الاول لكن
 بل على سبيل الوجوب او لندب خلافه في ما نذر ثم قال فيما ياتي وعندنا الظاهرية ومن واقفهم ان الوارث يلزمه قضاء النذر
 عن مورثه في جميع الحالات وذهب الجمهور الى ان من مات وعليه نذر الى ان ينجب قضاءه من راس ماله وان لم يورثه الا
 ان وقع النذر في مرض الموت فيكون من الثلث بشرط المالكية والحنفية ان يورثه بذلك مطلقا اه منقطع من الفصح
 وتقدم ذكر الخلاف في المسئلة في آخر كتاب الفصح من باب الحج والنذر عن الميت

١٠٠٠ باب النذر فيما لا يملك وفي معصية تقدم ذكر المذهب في باب اليمين فيما لا يملك وكاتب

الشيخ قدس سره في اللامع لم يذكر في الباب ما يدل على الجزء الاول وكانه دخل الجزء الاول في اثنا في فان نذر المرء في الامكان
 بية او صدقة او عتق رقبة بغيره بعبودية في امتناعه من الامكان من اتيانه قاهم امره وما وجهه الشيخ جزم ابن المنير كما في باس
 اللامع وفيه قال حافظ تقدم التبيي في باب من صلت بملء سوي الاسلام على الموضع الذي اخرج البخاري فيه المقدر بيا
 يطابق الترجمة وهو في حديث ثابت بن العتيك بلطف ليس على ابن آدم نذر فيما لا يملك ثم بسط الحافظ عدة روايات في
 هذا المعنى وحديث ثابت بن العتيك الذي ان يقال انه الامام البخاري اشار بالترجمة على عاونه الى هذا الحديث
 ادهن باشم اللامع

٩٩١ باب من نذر ان يصوم اياما فوافق الصعد او العطواى ايا ما سميت فوافق الصعد او العطواى بل يجوز
 له الصيام او البدل او الكفارة او التقدير الاجتماع على انه لا يجوز له ان يصوم يوم العطر ولا يوم الصعد ولا عن نذر
 سواء عينها او احدها بالاندراد واقفا معا او احدهما اتفاقا فلو نذر لم يتعد نذره عند الجمهور وعندنا بخلافه روايات
 في وجوب القضاء وخالف ابو حنيفة فقال لو اتدم فصام وقع ذلك عن نذره وقد تقدم بسط ذلك في او اخر الصيام
 اهدت تقدم في الصيام باب صوم يوم العطر باب صيام ايام التشرية ووسط الكلام عليه هناك وفي ما مثل اللامع
 وسالك الامت في ذلك كما بسط في الاو جز انهم اجمعوا على انه لا يجوز صوم يوم العطر والامم لا يفتاد ولا قضاء
 ولا نذر او تغلغوا في صوم النذر بصومها فيصعب النذر عند المنفية ويجب القضاء وهو اللامع من قول احمد كما جزم به في
 نيل المارب ولا يصح النذر عند الشافعي خلافا عليه وقال مالك ان نذرهما بعينها بان نذر صوم يوم الاضحية مثلا
 فلا يصح النذر وان نذروا ما وافق يومها مثل ان نذر صوم يوم فلان تقدم يوم النحر فهذا النذر يصح عنده ويجب القضاء
 اهدت قلت وعن الامام ابو حنيفة في نذر روايات وظاهر الرواية عنه هو ما ذكره في صحيح النذر مطلقا

٩٩٢ باب هل يدخل في الايمان والبدن وما الامم من الغنم الخ بعن بل يصح الصيام او النذر على الاعيان
 بصورة اليمين نحو قول صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده ان هذه الشجرة تشتغل عليه نار او صورة النذر مثل
 ان يقول هذه الارض نذرت او هذه اليمين وكذا في الفصح وغيره الى الكفاية ثم قال والذي فيه ابي بطلان اولى
 فانه اشار الى ان مراد البخاري الرعي من قال اذا صاف اذ نذرت تصدق بما ذكره ان تصدق بما ذكره تصدق
 سوى ذلك ونقل محمد بن نصر المروزي في كتاب الاختلاف عن ابي حنيفة واصحابه ان نذر ان تصدق بما ذكره تصدق
 بما يجب فيه الزكاة من الذهب والفضة والتمواشي لا في ملكه جمالا زكاة فيه من الاضحية والدور وسائر البيت والرتيق
 والحجر ونحو ذلك فلا يجب عليه شيئا ثم نقل بقية المذاهب على نحو ما قدمت في باب من اهدى ما فعله في امره
 البخاري موافقة الجمهور وان المال يطبق على كل ما يتولى اهد وكذا قدما بقية المذاهب في الباب الذي اشار اليه الحافظ
 ان الحافظ رحمه الله جعل كتاب الكفارات كتابا مستقلا ولذا ذكره في اعمدة الاعتقاد منها في آخر كتاب الايمان اذ قال و
 الباعثة في قوله تعالى سمع عاثره فقله وهو كذلك عندي وسيا في بيان اختلاف النسخ

كتاب كفارات الايمان

٩٩٣ باب كفارات الايمان كذا في نسخة فتح الحسيني واما في النسخ الهندية فيها قال العلامة الحسيني كذا في
 رواية ابي ذريح السلمي وفي رواية غيره باب الكفارات بفتح كفاة على وزن فعالة بالتشديد من الكفر وهو التخليص
 ومن قبل للزرارة كافر لانه يعطى البزور كذلك الكفارة لانها تكفر الذنب اى تستره وانه تكفر الرجل بالسلامة
 اذ استتر به وفي الاصطلاح الكفارة ما يكفر من صدقة ونحوها اهد وقول الله تعالى في كفارتها اطعام عشرة مساكين
 الخ ذكر الشراح في من هذه الترجمة عدة فروعات خلافا قال الحافظ وقد تسك به من قال يمين العدد المذكور وهو
 قول الجمهور خلافا من قال لو اعطى ما يجب للعشرة اهد وكذا في يوم عرس من السن ومن قال كذلك لكن قال عشرة
 ايام مؤثرا في يوم عرس من الامم الا وراى قول الامام ابو حنيفة صلى الله عليه وسلم الخ يشهد الى حديث كعب بن عجرة الموصول
 في الباب قوله ويذكر عن ابن عباس اما اثر ابن عباس فوصد سفبان النوري في تفسيره قال كل شئ في القرآن او نحو قولنا
 نعتة من صيام او صدقة او نسك فهو نعتة وما كان من لم يجد فهو على الولاى على الترتيب واما اثره فوصلا لطريق
 قال ابن بطال بدارى التفسير من طريقه عليه السلام انما اتفقوا في قدر الاطعام ثم ذكر اختلاف في ذلك قلت وقد تقدم
 عدة ابواب في فدية الحرم اذ اهل في كتاب الحج وتقدم هناك مبسوطا اختلاف العلماء في مقدار الطعام وكذا في
 التخيير بين هذه الاشياء فارجح اليه لاشتمت ثم انهم اجمعوا على انه الحاشية في ان يشد من الاطعام والكسوة و
 الخ من لم يجد فصيام ثلث ايام وفيه خلاف لابن عمر حيث جعل اوجها للتخيير كما بسط في الاو جز قال الحافظ
 قال ابن بطال واما ذكر البخاري حديث كعب بن عباس من اجل آية التخيير فانها وردت في كفارة اليمين كما وردت في كفارة
 الاذى وتخيير اليمين فقال يمين ان يكون البخاري موافق الكوفيين في هذه المسئلة فاورد حديث كعب لا تدع
 التخيير فيه على نصف صاع ولم يثبت في قدر طعام الكفارة يحمل المطلق على التقيد الى آخر ما في الفتح

٩٩٤ باب قوله قل من ضل الله لغير تحلة ايمانكم الآية كذا في النسخ الهندية وكذا في اكثر نسخ الشروح
 سوى نسخة الفتح فغيره باب متى يجب الكفارة على العتق والتغيب وقول الله تعالى في الخ قال الحافظ وسقط بعضهم ذكر
 الآية وأشار الكرماني الى تفسيره فقال قوله تعالى ايمانكم اى تحليتها بالكفارة والمناسب ان يذكر هذه الآية في
 الباب الذي قبله ثم قال الحافظ قال ابن المنير مقصود ان يبين على ان الكفارة اى ما يجب بالحنث كما ان كفارة
 الوفاق اى ما يجب بتمام الذنب واثار الى ان العتق لا يسقط عنه ايجاب الكفارة لان النبي صلى الله عليه وسلم علم فقره
 واعطاه مع ذلك ما يكفره اهد وكتب الشيخ قدس سره في اللامع قول من يجب الكفارة اى حيث وجد ولا تد
 الرواية عليه ظاهرة اهد قلت وعلى هذا فان فرض من الترجمة عندي انه بل يجب اداء الكفارة على الفور اى على الحال
 وهد اوجه عندي بما نقله الحافظ عن ابن المنير من ان الكفارة اى ما يجب بالحنث لا قبل الحنث لكن لم اجد المسئلة

التي ذكرها الشيخ لصافي الكفارة نعم الاختلاف في تضاد رمضان بل هو على الفور والآخر مشهور ويستنبط منه الاختلاف
 في الكفارة ايضا كما ذكر في باشم اللامع فارجع اليه لو شئت

٩٩٥ باب من اعان المعصية في الكفارة قال الحافظ ذكر فيه حديث ابي هريرة المذكور قبل وهو ظاهر فيها
 ترجم له فكما جازعنا المسر بالكفارة عن وقاعد في رمضان كذلك يجوز عاونه المسر بالكفارة عن يمينه اذ احدث فيها
 ص٩٩٥ باب يعطى في الكفارة عتق مسكين الخ قال الحافظ ما بعد وخص القرآن في كفارة اليمين وفي ذكر كرت

الخلافا في قريبها واما التسمية بين القريب والبعيد فقال ابن المنير ذكر فيه حديث ابي هريرة المذكور قبله وليس فيه
 الا قوله العبد اليك لكن اذا جاز اعطاء الاقرباء فابعداء اجوز وقاس كفارة اليمين على كفارة الجماع في الصيام في اجماع
 العرف الى الاقرباء قلت وهو على راي من جعل قوله العبد اليك على انه في الكفارة واما من جعل على انه اعطاء التمر المذكور
 في الحديث لينفق عليهم ونسب الكفارة في ذمته الى ان يحصل له يسيرة فلا تجوز الحاقه وكذا على قول من يقول سقط
 عن المعسر مطلقا مذموب الشافعي جواز اعطاء الاقرباء الا ان تلمذ من فقهاء اهدت قلت واورد في الحاشية ان لا يرد
 لذكر العشرة في الترجمة لان العشرة في كفارة اليمين وحديث الباب في كفارة الوفاق فلا مطابقة بينهما الى آخر
 ما ذكر في الحاشية من الجواب قلت انما ذكر العشرة في الترجمة لان الترجمة من كتاب الايمان واوراد المصنف
 على ان مفسد الاستدلال تميم القريب والبعيد لا العدد الوارد في الحديث فان عد الاستين انما هو في كفارة
 الصيام وقد تقدم في كتاب الصوم باب الجماع في رمضان بل يعطى المهر من الكفارة اذا كانا حاديين وقد تقدم
 هناك في مراد قوله صلى الله عليه وسلم اطعم اليك واختلاف العلماء في كفارة اليمين الى الصيام فارجع اليه لو شئت

٩٩٦ باب صاع المدين يذود النبي صلى الله عليه وسلم وسله وبركة قال الحافظ اشار في الترجمة الى
 وجوب الاخراج في الواجبات بصاع اهل المدينة لان التشرية وقع على ذلك اوله واكد ذلك بدعاء النبي صلى الله
 عليه وسلم بما يركه في ذلك قوله وما توارث الى المدينة الا اشار بذلك الى ان مقدار المد والصاع في المدينة لم يتغير
 لتواتره عندهم الى زمنه اهد وكتب الشيخ قدس سره في اللامع وحاصل الترجمة ان العبرة بمكيال المدينة لانه كان
 هو المشاع بين امر النبي صلى الله عليه وسلم باء ما يوردى من المكيات فيكون هو المراد لا غير ثم ذكر الشيخ في اللامع
 توضيح قول السائب كان الصاع على عهد النبي صلى الله عليه وسلم مدا الخ وفي باشم اللامع عن الشكوة برواية في ذلك
 عن ابن عمر وفا مكيال كميال ابن المدينة والميزان ميزان اهل مكة اهدت وترجم على هذا الحديث الامام ابو داود
 باب قول النبي صلى الله عليه وسلم المكيات كميال المدينة وبسط الشيخ قدس سره في البذل في معنى الحديث وقال
 القاري في شرحه ان اهل المدينة صحاب ذراعات فهم اعلم باحوال المكيات والى مكة اهل تجارات فبعدهم بما هو ازين
 وعلهم بالاذان اكثر اهدت قلت واختلفوا في مقدار المد فالمد رطل وثلث عند مالك والشافعي واهم وهو قول ابو يوسف
 المرجوح اليه المشهور قبل الياض الرجوع وطلان عند ابي حنيفة وعهد وبسط في الاو جز وفيه ايضا مذموب
 الشافعي واهم اختيار المد الا صغر رطل وثلث ومذموب الحنفية اختيار المد الا كبر رطلان وقرق مالك فقال في التمام
 بالمد الا كبره في غيره بالمد الا صغره في الاو جز فعلى الموطا قال مالك والكفارات كلها وزكاة العطر وزكاة العشر كل ذلك
 بالمد الا صغر النبي صلى الله عليه وسلم الا الظاهر في الكفارة فيه بالمد الا اعظم مد هشام اهد وكرر في الاو جز في باب
 زكاة العطر الاختلاف في مقدار مد هشام

٩٩٧ باب قول الله اذ يحسبوا قبة يشبه الى ان الرقبة في آية كفارة اليمين مطلقه بخلاف آية كفارة
 التمس فاشبهت بالايان قال ابن بطال حمل الجمهور عليهم الا كتم الثلث المطلق على التقيد وفاقهم الكوفيين
 فقالوا يجوز اتماق الكافر وادفعها لثوروا ابن المنذر ووجه في كتابه الكفارة ان كفارة التمس مطلقه بخلاف كفارة
 اليمين ومن ثم اشتد التتابع في صيام الفقل دون اليمين قوله وادى الرقاب انكى كازرم بذلك الى سوانفة الكوفيين
 لان الفقل التفضيل يقتضى الاشتراك في اصل الحكم من الفتح

٩٩٨ باب عتق المهد بوجه الولد والمكاتب الخ ذكر فيه حديث جابر بن عتيق المدبر وقد تقدم ثم مستوفى
 في كتاب العتق وبيان الاختلاف فيه الا احتجاج من قال بوجه يمينه وقضية ذلك صوم عتق في الكفارة الى آخر ما ذكر
 الحافظ قلت وقد تقدم الاختلاف وبيان المذاهب في بيع المدبر وادم الولد والمكاتب في كتاب العتق وقال المصنف
 تحت حديث الباب وجه المطابقة قال الكرماني انه اذا جاز بيع المدبر جاز عتقه وقاس الباقي عليه اهد وقال
 العلامة الحسيني واما عتق ولد الزنا في ابرقاب الواجبة فيجوز عند الجمهور منهم ابو حنيفة والشافعي واهم وسحاق وقال
 عطاف والشمسي والاوزاعي لا يجوز عتقه فان قلت روى عن ابي هريرة مرفوعة انه شر القاتلة قلت روى عن ابن عباس
 وعائشة انكار ذلك اهدت قلت وهذا الحديث الذي اشار اليه العلامة الحسيني اخرج الامام ابو داود وبلغظ ولان الزنا
 شر القاتلة وقد تكلموا عليه كما اشار اليه الحسيني وقد تعرض الحافظ لادخال المصنف عتق ولد الزنا في هذا الباب عن
 وجه مناسبه وذكر بعض آثار الصحابة ما يدل على منع عتقه

٩٩٩ باب اذا عتق عبد ابيته وبين آخره اعتق في الكفارة لمن ولاه كذا في النسخ الهندية وفي
 نسخ الشروح بما جاز بان مستقلان كذا باب اذا عتق الخ لم يذكر فيه حديث ثم ترجم باب اذا عتق في الكفارة
 الخ قال الحافظ قوله باب اذا عتق عبدا بينه وبين آخره ثبتت هذه الترجمة لمستحله وهدت فيه حديث فكان المصنف
 اراد ان يثبت فيها حديث الباب الذي صدره من وجه آخر فلم يتفق اذ ترد في الترجمة فاقدم الاثر على الترجمة اى
 تلى به وكتب المستمل الترتيبين احتياطا والحديث في الباب الذي يليه صالح لهما لعزب من التاويل ووجه ابو حنيفة
 الترتيبين في باب واهدت ثم قال الحافظ ذكر فيه حديث عائشة في عتقه بمرارة عتق في آخره فانما الولد لمن عتق
 وقضية ان كل من عتق شخص عتقه كان الولد له في ذلك ما لو عتق العبد المشرك فانه ان كان موهبا صحح من
 لشركه حصته ولا فرق بين من يعتقه فانما اوعى الكفارة وهذا قول الجمهور منهم صاحب ابى حنيفة وعن ابى حنيفة

قلت باب لعن السارق اذا العيسر اي اذا لم يعين اشارة الى الجمع بين النبي عن ابي السارق المعين وبين حديث الباب اهن من الفخ

قلت باب الحد وكفارة ومطابقة الحديث بالترجمة ظاهرة قال القسطلاني بعد ذكر الحديث زاد الترمذي من حديث علي وصح فاشد كرم من النبي العقوبة على خلد في الاخرة واستشكل حديث ابي هريرة عند الزبير وصحوا حكاه ابنه صلى الله عليه وسلم قال لا ادرى الحد وكفارة لابلها ام لا واوجب بان حديث الباب اصح اسنادا وبان الحاكم لا يخفى تساؤل في اصحح وسبق في كتاب الايمان مزيد بحث لذلك اه وتقدم شي من الكلام على المسئلة في الجزء الثاني في ادراك كتاب الايمان وفي ما مشى اللامع يشكك على هذا الباب ماسيا في قرياس باب توبة السارق لان حد السارق داخل في حمة الحدود وكفارة عند امام البخاري كما ثبت في هذا الباب ولم يتعرض له احد من الشرح ويكن التقصي عنه عند هذا الصنف الضعيف المقبول في ربه الكرم ان كفارة الذنوب شي آخر عند الامام البخاري وقبول شهادة الحدود امر اشد توثق ذلك فمرد التكفير يحصل بالحدود وما قبول شهادة توثق على التوثق ويدل على ذلك ماسيا في آخر الباب الا قال ابو عبد الله اذا تاب السارق بعد ما قطع يده قبلت شهادته وكذلك كل محد اذا تاب قبلت شهادته اه

قلت باب ظهر المؤمن حتى الا في حد او في حق اي محصوم من الاليد اي لا يعزب ولا يذل الا على سبيل الحد والتعزير ناديا وبه الترجمة لفظ حديث اخرجه ابو الشيخ في كتاب السرقة بسنده عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ظهور المسلمين حتى الا في حدود الله كذا في الفتح ثم ذكر الحافظ عدة روايات في هذا المعنى وفي جميعها ضعف ومغال -

قلت باب اقامة الحد والانتقام لعن مات الله قال القسطلاني اي وجوب اقامته الحدود ووجوب الانتقام لمحات الله ثم قال بعد ذكر حديث الباب قال الكرماني فان قلت كيف خير النبي صلى الله عليه وسلم في امرين احدهما ثم واجاب بان التخيير ان كان من الكفار فظاهر وان كان من المسلمين فمخارجه المالم يولد الى ام كالتخيير في الجهاد في العادة والانتقام فيها فان الجهاد يجرى الى الهلاك لا يجوز نحو اجاب به ابن بطال والاقرب كما قال في الفتح ان قال المصنف في قوله لا يجرى الا في الجهاد من كافر اه قلت والوجه عندى في العرض من الترجمة ان اشار بالجزء الثاني الى ان الحدود من حقوق الله تعالى لكونها الانتقام لمحات الله فلا حق لاحد في العقوبتها الا الصلح عليها بشي فلا يجوز لاحد ان يشفع فيه كما سياتي في التوبيخ بقوله باب كرامة الشفاعة في الحد تقدم في كتاب الصلح ترجمته المصنف بقوله باب اذا صلح على صلح جور فهو مردود

قلت باب اقامة الحد وعلى الشوفين والوضيع فيرد على ما كان عليه بل الشرك من اليهود وغيره كما في ابى داود وتاثير لقوله عليه الصلوة والسلام اقبولوا عن ذوى البنيات عزائم الا الحدود وقال الحافظ ابو ميثق من الوضيع وهو النفس ووثق بنا بلطف الوضيع وفي الطريق التي تليها بلطف الضعيف وهي رواية الاخرى في هذا الحديث وقد رواه بلطف الوضيع ايضا النسائي اه

قلت باب كراهية الشفاعة في الحد اذا دفع الى السلطان كذا تيد ما اطلقه على حديث الباب كذا اشار الى ما روي في بعض طرقه صحاح ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا سائمة لا تشفع في حد فان الحد وادانته ابي فليس لها متحرك ولشاهد من حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده رفته تعاقوا الحدود وفيما بينكم فما لم يفتي من حد فقد وجب وترجم له ابو داود والعقوبن الحد المالم يبلغ السلطان اه من الفتح

قلت باب قول الله والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما الخ ذكر المصنف في الباب ثلثة مسائل الاولى تجوز في حد تقطع اي مقدار السرقة الموجب للقطع وهي خلافية شبيهة ذكر في ابى داود وعمر بن الزرقاتي تبعا لما يظن قريبا من عشرين منها وذكر في البذل منها احد عشر مذهبيا وذكر مذهب الامامية الاربع كما في الاثر عن كتب فروجهم فذهب الامام احمد في الروض المريح ويشترط ايضا ان يكون المسروق نصا وانصاف السرقة ثلثة دراهم حالهته او فخلص من موشوشة ادرج دينار في مقال وان لم يعزب او عرض قيمته كما في اي ثلثة دراهم ادرج دينار لقوله عليه السلام لا تقطع اليد الا في ربع دينار وروى احمد ومسلم وكان ربع الدينار يومئذ ثلثة دراهم والدينار ثمان عشرة درهما واما مذهب الشافعي فربع دينار او ما يبلغ قيمته من فضة او عرض ومذهب مالك قال الدررير تقطع بسرقة ربع دينار شرعى او ثلثة دراهم شرعية حالهته من الفضة او بسرقة ما يساوي ثلثة دراهم من العرض وغيره بالتقويم بالدرهم لا بالبرج الدينار وهو المشهور واما مذهب الحنفية فهو عشرة دراهم وعند الشافعي ربع دينار وعند مالك ثلثة دراهم واما المسئلة الثانية وهي كل القطع فذكر الحافظ فيه في الفتح اربع مسالك للاختلاف في حقيقة اليد تقيل او باليمن والمكب وقيل من المرفق وقيل من الكوع وقيل من اصول الاصابع واخذ بظاهر الاول لبعض الخوارج ونقل عن سعيد بن المسيب واستنكره جماعة والثاني لا تعلم من قال به في السرقة والثالث قول الجمهور ونقل بعضهم فيه الاجماع والاربع نقل عن علي واستحسنه ابو ثوراه من ماسيا اللامع واما المسئلة الثالثة في الترجمة فذكرها بقوله وقال قتاده الجز قال العلامة القسطلاني في قوله ليس الا ذلك فلا يقطع بعد ذلك يمينها والجمهور على ان اول شي يقطع من السارق اليد اليمنى لقراءة ابن مسعود شاذة فاقطعوا ايديها فالقول باجزاء الشمال مطلقا شاذ كما هو ظاهر ما نقل منا عن قتادة وفي الوطأ ان كان عمدا وجب القصاص على القاطع ووجب قطع اليمنى وان كان خطأ وجبت اليد و تجزى عن السارق وكذا قال ابو حنيفة في اى آخر ثم ذكر تفصيلا في مذهب الشافعية وقال النبي وعن مالك ابي حنيفة

اذا غلط القاطع فقطع اليسرى انه يجزى عن قطع اليمنى ولا اعادة عليه وعن الشافعي واحمد على القاطع ان يقطع اليدتين وفي وجوب اعادة القاطع قولان عند الشافعي وروايتان عند احمد وذكر صاحب البديهة اختلاف الامام ابي حنيفة وصاحبه قارىح اليربوشتمت

قلت باب توبة السارق اي بل تكون بحد الحد كما يدل عليه الحديث الثاني او يحتاج الى التوبة اي بعد الحد كما يدل عليه الحديث الاول ويشكك عليه انكار ما سبق من باب الحد وكفارة وتقدم الجواب بما ذكره فارجع اليه وقال الحافظ في شرح ترجمته الباب اي بل تفيده التوبة في رفع اسم القسح عن حقه تقبل شهادته او لا وقد تقدمت هذه المسئلة في الشهادات في ما يتعلق بالقاذف والسارق في شهادتها اه

ثم البر اعترفة تقدمت في مقدمة اللامع من كلام الحافظ انها في قولان شاذة وان شاذة وقد تقدمت في بعضها ان كتاب الحدود وحتمه الحافظ على كتاب المحارمين وليس كذلك عندى كما هو ظاهر من ملاحظة ابواب حد الزنا وغيره في ذلك فهو عندى على كتاب الديات اه

كتاب المحارمين من اهل الكفر والرجسة الخ

قال الحافظ رحمه الله كذا هذه الترجمة ثبتت للجمع بنا وفي كونها في هذا الموضع اشكال واظنهما انقلب على الذين نسخوا كتاب البخاري من السودة والذي يظن ان عليها بين كتاب الديات وبين استنابة المترجمين وذلك انها تخللت بين ابواب الحدود فان المصنف ترجم كتاب الحدود وصدده حديث لايزن في الزنا وهو موسوم وفيه ذكر السرقة وشرب الخمر ثم بدأ بما يتعلق بمحارم في ابواب ثم بالسرقة كذا في فالتى يليق ان يثبت ابواب الزنا على وفق ما جاء في الحديث الذي صدر به بعد ذلك اما ان يقدم كتاب المحارمين واما ان يؤخره ليعقبه بالسنن المترجمين فان يعلق ان يكون من جملة ابوابه ولم ار من غيره على ذلك الا الكرماني فان تعرضت شي من ذلك ووثق في رواية الشافعي زيادة قدر يقع بها الاشكال وذلك لان قال بعد قول من اهل الكفر والردة فزاد من يجب عليه الحد في الزنا فان كان عقوبة فحتم حد الزنا الى المحارمين لانفسه الى النقل في بعض مسوره بخلاف الشرب والسرقة وعلى هذا فلا بد ان يبدل لفظ كتاب باب ويكون الاواب كلها واخلة في كتاب الحدود واه وتغيب عليه العلامة الغني كما في حاشية النسفة الهندية فارجح اليد الواجبة عند هذا الصنف الضعيف ان الامام البخاري رحمه الله اجاد في ذكر هذا الكتاب شيئا وبه من دقة نظره كما هو داي في هذا الكتاب وتوضيح ذلك ان العلماء من السلف والحلف اختلقت في معصيات هذه الآيات والجمهور على انها نزلت في قطاع الطريق وهم اخرة السرقة ولذا غلبه باب ابواب السرقة وكان يمين البخاري الى ان نزلها في اهل الكفر والردة فاجاد الامام في ذكر عقابته بالظاهر بما لم يلفظ كتاب المحارمين من اهل الكفر والردة وذكره بنبار عاتية لقول الجمهور لكون قطاع الطريق من اخوان السارقين وذكره بلطف الكتاب بديل الباب للفرق بين قطاع الطريق والسارقين فانه لا يذكره بلطف الباب لتوهم دخول ابواب السرقة المتقدمة احسن ماسيا اللامع وذكر فيه ايضا اختلاف العلماء في تعيين من نزلت هذه الآيات في عقوبهم بالبسط قارىح اليربوشتمت بسط منه في الجزء السادس من الاوجز فذكر فيه ان في آية الحارثة ثلثة مسائل الاولى انه في الكفرة او في المسلمين الثانية في تعريف المحارب الثالثة ان الاحكام الاربعة في الآيات على التخيير او التوضيح

قلت باب لعنهم النبي صلى الله عليه وسلم المحارمين الخ المصنف في الفتح الحارم لسكون المسلمين المهلطين لكي بان رقطع الدم وقال الداودي الحارم هذا ان توضع اليد بعد القطع في زيت عارقت وهذا من صورهم وليس محصورا فيه قال ابن بطال انما ترك سبهم لانه اراد اهلاكهم فاما من قطع في سرقة مثلا فانه يجب حسمه لا لا يوان مع السلف غالبا ينزل الدم اهن من الفتح

قلت باب لعنهم النبي صلى الله عليه وسلم المحارمين الخ المصنف في الفتح الحارم لسكون المسلمين المهلطين لكي بان رقطع الدم وقال الداودي الحارم هذا ان توضع اليد بعد القطع في زيت عارقت وهذا من صورهم وليس محصورا فيه قال ابن بطال انما ترك سبهم لانه اراد اهلاكهم فاما من قطع في سرقة مثلا فانه يجب حسمه لا لا يوان مع السلف غالبا ينزل الدم اهن من الفتح

قلت باب فاضل من نزل الفواحش جمع فاحشة وهي كل ما اشتد قبحه من الذنوب فعلا او قولا وكذا الفحشاء والفحش ومنه الكلام الفاحش ويطبق غالبا على الزنا فاحشة ومنه قول تعالى ولا تاتوا الزنا فان كان فاحشة فتركه الجليبي ان الفاحشة اشد من الكفرة وفيه نظر اه ذكر المصنف في حديثه ان العلامة الغني تحت الحديث الاول حط بقية الترجمة فخذ من قول رجل وعنده امرأة الى قوله صلح ففعل بنا عندنا لشد وقال تحت الحديث الثاني مطابقة لخرجه من حيث انه من حفظ لسانه وخرجه يكون له فضل من ترك الفواحش اه

قلت باب فاضل من نزل الفواحش جمع فاحشة وهي كل ما اشتد قبحه من الذنوب فعلا او قولا وكذا الفحشاء والفحش ومنه الكلام الفاحش ويطبق غالبا على الزنا فاحشة ومنه قول تعالى ولا تاتوا الزنا فان كان فاحشة فتركه الجليبي ان الفاحشة اشد من الكفرة وفيه نظر اه ذكر المصنف في حديثه ان العلامة الغني تحت الحديث الاول حط بقية الترجمة فخذ من قول رجل وعنده امرأة الى قوله صلح ففعل بنا عندنا لشد وقال تحت الحديث الثاني مطابقة لخرجه من حيث انه من حفظ لسانه وخرجه يكون له فضل من ترك الفواحش اه

الادب ان يعيد ذلك في مشورة وقد تقدم بيان في باب اذرت الامت قاله الحافظ قلت والسنة خلافة شبيهة
 قال القسطلاني في الباب المذكور قوله فاجله وبالجملة الخطاب فيه لملك الامت فيقول على ان السيد يعيد على عبده
 وامت المحر وسيد البيت عليهما وقال مالك الشافعي واحمد والجمهور من الصحابة والتابعين خلافا لابي حنيفة في ان
 يستثنى ملك القطيع في السنة اه قلت وما ذكر الحافظ في بيان الغرض من الترجمة تعضيد العيني اذ قال بعد
 نقل كلام الحافظ قلت لم يسمي الخلف في هذه الترجمة اصلا اه والظاهر عند في الغرض من الترجمة ان المصنف
 اشار بذلك ان الخلاف بين العلماء انما هو في مسألة اقامة السيد المحر على اقراره وليس الخلاف بينهم في
 التاديب فانه لا يخفى ان الرجل في تاديب اه وارقانه الى ان يتأذن السلطان فان خلاف في اقامة المحر ودلا في التاديب
 ولا يرد ما قلناه من ان لا ذكر في احوال التاديب لاقامة المحر كما لا يخفى قال العيني تحت حديث الباب مطابقتهم في خبره لان
 ابا بكر خادما وابنة حاشية من خيرة النبي صلى الله عليه وسلم من غير ان يتأذن

باب من اراد ان يهرج رجلا فقتله الخ قال الحافظ كذا اطلق ولم يبين الحكم وقد اختلف فيه
 فقال الجمهور عليه القود وقال احمد واسحاق ان اقام بيته انه وجده مع امرأته يدور وقال الشافعي يسير فيما بينه
 وبين الله هل الرجل ان كان شيئا وعلم انه نال منها ما يوجب الخسل ولكن لا يسقط عنه القود في ظاهر الحكم اه وكذا ذكر
 المذهب المعتد العيني ولم يهرج بذهب الخليفة في ذلك وفي باش الغرض من حديث من شيخ ان النبي يفتن الزنا لا يؤخذ به عند رتبها
 لان يفتن ما بينه وبين الله عز وجل وان كان حكم القصاص القصاص اذ لم يات عليه بيينة وبذلك صرح السنوي من غيره في
 شرح مسلم في باب اللعان اه قلت ولغز السنوي في شرح مسلم كذا في حديث قد اختلف العلماء فيمن يقتل رجلا
 وزعم انه وجده قد زنى بامرأته فقال الجمهور لا يعزل بل يلزمه القصاص الا ان يقوم بذلك بيينة او يعرفه
 ورثته القليل والبيينة اربعة من عدول الرجال يشهدون على نفس الزنا ويكون الفتيان محصنا واما فيما بينه وبين
 الله تعالى فان كان صادقا فاشفى عليه وقال بعض اصحابنا يجب على كل من قتل زانيا محصنا ان يقام له ما لم يامر
 السلطان يقتل والعصاة الاول اه قلت وقد وجدت المسئلة معهما بيان في فروع الخليفة في الدر المختار في
 ابواب التعزير ويكون التعزير بالقتل من جدر رجلا مع امرأة لا تحل له ولو اكرهها عليها فسد وجهه بذكر خلاف
 فيما اذا كان يعلم انه يزني بامرأته بنقل قال ابن عابدين قلت وقد ظهر لي في التوفيق بين التوفيق ان الشرط المذكور انما
 هو في ما اذا وجد رجلا مع امرأة لا تحل له قبل ان يزني بها فهذا لا يحل قتله اذ العلم انه يزني بامرأته العقل اما اذا وجد
 يزني بها فقتله مطلقا اه وفي الاوجز قال الموفق اذ اقبل رجلا وادى له وجده مع امرأته لم يقبل قوله الاميني
 ولزمه القصاص روى في ذلك عن علي بن ابي حمزة عن امرأته فقالت ان لم يات اربعة شهداء فليقطع برئته
 وان اعترف الي في ذلك فلا تقصص عليه ولا يديه اه قال القسطلاني في بعد ذكر المذهب قال الدر المنثور في الحديث ان
 وجوب القود فيمن قتل رجلا وجده مع امرأته لان الله عز وجل وان كان غير من عباده فانه اوجب الشهادة في الحد
 فلا يجوز له ان يتعد احد وادائه ولا يسقط الدم بدعوى اه

مسئلة باب ما جاء في التعويض قال الحافظ قال الراغب هو كلام له وجهان ظاهر وباطن فمقصود
 قائله الياطين ولغير اعادة الظاهر اه وقد قدم بيان لمناهي الامت في مسألة الباب في باب اذ عرض بحق الولد من
 كتاب اللعان قال الحافظ وقد اجابوا على تاديب من وجد مع امرأة اغنيية في بيت والياطين متعلق عليها وقد ثبت عن
 ابي ابي الخليفة في التعويض عقوبة اه

مسئلة باب كسر التعزير في الادب قال القسطلاني قال في الصحاح التعزير التاديب ومن سمي العزب دوى
 الحد تعزيرا وقال في المداكر والصلح العزب المنة ومنه التعزير لا يرضع عن معاودة القبح انتهى ومنه عزبه القاصي اى
 اذ لم يرضع والى القبح ويكون بالقول والنقل بحسب ما سبق به وفي الدر المختار بولته انما يعلقها بامرأته دون الحد
 امرأته مشقونة سوطا وافته ثلثة اه والادب بمعنى التاديب وهو اعم من التعزير لان التعزير يكون بسبب
 المعصية بخلاف الادب ومنه تاديب الولد وتاديب المعلم... ثم قال القسطلاني تحت حديث الباب اختلف
 في عدول به في حديث فانه يظهر الامام احمد في المشهور عنه وبعض الشافعية قال مالك والشافعي وصاحبنا
 ابي حنيفة يجوز الزيادة على العشرة ثم اختلفوا فقال الشافعي لا يبلغ ادى الحد ودول الاعتبار بعد الحد السيد
 قولان وقال الاخرى ان رأى الامام بالغا ما بلغ ثم ذكر القسطلاني جواب الحديث من جانب الجمهور قارىح
 اليه وشكك وذكر الصلاة العينية في المسئلة عشرة احوال ونقل مذهب الامام محمد انه لا يبلغ بر اربعين سوطا
 بل يرضع سوطا قال الحافظون انما يرضع اربعين وفي البداية شيك والتعزير اكثره تسعة وثلاثون سوطا واقله ثلث جلدات وقال ابو
 يوسف يرضع عشرة وتسعين سوطا والاصل في قوله عليه الصلوة والسلام من بلغ عددا غير هذه فهو المعتد به وانما تعزير غيره
 نابو عنيفة وعزير ال ادنى الحد وهو بعد العبد في القود نهر فاه السب وذلك اربعون فقصاصه سوطا و
 ابو يوسف اعترض على الحد في الاحرار اذ الاصل هو الحرية ثم نقض سوطا في رواية عنه وهو قول زفر وهو القياس وفي
 هذه الرواية نقض تحت وهو ما ثور عن علي فقلده اه فعلم من ان محمدا في هذه المسئلة مع ابي حنيفة لا كما تقدم
 عن القسطلاني في كتابه عن الطحاوي انه قال لا يجوز اعتبار التعزير بالحد ولا بهم لم يتكفوا في ان التعزير يكون
 الى اجتماع الامام فيخص تارة ويشترط اخرى اه وفي الدر المختار والتعزير ليس فيه تقدير بل هو موقوف الى رأي القاضى
 وعليه مشايخنا لان المقصود من التعزير احوال الناس فيه مختلفة قال ابن عابدين اى ليس في الواجب تقديره
 حاصل قوله فيكون بالعزب واليخس وبالصنع على العشق ورك الازن اه

مسئلة باب من اظهر الفاحشة وانتلطمه والتهمته بغير بيينة قال الحافظ اى ما حكمه والمراد
 بالظهار الفاحشة ان يتعا على ما يدل عليها عادة من غير ان يثبت ذلك بيينة او اقراره بالظن الرهي بالشرع
 بل يظن بكذا اى يشترط بالبيينة منهم بذلك من غير ان يتحقق فيه ولو عادة اه قلت والمراد ان الرجل

لا يصير بهذا الاظهار مستحقا للحد حتى تثبت فاحشته بيينة او اقرار قال العلامة العيني تحت قوله كانت تظهر في الاسلام
 قال المصنف في ان المحمدا يجب على احمد الابن ان يهرج او يهرج لو كان معها بالفاحشة اه

مسئلة باب من اظهر الفاحشة او اقرها قال الحافظ اى تدينه والمراد والمراد العفيفات ولا يخفى بالزوجات
 بل حكم المكر كذا بالاجماع ثم قال وقد انعقد الاجماع على ان حكمه قد يرضى من الرجل على كونه في الفاحشة النساء واختلف في
 حكم قذف الاقرار كما ذكره في الباب الذي بعده اه وذكر المصنف بهنا مسئلة حد القذف قال ابن قدامة
 القذف هو الرمي بالزنا وهو محرم باجماع الامة والاصل في تحريم الكتاب والسنة اما الكتاب فذكر الآية المذكورة
 في الزجر واما السنة فعول النبي صلى الله عليه وسلم اجنبوا السبع الموبقات فذكر حديث الباب وقال تحقق
 عليه وقد اقر الحد ثمانون اذا كان القاذف محررا لاني والاجماع رجلا كان او امرأة ويشترط ان يكون بالغا عاقل
 كبره اه قال ابن رشد في البداية القذف هو الرمي بالزنا جلدته لثمانين جلدته واختلفوا
 في الحد الى اخر ما قال

مسئلة باب قذف العبيد اى الارقاء غير بالعبيد اياها باللفظ المحرر وحكم الامة والعبد في ذلك سواء
 والمراد باللفظ الترجمة الاضافة للفقول بدليل ما تضمنه حديث الباب وتعميل ارادة الاضافة للفاعل والحكم فيه
 ان على العبد اذ قذف نصف ما على الحر ذكره كان او اثنى وبذا قول الجمهور وعن عمر بن عبد العزيز والزهري
 وطائفة يسيرة والا وراعى اهل الظاهر حده ثمانون وخالفهم ابن حزم فوافق الجمهور من الفسخ قلت
 والظاهر المطابق لما في حديث الباب هو الاحتمال الاول من الاحتمالين الذين ذكرهما الحافظ كما اننا انما الحافظ
 ايضا كون الاضافة للفاعل احتمال عيني محض واليه اشار العلامة العيني تعصبا في كلام الحافظ ايضا قال العيني و
 قال بعضهم غير بالعبيد انا باللفظ الحديث اه قلت لفظ الحديث مملوك وليس فيه اتباع من حيث اللفظ اه
 ومسئلة الباب وقافية بين الامة الاربية حتى باش اللامع اما اذا قذف عدا فله حد عليه عند الجمهور ومنهم
 الامة الاربية حتى الاوجز عن المعنى اجمع العلماء على وجوب الحد على من قذف المحصن اذا كان مكفرا وشراط
 الاحصان الذي يجب الحد بقذف صاحبته العتق الحوية والاسلام والحققة عن الزنا وان يكون كبير عاقل
 شدة ويقتول جماعة العلماء قدما وعدينا سوى ما روى عن داود انه اوجب الحد على قاذف العبد اى انما قال
 مسئلة باب هل يامر الامام رجلا فيضرب الحد غائبا عنه الخ يظهر من كلامه ما كرر يابن
 من باب من امر غير الامام باقامة الحد غائبا عنه وقد عرفت ابن بطال باجماع معنى الترجمة كما تقدم بتاك
 وتقدم ايضا ما قال الحافظ من ان بينها تعابدا من جهة ان قوله في الاول غائبا عنه حال من المأمور وهو الذي
 يعقم الحد وفي الاخر حال من الذي يعاقب عليه اه لكن في المذكرة في الترجمة حديث واحد وهو ان
 كلام القسطلاني انه فرق بينهما بان جعل الترجمة الاولى عاقبة حيث قال بتاك حال كون العير والمقام عليه
 غائبا عنه وقال بهنا بل يامر الامام رجلا فيضرب الحد غائبا عنه اى ان الامام بان يقول
 له اذهب الى فلان الغائب قائم عليه الحد فله الحد غائبا عنه المقام عليه الحد الظاهر عند هذا الحد الضعيف في
 الفرق بين الترجمتين من حيث ان الامر بهنا الامام بخلاف ما سبق والاستدلال في الترجمة السابقة باول الحديث
 وبهنا بخبره ثم رأيت الغرض فاذا فيه المقصود في تلك الترجمة بيان ان الامام بل له ولاية على توبيخه لاقامة
 الحد وكان المقصود في ما سبق به حال العير اى بل للغير اقامة الحد عند غيبوبة الامام اذا كان له ولاية عليها ولذا الف
 الفاعل بهنا لم يصرح ان الامر من يود ان كان الامر في الخارج هو الامام الا ان الغرض فيه لم يكن الاحوال المأمور
 بخلافه في تلك الترجمة فان المحطبان حال الامام ولذا صرح به وقال ابن ابي عمير ومحمد بن عيسى فيهما
 ايضا فوجب الترجمة السابقة انه يجوز للغير اقامة الحد اذ كان الامام امره به كما اقامه ابيس في قصة العيف
 وجواب تلك الترجمة ان الامام ولاية لتوبيخ الغير عليها كما دلل النبي صلى الله عليه وسلم على اقامة الحد ثم البراعة
 عندي في قوله خارجا فرجها

كتاب الدييات

قال الحافظ الدييات تجب في جميع دية مثل عدات وعدة واصلها ودية بفتح الواو وسكون الدال نقول
 دوى القليل يد يد اذا عطي وليد دية وي ما يصل في مقابلة النفس وسمى دية تسمية بالمصدر وفاء بالحدوث والهاء
 عوض واورد البخاري تحت هذه الترجمة ما يتعلق بالقصاص لان كل ما يجب فيه القصاص يجوز العفو عنه على مال فتكون
 الدية تشمل وتزجر غير ذلك بالقصاص وادخل تحت الدييات بناء على ان القصاص هو الاصل في الحد اه قلت ويمكن
 ان يوجد بان الامام البخاري ترجم كتاب الدييات والقصاص معا اما الاول فنصا واما الثاني فباشارة الآية
 فان موجب القتل الحد القصاص فلا اشكال بالترجم الاية المتعلقة بالقصاص في هذا الكتاب قال العيني فان
 قلت ما يد تصد بديته الترجمة بهذه الآية قلت لان فيها وعبد أشد بديته عند القتل شعرا بغير حق فان من مثل
 هذا صوغ عليه بما تشبه الدية اه قلت وهذا على ما اختاره الشراح واما ما اخترت كما تقدم من ان المصنف
 اشار بهذه الآية الى مقابل الدية وهو القصاص فلا يحتاج حينئذ الى ذكر مناسبة الآية بالترجمة فان الآية مستثناة
 كانتا جزء من الترجمة والله تعالى اعلم بالصواب قال القسطلاني في الحديث في المال الواجب بالجنابة على المحرم
 نفس او فسادها وهي ما خوزة من الدوى وهو دفع الدية اه تمت بهنا في آخر وهو الارش وقرن القصاص بينهما
 ففي الدر المختار الدية في الشرع اسم للمال الذي هو بدل النفس والارض اكم للواجب في اذن النفس اه قلت
 فقل في ابي الدية والارش ثمانين وقال ابن عابدين قوله الدية بدل النفس زاد الاطلاق او الطرف اه فعلى هذا
 بينهما عموم خصوص مطلقا وفي البداية الجنابة على الآدمي في الاصل انواع ثلثة جنابة على النفس مطلقا

مسئلة باب من اظهر الفاحشة...

وجاءت على ما دون النفس مطلقا وجاءت على ما يؤمن به وهو وجهه وقال ايضا في موضع آخر في قوله لا يوافق مقتضى
 الاحكام منها ما يجب فيه القصاص ومنها ما يجب فيه دية كالمذمة ومنها ما يجب فيه ارش مقدور ومنها ما يجب فيه
 ارش غير مقدور وهو المسمى بالكموت وفيه ايضا في موضع آخر والاصل فيه اي في وجوب الدية نفس الكتاب العزيز وهو
 قوله تارك وتعالى ومن قتل مومنا خطأ فتحرير رقبته مؤمنة ودية مسلمة الى اهله والنفس وان ورد بلفظ الخطأ
 لكن غيره لم يمتح به وقال ابن قدامة في المنى الاصل في وجوب الدية الكتاب والسنة والاجماع ما لا كتاب فيه ذكر
 كونه المذكور والاشارة في موضع آخر من عمدة عمر بن حزم ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب لعمر بن حزم
 كتابا الى اهل اليمن فيه القصاص والسنة والديات وقال فيه وان في النفس ما من الاصل رده والنساق في
 سنة وماك في موطنه قال ابن عبد البر اجماع اهل العلم على وجوب الدية في الجملة آه ته لا يخفى عليك مطابقة
 هذه الاحاديث لكتاب الديات فاما ان يوجب ما يستفاد من كلام العيني من ان في هذه الاحاديث زجر او عقاب
 شديد لمن يقتل مومنا خطأ فمقتضى القصاص يقتل النفس بغير حق فاعل ولي القاتل يصلح اولى القاتل على
 مظلوم الدية قلت ويمكن ان يقال ان المذكور في هذه الاحاديث هو المواتة الاخرى لمن قتل نفسا بغير حق
 ولما لم يكن الحديث الدال على وجوب الدية ههنا من شرط المصنف وهو حديث عمر بن حزم المشهور سابقا والذي
 هي المواتة الدية اشار بايراد احاديث النوع الاول من المواتة الى احاديث النوع الثاني منه فتأمل فيه
 انما لا يوافق مقتضى الاصل الا على ما هو من داب المصنف ويمكن ان يقال ان المقصود من الدية والقصاص كما قالوا هو القصاص
 في تنقيح اولياء القتل باخذ الدية او باخذ القصاص وهذا يقتضي حصول ايضا هذه الاحاديث المذكورة ههنا فان
 فيها زجر او عقاب لمن يجرؤ في هذه الجريمة.

باب قول الله عز وجل ومن احياها - قال ابن عباس من حرم قتلها قال الحافظ وصلاها
 في حاتم ومعنى بيان في تفسير سورة المائدة اه فقلت وتقدم سنك ما كتب الشيخ قدس سره في الراجح لما كان
 الاحياء هبة خاتمة للرب تبارك وتعالى وجب حمل على الجاهز فاحتاج الى بيان معناه وفي ما مشه قال الخازن
 قال اهل المعاني قولها على الجاهلان المسمى هو الله تبارك وتعالى في الحقيقة فيكون المعنى ومن سماها من
 البلاك اهو وجه الرازي في التفسير الكبير نسبة فعل الواعد الى الناس جميعا بلانية وجهه ولسبب ان كثير من معانيها اهو
 ص باب قوله ما بها الذين امنوا كتب عليهم القصاص في القتل الذي لم يذكر المصنف حديثا
 في هذا الباب والنسخة مختلفة سماها في في الباب الا في قال الحافظ هذه الآية اصل في اشتراط النكا في القصاص
 وهو قول الجمهور وقيل في القصاص بالعبء والمسلم بالكارفر الذي تمسكو بقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها
 ان النفس بالنفس وفي المبدأ لا يشترط ان يكون المقتول مثل القاتل في كمال الذات وهو سلة الاحياء
 طان يكون شدة في الشرف والغضبية فيقتل سليم الاطراف بمقتضى الاطراف والاشل ويقس العالم بالليل بالليل
 بالويحس والناقل بالجنون والبالغ بالعي والذكر بالانثى والهر بالعبء والمسلم بالذي يودي الجرمية وتجري عليه
 احكام الاسلام وقال الشافعي ركون المقتول مثل القاتل في شرف الاسلام والحرية شرط في وجوب القصاص
 نقصان الكفر والرق يمنع من الوجوب فلا يقتل المسلم بالذي ولا الحر بالعبء لان المساواة شرط وجوب القصاص
 مساواة بين المسلم والافرن وعمومات القصاص من نحو قوله تبارك وتعالى كتب عليكم القصاص في القتل وقوله
 سبحانه وتعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس وقوله جنت عظمته من قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا
 غير حصل به قتل وتقتل نفس ونفس ومظلوم ومظلوم ممن ادعى الخصم والقتيل فغلب الدليل الى آخره باسطة ذلك
 ص باب سؤال القاتل حتى يقرب المقتول قال الحافظ كذا لاكثر وجده حديث السن في قصة اليهودي واليها
 ووقع عند النسي وغيره في باب وصيغ الاكثر اشبه وقد صرح الاسماعيلي بان الترجمة الاولى بلا حديث اهل سنت
 ووجه عدم ذكر الحديث تحت الباب كثيرة اشبهه تقدم ذكرها مرارا ثم قال العيني في شرح ترجمته الباب اي هذا
 باب في بيان سوال الامام القاتل عن من اتهم بالقتل ولم تقم عليه البينة وسبب ما يقتل عليه اهو قلت عيب من
 العيني انه تعرض لشرح اجزاء الترجمة ولم يتعرض لشرح قول المصنف في الترجمة والاقرار في الحد وكذا لم يتعرض
 غيره من الشراح لعرض الترجمة والاو بعد عن هذا العبء الضعيف انه نيه بذلك على الفرق بين القصاص والحدود
 بان ينبغي للامام ان يمس في الاول دون الثاني فانه الحد وضد الذي ياتشبهات بخلاف الجنائيات فلها احكام اخرى وايضا
 الحد ومن حقوق الله تعالى والقصاص والديات هي حقوق العباد.

باب اذ قتل بجهنم او بعضا من القسطل في اي هل يقتل بما قتل به او بالسيف فقال
 الحافظ كذا اطلق ولم يثبت الحكم اشارة الى الاختلاف في ذلك ولكن ايراد الحديث يشير الى ترجيح قول الجمهور
 فان حديث الباب ترجمته للجمهور وقيل الكوفيين فاستعملوا بحدوث لا توذ الا بالسيف الى آخره وذكر قلت لا شك في ان
 الحديث المذكور في هذا الباب ترجمته للجمهور في هذه المسئلة لكن اهو عندى ان المصنف لم يذكر هذه المسئلة ههنا بل
 الغرض الذي ذكره الشراح ههنا هو عندى غرض الترجمة الآتية قريبا يعني من قول باب من اتادجوا ما المقصود من
 هذه الترجمة هي الاشارة الى مسئلة اخرى خلافا وهي اختلافهم في اذاع القتل فذهب الامام مالك ان القتل نوعان
 قتل عمد وقتل الخطأ وشبه العمديس بشئ عمد به هو داخل في العمد وقالت الجمهور على ثلاثة انواع العمد وشبه العمد
 والخطأ والمصنف مال في هذه المسئلة الى مذهب مالك ولذا ترجم بقوله باب اذ قتل مجراد عصا قال صاحب المبدئية
 فالعمد ما يقتل به بسلاح او اجري جرمي السلاح كالمحرم من المشب وشبه العمد عندى من عتقت ان يشبه العتبت بما
 ليس بسلاح ولا اجري جرمي السلاح وقال ابو يوسف وهو يقول انما قتل اذا ضربت حجر عظيم او بحشنة عظيمة فهو
 عمد وشبه العمد ان يمتد ضربا مما لا يقتل به قال كالحصى الصغيرة اهو
 ص باب قول الله ان النفس بالنفس الآية قال الحافظ والغرض من ذكر هذه الآية مطابقتها لفظ المقتول

ولعل اراد ان يتبين انها وان وردت في اهل الكتاب لكن الحكم الذي دلت عليه ستم في شريعة الاسلام فهو اصل في
 القصاص في قتل العمد واستدل بقوله النفس بالنفس على تساوي النفوس في القتل العمد قتلها وكل مقتول من قتل
 سواء كان سرا او عيدا او مسك به الخفية وادخلوا ان كية المائدة المذكورة في الترجمة ناسخة لآية البقرة كتب عليكم القصاص
 في القتل اهل الجاهل والعبد والعبد وقال الجمهور آية البقرة مفسرة لكية المائدة آه قوله المارق لدية التارك لهما عتبت
 قال صاحب القصاص بل المارق للدين ونكر الجماعة امران هو متجاهد اياها فان كان الاول كان من موجبا
 القتل اربعا والاشارة ان موجبات القتل سواء بالعدو او بالمتنحج المناظر ارجحة الى هذه الامور هي اصول ودعامة وعن احمد
 يجوز قتل كل منبتداه

ص باب من اتاد بجهنم اي حكم بالقود بفتحتين وهو الماتلة في القصاص كذا في القصاص قال العيني اتاد
 اي اتقص من القود وهو القصاص اهو والجب من الشرح انهم لم يتبينوا الغرض من الترجمة بل كلف ساكتون والاهب
 عندى كما تقدم قبل باب ان غرض المصنف من هذه الترجمة هو ما ذكره في الترجمة السابقة باب اذ قتل مجراد
 الفاظ الترجمتين يوكيد ما اخترنا ذوق ههنا بلفظ من اتاد بخلاف السابقة اذ يوجب قول من قتل والمسئلة خلافا
 وهي ان من قتل احد الاخر سيف يستوفى القصاص مثل ما قتل به فامر ان قتل بعضا او جرد بالحق او بالتريق قتل
 بشدة وبه قال مالك الشافعي وقال ابو حنيفة لا توذ الا بالسيف وعن احمد واثان كالمذمومين وقال صاحب المبدئية
 ولا يستوفى القصاص الا بالسيف وقال الشافعي يقتل به مثل ما فعل ان كان فعلا مشروعا فان مات والاخر ترجمته
 لان مقتضى القصاص على المساواة الى آخر ما ذكره مستند الخفية قوله عليه الصلوة والسلام لا توذ الا بالسيف قال
 الزيلعي روى ذلك من حديث ابى بكره و ابن مسعود روى في بريدة وعلى رضخ الله عنهم ثم بسط الكلام على ترجمتها قال
 العلامة العيني وبتجارب ما رواه الطحاوي عن النعمان بن بشير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا توذ الا بالسيف
 واخرجه ابو داود والبيهقي ولفظ لا توذ الا بحدية وهو احول من حديث الباب لانه نسخ بنسخه المشرك كما فعل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بالعربين ثم اجاب العيني عما اوردوا على هذا الحديث فارجح الريدوشنت وفي القصاص
 اعلم ان القتل بالمتل او قتل في العمد المجهور ولا عمدنا الا القتل بالمحس فاذن هو شبه العمد وفيه
 الدية دون القصاص فالجريمة عندنا محمول على السياسة على ان الطحاوي حمل على قطع الطريق اهو

ص باب من قتل له قاتل فهو بخير النظرين قال الحافظ ترجم بلفظ المجرذاه ترجمه قال ان الاقضية
 في اعد الدية او الاقصاص راجح الى اولياء المقتول ولا يشترط في ذلك رض القاتل آه قال العيني واختلت العلماء
 في اعد الدية من قاتل المجرذاه عن ابن المسيب والحسن وعطاء بن ولى المقتول ان يختار بين القصاص وان
 الدية وبه قال الاوزاعي والشافعي والاحمد والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
 ياخذ الدية الا اذ رض القاتل وبه قال مالك في المشهور رمنة قال الحافظ واستدل بالحدوث على ان الجرمي القود
 او اعد الدية هو الولي وهو قول الجمهور وذهب مالك والنزري والوحنيفة الى ان الجرمي في القصاص والدية للقاتل
 قال الطحاوي وادى وادى لهدية اهو رضى الله تعالى عنه في قصته الربيع عتقت فقال النبي صلى الله عليه وسلم كتب الله
 القصاص فان حكمه القصاص ولم يغير ولو كان الجرمي لولوى لا عليهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلما حكم بالقصاص
 وجب ان يحل عليه قوله بغير النظرين اي ولى المقتول بغير بشرط ان يرضى الجاني ان يفرم الدية ثم قال الحافظ و
 استدل بالآية على ان الواجب في قتل العمد القود والدية بدل منه وقيل الواجب الجوار وجاتون اللطفا وكذا في
 ضرب الشافعي المما اول اهو قلت وعه مالك في هذه المسئلة واثان وفي الشرح الكبير للدردير ان آلف مكلف
 محضو ما يمان اذ ان كان القاتل من غير المستحق فالقود عتقتا فليس لولوى ان يلزم الدية للجاني جبرا وانما لادن
 يمتدحها تاو يقتص وجاز العفو على الدية او اكثر او اقل منها برضا الجاني وقال اشبهه له التخيير بين القود والدية
 على الدية جبرا وهو ضعيف قال الدرسي والمذكور اولا هو مذهب ابن القاسم اهو قلت وكذا عن احمد في روايتنا
 ففي الشرح الكبير في فروع القاتل اختلفت الرواية عن احمد في موجب العمد فروي عنه ان موجب القصاص
 عتقتا قالوا ليس للاولياء الا القصاص الا ان يعطى على الدية برضا الجاني والمشهور في مذهب احمد ان الواجب اهو
 شاكسين الى آخره ما قال

ص باب من طلب دم اهو بغير حق اي بيان حكمه قال الحافظ وغيره والمراد بطلب الحكم الاخرى واما
 انكم الدينوى وهو القصاص فقد تقدم سابقا قال العيني والقسطل في تبا للكر ما في القاص ليهيقي دمه فان قارت
 الابرارق هو المحظور المستحق لشل هذا الوعيد لا جرد الطلب قلت المراد الطلب المرتب عليه المطلوب اذكر
 الطلب يلزم في الابرارق بالطريق الادى.

ص باب العفو في الخطاء بعد الموت قال الحافظ اي عفو الولي لا عفو المقتول لانه محال ولا يتصل ان
 يدخل وانما قيده بما بعد الموت لانه لا ينظر اثره الا في اذ لو عفى المقتول ثم مات لم ينظر عفو اثره لانه لو عاش
 تبيين ان لا شئ له يعفو عنه وقال ابن بطال الجمهور على ان عفو الولي انما يكون بعد موت المقتول واما قبيل
 ذلك فالعفو للقتيل خلافا لاول الاظهر فانهم بطلوه عفو القاتل وجبة الجمهور ان الولي لما قام مقام المقتول
 في طلب ما يستحقه فاذا جعل له العفو كان ذلك لاصيل او لا وقد اخرج ابو بكر بن ابى شيبه من مراسل قتاد
 ان عردق بن مسعود لما دعا قومه الى الاسلام نرى سبهم فقتل عفا عن قاتله قبل ان يموت فاجاز النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم عفو اهو قال العيني مطابقة الحديث للترجمة قوله عز وجل ان يموت فاجاز النبي صلى الله
 عكم لان المسلمين كانوا قتلوا اليمان ابا حذيفة خطاء يوم احد فحفا حذيفة عنهم بعد قتله اهو لكن فيه ان
 الحديث موقوف وليس من داب المصنف الاستئلال بالموقوف ويمكن ان يجاب عنه ان في هذا الحديث
 نري اذ اخرج ابو اسحق الغزالي في سنة وهو يقر لم يقتل النبي صلى الله عليه وسلم فزاده عنده خير اوداه

من عنده قول حتى يلقوا بالطائف قال صاحب الفقيه ولم يذكر الروي بهذا الحرف الا بينا واخذنا اختلافا من
فان يزيد الكفار يوم احد في الكفة الاولى قد ذكر بالآخر دون ايضا ما اهتم بقوله بالطائف الذي لم يرا من احد
فقد يذكره احد الا هذا الراوي فليست اهل نقل لم يتفرض له الحافظ ولا غيره وهو وجه الذي لما جردوا لانه لا ينجي
نورا لشره في حاشية تسمى بهذا اللفظ اي انهم من المشركين الذين قاتلوا في احد يوم فتح مكة الى الطائف
كالوشى ونحوه اهـ

مسألة باب قول الله تعالى وما كان لعموم ان يقتل مومنا الا خطأ الآية الظاهر ان المقصود بهذه
الترجمة بيان حكم قتل الخطأ وهو الذي في هذه الآية هو الذي في قوله وكان الله عليا عليا قال القسطلاني في هذه
مفرد واختلاف النسخ بينهما حتى بعض النسخ ذكرت هذه الآية تمامها الى قوله وكان الله عليا عليا قال القسطلاني في هذه
الآية اصل في الحديث فذكر فيها اثنين وثلاث كفارات وذكر الحديث والكفارة يقتل المومن في دار الاسلام
والكفارة دون الدية في قتل المومن في دار الحرب في صفة المشركين اذ احضرتهم الصفقة فقتلهم وذكر الحديث
والكفارة في قتل الذي في دار الاسلام ولم يذكر المولف في هذا الباب حديثا عند الاكثر اهـ وفي ما مشى المهرة
لم يذكر في هذا الباب حديثا للفقهاء بالآية اوله لم يذكر حديثا على شرطه اهـ

مسألة باب اذا قتل بالقتل مرة قتل به قال القسطلاني وسقط لفظ باب للشيء وقال
بعد قوله خطأ الآية واذا اقر بالجملة ذكر الحديث كغيره وحديثه فيمنع الى مناسبات بين الآيات والحديث ولم يفر
اصلا فالصواب كما في الفقه اثبات الباب كما في رواية غير الشافعي ومطابق الحديث للترجمة ما تحوذة من اطلاق
قوله في البيهقي فاعتزفت فانه لم يذكر فيه عدمه او الاصل عدمه ولم يذكر المذهب والمسئلة وفاقية بين
الآية الاربعة فيليني في القتل الاقرار مرة واحدة عند الآخرة وما على الشراح من خلاف بعض الكوفيين
في اشتراط اقرار مرتين مذنب غير الاعتراف فاراد الامام البخاري بهذا الباب الردي من اشتراط العدد
فيه وفي الدر المختار في بيان الفرق بين الحدود والقصاص ان القصاص يثبت باشارة الاخرس دون
الحدود اهـ وقال العيني قلت اشتراط الكوفيين مرتين في الاقرار قياس على اشتراط الاربعة في الزنا
ومطلق الاعتراض لا يمتنع على المرة اهـ قلت فحب من العلامة العيني ان كيف ايد قول الكوفيين فاشتر
ان مذنب الاضاح مع ان ليس كذلك فان مذنب الاضاح في هذا المذهب وقد تقدم ان ثبتت عندنا
بالاشارة اي في الاخرس فكيف يبرح الاقرار قتله وهكذا ذكر الشيخ الكنگوي في بعض تفاريه و
الشيخ الاوزي في فقه الباري مذنب الاضاح موافقا للمذهب كما في ما مشى اللامع

مسألة باب قتل الرجل بالمرأة قال العلامة العيني وهو قول فقهاء عامة الامصار وجماعة
العلماء وشذ الحسن ورواه عن عطاء فقال ان قتل اوليا والمرأة الرجل بها ادوا نصف الدية وان قتل
اوليا الرجل المرأة اخذ وامر اولياها نصف دية الرجل وروى شد عن الشعبي عن علي رضي الله عنه
قال عثمان العتي وجبة الجماعة حديث الباب اهـ

مسألة باب القصاص بين الرجال والنساء في الجراحات قال العيني والجراحات جمع
جراحته ووجوب القصاص في ذلك قول الثوري والاوزاعي ومالك والشافعي وقال ابو عبيد القاسم بين الرجل
والنساء في الجراحات لان الجراحات لا تقتل النفس دون الاطراف الا ترى ان البيهقي لا يوجب القصاص في الجراحات
شلاء والنفس الصعبة تؤخذ بالبرية اهـ وافاد الشيخ الكنگوي كما في ما مشى اللامع عن تقرير الشيخ الكنگوي
الجراحات قلنا قد اضطرت الروايات في جرحنا سقوط القصاص فيها دون النفس بالقياس اهـ والبسط في ما مشى
اللامع فارجح اليه واشتقت في البدية ولا تقصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس ولا بين الرجل والجد
اي فيما دون النفس ولا بين العبدين قلنا للشافعي الا في اقطع طرف العبد فانه لا يوجب القصاص فيه عند
العصاة وفي الفقيه ولا تقصاص عندنا بين المرأة والرجل في الاطراف والجراحات التي لا يكون المسافة فيها ما في
النفس وتقطع السن فقيه ذلك وبقا لفتا البخاري في تقصاص الجراحات ولنا اثران مسعود في كتاب الام يرد
على ما قلنا اهـ قوله وجرحت اخنت الربيع اله قال القسطلاني في هذا طرف من حديث اخرجه مسلم قال ابو ذر
الصواب الربيع بنت النضر بنت النضر وهو موافق لما في البقرة من وجرحت اخنت الربيع بنت النضر كسرت
شيبه جارية اهـ وقال الحافظ والمحدث المشار اليه في سورة البقرة عتقت من حديث طويل اخرجه البخاري في الف
بتامة قال النووي قال العلماء المعروف رواية البخاري ومحمد ان يكونا قصتين اهـ وبسط النووي الكلام على
في الاختلاف وحكي عن العلماء ما تقدم في كلام الحافظ لكن جزم النووي بانها قصيتان قول لاشك ان المعروف
في روايات البخاري انها الربيع وفي رواية مسلم انها اخنت الربيع وما لشرح البخاري الى ترجيح رواية البخاري
وجزم النووي بانها قصتان احداهما اخنت الربيع والثانية للربيع فليعلق البخاري بهذا ايضا يؤيد ما اختاره النووي
من تعدد القصتين وحل النووي لم يطبع على هذا التعليق واللاذكرة فانه يؤيد ما اختاره النووي في علمه وحيث
قول اخرجه الحافظ عن ابن حزم اذ قال وقد جزم ابن حزم بانها قصيتان وقاتل المرأة واحدة اهـ
انها جرحت انسا ناقضت عليها بالنعان والاخرى انها كسرت ثنية جارية فقهه عليها بالقصاص اهـ ومطابق
الحديث بالترجمة بما ذكره الحافظ بقوله والمراد من الحديث هنا لا يبيح احدكم ان يقتل امرأته او ابنته او
الاقتصاص من المرأة بما جرحته على الرجل لان الذين لدوه كانوا رجلا ونساء ودمود والترجيح في بعض طرقه
بانهم لود ميمونة وهي حائمة من اجل عموم العركا معني في الوفاة النبوية اهـ وفي الفقيه قوله وجرحت اخنت
ولم يثبت فيه تقدم الروي (كما تقدم) وحديثه فلو لم يثبت في جرحه على جرحه لانه يثبت ان يتسك به واما
قوله لا يبيح احدكم اللد فليس من باب القياس الذي نحن فيه وبالجملة لم يأت المعنف بما يثبت مدعا اهـ

مسألة باب من اخذ حقة او اقتصد دون السلطان قال الحافظ قوله او اقتصد اي اذا وجب له على
احد تقصاص في نفس او طرف بل يشترط ان يرفع امره الى الحاكم او يجوز ان يستوفيه دون الحاكم وهو المراد بالسلطان
في الترجمة قال ابن بطال اتفق ائمة الفتوى على انه لا يجوز لاحد ان يقتصد من حق دون السلطان قال وانما اختلفوا
فمن اقام الحد على عبده كما تقدم قال واما اخذ الحق فانه يجوز عندهم ان يأخذ حقه من المال خاصة اذا تجده اياه
ولا يثبت عليه اهـ وكذا في الصحيح قلت وقد تقدم في ابواب العظام والقصاص وترجم المعنف
بناك بقوله باب تقصاص المظلوم اذ وجد على ظالمه وهي المسئلة المعروفة بمسئلة الظفر وقد مرهاك تفصيل لا تختلف
فانك الميراث وتقلت واما اذا اقر رجل بعين الناظر كما في حديث الباب فسيأتي حكمه وبيان الخلاف فيه فيما
سيأتي في ترجمته مستقلة بقوله باب من اطلع في بيت قوم ففقد وعينه ثم قال العيني قال الكرماني فان قلت هذا
الحديث لا يطابق الترجمة لا صلى الله تعالى عليه وسلم هو الامم الا عظم فلا يدل على جواز ذلك لاحاد الناس قلت
حكم احوال وافعال عام متناول للامة الاما دل على تخصيصه به اهـ وفي فقه الباري تحت الترجمة يرد ان القصاص
يقتص بالسلطان الا ان اوليا المقتول او اقتصوا من القاتل بعد اقامة النيابة لا يقتص منهم لقتل غيرهم انما هو

مسألة باب اذا مات في الزحام او قتل ولا ين بطال زيادة به اي بان عام قاتل القسطلاني قال الحافظ
لم يجزم المعنف بالكم كما جزم به في الذي بعده وجود الاختلاف في هذا الحكم اهـ قال القسطلاني وفي المسئلة
مذاهب فقيل يجب دية في بيت المال لانه مات بفعل قوم من المسلمين فوجب دية في بيت مال المسلمين وعلى
تجب على جميع من حضروا مات بفعلهم فلا يتعداهم الى غيره وقال الشافعي يقال لوليه ادع على من ثبتت وحلف
فان حلف استحق الدية وان حلف المدعي عليه على النفي وسقطت المطالبة وتوجب الدية لا يوجب المطالب
وقال مالك ومذهبنا ان لا يعلم قاتله بعينه استحال ان يؤخذ به احد اهـ قلت وحديث الباب قد تقدم في باب
العصاة في الخطأ بعد الموت اهـ قال العيني في شرح قوله اي اي قال عديفة هذا الذي لا تقتلوه ولم يسحوا منه
تعتبه ظاهرا من المشركين فدعا لهم عديفة قال الكرماني فدعا لهم وتصدق بديته على المسلمين وقال الخطابي
فيه ان المسلم اذا قتل صاحبه خطأ عن اشتراك الحرب لادعواته لاشي عليه وكذلك في جميع الادعوات الا
اذا قتل قاصدا لهلاكه اهـ قلت وكذا الحكم عن الخطأ في حق المدعي المقتول لا يوجب القصاص له مشركا بل يصنع
للمرء من الخطأ بل القاتل عليه كفارة ودية قالوا هذا اذا اخطأه فان كان في صف المشركين لا يوجب القصاص
عصمت قال عليه الصلوة والسلام من كثر سؤله قوم فهو منهم اهـ وفي الهداية واذا التقى الصفا من المسلمين المشركين
قتل مسلم مسلما عن اذنه مشترك فلو قتل عليه و عليه الكفارة لان هذا هو الخطأ بوجه لا يوجب
القتل ويوجب الكفارة وكذا الدية على ما لفظ به نص الكتاب ولما اختلفت بيوت المسلمين على اليمان اي عديفة
تقتله رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية اهـ

مسألة باب اذا قتل نفسه خطأ فلا دية له قال الاسماعيل طلت ولا اذا قتلها عمدا معني اذا اغرم لقتل
خطأ والذي يظهر ان البخاري انما قيد بالخطأ لانه على الخلاف قال ابن بطال الا اذا كان في حد او ساقا تجب دية
على عاقلة فان عاقلة عليه وان مات في الجور او في غير ذلك في وقت عا مده بوجه لم اذ لم يتقبل
ان النبي صلى الله عليه وسلم اوجب في هذه القصة شيا ولو جيب لسيبنا اذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة
وقد اجتمعوا انه لا يقطع طرا من اطراد عمدا او خطأ لا يوجب فيه شي اهـ وكذا قال العيني وفيه قال الجوزي منهم ربيعة
مالك وابو عبيد الشافعي لاشي فيه

مسألة باب اذا عصى جلا فوقعت ثنابا اي بل يلزم فيه شي اولا قاله الحافظ ثم قال في شرح الحديث
وقد اخذنا بهذا في القصة الجوزي فقالوا لا يلزم المعصوم تقصاص ولا دية لانه في حكم العاصي واحتموا ايضا
بالاجماع بان من شرب على اخرسلا ما يقتله فدم عن نفسه تقتل الشارب لاشي عليه كذا لا يعين منه فدعا اياه
عنه وشروط الاصدار ان يتألم المعصوم وان لا يكون تخلص به و غير ذلك الى اخر ما ذكرنا الحافظ في تفصيل هذه
المسئلة والاختلاف فيها فارجح اليه وشئت وذكر العلامة العيني مذنب الكوفيين في هذه المسئلة كالجوزي
مسألة باب السن بالسن قال الحافظ قال ابن بطال الجوعا على قلع السن بالسن في العمد واختلوا في
سائر عظام الجسد فقال مالك فيها القود وذكر تفصيلا في ذنب مالك وقال الشافعي والمخيفة لا تقصاص في العظم غير
السن لان دون العظم حال من جلد لحم وعصب يتعذر منه المماثلة الى اخر ما في الفقه قال القسطلاني تحت حديث
الباب وهذا بخلاف غير السن من العظام لعدم الوثوق بالمماثلة فيه وهذا ذهب الشافعية والمخيفة وقال المالكية
بالقود في العظام لاما كان جوف او كان كالمأمومة والمنقلة والهاشمية فقيه الدية

مسألة باب دية الاصابع اي بل مستوية او مختلفة قال الحافظ ثم قال تحت حديث الباب قال الترمذي
والعمل على هذا عند ابن العلم وبيقول الثوري والشافعي واحمد والسرخس قلت وبه قال جميع فقهاء الامصار وكان فيه
خلاف فخرج ابن ابي شيبة من رواية سعيد بن المسيب عن عمر في الابهام خمسة عشر وفي السبابة السبابة
عشرة عشر وفي المنقرت وفي جامع الثوري عن عمر بن الخطاب قال قال سعيد بن المسيب حتى وجد عمر
في كتاب الديات لم يوجز حزم في كل اصبع عشر نرجح اليه اهـ قال القسطلاني في دابة في دابة الترمذي اصابع اليد
والرجلين سواء ولا من مائة من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده رفعة الاصابع سوا كل من فيه عشر عشر من
الابل اي الاصابع لبعض الاصابع على بعض واصابع اليد والرجل سوا كما عليه ائمة الفتوى اهـ

مسألة باب اذا صاب قوم من رجل الخواي اذا قتل او جرح جماعة شخصاً واحداً لم يوجب القصاص
على الجميع ابي حنيفة واحمد يفتي منه ويؤخذ من الياقين الدية فالراد بالجماعة هنا الكفاية اهـ من النسخ وفي
ما مشى النسوة المهرة تحت ترجمة الباب وجواب الاستفتاء هم هذوف اي عوقبوا ان كانت الاصابع تقصفت

مسألة باب اذا صاب قوم من رجل الخواي اذا قتل او جرح جماعة شخصاً واحداً لم يوجب القصاص
على الجميع ابي حنيفة واحمد يفتي منه ويؤخذ من الياقين الدية فالراد بالجماعة هنا الكفاية اهـ من النسخ وفي
ما مشى النسوة المهرة تحت ترجمة الباب وجواب الاستفتاء هم هذوف اي عوقبوا ان كانت الاصابع تقصفت

مسألة باب اذا صاب قوم من رجل الخواي اذا قتل او جرح جماعة شخصاً واحداً لم يوجب القصاص
على الجميع ابي حنيفة واحمد يفتي منه ويؤخذ من الياقين الدية فالراد بالجماعة هنا الكفاية اهـ من النسخ وفي
ما مشى النسوة المهرة تحت ترجمة الباب وجواب الاستفتاء هم هذوف اي عوقبوا ان كانت الاصابع تقصفت

مسألة باب اذا صاب قوم من رجل الخواي اذا قتل او جرح جماعة شخصاً واحداً لم يوجب القصاص
على الجميع ابي حنيفة واحمد يفتي منه ويؤخذ من الياقين الدية فالراد بالجماعة هنا الكفاية اهـ من النسخ وفي
ما مشى النسوة المهرة تحت ترجمة الباب وجواب الاستفتاء هم هذوف اي عوقبوا ان كانت الاصابع تقصفت

هذا وتزبره وهو ان كانت تعقبت مماثلة له وقال القسطلاني في قوله بل يعاقب بفتح القاف مبتدأ للمفعول وفي رواية
 يعاقبون بفتح القاف وفي اخرى يعاقبوا بفتح القاف والنون لغة متعقبة اي يكافؤا الذين اصابوه ويحاذون على فعلهم كما
 وقع في اللدود او يقبض بالنسبة للمفعول دليل للفاعل فيها منهم كقوله اذ جرحوه او يتبعين واحد يقبض منه ويؤخذ
 من الياقوت الدية والاول مذهب جمهور العلماء وروى الثاني عن عبد الله بن الزبير ومعاذ فلو قلنا عشرة فلهذا يقتل
 واهل بيته وياخذ من التسعة تسعة اعشار الدية اه وفي الهداية واذا قتل جماعة واحد اعمد اقتص من جميعهم قول
 عمر بن الخطاب عليه السلام فقتلتم اه قال الكرماني فان قلت ما فائدة الجمع بين المعاقبة والاقتصاص قلت الغالب ان
 القصاص يستعمل في الدم والمحاقبة المكافاة والمجازاة فيقتادول اللدود فلهذا غرضه التمييز ولهذا فسرنا الاقتصار
 بالقبض لئلا يؤول الكل اه وتوضيح المقام بحيث يتبين المرام ان المذكور في الترجمة هو احد اثنين احق الاقتصار من الجمع
 والاشق الثاني غير مذکور بلنا وهو ما ذكره الشراح من ان اثنين واحد منهم للاقتصاص ولو اخذ الدية من الباقيين فيقول
 المصنف او يقتض ليس عدلا لولا ان ياقب كما يتوهم في بادي الرأي بل المجموع بيان لاحد اثنين ثم قال الكرماني وانما
 خص الاقتصار بالزكوة والمشرف من اهل بيته من ان كان في رجل يقتله رجلان يقتل احدهما ولو اخذ الدية من الآخر
 وعن شعبة انهما فنان الى وليه يقتل من شاء منها ويعفو عن الآخر وعن الظاهرية ان لا تؤخذ الا الواجب الدية اه قوله قد
 اتادوا بغيره لظن ان سياتي الكلام على تحقيق المسئلة ومذهب الائمة في بياض اهل العلم المسلم به وادعاء الغضب اليه
 في آخره الكتاب

باب القصاص قال العلامة العيني اي بباب في بيان القصاص واحكامه القصاص بفتح القاف
 وتختف السبعين مصدره وشبهه قسامة وفي بعض النسخ كتاب القصاص واليه اسم اليمان وقال الازهرى
 انها للام والولاء يعطون على استحقاق دم المقتول اه قال في الحاشية ان القاصي عياض حديث القصاص اصل
 من اصول الشريعة وقاعدة من قواعد الاحكام وركن من اركان مصلح العباد وواجب كرامة الائمة والسلمة
 من الهوان والتأديب وعلما الامة وفتاوى الامصار من الحجازيين والشاميين والكويتيين واختلفوا في صورة الاخذ
 بروى التوقف عن الاخذ عن طاعة فم يروى القصاص ولا يشترط بها في الشريعة حكاه في مذهب الحكم بن عتيبة و
 في خلاصة وسالم بن عبد الله وابراهيم بن عليه البيهقي البخاري وروى عن عمر بن عبد العزيز باختلاف عنده اه قال
 العيني في الحديث مشروعية القصاص في الدم وهو امر كان في الجاهلية قاره رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في الاسلام اه قلت وما قال القاصي عياض من ان الامام البخاري لم يقل بالقصاص كذا قال ابن المير كذا
 سياتي في كلام الحافظ وكذا قال الكرماني ان ابن المير البخاري انى عدم الاخذ بالقصاص اذ قال في ذكر غرائب الحديث
 في المستدرک ان البخاري بالكلية حكما وكذا الطائفة اشركا في خلافة وخوفا قالوا لا يمكن لها ولا عمل بها اه قال
 القسطلاني في اول كتاب القصاص تبعا للقاصي على الظاهر ان البخاري مال الى عدم الاخذ بالقصاص لكن يمكن
 القسطلاني في آخره الباب ما سياتي من كلام الحافظ الرود على من قال ان ابن المير البخاري الى عدم الاخذ بحديث
 القصاص قال الحافظ ابن المير في الحاشية على الكفاية في كون البخاري لم يورد في هذا الباب الطريق الطائفة
 على تخليف المدعى وى مما حلفت فيه القصاص بغيره الحقوق فقال مذهب البخاري تضعيف القصاص فلهذا مصدر
 الباب بالادوية الدالة على ان اليمان في جانب المدعى عليه واورى طريق سعيد بن عبيد وهو جار على القوا عدو الائمة
 المدعى البينة ليس من خصوصية القصاص في شئ ثم ذكر حديث القصاص الدال على خروجها عن القواعد بطريق
 العرض في كتاب الجزية فزار ان يذكر بانها فيخط المستدل بها على اعتقاد البخاري قال وهذا الاحتجاج مع
 القصد ليس من قبيل كتابان العلم قال الحافظ الذي يظهر ان البخاري لا يضعف القصاص من حيث يلى يوافق
 الشافعي في ان لا تؤخذ فيها وغيا لغنى ان الذي يعلق فيها هو المدعى بل يرد ان الروايات اختلفت في ذلك في قصة
 الاعداء وبيد خير فريد والمتخلف الى المتفق عليه من ان اليمان على المدعى عليه من ثم اورد رواية سعيد بن عبيد
 في باب القصاص وطريق يحيى بن سعيد في باب آخر وليس في شئ من ذلك تضعيف اصل القصاص وانه تعالى
 اعلم وكذا قال اليمان من ان البخاري ذهب الى ترك القصاص لانه لا يترك القصاص تارسا وبرا هو الراى عندى من ان البخاري
 لم يغير القصاص تارسا كما قيل وكذا عمر بن عبد العزيز كما تقدم من نقل كلام بولاه والجماعة وليت شعري
 كيف نسبوا الى الامام البخاري انكار القصاص برأسها وصنير في صحيحه يدل دلالة واخبر على انكر القصاص
 فانه ذكر فيه حديث ابنى خلافة ويؤكد ترمى لا يدل على عدم القصاص وبسط الكلام في هذا المتمام في ما مش اللامح
 اشدر بسط وتفصيل الكلام ان ههنا ثلاثة امور الاول ثبوت القصاص والاخذ بها كما هو مسلک جمهور العلماء ولم
 يخالفهم في ذلك الامام البخاري كما تقدم مسبوفاً والثاني ان بداهة اليمان في القصاص على المدعى عليه كما هو مسلک
 الحقيقة واختاره البخاري كما تقدم في كلام الحافظ ولذا صدر الباب بقوله شاهدك او يمينه وقال القسطلاني تحت
 حديثه الياب وفي الحديث ان اليمان يؤخذ اوله على المدعى عليه لا على المدعى كما في قصة نزار الانصاريين اه وقال
 صاحب الفيض اعلم ان اليمان لا يؤخذ عندنا في القصاص الى المدعى وكذا الاقتصار فيها على المدعى عليه واما فائدة
 اليمان فنظير في حق الكشافة الحال وانقضاء المصنف على ذلك احد الامور الثلاثة ان البخاري مال الى ترك القصاص
 بالقصاص قال العيني تحت الحديث الاول من حديثه الياب ذكر البخاري في الحديث مطابقا لما قبله في عدم القصاص
 في القصاص وان الحكم فيها مقصور على البينة واليمان اه وكذا ذكر القسطلاني تبعا للعيني والمسئلة خلافية
 قال الحافظ واختلف القائلون بالقصاص في العمد بل يجب به القصاص والدية فمذهب الجمهور الحجازيين ايجاب
 القصاص اذ كانت شره وجاهد وهو قول الزهري ومالك والاوزاعي والشافعي في ان المدعى عليه والحمد واسحاق وداود
 واختلف عن عمر بن عبد العزيز اه وقال الكرماني قال الشافعي والشافعية يجب بها الدية لعدم العلم بشرط
 القصاص وقال مالك واحمد يجب القصاص اه قلت ومذهب احمد ايجاب القصاص بالقصاص في حق القصاص

رواية واحدة قال المؤلفين الاوليا اذ اختلفوا استحقاق القصاص اذ كانت المدعى عمداً وانه قال مالك ولما نعى قولاً
 كالمذنبين اه وكذا مذهب الامام مالك ايجاب القصاص في صورة العمد صرح به مالك في الموطن اذ قال مالك فان
 حلفت المدعون استحقوا دم صاحبهم وقتلوا من خلفوا عليه ولا يقبل في القصاص الا واحد اه والمشتهور من قولى
 الشافعي المنصور عندنا ايجاب الدية للاقتصاص ولذا نقل غانة نقله المذاهب مذهب الشافعي ايجاب الدية
 لا غير ولذا اول النوى والحطاي وغيرهما من الشافعية قولهم صلى الله عليه وسلم تستحقوا دم صاحبكم كذا في الاوزون مذهب
 مالك وكذا عندنا تخفية يجب بالقصاص الدية للاقتصاص ففى البدائع هذا الذى ذكرنا حكمه قتل نفس على قتلها فاما حكم
 نفس لم يلم قاتلها فوجب القصاص والدية عند عامة العلماء وهم الشافعي وعند مالك رحمه الله وجوب القصاص والقصاص
 فلهذا يعل صورة القصاص مع ما فيه من خلاف الائمة فقال ابن قدامة اذ اورد في قول فادى اولياءه فقتل على
 واجبا وجماعة ولم يمس بينهم عداوة ولا لوث ففى كسائر الدعوى ان كانت بينهم بنية حكمهم به والا فقولوا للشركه بهذا قال
 مالك والشافعي فان كان بينهم عداوة ولا لوث فادى اولياءه على واحد علف الاولياء على قاتلهم تسعين يمينا استحقوا
 دم اذ انت المدعى عمداً لم يكلف المدعون حلف المدعى عليه تحسين يمينا وراى هذا الظاهر المذهب وانه قال
 المالک والشافعي وحكى الوالحطاب رواية اخرى عن احمد انهم يعلقون ويترمون الدية لقتلة عمداً وهو قول اصحاب
 الراى ولنا قول النجاشي صلى الله عليه وسلم قتلتمكم به ويايمان تحسين منهم وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يترم ايمون
 وان اذ ايمان عنده فان لم يكلف المدعون ولم يترموا يمين المدعى عليه فداه الا عام من بيت المال يعنى ادى دية
 لقتلته عبد الله بن سهل حين قتل بغيره فالى الانصار ان يعلقوا وخالوا كيف يقتل اليمان قوم كفار فاذا ابى صلى الله عليه
 وسلم من عنده كراميته ان يسئل ذمها وما عندنا تخفية فعلى الاصل المتفق عليه من ان البينة على المدعى واليمين على
 المدعى عليه ولا عداوة عندنا خلف الاولياء قال صاحب الهداية واذا وجد البينة في حلفه ولا يعلم من قتلها استخلف
 نسون من علمتهم بغيرهم الولي بالثمن ما قتلناه ولا علمنا له قاتلنا فاذا خلفوا فعلى اهل الحنفية بالدية وقال الشافعي
 لا يجب الدية لقوله عليه الصلوة والسلام تكم اليهود بايماننا ولاننا اوجب عليه الصلوة والسلام يح بين الدية
 والقصاص في حديث سهل وقوله عليه الصلوة والسلام تكم اليهود بالثمن ما قتلناه ولا علمنا له قاتلنا فاذا خلفوا فعلى اهل الحنفية بالدية وقال الشافعي
 العيين حين حلف اه علقه اوله فدفع الى ابي المقتول المذنب الشيخ بن سبه في الملائح عناه ان عمر بن
 المدعى عليه بعد تمام الايمان الى ان المقتول فترنت يده الى يد ماله فخلت اه وفي ما مشه ما فاده الشيخ هو الحق
 الصواب وهو التحسين من ان الضميرين في قوله يده بيده يرحمان الى القاتل واخي المقتول وهو ظاهر والوجه
 من الشراح قاطبة انها زلت اقدامهم في شرح هذا الكلام اذ ارجحو الضمير فعد الى الرجل الذي قتلته المحسون
 وفيه ادبها الا ان لا تحببها لهذا الرجل من جملة تحسين رجلا والاشارة الى بقى التامح والابيون عدو القوم والثالث
 انهم تركوا الجواز في قوله لفظنا والمحسون يحل تحسين على الجواز قال الكرماني فان قلت ثم تشبهوا وهو من غفلت مثل

فه الاطلاقات جائز من باب اطلاق الكل واردة الجزء او المراد المحسون تقريرا اه والوجه الرابع انه يصح على هذا ما ياتي من
 قول اقلت القرينان فاتيها بجر كسر راء الى المقتول فانه يصح على كلام الشيخ لا على كلام الشراح لان القرينين على كلام
 الشراح هو الرجل الذي جملوه مكان الرجل المشامى والثاني اخو المقتول ولا وجه لبقاء هذا الرجل على كلامهم انه كيف يمكن
 الهلاك وقد ملك شرح والرجون وعلى كلام الشيخ قد كسر هاء بلك المحسون الذين دخلوا الخار وخلفوا كذا من ذلك خوام المقتول
 لكننا نولنا انهم مومنون من المحسنين لان جرمه كانت غير جرمهم فتدبر وتفكر ويظهر من كلام صاحب الفيض ان رايه موافق
 في شرح هذا المقام اراى الشيخ قد مره-

مسئلة باب من اطلع في بيت قوم ففقدوا عينه فلا دية له قال الحافظ كذا جزم بنى الدية وليس في خبره
 الذي ساقه فخرج بذلك كذا اشار بذلك الى ما ورد في بعض طرق على عادة قال القسطلاني واستدل بحديث الباب
 على جواز رمي من يحسن فلولم يذبح بالنسبة الخفيف جاز بالثقل وان ان اصبحت نفسا فبعضه فهو بد روقال المالكية
 باقتصاص وان لا يوجب زهدا لعين ولا غيرها واعتلوا بان المعصية لا تدفع بالمعصية بل يشترط طلاله ان الرجل الرقى الاصح
 عند الشافعية لا اه علقه او في ما مش اللامح اختلفت نقله المذاهب في بيان مسالك الائمة والتحقيق انه يدرى في صح
 قولى الشافعي وهو مذهب احمد كما مر في فرض المربع وكذا في زاد المعاد والابن القيم واما عند الامام مالك فقد علق
 شرح الحديث مذهب القصاص مطلقا لكن الصواب في مسلكه ما قال الدردير المالكى ان فيه القصاص في صورة بعد الدية
 في الخطا واما عندنا تخفية فان لم يكن دفعه الا بالقاء فهو بد روالا فالدية لا القصاص فان الحد ودية ربه ربه شها
 والمحدث عندنا محمول على التعميط والتشديد صرح به ابن عابد وغيره اه من ما مش اللامح والتفصيل فيه-

مسئلة باب العاقلة كبر القاف جمع عاقق وهو دافع الدية وسميت الدية عقلا تسمية بالمصدر لان الابل
 كانت تتعل بغنائه ولى القليل ثم كثر الاستعمال حتى اطلق العقل على الدية ولو لم تكن ابلا وعاقلة الرجل قراباته من
 قبل الابل وهم عصية وتحمل العاقلة الدية ثابت بالسنة والجمع اهل العلم على ذلك وهو مخالفة لظاهر قوله تعالى
 ولا تزروا زرة ذر اخرى لكنه خص من عموها ذلك لما فيه من المصلحة لان الفاعل لو اخذ بالدية لا وشك ان
 تفاقى على جميعه بالذات مما يحاط منه لا يوسم ولو ترك بغير تعظيم لانه رد المقتول اه من الفصح وفي الفيض العاقلة
 هم الذين يترمون الدية وهم العصبات وسميهم العقبا وكتابت المحاق والقصاص فيه ان يكون كتاب العواقل فان
 المحاق هي الديات والمذكور في هذا الباب ساكن من قوله منهم الدية اه وبسط الكلام على العاقلة في الاوزون
 في ما مش اللامح فخير قال المؤلف لاختلاف بين اهل العلم في ان العاقلة العصبات وان غيرهم من الاخرة من اللام
 وسائر ذوى الارحام والزوج وكل من عدى العصبات ليسوا بهم من العاقلة واختلفت في الابداء والبنيان
 بهم من العاقلة اولوا ولحق احمد في ذلك روايتان احدهما على العصبة من العاقلة يدغل فيها ابا الفاعل وانباءه وهو
 مذهب مالك والى حنفية والقول الثاني ليس اباؤه وانباءه من العاقلة وهو قول الشافعي فقلت وهذا كله اذ لم يكن

يا ثم في الباطن وبهذا يحصل الانفصال عن اشكاله والشرع في العلم

مشكلة باب ما ينهى من الاحتياط للولي في التيممة هو قال المحافظ قال ابن بطال وفي حديث ابا
ان لا يجوز للولي ان يتزوج تيممة بالكل من صداقها ولا ان يعطيها من العروص في صداقها الا يعني صدقاً مشكلاً
مشكلة باب اذا غضب جارية فزعه عنها فانتهاه فو قوله وقال بعض الناس هو قال يعني قوله لو لم
عليكم حرام الحديث بان طريقتين المذكورين ذكرها في معرض الاحتجاج وليس فيها ما يدل على وجوب المأول
نعمناه ان المولى عليكم بدم اذ لم يوجد التيمم منها قد وجد التيمم باخذها من القيمة واما الثاني فلا يقال في الغاصب
في الغنة ان غادر ان الغنم ترك فواء والغصب هو اخذ الشيء قهراً وعدواناً وقول الغاصب انها ماتت كذب ثم اخذ
المالك القيمة رضي اه وفي ما مش المصيرية قوله فيليب الغاصب هو الذي قتل والجور على خلاف ذلك فهو باطل واستدل
البحار في بقوله قال النبي صلى الله عليه وسلم قوله

مشكلة باب (بغير ترجمه) قال النبي كذا وقع في رواية الاكثريين وقد مر اشكال هذا فيما مضى واذ كان الغنم لما قيل
ثم قال تحت حديث الباب لما كان هذا الباب غير مترجم وموجعا للفصل يكون حديثه مضافاً الى الباب الذي تسببه
ووجه التسليم ظاهر لانه صلى الله عليه وسلم عن اخذ مال الغير اذا كان يعلم انه في نفس الامر للغير وقال ايضا حديث
معنى في المظالم وفي الشبهات وسياق في الاحكام اه قلت كان المصنف اشار بهذا الباب في رواه قال في حقيقته
في نفاذ قضاء القاضي ظاهره واطنا وهي مسئلة خلافية معروفة وانما صاحب الغنم في ما سألنا من علم ان بتار
ازداد على خلافية اخرى وهي ان قضاء القاضي بشبهة الزور بل ينفذ ظاهره واطنا ما لا وقد فصلنا في المبسوط بما
لا يزيد عليه جملة الكلام ان في المسئلة قيوداً وشرطاً الى آخر ما ذكر في الغنم فارجع اليه وشئت

مشكلة باب في النكاح تقدم الكلام على هذا الباب في باب بلا ترجمه وتقدم هناك ان هذه الترجمة مكررة
على بعض النسخ

مشكلة باب ما يكره من احتياط المرأة مع الزوج والضرأثره قال صاحب الغنم اي ما يقع بين
الضرأثر من الاختلافات والاحتياط فيها اه قال المحافظ قال ابن النعمان معنى الترجمة ظاهره ان لا يبين ما نزل في ذلك
وجوهه تعالى لم يحرّم ما عمل الله لك قال المحافظ وقد ذكرنا في التفسير الخلاف في المراد بذلك وان الذي في الصحيح هو
الاصل وهو الذي وقع في قصة زينب بنت جحش قيل في تحريره ما ربه وان الصحيح ان نزل في كلا الامرين اه قال العسقلاني
وحديث الباب سببه في الاطعمة والاشربة والطب والطلاق اه قال النبي تحت حديث الباب ما يعقبه
لترجمة تؤخذ من قوله والله لئن لم كان قلت كيف جاز على ازواجي صلى الله عليه وسلم الاحتياط قلت به من حقيقته
الطهية للنساء وقيل منهن قلت وفيه ان الترجمة في كرامة الاحتياط لا في جوازه فكيف المطابقة وعندى ان المطابقة
تختص من مجموع ما ذكر في هذه القصص وما ترتب عليه من نزول الآية وما فيها من نوع من العتاب

مشكلة باب ما يكره من الاحتياط في الفراق من الطلاق كسب الشيخ في الملامع وهو ان يعزل الخروج
بان لا يخرج في البلد الغنم ولا يكون في نفس الامر كذلك اه وفي ما مشه قال المحافظ قال المصنف تصور احتمال الفراق
من الطلاق بان يخرج في تجارة او زيارة مثلاً وهو يكره بذلك لغرض من الطلاق اه

مشكلة باب في الهبة والشفعة قال المحافظ اي كيف تدفع حيلة فيها معاد منقولين اه قال
العسقلاني في شرح الترجمة اي ما يكره من الاحتياط في الرجوع عن الهبة ولا احتياط في اسقاط الشفعة وقال بعض
الناس الامام ابو بصير ان هبة شخص هبة الف درهم او اكثر حتى مكث الشيء الموهوب عنده عند الموت لم يستين
واحتال الواهب في ذلك بان توطأ مع الموهوب له ان لا يتصرف ثم رجع الواهب فيها في الهبة فلا زكوة على
واحد منهما مخالف هذا القائل الرسول اي ظاهر حديث الرسول صلى الله عليه وسلم في الهبة المتضمن للمنع عن العود فيها وسقط
الزكوة بعد ان حال عليها الموهوب له ووجه ذلك هو عليه عند الجحيم واما الرجوع فلا يكون الا في الهبة للولد واج
البحاري رحمه الله تعالى حديث الباب وطساره كما قال النووي تحريم الرجوع في الهبة بسد القرض ويجوز على الهبة الا
لامه بولده وقال يعني لم يزل ابو بصير في المسئلة على هذه الصورة بل قال ان الواهب ان يرد في هبة اذا كان الموهوب
اجنبياً وقد سلبه لا قبل تسليمه يجوز مطلقاً واستدل بحوا الرجوع بحديث ابن عباس عند الطبراني مرفوعاً عن النبي هبة
احق بهية الم شيب منها وحديث ابن عمر فوعدها كما قال صحيح على شرطها قال ولم ينكر ابو بصير حديثه العادل في هبة
كالكلب يود في قفله بل عمل بالهبة معاً فعل بالاول في جواز الرجوع واثباته في كرامة الرجوع واستصحابه في حرمة
فعل الكلب يوصف بالفتح لا بحرمة اه قوله فلا زكوة على واحد منهما قال المحافظ ل ابن بطال اذا قبض الموهوب له بهية
فبها ك ما اذا حال عليها الموهوب له وجبت عليه الزكوة عند الرجوع واما الرجوع فلا يكون عند الجحيم الا فيما يوجب العود
رجع فيها الاب بعد تحول وجبت فيها الزكوة على الابن اه من فتح قلت واما ذهب لاختلاف هو ما حكاها البخاري من عدم
وجوب الزكوة عليها نعم الدر المختار وسقطت الزكوة عن موهوب له في نصاب موهوب فيه مطلقاً سواء رجع بقضائه وغيره
بعد تحول وقيد به اي بقوله من موهوب له لا زكوة على الواهب اتفاقاً لعدم الملك وهي من قبيل اه ولذا اوله الامام
البحاري على اختلاف في هذه الحيلة ثم لا يذهب عليها ان الامام البخاري وان كان قال بالشفعة بالجر كما قال
بالحنفية كما تقدم في محله فلا يوجب ان يخالف الحنفية في هذا الجزاء ايضا واما الاول في حيلة في اسقاطها فاقول في الغنم
قوله قال ابو عبد الله رضي الله عنه ومعه ان الفتح في ذمها لحنفية من جميعها من قولهم جاز الرجوع في الهبة و
ان في كلهم بسقوط الزكوة بالحيلة وفيها نظراً للرجوع في الهبة فمكره عندنا تحريماً او تزويهاً وانه وان نفذ
بالعشاء والارض الى ان قال بعد ذلك في حقيقته ولا ارى اصلاً يكرهه من مقتضى العلم فكيف بالنتيجة اه قوله ومثال

بعض الناس الشفعة للجار نحو قال العسقلاني في شرحه اي فنقض كلامه لان حج في شفعة الجار بحيث لا يباح له
ثم قيل في اسقاطها بالحق ان يكون غير الجار حتى بالشفعة من الجار وليس فيه شيء من خلافه لانه المشهور عند
الحنفية ان الحيلة المذكورة لا يابى يوسف واما محمد بن الحسن فقال يكره ذلك اشكلاً كما مره لما فيه من الضرر لا سيما ان كان بين
المشتري والشفيع عدوة ويقترب بشاكرته اه قال المحافظ وقال ابن بطال اصل هذه المسئلة ان يعطى الارض لثلاثة
فحاف ان ياخذها جارا بالشفعة فنسأل ابو بصير كيف حيلة في اسقاط الشفعة فقال له اشتر منها سهما واحداً لثلاثة
من مائة سهم فتصير سرياً كما كان اشتر منه السها في تفسيره انت احمق بالشفعة من الجار ان الشريك في المشاع احمق من
الجار وانما امره بان يشتري سهماً من مائة سهم لعدم رغبة الجار في شراء السهما الواحد لمخارطة وقلته انتفاعه به قال وهذا ليس
فيه شيء من خلافه لانه وانما اراد البخاري الزايم التناقص لانهم اتجروا في شفعة الجار حديث الجار حتى يسبقه ثم خيلوا
في اسقاطها بالحق ان يكون غير الجار حتى بالشفعة من الجار اه قلت والمسئلة خلافية فلا تخل بالحيلة لا اسقاط الشفعة
عند مالك واهم وحل عندنا في حقيقته والشافعي والبسط في الادرز

مشكلة باب احتياط العاهل ليهدي له قال العلامة العسقلاني اي كراهية احتياط العاهل الذي يتولى
في مال غيره ثم قال تحت حديث الباب قال المصنف حيلة العاهل ليهدي له تقع بان يسأل بعض من عليه الحق فذلك
قال بل اجلس في بيت ابيه وامر بمنظر بل يهدي له وقال في فتح الباري ومطابقة الحديث للترجمة من جهة تمكيد الابدى
انما كان حيلة كونه عاهلاً فاعتقد ان الذي يهدي له يستدبه دون اصحاب الحقوق التي عمل فيها فبين ان صلى الله عليه وسلم
ان الحقوق التي عمل لاجلها هي السبب في الابداء وان لو اقام في منزله لم يهد له شيء فلا ينبغي له ان يستعملها بغيره
وصلت اليه على طريق الهدية فان ذلك انما يكون حيث يتحصن الحق له اه وقال المصنف ان قالوا احتياط العاهل بان يوافق
له في عماله يستأثر به ولا يفضله في بيت المال وهذا الامر والعمل اي من جملة حقوق المسلمين اه قوله الجار حتى يسبقه
الحديث قال المحافظ كذا وقع للاشتر هذا الحديث وابعده تسهلاً باب احتياط العاهل واطنه وقع هنا تقديم وتأخير وان
الحديث وابعده يتعلق باب الهبة والشفعة فلما جعلت الترجمة مشتركة بين مسائلها ومن ثم قال المصنف ان من عرف
الشفعة وقد وقع عن ابن بطال هنا باب بلا ترجمه ثم ذكر الحديث وابعده ثم ذكر باب احتياط العاهل وعلى هذا فلا اشكال
لان حينئذ لا يفصل من الباب ويحتمل ان يكون في الاصل بعد قصة ابن التبتية باب بلا ترجمه فقط الترجمة فقط و
بعضهما في الاصل اه قوله وقال بعض الناس اذا اشترى دارا بعشرين الف درهم ثم قال العلامة العسقلاني بعد
تصوير صورة المسئلة التي ذكرها البخاري وهذا ناقض الامر ان الامة مجمعة وابو بصير فهم على ان الباب لا يرد في
الاشتراق والرد بالعيب الا انفس فذلك كل الشفيع لا يشترط ان يباعه المشتري وما قبضه منه المبيع لا يباعه المشتري
ذلك بقوله فما جاز ابو بصير رحمه الله هذا الاختراع بين المسلمين اي الحيلة في القايح اشترى في الغنم اشترى في
بالشفعة اذ ابطال حقه بسبب الزيادة في المشن باهتيا بعد تركها وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يبيع المسلم الا ما يبيع
ولا فاعله وهذا الحديث قد سبق في اول البيوع في باب اولين المباع قال في الفتح وسنده حسن ولا طرق الى
الحدود والترمذي والنسائي وابن ماجه موصولة او ما البراءة فلم يتصرف بها المحافظ وعندنا عندنا الضعيف هنا
تقدم من معرفة الملامح ان في لفظ ساءم المشير الى السام وجو الموت وكذا في لفظ البيوت وقيل الملق في بعض
الاماد حديث علي القبر فمثل

كتاب التعبير

كذا في النسخ الهندية وكذا في نسخة المحققين ابن حجر والعيني وكذا المصنف وفي نسخة العسقلاني باب تعبير بدل
كتاب قال العلامة العسقلاني اي تفسير الروايات وهو الجورن ظاهره ان ياتي بالظن كالارغب وقال البيضاوي عبارة
الروايات المتعارفة من الصور الخيالية الى المعاني العقلية التي هي مشاهد من العيون وهو المعجزة اه ووجهت الروايات
بالتحقيق هو الذي اظهره الاثبات واكبره التشديد وقيل يقال عبرت الروايات بالتحقيق اذ عبرتها عبرتها بالمشاهدة
للمعاني في ذلك اه وقال المصنف في تفسيره والاشهر ما رواه ابو بكر بن ابي عمير في الروايات
قيل الروايات في المنام والرواية هي النظر بالعين والرائي ما يعقب اه قال المحافظ والتعبير فاهم تفسير الروايات ثم قال
واما الروايات فهي ما يراه الشخص في منامه وهي بوزن فعلى وقد شمس الهمة قال الواحدي في الاصل مصدق ليسر فلما
جعلت لساناً تخيلية لتأخر اجريت مجرى الاسماء وقال ابن العربي الروايات اوراكت ملغتها الله تعالى في قلب العبد يكره
ملك او شيطان الى آخره فصح وذكر الاقوال في تحقيق الروايات ثم قال المصنف في حقيقته الروايات
قال فيها غير المسلمين اذ قيل كثيرة منكرة لانهم كانوا الووقوف على حقائق لا تدرك بالمقل وهم لا يصدقون بالسمع
فاضطرت اقولهم فمن شئ الى الطلب منسب جميع الروايات الى الاقوال فيقول من غلب عليه العلم في الراجح في الما
وتجوز ذلك لمناسبة الما الطبيعية للعلم ومن غلبت عليه الصغرا راي الميراث والعمود في الجود من شئ الى الفلسفة
ان صورها بحري في الاوضاع هي في العالم العلوي كالنقوش فما حاذي بعض النقوش منها يتعشق فيها قال وهذا شد
نسا وامن الاول كونها كالمعاني والاشتمال من صفات الاجسام واكثر يجري في العالم العلوي الاعراض
والاعراض ينتقش فيها قال وفتح ما عليه بل استهتت ان اشترى في قلبه نائم اعتقادات كما يفتق في قلب
اليقظان فاذا فتحها فكان جعلها على امور اخرى يفتقها في تاني الحال وبها وتبع على معلقها لاعتقاده فبما يقع
لليقظان ونظيره ان الله خلق الخيم علامة على المطر وقد يتخلف وتلك الاعتقادات تقع تارة بحضرة الملك فيقع بعد
ما يبراد بحضرة الشيطان فيقع بعد ما يبرأ وطمع الله تعالى ثم بعد ما يسطر الحظ الكلام في تحقيق الروايات فان جميع

محمدي

المزني تخضع على تسمين الصادقة وهي رؤيا الانبياء ومن تعجزهم من الصالحين وقد تقع لعجزهم بند وروي التي تقع في اليقظة على وقت ما وقعت في النوم والاضغاث وهي لا تندري وهي انواع الاول تلعب شيطان ليجوز ان يرى ان يرى ان يظن

باسد ويوتبعه اولي اندوات في هول ولا يدر من يخبره ونحو ذلك الثاني ان يرى ان بعض الملائكة تامة ان يظن الحربا مثلا ونحوه من الخيال الثالث ان يرى ما تحدرت به نفسه في اليقظة او يتبينه فيه كما هو في المنام اه

وفي هامش الملامح وقد بسط الكلام على الرؤيا بلفظ اليقظة وحقيقة في الاوجز اشده لليسط وفيه افاد شيخ مشاخصنا انه دولي الله الذي في قوله صلى الله عليه وسلم الرؤيا الصادقة من الله والحلم من الشيطان في بيان انه ليس كل ما يراه الانسان في منامه يكون صحيحا انما الصحيح فيه ما كان من الله ياتيكم به ملك الرؤيا من نومكم الكتاب وما سوى ذلك صناعات احلام لا تدل على احوالكم في انواع الى اخرها ذكره وقال شيخنا عبد الغني النابلسي في تفسير الامام وقد قال باطل الرؤيا قوم من النبي صلى الله عليه وسلم ان النائم يرى في منامه ما يعجب عليه من الطباع الارضية وهذا الذي قالوه نوع من انواع الرؤيا مختصة في ذلك الى اخرها ذكره في هامش الملامح فارجع اليه لو شئت وسياتي في بابي في باب العقيدة في المنام قول محمد بن سيرين قال وكان يقال الرؤيا ثلث حديث النفس وتخفيف الشيطان وبشرى من الله تعالى -

باب اول ما يدي به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي في المنام وابل الام اجابى

رحم الله من ان طامنا يذكر في مبداء الكتاب ما يتعلق ببدء مشروعية الحكم تاريخيا فاشارة بهذه الترجمة الى مبداء الرؤيا المعبرة عند المشرع قال المحافظ ثم ساق المصنف حديث عائشة في بدء الوحي وقد ذكره في اول الصحيح وقد ترجمته هناك ثم استدركت ما فات من شرحه في تغيير اقراب اسم ربك : سا ذكر بنا ما لم يتقدم ذكره في المنعنين غالباً الى اخرها وذكر

باب رؤيا الصادقة والاضافة اليه للفاعل لقوله في حديثه في باب يراه الرجل الصالح

وكان جميع اشارة الى ان المراد بالرجل الصالح وقال في شرح الحديث قال المصنف لم ادر اقل رؤيا الصالحين والاصحاب فيرى الاضغاث ولكنه نادى لقلته تمكن الشيطان منهم بخلاف ما ذهب اليه فان الصدوق فيها نادى لقلته تمكن الشيطان منهم قال ابن العربي رؤيا المؤمن الصالح هي التي تنسب اليه اجزاء النبوة ومعنى صاحبها استقامتها : استقامتها قال ابن العربي رؤيا الغاسق قيل تعدن انسى الاجزاء واما رؤيا الكافر فانه قد تصدق بها وحينئذ سلم من حديثه في البرية مرفوعاً وصدقهم رؤيا صدقهم حديثاً ثم بسط المحافظ الكلام على شرح حديثه في باب جز من سنة واربعين جزء الحديث وكذا على اختلاف الفاظ الواردة فيه

باب رؤيا من الله قال المحافظ اي مطلقاً وان قيدت في الحديث بالصالحين نحو النبوة الى ما لا يدخل للشيطان في الامانة وفيه جعل نسبت اليه نسبة مجازية مع ان الكمال بالنسبة الى المخلوق والمقدر من قبيل الله تعالى وانما الرؤيا الى الله تعالى للتشريف وظاهر قوله الرؤيا من الله والحلم من الشيطان ان النبي تعانف الى الله لا يقال لها علم والى تعانف للشيطان لا يقال لها رؤيا وهو تعرف شرعي والا فكل سمي رؤيا به قلت وسياتي بالتبويب بقوله بابل علم من الشيطان في هامش المصرية قوله اذا راى احدكم رؤيا لم يؤخذ منه مع ما في في الباب الاتي ان آداب رؤيا الصالحة ثلاثة حمد الله عليها والاستبشار بها وان يحدث بها اي من يحبه واداب العلم الربوية المتعوز بان من شره ومن شر الشيطان وان يقبل عن شانه من يستيقظ وان لا يحدث بها احد اه

باب رؤيا الصالحة جزء من سنة واربعين جزء من النبوة قال المحافظ هذه الترجمة لفظاً اخر احد ارباب الساب فكانت من الرواية الاخرى بلفظ رؤيا المؤمن على هذه المقيدة اه قلت صل المصنف اشار

الى ترجيح هذا اللفظ فان الروايات في العدد تختلف كما بسط المحافظ ان ابن حجر واليعيني وكذا بسط المحافظ الكلام على معنى كود جز من النبوة وقال بعضهم لا يعلم حقيقة النبوة الا من علم النبوة وقال الكري في من الخطا في قيل مدة الوحي ثلاثة عشر سنة وكان يوحى اليه في منامه في اول الامر بمكة المشرفة سنة اشهر وهي نصف سنة وبه جزء من سنة واربعين جزء من اجزاء مدة زمان النبوة وقال سني الحديث تحقيق امر الرؤيا وانها ما كان الانبياء يمشون وكان جزء من اجزاء العلم الذي كان ياتيهم قال القاضي عياض في بعض روايات تسعة واربعين وفي بعضها خمسين فبذلك الاختلاف يرجح العلم حال الراي فللصالح مثلاً جزء من سنة واربعين والفاست جزء من سبعين وما بينهما من بينها اه وفي الغرض وقد تصدى العلماء على احداث المناسبات في العدد والمخصوص فتصح في بعض دون بعض ومن شاء الكلام فيما على طو الصوفية فليدبره لا يبريه فان قيل ان الرؤيا التي ارىها صلى الله عليه وسلم اشهر كان ذلك قبل النبوة فكيف صارت جزء منها يمكن الجواب عنه ما ذكره الكري في تحت شرح الحديث فان قلت ان يقال لصاحب الرؤيا الصالحة رؤيا من النبوة قلت جزء النبوة ليس نبوة اذ جز الشئ غير اوله ولا غيره فلان نبوة لاه قلت وهو كذلك كما هو ظاهر فان تحقق الجزء من حيث ان جزه وان كان لا يمكن تحققة بدون الكل لكن يمكن تحققة في نفسه بدون الجاه وصف الجزية فانهم وفي هامش المشوذة المصرية قوله جزء من سنة واربعين قال الكري اي في حق الانبياء دون غيرهم وقيل معناه ان الرؤيا تاتي على وقت النبوة لانها جز من النبوة اه ثم ليس في اول حديث الساب باطلاق الترجمة والجواب ما في هامش المشوذة المصرية اذ قال وقد دخل هذا الحديث في باب الاشارة الى ان الرؤيا ما كانت جزء من اجزاء النبوة كونهما من النبوة التي هي النبوة التي هي النبوة فانها ليست من اجزاء النبوة اه

باب هبشوات كذا في نسخة البندندي مجردا عن العلم وفي نسخ الشرح المبشرات قال العلقات بقلها في كسر المعجمة المشددة جمع مبشرة وقول المحافظ ابن جرير المبشرى تعقبه صاحب عمدة القاري فقال ليس كذلك بل المبشرى

باب هبشوات كذا في نسخة البندندي مجردا عن العلم وفي نسخ الشرح المبشرات قال العلقات بقلها في كسر المعجمة المشددة جمع مبشرة وقول المحافظ ابن جرير المبشرى تعقبه صاحب عمدة القاري فقال ليس كذلك بل المبشرى

اهم بمعنى العيشة والمبشرة اسم فاعل للموت من التبشيرة وادخال السرور والفرح على المبشرى المعجمة وعند الامام احمد بن حنبل في الدرر اعني النبي صلى الله عليه وسلم في قوله بجم المبشرى في النبوة الدنيا وفي الاخرة قال الرؤيا الصالحة فيها المسموم اوري له اه

باب رؤيا يوسف عليه السلام قال المحافظ كذا لهم ووقع في تفسيره يوسف بن يعقوب بن ابراهيم

قيل الركن وقوله عز وجل اذ قال يوسف لايه فساق الى ساحرين ثم قال اني قولهم علم قول وقوله تعالى وقال يا ابراهيم هذا اول رؤياي لولا المراد ان معنى قوله تاويل رؤياي اي التي تقدم ذكرها وهي رؤيا الكوكب والشمس والقمر ساحرين له فلما وصل اليها واخوته الى مصر ودخلوا عليه وهو في مرتبة الملك سجودا وكان ذلك مباحا في شرعيتهم فكان الساقيل في الساجدين وكونها حقا في السجود وقيل الساقيل وقع ايضا في السجود ولم يقع منهم السجود حقيقة وانما يوكا به من المصنوع والاول هو المعتمد وقد راجع ابن جرير بسط صحيح عن قتادة في قوله وخروا له سجدا قال كانت تحية من تكلم فاعلم الله هذه الامنة السلام تحية ابن الجينة واختلف في المدة التي كانت بين الرؤيا وتفسيرها فاخرج الطبري والحاكم والبيهقي في الشعب بسند صحيح عن سلمان الفارسي رضي الله عنه قال كان بين رؤيا يوسف عليه السلام وعجارتها العيون عسا ما وذكر البيهقي له شاهدان من عبد الله بن شداد وزادوا اليها البيهقي المدار رؤيا من الحسن البصري قال كانت مدة المفارقة بين يعقوب ويوسف ثمانين سنة وعن ابن مسعود تسعين سنة وغير ذلك من الاقوال التي ذكرها المحافظ وقال والاول اقوى واعلم عند الله اه

باب رؤيا بواهيده عليه السلام قال المحافظ كذا لابي ذر وسقط لفظ باب غيره ثم ذكر قصة رؤيا ابراهيم وذكر فيه عدة روايات فارجع اليه لو شئت وقال في آخر الباب هذه الترجمة والتي قبلها ليس في واحد منها حديث منديل كقمتي فيها بالقرآن ولها نظائر اه

باب رؤيا اهل السجون والفساد قال المحافظ تقدمت الاشارة الى ان الرؤيا الصحيحة وان خفت غالباً بابل الصالح لكن قد تقع لعجزهم قال اهل العلم بالتفسير ان اراى الكافر اذ فاسق الرؤيا الصالحة فانها تكون بشرى له بدلية شذائية كما في التوبة وانما من ابقا على الكفر والنفس وقدرى ما يميل على الرضا بما يوفيه ويكون من جهة التجا والفرور والمكروغوا والشد من ذلك اه وفي هامش نسخة المصرية قوله فانيان باطمان ملك احد ما خبا به وانا فزاسق

واستدل به في رؤيا الصادقة يكون للكافر ايضا كمن في النبي صلى الله عليه وسلم فيفسد ذلك حفظه في رؤيا من رأى من رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام بسط المحافظ الكلام على شرح حديثه في الباب وقال في اخره والحاصل من الاجابة ستة اصرا على ان على التشبيه والتشليل دل عليه قوله في الرواية الاخرى انك انما راى في اليقظة ثمانية امان منها يسير في اليقظة تاويلها بطريق الحقيقة والتعبير ثمانية امان من ابن عسرة من من قبل ان يراه لاجل ان يراه في المرأة التي كانت له ان كمن ذلك وهما من بعد الميصال فامسها ان يراه يوم القيامة بجزء من النبوة سادسها ان يراه في الدنيا حقيقة وباطن في ذلك من الاشكال ثم ذكر المحافظ معينين آخرين زاد على تلك الستة نقل عن القرطبي فارجع اليه لو شئت ولكن عندي في معناه ان بشارته لتوفيق زيارة قبره صلى الله عليه وسلم وتبشيت هذا المعنى من حديث ابن عمر فواعلم في ذرايرى كان كمن زارني في حياي والله تعالى اعلم بالصواب وقال المحافظ ايضا في شرح قوله صلى الله عليه وسلم ولا تجعل للشيطان بي وفي رواية لا تبش في صورتى وفي رواية ان لا تبش للشيطان ان تبش في وفي رواية فان الشيطان لا يتكلم في المحافظ وجميع راجع الى معنى واحد وقوله لا يستطع يبش الى ان اشتراكي وان

مكن من التقور في اي صورة اراد فادم يمكن من التقور في صورة النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذهب الى ذلك جماعة فقوا في الحديث ان محل ذلك اذا راى الاله اي على صورته التي كان عليها وهم قال لا بان يراه على صورة النبي في بعض عيها حتى يتبرعدا اشقرات لبعض التي لم تبلغ عشر عشرة والصواب في جميع حالاته بشرط ان يكون صوراها الحقيقية في وقت ما سوار كان في ششابه اذ يبوله او كبوله في آخر عمره الشريف وقد يكون لما علف ذلك تيمر يتعلق بالرائي وقال المحافظ ايضا في موضع آخر قال النووي قال علي بن كيسان ان يكون المراد من رآه على صورته في حياي

كانت رؤيا ه حقا ومن رآه على غير صورته كانت رؤيا تاويل قال المحافظ ظاهر قول عياض انه يراه في حقيقة حاله لكن في الاولي يكون الرؤيا مالا يحتاج الى تعبير والثانية مما يحتاج الى التعبير قال ابن العربي الصحيح انه يراه حقيقة سوار كانت على صفة المعروفة او غير ما اه خصوصا في الغرغ وقال شيخنا المنكوي قدس سره كما في هامش الملامح عن الكوكب لدرى ذهب المتقدمون الى ان ذلك حيث رآه في الحلية التي هي عليه آخر عمره صلى الله عليه وسلم وقيل لا تخرون بل كل حلية النبي صلى الله عليه وسلم سواء كان عليه آخر عمره او غير ذلك وهو صلب المتأخرون وهو الحق الى ان الراي لما رآه صلى الله تعالى عليه وسلم في اي حلية كانت وعلم بالقرآن ان النبي صلى الله عليه وسلم فهو لا غيره سواء رآه على حلية المنقولة عنه اولاً والاختلاف فيه يندرج الى اختلاف حال الراي كسب ايمانه ونياته واموره الباطنية اه

قلت قد اختلف في ذلك مشاخصنا الدلوي على ثلاثة اقوال الاول قول الشاه رفيع الدين قدس سره ان من رآه صلى الله عليه وسلم على هيئة المعروفة بلا تغيير اصلا فهو مصداق الحديث حتى ان لو في حلية صلى الله عليه وسلم كما كانت مشرقة شفرة بمضار وجر اى احدى وعشرين مثلاً فلم يره صلى الله عليه وسلم ووجد ذلك ان الصحابة الذين حكوا رؤياهم ليعني صلى الله عليه وسلم وكانت الصحابة يسلمونهم من سنة رؤياهم فاذا طابقت صفة النبي صلى الله عليه وسلم التي راها صدقوا

باب هبشوات كذا في نسخة البندندي مجردا عن العلم وفي نسخ الشرح المبشرات قال العلقات بقلها في كسر المعجمة المشددة جمع مبشرة وقول المحافظ ابن جرير المبشرى تعقبه صاحب عمدة القاري فقال ليس كذلك بل المبشرى

باب هبشوات كذا في نسخة البندندي مجردا عن العلم وفي نسخ الشرح المبشرات قال العلقات بقلها في كسر المعجمة المشددة جمع مبشرة وقول المحافظ ابن جرير المبشرى تعقبه صاحب عمدة القاري فقال ليس كذلك بل المبشرى

الرؤيا والاكتفاء وانما في قول شيخ المشايخ عبد العزيز بن نور الدين قدوة ان رؤيته صلى الله عليه وسلم في اي هبة كانت كانت
 رؤيته صلى الله عليه وسلم في الواقع ونفس الامر اذا شبه قلبه لرأى في الرؤيا صلى الله عليه وسلم والقول الثالث قول المشايخ
 عماد الدين القاسمي انه رؤيته صلى الله عليه وسلم اذا كانت في هبة اتقيا زمانه فهو رؤيته والا فليس رؤيته صلى الله عليه وسلم
 معروفا وخصوصا من كتاب راجع ثلاثه ثم ان قد ترجمه هبنا اشكال اشار اليه والى الجواب عن شيخنا الشيخ الكاشغري في الامام حيث
 قال لعل الوجه في ان الشيطان يكون بصورته صلى الله عليه وسلم ويقدر على تحصيل لرأى صورة الرب تبارك وتعالى في الرؤيا
 عليه وسلم بجملة محضه وهديته بجملة فلا يقدر الشيطان ان يتصوره لكونه اعتلا محضاً وغوايه مفرقة بخلاف الرب سبحانه
 فان ذاته تعالى قد اندججت فيها جملة صفات الكمال والجمال فمنه الهداية والرشاد ومنه الايمان والاضلال فكل
 صفة من الصفات ومنها الاضلال انسابا بالغير فيمن يهتدي بها كان هدياً كما كان هبناً ثم هبناً اختلاف آخر وهو
 امكان رؤيته صلى الله عليه وسلم بعد وفاته في الدنيا في القطة وهو بحث طويل ذكره الشيخ ابن حجر المكي في الفتاوى المصنفة
 في السوي في رسالة ترويض الحالك في رؤيته النبي والملك وقد وقع كثير من المشايخ كما ذكره صاحبنا المشيخي في الميزان في البذل
 وقد قضى على وقوع ذلك كرامة الاوليا خلق من الامامة كحجة الاسلام الغزالي وابن العربي وعز الدين اه كذا في هاشم للامام
 ١٣٣٠ باب رؤيا الليل قال الحافظ الهادي في رؤيا بالهنا وتساوتان وهن بين زمان كل منهما تفاوت
 وكانه يشير الى حديث ابى سعيد صدق الرؤيا بالاسرار اخرجها من فمها وخرجها من فمها وان اسرها تارة وبالرؤيا اسرها
 ان الرؤيا اول الليل على ما وليها ومن الضعف الثاني يسرع بتفاوت اجزاء الليل وان اسرها تارة وبالرؤيا اسرها
 سيما عند طلوع الفجر ومن جعفر الصادق اسرها تارة وبالرؤيا القبوله اه

١٣٣١ باب الرؤيا بالهنا وقال ابن هون قال الحافظ في الاثر وصل القير والى في كتابه التعبير له قال
 القير والى ولا فرق في حكم العبارة بين رؤيا الليل والنهار وكذا رؤيا النساء والرجال وقال المهلب نحوه وقد تقدم نحو
 ما نقل عن بعضهم في التفاوت وقد سبقا وتان ايضا في امر اتيل صدق اه وقال العلامة القسطلاني وقال في التعبير
 ان رؤيا النهار بالعكس لان الانوار لا تجل اصلا والشمس في أعلى الغلج وذلك قوتها تمنع من اظهار الارواح وتضيق
 فيما تصرف فيه وتبين رؤيا النهار اقوى من رؤيا الليل واتم في الحال لان النور سابق لكل غلجة الى ان قال في الوقت
 الذي يكون الرؤيا فيه اجمع الذي يكون فيه فاسدة فقالوا يكون صميحة في ايام الربيع الى آخره ذكره

١٣٣٢ باب رؤيا النساء قال الحافظ تقدم كلام القير والى وغيره في ذلك وذكر ايضا ان المرأة اذا رأت
 ما ليست له اهلها فلو تزوجها وكذا حكم العبد لسيده كما ان رؤيا الغنم لا يورثه ابيه اه قلت ولعل المصنف اشار الى ان
 رؤيا المؤمنة الصالحة واظنه في قوله صلى الله عليه وسلم رؤيا المؤمن الصالح جز من اجزاء النبوة

١٣٣٣ باب المحلوم من الشيطان قال الحافظ في ترجم بعض الفاظ الحديث اه قلت وقرينه ما تقدم
 من عدة ابواب يقول بل بالروايات من الله ولم يظهر لي وجه الاعتقاد الفصل بين البابين المهم الا ان يقال انه لعل كذلك
 لا يبقا لنا في حقنا حتى يتذكر ما تقدم من قرينه

١٣٣٤ باب اللين اي اذا روت في المنام بما ذاب في المصباح يدل على الغفلة واسنة والقرآن والحلم
 وذكر الدنوي ان اللين المذكور في هذا المصباح بالليل وان اشار به الى حلال والحلم وعلمه قال وبين البقر خصبة ستة
 وبال حلال وفضة ايضا ولين اشارة بال وسرور ومحة جسم واليان اوحش شك في الدين واليان سباع غير
 محمودة اي من الفخ وذكر الحافظ ايضا من جملة فوالا الحديث مشروعية تصلي كعبه رؤيا على من وود وقال القسطلاني
 رؤيته في النوم تدل على السنة والغفلة والحلم والقرآن لانه اول شئ يناله المؤمن من نعام الدنيا وهو اللين في
 معناه وبقية نوم حياته كما تقوم بالعلم حياة القلوب في احوال العلم من هذا الوجه اه

١٣٣٥ باب اذا جرى اللين في اطرافه او اظفارها قال الحافظ في معنى في المنام ذكره حديث ابن عمر
 المذكور قبله اه ولم يتعرض به ولا غيره من الشرايح لغرض الترجمة فالترجمة بالظاهر ما من قيل قليل الجردى ويمكن ان
 يقال ان عرض المصنف في امثال هذه المواضع استيعاب جزاها الحديث بقصد الترجمة ايضا ولعله اشار بها الى ان اللين في المنام
 ١٣٣٦ باب لقميص في المنام وفي رواية كشمس في المنام لقميصين بالجمع وكلاهما في الخبر اه من الفخ

١٣٣٧ باب جوارحه اي في المنام تقدم وجه عقد الترجمة قبل باب قال الحافظ قالوا وجه تفسير القمص بالدين
 ان القمص يستر العورة في الدنيا والدين يسترها في الآخرة فكما ان كل مكره والا في قوله تعالى ولباس التقوى ذلك
 خير الآية والعرب يسمون القمص والقميص واتفق اهل التفسير على ان القمص يستر بالدين وان طوله يدل على تقواه
 آثاره صابرين بعده وهذا من امثلة ما يحكى في المنام ويذكر في البيضة شرعا اعني جوارحه القمص لا ثبت من الوجود في تطويله
 ومثله ما ساق في باب القيد وكس هذا يذم في المنام ويحكي في البيضة اه

١٣٣٨ باب الخضرة في المنام قال الحافظ الحضر بضم الحاء وسكون الصادوا جمع حضر وهو اللون المعروف
 في الثياب وغيره ووقع في رواية الشافعي الخضرة لسكون الصادوا وفي آخرة ما تانثت قال القير والى في الروضة التي لا يرب
 بنتها تعبر بالاسلام لغزارها ومن جبهتها تعبر ايضا بكل مكان فاضل وقد تعبر بالمصحف وكتب العلم والعلم ونحو ذلك
 ١٣٣٩ باب كشف المرأة في المنام ذكر المصنف فيه وكذا في الباب الذي بعده حديث عائشة في رؤيتها
 النبي صلى الله عليه وسلم في المنام قبل ان يتزوجها قال ابن بطال رؤيا المرأة في المنام تختلف على وجوه منها ان يزوج
 الرائي الحقيقية من اهلها وشيخها ومنها ان يدل على حصول دنيا او منزلة فيها او سعة في الرزق وهذا اصل عند المعبرين
 في ذلك وما اثاره في تحرير فيدل انحاء بالانسان في المنام على النكاح وعلى العزاة وعلى الغنا وعلى زيادة في البدن من الفخ
 ١٣٤٠ باب الحور في المنام كذا في الفخ الهندية وفي نسخة الفخ شياخ تحرير في المنام وتقدم بعض ما قيل

في الباب السابق

١٣٣٠ باب المعانيخ في اليد اي اذا روت في المنام قال ابن التميمي المتفتح مال وعز وسلطان فمن
 رأى ان فتح بالامتنح فان يقهر بما حوته من لباس وان رأى ان بيده مفتاح فاديب صاحب سلطانا عظيما من الفخ
 ١٣٣١ باب التعليق بالعودة والحلقة قال الحافظ قال اهل التفسير الحلقة والعودة المجرودة تدل على مسك
 بها على قوة في ربه واخلاصه فيه اه

١٣٣٢ باب كودا القسطاط تحت وسادته المود بفتح اوله معروف ما ترفع به الاضحية من الخشب ويطلق
 ايضا على ما يرتفع به البهائم من حجارة والفسطاط بضم الفاء وقد كسر وفي لغات تبلغ ثنتي عشرة وهو الخيمة اعظيمة
 قال الحافظ كذا للمصنف ليس فيه حديث اه قال العلامة القسطلاني ولم يذكر هنا حديثا ولعله اشار بهذه الترجمة الى
 ما اخرج يعقوب بن سفيان والطبراني والحاكم ومحمد بن حنبل من حديث عبد الله بن عمر بن العاص سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول بينا انا نائم رأيت عمودا مكتابا اجلس من تحت راسي فاستجبت بعصري فاذا هو قد عمده الى الشام الا ان الالمان
 حين تقع العلقن بالشام قال الحافظ في الفخ لعل المصنف كتب الترجمة ويض الحديث فخر من المنية ثم قال
 القسطلاني والحديث طرق اخرى يقوى بعضها بعضا وعمود الكتاب عمود الدين قال المعبرون من رأى في منامه عمودا
 فانه يغير بالدين واما القسطلاني من رأى ان ضرب عليه فسطاط فانه يئس سلطانا يقدره او يجمعه ملكا فيظفر اه قلت
 بسط الحافظ رحمه الله تعالى الكلام على هذه الترجمة وذكر فيها قول الشرايح كان بطال والمهلب وغيرهما قالوا في حديث
 ان البخاري اشار بهذه الترجمة فذكر ما تقدم من كلام القسطلاني وكذا الحكم عليه شيخ مشايخنا الدنوي في تراجمه لقال
 اشار به الترجمة الى حديث اخرج احمد بن محمد بن عيسى عن ابى الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم بينا انا نائم رأيت عمودا
 الكتاب اجلس من تحت راسي فاستجبت بعصري فاذا هو قد عمده الى الشام المصنف في الشام جدا لفضلا
 خلافة النبوة والشرايح علم اه قلت وحديث ابى الدرداء هذا ذكره الحافظ ايضا وقال وسند صحيح كما قال الشيخ

١٣٣٣ باب الاستبرق ودخول الجنة في المنام قال الحسين الاستبرق هو الغنم من الديباج وبقاها
 معرب بزيادة القاف وقد تعبر بالخير في المنام بالشرف في الدين والعلم لان الحرير من اشرف طامس الدنيا وكذلك العلم
 بالدين اشرف العلوم قوله ودخول الجنة هو عطف على الاستبرق اي رؤيته في المنام في الجنة في المنام ودخول الجنة
 في المنام تدل على دخولها في الجنة والغير ايضا بالدخول في الاسلام الذي هو سبب لدخول الجنة ومطابقة الحديث في
 الاول من الترجمة قوله من حرير فان السرقه قطعة من حرير والاستبرق ايضا نوع من الحرير اه قلت
 ١٣٣٤ باب القيد في المنام قال الحافظ الهادي من رأى في المنام ان مقيد يكون تعبيره وظاهره الاطلاق والخبر ان
 يعبر بالشد في الدين في جميع وجوه سلك اهل التفسير خصوصا ذلك بما اذا لم يكن هناك قرينه اخرى كما لو كان سائسا
 او مريضا فان يدل على ان سفره او مرضه طويل وكذا الهادي في القيد صفة زامة لكن رأى في ربه قيد من تعبه فانه يدل
 على ان يتزوج وان كان من صفر فانه لام كرهه او مال فاته الى آخره ذكره

١٣٣٥ باب العين الجارية في المنام قال المهلب العين الجارية تعبر بالخير في المنام اذا كان ما واهنا
 عبرت بالعلم والصالح والا فلا وقال غيره العين الجارية علم من علمه او صدقة او معروف محي ادميت قد احدثه او اجراه
 وقال آخرون عين الماء نعمته وبركة وغيره الى آخره في الفخ

١٣٣٦ باب نزع الماء من البئر حتى يروى الناس بفتح واو ومن الرى ثم مطابقة الحديث بالخرقة
 ظاهرة

١٣٣٧ باب نزع الذنوب والذنوبين قال الحافظ ذكره حديث ابن عمر الذي قبله وحديث ابى هريرة
 بمعناه وفي الحديثين ان من رأى ان يستخرج من سره ماء او زلي ولاية جسيمة وتكون بدته بحسب ما يخرج مثله
 وكثرة وقد تعبر البئر بالمرأة وما يخرج منها بالاولاد وهذا الذي اعتمده اهل التفسير ولم يعبروا على الذي قبله فوالذم
 ينبغي ان يقول عليه كذا بحسب حال الذي يزرع الماء والشرايح اه

١٣٣٨ باب الاستراحة في المنام قال ابن التميمي ان كان المستريح مستقلا على قفاه فانه يقوى امره
 ويكون الدنيا تحت يده لان الارض اقوى ما يستند اليه بخلاف ما اذا كان مستطيلا فانه لا يدري ما وراءه اه من الفخ
 ١٣٣٩ باب القصر في المنام قال اهل التفسير القصر في المنام علم صالح لاهل الدين وغيرهم بحسب وضيق
 وقد يعبر بخول القصر بالترديد اه من الفخ

١٣٤٠ باب الوضوء في المنام قال اهل التفسير رؤيته الوضوء في المنام وسيلة الى سلطان او عمل فان امره
 في النوم حصل مراده في البيضة وان تعذر له الما مثالا او وضوءا بالاجزاء الصلوة به فلا والوضوء الخائف امان قال الحافظ
 ١٣٤١ باب الطواف بالكعبة في المنام هو يدل على الحج والتردد على حصول امر مطلوب من الامام وعلى
 بر الوالدين وعلى خدمته عالم اه من الفخ

١٣٤٢ باب اذا عمل فضله خيرة في المنام تقدم الكلام على رؤيته اللين في اسام في باب
 ١٣٤٣ باب الامن وذهاب الروح في النوم الفخ الامن خوف واما الروح بعينها فهو النفس قال
 اهل التفسير من رأى ان ذاب من شئ من شئ من شئ فان يحاف منه ثم ذكر الحافظ في قوله لا تفسد
 تعلم ان ابن بطال ان من التفسير من قبل الانبياء ولذلك كشي ابن عمر ان يرى رؤيا فيفسد بالاشياخ ليكون ذلك عنده
 اصلا قال وقد صرح الاشعري بان من التفسير بالتوقيت من قبل الانبياء وعلى استنبطهم قال ابن بطال وهو كما قال ابن ابي ابي
 عن الانبياء في ذلك وان كان اصلا فلا يعم جميع المراد في فلا يلهي ذوق في هذا المعنى ان يستدل بحسب نظره في المفسرين عليه

١٠١٤ باب الحكم المتشبه بالحكم بحكم النسبة المصنوعة بمقتضى صلاحية غيره كما يفعل الغفيرة في فروع الغفارة
 ١٠١٥ باب الاخذ على اليمين في النور قال حافظ في رواية يعين ذكره حديث ابن عمر المذكور قبل ويؤخذ منه
 ان من افدى مناسدا على يمينه لغيره من اهل اليمين اه
 ١٠١٦ باب القدر في النور قال حافظ القدر في النوم امرأة او مال من جهة امرأة وقدر الزواج يدل على
 ظهور الاشياء المحضية وقدر الذهب والفضة شارة حسن اه
 ١٠١٧ باب اذا طار الشئ في المناء وفي هاشم السنوية المصرية جواب اذا مخدوف اي يعبر بحسب ما يليق به اه
 وقال حافظ قوله باب اذا طار الشئ في المناء الذي من شأنه ان يطير قال ابن القيم من رأى انه يطير فان كان الى جنته
 اسماء بغير توجيه ناله من رفان غاب في السمار ولم يبعث مات وان رجح افاق من مرضه وان كان يطير عرضا سافر ونال فرقة
 بقدر طيرته الى آخره ذكر حافظ

١٠١٨ باب اذا رأى بقرا منحصر في هاشم السنوية المصرية جواب اذا مخدوف اي يعبر بحسب ما يليق به اه
 فان كانت سميت في سمين رفا او غيره حتى يمين قوطاه قال حافظ كذا ترجمه بقية الخبر ولم يقع ذلك في الحديث
 الذي ذكره عن ابي موسى وكان اشار بذلك في ما روي في بعض طرق الحديث في رواية لا يحددها بل ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال اي كان في درع حصينة ورأيت بقرا منحصر في هاشم السنوية قال حافظ وهذا الحديث سبب ما روي في حديث
 ابن عباس عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله فارجع اليه وشئت وقد ذكر ابن القيم في النور وجوب اخرى منها
 ان البقرة الواحدة تقرب بالزوجة والمرأة والحامد والارض الى آخره ذكر

١٠١٩ باب الشئ في المناء قال ابن القيم في النور الكلام وقال ابن بطال يعبر بالزوجة الشئ المنفرد
 بخلاف شئ سواه الشئ على الناحية ويدل على الكلام وقد اهلك الله الكذابين المذكورين بكلامه صلى الله عليه وسلم واه
 بقوله من الشئ

١٠٢٠ باب اذا رأى انه اخبر الشئ من كذابة كذا في النور الهندي وفي نسخة الفتح من كذابة قال حافظ
 واختلف في ضبط كذابة في رواية لا يابى في النور الكاف وتشديد الاء والمفتوحة ووقع للباقيين تحفيظ لواء وكونها
 بعد باراد وهو المقهور الكورة الناحية اه ولم يترجم في حافظه المطبوعة قال العلامة القسطلاني في مطبوعته الحديث
 في حجة فوه من قوله خرجت من المدينة لان في رواية ابن الزناد اخرجت من المدينة واسكنت بالبحر بزيادة حمزة
 مسنونة قبل ما اخرجت بالبناء للمالم اسم فاعله وهو المواقف للترجمة وهاهنا ترجمته ان قال الاخر اخرج النبي صلى الله عليه وسلم وكان
 نسبه اليه لانه دعا به حيث قال اجمع حبيب الدنيا المدينة ونقل مما الى الحنفية اه

١٠٢١ باب المرأة السوداء في النور في المنام قال القسطلاني في النور مطبوعة الحديث الترجمة
 ظاهرة ولم يترجم في النور السوداء في النور في المنام قال القسطلاني في النور مطبوعة الحديث الترجمة
 ١٠٢٢ باب المرأة السوداء في النور في المنام قال القسطلاني في النور مطبوعة الحديث الترجمة
 ظاهرة ولم يترجم في النور السوداء في النور في المنام قال القسطلاني في النور مطبوعة الحديث الترجمة

١٠٢٣ باب اذا رأى انه هز سيفا في المناء قال حافظ ذكره في هاشم السنوية في حديث ابي موسى داوود في طلمات
 النبوة كما قال الملبب هذه الرواية من حديث ابي بصير في النور صلى الله عليه وسلم يقول في الصحابة من سمعهم يترجم
 عن امرهم بالحرب ومن قطع فيه بالقتل فيهم وفي الهرة الاخرى لما عاد الى حاله من الاستواء عبر عن اجتماعهم والفتح
 عليهم وبالالتصير في السيف تعرف على اوجبه بنان من نال سيفا فانه نال سلطانا واما ولاية واما ولاية واما زوجة
 واما ولدا الى آخره ما بسط

١٠٢٤ باب من كذب في حلفه اي هو مذموم او مقدر باب ثم من كذب في حلفه وادار قوله كذب في حلفه
 مع ان لفظ الحديث علم في ما روي في بعض طرقه وهو ما خرج الترمذي من حديث علي بن ربيعة من كذب في حلفه يوم يفتي
 عقده شجرة قال الطبري ما اشتد فيه لو عهد مع ان الكذب في الحقيقة قد يكون اشد مفسدة منه لان الكذب في المناء
 كذب على الله ان اراه ما لم يره والكذب على الله اشمن الكذب على المخلوقين واما ان كان الكذب في المناء كذا على الله
 لحديث الرواية جرد من النبوة وما كان من اجزاء النبوة فهو من قبل الله تعالى اه من الفتح

اصاب بعده لكن يعارض حديث ابي زرير ان الرؤيا اذا ظهرت وقعت الا ان على تخصيص عبرت بان يكون عابرها
 عالما مصيبا اه من هاشم الالمع وكتب الشيخ قدس سره في الالمع يعني بذلك ان التصبير لا يضر شيئا ولا ينفع في توبه
 باه وادار الرواية في ايات السور والحدوث كما قرنا قبل ذلك في الترمذي وغيره اه وفي ما مشرفا في
 الكوكب في باب اذا رأى في المنام ما يكره قوله فانها لا تقهره اي يذهب بذلك وسوسه والا فان المقدور كان لا محالة
 ان كان الذي رآه حقا مطابقا للواقع وغير المقدور وغيره في الاحمال وقوله الاميبيا او صيبا لان الحبيب لمحبة اياك
 واللبيب لليبه لا يقول الا خيرا فيفسرك وان كان غير ذلك عبر بما يفسرك فيفسرك اه قال حافظ بعد ذكر الروايات
 الواردة في هذا المعنى اشار البخاري الى تخصيص ذلك بما اذا كان العابر مصيبا في تعبيرة واخذ من قوله صلى الله عليه وسلم
 لا يكره في حديث الباب صحت بعضا واخطأت بعضا فاذا روي عن ابن القيم في قوله صلى الله عليه وسلم لا يكره في حديث
 هو التصبير الصحيح ولا عبرة بالتعبير الاول اه مختصرا وكتب الشيخ في الالمع ثم ايراد الرواية في هذا الباب وجهها حيث لم يقع
 الامر كما عبره ابو بكر وكان اول من عبر هذا الرؤيا اذ لو كان وقوعه حسب تأويله لكان الذي انفق عليه من اجله هو اول من
 وصله من الامم كذا في الاصل بعد وصل الجبل والذي عليه في النور الذي انقطع الجبل لاجله اه وفي الغرض والعلم
 انهم يتلفون ان الرؤيا لها حقيقة مستقرة بانفسها اذ هي تأويل للتعبير كيف ما عبرت فذهب جماعة الى الاول وذهب
 البخاري وتسك بقول النبي صلى الله عليه وسلم صحت بعضا واخطأت بعضا فدل على ان الرؤيا لها حقيقة حيث لم يذكر
 بعضها ابو بكر واخطأ في تأويله بتعبيره لم يتبين حقيقةها وتسك لاولون بما عند الترمذي الرؤيا على كل حال لم تقبلت
 واختار التوريع لبعض النواع بما يتقلب بالتعبير وبعضها الى آخره ذكر

١٠٢٥ باب تعبيرة الرؤيا بعد صلوة الصبح قال حافظ في نية شارة الى المنعف ما خرج عبد الرزاق
 عن عمر بن سعيد بن عبد الرحمن عن بعض علماءهم انقصوا نواياك على امرأة ولا تجر بها حتى تطلع الشمس وفيل شارة الى
 الردي من قال من اهل التعبير ان يكون تعبيرة الرؤيا من بعد طلوع الشمس الى الرابعة من العصر الى قبل
 المغرب فان الحديث يدل على استجاب تعبيرة ما قبل طلوع الشمس قال الملبب تعبيرة الرؤيا من صلوة الصبح الى من
 غيره من الاوقات تحفظ صاحبها ليقرب عبده بها الى آخره ذكره في نية شارة في قوله تعالى ولا تأخذوا بالثقلين
 رؤيا صلى الله عليه وسلم كلبها من ادبها الى آخره اشتملة على احوال البرزخ وما بعده

كتاب الفتن

١٠٢٦ قال حافظ رحمه الله العنق جمع فتنة قال الراجب اصل الفتنة ادخال الذئب في النار فتظهر جودته من راسه
 ويستعمل في ادخال الانسان النار ويطلق على الخداع كقوله فو قوا فتنتكم على الاقوام كقوله فتنتكم فتونا وفي ما يرفع
 نية الانسان من شدة دغارة وفي الشدة اظهر معنى واكثر استعمالا اه قال القسطلاني في النور والفتنة في الشدة
 وكل مكره والام والفتنة والعجور والمصيبة وغيره من المكرهات فان كانت من الله تعالى فهي على وجه الحكمة
 وان كانت من الانسان بغير امر الله فهي مذمومة فقد ذم الله الانسان بايقاع الفتنة لقوله تعالى والفتنة اشد
 من يقتل وان الذين فتنوا المؤمنين الاية اه وفي الغرض والفتنة ما يتبر بها لخص من غير لخص في الحديث ان
 الامم المحمدية تكثر فيها الفتنة ولم ازل اعلم في مرادها حتى تبين ان الامم السابقة كان عذابهم الاستيعصال ولما قدر
 بقا تلك الامم ولا يدان لا يزال تميز العاجرين الصالح قدرت فيها الفتنة لانها هي التي يحصل بها التمييز اه

١٠٢٧ باب ما جاء في قول الله تعالى واقتوا فتنة لا تصيبون الذين ظلموا منهم التزجرت
 شنته على جزئين احدهما هذا والثاني قوله وما كان النبي صلى الله عليه وسلم يجر من الفتنة قال حافظ بعد ذكر الخبر الاول قلت
 ورويه ما خرج احمد واليزان من طريق مطرف بن عبد الله بن شعبة قال قلنا للزبير يعني في قصة الجبل يا ابا عبد الله اجاب
 ضيعة الخليفة الذي قتل يعني عثمان بالمدينة ثم ستم تظلمون بدمي يعني بالبصرة فقال الزبير انما قرنا على عبد الله
 صلى الله عليه وسلم واقتوا فتنة لا تصيبون الذين ظلموا منهم خاصة لم تكن تحسب ناهيا حتى وقعت مناصحت وقت
 واخرج احمد بسنده عن حديث عدي بن عميرة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله عز وجل لا يعذب
 العامة بعمل الخاصة حتى يروا المنكرين ظهر بهم وهم قادرون على ان يكرهه فاذا فعلوا ذلك عذب الله الخاصة والعامة
 اه مختصرا قوله وما كان النبي صلى الله عليه وسلم يجر من الفتنة حديث الباب من الوعيد على التبدل والاصحاح فان الفتنة غالبها
 انما نشأ عن ذلك من الفتح

١٠٢٨ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم ستون بعدى اهورا تنكرونها قال حافظ هذا
 اللفظ بعض المتن المذكور في ثانيا احاديث الباب وهي ستة احاديث اه -
 قال القسطلاني في هذه الاحاديث حجة في ترك خروج على الامم الجور ولزوم السمع والطاعة لهم وقد اجمع الفقهاء على
 ان الامم المتخلفة تلزم طاعتها ما قام الجماعات واجها والا فادع منه كفر مرتكب فلا تجوز طاعته في ذلك بل يجب مجادته
 لمن قدره وقال حافظ تحت الحديث الخامس وفيه وان لا تنازع الامم بله نقل ابن التين عن الداودي الذي
 عليه العلم في اهل الجور ان قدر على فعله بغير فتنة ولا ظلم جرت الا فالواجب لصبر عن بعضهم لا يجوز عقده لوانية لغاسق
 ابتداء فان احدهم جورا بعد ان كان عدلا فاختلغوا في جوارحه وخرج عليه واين يصح منع الان لا يفر فيجب الخروج عليه اه
 ١٠٢٩ باب تحول النبي صلى الله عليه وسلم عليه هلاك امته على يدي اعدائه سبها بسط حافظ الكلام على
 هذا الباب وذكر الروايات الواردة في ذلك ثم قال وقد ذكره في الباب بدون قوله سبها وعندها والنسائي من
 حديث ابي هريرة ان فساد امته على يدي غلظة سبها من سبها ولم يقف عليه الاكرام في

أثر السلامة واعتزل الفتن كسعد ومحمد بن مسلمة وابن عمر في طائفة منهم من باشر القتال وهم الجمهور من الفتن... فباب التعوذ من الفتن قال ابن بطال في مشروعية ذلك الروي على من قال صلوا الله الفتن...

فباب قول النبي صلى الله عليه وسلم الفتن من قبل المشرك في بائس المعركة أي تأتي من جهنم لأن أهلها منذ أهل كراهة قال الحافظ قد ذكرت في شرح حديث أسامة في أوائل كتاب الفتن...

فباب في غير ترجمته قال الحافظ كذا في جميع غير ترجمته وسقط لابن بطال وذكر فيه ثلاثة أحاديث تتعلق بوقعة الجمل وتعلق بها قبلها ما كانت أذل وقعت تعاقب فيه المسلمون اهـ

فباب إذا أنزل الله بقوم عذابا عذب الجواب اكتفاء بما وقع في الحديث قاله الحافظ وقال أيضا يقال إذا أراد الله عذابا أمه أعم من سائر عذبه سنة قبل ان يصاوبها ليعاب الولدان الذين لم يجز عليهم العقاب...

فباب قول النبي صلى الله عليه وسلم للحسين بن علي بن أبي طالب هذا سيدك في نسخ السنة وفي نسخة الفتح لسيد زيادة اللام قال الحافظ ولم ار في شيء من طرق المتن لسيد باللام كما وقع في هذه الترجمة...

فباب إذا قال عند قومه شيئا فخرج فقال بخلافه قال الحافظ ذكر فيه حديث ابن عمر يصف لكل غادر لو اذنبه فقتله لا ينظر في بيعة يريه من معاوية وحديث أبي برة في أنكاره على الذين يقتلون على الملك من أهل الدنيا...

فباب لا تقوم الساعة حتى يعطي أهل القبور نعم أول من خرج ثالث على البنا للمجبول من الفتن وفيه من مثل حال المغبوط طبع بقاء حاله قال الحافظ وقال في شرح الحديث قال ابن بطال تشبث أهل القبور...

ان هذا القدر سيكون لشدة تنزل بالناس من فساد حال في الدين وضعف ادعوى ذبا به لا لغيره ينزل في الحسم كذا قال وكان يريد ان النبي عن موت هو حيث يتعلق بغير الحسم واما اذا كان لغيره يتعلق بالدين...

فباب في غير ترجمته قال الحافظ قد ذكرت في شرح حديث أسامة في أوائل كتاب الفتن... فباب في غير ترجمته قال الحافظ قد ذكرت في شرح حديث أسامة في أوائل كتاب الفتن...

فباب في غير ترجمته قال الحافظ قد ذكرت في شرح حديث أسامة في أوائل كتاب الفتن... فباب في غير ترجمته قال الحافظ قد ذكرت في شرح حديث أسامة في أوائل كتاب الفتن...

فباب في غير ترجمته قال الحافظ قد ذكرت في شرح حديث أسامة في أوائل كتاب الفتن... فباب في غير ترجمته قال الحافظ قد ذكرت في شرح حديث أسامة في أوائل كتاب الفتن...

فباب في غير ترجمته قال الحافظ قد ذكرت في شرح حديث أسامة في أوائل كتاب الفتن... فباب في غير ترجمته قال الحافظ قد ذكرت في شرح حديث أسامة في أوائل كتاب الفتن...

فباب في غير ترجمته قال الحافظ قد ذكرت في شرح حديث أسامة في أوائل كتاب الفتن... فباب في غير ترجمته قال الحافظ قد ذكرت في شرح حديث أسامة في أوائل كتاب الفتن...

تيمم الدراري الذي يقرأه الى الحافظ اي مسلم اخرجه ايضاً ابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه كذا قال الدراري
 ١٥٥١ باب لا يدخل الدخال المدينية قال الحافظ اي المدينية النبوية ذكر فيه ثلاثه اعايدت اه
 قلت ليس في اعايدت الباب ذكر كذا قال الحافظ وقد ورد في غير هذا الوجه من ابي سعيد المديني في حديثه ما لم
 يذكر كما في رواية ابي نضره عن ابي سعيد انه يروي وانه لا يدخل ولا يخرج من المدينه ما ذكره اخرجه مسلم اه وقد تقدمت
 هناك بذه الترجمة في فضائل المدينية من كتاب الحج وورد في بعض اعايدت هناك ذكر كذا فقد تقدم هناك
 من حديث انس مرثد بن ابيس من بلاد الاسيوطه الرجل الامك والمدينية الحديث ومع ذلك لم يعقد المصنف
 لذلك ترجمه ولم ادرن ترجمه له فليتربر

١٥٥٢ باب ياجوج وما جوج تقدم في من احوالهم في باب تصفة ياجوج وما جوج من كتاب الانبياء ولا
 يتوهم الحكماء في ذلك هناك كقولهم من جملة الخلق وبها لنا نسبة فنتهم كما لا يخفى ونظيره في البخاري كثيرة
 ثم ابراهمتي في قوله انهمك وفيها الصالحون وايضا في روم ياجوج وما جوج ذكره لاهوال القيامة -

كتاب الاحكام

قال الحافظ الاحكام يحكم والمراذبان آداب وشروط وكذا الحاكم ويتناول لفظ الحاكم الخليفة
 والقاضي فذكر ما يتعلق بكل منها والحكم الشرعي عند الامميين خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين
 بالاقضاء والتجريم ومادة الحكم من الاحكام وهو الاتقان للشيء ومنه من العيب اه قال القسطلاني في محكم
 وهو عند الامميين خطاب الله وهو كلامه القضي الانلي السمي في الازل خطابا المتعلق بافعال المكلفين
 وهم البانعون العاقلون من حيث انهم مكافون وخرج بفعل المكلفين خطاب الله تعالى المتعلق بذاته و
 صفاته وذوات المكلفين والجمادات كقول الله الاله هو خالق كل شيء ولقد خلقناكم في يوم نسيه الجبال واذا
 تقرر ان الحكم خطاب الله فلا حكم الا لله فلا للمعتزلة القائلين بتكليم العقل اه قلت وترجم في المؤلفات
 الاقضية وفي الاذخر من الدر المنجى الاعتقاد بالمد والقصر لنته الحكم وقال الدردير هو لفظ يطلق على معان
 منها العسراغ ومنها الاداء ومنها الحكم وهو المراد بهما والقاضي الحاكم وبسط في الاذخر الكلام على ابواب
 القضاء وعن ابن رشد في الغني بعد ذكر معنى الحكم ولا يدري ما ذا يريد به المحثون فانهم يعتقدون بالاحكام
 ثم يخرجون تحت برزخات القضاء اه كذا قال ولكن لا اشكال فيه فانه قد تقدم من الدر المنجى ان الحكم والقضاء
 بمعنى فخرج المصنف تحت برزخات القضاء ليس في غير محله -

١٥٥٣ باب قول الله طهوا الله طهوا الموهوب وادى الامم صكته الآية قال الحافظ في هذا الاشارة من المصنف
 التي ترجع القول الصاير الى ان الآية نزلت في طاعة الامراء فلا فالن قال نزلت في العلماء وقد رجع ذلك
 ايضا الطبري وتقدم في تفسيره في سورة النساء بسط القول في ذلك اه -

١٥٥٤ باب الامراء من قبيش ولفظ الترجمة لفظ حديث اخرجه ابو يعلى والطبراني في لفظ الطبراني
 الامة بدل الامراء له شاهد من حديث علي بن ابي طالب في الامراء من قريش اقاوا ثلثا الحديث الى آخر
 ما ذكر الحافظ من الروايات الواردة في ذلك ثم قال ولما لم يكن شيئا منها على شرط المصنف في الصحاح
 على الترجمة وورد الذي يحتمل شرط ما يورد في معناه في الجملة وبسط الحافظ الكلام على مضمون حديث الباب
 كون الامراء من قبيش قال القسطلاني في الحديث ان الخلافة محتصة بقريش لا يجوز خذلها
 لغيرهم وعلى هذا الاعتقاد الاجماع في زمن الصحابة ومن بعدهم ومن خالف في ذلك من اهل البدع فهو مجروح
 باجماع الصحابة قال ابن المنبر وقد ظهر ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم من زمنه الى الآن لم تنزل الخلافة
 في قريش من غير نزع يدهم على ذلك ومن تغلب على الملك بطريق الشورى لا يكره ان الخلافة في قريش وانما
 يدعى ان ذلك بطريق النيابة منهم اه وكذا ان يكون بقاء الامر في قريش في بعض الاقطار دون بعض الاخر
 ما ذكر القسطلاني قال الحافظ بخلاف المسئلة قال القسطلاني في الحديث جرح المشروعية اي لا تتخذ الامامة
 الكبرى الا لقريش بها وجد احد وان كان في غير قريش من الامراء وفي الغني والمشهور في كتب الكلام
 ان القريشية شرط للخلافة الكبرى وفي الدر المنجى في باب الامامة ان الامامة على من جرح الامامة صفري
 والامة كبرى وشروط القريشية في الكبرى ولا يشترط كون سيد الغنم في حواشي الرحمان انها ليست بشرط
 عندنا ما نرى الى آخر ما ذكر -

١٥٥٥ باب اجر من حفظ بالحكمة المستط لفظ اخرجه ابن زياد المرزوي وعلى تقدير ثبوتهما
 فليس في الباب ما يدل عليه فيمكن ان يكون من لازم الاذن في تعديت من تعنى بالحكمة فانه يقتضي ثبوت الغفل
 فيه وما ثبت فيه الفضل ترتب عليه الاجر اه من المصنف -

١٥٥٦ باب السمع والطاعة للامام مملوك معصية امامه وان كان في اعايدت الباب
 الامراء على كل امير ولو لم يكن اما لان محل الامر بامر الامير ان يكون موثرا من قبل الامام اه من المصنف
 ١٥٥٧ باب من لم يسأل الله الامانة اعانته الله كذا في الشيخ البندية وفي نسخ الشروح الثلاثة من
 الشيخ والعين والقسطلاني في النسوة التي عليها مشية السدي فيها باب من لم يسأل الامارة بدون زيادة
 لفظ الامانة ولم يتسأل لذلك الاختلاف احد من الشراح وما في نسخ الشروح هو الا وجه قال الحافظ تحت
 حديث الباب يستفاد من ان طلب ما يتعلق بالحكم كونه فيرض في الامارة القضاء والحسبة ونحو ذلك
 وان من حرص على ذلك لايمان ويارضه في الظاهر ما اخرجه ابو داود عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة
 حتى ينال ثم غلب عليه جوره فلا تجزئ ومن غلب جوره عدله فلا تقار والجمع بينهما ان لا يلزم من كون الامان
 بسبب طلبه ان لا يحصل منه العدل اذ اولي اولى الطلب هناك على القصد وهناك على التولية قال المصنف

والاصح فيه ان من تواضع للمذرفه الله وقال ابن التين بوجوه على الغالب والافند قال يوسف الطبراني
 على نزار ابن الارض وقال سليمان وهيب في ملكا قال ويكتم ان يكون في غير الانبياء اه وقال القاري في
 الازمنة تحت شرح حديث الباب الامارة بكسر الهمزة اي لا تطلب الحكومة والولاية لان الخلق ولا من الخلق
 ١٥٥٨ باب من سأل الامارة وكل اليها قال العلامة السبكي تحت حديث الباب في طريق اخر في
 الحديث المذكور في الباب قبله وهو حديث واحد غير انه جعل له ترجمتين باعتبار اختلاف رواته وباعتبار قسمته
 على شطرين فجعل لكل شرط ترجمته اه قلت فعل ذلك لمزيد الاستقام ومثل في الكتاب كثير كما لا يخفى على الناظر
 ١٥٥٩ باب ما يكره من الخرج على الامارة اي على تعيينها ووجه الكراهية ما نحو ما سبق في الباب الذي
 قبله قال النووي في الاصل العظيم في اقتساب الولاية ولا سيما من كان فيه ضعف وهو في حق من دخل فيها
 بغير امانة ولم يعدل فان يدوم على ما شرط منه اذ يجوز في ما يخفى يوم القامة واما من كان اهدا وعدل فيها
 فاجزه عظيم كما نظر اهرت به الاخبار ولكن في الدخول فيها شرط عظيم وذلك امتنع الا كما برهنها والله تعالى
 اعلم اهر من المصنف -

١٥٦٠ باب من استترى رعية فلم يبعثه قوله استترى بضم المشاة على البناء للمجول يعني جعل راعيا
 على رعية وجواب من مخذول النبي من ذكره بما في حديث الباب اه من العيين قال الحافظ وقد اخرج
 الطبراني في الكبيرين ووجه اخر من الحسن قال لما تقدم علينا عبدة النبي زيد امير امره علينا معاوية فلا ما فيها
 يسفك الدماء سفكا شديدا الى آخر ما في المصنف -

١٥٦١ باب من شاق شاق الله عليه في رواية النسفي من شق بغير الف والمعنى من ادخل على الناس
 المشقة ادخل الله عليه المشقة فهو من الجرايم العظمى العمل قاله الحافظ -

١٥٦٢ باب القضاء والفتيا في الطهيق قال الحافظ كذا سوس بينهما الاثر ان مذكوران في الترجمة
 صريحا فيما يتعلق بالقضاء والحديث المعروف بوجوه الفتيا ضيق به الحكم ونقل عن المهلب الفتيا في طريق
 وعلى الدابة ونحو ذلك من التواضع فان كانت لضعيف فهو محمود وان كانت لرجل من اهل الدنيا او من كشيء
 فهو مكروه قلت والمثال الثاني ليس محيد فقديرت على المسؤول من ذلك فترجمت به من شق بغير الف والمعنى من ادخل على الناس
 بذه الحالة محمود اقال واختلف في القضاء سائر احوالها ما كان يسيرا او بالامانة او بالنظر ونحوه فلا قال ابن بطال
 قال سمون لابن سفيان وقال ابن حبيب لا بأس بما كان يسيرا او بالامانة او بالنظر ونحوه فلا قال ابن بطال
 هو حسن وقول الشيبان اشبه بالدليل وقال ابن التين لا يجوز الحكم في الطريق فيما يكون غامضا كذا اطلق
 الاشبه التفصيل وقد تقدم في كتاب العلم ترجمة الفتيا على الدابة وقد في حديث جابر الطولي في ترجمة الورد
 عند سلم وطاف رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحته ليراه الناس وليشرف بهم ليسلوه والاعايدت في
 سوال الصحابة وهو سائر ما شيا ووجه الترجمة اه وفي قبيض البخاري قد مر ان الفتيا والقضاء قد قيلان
 في القدر والظاهر ان الامم لاصحاب الفتن في القضاء والفتوى عندنا اه

١٥٦٣ باب ما ذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن له اب او ابنت لربح الناس من الدخول عليه
 قال القسطلاني قال الحافظ قال المهلب لم يكن للنبي صلى الله عليه وسلم اب او ابنت يعني فلا يرد ما تقدم
 المناقب من حديث ابي موسى انه كان بواب النبي صلى الله عليه وسلم لما جلس على القف قال الكرماني في قوله
 لم يجد عليه ابا انه لم يكن له اب او ابنت او في ترجمته التي كانت مسكتا اوله بين ابوابه يعني بل باسرا
 ذلك بانفسه يعني اباموسى واما ما قلنا في الاذن في النظر لانه اذا انتهى في الهجرة مع كونها نظرية
 الخوة فانفائه في غير ابوابه الى آخر ما ذكر الحافظ وقال القسطلاني في اختلاف في مشروعية الجلب للحكم
 فقال اما انما الشائعي لا ينبغي اخذها له وقال آخرون بان يجوز وقال آخرون فيجب ترتيب الخصوم ومع
 المستطيل وفتح الشريد وكذا ودام الاحتجاب وقد عجزتم في ابي داود والترمذي بسند جيد من رواه
 الشرح من امر الناس شيئا فاجتنب من حاجتهم اجتنب الله عن حاجته يوم القيامة اه زاد الحافظ فيهم من قبله
 جوازه في غير وقت جازر لنا من فصل الاحكام ومنهم من علم الجواز اه

١٥٦٤ باب الحاكم يحكم بالقتل على من وجب عليه دون الامام الذي فوقه اي الذي ولاه من غير اذنه
 الى استيذانه في خصوص ذلك قاله الحافظ في الفقيه يعني ان القطار بالقتل لا يخص الحاكم الا على
 بل يقتضيه من كان تحت من الحكم ايضا اه ويظهر من كلام الشراح ان النقص من الترجمة الردعي من رسم
 ان الحدود ولا يقتضيها عمل البلاد الا بعد مشاوره الامام الذي ولاه من كافي المصنف وغيره قال الحافظ قال ابن بطال
 اختلف العلماء في هذا الباب فذهب الكوفيون الى ان القاضي يحكم بوجوب الاية اذ لا يذنب له وعلمه
 عند غيرهم علم الوصي لا تصرف في كل شيء ويطلق يده على النظر في بيع الاشياء والامانة اه ونقل الطحاوي
 عنهم ان الحدود ولا يقتضيها الامراء الامصار ولا يقتضيها عمل السواد ولا نحوه ونقل ابن القاسم لا تقام الحدود
 في المياه بل تقتب الى الامصار ولا تقام القصاص في القتل في مصر كلها الا بالنسطة ط يعني كونه منزلا متولى
 مصر وقال الشيبان بل من فوض له ابوالى ذلك من مال المياه جاز له ان يخلو من الشائعي نحو قال ابن بطال
 والجملة في الجواز حديث معاذ فانه مثل المرتد دون ان يرتد امره الى النبي صلى الله عليه وسلم اه من المصنف
 قلت وحاصل المقام انه يجوز عندنا الخفية لا مبر الهدا اتمامه الحد مرض به صاحب الهدا اذ ان الامام
 ان يتكلم على اقامة الحدود ولا لا يقدر على استيفاء الجميع بنفسه فلو لم يجز الاستلام لتعطلت الحدود ثم
 الاستحلال فومان تعيين وتولية اما تعيينه فهو ان يرض على اقامة الحدود ويجوز للخليفة اقامتها بلا شك واما
 التولية فعلى مرتين عامة وخاصة فالعامة هي ان يولي رجلا ولاية عامة مثل الامارة العظمى فملك الموتى
 اقامة الحدود وان لم يرض عليها والخاصة هي ان يولي رجلا ولاية خاصة مثل جلية المخرج ونحو ذلك فلا يملك
 اقامة الحدود وان بذه التولية لم يتناول اقامة الحدود اه فلوها حديث معاذ في قتل المرتد لا يخالف الخفية

لان ابوسفيان وسادكا ناسيرين على ابيهم وهو بله عظيم ولذا قال النور في شرحه صحت حديث معاذ بن ابي
 القاسم في حياض وغيران الامراء الامصار اقامة الحدود في القتل وغيره وهو مذموم مالك والشاشي والي حنيفة
 والعلاء كافة الى اخر ما قالوا اعمال السواد والمياه فمؤيد اقامة الحد عند الشاشي ورواية عن مالك كما تقدم
 في كلام الحافظ ولا يجوز لهم اقامة الحد عندنا الحنفية كما تقدم القتل بذلك عن الطحاوي فاستدل بعض شرار
 البخاري مثل الحافظ بغير القسط على ان يجوز لهال مسود اقامة الحد وهذا الاستدلال كما ترى ليس
 في حده وايضا فان حديث البابي تنس المرتد واحكام المرتد لها احكام الحدود وفان قتل المرتد عندنا ايضا
 غير موقوف الى الامام كما في حاشية ابن عابدين بخلاف اقامة حد المرتد فان موقوف اليه اذ ان تأخره بحدوثه
 فهذا غاية توفيق للمقام في الحديث الاول قد استشكلت مطابقة الحديث للترجمة فاشارة الكرماني اليها
 توغذ من تور دون الحاكم لان معناه عند هذا جيد ان ساعدته الفضة وعلى هذا كان قريبا كان من وظيفته
 ان يفعل ذلك بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم بانه سوا كان خاصا ام عاما قال الكرماني في كتابه ان يكون دون
 بسعي غير قال وهو الذي يثبت الحد في غير ذلك فليعلم ان يكون استعمل الترجمة دون في حنين اه
 وقال العلامة السدي ذكر في ثلثة احوال اول والثاني انما يجوز نصب الامام الحاكم لان ترجمة الباب
 توفقت عليه والثالث لا فائدة حكم ذلك الحاكم بالقتل اذ الادلان لا فائدة الترجمة ايضا نظر الى العادة حيث
 ان نصب الحاكم معلوم لا يخلو عن حكم بالقتل والله اعلم اه

باب هل يقضي الحاكم بالقتل وهو خضبان وفي نسخة الفتح القاضي بدل الحاكم قال الحافظ قال له
 المهلب سبب في النبي ان الحكم عانة الغضب في غير ما حكى الى غير الحق ففتح وبذلك قال قضاء الامصار
 وقال ابن دقيق العيد ان النبي من الحكم عانة الغضب لما يحصل بسبب من التبر الذي يفتل به النظر فلا يحصل تيفاه
 الحكم على الوجه قال وعده الفقهاء بهذا المعنى الى كل ما يحصل به تغير الفكر كما يجوز واسطش المخرطين وعلقت
 الغصم وسائر ما يتعلق به القلب تعلقا يشترطه استيفار النظر قد اخرج البيهقي بسند ضعيف عن ابي سعيد
 ربه لا يقضي القاضي الا بدوي شيئا ريان قال الشاشي في الامام كره للحاكم ان يحكم وهو جائز او تكتب او تشول
 القلب ثم قال لو خالفه حكم في حال الغضب صح ان صادف الحق مع الكراهية بذات قول الجمهور وقال بعض علماء
 لا ينفذ الحكم في حال الغضب لثبوت النبي مناه مختصه في البسط والفتح في الفقيه تحت ترجمة الباب وقد
 در عنه النبي في الحديث وشاره المصنف الى التيسير فيه فان ملك نفسه ولم يقبل عقده جازله القضاء والا لا اه

خلاصا من راي القاضي ان يحكم بعلوه في جهرا الناس الا قال الحافظ اثار الى قول الى حنيفة
 ومن وافقه ان للقاضي ان يحكم بغيره في حقوق الناس وليس له ان يقضي بغيره في حقوق الله تعالى كما عدروا لانه
 مبنية على السامح وولي حقوق الناس تفصيل قال ان كان ما عليه قبل دلاية لم يحكم بخلاف ما عليه في هلايته اه
 قلت والمسألة خلافية في الاثر في حد ذاته حيث علم ان يكون في الحديث قال الزرقاني في مسك به احمد
 مالك في المشهور ان الحاكم لا يقضي بغيره لانه عليه حكم الله تعالى في الامام وسبب ما قيل على نحو ما علمت و
 قال الشافعي وجماعة يقضي بغيره مطلقا وقال ابو حنيفة في المال فقط دون الحدود وغيره والجمهور على
 انه يجوز ويعدل بغيره اه وقال الموفق ظاهر المذهب ان الحاكم لا يحكم بغيره في حد ولا في غيره لاني ما
 علمه قبل الولاية ولا بعدها وهذا قول مالك وعن احمد رواية اخرى يجوز ذلك وهو قول ابي ثور وقال
 ابو حنيفة ما كان من حقوق الله لا يحكم في غير علمه واما حقوق الاديين فما علمه قبل ولايته لم يحكم به واصل
 في ولايته حكم به اه وبذا التفصيل في مسلك الحنفية انما هو على قول الامام واما عند صاحبيه فيجوز مطلقا
 في حقوق العباد سواء علمه قبل القضاء او بعده كما في الدر المختار وغيره واما قوله اذا لم يفت الظنون
 والتمتة فقيده بقول من اجاز للقاضي ان يقضي بغيره لان الذين يتنوا ذلك مطلقا اعتلوا بان غير معصوم
 يجوز ان يتنوا التهمة اذا قضى بغيره ان يكون حكم لصدقة على عدوه جعل المصنف عمل الجواز ما اذا لم يفت الحاكم
 الظنون والتهمة اه من الفتح

فصل في الشهادة على الخط المصنوع اه مراده بل يقب الشهادة على الخط بان خط فلان وقبده
 بالخطوم لان اقرب الى عدم التزوير على الخط قوله وما يجوز من ذلك الجريد ان القول بذلك لا يكون على
 التعيين اذ انما نقابل لا يثبت ذلك مطلقا ففتح الحقوق ولا يميل بذلك مطلقا فلا يؤمن فيه التزوير
 فيكون جائز بشرط قوله وكتاب الحاكم الى عامله الخ يشير الى الرد على من اجاز الشهادة على الخط ولم
 يجر ما في كتاب القاضي وكتاب الحاكم كذا في الفتح وفيه ايضا جملة ما تضمنته هذه الترجمة بانها تضمنت
 احكام الشهادة على الخط وكتاب القاضي الى القاضي والشهادة على الاقرار بما في كتابه وظاهره صحيح
 الامام البخاري جواز جميع ذلك فاما الحكم الاول فقال ابن بطال اتفق العلماء على ان الشهادة لا يجوز
 للشاهد اذا راي خطه الا اذا ذكر تلك الشهادة فان كان لا يفيظها فلا يشهد فان من شأه انقش عاتما
 ومن شأه كتب كتابا قد فعل مثله في ايام عثمان في قصته مذكورة في سبب تنس وقد قال الله تعالى الاس
 شهد باحق وهم يعلمون واجاز مالك الشهادة على الخط ونقل عن ابن ديب ان قال لا اخذ بقول مالك و
 قال الطحاوي خالف مالك جميع الفقهاء وعدوا تو لا شذوذ لان الخط يشبه الخط واما الحكم الثاني فقال
 ابن بطال اتفقوا في تنب القضاء فذهب الجمهور الى اجواز واستثنى الحنفية الحد وهو قول الشاشي
 والذي صحح به البخاري على الحنفية قوي لانه لم يصح الا بالحدوث ثبوت القتل قال وما ذكره عن القضاة
 من التاميين من اجازة ذلك مجتمعا فيه ظاهرة من الحديث لان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى الملوك
 ولم ينقل ان اشهدوا على كتابه قال في جميع فقهاء الامصار على ما ذهب اليه سوار واهن الى ليلي من شرطه
 الشهادة على الناس من الفساد فاحيط للدمار والاموال واما الحكم الثالث فقال ابن بطال اتفقوا
 اذا اشهدوا القاضي شاهدين على ما كتبه ولم يقره عليها ولا حرمها فيه وقال مالك يجوز ذلك وقال ابو حنيفة

طحاوي

والشاشي لا يجوز ذلك اه مختصرا من الفتح والبسط في بعض صنف ثم اشهر ان الخط غير معتبر عند لان الخط
 يشبه الخط قلت وذلك عند ما يتبع الجوز واما في السنين فهو معتبر كما ايدته الشاشي في رسالته سما باشره عرف
 وفتح اعتباره اذا ائمن من التزوير واعتبره في كتاب القاضي ايضا اه وفي ما مش السنية
 الهندية قوله وقال بعض الناس ان اراد به الحنفية وليس غرض من هذا الا التشنيع عليهم وما حصل غرض البخاري
 اثبات المناقضة فيما قاله الحنفية فانهم قالوا كتاب القاضي جائز الا في الحدود ثم قالوا ان كان القتل خطأ
 يجوز فيه لان قتل الخطا في نفس الامر عدم القصاص فيه ملحق بسائر الاموال والجواب ان يقال لا يسلم ان
 الخطا والحدود واحد فان مقتضى العهد القصاص ومقتضى الخطا عدم القصاص ودوجب المال والى نسبة
 بين المال وبين القصاص اه مختصرا قوله بغيره ون كتب القضاء بغيره من الشهود الى قال صاحب الفقيه و
 بنوا غير مختار عند نابل لابن الشهود المكتبة عندنا اه

باب في يستوجب الرجل القضاء الخ قال الحافظ في معنى مستحق ان يكون قاضيا قال ابو علي الكلابي
 صاحب الشاشي في كتاب آداب القضاء لا اعلم بين العلماء من سلف خلا فان اتحق الناس ان يقضي
 بين المسلمين من ان يفضل وصدقه وطله وورعه قارنا لكتاب الله عانا بالكثر احكامه عالمنا بسن رسول الله
 حافظا لاكثر ما ذكره الخوال العمارة عالمنا بالوفاق والجلد واقوال فقهاء التابعين يعرف الصحاح من
 السقيم يتبع في النوازل الكتاب فان لم يجد فالسنة فان لم يجد عمل بما اتفق عليه العمارة فان اختلفوا فما
 ووجهه اشبه بالقرآن ثم بالسنن ثم بقول كبار العمارة عمل به ويكون كثير المذكرة مع اهل العلم
 والمشاورة لهم ويكون حافظا للسنة وطله وفرجه بها بكلام المصنوع ثم قال وهذا وان كنا نعلم ان ليس
 على وجه الاضاحي صحح هذه الصفات ولكن يجب ان يطلب من اهل كل زمان ان يكلمهم وافضلهم قال
 ابن العربي والفقهاء على ان لا يشترط ان يكون غنيا والاصل قوله تعالى ولم يوت سعة من المال والفقراء
 على اشتراط الذكورية في القاضي الا من الحنفية واستثنوا الحدود والطلاق ابن جرير وجملة الجمهور الحديث
 الصحيح ما نفع قوم ولو احرز امرأة اه وفي حاشية البيهقي من فروع الشافعية لا يجوز ان يقبضه
 الا من اشتمل فيه عشرة خصلة الاسلام، والبلوغ، والعقل، والحرية، والذكورية، والقدرة، ومعرفة احكام
 الكتاب والسنة ومعرفة الاجماع والاختلاف ومعرفة سطر الاجتهاد ومعرفة طرف من لسان العرب و
 معرفة تفسير كتاب الله تعالى وان يكون سميما وبعيرا وان يكون كاتبا وانما ستة عشرة ان يكون متيقظا
 اه وفي البداية من فروع الحنفية الصلح للقتل لباشا شرط منها العقل ومنها البلوغ ومنها الاكلام
 ومنها الحرية ومنها البعوض ومنها النطق ومنها السلامة عن حد القذف لان القضاء من باب الولاية
 بل هو اعظم الولايات وهو لا يادى الفاقدون من هذه الصفات ليست لهم الولاية اذ الولايات
 وفي الشهادة فلا يكون لهم الولاية اعلا اذ الولاية المذكورة فليست من شرط جواز التقيد في الجملة
 لان المرأة من اهل الشهادات في الجملة الا انها لا تقضي بالحدود والقصاص لانه لا شهادة لها في ذلك الولاية
 القضاء تندرج اهلية الشهادة،

واما العلم بالاحكام والحرام وسائر الاحكام فهل يوشترط جواز التقيد عندنا اه ليس بشرط الجواز بشرط
 الذوق والاستنباط وعند اصحاب الحديث كونه عالمنا بالاحكام وسائر الاحكام مع بلوغ ورجس
 الاجتهاد في ذلك شرط جواز التقيد كما قالوا في الامام الاعظم وعندهنا ان ليس بشرط الجواز في الامام الاعظم
 لانه يمكن ان يقضي بغيره بالرجم الى فروع التي تسمى بغيره من العلماء فكذا في القاضي لكن مع هذا لا ينبغي ان
 يقتل الجاهل بالاحكام لان الجاهل بنفسه يفسد اكثر مما يصلح وكذا العدالة عندنا ليست بشرط الجواز وكذا
 شرط الكمال اه مختصرا قوله وقرأنا انزلنا التوراة فيها بدى ونور الخ قال صاحب الفقيه ذكر ان فلان
 في مقدمة من اليهود كانوا يعرفون اقرمتين منهم من كان يميل بالقياس ويسى بالربانيين ومنهم من كان يذكره
 ويقال لهم الاصحاب والعباد من حرم حيث شذوا الكلام في القاسم ومن دان بكم اه

فصل في باب ذوق الحكم والصلحين عليها الخ هو من اضافة المصدر الى المفعول والرزق ما يترتب
 الامام من بيت المال من يقوم بمصالح المسلمين وقال الطبري الرزق ما يخرج الامام كل شهر من خزنة من
 بيت المال والقطار ما يخرج من ايام ويكيل ان يكون قوله العالمين عليها عطفت على الحاكم اي وزيره القاسم
 عليها اي على الحكومات ويكيل ان يكون ادرا والجملة على الحكاية يريد الاستدلال على جواز اخذ الرزق قباية
 الصدقات وهم من جملة المستحقين لها لعطف على الفقراء والمساكين بعد قوله انما الصدقات على الفقراء
 ذهب الجمهور الى جواز اخذ القاضي الرزق على الحكم كونه يشغله الحكم عن اتمام غير ان طافه من السلف
 كرهت ذلك منهم سرور ولا اعلم احد منهم حرمه قال المهلب وجر الكراهية انه في الاصل محمول على
 الاقتساب لقوله تعالى لتبني قل لا اسئلكم عليه اجرا الى اخر ما ذكر الحافظ في مشر الاخذ اذ كانت في مال
 بيت المال شبهته

باب من يقبضه كمن في المسجد قال الحافظ النظر تعليق بالامر من فهو من تنازع الغلطين
 ويكيل ان يتعلق بقضي لدنول لامن فيه فان من عطفت الخاص على العام قال ابن بطال اتحب القضاء
 في المسجد طاعة وقال مالك هو الامم لتقديم لانه يصل الى القاضي فيه المرأة والضيف واذا كان في
 منزله لم يصل اليه الناس لان كان الاستجاب قال وفيه قال احمد واختر وكبرهت ذلك طاعة وكتبه يجر من
 عبد العزيز الى القاضي بن عبد الرحمن ان لا تقضي في المسجد فانه ياتيك الحاضض والمشرک وقال الشاشي
 احب الى ان يقضي في غير المسجد ذلك اه

وفي الهداية مجلس الحكم جلوسا ظاهرا في المسجد كلياته مكانه على الغرباء وبعض القسيسين والمسجد الجاهل
 ادلى لانه اشهر وقال الامام الشاشي يكره الجلوس في المسجد للقضاة الى ان قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم

باب الحكم في البئر ونحوها قال ابن المنير...
باب الحكم في البئر ونحوها قال ابن المنير...
باب الحكم في البئر ونحوها قال ابن المنير...
باب الحكم في البئر ونحوها قال ابن المنير...

باب القضاء في قليل المال...
باب القضاء في قليل المال...
باب القضاء في قليل المال...
باب القضاء في قليل المال...

باب بيع الامام على الناس...
باب بيع الامام على الناس...
باب بيع الامام على الناس...
باب بيع الامام على الناس...

باب من لم يكتف من ليعلم في الامور...
باب من لم يكتف من ليعلم في الامور...
باب من لم يكتف من ليعلم في الامور...
باب من لم يكتف من ليعلم في الامور...

باب الالاء الخصم...
باب الالاء الخصم...
باب الالاء الخصم...
باب الالاء الخصم...

باب اذ قضى الحاكم...
باب اذ قضى الحاكم...
باب اذ قضى الحاكم...
باب اذ قضى الحاكم...

باب الامام ياتي قوما...
باب الامام ياتي قوما...
باب الامام ياتي قوما...
باب الامام ياتي قوما...

باب ما يستعمل للكاتب...
باب ما يستعمل للكاتب...
باب ما يستعمل للكاتب...
باب ما يستعمل للكاتب...

باب ما يبيع رجل...
باب ما يبيع رجل...
باب ما يبيع رجل...
باب ما يبيع رجل...

بطلب الاولي اهد من الفسخ...
بطلب الاولي اهد من الفسخ...
بطلب الاولي اهد من الفسخ...
بطلب الاولي اهد من الفسخ...

باب هل يجوز للعاكف ان يبعث...
باب هل يجوز للعاكف ان يبعث...
باب هل يجوز للعاكف ان يبعث...
باب هل يجوز للعاكف ان يبعث...

باب ترجمته المحاكم...
باب ترجمته المحاكم...
باب ترجمته المحاكم...
باب ترجمته المحاكم...

باب من لم يكتف من ليعلم...
باب من لم يكتف من ليعلم...
باب من لم يكتف من ليعلم...
باب من لم يكتف من ليعلم...

باب محاسبة الامام...
باب محاسبة الامام...
باب محاسبة الامام...
باب محاسبة الامام...

باب طاعة الامام...
باب طاعة الامام...
باب طاعة الامام...
باب طاعة الامام...

باب كيف يبايع الامام...
باب كيف يبايع الامام...
باب كيف يبايع الامام...
باب كيف يبايع الامام...

باب بيعت للاعجاب...
باب بيعت للاعجاب...
باب بيعت للاعجاب...
باب بيعت للاعجاب...

باب بيعت الصغرى...
باب بيعت الصغرى...
باب بيعت الصغرى...
باب بيعت الصغرى...

باب ما يبيع رجل...
باب ما يبيع رجل...
باب ما يبيع رجل...
باب ما يبيع رجل...

باب بيعت النساء...
باب بيعت النساء...
باب بيعت النساء...
باب بيعت النساء...

سعد يذكر قول عزرا سمعهم شق وسعيد الآية وقوله سنة يذكر قول عزرا سمع وان لم يعذر ربك كالف سنة
الآية وقال كم يشتم في الارض عدو سين واليه الامساك من الاكل لكونه من شان الموتى -

كتاب الاعتصام

هذا الكتاب عند هذا العهد الضعيف آخر كتاب من هذا المصحح فان الامام البخاري رحمه الله بدأ بكتابه ببدء
الوحي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وختمه بكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة فان الاصل في الدين
والشريعة وما سببه وما غده هو الوحي وما سبب من كتاب المراد على الحقيقة ليس بكتاب مستأنف عندي فان
بمنزلة التكملة بهذا الكتاب فان من عادة الامام البخاري ان يذكر في الكتب الاضداد وهذا هو الذي ذكره في باب
الكفر في كتاب الايمان و ابواب الجهل في كتاب العلم و ابواب الدعاء في كتاب المطر في كتاب الاستسقاء و امثاله
ولما كان الجواب البديع من اضداد كتاب الاعتصام من الكتاب والسنة وذكر ما بعده قال الحافظ الاعتصام
افتتاح من العصمة والمراد امتثال قول تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا الآية قال الكرماني المراد بالكتاب
القران المتعبد بتلاوته وبالسنة ما ما من النبي صلى الله عليه وسلم من اقواله وادخله وتقريره وما يتم بفضله
والسنة في اصل اللغة الطريقة وفي اصطلاح الامويين والحدويين ما تقدم وفي اصطلاح بعض الفقهاء ما
يراد من المتعبد به فشرحه من باب اللام وبسط الكلام فيه على تحقيق معنى السنة فارجح الية لو شئت
وقد تقدم في مقدمته اللام في بيان ذكر المناسبات بين الكتب والابواب ما قال الحافظ ولما كانت الاحكام
كلها تحتاج الى الكتاب والسنة قال الاعتصام بالكتاب والسنة وذكر احكام الاستسقاء من الكتاب
والسنة والاجتهاد وكراهية الاستسقاء وكان اصل العصمة اولها واخرها هو توحيد الله تعالى في حق كتاب
التوحيد ههنا قلت وما ذكره الحافظ في الغرض من هذا الكتاب قد سبق الى ذلك الكرماني اذ قال في آخر كتاب الاعتصام
وهذا آخر ما قصده اياه في الجامع من مسائل اصول الفقهاء واما بالنسبة بين كتاب الاعتصام والرواية والجمهورية
فيقال ان يقال لما كان الاستسقاء من القران والسنة موجبا للبداهة مرة والفظلة اخرى فقد قال
الشرقي في كتابه في بعض بركته ويبيد في كبره اترجم بكتاب الرد على الجمهورية اعترافا عن الاستسقاء
المفضل كذا في باب اللام

مشناه باب الاعتصام بالكتاب والسنة كذا في نسخ البندرية واما في نسخ الشرح فليس فيها هذا
الباب بل فيها كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة وذكر تحتها عاودت الباب قوله قال ابو عبد الله وسبق
بهنا فينظرون واما هو فينظرون في اصل كتاب الاعتصام هذه العبارة موجودة في نسخ الشرح وكذا على حدة
النسخ البندرية قال الحافظ قوله في نظرنا في اشارة الى ان نصف كتاب الاعتصام مفردا وكتب من هنا ما يبين
بشرط في كتاب الاعتصام كما في كتاب الادب المفرد فلما راى هذه الفظة مخالفة لما عنده اذ الصواب احوال
على حجة ذلك الاصل وكان في هذه الحالة غائبا عن فامر بمراسلة من يبلغ منه وقد وقع له في هذا في
تفسيره انقض فكره

مشناه باب قول النبي صلى الله عليه وسلم بعثت بعوامي من كل قبيلة من قبيلتي من قبيلتي من قبيلتي
وسلم كان يحكم بالقول المبرز العقليل اللفظ الكثير المعنى وجرم غير الزهري بان المراد بواجب الحكم القران بقرينة
قوله بعثت والعشران هو الغاية في ايجاز اللفظ والسماح المعاني اه قوله ونفرت يا ربك في ما شئت
النسخة المعروفة عن العلامة السدي اى على خلاف المعتاد من الرعب بسبب المال طلتا ووجهي والافراس كما
عليه الامراء معلوم ان صلى الله عليه وسلم ربما يحسن عليه شهران ولم يقد النار في بيته صلى الله عليه وسلم والرعب
مسيرة شهرين في الحال من خواص صلى الله عليه وسلم ثم كان من تعذيب لمن كان حاله من خلفه صلى الله تعالى
عليه وسلم اه ثم اعلم ان المصنف ذكر في الباب حديثين عن ابي هريرة احداهما باللفظ الترجمة وثانيتها بقوله صلى الله عليه
وسلم ما من الانبياء الا اظلم من الآيات الحديث وتقدم ايضا في فضائل القران ومرتبك الكلام على شرح هذا
الحديث قال الحافظ لم يخذل من اراد البخاري في الحديث عقب الذي قبله ان المراد بواجب
الحكم القران وليس ذلك بلازم فان دخول القران في قوله بعثت بواجب الحكم لا شك فيه واما النزاع على ما يفضل
غيره من كلامه غير القران ثم ذكر الحافظ امثلة بواجب الحكم من الآيات والاحاديد النبوية فارجح الية لو شئت

مشناه باب الاقتداء بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اى قبولها والاصل بما دل عليه فالاقتداء
صلى الله عليه وسلم فتشتمل على امره ونهى واخباره وسياق في حكم الامر والنهي في باب مفرد واما افعال تنافي ايضا في باب
مفرد قريبا قال الحافظ قوله كل اسمي الخ افاد العلامة السدي في ما شئت النسخة المعروفة لعل المراد بالامامة
الدعوة والمراد من النبي صلى الله عليه وسلم اى قبولها والاصل بما دل عليه فالاقتداء

مشناه باب ما يكره من كثرة السؤال الخ وقوله تعالى لا تسئلوا عن اشياء الخ الغرض من هذه الترجمة الاشارة
الى مسئلة خلافية وهي بل ينبغي ان يسئل عن النوازل قبل وقوعها ام لا ولما ظهر ميل البخاري الى كراهية ذلك قوله
ومن تكلف ما لا يعينه كان بيان لقوله ما يكره من كثرة السؤال ونظير ذلك ما تقدم في كتاب الطهارة من باب التماس
الوضوء اذا عانت الصلوة وتقدم في كتاب علم باب الرخصة في مسئلة النازلة وجمهور العلماء على جواز السؤال
عن النوازل قبل وقوعها قال الحافظ واشتهر انكار جماعة من الفقهاء منهم ابو بكر بن العربي فقال اقتصد قوم من
الناقلين من السؤال عن النوازل الى ان تشق تعلقا بهذه الآية وليس كذلك قال الحافظ وهو كما قال لان ظاهرها
اختصاص ذلك بزمان نزول الوحي ويؤيده حديث سعد الذي صدره المصنف الجواب من سأل عن شيء لم يجرم فخرج
من اجل مسئلة الى ان لم يجرم كذا بسط الكلام في الاوجز على حديث النبي صلى الله عليه وسلم في قوله وكثرة السؤال
الى آخره ما في ما شئت اللام

اذا كان عدلا ولا بد لانه الروايات على هذا المذهب ظاهرة حيث اتفقت في اكثرها باخبار الواحد اذا كان عدلا ولا بد بعضها
ولانه على قبول اخبار جماعة لم يتبع حد التواتر اه وفي ما شئت لا يذهب عليك ما قال السدي فان قلت
كيف صح الاستدلال بما ذكر في هذا الباب من الاحاديث على تحريم الاخبار ان كلها اخبار احواد والاحتجاج
بها يتوقف على كون خبر الواحد حجة فهو دور فالجواب ان اشار بكثر الاخبار في هذا الباب الى ان القدر المشترك
متواتر ولهذا اكثر والاقداب في الابواب الاقتصار على حديث او حديثين والاعتماد على الاستدلال ليس
بغير واحد بل باخبار كثيرة وصلت الى حد التواتر فكانه استدلال على قبول خبر الواحد حجة المتواتر من اه قوله
والاحكام قال القسطلاني في جميع حكم وهو خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين من حيث انهم مكلفون وكذا
من عطف العام على عام اخص منه لان الفرائض فرد من الاحكام اه قوله ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا الآية
قال الحافظ وجب للدلالة منها فوجد من مضموني الشرط والصفة فانها يقتضيان قبول خبر الواحد وهذا
الدليل يورث التقوى بالاستقلال لان الخائف قد لا يقول بالمعانيم واتج الامنة ايضا بايات اخرى و
بالاخبار المذكورة في الباب واتج من شئ بان ذلك لا يفيد الا الظن واجيب بان مجموعها مفيد القطع
كما تواتر المعنوي وقد شرعنا في ما شئت على الصواب والتابعين بخبر الواحد من غير تكبير فاتفقت الاتفاقية منهم على
القبول واتج بعض الامنة بقوله تعالى يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك ان كان رسولا الى الناس
كانت ويجب عليهم فلو كان خبر الواحد غير مقبول فتعذر ابلاغ الشريعة الى الكل فضرورة تعذر شرطها
بجميع الناس شفاها وكذا تعذر ارسال عدو التواتر اليهم وهو مسلوك جيد الى آخره ما ذكر الحافظ من الدلائل و
شبهات المناهقين الى ان قال وكل هذا مبسوط في اصول الفقه اكتفيت بهنا بالاشارة الية وجملة ما ذكره
المصنف هنا اثنا عشر وعشرون حديثا -

مشناه باب بعث النبي صلى الله عليه وسلم الزبير طليعة وحده قال الحافظ ذكر فيه حديث
جابر وهو الحديث الرابع عشر من اجازة خبر الواحد اه

مشناه باب قول الله لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم فلو قالوا فاذن لرواد واحد حاز
وجر الاستدلال به ان لم يقدر بعد وفار الواحد من حجة ما يصدق عليه وجود الاذن وهو متفق على العمل
به عند الجمهور ثم ذكر فيه حديثين احدهما حديث ابي موسى في الاستئذان وهو حديث الخامس عشر والثاني
حديث عمر في قصة المشربة وهو طرف من حديث طويل تقدم في تفسير سورة التريم وهو السادس عشر
واراد البخاري ان يهتبه يؤذن لكم على السبيل للجمهور فصح لروادنا فواتر اه من الفتح

مشناه باب كان النبي صلى الله عليه وسلم بعثت من الامراء والمرسل واحد بعد واحد
قال الحافظ وقد سبق الى ذلك ايضا الشافعي فقال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سراياه وعلى كل
سرية واحد وبعث رسلا الى الملوك الى كل ملك واحد وقال الحافظ فاما امره السرايا فقد استوفى
محمد بن سعد في الترجمة النبوية وعقد عليهم بابا باسمه في الترتيب ثم ذكر الحافظ اسما امراء البلاء التي تحت وكذا
ذكر بعض امراء القرى ثم قال واما رسلا الى الملوك فسميهم حمية وعبد الله بن حذافة وما في هذه الترجمة ووجه
مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث رسلا الى الملوك يعني الذين كانوا في عصره وقد استوفى محمد بن سعد ايضا
اه فلو لا يذهب عليك ان هذه الترجمة بظاهرها مكررة لانه قد تقدم قريبا في مبدء كتاب اخبار الامراء وكيف
بعث النبي صلى الله عليه وسلم امراء واحد بعد واحد ويكن النفس عن بيان الاولي ليست بترجمة مستقبلة
في جزء للترجمة او يقال ان الترجمة الاولي مشبهة بكسر الباء لاصل الباب وهو اجازة خبر الواحد وهذه الترجمة
مشبهة بفتح الباء كما بسطت ذلك في الاصل الستين من اصول الترتيب من ان بعض الترتيب يكون مشبها اه ثم
لا يخفى عليك ان القصة المذكورة في حديث الباب غير القصة المذكورة في ترجمة الباب لاما توهم بعض
الشرح من اتجا والقستين قال القسطلاني وقد قرأت في تلخيص الترتيب ما نصه من ابن عباس ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم بعث كتابا الى كسرى ثم قال كذا وقع الحديث في الابهات ولم يذكر فيه حجة بعد قوله بعث
والصواب اشارة وقد ذكره البخاري معلقا وهو الصواب اه ونقله عن صاحب المصانيع ساكتا عليه قال
في الفتح بعد ان ذكره في خطه وكان توهم ان القستين واحدة وحده على ذلك كونها من رواية ابن عباس وحق
ان السجوت لعظيم بصري بود حية والسجوت لعظيم البحر بن عبد الله بن حذافة وان لم يسلم في هذه الرواية فقد
سكى في غير ما يورث في الدليل على المشاهدة منها الا بعد ما بين بصري والبحرين فان بينهما نحو شهر وبصري كانت
في مملكة بمرقل ملك الروم والبحرين كانت في مملكة كسرى ملك الفرس قال واما ما نسبت على ذلك خشية ان
يفترق من ليس له اطلاع على ذلك والله الموفق اه

مشناه باب وصاة النبي صلى الله عليه وسلم وفود الصحابة الى الوصاة بالقرع يعني الوصية والواو
مفتوحة وكسر واو وقد تقدم بيان ذلك في ادخل كتاب الوصايا وذكر فيه حديثين والغرض من الحديث
ان في قوله في آخره احفظوهن والبنوة من وراءكم فان الامر بذلك يتناول كل فرد فلو لان الحجة لتقدم
تبليغ انوا احداهن عليه اه من الفتح مختصرا

مشناه باب خبر المرأة الواحدة الترجمة بظاهرها مكررة لانها تقدم قريبا في كتاب اخبار الامراء
كيف بعث النبي صلى الله عليه وسلم امراء واحد بعد واحد ويكن النفس عن بيان الاولي ليست بترجمة مستقبلة
في جزء للترجمة السابقة ويمكن ان يقال ان الترجمة الاولي مشبهة بكسر الباء لاصل الباب وهو اجازة خبر
الواحد وهذه الترجمة الثانية مشبهة بفتح الباء وهو الاصل الستون من اصول الترتيب وفي تقريره المكي قوله
واحد بعد واحد ليس المراد به الا ارسال على سبيل التعاقب بل المراد ارسال الاحاد بالقرعة سواء كان على
سبيل الاستقلال او على سبيل التعاقب قال الحافظ ذكر فيه حديث ابن عمرو وبما في البابين فيكمل
الاحاديث اثنين وعشرين حديثا اه نقل الجوزية في لفظ التوبة واكل اللحم وهو مذموم على ان قوله

مسألة باب الاقناع والبيان صلى الله عليه وسلم تقدمت الاشارة قبل باب هذه الترجمة في كلام
 الحافظ وظهر كلامه في الترجمة المتقدمة انها بمنزلة الكتاب للابواب الالوية وعندى يحمل ان يكون الباب لادول
 لبيان سنن الهدى من الاقوال والافعال وغيرها والمراد بهذا الباب سنن الزوائد من الافعال العادية كما يدل عليه
 رواية الباب لكن الادب عند هذا العبد الضعيف ان الغرض من الترجمة يختلف جدا فالغرض من الترجمة الاولى
 التاكيد والتحريض على اتباع النبي صلى الله عليه وسلم عملا بقوله تعالى ان كنتم تحبون الله فاتبعوني وقلوا
 ما يكلمكم رسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واد على الفريضة القرآنية القايلين باناناخذ الامام في القرآن وقد وردت
 في ذمهم الروايات الكثيرة ذكر عدة منها صاحب المشكوة في كتاب الاعتصام والغرض من هذا الباب الشا في
 الاشارة الى اختلافهم في حكم افعال صلى الله عليه وسلم والمسئلة مسبوطة في اصول الفقه قال العين قال قوم
 يجب اتباعه في فعله كما يجب في قوله حتى يقوم دليل على التدب او الخصوصية به قال ابن شريح وابو سعيد الاصمعي
 وقلن آخرون يحمل الوجوب والتدب والاباحة ويحتاج الى الترجمة وبقوله ابن ابي عمير اني لطيف قال آخرون
 للتدب اذا ظهر وجه القرينة وقيل لولم يظهر وقال آخرون ما فعله ان كان بيانا يحمل حكمه ذلك الجمل وجوبا
 او ندبا او امانة وقال الشافعي ان يدل على التدب وقال مالك يدل على الاباحة وهكذا في الفتح بدون النسبة
 الى تأليفها وعز القول الثالث الى الجمهور الى آخره في باب ما شئنا اللامح فارجع الى رويته

مسألة باب ما يكره من التعقيم والتنازع والعلو في الدين والبدع قال الحافظ ادخري في زرفي
 العلم وهو يتعلق بالتنازع والتعقيم معا كما ان قوله والعلو في الدين والمبدع يتناولها وقوله تعالى يا
 اهل الكتاب لا تغلوا في دينكم انه صدر الالوية يتعلق بغيره والدين هي المعبر عنه في الترجمة بالعلم واما ما يتعلق بصوله
 وقال ايضا ذيل شرح الاحاديث قال ابن بطال في احاديث الباب ما ترجم لمن كراهية التعقيم والتنازع
 لا شارة الى ذم من استعمل الوصال بعد النبي ولا شارة على الى ذم من غلبه فادى ان النبي صلى الله عليه وسلم
 خصه بامور من علمه لا ياتى دون غيره وادى شارة صلى الله عليه وسلم الى ذم من شدد فخره عن نفسه وفي قصة تميم
 ذم التنازع المودى الى التنازع ونسبه احد بها الاخر الى تصدقها لغة فان في اشارة الى ذم كل حاله تؤول
 بصلها الى اخرى اق الكفر او المعادة وفي حديث عائشة اشارة الى ذم التعسف في المعاني التي تشبهها
 قيام الى بكر مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم اه قوله اني اعلم بالله انه في ما شئنا النسوة المصرية من شرح الاسلام
 اشارة الى القوة العلمية وقوله واشدهم رخصية اشارة الى القوة العملية اي يتوهمون ان رخصتهم عما فعلته
 افضل لهم عند الله تعالى وليس كذلك اذا انا عليهم بالا فضل واولايم بالعمل به اه

مسألة باب قوله تعالى ان ابا بكر فيها كذا في كتيب الشيخ قدس سره في اللامح الكلام على شرح هذا المقام
 ورد ما استدل به طائفة الشيعة على معتز عاظم وقومها هم الفاسدة فارجع الى رويته وشئت وقد ذكر الشيخ قدس
 سره في تبيينها هذا الحديث وفي ما شئنا النسوة المصرية قوله العالم انه انما سار للعباس ان يقول ذلك
 لعلى لا تكونوا للرد وللوالد ليس لغيره ادي كلمة لا يراو بها حقيقتها اه

مسألة باب الاثر من اوى محدثا قال القسطلاني في حديثه ما ادخلنا ما تولى رواه على الخاقان في لغة
 تقدم موصولا في الباب الذي قبله قال في عمدة القاري ليس في الباب الذي قبله ما يطابق الترجمة وانما الذي
 يطابقها ما تقدم في باب الترجمة في باب ثم من عايد ثم قدر قال فير من احدث فيه محدثا اداوى محدثا فعليه
 لعنة الله من القسطلاني

مسألة باب ما يكره من ذم الراي وتكلف القياس من كتب شيخ قدس سره في اللامح اراد المؤلف بذكر
 البابين فيهما بعد ان كل قياس غير محمود ولا كلف مذموم فاما قياس مجتهدى الامامة اي ما لا يخالف اصول الشريعة
 وقوا عدل الدين وكان مستندا الى اهل الولاية فهذا النوع من القياس محمود والمذموم ما يخالف ذلك ويلزم
 فيه تخصيص النص او مخالفة اذرك العمل به الى غير ذلك مما هو معروف اه وفي ما شئنا وما افاده الشيخ
 ان الغرض من هذا الباب المدعى من يزعم ان كل قياس صحيح محمود وان لم يبين على اصل شرعي والغرض من
 الباب الاخرى وهو قوله باب من شبه اصلا معلوما بالخرق على من يزعم ان كل قياس باطل مذموم فمن على
 عن الامام البخاري ان شكر القياس بناء ونظر على هذا الباب الاول فقط فلم يصب قال الحافظ قوله باب
 ما يكره من ذم الراي الخ الفقيه يما يوردى اليه النظر وهو يصدق على ما يوافق النص وعلى ما يخالفه
 والمذموم منه ما يوردى على النص بخلافه واشار بقوله الى ان بعض الفتوى بالرأى لا يذم وهو اذا لم يوجد
 النص من كتاب اوستة او اجماع وقوله وتكلف القياس اي اذا لم يوجد الامور الثلاثة واحتجاج
 الى القياس فلا يتكلف بل يستعمل اوزاع ولا يتعسف في اثبات العلة الجماعية التي هي من اركان
 القياس بل اذا لم يمكن العلة الجماعية او ضو فليتمسك بالرأى الاصلية ويدخل في تكلف القياس ما اذا
 استعمل على اوزاع وجو النص وما اذا وجد النص فخالف وتادل لما لغة شيئا بعيدا ويشتر الذم فيه
 لمن يتعسف من يقوله من احتمال ان لا يكون الاول اطلع على النص اه وكذا في العين وزاد فان قلت يدى
 السبقي بسنده الى عمر قال اياكم واحباب الراي فانهم اعداء السنن وعقبتهم الاحاديث ان يحفظوا بقاوا
 بالرأى فضلووا وضلووا قلت في صفة نظر ولكن سلمنا فان راوه الراي مع وجود النص اه كذا في
 ما شئنا اللامح

مسألة باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم مما كثر ينزل عليه الوحي الخ قال الحافظ اي كان
 له اذ اسئل عن الشيء الذي لم يوح اليه فيه حالان اما ان يقول لا ادري واما ان يسكت حتى ياتي بيان
 ذلك بالوحي ولم يذكر لقوله لا ادري وليلنا فان كلاما من الحديثين المعلق والموصول من امثلة الشق
 الثاني واجاب عن المتأخرين بان استعملوا بوجوه الذي يظهر انه اشار بالترجمة الى ما ورد في ذلك
 ولكن لم يثبت عنده من شرطه ان كان يفتي للوحي كعادته في امثال ذلك وقد وردت فيه عدة

احاديث منها حديث ابن عمر بن عبد الرحمن بن ابي سلمة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم فقال اي البقاع خير قال لا ادري قاتا ه
 جبرئيل فسأله فقال لا ادري فقال سل ربك فانقص جبرئيل انتقامه الحديث اخرجه ابن حبان واما حديث
 ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما ادري الحدود كفارة لا يلبها ام لا يدور عند الدار قطن والملك
 فقد تقدم في شرح حديث عبادة من كتاب العلم الكلام عليه اه فخصر اقلت وشره اخرجه الامام ابو داود
 في باب التخيير بين الانبياء عليهم السلام عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ادري اتبع لعين هو
 ام لا وما ادري اعزيرى هو ام لا قال الشيخ في الميزان وهذا قبل ان يوحى اليه في امره ثم اعلم انه بعد
 ذلك انه اسلم فقدره وى احمد من حديث سهل الساعدي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا
 تبعنا فان فعلنا اسلم وقوله اعزيرى هو ام لا لعلم بعد ذلك انه من اهل من البذل متحيا وفي ما شئنا اللامح
 بعد ذكر قاتول الشراخ في غرض الترجمة والادب عند هذا العبد الضعيف ان غرض المصنف بهذه الترجمة
 الاشارة الى المسئلة خلافية شبيهة بدي هل كان للنبي صلى الله عليه وسلم حق الاجتهاد ام لا بد من انتظار
 الوحي ذكر الحافظ الاشارة الى هذه المسئلة في باب سياقي بعد عدة ابواب من قوله ليس كمن من الاثر
 اذ قال ويحتمل ان يكون مراد الاشارة الى الخلافة المشهورة في اصول الفقه وهي ان كان له صلى الله
 عليه وسلم ان يجتهد في الاحكام ام لا اه والادب عندى ان الامام البخاري اشار الى هذه المسئلة بهذا
 الباب لا بالباب الاخرى ثم ذكر في ما شئنا اللامح تفصيل الاقوال في هذه المسئلة وفيه قال ابن رسلان
 في شرح ابى داود تحت حديثه لوان اشق على امتي انما قد اختلفت الامور في هذه المسئلة على اربعة اقوال
 جالسا كان ان يجتهد في الجروب والاراء دون الاحكام ورايها الوقف وقال النووي في حديث الغيلة
 وفيه جواز اجتهاده صلى الله عليه وسلم وفيه قال جمهور اهل الاصول لا يجوز له ان يجتهد في الوحي والاصواب
 الاذلى وقال ايضا اما الامور الدنيا فانفق العلماء على جواز اجتهاده صلى الله عليه وسلم فيما دونه من امان
 امور الدين فقال اكثر العلماء بالجواز وكاه العين عن الشافعي واحمد وابى يوسف قال السرخسي في المبسوط
 وهو الصحيح عندنا لانه اذا جاز لغيره صلى الله عليه وسلم اولى وقال جماعة لا يجوز له ان يجتهد في اليقين
 وكاه لابي عن ابن جني وابنه والامامية الى آخره في ما شئنا اللامح فارجع الى رويته

مسألة باب تعليم النبي صلى الله عليه وسلم امته من الرجال والنساء قال المهلب مراده
 ان العالم اذا كان يمكن ان يتحدث بالانفوس لا يتحدث بنظره ولا قياسه انتهى قال الحافظ والمراد بالتعليم
 القياس وهو اثبات شئ حكم معلوم لآخر لا شئ فيهما في علة والحكم والرأى الحكم قال الكرماني موضع الترجمة
 من الحديث قوله كان لها جاز من النار فانه امر نوبي فيقول لا يعمل الا من قبل الله تعالى لا دخل للقياس
 والرأى فيه اه قال السندي قوله ولا يتشبه اي ولا يراد للمثل الى مثله وهو تحقيقه القياس ولهذا اشتهر هذا
 الاسم بين المناطقة في القياس سس اه

مسألة باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفت من امتي ظاهرين على الحق هذه الترجمة
 لفظ حديث اخرجه مسلم عن ثوبان بعده لا يضرهم من خذهم حتى ياتي امر الله بهم كذلك ولم من حديث جابر بن عبد
 الله قال يقولون على الحق ظاهرين الى يوم القياس قوله وهم اهل العلم هو من كلام المصنف واخرج الترمذي
 حديث الباب ثم قال سمعت جدهن اسماعيل بن ابي جهم يقول سمعت علي بن المديني يقول بهم اصحاب الحديث
 وعن احمد ان لم يكونوا اهل الحديث فلا ادري من هم اه من الفتح

مسألة باب قول الله (ويصليكم شيئا ويرى على ظاهر الترجمة ان علمها كذا بالفتن والادب عندى ان
 هذه الترجمة بمنزلة التكملة للباب السابق فان ظاهر قوله لا تزال طائفة من امتي ظاهرين على الحق اي ان
 يكونوا متقين فيما بينهم كما يدل عليه ظاهر سياق الترجمة الاولى فينبى الامام البخاري بعقد هذا الباب
 على انهم مع ظهورهم على الحق وعلتهم عليه لا يكونون متقين فيما بينهم فبما اشارت الى اختلاف اهل الحق فيما
 بينهم لانه تعالى لم يستجب حوته صلى الله عليه وسلم في عدم اختلاف الامم ورفخ تنازعهم وقال الحافظ
 وهو منسبة لما قبله ان ظهورهم على الامم على عدوهم دون بعض يقتضى ان منسبهم انتقالا فاشي افترت طائفة
 منهم بالوصف لان غلبة الطائفة المذكورة ان كانت على الكفار ثبت المدي وان كانت على طائفة من
 هذه الامم ايضا فهو الظاهر في ثبوت الاختلاف فذكر بعده اصل وقوع الاختلاف وان صلى الله عليه
 وسلم كان يريد ان لا يقع فاعلم الله تعالى انه قضى بوقوه وان كل ما قدره لاسم الى رفته قال
 ابن بطال اجاب الله تعالى وعاء نبيه في عدم استيصال امتنا بالعذاب ولم يجبر في التلايم شيئا
 اي فرقا مختلفين اه من ما شئنا اللامح بزيادة من الفتح

مسألة باب من شبه اصلا معلوما باصل معين وهذا الباب استدل من قال ان الامام البخاري
 قال بالقياس والاجتهاد وهو الادب عند هذا العبد الضعيف ولهذا رد المشايخ قول من عز الى الامام
 البخاري انكار القياس والاجتهاد قال الحافظ قال ابن بطال التشبيه والتشليل هو القياس عند
 العرب وقد اتجه المزني بهذين الحديثين الذين ذكرهما البخاري في الباب على من انكر القياس قال اول
 من انكر القياس ابراهيم النظام وتوجه بعض المعتزلة ومن يشبه الى الفقه داود بن علي وما اتفق عليه
 الجماعة هو ابو جهم فقد قاس المعابة فمن بعدهم من التابعين ونقهاء الامصار اه وقد مر ذكره في ما شئنا اللامح
 من العين والقسطلاني ان غرض هذا الباب اثبات القياس وكتب الشيخ في اللامح على ما معلوم ما ريد عليه
 واستنبطه والمبين ما هو معلوم من قبل وقوله بين الله حكمها في الكتاب والسنة من قبل بيان حكم
 ذلك الامر المطلوب علمه اه وقال السندي في ما شئنا قوله معلوما اي مطلقا بالعلم والبيان للمطالع
 وقوله باصل معين اي قد بين للمطالع من قبل او المراد بالمعلوم للمعلم المستعمل المحيى وكذا المبين والمفظة
 تشبيه الجمل على الخاطب بالمعلوم عنده مع ان كلامها معلوم عند المتكلم بدون هذا التشبيه وانما يشبه

لتفسير المسائل المتخاطبة والتوضيح عنده لا لايات الحكم كما يقول به اهل القياس فهذا جواب عن ادوية
 مثبتة القياس بانها من القياس كان للايضاح والتفصيل بعد ان كان الحكم ثابتا في كل من الامميين ولم يكن
 لايات الحكم والشرف في العلم اهدى انا فاده العلامة السندی في الغرض من الترجمة واما غيره من المترجمين
 الحافظان والقسطاني فقد تقدم اهتم مترجموا بان غرض المصنف بهذا الباب اثبات حجج القياس
 ١٨٥٠ باب ماجاء في اجتهاد القضاة وما انزل الله الا في السنة الهندية والفتح في سنة النبي
 والقسطاني القضاة قال القسطاني بعينه الجمع ولا في ذرو ولا في الوقت القضاة بفتح القاف والفتار
 والمدد اضافة الاجتهاد اليه والمعنى الاجتهاد في الحكم وفيه حذف تقديره اجتهاد متولى القضاء والاجتهاد
 بذل الوصل للتوصل الى معرفة الحكم الشرعي اهدى قال الحافظ قال ابن بطال لا يجوز للقاضي الحكم الا بعد
 طلب علم الحادثة من الكتاب او السنة فان عدمه رجح الى الاجماع فان لم يجد له نظير لم يرجح الحكم على
 بعض الاحكام المقررة لعلته بجمع بينها فان وجد ذلك لزمه القياس عليها الى اخر ما ذكره وقال ايضا
 ذكر المصنف في هذا الباب حديثين الاول لشق الاول والثاني للثاني اهدى

١٨٥١ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم فيمن كان خيرا فليكن قال ابن بطال ان العلم صلى
 الله عليه وسلم ان امره يستحب الحديث من الامور والبدع والابواب كما وقع للامم قبله وقد انذر في
 احاديث كثيرة بان الاخرس والساعة لا تقوم الا على شرا الناس وان الدين انما يبقى قائما عند خاشعة
 من الناس قال الحافظ قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه بفتح القاف في قوله
 ١٨٥٢ باب اشهر من دعا الى ضلالة امة وهذا الباب عندي كلمة للباب السابق قال المهلب
 هذا الباب والذي تصلي في معنى التذير من الضلال واحتماب البدع ومحدثات المأمور في الدين و
 انهي عن مخالفة سبيل المؤمنين انتهى ووجه التذير ان الذي يحدث البدعة قد يتهاون بها فاحتماب امره
 في اول الامر ولا يشترط بارتب عليها من القسدة وهو ان يلحقه ثم من عمل بها من بعده ولو لم يكن
 هو على ما بل يكون كان الاصل في احداثها من الفتح وفيه ايضا دور فيما ترجم به حديثان بلغظ وليسا
 على شرطه وانما يبايوي منها وما ذكرهما من الآية والحديث فاحديث من دعا الى ضلالة فاحتربه
 سلم وابوداود والترمذي واما حديث من سنة سنة فاحتربه مسلم واخرجه الترمذي ايضا من وجه آخر
 بلغ من سنة غير من سنة شره فحضره من الفتح

١٨٥٣ باب ما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم وحسن على الخفاف اهل العلم قال الحافظ قال ابن
 بطال عن المهلب غرض البخاري بهذا الباب واداءه تفصيل المدينة بما خصها الله من معالم الدين وانها
 دار الوحي وبسيط الملكة بالهدى والرحمة وشرف الله بقصتها بسكنى رسول الله جعل فيها قبره ومبناه
 بينهاره من رياس الجيرة قال الحافظ ونفضل المدينة ثابت لا يحتاج الى اقامة دليل فاهم وقد نقل
 من الاحاديث في فضلها في تراجم ما فيه شفاء وانما المراد منها تقدم اهلها في العلم على غيرهم الى اخر ما قال وما
 اختاره الحافظ في الغرض من الترجمة بجزء القسطاني اذ قال وماراه من سياق احاديث هذا الباب
 تقديمه للمدينة في العلم على غيرهم في العصر النبوي ثم بعده قبل تفرق الصحابة في الامصار ولا سبيل
 الى التعميم كما لا يخفى اهدى واما العلامة السندی فان قد مال الى رأي المهلب الذي سبق في كلام الحافظ فاذا ذكر
 قول المهلب في الغرض من الترجمة وسكت عليه فكا ذكره في ثم علم ان يستقام من كلام بعض الشراخ ان
 غرض المصنف بهذا الباب واداءه تفصيل المدينة بالهدى والرحمة وشرف الله بقصتها بسكنى رسول الله جعل فيها قبره ومبناه
 شرع في بيان حجج الاجماع لاسيما اجماع اهل الحديث اهدى والا واداءه عند هذا العبد الضعيف ان هذا الباب
 ليس من باب الاجماع بل ياتي مسئلة الاجماع قريبا في باب قوله تعالى وكذلك جعلناكم امة وسطا الخ
 على الغرض عندي من هذا الباب الاشارة الى اختلافهم في وجوه ترجيح الروايات بعضها على بعض واليه
 يظهر ميل الشيخ الهندولاني نحو الحديث في دار العلوم بدو يبينه في تقريره كما حكاه
 مولانا شتاق احمد اليه في ما كان غرض المؤلف من هذا الكتاب بيان قواعد الشريعة كيف تعلم قال
 اعتمده بالكتاب والسنة فهو ان في هذا الباب بين قاعدة كلية لان المسائل اذا تعارضت فينظر الى
 اتفاق اهل العلم واما علمهم ثم بعد ذلك ينظر الى كل اهل الحديث فيرجح ما اتفقوا عليه اهدى قلت قال الحافظ
 في جملته وجوه الترجمة الاربعة عشر ان يكون اسناد احد الحديثين محمدا و اسناد الاخر غيرا او شاميا
 سيما اذا كان الحديث على الخرج لانهما دار الهجرة ومحج المهاجرين والانصار والحديث اذا شاع عند
 وضاع وتلقوه بالقبول من توى وكان الشافعي رحمه الله تعالى يقول كل حديث لا يوجد له اصل في
 حديث البخاريين وادوان تدا لمة الثقة اهدى وفي ما مش اللامع وليس هذا من وجوه الترجيح عندنا
 الضعيفة كما تقدم من كلام السندی من قوله وذهب اصحاب ابي حنيفة الى انهم ليسوا بجمعة على غيرهم لان طريق
 النقل ولا من طريق الاجتهاد الى اخر ما فيه قوله وقد زيد فيه الجزا في الصالح في زمن عمر بن عبد العزيز
 حتى صار مدنا وثبت مد من الاهداء العمري والمجلة عالية قال شيخنا ومناسبة الحديث للترجمة ان الصالح
 فابح عليه اهل الحديث بعد العبد النبوي واستمر فلما زاد بنو امية فيه لم يتركوا اعتبارها مع النبوي فيما
 هو وفيه التقدير بالعلم من لزومة النظر وغيره اهدى اعترافه في ذلك اهدى

١٨٥٤ باب قول الله تعالى ليس لك من الامر شيء قال ابن بطال ودخل هذه الترجمة في كتاب
 الاعتصام من جهة دعا النبي صلى الله عليه وسلم على المذكورين لكونهم لم يذعنوا للايمان ليعتصوا به من اللعنة
 وان معنى قوله ليس لك من الامر شيء هو معنى قوله ليس عليك بدائم ولكن الشافعي من يشاء انتهى ويصح ان
 يكون مراده الاشارة الى الخلافة المشهورة في اصول الفقهاء بل كان له صلى الله عليه وسلم ان يثبت
 في الاحكام اولا وقد تقدم بسط ذلك قبل ثمانية ابواب اهدى من الفتح قلت وهذا الغرض الاخير قد تقدم

عندي في الباب الذي اشار اليه الحافظ بقوله قبل ثمانية ابواب وهو باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم
 يسأل وقد تقدم بسطه

١٨٥٥ باب قول وكمان الانسان كمشوشى جدا لا اجد وجه دخول هذه الترجمة عندي بهنلا من حيث
 ان اشار الى ان لا يشيخ لغيره ان يجادل في المجتهدات والمسائل الخلافية بل ينبغي له التمسك والاعتصام
 بالكتاب والسنة وذكر المصنف في الباب حديثين فالاول منها مطابق للجزء الاول من الترجمة والثاني للثاني
 قال النبي تحت الحديث الثاني مطابق للجزء الثاني للترجمة من حيث ان صلى الله عليه وسلم بلغ اليهود
 وعاهم الى الاسلام فقالوا بلغت ولم يذعنوا لظلمة فبان في تبليغهم وكرهه وهداه مجادلة بالحقى اهدى
 ذكره الحافظ ايضا في الفتح وعزاه الى المهلب

١٨٥٦ باب قوله وكذلك جعلناكم امة وسطا امة قد تقدم تريبا في باب ما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم
 على اتفان اهل العلم الخ ان غرض الامام البخاري بهذا الباب عند هذا العبد الضعيف اثبات حجج الاجماع وكذا
 في تقريره الهندي اذ قال لعل غرض البخاري من هذا الباب بيان ان هذه الامة حرمومة وقوم مستيرين الدنيا
 كما ان مشاهيرهم مقبولون في العقبي وبما اشار الى حجة الاجماع الذي هو اصل رابع في الدين والله تعالى
 اعلم تملت وبهذه الآية استدرك اهل الاصول على حجج الاجماع كما قال الكرماني وقال القسطاني والاستدلال
 بالآية على ان الاجماع حجة لان الله تعالى وصف هذه الامة بالعدالة والعدل هو المستحق لشهادة وقبولها
 فاذا اجتهدوا على شىء وشهدوا به لزم قبوله وفي قولنا ان الاجماع وحكمه في الاصل ان يثبت المراد
 شرعا على سبيل اليقين لقوله تعالى وكذلك جعلناكم امة وسطا ومفهومه بالوسطية وهي العدالة فيكون
 اجماعهم حجة وقد حصل يعنى المعتزلة والروافض خالفوا ان الاجماع ليس بحجة لان كل واحد منهم قيل ان يكون
 عظيما فكذا الحجج ولا يدرى قوة العمل المؤلف من الشرايات وانما لهم اهدى واثبت المراد في تفسيره وحججه
 الاجماع بقوله تعالى لنتمير امة اخربت للناس الآية وذكر الحاكم في المستدرک سنة احاديث في حجة الاجماع
 وقد بسط الشوكاني في الكلام على الاجماع واجماع اهل المدينة وغيره في القصد الثالث من ارشاد الفحول
 اهدى فحضره من ما مش اللامع

١٨٥٧ باب اذا اجتهد الصالح او الحكم فخطا اهدى قال الحافظ في رواية الكشي يبي العالم بدل
 الصالح واذا للتوجيه وقد تقدم في كتاب الاحكام ترجمته اذ تعنى الحاكم بقراد فلات اهل العلم فهو مردود
 معقود لما خلفه الاجماع وهذه معقود لما خلفه الرسول عليه الصلوة والسلام اهدى والا ووجهه عند العبد
 الضعيف ان الترجمة الاولى من باب القضاء يعنى حجة وقضاء القاضي لا يتبرل به مردود الى حكم الشرع
 واما هذه الترجمة الثانية فيوم من باب الاعتصام بالكتاب والسنة والحاصل ان من اجتهد ثم علم اخلافه
 السنة فاجتهاده مردود وقد قال الحافظ قال ابن بطال مراده ان من حكم بغير السنة جهلا او غلطا يجب
 عليه الرجوع الى حكم السنة وترك ما خالفها امتثالا لامر الله تعالى بما يجب طاعة رسول الله هذا هو الغرض
 بالكتاب والسنة ويمكن ان يقال ان اشار بهذه الترجمة الثانية الى مسئلة اصولية شبيهة وهي بل المجتهد
 يغفل ويصيب او كل مجتهد مصيب في هذا اشار صاحب النقص اذ قال وعند الترمذي ان المجتهد اذا اجتهد
 فاصاب فلا اجر وان اخطا فلا اجر اهدى قال القسطاني قال ابو الحسن الأشعري والقاضي ابو بكر الباتقاني
 وابو يوسف وعبد المستنير اني لا قاطح فيما كل مجتهد فيها مصيب ثم قال بعد بسط الكلام على المسئلة نقل
 الجمهور هو الصحيح المصيب واحدا الى اخر ما بسط وقال النووي بجمل على المسئلة كل مجتهد مصيب وهذا هو
 المختار عند كثير من المحققين واكثرهم والمذهب الاخر المصيب واحدا والنظير مستقيم لنا والاثم مرفوع عند
 اهدى وفي نور الاوار المجتهد يغفل ويصيب الحق في موضع الخلاف واحدا ولا يعلم ذلك الواحد باليقين فلهذا
 قلنا بحجة المذاهب الاربعة وبها ما علم باثر ابن مسعود في المفوضة اهدى قال الحافظ في شرح الحديث الآتي في
 الترجمة الآتية قال المازري تمسك بكل من الطائفتين من قال ان الحق في طرفين ومن قال ان كل مجتهد مصيب
 الا الاول فلا يلو كان كل مصيبا لم يطلع على احدهما الخطا لاستحالة تحقيقه في حالة واحدة واما المسئلة
 فاجتهدوا صلى الله عليه وسلم جعل له اجر فلو كان لم يصيب لم يجر واجتهدوا بطلان الخطا في الخبر على من بل
 عن النص او اجتهدوا باليسوع الاجتهاد فيمن القطعات اهدى وقال الكرماني المراد بالعال عال الزكوة و
 بالحكم القاضي وقوله فخطا اي في اخذ واجب الزكوة او في قضاءه قال الحافظ وعلى تقدير ثبوت رواية
 الكشي يبي فالمراد بالعال المقضي بى اخطاه في فتواه وقال وفي الترجمة نوع لغز قلت ليس فيها خلق الا في
 اللفظ الذي بعد قوله فخطا فعصار ظاهر التركيب يتا في المقصود لان من اخطا خلاف الرسول لا يذم بخلاف
 من اخطاه وفاقه وليس ذلك المراد وانما تم الكلام عند قوله فخطاه وهو متعلق بقوله اجتهد وقوله خلاف الرسول
 اي فقال خلاف الرسول وحذف قال يقع في الكلام كثيرا فاي ترجمته في هذا والشاذ من شأنه ان يوجه كلام
 الاصل مما يمكن ويتفق القدر اليسير من الخلل تارة ويحذف على الساج تارة وكل ذلك في مقابلة الاحسان على
 الباهر ولا سيما في هذا الكتاب اهدى

١٨٥٨ باب اجب الحاكم اذا اجتهد فاصاب او اخطا اهدى قال الحافظ يشير الى انه لا يلزم من رد حكمه او
 فتواه اذا اجتهد فخطا ان يامم بذلك بل اذا بذل وسع اجر فان اصاب ضوئف اجره لکن لو اقدم حكم اذ اذقت
 بغير علم الا انما كما تقدمت الاشارة اليه قال ابن المنذر واما يوجه الحاكم اذا اخطا اذا كان عالما بالاجتهاد
 واما اذا لم يكن عالما فلا مال الخطا الى ان العالم انما يوجه اذا اجتهد فاصاب واما اذا اخطا فلا يوجه
 على الخطا بل يوضع عنه الاثم فقط وكذا يرى ان قوله ولا اجر واحدا يوجه عنده الاثم اهدى في ما مش
 النسفة العمري عن شيخ الاسلام مرديت الباب في او اخره البيوع وفيه دلالة على ان الحق عند الله واحدا وان
 المجتهد يغفل ويصيب اهدى

١٤٧ باب الحجة على من قال ان احكام النبي صلى الله عليه وسلم كانت ظاهريه قال الكرماني وتجر
العيني قوله ما كان يغيب على بقول القول ومانا في اولى الحجج فاموصولة انه قال الحافظ واما موصولة
وجوز بعضهم ان تكون تامة وانها من بقية القول المذكور وظاهر السياق يا باه وبه الترجمة مستوفدة لبيان
ان كثير من الاكابر من الصحابة كان يغيب عن بعض ما يقوله النبي صلى الله عليه وسلم او يفعله من الاعمال التكليفية
فيستمر على ما كان اطلع عليه هو اعلى المنسوخ لعدم اطلاعهم على ما كان عليه لبراهة الاصلية واذ اقرر ذلك
قامت الحجج على من قدم عمل الصحابي الكبير على رواية غيره متمسكا بان ذلك الكبير لولا ان عنده ما هو اقوى من
تلك الرواية لما خلفها وقال ابن بطال اراد الرد على الرافضة والخوارج الذين يزعمون ان احكام النبي صلى
الله عليه وسلم منسوخة عن بقية من نقلوا الرواية لا يجوز العمل بما لم ينقل متواترا قال وقوله مروود بما صح ان الصحابة
كانوا يفتقد بعضهم لبعض ورجح بعضهم الى ما رواه غيره وانسخه الاجماع على القول بالعمل باخبار الامة ادهد
قال صاحب التبيين قوله كانت ظاهرة في رد على الرافضة حيث زعموا ان المراد بالجملة والشارع ما ينظر من حيثها
بل بما عاينوا من تعميم وعذاب منسوخين فلهذا منسوخ ان احكام النبي صلى الله عليه وسلم كلها محمولة على ظاهرها
لان لها بواطن مخالفة لظاهرها ولا يوجد عند هذا الصنف الضعيف ان الامام البخاري اشار بذلك الى مسئلة
اصولية خلافية وهي مسئلة وجوب تقليد الصحابي قال صاحب نور الانوار تقليد الصحابي واجب بترك به القياس
وقال الكرماني لا يجب الا بالقياس وقال الشافعي لا يقتل احد منهم سوا كان عدوك بالقياس
اولا لان الصحابة كان يخالف بعضهم بعضا وليس ادهم اولى من الاخرين البطلان انه فلا يوجد عندي ان
المصنف اشار الى هذا الاثر في بيان ان بعضهم لا يشهدون بوجوب تقليد غيره وطالما لا يعرفون المنسوخ من الامة
١٤٨ باب من رآني ترك التكبير من النبي صلى الله عليه وسلم حجة ذلك الكتاب مولانا محمد حسن الكلي
في تقريره عن شيخه المكي قوله حجة في اي الدين كالقران اما ترك التكبير من غير عمدة الصلوة والسلام كالصلاة
فليس بحجة في الدين بل هو دليل على ان ذلك مذهبه اه قال الحافظ الكبير المصنف في الانكار وقد اتفقوا على
ان تقرير النبي صلى الله عليه وسلم لما فعل بكفرته او يقال ويطلع عليه بغير انكار والى الجواز لان العمدة
تنتهي عند ما يتبين في حق غيره مما يتب على الانكار فلا يقر على باطل فمن ثم قال لاس غير الرسول فان سكوتك لا يدل
على الجواز واشار ابن التين الى ان الترجمة تتعلق بالاجماع السكوني وان الناس اختلفوا فقالت طائفة
لا ينسب لسكوت قول لانه في جهل النظر وقالت طائفة ان قال المجتهد قول او ينسب لم يخالفه لبعده لاطلاق
عليه فهو حجة وقيل لا يكون حجة حتى يتعد التعديل به وحل هذا الخلاف انما هو في ذلك القول نعم كقول ابن سبته
فان خالفه فاجب على تقديم النص واتج من مطلقا ان الصحابة اختلفوا في كثير من المسائل الاجتهادية فمنهم
من كان يكره على غيره اذا كان القول عنده ضعيفا وكان عنده ما هو اقوى من ذلك من نص كتاب او سنة وهم
من كان يسكت فلا يكون سكوت دليل على الجواز تجوز ان يكون لم يتبع له الحكم فسكت تجوز ان يكون ذلك
القول موافقا وان لم يظهر له وجهه اه وقال القسطلاني قوله حجة في قوله لا يقر احد على باطل سوا استشر به ذلك
ام لا لكن والشيخ الاستشار اقوى وقد تمسك الشافعي في القياس واعتبار في النسب بالامرين الاستخبار
وعدم الانكار في قصة المدبري وسوا كان المسكوت عنه من غير الانكار او لا كما كان او مناقضا القول
باستثنائه من بزيده الانكار اغراض احكامه ابن السمعاني من المعتزلة بناء على انه لا يجب انكاره عليه لان قوله
والاعلم ان يجب انكاره عليه ليزول توهم الاباحة والقول باستثنائه اذا كان الفاعل كافرا او منافقا قول
امام الطهري بنا على ان الكافر غير مكلف بالفروع الى آخر ما ذكره في نور الانوار ركن الاجماع نوحان عزيزية
وهو التمسك بهم بما يوجب الاتفاق ان كان ذلك الشيء من باب القول او شره وهم في الفعل ان كان من
بابه ورهضة وهو ان يتكلم او يفعل البعض دون البعض اي يتفق بعضهم على قول او فعل وسكت الباقون
منهم ويسمى بذلك اجماعا سكونيا وهو مقبول عندنا وفيه خلاف الشافعي اه عظم

١٤٩ باب الاحتكام الى قول الله بالادلة الى قال الكرماني قوله بالادلة اي بالامارات الشرعية
او العقلية قال ابن الحاجب وغيره الادلة المنقولة عليها خمسة الكتاب والسنة والاجماع والقياس
والاستدلال وذلك كما اذا علم ثبوت الملزوم شرعا او عقلا علم ثبوت لازم عقلا او شرعا وقوله
كيف معنى الدلالة الجوزية الدلالة هو كاشد النبي صلى الله عليه وسلم ان الخاص وهو الجوزية حكم داخل
تحت حكم العام وهو من يعمل شتال ذرة غيره فان من رطبها في سبيل الله فهو عامل للغير في جزاه
غيره ومن رطبها فخر او يار فهو عامل للشرية اه شرعا وما تفسيره بالتعليم عاثة رضي الله عنها للمرأة
السائلة التومني بالفرض اه قال الحافظ الدلالة في عرف الشرع الارشاد الى ان ملك الشيء الخاص
الذي لم يرد فيه نص خاص داخل تحت حكم دليل آخر بطريق العموم فهذا معنى الدلالة واما تفسيره فالمراد
بتعيينها هو تعليم المأمور كيفية ما امر به والى ذلك الاشارة في ثانيا احاديث الباب ويستفاد من الترجمة
بيان الرأى المحمود وهو ما يوجبها من النبي صلى الله عليه وسلم من اقواله وافعاله بطريق التبيين
بطريق الاشارة فينبذ في ذلك الاستنباط ويحصر الجوزية على الظاهر المحض وهو في تقريره ابن سبته
نور الله مرقد قوله باب الاحكام الى هذا ايضا قاعدة كلية من القواعد الشرعية لان الاحكام قد
تعرف بالدلالة من الحديث وقال مولانا سلة الله تعالى ان البخاري لم يكتف بذلك بل هو الذي هو
بل حتى القواعد ايضا اشبهت من الاحاديث ولله دره اه وما ينظر لهذا الصنف الضعيف ان الامام البخاري
قد اشار في كتاب الاعتصام بجملة عديدة الى مسائل الاصول كما ترى فبكذا اشار به هذه الترجمة الى لزوم
قد ربه عليها اصحاب الاصول الاول قالوا ان اصول الشرع اربعة الكتاب والسنة والاجماع والقياس
واشار الى هذه الاربعة بقوله التي تعرف بالادلة ولما كان الكلام على هذه الاربعة قد تقدم من غير كتاب
الاعتصام الى ههنا اشار اليها بقوله التي تعرف بالادلة والامر الثاني هو ما ذكره من تعليم الاستدلال

من الكتاب والسنة الى اقسام عديدة معروفة عندهم من عبارة النص واشارته ودلالته واقتضاه فاشاد
الى هذا الامر الثاني في قوله وكيف معنى الدلالة الخ

١٤٧ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تستلوا اهل الكتاب عن شيء الى قال الحافظ هذه
الجملة لفظ حديث اخرجه احمد وغيره من حديث جابر بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب كتابا
من بعض اهل الكتاب فقرأه عليه فغضب وقال لقد جنكم بها بيضاء نقية لا تسلمون عن شيء فيجزوكم بحق
فكذبوا به او باطل فتصدقوا به والذي نفسي بيده لو ان موسى كان حيا ما وسع الا ان يتبعني ورسالي
سوتقون الا ان في مجاله صغفا قال ابن بطال عن المهلب هذا النبي انما هو في سواهم عالا لافيه لان
شرعنا مكنت بنفسه فاذا لم يوجد فيه نص في النظر والاستدلال غنى عن سواهم ولا يدخل في النبي سواهم
عن الاخبار المصدقة لشرعنا والاخبار عن الامم السابقة واما قوله تعالى فاسئل الذين يعرفون الكتاب
من قلبك فالمراد من امن منهم والنبي انما هو من سوال من لم يؤمن منهم ويحتمل ان يكون الامر يخص بما
يتعلق بالتوحيد والرسالة المحمدية وما اشبه ذلك والنبي عاصم في ذلك اه قلت وقد تقدم من ان
الامام البخاري طالما اشار في هذا الكتاب الى المسائل الاصولية فبكذا ههنا عندي ان اشار الى مسئلة
اخرى خلافية وهي شرائح من قبلنا بل نلزمنا مطلقا ولا نفى نور الانوار قال بعضهم نلزم علينا مطلقا
وقال بعضهم لا نلزمنا قطد النار ان شرائح من قبلنا نلزمنا اذا قص الله ورسوله من غير انكار وبذا
اصل كبره لاني ضعيف يتفرغ عليه احكام الفقهية فمثال ما لم ينكر علينا بعد نقل القصة قوله تعالى
وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس الآية فهذا كله باق علينا ومثال ما نكره علينا بعد القصة قوله تعالى
وعلى الذين باءوا من كل ذي ظفر الآية ثم قال ذلك جزئنا هم بغير فعل ان لم يكن حراما علينا الى آخر
ما قال وقال الحافظ ابن كثير تمت قوله وكتبنا عليهم فيها الآية وقد استدل كثير من ذهب من الاصوليين
والفقهاء الى ان شرع من قبلنا شرع لاهلنا اذا علموا مقررنا لم ينسخ كما هو المشهور عن الجمهور وقد
سلك الشيخ ابو ذر بالانوار في هذه المسئلة ثلاثة ادوية ثلثها ان شرع ابراهيم حجة دون غيره ورجح منها
عدم الحجية ونقلها الشيخ ابو اسحق الاسفرائيني اقواله عن الشافعي واكثر اصحابه ورجح انه حجة عند الجمهور
من اصحابنا فانظر علم اه

١٤٨ باب نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن التعمير الاما يعنى فاباحت هكذا به الترجمة
جنتا في نسخ الهندية وقد اختلفت نسخ الشروح ههنا في نسخة العيني والقسطلاني ههنا باب كراهية
الخلاف قال القسطلاني وبه الباب داي كراهية الخلاف عندنا في زهد باب نهي النبي صلى الله عليه وسلم
عن التعمير وقيل هذا الباب المذكور باب قول الله تعالى و امرهم شورى بينهم اه قلت وبه الترجمة
التي اشار اليه القسطلاني ونص في نسخة الفقه فقيه ذكر اول باب قول الله تعالى و امرهم شورى بينهم
دانيا باب نهي النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك واثباته كراهية الاختلاف في نسخ في بعض النسخ في
بذو الابواب الثلاثة الاخرية تقديم وتأخير واخطب فيها سهل اه قوله من التعمير كذا بل يفتى في نسخ
الهندية وكذا في نسخة من الكرماني وفي ما مش الهندية عن الخراجي تتعلق بحذوف اي شي عن التعمير
وفي نسخ الشروح الاربعة بل يفتى على بدل عن وعليها بنوا شروهم اذ قالوا اي تحول على التعمير والمعنى
ان نهي النبي صلى الله عليه وسلم تحول على التعمير الاما يعنى كراهية بقران وكذا امره ايجاب الاما يعنى باسنة
بالقرآن قال الحافظ وقد انها بعض الاصوليين صيغة الامر الى سبعة عشر وجها والنهي الى ثمانية
ادوية ونقل القاضي ابو بكر بن الطيب عن مالك والشافعي ان الامر عندنا على الايجاب والنهي على
التعمير حتى يقوم الدليل على خلاف ذلك وقال ابن بطال هذا قول الجمهور وقال كثير من الشافعية
وغيرهم الامر على النهي والنهي على الكراهية حتى يقوم دليل الوجوب في الامر ودليل التحريم في النهي و
توقف كثير منهم اه وفي نور الانوار بموجب الامر الوجوب عند العامة لا النهي كما ذهب اليه البعض
وهم كثر المعتزلة ويرد في نسخ الشافعي في قول ولا الاباحة كما ذهب اليه البعض كما نقل عن بعض اصحابه
مالك الى آخر ما ذكر

١٤٩ باب كراهية الاختلاف قال الحافظ وبعضهم الخلاف اي في الاحكام الشرعية ادا من ذلك اه
نهر لا يوجب طيبك الفرق بين هذا الباب وبين ما تقدم من باب قوله تعالى وكان الانسان اكثر شرا عدوانا
اخص منه هذا وكذا ما تقدم قبله من باب قول الله تعالى فان غرضه عندي خاص كما تقدم بنك
مشا باب قول الله و امرهم شورى بينهم اه قال الحافظ اما الآية الاولى في اخر نسخة البخاري في
الادب المفرد وبعث الامام عاصم بن قيس بن عاصم قال ما تشاور قوم قط بينهم الا بداهم الله لا يفضل
ما يحضرون وفي لفظ الامام عاصم الله لهم بالرشد او بالذي يتفق واما الآية الثانية فخرج ابن ابي عمير
بسند حسن من الحسن ايضا قال قد علم انه ما به اليهم حاجته ولكن اراد ان يستن به من بعده وفي حديث
ابن جرير في مارية احد اكثر شورة لاصحابه من النبي صلى الله عليه وسلم ورجاله ثقاة الا انه منقطع
وقد اختلف في متعلق المشاورة فقيل في كل شيء ليس فيه نص وقيل في الامر النبوي فقط وقال
الداودي انما كان يشاورهم في امر الحرب ما ليس فيه حكم قال ومن زعم انه كان يشاورهم في الاحكام
فقد غفل غفلة عظيمة وقال غيره اللفظ وان كان ما لا يمكن المراد بالخصوص للاتفاق على انه لم يكن
يشاورهم في فرائض الاحكام قال الحافظ وفي هذا الاطلاق نظر فقد اخرج الترمذي وسند صحيح
حسان بن سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما تشاوروا في امر الله الا في ما لا يضره الله عليه
ولم تاتري دينار قلت لا يطبقون قال فبعضه دينار قلت لا يطبقون قال فكم قلت شعيرة قال
انك لزمه فنهت الشافعية الآية قال في محض الله عن هذه الامة فغنى هذا الحديث المشافعية في بعض

الاحكام اه وذا آخر كتاب الاعتصام الذي هو آخر كتاب من هذا الجاه الصحيح كما تقدم في سيرة الكتاب
 المراجعة الاعتصام ختم الحافظ في قوله سبحانه جذا بهتان عظيم والتسبيح مشروح في التمام فلهذا كتب
 كتاب التوحيد والحمد لله بعد التسبيح آخر دعوى ابن الجوزي قال الشرح في دعواه في سبها بسم الله
 فبينهم فيها سلام وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وقد روي في حديث ابى برة قال في حق المجلس
 ما اخرج الترمذي وابن حبان وغيرهما مرفوعا من مجلس في مجلس وكثيره فلهذا نقول ان التوحيد من
 مجلس ذلك سبحانه اللهم وعبدك الشهدان لا الا الا انت استغفرك واقرب اليك غفرله ما كان في مجلس
 ذلك قال الحافظ ابن حجر وما ظهر لهذا الصمد الفقيه الى رحمة تعالى ان الامام البخاري رحمه الله تعالى
 يذكر الريل في آخر كل كتاب هو كما تقدم فميرة فلهذا بهننا في آخر كتاب الاعتصام تحصل هذه الامة
 عندي من حديث ثقة الائمة اذ في تاسر اشارت كثيرة مذكورة للموت تظهر بالتامل لمن يعيبر

كتاب الرد على الجهمية وغيرهم

يا ترى ذكر اختلاف الشيخ وقد تقدم في مبداء كتاب الاعتصام ان الامة عند هذا الصمد الضعيف ان هذا
 الكتاب ليس كتاب مستان بل هو بمنزلة التكملة لكتاب الاعتصام فمن من على ذكره في بعض النسخة الحديثة
 عن اهلنا في لسان البخاري من مسائل الفقه شرع في مسائل اصول الكلام وما يتعلق بهاد ذلك
 فتم كتابه فان قلت الاولي تقديم الكلاسيات على سائر ما في الجاه الاصل والاساس والكل متفرع
 مني عليه فالوضع الطبع ان تقدم مسائل اصول الكلام على مسائل الفقه ثم على مسائل الفقه
 ونحوها من سائر العمليات قلت لعل من باب الترتيب ارادة فتم الكتاب بالاشرف وتمامه مسك
 ان تقدم التوحيد على غيره لانه اصل اصول وهو معنى كلمة الشهادة التي هي شعار الاسلام الى آخره
 من تقسيم الصفات الى عينية ووجودية وغير ذلك ثم علم ان اختلاف الشيخ بيننا في النسخ الهندية كتاب
 الرد على الجهمية وغيرهم التوحيد باب ما جاء في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم في النسخ المصرية من المتون
 والشروح كتاب التوحيد باب ما جاء في الإتيان الحافظ كذا النسفي وحماد بن شاذان وعليه اقتصر الاكثر عن
 الفردي وزاد المستعمل الرد على الجهمية وغيرهم ووقع لابن بطلان وابن التين كتاب رد الجهمية وغيرهم
 وضبطوا التوحيد بالنصب على المعنوية وظاهره من من لان الجهمية وغيرهم من المعتزلة لم يردوا التوحيد
 وانما استغنوا في تفسيره ورجع الباب ظاهرة في ذلك اهدى قال الحافظ قال الكرماني الجهمية فرقة
 من المعتزلة ينتسبون الى جهم بن صفوان مقدم الطائفة القائلة ان لا قدرة للعباد واصلا ولا جبرية
 تبال الحافظ وليس الذي اكروه على الجهمية مذنب الجبر حاشا وهذا الفهم الطبق السلف على ذلك بسبب
 انكار الصفات حتى قالوا ان القرآن ليس كلام الله وان مخلوق وقد ذكر ابو منصور عبد القاهر في كتابه
 الفرق بين الفرق ان رؤس المعتزلة ردة الى ان قالوا الجهمية اتباع جهم بن صفوان الذي قال بالاجبية
 والاضطر الى الاعمال وقال لا فعل لا مدعيه الله تعالى وانما ينسب الفعل الى العبد جازا وزعم ان علم الله تعالى
 حادث وانتج من وصف الله تعالى بان شئ اوحى او عالم او مدعيه حتى قال لا صفه بوصف مخلوق الاطلاق
 غيره قال واصفان حاشا في دعوى ومعت وموعدن المهداة التقلد لان هذه الاوصاف حاشا به وزعم ان
 كلام الله حادث ولم يسم الله شكلا قال البخاري في كتابه فتن الاعمال السباد واليها ان جهم كان ياخذ من الجهم
 بن دريم وكان فالدر القسري وهو امير العراق خطب فقال في منبره لا يحد لان زعم ان الله لم يحد ابدا بهم فخطب
 ولم يكلم موسى تكليما وكان ذلك في خلافة هشام بن عبد الملك فقتل جهم كان بعد ذلك بمدة واسند ابو القاسم
 الالطائي في كتاب السنة ان اتفق جهم كان في سنة اثنتين وثلاثين ومائة والمتقدم ما ذكره الطبري ان كان في سنة
 ثمان وعشرين وذكر ابن ابي حاتم ان تعبه جهم كانت سنة ثلاثين ومائة وفعل البخاري عن محمد بن مقاتل قال

قال عبد الله بن المبارك ه ولا قول يقول الجهم ان له قولاً يضاد قول الشريك احيانا
 وعن ابن المبارك انما لم يكن كلام اليهود والنصارى يستقيم ان لم يكن قولهم وعن عبد الله بن شوذب قال
 ترك جهم الصلوة الربيع بن ابي ابي وجده اشك واخرج ابن ابي حاتم في كتاب الرد على الجهمية من طريق خلف
 ابن سليمان الخليلي قال كان جهم من اهل الكوفة وكان فيصفا ولم يكن له نفاذ في العلم فلقبه قوم من الزمات
 فقالوا له جهم لتناكب الذي تعبه فدخل البيت لا يخرج مدة ثم خرج فقال هو هذا اليهودي كل شئ اه
 وايضا نقل عن ابن ابي حاتم ان اسماء الله تعالى مخلوقة لان الاسم غير المسمى وقال لو قلت ان الله ستمت
 اسماءه لسمت ستمت وسعين انها كما سياتي في باب ان الله مات اسم الخ قوله وغيرهم قال الحافظ والمروان قوله
 وغيرهم القدرية وما لا يخرج تقدم ما يتعلق بهم في كتاب الفتن وكذا المرافعة تقدم ما يتعلق بهم في كتاب
 الاحكام وهو لاء الفرق الاربع هم رؤس المعتزلة وقال ايضا قال ابن ترمز في كتاب الملل والنحل فرق
 المبرزين بلاد الاسلام خمس اهل السنة ثم المعتزلة ومنهم القدرية ثم المرجية وهم الجهمية والكلامية ثم المرافعة
 ومنهم الشيعة ثم الخوارج ومنهم الانزارة والاباضية ثم افرقا كثيرة الى ان قال وفي كلامه ما لا يحصى
 اهل السنة الخلف البعيد والقريب فاقرب فرق المرجية من قال الاميان التصديق بالقلب واللسان
 فقط وليست العبادة من الاميان وابعدهم الجهمية القائلون بان الاميان عقد بالقلب فقط وان الخوارج
 والتكلمت بلسان عبد الوثن من غير تقية اه وكتب الشيخ قدس سره في اللات ان المقصود بالرد بهننا ليس
 هو طائفة مخصوصة من اهل البدع بل كل من اوى اليه فكر المؤلف وقت ذكر الحديث فكل من ذكر
 ذلك اه قوله التوحيد كتب الشيخ في اللات اي هذا بيان التوحيد فان الكتاب لما كان وضو له وعليه

بخاري دوم

وهم احراد وصفات تبارك وتعالى واثبتوا الخلق قوة الخلق دون الاكتساب فقط كما هو مسلك اهل السنة
 والجماعة اراد ان يدعى هؤلاء زعمهم الباطل اه وفي تقرير مولانا محمد حسن المكي قوله التوحيد بالنصب
 ظرف للرد ومناه كتاب الرد عليهم في التوحيد اي في باب التوحيد باثبات الصفات لتعالى التي انكرها
 الجهمية اه قلت وعلى هذا لا يرد ما ورد الحافظ كما تقدم من قوله وظاهره معترض بالخالفه في الشيخ
 قدس سره واورد العلامة العيني على قول الحافظ بقوله لا اعتراف من عليهما فان من الجهمية طائفة يردون
 التوحيد اه وقال صاحب الفقيه التوحيد بالنصب والرفح اما المنصب فبما هو على ان مقول للرداي
 في كتاب الرد على التوحيد هم الذي اعتقدوه واما الرفح فلهذا على كتاب الرداي الرد عليه هو
 التوحيد اه وقد تقدم في بيان اختلاف النسخ ان الواجب في اكثر النسخ من المتون والشروح بلغظ
 كتاب التوحيد فقال صاحب لخير الجاهي كما في با مش النسخة الهندية وعنوان الكتاب بالتوحيد
 بمنزلة عنوان المتكلمين بالالهييات فكما يذكر في بعضها مباحث الذات والصفات والنبوات و
 خلق الاعمال والحشر والريبان فكذا ذكره البخاري في هذا الكتاب المنون بكتاب التوحيد الاورد
 المذكورة ولكن هذا عندك اصلا حتى لا يحتاج في كل مقام الى تكملة مال اليه الشرح اه فانها
 الامام ابن ابي حاتم ايضا تأليف باسم كتاب الرد على الجهمية وقد اكثر الحافظ في الاخذ عنه في شرح
 التراجم الآتية

مشأنا باب ما جاء في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم امة الى توحيد الله الذي قال القسطلاني
 وهو الشهاد بان الله واحد ومعنى ان تعالى واحد كما قاله بعضهم نفى التقسيم لذاته ونفى التشييع من حق
 وصفاته ونفى الشريك من حق افعاله ومعنوماته فلا تشبه ذاته الذوات ولا صفته الصفات ولا فعله
 حتى يكون شريكا في فعله او عدلا له وبذا هو الذي تضمنته سورة الاخلاص من كون واحد احمد الى آخره
 فالحق سبحانه وتعالى في مخالفة مخلوقاته كلها مخالفة مطلقة اه قلت وقد تقدم في شرح قوله التوحيد
 بالنصب ان المقصود الرد على توحيد المعتزلة لارد التوحيد مطلقا ومن بهننا شرع المصنف في الرد على
 تلك الفرق الباطلة المذكورة في صدر الكتاب فابتد باثبات التوحيد الذي يقول به اهل السنة
 والجماعة على رغم النفي بولاء الفرق الباطلة والافتاء بظلال في الغرض من الترجمة ان الامام البخاري
 ترجم بذلك دفعا لما يتوهم مما تقدم من لفظ الرد على الجهمية التوحيد انه اثبت في هذا الكتاب رد التوحيد
 والعباد بالله في هذه الترجمة ونعا لهذا الابهام الموشح

مشأنا اول ادعاء الله او ادعاء الرحمن اياما تدعو اوله الاسم المحيى قال ابن بطال
 غرضه في هذا الباب اثبات الرمة دي من صفات الذات قال والمراد برحمته ارادته نفع من سبق في علمه
 ان ينفعه والامر بالمعروف التي جعلها في قلوب عباده فهي من صفات الفعل وصفها بان خلقها في قلوب عباده
 وبذلك على المحرم ويوسجارت وتعالى منزه عن الوصف بذلك فتأول بما يليق به اه من الفتح وفي تقرير
 مولانا محمد حسن المكي هذا شروع في اثبات الصفات لتعالى وكان قبل هذا اثبات توحيد الذات اه فظهر
 ان قد يشك بهننا من ان مسئلة الصفات من باب الاعتقاد وقد اثبتنا المصنف باعادته الباب
 على من قبيل اخبار الاعاد التي لا تتهم في الاعتقادات وقد تعرض لهذا الاشكال والجواب عن الحافظ
 قدس سره فاجاب حديث قال والذي يظهر من لفظ البخاري في كتاب التوحيد ان لسوق الاعاد التي
 وردت في الصفات المقدمة فيدخل كل حديث منها في باب ويديه باية من القرآن للاشارة الى خروجها
 عن اخبار الاعاد وان من انكرها خالف الكتاب والسنة جميعا وقد اخرج ابن ابي حاتم في كتاب الرد على
 الجهمية بسند صحيح عن سلام بن ابي مطيع وهو شيخ مشيوخ البخاري انه ذكر المبتدعة فقال عليهم ماذا ينكرون
 من هذه الاعاديات والتمها في الحديث شئ الا في القرآن مثلا يقول الله تعالى ان الله سميع عليم
 يحزكم الله تقسرو الارض جميعا قبضت يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه ما شئت ان تسجد لهما فخلقت
 بيدي وكلم الله موسى تكليما الرحمن على العرش استوى ونحو ذلك فلم يزل ابي سلام بن مطيع يذكر آيات
 من العصر التي في غروب الشمس اهدم ان قد تقدم في كلام الحافظ في الغرض من الترجمة ان قول ابن ابي حاتم
 اثبات الرمة ثم قال الحافظ في آخر الباب وكان المصنف في هذه الترجمة بهذه الآية الى ما ورد في
 سبب نزولها من ابن عباس ان المشركين سمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو يا الله يا رحمان فقالوا
 كان محمدا يامرنا بعبادة واحد وهو يدعو اليهم فنزلت اه قلت لعل الحافظ اراد بهننا ان المصنف
 اشار بهذه الآية بحسب شان نزولها الى اثبات التوحيد فبهذا الغرض آخر غير ما تقدم عن ابن بطال
 لكن روايات الباب تويد قول ابن بطال

مشأنا باب قول الله اني انا الرزاق ذو القوتة العليم كذا في النسخة الهندية وكذا في نسخة القسطلاني
 وفي نسخة الفتح والعين بلفظ ان الله هو الرزاق قال الحافظ كذا لا في رد الاصيلي على وفق القراءة المشهورة
 ووقع في رواية القاسبي اني انا الرزاق الخ جزم به الصفا في وزعم ان الذي وقع عندي في ذكره من
 تغييرهم لفظهم ان خلافة القراءة قال وقد ثبت ذلك قراءة عن ابن مسعود وذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم
 اقره كذلك كما اخرج احمد واصحاب السنن قال ابن بطال نقصن هذا الباب معتقدين لله تعالى صفة
 ذات صفه فعل فالرزاق فعل من افعال تعالى فهو من صفات فعله والقوة من صفات الذات وهي بمعنى القدرة
 اه عتقرا قلت والادب عندي ان الترجمة تتعلق بالاولى فقط فان ههنا القوة سياتي في قريبه
 باب قل هو القادر اذ قالوا ان القوة والقدرة واحد وعلى هذا فلا يلزم التكرار في الترجمة
 مشأنا باب قول الله عالم الغيب فلا يبظهم على غيبه احد في اثبات صفته العلم لله تعالى
 والرد على المعتزلة حيث قالوا انه عالم بلا علم وانكر الجهمية ايضا كونه عالما قال الحافظ قال ابن بطال

في هذه الآيات اثبات علم الله تعالى وهو من صفات ذاته خلافاً لمن قال انه عالم بلا علم ثم اذا ثبت ان علمه قديم وجب ثباته بكل معاداة على حقيقته بدلالة هذه الآيات وبسط الحافظ ههنا الكلام على هذه المسئلة وذكر شبهات الخافيين وتاويلاتهم الهائلة مع الرد عليهم فارجع اليه لوشنت وكتبه الشيخ في اللامح ولا يخلو اكثر اديث الباب راي كتاب الرد على الجهمية من اثبات شئ من الصفات او التقدير او غير ذلك مما هو مفيد في الرد على فرق اهل البدع اه قلت وهو كذلك فان جميع ابواب هذا الكتاب تبلغ ثمانية وخمسين وكلها رد على احد من اهل البدع او اثبات لصفة من صفات تبارك وتعالى ثم ذكر في هامش اللامح الكلام على جميع هذه الابواب بالاجماع فارجع اليه لوشنت الكلام الجلي على هذه الابواب.

198 باب قول الله المصلح المومن انه ذكر اشراح ان الغرض من اثبات اسماءه تعالى واشار بهذا اللفظ الى ثلاث آيات من سورة احقر فانها تحتمل لقوله تعالى له الاسماء الحسنى والوجه عندي ان الغرض اثبات اسم السلام ان اسم من اسمائه تعالى كما في حديث الباب واما ذكر الاسماء فسياق في باب مستانف باب ان الله مائة اسم الخ والباب الذي بعده من باب السؤال باسمه الله تعالى الخ وبها الباب الثاني عشر والثالث عشر.

199 باب قول الله هللك الناس الخ قال ابن بطال وهو صفة بان ملك الناس يحتمل وجهين احدهما ان يكون بمن القدرة فيكون صفة ذات وان يكون بمعنى القهر والعرف فاريدون فيكون صفة فعل اه من الفتح ومال الحافظ الى ان الغرض من الترجمة اثبات صفة الكلام لله تعالى وان غيره مخلوق حيث قال والذي يظهر لي انه اشار الى ما قاله نعيم بن حماد الخ زعمى قال ابن ابي عمير في كتاب الرد على الجهمية ومحدث في كتاب نعيم بن حماد قال يقال للجهمية اخبرنا عن قول الله تعالى بعدنا خلق من الملك اليوم فليخبر احد غير علي نفسه لله الواحد القهار وذلك بعد انقطاع الفاظ خلق بموتهم انما مخلوق انتهى واشار بذلك الى الرد على من زعم ان الله يخلق كلاما منسوبا من شاء بان الوقت الذي يقول فيه من الملك اليوم لا يبقى حينئذ مخلوق حيا فيجب نفسه فيقول لله الواحد القهار فثبت ان يتكلم بذلك وكلامه صفة من صفات ذاته فهو غير مخلوق اه

200 باب قول الله وهو العن برك الصكبر قال الحافظ قال ابن بطال العزيز يتضمن العزة والعزة يحتمل ان تكون صفة ذات بمعنى القدرة والعظمة وان تكون صفة فعل بمعنى القهر مخلوقا والغلبة لهم وان لم تكن صفة ذات اسمها ايها قال البيهقي العزة تكون بمعنى القوة تخرج من القدرة ثم ذكر نحوها وذكره ابن بطال والذي يظهر ان مراد البخاري في الترجمة اثبات العزة لله تعالى على من قال ان العزيز بلا عزة اه

201 باب قول الله عن وجل وهو الذي خلق السموات الخ المقصود به اثبات اسمه تعالى الحق وبسط الحافظ في معنى الحق والمراد به وقال كانه اشارة بهذه الترجمة الى ما ورد في تفسيره في الآيات ان معنى قوله باحق اي بكلمة الحق وهو قول تعالى كن ونقل ابن ابي عمير عن الصادق ان الباء ههنا بمعنى الامم اي لابل الحق الى آخر ما بسطه وقال القسطلاني في الحق في الاسماء الحسنى معناه الواجب الوجود والبقاء الدائم والدوام المتوالي الجامع للغير والمجد الى آخر ما بسطه فالوجه عند العبد الضعيف ان غرض الامام البخاري بهذه الترجمة اثبات اسمه تعالى الحق ويكون الحق في الحديث في قوله انت الحق ثم لا يذنب عليك ان الامام البخاري في ترجمته بالحق في ثلاثة ابواب الاول هذا والثاني والثالث في باب قول الله تعالى هو الله الحق البارئ وهو الباب الثامن عشر والثالث باب ما جاء في تحقيق السموات والارض وهو الباب السابع والعشرون ولا يخفى ان هذه التراجم عن اختلاف المتأصدين وقد عرفت ان الغرض من الباب الذي نحن بصدده هو اثبات اسمه تعالى الحق وياتي الكلام على البابين الآتين في مجملها اه من هاشم اللامح

202 باب قول الله سبحانه بصيرنا والفرق من الترجمة اثبات صفتي بسبح والبصير في الحاشية من العيني غرض من هذا الباب الرد على المعتزلة حيث قالوا انه سبحانه بلا سمح وعلى من قال معنى السنين العالم بالسموات لا غير قال البيهقي في الاسماء والصفات السبع من له سمح يدرك به السموات والبصير من له البصر يدرك به المرئيات اه عظم آد في حاشية النسخة المعتمدة عن شيخ الاسلام غرض الرد على المعتزلة في قولهم انه يقال سمح بصير بلا بصر لاستحالة سمح وبصير بلا سمح وبصير اه قال الكرماني المقصود من هؤلاء الاما ديش اثبات صفتي سمح والبصر وهما صفتان قديمتان من الصفات الذاتية وعند حدوث السموات والبصير تقع التعلق والام المعتزلة فقالوا انه سمح بسبح كل سموع وبصير بصير كل بصير فادعوا انها صفتان حادثتان وطوا به الآيات والامامة ترد عليهم بان الله التوفيق اه وبشكل مطابقة حديث ابي بكر بالترجمة قال العيني تجا للكرماني مطابقة للترجمة من حيث ان بعض الذنوب مما سمح وبصيرها مما بصير لم تقع مغفرة الابد الاسماع والابواب وقال ابن بطال مناسبة لترجمة من حيث ان دعاء ابي بكر باعظم النبي صلى الله عليه وسلم يعرضون الله تعالى سمح لادعائه ويحازيه عليه وبما ذكر رد على من قال حديث ابي بكر ليس مطابقا لترجمة اذ ليس فيه ذكر صفتي سمح والبصير اه

203 باب قوله قل هو القادسي الخ قال ابن بطال القدرة من صفات الذات قد تقدم في باب قوله تعالى اني انزلنا الرزاق ان القدرة بمعنى واحد اه من الفتح وكذا قال العيني ان القدرة والقدرة بمعنى واحد اه قلت وبذلك جزم البيهقي في كتاب الاسماء والصفات اذ ترجم ما جاء في

اثبات صفة القدرة وهي القوة اه وقد تقدم ان الادوية عند هذا العبد الضعيف ان الغرض من الترجمة المذكورة سابقا اثبات صفة الرزق لا القدرة وعلى هذا فلا تكرار في الترجمة

204 باب مقول القلوب قال الحافظ ويستقام منه ان اعراض القلب كالارادة وغيره يمكن الله تعالى وهي من الصفات العقلية ومرجعا الى القدرة وقال ايضا وغيره ممن اجاز تسمية الله تعالى بها ثبت في الخبر ولو لم يتواتر وجرى اشتقاق الاسم له تعالى من الفعل الثالث اه

205 باب ان الله مائة اسم الا واحد 222 قال ابن ابي عمير في كتاب الرد على الجهمية ذكر نعيم بن حماد ان اسماء الله تعالى مخلوقة لان الاسم غير اللفظي وادعوا ان الله كان ولا وجود له هذه الاسماء ثم خلقها ثم تسمى بها قال تعلقا لهم ان الله قال سبح اسم ربك الاعلى وقال ذلكم الله ربكم فاخبروه قاتر ان العبودية كماله على اسم بادل بل على نفسه من زعم ان اسم الله مخلوق فقد زعم ان الله امر بنية اللفظ مخلوقا ونقل عن اسحاق بن راہوي عن الجهمية ان جهات قال لو قلت ان الله تسعة وتسعين اسما لعبدت تسعة وتسعين الها قال تعلقا لهم ان الله امر عباده ان يدعوه باسمه فقال ولله الاسماء الحسنى فادعوه بها والاسماء التي اقله ثلاثة ولا فرق في الزيادة على الواحد من الثلاثة وبين التسعة والتسعين قال الامام احمد في كتاب السنة قالت الجهمية لمن قال ان الله لم يزل باسمه وعفاته قلتم بقول النصارى في حيث جعلوا معه غيره فاجابوا بانقول انه واحد باسمه وعفاته فلا نصف الا واحدا لصفات كما قال تعالى وربي ومن خلقت وحيدا وصفه بالوحدة مع ان كان له لسان وعينان واذنان وسبع وبصر ولم يخرج هذه الصفة عن كونه واحدا ولله المثل الاعلى اه من الفتح والادوية عند هذا العبد الضعيف ان الامام البخاري اشار بهذا الباب الى ان لفظ الله اسم ذات والباقي اسما صفات اه

206 باب السؤال باسماء الله تعالى والاستعاذة بها الخ قال الحافظ قال ابن بطال تقوى بهذه الترجمة تصح العقول بان الاسم هو اللفظي فلذلك تحت الاستعاذة بالاسم كما تقع بالذات والاشبهة القدرة التي ادوها على تعدد الاسماء فانها لو اطلق على الاسم ليطبق ويراد به التسمية وهو المراد بحديث الاسماء اه وكذا في العيني وادكون الاسم هو اللفظي الذي لا ياتي الله تعالى كما نية عليه صاحب التوضيح حيث قال غرض البخاري ان يثبت ان الاسم هو اللفظي في الله تعالى على ما ذهب اليه اهل السنة اه وبسط الكلام على هذه المسئلة في كتاب السلام ابن تيمية في فتاوى اشهد ببسط الحافظ ابن حجر في الفتح ويمكن ان يقال ان الغرض من هذا الباب الرد على من قال ان اسماء الله تعالى مخلوقة وكلامه مخلوق كما نقل عن الجهمية ووجه الرذائلها لو كانت غير ما لما جازت الاستعاذة بها كما قال البخاري في كتاب صفة الافعال الى آخره وذكر في هاشم اللامح ان لا يذنب عليك ما قاله الحافظ وتبعه السعدي ذكر في الباب تسعة احدث كلاما للترك باسم الله والسؤال به والاستعاذة ويرد على ظاهره ان التبرك باسمه تعالى ليس بمذكور في الترجمة بل التبرك بلفظ السؤال اللهم الا ان يقال ان التبرك باسمه الكريم دعاء وسؤال منه والى غير ذلك ان الاستعاذة لا يثبت نصا بشئ من الروايات الا ان يقال ان الاستعاذة بلسان محمد بن جبرئيل الشيطان الحديث

مسئلة باب ما يذكرك في الذات والنعوت وسمي الله اي ما يذكرك في ذات الله ونعوت من تجوز اطلاق ذلك كاسماء او صفه لعدم ورود النص به اه من الفتح قلت ما يظهر من الحديث الواردة من الغرض جو اطلاق لفظ الذات على الله تعالى عز اسمه فانه مختلف فيه وفي الفتح عن ابن ابي عمير ان اطلاق التعلق بالذات في حق الله تعالى من جهلهم لان الذات ثابتة ذو وهو جلت عظمته لا يصح له الحق تاء التانيث ولهذا التثنية ان يقال علامة وان كان علم العالمين وتلقب بان تمتنع استعمالها بمعنى صاحبة اما اذا قطعت عن هذا المعنى واستعملت بمعنى الاسمية فلا تخذرو لقوله تعالى انه عليم بذات الصدور اي بفكر الصدور وبسط الحافظ الكلام على لفظ الذات لثمة واستحالة قولها واسمى الله سبحانه اسماء على اسماء قال ابن بطال اسماء الله تعالى على ثلاثة اقرب احد ما يرجع الى ذاته وهو الله والثاني يرجع الى صفاته كانه كاشي والثالث يرجع الى فعله كانه قاطع وطريق اشباهها السبح والفرق بين صفات الذات وصفات الفعل ان صفات الذات قائمة به وصفات الفعل ثابتة له بالقدرة ووجود الفعل بارادة فعله وادعاه وانما العزيز هو الذي يمد يده في غرض هذه الترجمة انها متضمنة بثلاثة اجزاء هما الوجود وهو الذات اشار الى اطلاق الذات ونحوه كمنس على الله تعالى والثاني النعوت وهو يعمل كل فحيت لله تعالى والثالث الاسماء وهي غير النعوت ثم ذكر البخاري بعد ذلك الابواب العديدة لتفصيل هذه الترجمة الجامعة

207 باب قول الله ويذكر ذكره الله نفسا الخ الغرض من اطلاق النفس على الله تعالى قال الحافظ قال ابن بطال في هذه الآيات والآحاديش اثبات النفس لله تعالى وقال الكرماني ليس في حديث ابن مسعود هذا ذكر النفس ولعل اقام استعمال احد مقام النفس متلازمها في صفة استعمال كل واحد منها مقام الآخر ثم قال والظاهر ان هذا الحديث كان قبل هذا الباب نقله النسخ الخ هذا الباب انتهى قال الحافظ ذلك هذا الغرض من مراد البخاري فان ذكر النفس ثابت في هذا الحديث كان لم يقع في هذا الطريق لكنه اشار الى ذلك كما قد تقدم اه في تفسير سورة الانعام والاعراف زيادة ولذلك مدح نفسه اه وفي حاشية النسخ المعتمدة عن شيخ الاسلام قوله ويجزركم الله نفسه اي ذاته فالاغنية بيانته وفيه تقدير مضاف اي يذكركم عقابا وقيل اطلاق النفس عليه تعالى ممنوع وانما ذكرت في الآية التانيث في كلامه للمشاكلة وعليه فالمراد بالنفس في الاولى نفس عباده الله كما قيل به اه وفي القسطلاني قال البيهقي في كتاب الاسماء والصفات والنفس في كلام العرب على ادب منها الحقيقة كما يقولون في نفس الامر وليس لها نفس ونعوت ومنها الذات وقد قيل في قوله تعالى تعلم ما في نفسي ان معناه ما لا تعرفه ولا تعلم ما في نفسي وقيل والنفس

الغرض من

ذكر نعيم بن حماد

الغرض من

من المتعارفة والمشكوك وعوض من الآية التي في اول الباب وليس فيها ما قبله
 مستجاب قوله تعالى في كل شيء حاله الاوجه الخ عند عرض الترجمة بيان جواز اطلاق الوجود على
 الله تبارك وتعالى قال الحافظ قال ابن بطال في هذه الآية والحدوث دلالة على ان الله قد جازى وهو
 من صفته ذاته وليس بجارحه ولا كالوجود التي نشأ بها من الخلقين كما نقول انه عالم ولا نقول
 انك العلماء الذين نشأ بهم اهد وفي القسطلاني قال المصنف في كتابه في الكليات والسنن
 وهو في بعضها صفة ذات كقول البراء الكبرياء على وجهه وفي بعضها من اجل كقولنا انما نطقكم لوجه
 الله وفي بعضها بمعنى الرضا كقول تعالى يريه عين وجه الله وليس المراد الجارحة جزا ما هـ

مستجاب قوله وتصحح على حقيق الخ عرض الترجمة ظاهر وهو اشبات العين لله عز اسمه قال الحافظ
 قال ابن المنير وجه الاستدلال على اشبات العين لله من حديث الدجال من قوله ان الله ليس بالوجود من جهة
 ان الصور عرا عدم العين ومنه العور ثبوت العين فلما زعمت هذه العقيدة لزم ثبوت الكمال بعدد ما هو
 وجود العين وهو على سبيل التمثيل والتقريب للفهم لا على معنى اشبات الجارحة قال دلائل الكلام في هذه
 الصفات كالعين والوجود والمزيد ثلاثة اقوال احد ما انها صفات ذات اشبتها السمع ولا يتبدى اليه
 العقل والثاني ان العين كناية عن صفة البصر واليد كناية عن صفة القدرة والوجود كناية عن صفة
 الوجود والثالث امر بالعلم ما جازت نحوضا معناها الى الله تعالى وقال الشيخ شهاب الدين ابي رزق
 في كتاب العقيدة له اجماع الله في كتابه وثبت عن رسول الاستواء والنزول والنفس واليد والعين
 فلا تعرف فيها تشبيه ولا تعطيل اذ لولا اخبار الله ورسوله ما جاز سئل ان يحوم حول ذلك الخي قال
 الطيبي في المذهب المتعمد به يقول السلف الصالح وقال غيره لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ولا من احد من اصحابه من طريق صحيح يوجب تاديل شي من ذلك ولا ينسب من ذكره الى آخر
 تاديل الفصح وفيه ايضا قال ابن بطال تحت الجسمة بهذا الحديث وقالوا في قوله واشاره بيده الى
 عينه دلالة على ان عينه كسائر الاعين وتقبب باستقامة الجسمة عليه لان الجسم حادث وهو قديم فدل
 على ان المراد في التقصيص على انتهى

مستجاب باب قول الله هو الله الخ الخاق البارئ المصور تقدم في باب قول الله هو الذي خلق السموات
 والارض الخ ان الامام البخاري يرمي بالخلق في ثلاثة مواضع فهذا هو الباب الثاني والاول هو عند
 ان المقصود به اشبات صفة الخالق كما يدل عليه حديث الباب وفي الفصح قال الطيبي قيل ان الاقوال
 الثلاثة مترادفة ويؤيد ذلك بسط في الفرق بينها وفيه قال ابن بطال الخاق في هذا الباب يراد به
 المبدع المنشئ لا عيان الخلقين وهو معنى ويشترك الله فيه احد قال ولم يزل الله سبحانه نفسه خالقا
 على معنى الخلق لا سائر خلقه

مستجاب باب قول الله تعالى لما خلقت بيدي عرض الترجمة اشبات اليد من لفظ الله كما هو ظاهر قال
 الحافظ قال ابن بطال اشبات يدين لله تعالى وبها صفتان من صفات ذاته وليست بالجارحين خلافا
 للشبهة من المشبهة بالجملة وبين في الرد على من زعم انها بمعنى القدرة انهم اجمعوا على ان
 له قدرة واحدة في قول المشبهة ولا قدرة له في قول النفاة لا يتم ليقولوا انه قادر لذاته ويدل على
 ان اليدين ليستا بمعنى القدرة ان في قوله تعالى لا يبيس ما تمك ان تسجد لما خلقت بيدي اشارة الى
 المعنى الذي اوجب السجود فلو كان اليد بمعنى القدرة لم يكن بين آدم و ابليس فرق لتساويهما فيها
 خلق كل منهما به وبك قدرته وقال ابليس ابي فبصيلة له على وانا خلقتني بقدرتك كما خلقت بقدرتك
 فلما قال خلقتني من نار وخلقته من طين دل على اختصاص آدم بان الله خلقه بيده الى آخر ما بسط في
 الفصح وفيه ايضا اليد في اللغة تطلق لمعان كثيرة اجمع لانها خمسة وعشرون معنى ما بين حقيقة و
 مجاز ثم ذكر تلك المعاني

مستجاب باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا شخص اخير من الله الخ الاوجه عند هذا المعنى
 الضعيف ان المقصود من هذه الترجمة اشبات صفة القدرة لله تعالى وهو مرشح في حديث الباب
 وفي القسطلاني قوله والله خير من الخ قال ابن دقيق العيد المنزهون لله اما سائرون عن اتاويل
 واما سواهم والثاني يقول المراد بالنية المنع من المعنى والحماية وبها من لوازم النية فاطلقت على
 سبيل المجاز فالمراد الزجر عن الفواحش والتحريم لها والنسب منها اهد وفي تراجم شيخ المشايخ الطيبي
 ان البخاري اشار الى ان النفس والشخص والاحد وقع عندهم بمعنى واحد ما حصلته اشار الى ان
 عرض البخاري بالترجمة جواز اطلاق لفظ الشخص على الله تعالى ولما كان يراد عليه ان الوارد في الحديث
 لفظ احد وضعه بانها بمعنى واحد وعامة الشراح ايضا ذهبوا الى هذا قال الحافظ لم يسمع المصنف
 باطلاق الشخص على الله تعالى بل اورد ذلك على طريق الاحتمال وقد جزم في الذي بعده بتسمية شيئا
 نظير ذلك فيما ذكره من الاتيين اهد وبسط الشراح في الكلام على الرواية التي رد فيها لفظ الشخص
 قبوله اوردوا قال العين عن الخطابي اطلاق الشخص في صفات الله تعالى غير جائز لان الشخص انما يكون
 جسماء ولما خلق ان لا يكون هذه اللفظة مجمعة وان يكون تعريفا من الراوي اهد قال الحافظ قال
 ابن بطال اجبت الامة على ان الله تعالى لا يجوز ان يوصف بان شخص لان التوقيف لم يرد به وقد
 منعته من الجسمة مع توقيف بان جسمه لا اجسام كذا قال والمتقول عنهم خلاف ذلك وقال الكرماني
 لا حاجة لتخليق الرواة الشاقة بل حكم ذلك حكم سائر المتشابهات اما التوقيف واما التاديل بان
 يادل بلا زعم وهو العالي لان الشخص حال مرتفع او هو من باب اطلاق الخاص واردة العام
 كاشي الذي هو مخصوص به في الروايات وتبين معناه لا ينبغي لشخص ان يكون غير من الله اهد وقال

القسطلاني قال في المصاحح هذا اللفظ ما يقتضي اطلاق الشخص على الله وما هو الاشارة
 قولك لا رجل الا من الاسد وبذا لا يدل على اطلاق الرجل على الاسد بوجه من الوجوه فاسى وادع بعد
 ذلك الى تبيين الراوي في ذكر الشخص ان تعريف من قوله لا شئ غير من الله كما صعد الخطابي اهد قلت
 وعلى ما اخترت في العرض من الترجمة لا يحتاج الى شي من هذه المباحث والارادات

مستجاب باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يشق كبر شهادة الخ قد اوضح المصنف عرض الترجمة وهو اطلاق لفظ الشئ
 عليه عز اسمه خلافا للجمية اذ منعوا اطلاق لفظ الشئ على الله تعالى كما تقدم في اول كتاب الرد على الجمية
 قال الحافظ وكفى ابن بطال ان في هذه الايات والآثار رد على من زعم ان لا يجوز ان يطلق على الله
 شئ كما مرح به عبد الله الناشي المتكلم وغيره وورد على من زعم ان المعدوم شئ اهد وقال القسطلاني
 قوله صلى الله عليه وسلم لا يشق كبر شهادة الخ الا اشباتا لوجوده ونفيا لعدمه وكذلك في الروايات والرد عليه وقال
 ايضا وبذا لان الشئ ام للموجود ولا يطبق على المعدوم والله تعالى موجود فليكون شيئا ولذا نقول
 الله تعالى شئ لا كالا شيا اهد

مستجاب باب قوله وكان عرشا على الماء الخ كتب الشيخ قدس سره في الامتداد ان ذلك اشبات
 العرش له ليشبه ذلك من الله تعالى وهو استقراره عليه واستواءه والاستيلاء والغلبة صفة له
 تبارك وتعالى اهد وفي ما مشه ما افاده الشيخ قدس سره في عرض الترجمة ظاهر وفي ما مشه في النسبة
 الهندية عن الفصح والعيني ذكر باثنين الآيتين تنبها على فائدتين الاولى من قوله وكان عرشا على الماء
 ان لفظ توبه من قال ان العرش لم يزل مع الله تعالى مستلزمين من قوله كان الله ولم يكن شئ كان
 عرشا على الماء وبذا ذهب باطل والاقتضاة للتشريف كعبت الله وما عرشه لانه ملكه وخالقه وانما
 الثانية من قوله وبورب العرش العظيم لانه توبه من قال من الغلاسة ان العرش هو الخالق
 والصفات وقول رب العرش العظيم لانه توبه من قال من الغلاسة ان العرش هو الخالق
 كعبت يكون خالقا هو عظمه اذ قد بسط الحافظ الكلام على معنى الاستواء وذكر الاقاويل للفسق
 المختلفة وايضا على ان الاستواء صفة فعل اذ ذات فارجه اليه

مستجاب باب قول الله يخرج الملائكة والروح اليه الخ قال ابن بطال عرض البخاري في هذا
 الباب الرد على الجمية في تعلقها بهذه الطوارق وقد تقررت ان الله ليس بحجم ولا يحتاج الى مكان يستقر
 فيه فقد كان ولا مكان وانما اضاف المصاحح اليه اضاف تشريف ومعنى الارتفاع اليه اعتلاءه مع
 تزيينه من المكان انتهى قال الحافظ دخلت الجمية من الجمية من اوجب ما يسمع اهد وبكذا افاد العيني في
 عرض الترجمة من غير والى ابن بطال وفي ما مشه الفصح الهندية عن الكرماني في هذا الباب كان من تارة
 الباب المتقدم لانها متعارفان في المقصود ولا يجد عندي ان يقال ان المقصود الترجمة اشبات
 اسم الله تعالى ثم رأيت تقرير الشيخ المكي كتب المقصود من هذا الباب اشبات صفة الخلق كما يدل
 عليه تفرقة وتصعد ونحوها والرد على الجمية من جهة ايم انكر والصفات كلها اهد قال الحافظ وقد تسك
 بظواهر امارات الباب من زعم ان الخ سبحانه وتعالى في جهة العلو وقد ذكرت معنى العلو في حق
 جل وعلا في الباب الذي قبله وقال في الباب السابق قال الكرماني في قوله في السماء ظاهره غير مراد اذ
 منزعه عن الخلق في المكان لكن لما كانت جهة العلو اشرف من غير اياها فابانها اليه اشارة الى علو الا
 والصفات ونحو هذا اجاب غيره من الافاظا الواردة من الفوقية ونحوها قال الراغب فوق يستعمل في المكان
 والزمان والجسم والعدد والمنزلة والقيمة وذكر بال الى ان قال السادس من قوله وهو القاهر فوق عباده
 يخافون له يوم من توبه اهد قوله كان يدعونهم عند الكرب كتب الشيخ قدس سره في الامتداد وعار على الصلوة
 والسلام لسانه عند الكرب اارة عروجا الى السماء فان الدعاء اذا لم تقبل ولم تخرج كانت لغوا وبذلك
 ثبتت مناسبة الترجمة اهد وفي ما مشه ويكفي عندي ان يقال ان هذا الدعاء ذكره على صانع والعمل الصالح
 يرضه كما تقدم عن مجاهد في ترجمة الباب اهد قوله لا يجاؤر خارجهم كتب الشيخ في الامتداد في الترجمة حيث
 كان كناية عن عدم القبول على توجبه اهد وذكر في ما مشه القوال الشراح في بيان المطابقة فارح اليه
 بوشنت توبه مستقرا تحت الشخص الخ كتب الشيخ قدس سره في الامتداد فكان عروجا اليه ولا يفكر في
 الشمس من روحانية اهد وفي ما مشه وما افاده الشيخ قدس سره من وجه المطابقة وهو اهد وهو ظاهر لافاضه
 فيه قال الحافظ ابن المنير في الاحاديث في هذه الترجمة مطابقة لها الاحاديث ابن عباس فليس فيه الا قول
 رب العرش ومطابقته والله اعلم من جهة انه شبه على بطلان قول من اثبت الجهة اخذ من قوله ذي ا خارج
 ففهم ان العلو الفوقى معناه الى الله تعالى فيمن المصنف ان الجهة التي يصدق عليها انها سماء والجهة التي
 يصدق عليها ان عرشا كل منها مخلوق مربوط حدث وقد كان الله قبل ذلك وغيره قد حدثت به الاكثرة وقد
 يحيل وصفه بالتعريف في الله اعلم اهد

مستجاب باب قول الله وجوه يومئذ نافذة الخ صحتها ظاهرة الخ عرض الترجمة ظاهر وهو الرد على من انكر
 روية تعالى يوم القيامة من اهل البدع وفي تقرير المكي المقصود من هذا اشبات الروية قال الحافظ
 قال ابن بطال ذهب اهل السنة وجمهور الامة الى جواز روية الله في الآخرة ومنه الخوارج والمعتزلة
 وبعض المرجئة تمسكوا بان الروية توجب كون المرئ محدثا ومالا في مكان واذا قوله نافذة بنتظرة وهو
 خطأ ولا يتبدى بالى الى آخر ما بسط الحافظ في دلائل اهل السنة في اشبات ذلك ورد ما تسك به
 المخالفون وبسط شئ من الكلام على ذلك في ما مشه الامتداد في ما مشه في الامتداد مسناه
 النافذون وانما سموا بذلك لانهم اظهروا اوجه لهم في الدنيا وفي الآخرة الضاد ولو الى مدة معلومة
 والشعيع المبع والازدواج وكلمة او شك من الراوي اهد وقد افاد الشيخ قدس سره في تفسير هذه الكلمة

ولم يسبق اليه الشرح بل حملوا اللفظ على ظاهر معناه حيث قالوا قولنا شافعيا اهل اصلاش فنون فسقطت النون
للاضافة اي شافعوا الامة قوله او منا فقولنا قال المحافظ ابن حجر والاول المعتمد كذا قال القسطلاني قوله
فيقال ليوموا بانتم تعبديون الا قال القسطلاني قال الكرماني فان قلت انهم كانوا صادقين في عبادة عزير
قلت كذبوا في كونه ابن الله الى آخره بالاسطر وقال العلامة السدي الكذب راجع الى النسبة المحرمة العنصرية
التي تتقنها النسبة التوسيفية في قوله عزير ابن الله كما قرروا ان النسب التوسيفية تخفى عن النسب الاخبارية ولكن
رجوعها الى نسبة تسمية النظر الى كون مفعول ابن الله والشرع علم اه

صلواته باب ما جاء في قول الله ان رحمة الله قريب من المحسنين غرض الترجمة ظاهر وهو اثبات
صفة الترجمة ويشكل عليه السكر بالباب الثاني من ابواب هذا الكتاب وهو قوله قل ادعوا الله او ادعوا الى الله
وقدم هناك ان الغرض من اثبات صفة الترجمة والوجه عند في الجواب ان الله تعالى صفتين
الرحمان والرحيم وذلك بينا بوجه ذكر المصنف الترجمة اشارة الى ان الرحمان والرحيم والرحيم والرحيم والرحيم
الى قوله عزير ابن الله في قوله عزير ابن الله كما قرروا ان النسب التوسيفية تخفى عن النسب الاخبارية ولكن
رجوعها الى نسبة تسمية النظر الى كون مفعول ابن الله والشرع علم اه

صلواته باب ما جاء في قول الله ان رحمة الله قريب من المحسنين غرض الترجمة ظاهر وهو اثبات
صفة الترجمة ويشكل عليه السكر بالباب الثاني من ابواب هذا الكتاب وهو قوله قل ادعوا الله او ادعوا الى الله
وقدم هناك ان الغرض من اثبات صفة الترجمة والوجه عند في الجواب ان الله تعالى صفتين
الرحمان والرحيم وذلك بينا بوجه ذكر المصنف الترجمة اشارة الى ان الرحمان والرحيم والرحيم والرحيم والرحيم
الى قوله عزير ابن الله في قوله عزير ابن الله كما قرروا ان النسب التوسيفية تخفى عن النسب الاخبارية ولكن
رجوعها الى نسبة تسمية النظر الى كون مفعول ابن الله والشرع علم اه

صلواته باب ما جاء في قول الله ان رحمة الله قريب من المحسنين غرض الترجمة ظاهر وهو اثبات
صفة الترجمة ويشكل عليه السكر بالباب الثاني من ابواب هذا الكتاب وهو قوله قل ادعوا الله او ادعوا الى الله
وقدم هناك ان الغرض من اثبات صفة الترجمة والوجه عند في الجواب ان الله تعالى صفتين
الرحمان والرحيم وذلك بينا بوجه ذكر المصنف الترجمة اشارة الى ان الرحمان والرحيم والرحيم والرحيم والرحيم
الى قوله عزير ابن الله في قوله عزير ابن الله كما قرروا ان النسب التوسيفية تخفى عن النسب الاخبارية ولكن
رجوعها الى نسبة تسمية النظر الى كون مفعول ابن الله والشرع علم اه

صلواته باب ما جاء في قول الله ان رحمة الله قريب من المحسنين غرض الترجمة ظاهر وهو اثبات
صفة الترجمة ويشكل عليه السكر بالباب الثاني من ابواب هذا الكتاب وهو قوله قل ادعوا الله او ادعوا الى الله
وقدم هناك ان الغرض من اثبات صفة الترجمة والوجه عند في الجواب ان الله تعالى صفتين
الرحمان والرحيم وذلك بينا بوجه ذكر المصنف الترجمة اشارة الى ان الرحمان والرحيم والرحيم والرحيم والرحيم
الى قوله عزير ابن الله في قوله عزير ابن الله كما قرروا ان النسب التوسيفية تخفى عن النسب الاخبارية ولكن
رجوعها الى نسبة تسمية النظر الى كون مفعول ابن الله والشرع علم اه

وهو الا وجه عند هذا العبد الضعيف وبكذا في تقرير مولانا محمد حسن المكي وعند العلامة العيني هو الباب الآتي واما
عند المحافظ فهو الباب الثاني والثلاثون ولذا بسط المحافظ في القول على مسئلة الكلام اشده البسط

صلواته باب ما جاء في قول الله تعالى ان الله تعالى انما امرنا الا واحدة كذب راجع الى النسبة المحرمة العنصرية
التي تتقنها النسبة التوسيفية في قوله عزير ابن الله كما قرروا ان النسب التوسيفية تخفى عن النسب الاخبارية ولكن
رجوعها الى نسبة تسمية النظر الى كون مفعول ابن الله والشرع علم اه

صلواته باب ما جاء في قول الله ان رحمة الله قريب من المحسنين غرض الترجمة ظاهر وهو اثبات
صفة الترجمة ويشكل عليه السكر بالباب الثاني من ابواب هذا الكتاب وهو قوله قل ادعوا الله او ادعوا الى الله
وقدم هناك ان الغرض من اثبات صفة الترجمة والوجه عند في الجواب ان الله تعالى صفتين
الرحمان والرحيم وذلك بينا بوجه ذكر المصنف الترجمة اشارة الى ان الرحمان والرحيم والرحيم والرحيم والرحيم
الى قوله عزير ابن الله في قوله عزير ابن الله كما قرروا ان النسب التوسيفية تخفى عن النسب الاخبارية ولكن
رجوعها الى نسبة تسمية النظر الى كون مفعول ابن الله والشرع علم اه

صلواته باب ما جاء في قول الله ان رحمة الله قريب من المحسنين غرض الترجمة ظاهر وهو اثبات
صفة الترجمة ويشكل عليه السكر بالباب الثاني من ابواب هذا الكتاب وهو قوله قل ادعوا الله او ادعوا الى الله
وقدم هناك ان الغرض من اثبات صفة الترجمة والوجه عند في الجواب ان الله تعالى صفتين
الرحمان والرحيم وذلك بينا بوجه ذكر المصنف الترجمة اشارة الى ان الرحمان والرحيم والرحيم والرحيم والرحيم
الى قوله عزير ابن الله في قوله عزير ابن الله كما قرروا ان النسب التوسيفية تخفى عن النسب الاخبارية ولكن
رجوعها الى نسبة تسمية النظر الى كون مفعول ابن الله والشرع علم اه

